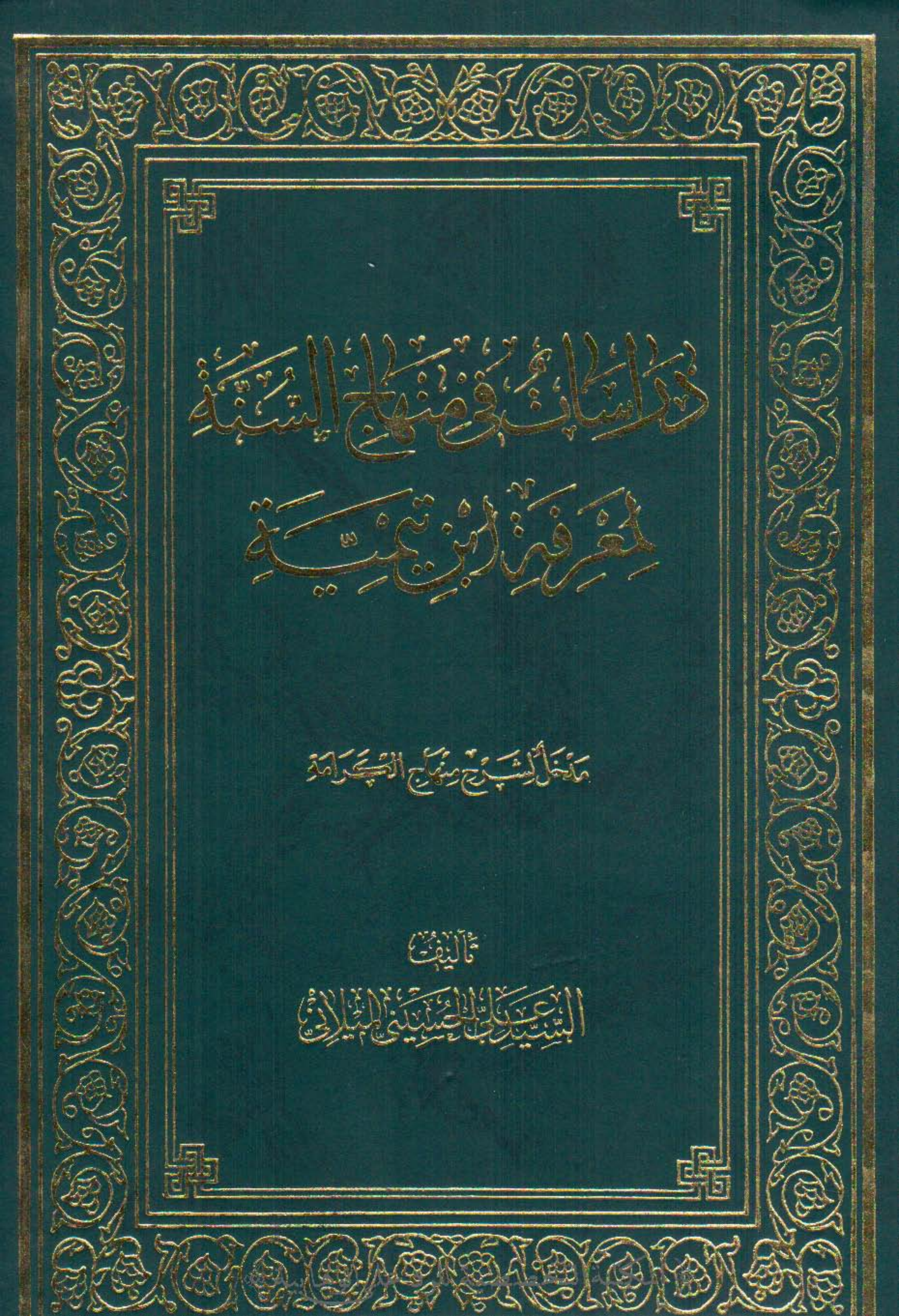


دراسات في منهاج السنة لمعرفة ابن تيمية

مدخل لشرح منهاج الكرامة

تأليف

السيد علي الحسيني الميلاني



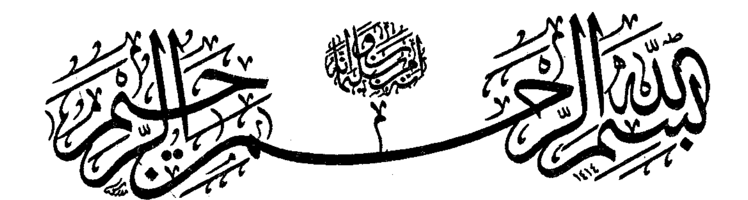
مدخل لشرح منهاج الكرامة

تأليف

السيد علي الحسيني الميلاني

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

إسم الكتاب : دراسات في منهاج السنّة لمعرفة ابن تيمية عقيدةً وعلماً وعدالةً .
المؤلف : السيّد علي الحسيني الميلاني .
الناشر : المؤلف .
الطبعة : الأولى ١٤١٩ .
المطبعة : ياران .
الكميّة : ١٠٠٠ نسخة.


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المؤلف

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وآله الطاهرين .

وبعد :

فقد ألّف فقيه الشيعة في عصره جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف ابن المطّهر الحلّي ، الشهير بالعلّامة ، المتوفى سنة ٧٢٦ ، كتباً في العقائد والإمامة ، إشتهر من بينها كتابان هما : كتاب (نهج الحق) وكتاب (منهاج الكرامة) ...

وكان الكتابان محطّ أنظار المخالفين والمؤالفين ، حتىٰ ردّ علىٰ الأوّل منهما الفضل ابن روزبهان الخنجي ، في كتابٍ أسماه بـ(إبطال الباطل) ، فانبرىٰ السيّد نور الله القاضي التستري للردّ عليه والدفاع عمّا جاء به العلّامة ، في كتابه الكبير (إحقاق الحق) ، ثم نسج على منواله وسار علىٰ خطاه الشيخ محمد حسن المظفّر في كتابه (دلائل الصّدق لنهج الحق) .

واشتهر الشيخ عبد الحليم ابن تيميّة الحرّاني المتوفّى سنة ٧٢٨ بالردّ علىٰ الكتاب الثاني ، وكان كتابه (منهاج السنّة) من أهمّ كتب أهل السنّة المعتمد عليها والمرجوع إليها في العقائد ، وفي خصوص الإمامة منها .

ولمّا طُلب منّي وضع شرح لكتاب (منهاج الكرامة) كان من الطبيعي أنْ أنظر إلىٰ ردود ابن تيميّة عليه في كلّ مسألةٍ ، فجاء الشرح ـ في الحقيقة ـ كالمحاكمة بين (المنهاجين) ...

وشرعت في الأثناء في كتابة المقدّمة للشّرح ، للتعريف بالكتابين ومؤلّفيهما ، فاضطرّني ذلك إلىٰ قراءة كتاب (منهاج السنّة) بالدقّة ، من أوّله إلىٰ آخره[1] ،

---

(١) اعتمدنا على طبعته الحديثة في ٩ أجزاء بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم .

فوجدت ابن تيميّة قد جمع كلّ قواه ليستفرغ في كتابه هذا كلّ ما وسعه استفراغه للحدّ من تأثير (منهاج الكرامة) الذي كان مصدر قلقٍ لكثيرٍ ممّن هم حول ابن تيميّة ـ تماماً كما فعل ابن حجر المكّي في (صواعقه) وصرّح في ديباجته بالقلق من انتشار التشيّع في زمنه في مكّة ـ بأساليب قد لا توجد في أيّ مؤلّف آخر في الصراع العقيدي بين المسلمين .

ومن هنا ... فقد رأينا أنّ (منهاج السنّة) هو المدخل الأمثل للتعرّف علىٰ مؤلّفه (ابن تيميّة) ، فبدلاً من أنْ نرجع إلىٰ كلمات العلماء ـ من المعاصرين له والمتأخّرين عنه ـ فإنّ كتابه هذا خير مصدر يعرّفنا روحه ، ونفسه ، ومنطقه ، وثقافته ، وآفاقه ، وعقائده ، وفقهه ، ومنهجه في التعامل مع مصادر التّشريع الإسلامي ومع التاريخ الإسلامي ووقائعه ، حتىٰ ليصدق القول : إنّ من لم يتدبّر (منهاج السنة) لم يعرف ابن تيمية معرفةً صحيحةً كاملةً .

إنّ الذي قصدناه في هذه (الدراسات) هو التعرّف علىٰ ابن تيميّة والتعريف به ، التعريف الأصدق والأتم ، وإعطاء الصّورة الحقيقيّة لرجلٍ تنازع فيه قومه طويلاً ، وانشعبوا حوله شعباً ، فمنهم من تعصّب له حتىٰ سمّاه (شيخ الإسلام) وجعله المفتاح الأوحد لمعرفة عقائد الإسلام ... ومنهم من عكس وتعصّب ، حتىٰ كفّر من يلقّبه بذاك اللّقب ، ومنذ عصره كان النزاع فيه بين أقوامٍ بالغوا في تعظيمه ، وآخرين كالوا عليه شتّىٰ التّهم ...

فرأينا أنّ الأحرىٰ أن نرجع إلىٰ ابن تيمية نفسه لمعرفته علىٰ حقيقته ، بعيداً عن كلّ ما قيل فيه ، ولا ريب أن أهم كتبه وأكبرها وأشهرها هو (منهاج السنّة) ...

وكان من المناسب تقديم التعريف بالعلّامة الحلّي وكتابه (منهاج الكرامة) ، لكونه المردود بكتاب (منهاج السنّة) ...

فكانت هذه (الدراسات) . وبالله التوفيق .

المدخل :

العلّامة الحلّي ومنهاج الكرامة

العلامة الحلّي :

جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن مطهّر الحلّي .

و « الحلة » مدينة كبيرة بين الكوفة وبغداد ، كانت تسمّىٰ الجامعين ، وكان أوّل من عمرها ونزلها سيف الدولة صدقة بن منصور بن دبيس بن علي بن مزيد الأسدي ، وبنى بها المساكن الجليلة والدور الفاخرة ، وتأنّق أصحابه في مثل ذلك ، فصارت ملجأً ، وقد قصدها التجّار ، فصارت أفخر بلاد العراق وأحسنها مدة حياة سيف الدولة ، فلما قتل بقيت علىٰ عمارتها ، وللشّعراء فيها أشعار كثيرة[١] .

ولد ـ رحمه الله ـ في شهر رمضان سنة ٦٤٨ ، في أسرة جليلةٍ عريقة في العلم والفضيلة ، نتعرّض من بينهم لأشهرهم ، أعني والده العظيم وخاله المحقق :

والده :

سديد الدّين يوسف بن علي بن المطهّر ، كان : فقيهاً ، محقّقاً ، عظيم الشأن ، ووصفوه بـ : « الإمام الأعظم » و « الحجّة » و « شيخ الإسلام » ونحو ذلك من الأوصاف .

من أعلام القرن السابع[٢] .

---

(١) معجم البلدان ٢/٢٩٤ ملخصاً .

(٢) رجال ابن داود ، تنقيح المقال ٣/٣٣٦ وغيرهما .

خاله :

نجم الدين جعفر بن الحسن الهذلي ، المعروف بالمحقق الحلّي ، كان أفضل أهل عصره في الفقه ، ووصفوه بـ« المحقّق المدقّق الامام العلّامة » .

وحاله في الفضل ، والنبالة ، والعلم ، والفقه ، والجلالة ، والفصاحة ، والشعر ، والأدب ، والإنشاء ، أشهر من أن يذكر ، وأظهر من أنْ يسطر .

صنّف في الفقه والأُصولين كتباً لا زالت محطّ أنظار الفقهاء والعلماء ، ومن أشهرها : (شرائع الإسلام في الحلال والحرام) الذي تناوله أكابر الفقه بالشرح والتّعليق .

ولد سنة: ٦٠٢ ، وتوفّي سنة : ٦٧٦ (١) .

نجله :

واشتهر من بعد العلّامة ولده :

أبو طالب فخر الدين محمد بن الحسن ، كان : فاضلاً ، محقّقاً ، فقيهاً ، ثقة ، جليلاً ، من أجلّ تلامذة والده .

له كتب في علومٍ مختلفة ، أشهرها : (إيضاح الفوائد في شرح القواعد) لوالده ، في الفقه .

ولد سنة ٦٨٢ ، وتوفّي سنة ٧٧١ (٢) .

مشايخه :

قال الشيخ الحرّ العاملي : « قرأ علىٰ جماعةٍ كثيرين جدّاً من العامّة والخاصّة »(٣) فمن أشهرهم من الخاصّة :

---

(١) لؤلؤة البحرين : ٢٢٧ ، أعيان الشيعة ١٥/٣٧١ ، وغيرهما .

(٢) أمل الآمل ٢/٢٦٠ وغيره .

(٣) أمل الآمل ٢/٨١ .

والده الشيخ سيد الدين يوسف بن علي بن المطهر .

ونجم الدين جعفر بن الحسن الحلي ، وهو خاله .

والخواجة نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي .

والشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد الحلّي ، وهو ابن عمّ والدته .

والشيخ كمال الدين ميثم بن علي البحراني .

والشيخ مفيد الدين محمد بن جهيم .

والسّادة أبناء طاووس .

ومن أشهرهم من العامّة :

الشيخ نجم الدين علي بن عمر الكاتب القزويني الشافعي ، المعروف بـ (دبيران) صاحب (الشمسيّة) في المنطق .

والشيخ حسن بن محمد الصغّاني ، صاحب المؤلّفات في الحديث واللّغة .

والشيخ برهان الدين النسفي الحنفي ، المصنّف في الجدل .

والشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الكيشي ، وهو ابن أُخت قطب الدين الشيرازي .

أُستاذه نصير الدّين الطوسي

وقد اشتهر من بينهم : الخواجة نصير الدين الطوسي ، مع أنّه لم يقرأ عليه كثيراً ، قال : « قرأت عليه إلهيّات الشفا لابن سينا ، وبعض التذكرة في الهيئة تصنيفه رحمه الله ، ثم أدركه الموت المحتوم »[1] .

وممّا يؤكّد ذلك أنه كان عند وفاة شيخه ابن الأربع والعشرين سنة .

وقد نقل عنه في كتابه (منهاج الكرامة) طريقة استنتاج وجوب اتّباع

---

(١) أمل الآمل ٢/٢٩٩ ، بحار الأنوار ١٠٧/٦٢ .

مذهب الإمامية من الحديثين الواردين في اختلاف الامّة إلىٰ ثلاثة وسبعين فرقةٍ ، وفي تشبيه أهل البيت بسفينة نوح .

وهذا ممّا اغتاظ منه ابن تيميّة وأتباعه ، فقال ابن تيمية في حقّ النصير الطوسي ما نصّه :

« إنّ هذا الرجل قد اشتهر عند الخاص والعام أنه كان وزير الملاحدة الباطنيّة الإسماعيلية بالألموت ، ثمّ لمّا قدم الترك المشركون إلىٰ بلاد المسلمين وجاءوا إلىٰ بغداد دار الخلافة ، كان هذا منجّماً مشيراً لملك الترك المشركين هولاكو ، أشار عليه بقتل الخليفة وقتل أهل العلم والدين ، واستبقاء أهل الصناعات والتجارات الذين ينفعونه في الدنيا ، وأنّه استولىٰ علىٰ الوقف الذي للمسلمين ، وكان يعطي منه ما شاء الله العلماء المشركين وشيوخهم من النجشيّة السّحرة وأمثالهم ، وأنّه لما بنى الرصد الذي بمراغة علىٰ طريقة الصّابئة المشركين كان أبخس الناس نصيباً منه من كان إلىٰ أهل الملل أقرب ، وأوفرهم نصيباً من كان أبعدهم عن الملل ، مثل الصابئة المشركين ومثل المعطّلة وسائر المشركين .

ومن المشهور عنه وعن أتباعه الإستهتار بواجبات الإسلام ومحرّماته ، لا يحافظون علىٰ الفرائض كالصّلوات ، ولا ينزعون عن محارم الله من الفواحش والخمر وغير ذلك من المنكرات ، حتىٰ أنّهم في شهر رمضان يذكر عنهم من إضاعة الصلوات وارتكاب الفواحش وشرب الخمور ما يعرفه أهل الخبرة بهم ، ولم يكن لهم قوّة وظهور إلّا مع المشركين ، الذين دينهم شرٌّ من دين اليهود والنصارىٰ .

ولهذا كان كلّما قوي الإسلام في المغل وغيرهم من الترك ضعف أمر هؤلاء لفرط معاداتهم للإسلام وأهله ...

وبالجملة ، فأمر هذا الطّوسي وأتباعه عند المسلمين أشهر وأعرف من أنْ

يعرف ويوصف .

ومع هذا ، فقد قيل : إنه كان في آخر عمره يحافظ علىٰ الصلوات الخمس ويشتغل بتفسير البغوي وبالفقه ونحو ذلك . فإنْ كان قد تاب من الإلحاد فالله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيّئات ، والله تعالىٰ يقول ﴿ **يا عبادي الذين أسرفوا علىٰ أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إنّ الله يغفر الذنوب جميعاً** ﴾ .

لكنّ ما ذكره هذا عنه ، إنْ كان قبل التوبة لم يقبل قوله ، وإنْ كان بعد التوبة لم يكن قد تاب من الرفض بل من الإلحاد وحده ، وعلىٰ التقديرين فلا يقبل قوله . والأظهر أنه إنما كان يجتمع به وبأمثاله لمّا كان منجّماً للمغل المشركين ، والإلحاد معروف من حاله إذ ذاك .

فمن يقدح في مثل أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من السابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار ، ويطعن علىٰ مثل مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وأتباعهم ، ويعيّرهم بغلطات بعضهم في مثل إباحة الشطرنج والغناء ، كيف يليق به أنْ يحتجّ لمذهبه بقول مثل هؤلاء الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق ، من الذين أُوتوا الكتاب حتىٰ يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون ، ويستحلّون المحرّمات المجمع علىٰ تحريمها كالفواحش والخمر في مثل شهر رمضان ، الذين أضاعوا الصّلاة واتّبعوا الشهوات ، وخرقوا سياج الشّرائع ، واستخفّوا بحرمات الدين ، وسلكوا غير طريق المؤمنين . فهم كما قيل فيهم :

الدين يشكو بليّةً ... من فرقةٍ فلسفيّة
لا يشهدون صلاة ... إلّا لأجل التقيّة
ولا ترىٰ الشرع إلّا ... سياسة مدنيّة
ويؤثرون عليه ... مناهجاً فلسفيّة

ولكنّ هذا حال الرافضة ، دائماً يعادون أولياء الله المتّقين ، من السّـابقين الأوّلين ، من المهاجرين والأنصار ، والذين اتّبعوهم بإحسان ، ويوالون الكفّار والمنافقين . فإنّ من أعظم الناس نفاقاً في المنتسبين إلىٰ الإسـلام هـم المـلاحدة الباطنية الإسماعيليّة ، فمن احتجّ بأقوالهم في نصرة قوله مع ما تقدّم من طعنه علىٰ أقوال أئمة المسلمين كان من أعظم الناس موالاة لأهل النـفاق ومـعاداةً لأهـل الإيمان .

ومن العجب : أن هذا المصنّف الرافضي الخبيث الكذّاب المفتري ، يذكر أبا بكرٍ وعمر وعثمان وسائر السّابقين الأوّلين والتابعين وسائر أئمة المسلمين من أهل العلم والدين ، بالعظائم التي يفتريها عليهم هو وإخوانه ، ويجيء إلىٰ من قد اشتهر عند المسلمين بمحادّته لله ورسوله فيقول : قال شيخنا الأعظم ، ويقول : قدّس الله روحه ، مع شهادته بالكفر عليه وعلىٰ أمثاله ، ومع لعنة طائفته لخيار المؤمنين من الأوّلين والآخرين ، وهؤلاء داخلون في معنىٰ قوله تعالىٰ :

﴿ ألم تر إلىٰ الذين أُوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطّاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدىٰ من الذين آمنوا سبيلاً أولئك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً ﴾ »[1] .

هل كان للطوسي ضلع في قتل المستعصم ؟

أقول :

هذا كلام ابن تيميّة في سبّ الطوسي والعلامة وعامة الإمـامية وشـتمهم وتكفيرهم ... ولا نرىٰ ضرورةً للإجابة علىٰ ما ذكره بشيء .

---

(١) منهاج السنة ٣/٤٤٥ ـ ٤٥١ .

إنّ الإستدلال الذي نقله العلامة عن شيخه نصير الدين الطوسي استدلالٌ متين مستند إلىٰ حديثين عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، متّفق عليهما ... ولا جواب عن هذا الإستدلال بعد تماميّة سنديهما ووضوح دلالتهما وصحّة الاستنتاج منهما، وكان لابدّ وأن يقابل هذا الإستدلال بالسبّ والشتم والتكفير ... كسائر المسائل والإستدلالات الواردة في الكتاب !!

وأيضاً : فإنّ نصير الدين الطوسي من كبار الفلاسفة، ومن أعلام العلوم العقلية في الإسلام، وابن تيميّة يجهل هذه العلوم، و « الناس أعداء ما جهلوا » كما عن أمير المؤمنين عليه السّلام .

وأيضاً : فإنّ كتاب (التجريد) للنصير الطّوسي من أتقن الكتب الكلامية وأمتن المتون الإعتقاديّة، أثبت فيه عقائد الإمامية بالبراهين العقليّة والأدلّة المعتبرة النقليّة، وهذا ما يثير غضب القوم من أمثال ابن تيمية عليه .

كلّ هذه الأُمور واضحة، وهي تسبّب بل توجب شتمه وسبّه عند ابن تيميّة ومن كان علىٰ مذهبه ...

لكنّ المهمّ ـ الآن ـ التحقيق عمّا اتّهمه به من إشارته علىٰ هولاكو بقتل المستعصم وسائر المسلمين في فتح بغداد !!

لقد كانت الواقعة في بغداد سنة : ٦٥٦، وابن تيميّة ولد سنة : ٦٦١ في حرّان، ومات في قلعة دمشق سنة : ٧٢٨ .

فالرجل لم يشهد الواقعة، ولم يكن من أهل بغداد، بل لم يقدم إلىٰ العراق أصلاً ... فلا يجوز الإعتماد على أقوالٍ منه كهذه، بغضّ النظر عمّا هنالك من أغراضٍ ودوافع !!

فلنرجع إلىٰ من عاصر الواقعة من أهل بغداد، لا أقول من الشيعة ... وليكنْ من أهل السنّة !!

ولعلّ خير كتابٍ يمكننا الرجوع إليه والإعتماد عليه في هذه القضية كتاب (الحوادث الجامعة) لابن الفوطي الحنبلي البغدادي ، المتوفّىٰ سنة : ٧٢٣ .

قال الحافظ الذهبي : « إبن الفوطي ـ العالم البارع المتفنّن ، المحدّث المفيد ، مؤرّخ الآفاق ، مفخر أهل العراق ، كمال الدين أبو الفضائل عبد الرزاق بن أحمد ابن محمد بن أبي المعالي الشيباني ، ابن الفوطي ، نسبةً إلىٰ جدّ أبيه لأمّه ، ويعرف أيضاً بابن الصّابوني ، ينتسب إلىٰ الأمير معن بن زائدة ، وأصله مروزي .

مولده في المحرم سنة ٦٤٢ ببغداد ، وأسر في الوقعة[١] وهو حَدَث .

ثم صار إلىٰ أُستاذه ومعلّمه خواجا نصير الدين الطّوسي في سنة ٦٦٠ ، فأخذ عنه علوم الأوائل ، ومهر علىٰ غيره في الأدب ، ومهر في التاريخ والشعر وأيّام الناس ، وله النظم والنثر ، والباع الأطول في ترصيع تراجم الناس ، وله ذكاء مفرط وخط منسوب رشيق ، وفضائل كثيرة ، سمع الكثير وعني بهذا الشأن ... »[٢] .

وذكره الذهبي في كتابه (المعجم المختص) بتراجم مشايخه .

ووصفه ابن شاكر الكتبي بـ « الشيخ الإمام المحدّث المؤرّخ الأخباري الفيلسوف »[٣] .

وقال ابن كثير : « الإمام المؤرخ كمال الدين الفوطي أبو الفضل عبد الرزاق ... ولد سنة ٦٤٢ ببغداد وأسر في واقعة التتار ، ثم تخلّص من الأسر فكان مشرفاً علىٰ الكتب بالمستنصرية ، وقد صنف تاريخاً في خمس وخمسين مجلداً ، وآخر في نحو عشرين ، وله مصنفات كثيرة ، وشعر حسن ، وقد سمع الحديث من

---

(١) يريد بالوقعة : سقوط بغداد علىٰ أيدي المغول .

(٢) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٣ .

(٣) فوات الوفيات ٢/٣١٩ .

محيي الدين ابن الجوزي .

توفي في ثالث المحرم ، ودفن بالشونيزية »[١] .

فهذا العالم المؤرّخ الحنبلي البغدادي ، الذي أُسر في الوقعة ، وعاصرها وعاشر النصير الطوسي ، وألّف كتابه المذكور بعد الوقعة بسنة واحدةٍ[٢] ... لايوجد في شرحه للوقائع ما يشير إلىٰ شيءٍ ممّا جاء في كلام ابن تيميّة ... !!

ثم نجد ابن الطقطقي المولود سنة : ٦٦٠ والمتوفىٰ سنة : ٧٠٩[٣] يروي الحوادث بواسطةٍ واحدةٍ ، ولا ذكر لنصير الدين الطوسي فيها إلّا في موردٍ واحدٍ ، قال ـ وهو يبيّن دخول ابن العلقمي علىٰ هولاكو ـ : « وكان الذي تولّىٰ ترتيبه في الحضرة السلطانية : الوزير السعيد نصير الدين محمد الطوسي ، قدس الله روحه »[٤] .

ثم ننتقل إلىٰ تاريخ أبي الفداء المولود سنة : ٦٧٢ والمتوفّىٰ سنة : ٧٣٢ ، فنراه يذكر استيلاء التتر علىٰ بغداد وانقراض الدولة العباسيّة سنة : ٦٥٦ ، وهذا نصّ عبارته :

« في أوّل هذه السنة قصد هولاكو ملك التتر بغداد ، وملكها في العشرين

---

(١) البداية والنهاية ١٤/١٠٦ حوادث ٧٢٣ .

(٢) لأن تاريخ تأليفه سنة ٦٥٧ .

(٣) هو : محمّد بن علي بن طباطبا ، المعروف بابن الطقطق ، المتوفّىٰ سنة : ٧٠٩ ، صاحب كتاب : (الفخري في الآداب السّلطانية والدول الإسلامية) ، وهو كتاب معتمد عند الجمهور ، لالتزام مؤلّفه فيه بما ذكره بقوله : « والتزمت فيه أمرين : أحدهما ألّا أميل فيه إلّا مع الحق ، ولا أنطق فيه إلّا بالعدل ، وأنْ أعزل سلطان الهوىٰ وأخرج من حكم المنشأ والمربى ، وأفرض نفسي غريباً منهم وأجنبيّاً بينهم . وثانيهما : أنْ أُعبّر عن المعاني بعباراتٍ واضحة ... » .

(٤) الفخري في الآداب السّلطانية : ٣٣٨ .

من المحرّم ، وقتل الخليفة المستعصم بالله . وسبب ذلك : إن وزير الخـليفة مـؤيّد الدين ابن العلقمي كان رافضيّاً ، وكان أهل الكرخ أيضاً روافض ، فجرت فتنة بين السنّية والشّيعة ببغداد علىٰ جاري عادتهم ، فأمر أبو بكر ابن الخليفة وركن الدين الدوادار العسكر فنهبوا الكرخ وهتكوا النساء وركبوا منهنّ الفـواحش ، فعظم ذلك علىٰ الوزير ابن العلقمي ، وكاتب التتر وأطمعهم في ملك بغداد ، وكان عسكر بغداد يبلغ مائة ألف فارس ، فقطعهم المستعصم ليحمل إلىٰ التتر متحصل اقطاعاتهم ، وصار عسكر بغداد دون عشرين ألف فارس ، وأرسل ابن العلقمي إلىٰ التتر أخاه يستدعيهم ، فساروا قاصدين بغداد في جحفلٍ عـظيم ، وخـرج عسكر الخليفة لقتالهم ومقدمهم ركن الدين الدوادار ، والتقوا علىٰ مرحلتين من بغداد ، واقتتلوا قتالاً شديداً ، فانهزم عسكر الخليفة ، ودخل بعضهم بغداد ، وسار بعضهم إلىٰ جهة الشام ، ونزل هولاكو علىٰ بغداد من الجانب الشرقي ، ونزل باجو ـ وهو مقدم كبير ـ في الجانب الغربي ، علىٰ قرية قبالة دار الخلافة . وخرج مؤيّد الدين الوزير ابن العلقمي إلىٰ هولاكو فتوثّق مـنه لنـفسه ، وعـاد إلىٰ الخـليفة المستعصم وقال : إن هولاكو يبقيك في الخلافة كما فعل بسلطان الروم ، ويريد أنْ يزوّج ابنته من ابنك أبي بكر ، وحسّن له الخروج إلىٰ هـولاكـو ، فـخرج إليـه المستعصم في جمعٍ من أكابر أصحابه ، فأُنزل في خيمته ، ثم استدعىٰ الوزير الفقهاء والأماثل ، فاجتمع هناك جميع سادات بغداد والمدرّسون ، وكان منهم محيي الدين ابن الجوزي وأولاده ، وكذلك بقي يخرج إلىٰ التتر طائفة بعد طائفة . فلمّا تكاملوا قتلهم التتر عن آخرهم ، ثم مدّوا الجسر وعدىٰ باجو ومن معه ، وبذلوا السيف في بغداد ، وهجموا دار الخلافة وقتلوا كلّ من كان فيها من الأشراف ، ولم يسلم إلّا من كان صغيراً فأُخذ أسيراً ، ودام القتل والنهب في بغداد نحو أربعين يـوماً ، ثم نودي بالأمان .

أمّا الخليفة فإنهم قتلوه ولم يقع الإطّلاع علىٰ كيفيّة قتله ، فقيل : خنق ، وقيل : وضع في عدل ورفسوه حتىٰ مات ، وقيل : غرق في دجلة . والله أعلم بحقيقة ذلك .

وكان المستعصم ضعيف الرأي ، قد غلب عليه أُمراء دولته لسوء تدبيره ، وهو آخر الخلفاء العباسيين »[١] .

وهذا الذهبي ، المولود سنة : ٦٧٣ ، والمتوفىٰ سنة : ٧٤٨ ـ وهو من أتباع ابن تيميّة في كثيرٍ من المسائل ، وحتّىٰ أنّه لخّص (منهاج السنّة) ـ يقول في حوادث سنة : ٦٥٦ :

« كان المؤيّد ابن العلقمي قد كاتب التتار وحرّضهم على قصد بغداد ، لأجل ما جرىٰ علىٰ إخوانه الرافضة من النهب والخزي ... » فذكر الواقعة كما تقدّم عن أبي الفداء ، وليس فيها ذكر لنصير الدين الطوسي أصلاً[٢] .

وهذا ابن شاكر الكتبي المولود سنة : ٦٨٦ كما قيل ، والمتوفى سنة : ٧٦٤ ، يترجم في كتابه الخليفة العباسي (المستعصم) وللطوسي (نصير الدين) وللسلطان التتري (هولاكو) فلا يذكر شيئاً مما نسبه ابن تيميّة إلىٰ نصير الدين الطوسي أصلاً .

وهذا ما جاء بترجمة الخليفة : « كان متيناً متمسّكاً بمذهب أهل السنّة والجماعة علىٰ ما كان عليه والده وجدّه ـ رحمهم الله تعالىٰ ـ ، ولم يكن علىٰ ما كانوا عليه من التيقّظ والهمّة ، بل كان قليل المعرفة والتدبير والتيقّظ ، نازل الهمّة ، محبّاً للمال ، مهملاً للأُمور ، يتّكل فيها علىٰ غيره ، ولو لم يكن فيه إلّا ما فعله مع

---

(١) المختصر في أخبار البشر ٣/١٩٣ ـ ١٩٤ .

(٢) العبر في خبر من غبر ٣/٢٧٧ ـ ٢٧٨ .

الملك الناصر داود في الوديعة لكفاه ذلك عاراً وشناراً ، والله لو كان الناصر من الشعراء وقد قصده وتردّد عليه على بعد المسافة ومدحه بعدّة قصائد كان يتعيّن عليه أن ينعم عليه بقريب من قيمة وديعته من ماله ، فقد كان في أجداد المستعصم بالله من استفاد منه آحاد الشعراء أكثر من ذلك ، إلىٰ غير ذلك من الأمور التي كانت تصدر عنه ، مما لا يناسب منصب الخلافة ، ولم يتخلّق بها الخلفاء قبله ، فكانت هذه الأسباب كلّها مقدمات لِما أراد الله تعالىٰ بالخليفة والعراق وأهله ، وإذا أراد الله تعالىٰ أمراً هيّأ أسبابه .

واختلفوا كيف كان قتله ، قيل : إن هولاكو لما ملك بغداد أمر بخنقه ، وقيل : رفس إلىٰ أن مات ، وقيل : غرق . وقيل : لفّ في بساط وخنق ، والله أعلم بحقيقة الحال .

وكانت واقعة بغداد وقتل الخليفة من أعظم الوقائع ... »(١) .

وهذا الصفدي المولود سنة ٦٩٦ تقريباً ، والمتوفىٰ سنة : ٧٦٤ ، ترجم الخليفة فقال : « كان حليماً ، كريماً ، سليم الباطن ، حسن الديانة ، متمسّكاً بالسنّة ، ولكنه لم يكن كما كان عليه أبوه وجدّه من الحزم والتيقّظ ، وكان الدوادار والشرابي لهم الأمر ، وركن إلىٰ ابن العلقمي الوزير فأهلك الحرث والنسل ، وحسّن له جمع الأموال والاقتصار علىٰ بعض العساكر ، وكان فيه شحّ وقلّة معرفة وعدم تدبير .

جاء هولاكو البلاد في نحو مائتي ألف فارس ، وطلب الخليفة وحده ، فطلع ومعه القضاة والمدرّسون والأعيان نحو سبع مائة نفس ، فلمّا وصلوا إلىٰ الحربيّة جاء الأمر بحضور الخليفة وحده ومعه سبعة عشر نفساً ، فساقوا مع الخليفة

---

(١) فوات الوفيات ٢ / ٢٣٠ .

وأنزلوا من بقي عن خيلهم وضربوا رقابهم ، ووقع السيف في بغداد ، وعمل القتل أربعين يوماً ، وأنزلوا الخليفة في خيمةٍ وحده والسبعة عشر في خيمة أُخرىٰ .

ثم إن هولاكو أحضر الخليفة وجرت له معه ومع ابنه أبي بكر محاورات ، وأُخرجا ورفسوهما إلىٰ أن ماتا وعفّي أثرهما ...

وحدّثني شيخنا ابن الدباهي قال : لمّا بقي بين التتار وبين بغداد يومان أُعلم الخليفة حينئذٍ ، فقال : عدلين يروحون يبصرون هذا الخبر إنْ كان صحيحاً »[١].

وهذا ابن خلدون المولود سنة : ٧٣٢ ، والمتوفى سنة : ٨٠٨ ، يذكر في تاريخه خبر المستعصم آخر بني العباس ببغداد ، فلم يصف الخليفة بما وصفه به غيره من الصفات الدنيئة الموجبة للعار والشّنار ، والمسبّبة لما وقع به وبأهل بغداد ، بل وصفه بقوله : « كان فقيهاً محدّثاً » !! ثم ذكر ما كان من السنّة ضدّ الشيعة في الكرخ ، بأمرٍ من الخليفة علىٰ يد ابنه أبي بكر وركن الدين الدوادار ، ثم زحف هلاكو إلىٰ العراق ودخول بغداد وقتل الخليفة وغيره ...

وليس في شيء مما ذكر ذكر لنصير الدين الطوسي أصلاً[٢] .

وذكر الجلال السّيوطي المتوفى سنة : ٩١١ أخبار التتر ، وورودهم إلىٰ بغداد ، وقتل الخليفة ... وغير ذلك ، في صفحاتٍ عديدة من تاريخه ، وليس فيها ذكر لنصير الدين الطوسي ولا مرةً واحدة[٣] .

آراء تلامذة ابن تيمية في هذه القضية

وكان من المناسب أن نرجع إلىٰ تلامذة ابن تيميّة ، لننظر هل يوافقونه على

---

(١) الوافي بالوفيات ١٧/٦٤١ .

(٢) تاريخ ابن خلدون ٦/١١٠٤ .

(٣) تاريخ الخلفاء : ٤٦٤ ـ ٤٧٣ .

اتّهام نصير الدين الطوسي في قتل المستعصم العباسي :

فرجعنا إلىٰ الذهبي وابن كثير وابن قيّم الجوزيّة ...

أمّا الذهبي فقد تقدمت عبارته عن (العبر) ، ووجدناه لا يشير لا من قريب ولا من بعيد ، بارتباط الطوسي بقتل الخليفة .

وكذلك بترجمة المستعصم من (سير أعلام النبلاء) حيث ذكر الوقعة ناقلاً شرحها عن جمال الدين سليمان بن رطلين الحنبلي ، والظهير الكازروني وغيرهما ، وليس في ذلك ذكر لنصير الدين الطوسي أصلاً[١] .

وأمّا ابن كثير المولود سنة : ٧٠٠ والمتوفّى سنة : ٧٧٤ ، فترجم لنصير الدين الطوسي ، ولم ينسبه إلىٰ شيء ممّا نسبه ابن تيميّة إليه من الإخلال بالصلوات ، وشرب الخمر ، وارتكاب الفواحش ... !! وإنّما ذكر ما نسب إليه من الإشارة علىٰ هولاكو بقتل الخليفة ، بعبارةٍ ظاهرة جدّاً في التشكيك بذلك ،وهذا نصّها :

« ومن الناس من يزعم أنه أشار علىٰ هولاكو خان بقتل الخليفة ، فالله أعلم » فكلمة « من الناس » بإبهام القائل ، وليس سوىٰ ابن تيمية !! وكلمة « يزعم » ثم كلمة « فالله اعلم » ... تفيد عدم موافقته لشيخه فيما زعمه ، ثم إنه أفصح عن رأيه حيث عقّب ذلك بقوله : « وعندي أن هذا لا يصدر من عاقل ولا فاضل ، وقد ذكره بعض البغاددة فأثنىٰ عليه وقال : كان عاقلاً فاضلاً كريم الأخلاق ، ودفن في مشهد موسىٰ بن جعفر ، في سرداب كان قد أُعدّ للخليفة الناصر لدين الله »[٢] .

وأمّا ابن قيّم الجوزيّة ... فقد تبع شيخه ابن تيمية وزاد عليه أشياء وأفرط

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣/١٨١ .

(٢) البداية والنهاية ١٣/٢٦٧ .

كما هو دأبه في أكثر المسائل والقضايا !! فقال :

« نصير الشرك والكفر والإلحاد ، وزير الملاحدة ، النصير الطوسي ، وزير هولاكو ، شفىٰ نفسه من أتباع الرسول وأهل دينه ، فعرضهم علىٰ السيف ، حتىٰ شفىٰ إخوانه من الملاحدة واشتفىٰ هو ، فقتل الخليفة المستعصم والقضاة والفقهاء والمحدّثين ، واستبقىٰ الفلاسفة والمنجّمين والطبائعيين والسحرة ، ونقل أوقاف المدارس والمساجد والربط إليهم وجعلهم خاصّته وأولياءه ، ونصر في كتبه قدم العالم وبطلان المعاد وإنكار صفات الرب جل جلاله ، من علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره ، واتّخذ للملاحدة مدارس ، ورام جعل (إشارات) إمام الملحدين ابن سينا مكان (القرآن) فلم يقدر علىٰ ذلك ، فقال : هي قرآن الخواص وذاك قرآن العوام ، ورام تغيير الصلاة وجعلها صلاتين فلم يتم له الأمر ، وتعلّم السحر في آخر الأمر فكان ساحراً يعبد الأصنام » !![1]

إطراء العلماء لنصير الدين الطوسي

وإذْ تبيّن كذب دعوىٰ سعي نصير الدين الطوسي في قتل المستعصم العبّاسي ، فلا بأس بإيراد نتفٍ من كلمات القوم في مدحه والثناء عليه والإطراء له ، ليظهر أنّ ما جاء به ابن تيميّة وابن القيّم أكاذيب وافتراءات ، لا تصدر من مسلمٍ بحق أدنىٰ المسلمين ، فكيف بمثل هذا العالم المحقق الجليل !!

قال ابن كثير : « النصير الطوسي ، محمد بن عبد الله[2] ، كان يقال له : المولىٰ نصير الدين ، ويقال : الخواجا نصير الدين ، إشتغل في شبيبته ، وحصّل علم

(١) اغاثة اللهفان ٢/٢٦٧ .

(٢) كذا ، وهو سهو .

الأوائل جيّداً، وصنّف في ذلك في علم الكلام، وشرح الإشارات لابن سينا، ووزر لأصحاب قلاع الألموت من الإسماعيليّة، ثم وزر لهولاكو، وكان معه في واقعة بغداد، ومن الناس من يزعم أنه أشار علىٰ هولاكو بقتل الخليفة، فالله أعلم. وعندي: إن هذا لا يصدر من عاقلٍ ولا فاضل، وقد ذكره بعض البغاددة فأثنىٰ عليه وقال: كان عاقلاً فاضلاً كريم الأخلاق، ودفن في مشهد موسىٰ بن جعفر، في سرداب كان قد اعدّ للخليفة الناصر لدين الله، وهو الذي كان قد بنىٰ الرصد بمراغة، ورتّب فيه الحكماء من الفلاسفة والمتكلّمين والفقهاء والمحدّثين والأطباء، وغيرهم من أنواع الفضلاء، وبنىٰ له فيه قبّة عظيمة، وجعل فيه كتباً كثيرة جدّاً.

توفي في بغداد في ثاني عشر ذي الحجة من هذه السنة، وله خمس وسبعون سنة. وله شعر جيّد قوي. وأصل اشتغاله علىٰ المعين سالم بن بدران بن علي المصري المعتزلي المتشيع، فنزع فيه عروق كثيرة منه حتىٰ أفسد اعتقاده»[1].

وقال الذهبي ـ في وفيات سنة ٦٧٢ ـ: «وكبير الفلاسفة، خواجا نصير الدين محمد بن محمد بن حسن الطوسي، صاحب الرصد»[2].

وقال أيضاً: «وخواجا نصير الطوسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن حسن، مات في ذي الحجة ببغداد وقد نيّف علىٰ الثمانين، وكان رأساً في علم الأوائل، ذا منزلة من هولاكو»[3].

وقال أبو الفداء: «وفيها ـ في يوم الاثنين ثامن عشر ذي الحجة ـ توفّي

---

(١) البداية والنهاية ١٣/٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٢) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩١.

(٣) العبر في خبر من غبر ٣/٣٢٦.

الشيخ العلامة نصير الدين الطوسي ، واسمه : محمد بن محمد بن الحسين[١] ، الإمام المشهور ، وكان يخدم صاحب الألموت ، ثمّ خدم هولاكو ، وحظي عنده ، وعمل لهولاكو رصداً بمراغة ، وزيجاً ، وله مصنّفات عديدة كلّها نفيسة ، منها : إقليدس ، يتضمّن اختلاط الأوضاع ، وكذلك المجسطي ، وتذكرة في الهيئة لم يصنّف في فنّها مثلها ، وشرح الإشارات ، وأجاب عن غالب إيرادات فخر الدين الرازي ، وكانت ولادته في حادي عشر جمادى الاولىٰ سنة سبع وتسعين وخمسمائة . وكانت وفاته ببغداد ، ودفن في مشهد موسىٰ الجواد[٢] »[٣] .

وقال الصفدي : « نصير الدين الطوسي : محمد بن محمد بن الحسن ، نصير الدين الطوسي ، الفيلسوف ، صاحب علم الرياضي ، كان رأساً في علم الأوائل ، لا سيّما في الأرصاد والمجسطي ، فإنّه فاق الكبار ، قرأ علىٰ المعين سالم بن بدران المعتزلي الرافضي وغيره ، وكان ذا حرمة وافرة ومنزلة عالية عند هولاكو ، وكان يطيعه فيما يشير به عليه ، والأموال في تصريفه ، وابتنىٰ بمراغة قبّةً ورصداً عظيماً ، واتّخذ في ذلك خزانة عظيمة فسيحة الأرجاء وملأها من الكتب التي نهبت من : بغداد والشام والجزيرة ، حتىٰ تجمع فيها زيادة علىٰ أربعمائة ألف مجلّد ، وقرّر بالرصد المنجّمين والفلاسفة ، وجعل له الأوقاف ، وكان حسن الصورة ، سمحاً ، كريماً ، جواداً ، حليماً ، حسن العشرة ، غزير الفضل .

حكي أنّه لمّا أراد العمل للرصد رأىٰ هولاكو ما يغرم عليه ، فقال له : هذا العلم المتعلّق بالنجوم ما فائدته ؟ أيدفع ما قدّر أن يكون ؟ فقال : أنا أضرب لك مثلاً : يأمر القان من يطلع إلىٰ هذا المكان ويرمي من أعلاه طشت نحاسٍ كبير من

---

(١) كذا ، وهو سهو .

(٢) كذا ، والصحيح : موسى والجواد .

(٣) المختصر في أخبار البشر ٤/٨.

غير أن يعلم به أحد ، ففعل ذلك ، فلما وقع كانت له وقعة عظيمة هائلة ، روّعت كلّ من هناك وكاد بعضهم يصعق ، وأمّا هو وهولاكو فإنّهما ما حصل لهما شيء ، لعلمهما بأنّ ذلك يقع ، فقال له : هذا العلم النجومي له هذه الفائدة ، يعلم المتحدث فيه ما يحدث فلا يحصل له من الروعة ما يحصل للذاهل الغافل عنه . فقال له : لا بأس بهذا . وأمره بالشروع فيه أو كما قيل .

ومن دهائه ما حكي أنه حصل لهولاكو غضب علىٰ علاء الدين الجويني صاحب الديوان فأمر بقتله ، فجاء أخوه إلىٰ النصير وذكر له ذلك ، فقال النصير : هذا القان إنْ أمر بأمرٍ لا يمكن ردّه ، خصوصاً إذا برز إلىٰ الخارج ، فقال له : لابدّ من الحيلة في ذلك ، فتوجّه إلىٰ هولاكو (فذكر القصّة وحاصلها أمر هولاكو بإطلاق جميع من في الإعتقال والعفو عمّن له جناية) وانطلق علاء الدين صاحب الديوان في جملة الناس ، ولم يذكره النصير الطوسي . وهذا غاية في الدهاء ، بلغ به مقصده ودفع عن الناس أذاهم .

ومما وقف له عليه : إنّ ورقةً حضرت إليه عن شخص من جملة مافيها : يا كلب يا ابن الكلب . فكان الجواب : أما قوله يا كذا ، فليس بصحيح ، لأن الكلب من ذوات الأربع وهو نابح طويل الأظفار ، وأما أنا فمنتصب القامة ، بادي البشرة ، عريض الأظفار ، ناطق ضاحك . فهذه الفصول والخواص غير تلك الفصول والخواص . وأطال في نقض كلّ ما قاله . هكذا ردّ عليه بحسن طويّة وتأنّ غير منزعج ، ولم يقل في الجواب كلمة قبيحة .

ومن تصانيفه ...

وقال شمس الدين ابن المؤيد العرضي : أخذ النصير العلم عن كمال الدين ابن يونس الموصلي ، ومعين الدين سالم بن بدران المصري المعتزلي ، وكان يعمل الوزارة لهولاكو من غير أن يدخل يده في الأموال ... وولّاه هولاكو جميع

الأوقاف في سائر بلاده ، وكان له في كلّ بلدٍ نائب يستغل الأوقاف ويأخذ عشرها ويحمل إليه ليصرفه في جامكيات المقيمين بالرصد ، ولما يحتاج إليه من الأعمال بسبب الأرصاد .

وكان للمسلمين به نفع ، خصوصاً الشيعة والعلويين والحكماء وغيرهم ، وكان يبرّهم ويقضي أشغالهم ويحمي أوقاتهم ، وكان مع هذا كلّه فيه تواضع وحسن ملتقىٰ .

وقال شمس الدين الجزري : قال حسن بن أحمد الحكيم صاحبنا : سافرت إلىٰ مراغة وتفرّجت في الرصد ومتولّيه علي بن الخواجا نصير الدين الطوسي ، وكان شابّاً فاضلاً في التنجيم والشعر بالفارسية ، وصادفت شمس الدين ابن المؤيد العرضي ، وشمس الدين الشرواني ، والشيخ كمال الدين الإيكي ، وحسام الدين الشامي ، فرأيت فيه من آلات الرصد شيئاً كثيراً ...

وكان النصير قد قدم من مراغة إلىٰ بغداد ومعه كثير من تلامذته وأصحابه ، فأقام بها مدّة أشهر ومات ...

ومولد النصير بطوس سنة ٥٩٧ ، وتوفي في ذي الحجة سنة : ٦٧٢ ببغداد ، وشيّعه صاحب الديوان والكبار ، وكانت جنازته حفلة ، ودفن في مشهد الكاظم »[١] .

وقال ابن شاكر آخذاً من الصفدي « الخواجا نصير الدين الطوسي ، محمد ابن محمد بن الحسن ، نصير الدين ، أبو عبد الله الطوسي ، الفيلسوف ، صاحب علوم الرياضي والرصد ، كان رأساً في علم الأوائل لا سيّما في الأرصاد والمجسطي ، فإنه فاق الكبار ، قرأ علىٰ المعين سالم بن بدران المصري المعتزلي

---

(١) الوافي بالوفيات ١/١٧٩ ـ ١٨٣ .

الرافضي وغيره ، وكان ذا حرمةٍ وافرة ومنزلة عالية عند هولاكو ، وكان يطيعه فيما يشير به عليه ، والأموال في تصريفه ، فابتنىٰ بمدينة مراغة قبّة رصداً عظيماً ، واتّخذ في ذلك خزانةً عظيمة فسيحة الأرجاء ، وملأها من الكتب التي نهبت من بغداد والشام والجزيرة ، حتىٰ تجمّع فيها زيادةً علىٰ أربع مائة ألف مجلّد ، وقرّر بالرّصد المنجّمين والفلاسفة والفضلاء ، وجعل لهم الجامكيّة . وكان حسن الصورة سمحاً كريماً جواداً حليماً حسن العشرة غزير الفضائل جليل القدر داهيةً ... »

فذكر قصّة إلقاء الطست ، وقصّة علاء الدين الجويني ، وقصة الورقة التي حضرت إليه وفيها سبّه ..

ثم ذكر تصانيفه ... وكلام الشمس ابن المؤيد العرضي ، وكلام شمس الدين الجزري ...

ثم ذكر وفاته ومولده ... قال : « ودفن في مشهد الكاظم . رحمه الله تعالىٰ ، آمين »[١] .

وذكره ابن تغري بردى في وفيات سنة ٦٧٢[٢] .

وكذا غير هؤلاء من المؤرّخين ... ولا نطيل بإيراد كلماتهم في الثناء الجميل عليه .

كما أنّه يذكر في مؤلّفي الكتب الكلاميّة المهمّة ، بمناسبة كتابه (التجريد) الذي أصبح من أهمّ المتون في هذا العلم ، حيث كان يدرَّس في الأوساط العلميّة ، ولذا كتبت له الشروح ووضعت عليه التعاليق من علماء الشيعة والسنّة ، قال كاشف الظنون :

---

(١) فوات الوفيات ٣/٢٤٦ ـ ٢٥٢ .

(٢) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٧/٢٤٥ .

« تجريد الكلام ، للعلّامة المحقق ، نصير الدين أبي جعفر ، محمد بن محمد الطوسي ، المتوفى سنة ٦٧٢ . وهو كتاب مشهور ، إعتنى عليه الفحول وتكلّموا فيه بالردّ والقبول ، له شروح كثيرة وحواش عليها ، فأوّل من ترجمه : جمال الدين حسن بن يوسف بن مطهّر الحلّي شيخ الشيعة ، المتوفى سنة ٧٢٦ ... وشرحه شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الإصفهاني ، المتوفى سنة ٧٤٦ ... وقد اشتهر هذا الشرح بين الطلّاب بالشرح القديم ، وعليه حاشيةٌ عظيمة للعلّامة المحقق السيد الشريف ... » .

ثم ذكر الحواشي علىٰ حاشية الشريف . إلىٰ أن قال :

« ثم شرح المولى المحقق علاء الدين علي بن محمد الشهير بقوشجي المتوفى سنة ٨٧٩ شرحاً لطيفاً ممزوجاً ، وقد اشتهر هذا الشرح بالشرح الجديد ، قال في ديباجته ـ بعد مدح الفن والمصنّف ـ :

إن كتاب التجريد الذي صنّفه المولىٰ الأعظم ، قدوة العلماء الراسخين ، أُسوة الحكماء المتألّهين ، نصير الحق والملّة والدين ، تصنيف مخزون بالعجائب وتأليف مشحون بالغرائب ، فهو وإنْ كان صغير الحجم ، وجيز النظم ، فهو كثير العلم ، جليل الشأن ، حسن النظام ، مقبول الأئمّة العظام ، لم يظفر بمثله علماء الأعصار ، مشتمل علىٰ إشاراتٍ إلىٰ مطالب هي الامّهات ، مملوء بجواهر كلّها كالفصوص ، متضمّن لبياناتٍ معجزة في عباراتٍ موجزة ، وهو في الإشتهار كالشمس في رابعة النهار ، تداولته أيدي النظّار .

ثم إنّ كثيراً من الفضلاء وجّهوا نظرهم إلىٰ شرح هذا الكتاب ونشر معانيه ، ومن تلك الشروح وألطفها مسلكاً هو الذي صنّفه العالم الربّاني مولانا شمس الدين الإصفهاني ، فإنّه بقدر طاقته حام حول مقاصده وتلقّته الفضلاء بحسن القبول ، حتىٰ أنّ السيد الفاضل قد علّق عليه حواشي تشتمل علىٰ تحقيقاتٍ رائقةٍ

وتدقيقات شائقة ، تنفجر من ينابيع تحريراته أنهار الحقائق ، وتنحدر من علوّ تقريراته سيول الدقائق .

ومع ذلك ، كان كثير من مخفيّات رموز ذلك الكتاب باقياً علىٰ حاله ، بل كان الكتاب علىٰ ما كان كونه كنزاً مخفيّاً وسرّاً مطويّاً ، كدرّة لم تثقب ، لأنه كتاب غريب في صنعته ، يضاهي الألغاز لغاية ايجازه ، ويحاكي الإعجاز في إظهار المقصود وإبرازه .

وإني بعد أنْ صرفت في الكشف عن حقائق هذا العلم شطراً من عمري ، ووقفت علىٰ الفحص عن دقائقه قدراً من دهري ، فما من كتابٍ في هذا العلم إلّا تصفّحت سينه وشينه ، أبت نفسي أن تبقىٰ تلك البدائع تحت غطاءٍ من الإبهام ، فرأيت أن أشرحه شرحاً يذلّل صعابه ، ويكشف نقابه ، وأُضيف إليه فوائد إلتقطتها من سائر الكتب ، وزوائد استنبطتها بفكري القاصر ، فتصدّيت بما عنيت .

فجاء بحمد الله تعالىٰ كما يحبّه الأودّاء لا مطوّلاً فيملّ ولا مختصراً فيخلّ ، مع تقرير لقواعده ، وتحرير لمعاقده ، وتفسير لمقاصده .

انتهىٰ ملخّصاً .

وإنّما أوردته ليعلم قدر المتن والماتن ، وفضل الشرح والشارح » .

ثم ذكر كاشف الظنون الحواشي والتعاليق علىٰ الشرحين القديم والحديث ، ثم الحواشي علىٰ الحواشي ...[1] .

أقول :

بعد هذه الجولة الواسعة في مصادر ترجمة المحقق النصير الطوسي رحمه الله ، والتي ليس فيها مصدر شيعي واحد ، أصبحت براءته مما ينسبه إليه ابن تيميّة لا

(١) كشف الظنون ١/٣٤٦ـ٣٥١ .

جدال فيها ، إذ لو كان له ضلع في قتل المستعصم وحوادث بغداد ، لذكر القوم ذلك ، ولما أثنوا عليه إلىٰ هذا الحد .

وأيضاً : لو كان نصير الدين موصوفاً بأقلّ قليلٍ ممّا قال عنه ابن تيمية ... لصرّحوا به ونصّوا عليه ، فكيف لو كان مشهوراً بالعظائم كما زعم ابن تيمية !!

إنّ من دأب المؤرّخين والمترجمين أن يذكروا عن الرجل ما رأوه وشاهدوه فيه أو بلغهم وسمعوه عنه ، حتى وإنْ لم يكن حقّاً ثابتاً ، لا سيّما في مثل الإخلال بالصلوات وشرب المسكرات ، ونحو ذلك ، وحتى لو كان المقول فيه ذلك من المشاهير من أهل السنة في الفقه والحديث مثلاً ، كما ذكروا في حقّ (زاهر بن طاهر الشحامي) وأمثاله ممّن لا نريد الإطالة بالتعرّض لما جاء في تراجمهم[1] ، فكيف وهو المخالف لهم في المذهب ؟!

وبعد : فهذا مشهد من مشاهد منهاج ابن تيمية في الحجاج ، وفي التعامل مع التاريخ ، إصطدمنا به إضطراراً علىٰ عجل ... فلنكتف بهذا القدر .

تنبيه

قد اختلفت كلمات المؤرّخين واضطربت آراؤهم في دور الوزير ابن العلقمي في وقعة بغداد وقتل المستعصم ، وقد كان الغرض من نقل تلك الكلمات هو تبرئة ساحة نصير الدين الطّوسي عمّا رماه به ابن تيمية ونسبه إليه ، وللتحقيق حول ما كان من ابن العلقمي في تلك القضيّة مجال آخر .

ويكفينا هنا أنّ ابن أبي الحديد المعتزلي الحنفي ، المعاصر للوقعة ، والقريب

---

(١) نعم لا نريد ذلك ، وإلّا فعندنا أسماء كثيرين ممّن يصفونهم بالعلم والحفظ ونحو ذلك من الصفات ، ذكروا بتراجمهم الإخلال بالصّلوات وارتكاب الفواحش .

جدّاً من ابن العلقمي ، يبرّىء ابن العلقمي تمام التبرئة ، بل في كلامه ما يدل على الدور المعاكس لِما قيل عنه ، وقد نظم ابن أبي الحديد قصيدةً رائعةً يصف فيها شجاعة ابن العلقمي وجهاده ضدّ المغول .

عودةٌ إلى ترجمة العلّامة

وأمّا العلّامة ... فإنّه وإنْ وصفه ابن تيميّة ـ متى ما ذكره في كتابه ـ بالسب والشتم ... فقد وصفه أعلام أهل السنّة ـ من المعاصرين له والمتأخرين عنه ـ بالإمامة في العلوم ، وطيب الخلق ، ومحاسن الصّفات :

قال الصّفدي : « الشيخ جمال الدين ابن المطهر ، الحسين[١] بن يوسف بن المطهر ، الإمام العلامة ذو الفنون جمال الدين ابن المطهر الأسدي الحلي المعتزلي ، عالم الشيعة وفقيههم ، صاحب التصانيف التي اشتهرت في حياته . تقدّم في دولة خربندا تقدّماً زائداً ، وكان له مماليك وإدرارات كثيرة ، وأملاك جيّدة ، وكان يصنّف وهو راكب ، شرح مختصر ابن الحاجب ، وهو مشهور في حياته ، وله كتاب في الإمامة ردَّ عليه الشيخ تقي الدين ابن تيمية في ثلاث مجلدات ، وكان يسمّيه ابن المنجّس . وكان ابن المطهر ريّض الأخلاق مشتهر الذكر ، تخرّج به أقوام كثيرة وحجّ في أواخر عمره ، وخمل وانزوى إلى الحلّة ، وتوفّي سنة ٢٥ وقيل : ست وعشرين وسبع مائة ، في شهر المحرم وقد ناهز الثمانين . وكان إماماً في الكلام والمعقولات . قال الشيخ شمس الدين : قيل اسمه يوسف ، وله الأسرار الخفيّة في العلوم العقليّة »[٢] .

---

(١) والصحيح : الحسن .

(٢) الوافي بالوفيات ١٣/٨٥ . وفيه مواقع للنّظر .

وقال ابن حجر العسقلاني : «الحسين[1] بن يوسف بن المطهر الحلي المعتزلي جمال الدين الشيعي ، ولد في سنة بضع وأربعين وستمائة ، ولازم النصير الطوسي مدةً ، واشتغل في العلوم العقلية فمهر فيها ، وصنّف في الاصول والكلام ، وكان صاحب أموال وغلمان ، وحفدة ، وكان رأس الشيعة بالحلّة ، واشتهرت تصانيفه وتخرّج به جماعة ، وشرحه علىٰ مختصر ابن الحاجب في غاية الحسن في حلّ ألفاظه وتقريب معانيه . وصنّف في فقه الإمامية ، وكان قيّماً بذلك داعية إليه . وله كتاب في الإمامة ردَّ عليه فيه ابن تيمية بالكتاب المشهور المسمّىٰ بالرد علىٰ الرافضي ، وقد أطنب فيه وأسهب وأجاد في الرد إلّا أنه تحامل في مواضع عديدة وردّ أحاديث موجودة وإن كانت ضعيفة بأنها مختلقة ، وإيّاه عنىٰ الشيخ تقي الدين السبكي بقوله :

وابن المطّهر لم تطهر خلائقه　　داع إلىٰ الرفض غال في تعصّبه
ولابن تيمية ردّ عليه له　　أجاد في الرد واستيفاء أضربه

الأبيات .

وله كتاب الأسرار الخفية في العلوم العقلية ، وغير ذلك . وبلغت تصانيفه مائة وعشرين مجلدة فيما يقال . ولما وصل إليه كتاب ابن تيمية في الردّ عليه كتب أبياتاً أوّلها :

لو كنت تعلم كلّ ما علم الورى　　طرّاً لصرت صديق كلّ العالم

الأبيات .

وقد أجابه الشمس الموصلي علىٰ لسان ابن تيمية .

ويقال : إنه تقدّم في دولة خربندا وكثرت أمواله ، وكان مع ذلك في غاية

---

(١) والصحيح : الحسن .

الشح . وحجّ في أواخر عمره ، وتخرّج به جماعة في عدّة فنون .

وكانت وفاته في شهر المحرم سنة : ٧٢٦ أو في آخر سنة ٧٢٥.

وقيل : اسمه الحسن بفتحتين . وقد تقدم التنبيه عليه »[١] .

وقال ابن حجر أيضاً : « الحسين بن يوسف بن المطهر الحلّي . عالم الشيعة وإمامهم ومصنّفهم ، وكان آية في الذكاء . شرح مختصر ابن الحاجب شرحاً جيّداً سهل المأخذ ، غاية الإيضاح ، واشتهرت تصانيفه في حياته ، وهو الذي ردّ عليه الشيخ تقي الدين ابن تيمية في كتابه المعروف بالردّ علىٰ الرافضي .

وكان ابن المطهر مشتهر الذكر وحسن الأخلاق . ولمّا بلغه بعض كتاب ابن تيمية قال : لو كان يفهم ما أقول أجبته .

ومات في المحرم سنة ٧٢٦ عن ٨٠ سنة . وكان في آخر عمره انقطع في الحلّة إلىٰ أن مات »[٢] .

وهكذا تجد الكلمات في غير هذه الكتب من المصادر الجليلة ، في الثناء علىٰ العلّامة الحلّي وكتبه وآثاره .

إذن ، فقد شذّ ابن تيميّة في كلّ ما قاله في التنقيص من النصير الطوسي وابن المطهّر الحلّي والحطّ عليهما ...

مؤلّفاته الكلاميّة

لقد ترك العلامة قدس الله روحه آثاراً جليلة في شتىٰ العلوم الإسلاميّة ، ونحن نكتفي هنا بذكر أهمّ كتبه في علم الكلام والإمامة :

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢ / ٧١ ـ ٧٢ . وفيه مواقع للنظر .

(٢) لسان الميزان ٢ / ٣١٧ . ولا يخفىٰ أنه لم يصفه هنا بـ « المعتزلي » ولا بـ « الشحّ » .

١ ـ كشف المراد ـ شرح تجريد الإعتقاد .
٢ ـ كشف الفوائد ـ شرح قواعد العقائد .
٣ ـ كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين .
٤ ـ مناهج المتّقين في أُصول الدين .
٥ ـ نهج المسترشدين في أُصول الدين .
٦ ـ كتاب الألفين الفارق بين الصّدق والمين .
٧ ـ نهاية المرام في علم الكلام .
٨ ـ الباب الحادي عشر ـ في أُصول الدين .
٩ ـ نهج الحق وكشف الصّدق .
١٠ ـ منهاج الكرامة في الإمامة .

كتاب (*منهاج الكرامة*)

هذا الكتاب سمّاه العلّامة ـ كما في ديباجته ـ : (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) ، وهكذا سمّاه في كتابه (خلاصة الأقوال في علم الرّجال) في عداد مؤلّفاته حيث ترجم لنفسه[١] .

فهذا اسمه وإنْ أُبدل في بعض الكتب كلمة « معرفة » بكلمة « إثبات »[٢] أو كلمة « منهاج » بكلمة « نهج » مع إسقاط كلمة « معرفة »[٣] أو إثباتها[٤] .

---

(١) خلاصة الاقوال في علم الرجال : ٤٨ ط النجف الاشرف .
(٢) الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة ٢٣ / ١٦٢ .
(٣) أمل الآمل ٢ / ٨٤ .
(٤) بحار الأنوار ١٠٧ / ٥٤ .

أمّا (كاشف الظّنون) فأورده مرّة بعنوان (منهاج الإستقامة في إثبات الإمامة) فقال : « لشيخ الرافضة جمال الدين أبي منصور ابن مطهّر حسن بن يوسف الحلّي الشيعي المتوفىٰ سنة ٧٢٦ . قال ابن كثير : وقد خبط فيه في المعقول والمنقول ، ولم يدر كيف يتوجّه ، إذ خرج عن الإستقامة . وقد انتدب للردّ عليه في ذلك الشيخ أبو العباس أحمد ابن تيمية ، في مجلّدات ، أتىٰ فيها بأشياء حسنة ، وهو كتاب حافل سمّاه (منهاج السنّة) »[١] .

ومرةً بعنوان (منهاج السلامة إلىٰ معراج الكرامة) قائلاً : « لابن المطهر الحلّي ، من أفاضل الشيعة ، فيه مطاعن على أهل السنّة . وعليه ردّ لزين الدين سريحان بن محمد الملطي المتوفى سنة ٧٨٨ ، سمّاه : سدّ الفتيق المظهر وصدّ الفسيق ابن المطهر »[٢] .

لكنّه سمّاه بـ (منهاج الكرامة) حيث ذكر (منهاج السنّة) فقال : « منهاج السنّة النبويّة في نقض كلام الشيعة والقدرية ، للشيخ تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحنبلي ، المتوفى سنة ٧٢٨ . ألّفه ردّاً على (منهاج الكرامة) . قال التقي السبكي : رأيته قد أجاد في الردّ عليه ، لكنْ صرّح باعتقاد حوادث لا أوّل لها وأنّها قائمة بذات الباري »[٣] .

سبب تأليفه

وقال العلّامة رحمه الله في المقدمة : « أما بعد ، فهذه رسالة شريفة ومقالة

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢ / ١٨٧٠ .

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢ / ١٨٧١ .

(٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢ / ١٨٧٢ .

لطيفة ، إشتملت علىٰ أهمّ المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين ، وهي مسألة الإمامة ، التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة ، وهي أحد أركان الإيمان ، المستحق بسببه الخلود في الجنان ، والتخلّص من غضب الرحمان ، وقد قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهليّة ...

قد لخّصت فيها خلاصة الدلائل ، وأشرت إلىٰ رؤوس المسائل ... » .

وقد قدّم الكتاب إلىٰ : السلطان محمد خدا بنده ...

فالغرض من الكتاب ـ سواء كان تأليفه بطلبٍ من السلطان أو غيره ، أو لم يكن بطلبٍ من أحد ـ هو معرفة الإمامة وتبيين الدلائل علىٰ إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام وخلافته بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، من العقل والنقل ... وليس في كلام العلّامة ما يشير إلىٰ صدور أمرٍ من السّلطان المذكور بتأليف هذا الكتاب كما توهّم ، إلّا أنْ يكون في قوله : « خدمت بها خزانة السلطان ... » دلالة علىٰ ذلك .

نعم قد صرّح في مقدّمة كتابه الآخر (نهج الحق وكشف الصّدق) بأنّ وضعه كان بمرسوم من السلطان ، حيث قال : « وإنما وضعنا هذا الكتاب حسبةً لله ورجاءً لثوابه ، وطلباً للخلاص من أليم عقابه ؛ بكتمان الحق وترك إرشاد الخلق ، وامتثلت فيه مرسوم سلطان ... » .

وكيف كان ... فإنّ الغرض من تأليف هذا الكتاب هو « معرفة الإمامة » وبيان عقائد الشيعة الإمامية الاثني عشريّة فيها « من غير تطويل مملّ ولا ايجاز مخلّ » .

وكذلك دأب العلّامة في غير هذا الكتاب من كتبه الكلاميّة .

هذا ، ولا يخفىٰ أن الكتب الموضوعة في العقائد ـ وخاصّة في الإمامة ـ من

قبل علماء الشّيعة الاثني عشرية ، منذ القرون الأولىٰ ، قد وضعت إمّا بياناً للعقيدة وذكر أدلّتها من الكتاب والسنّة وغيرهما ، كما هو الحال في كتب العلّامة ، من أمثال (كشف المراد في شرح تجريد الإعتقاد) و (مناهج المتقين في أصول الدين) و (نهج الحق وكشف الصّدق) و (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) ... وإمّا دفاعاً عن العقيدة ورداً علىٰ تهجّم الآخرين عليهم ، ومن هذا القبيل كتاب (الشّافي في الإمامة في الرد علىٰ المغني) و (بناء المقالة الفاطميّة في الردّ علىٰ الرسالة العثمانية) و (إحقاق الحق وإزهاق الباطل في الردّ علىٰ ابن روز بهان) و (عبقات الأنوار في الردّ علىٰ التحفة الاثني عشرية) وكثيرٌ غيرها ...

أمّا أن يؤلّف العالم الشّيعي كتاباً يتهجّم فيه علىٰ أهل السنّة ويشتم ويسبّ ويفتري ويكذب ، فلا يوجد هكذا كتاب إطلاقاً .

إلتزامه بآداب البحث وقواعد المناظرة

بل إنّ علماء الإمامية ـ منذ اليوم الأول ـ ملتزمون في بحوثهم واستدلالاتهم بآداب البحث وقواعد المناظرة ، فلا ينسبون إلىٰ الخصم إلّا ما ثبت قوله به ، ولا ينقلون إلّا عن الكتب المعتبرة عنده ، ولا يخاصمونه إلّا بما ثبتت حجّيته لديه ... ثم الابتعاد عن السبّ والشتم ، والإجتناب عن أيّ إهانةٍ وتحقير ...

وهكذا كان العلّامة في (منهاج الكرامة) وغيره من كتبه ... فتراه يراعي الأمانة والدقّة في نقل آراء الآخرين وعقائدهم ، بأدبٍ ووقارٍ ومتانة ، وأُسلوب هادئ رفيع ، لا يورد دليلاً علىٰ إمامة أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم السلام ، إلّا من كتب أهل السنّة المعروفة المشهورة ، وإليك سرداً لأسماء الكتب التي نقل

عنها ، والعلماء الذين اعتمدهم العلامة في (منهاج الكرامة) :

الكتب التي نقل عنها والعلماء الذين اعتمدهم

أمّا الكتب التي ورد اسمها ونقل عنها فهي :

الجمع بين الصحاح الستّة / لأبي الحسين رزين بن معاوية الأندلسي ، المتوفّى سنة : ٥٣٥ .

حلية الأولياء / لأبي نعيم الأصبهاني ، المتوفى سنة : ٤٣٠ .

ربيع الأبرار / لجار الله الزمخشري ، المتوفىٰ سنة : ٥٢٨ .

شرح الوجيز / لعبد الكريم بن محمد الرافعي ، المتوفى سنة : ٦٢٣ .

الصحيح / للبخاري ، المتوفى سنة : ٢٥٦ .

الصحيح / لمسلم بن الحجاج ، المتوفى سنة : ٢٦١ .

الطبقات الكبرىٰ / لابن سعد ، المتوفى سنة : ٢٣٠ .

مثالب الصحابة / للكلبي ، المتوفى سنة : ١٤٦ .

المسند / لأحمد بن حنبل ، المتوفى سنة : ٢٤١ .

الهداية / للمرغيناني الحنفي ، المتوفى سنة : ٥٩٣ .

والعلماء الذين روىٰ عنهم واعتمد عليهم هم :

أصحاب الكتب الستّة .

وأحمد بن حنبل .

وأبو عمرو الزاهد .

وشيرويه الديلمي صاحب الفردوس .

وأبو نعيم الاصفهاني .

وابن عبد البر القرطبي .

وأبو بكر النقّاش صاحب التفسير .

والثعلبي ، صاحب التفسير .

وأبو بكر البيهقي .

وأبو الفتح الشهرستاني صاحب الملل والنحل .

وابن خالويه .

وأخطب خوارزم .

وأبو عبد الله الشافعي ، وهو الكنجي .

والفقيه ابن المغازلي .

وابن الجوزي الحنبلي .

وهؤلاء من أعلام أهل السنّة في الحديث والتفسير وغيرهما من العلوم .

شرح فصوله

وهو يتضمّن مقدمةً وستة فصول .

أما المقدمة فقد ذكر فيها أهمية مسألة الإمامة وضرورة الإعتقاد بها عقلاً ونقلاً .

وأمّا الفصول :

فالفصل الأول : في نقل المذاهب في هذه المسألة .

والفصل الثاني : في أنّ مذهب الإماميّة واجب الاتّباع .

والفصل الثالث : في الأدلّة الدالّة علىٰ إمامة علي أمير المؤمنين بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم .

والفصل الرابع : في إمامة باقي الأئمة الإثني عشر .

والفصل الخامس : في أن من تقدَّم على علي لم يكن إماماً .

والفصل السادس : في نسخ حجج القائلين بإمامة أبي بكر بعد النبي .

خلاصة الفصل الأول :

بيان ضرورة وجود الإمام في كلّ زمان ، وذلك لأنّ الله عدل حكيم لا يفعل إلّا ما فيه صلاح العباد ، فأرسل الرّسل لإرشادهم ، فكان نبيّنا صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم آخرهم ، فنصب من بعده أئمةً معصومين ، وهم اثنا عشر ، أوّلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وآخرهم محمد بن الحسن المهدي . فهذا موجز عقيدة الامامية .

وأمّا أهل السنّة فذهبوا إلىٰ خلاف ذلك كلّه ، فلم يثبتوا العدل والحكمة في أفعال الله ، وأنّه لا يفعل ماهو الأصلح للعباد ، بل ما هو الفساد في الحقيقة ، وأن الأنبياء غير معصومين ، وأن النبيّ لم ينص علىٰ إمامٍ ، وأنه مات بغير وصية .

فقالوا بإمامة أبي بكر من بعده لمبايعة عمر برضا أربعة .

ثم من بعده عمر بنصّ أبي بكر عليه .

ثم عثمان بنصّ عمر على ستة هو أحدهم ، فاختاره بعضهم .

ثم علي أمير المؤمنين لمبايعة الخلق له .

ثم إنهم اختلفوا في الإمام من بعده ، ثم ساقوا الإمامة في بني أُميّة ، حتىٰ ظهر السفّاح فساقوها في بني العبّاس .

ففي هذا الفصل أشار إلىٰ بعض المسائل الكلاميّة عند الفريقين ، لكي يبيّن الأسس الأصليّة لما يذهب إليه كلٌّ منهما ، فإنّ الإماميّة لمّا قالت بعدل الله وحكمته ، وأنه يفعل ماهو الأصلح للعباد والأنفع لهم في الدنيا والآخرة ، كان مقتضىٰ ذلك أن يرسل إليهم رسلاً مبشّرين ومنذرين ، وكانوا معصومين في كلّ

أفعالهم وأقوالهم ، وإلّا لم يبق وثوق بأقوالهم وأفعالهم ، فتنتفي فائدة البعثة ، وهذا خلاف المصلحة ونقض للغرض ، وذلك محال .

ولمّا كان نبيّنا صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم معصوماً ، وقد نصَّ على أنّ الخليفة من بعده علي بن أبي طالب ، ثمّ من بعده علىٰ ولده الحسن الزكي ... وهكذا حتىٰ المهدي المنتظر ، عليهم السلام ، كان الإعتقاد بإمامة هؤلاء ـ دون غيرهم ـ هو الواجب من قِبَل الله سبحانه ...

أمّا أهل السنّة فلمّا لم يثبتوا العدل والحكمة في أفعال الله ، وجوّزوا عليه فعل القبيح ، وأن لا يفعل ماهو الأصلح للعباد .. لم يقولوا بعصمة الأنبياء ، بل جوّزوا عليهم الخطأ بل الكذب ، وعلىٰ هذا لم يروا أنفسهم ملزَمين بما أخبر أو أمر به النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، وجوّزوا لأصحابه الإجتهاد في مقابل نصوصه .

ولمّا كانوا يقولون بجواز إخلال الله تعالىٰ بالواجب ، قالوا بأنّ النبي صلّىٰ الله عليه واله وسلّم مات بغير وصيّةٍ ، وترك الشّريعة والأُمّة بغير إمامٍ ووليّ ، فاضطرّوا إلىٰ الإعتقاد بما وقع ، من إمامة أبي بكر بعده ، ببيعة واحدٍ فقط وهو عمر بن الخطاب ، وإمامة عمر لنصّ أبي بكر عليه ، وإمامة عثمان لنصّ عمر على ستّةٍ هو أحدهم فاختاره بعضهم . ثم جعلوا عليّاً الخليفة الرّابع لا لنص أو وصيّة بل بدليل مبايعة الخلق له ...

حتىٰ اضطرّوا إلىٰ القول بإمامة يزيد ، وبني مروان ، والسفّاح ، والمتوكّل ، وأمثالهم ، وإلىٰ يومنا هذا !!-

خلاصة الفصل الثاني :

وفي الفصل الثّاني يذكر مقدّمةً يشير فيها إلىٰ أمرٍ لا ريب فيه ، وهو وقوع الإختلاف بين الناس بعد وفاة رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم وتعدّد آرائهم ، وينبّه علىٰ أنّ كون الكثرة في طرفٍ لا يستلزم الحق والصواب ، فإذاً لابدَّ

للمسلم ـ شرعاً وعقلاً ـ من النظر في الحق واعتماد الإنصاف وإقرار الحقّ مقرّه.

ثم ذكر ستّة وجوهٍ علىٰ أنّ مذهب الإماميّة هو الحقّ الواجب اتّباعه:

الوجه الأول منها هو: أن مذهب الإمامية أحسن المذاهب في الأصول والفروع. وهنا يعرض بإيجاز لمذهب الإمامية في الصفات والقدر، والقول بعصمة الأنبياء والأئمة. أما في المسائل الفرعية فإن الإمامية يأخذون أحكامهم عن الأئمة المعصومين ويرفضون الرأي والإجتهاد والقياس والإستحسان.

ويقارن بعد ذلك مذهب الإمامية بالمذاهب الأخرىٰ، فيعرض لأقوال الأشاعرة والحشوية والمشبِّهة والكرّامية في مسألة الصفات، ثم يعرض لما يعدّه مذهب أكثر المسلمين في القدر، ومقتضاه القول بأن الله يفعل كلّ شيء حتىٰ المعاصي والكفر والقبائح، وأن العبد لا تأثير له في ذلك، ولا غرض لله تعالىٰ في أفعاله، ولا يراعي مصلحة العباد في فعله لها، وكلّ فعل للعبد فإنما يقع بإرادة الله تعالىٰ. ثم يسرد النتائج الشنيعة التي تترتب علىٰ هذه الآراء، إذ لا يبقىٰ هناك فرق بين الطاعة والمعصية والثواب والعقاب، وتنتفي الثقة بالله تعالىٰ ورسله وأنبيائه.

ويعود فيعرض بالتفصيل لما أجمله من قبل، فينقد رأي الأشاعرة في إمكان رؤية الله، وفي أن كلام الله قديم، ويشرح مرة أخرىٰ رأي مخالفي الإمامية في مسألة عصمة الأئمة، ويبين الأضرار الناجمة عن الأخذ بالقياس والرأي في أحكام الشريعة.

والوجه الثاني ـ من الوجوه الدالة علىٰ وجوب اتّباع مذهب الإمامية ـ قائم علىٰ حديث الرسول صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم عن افتراق الأمة إلىٰ ثلاث وسبعين فرقة، واحدة منها ناجية والباقي في النار، والفرقة الناجية هي الفرقة الإماميّة الاثنا عشريّة، لحديث السفينة المتفق عليه بين الفريقين.

وقد ذكر أنّه أخذ هذا الإستدلال من شيخه نصير الدين الطوسي .

أمّا الوجه الثالث فهو : أن الإمامية جازمون بحصول النجاة لهم يوم القيامة ، علىٰ عكس أهل السنّة .

والوجه الرابع : مبني علىٰ أن الإمامية أخذوا مذهبهم عن الأئمة المعصومين المشهورين بالعلم والفضائل المختلفة . وهنا يأخذ في الكلام عن فضائل كلّ إمامٍ من الأئمة الاثني عشر واحداً واحداً ، لكنْ بإيجاز .

والوجه الخامس : في أنّ الاماميّة لم يذهبوا إلىٰ التعصّب في غير الحق ، أمّا أهل السنّة فقد غيّروا الشّريعة وبدّلوا الأحكام ، ثم ابتدعوا أشياء واعترفوا بأنها بدعة ، وهي ما زالت موجودة بينهم ، كذكر خلفائهم في الخطبة ، وغسل الرجلين في الوضوء ، وإنكار المتعتين ، ومنع الإرث عن فاطمة عليها السّلام ، وتسمية أبي بكر بالخليفة ، وعمر بالفاروق ، وتعظيم عائشة علىٰ باقي نسوان النّبي ، وتسمية معاوية خال المؤمنين دون محمد بن أبي بكر ، وبكاتب الوحي ولم يكتب منه ولا حرفاً ، مع ما كان عليه من الموبقات ، كمحاربة علي وسمّ الحسن ... وكتسمية خالد سيف الله .

وتمادىٰ بعضهم في التعصّب حتىٰ اعتقدوا إمامة يزيد بن معاوية ، مع ما صدر عنه من الأفعال القبيحة ، من قتل الإمام الحسين عليه السّلام ..

والوجه السادس هو : إن الإماميّة لما رأوا فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وكمالاته التي لا تحصىٰ قد رواها المخالف والمؤالف ، ورأوا الجمهور قد نقلوا عن غيره من الصحابة مطاعن كثيرة ولم ينقلوا في علي عليه السلام طعناً ألبتة ، إتّبعوا قوله وجعلوه إماماً لهم وتركوا غيره ، فذكر طرفاً من تلك الفضائل والمطاعن .

وكلّ وجهٍ من هذه الوجوه صالحٌ لأنْ يعتمده الباحث المنصف عن المذهب

الحق والطريق الصحيح الموجب لنيل الكرامة عند الله ، فالوجه الأول ناظرٌ إلىٰ الأُصول العقائدية عند الشيعة والسنّة ، فإذا لوحظ ما تقول به الشيعة الإماميّة وما تذهب إليه الطوائف الاخرىٰ ـ كما جاء في كتبهم الإعتقادية المعتبرة ـ وجد عقائد الإمامية هي المطابقة لحكم الدين ودرك العقل السّليم .

وإذا كان الباحث عن المذهب الحق منصفاً ، فإنّه لا يتردّد في اتّباع ما وافق الدين والعقل ، واعتناقه مذهباً مبرءاً للذمّة وموجباً للنجاة .

والوجه الثاني ناظرٌ إلىٰ استدلالٍ متينٍ قائم علىٰ أساس حديثين واردين عن رسول الله صلّىٰ الله عيه وآله وسلّم عند كلا الفريقين بأسانيدٍ معتبرة ، يعلن في أوّلها أن أُمّته ستفترق من بعده كما افترقت الأُمم السّابقة ، ومن الواضح أن لا نجاة لجميع الفرق المختلفة ، لكون الحق مع فرقةٍ واحدةٍ فقط من بينها ، فكان عليه أن يحذّر الامّة من الاختلاف والتفرّق ، ويذكّرهم بأن الناجية من تلك الفرق فرقة واحدة فقط .

لكنّ رأفته بالأمّة وعطفه عليهم وحبّه لنجاتهم ، كلّ ذلك دعاه لأنْ لا يترك المطلب علىٰ إجماله ، فبيّن لهم ـ في الحديث الثاني ـ وعيّن الفرقة النّاجية ، مشبّهاً أهل بيته بسفينة نوح ، فأرشدهم طريق النجاة والخلاص ، ودعاهم إلىٰ اتّباع أهل بيته والإنقياد لهم ، وأنّه كما غرق قوم نوحٍ أجمعون إلّا من ركب السفينة ، فإنّ قومه كلّهم هالكون إلّا من اتّبع أهل البيت .

وإذا كان هذان الحديثان واردين بطرق صحيحة عند الفريقين ، وكانت دلالتها علىٰ هذه النتيجة واضحةً جدّاً لكلّ عاقل منصف ، وجب عليه اتّباع مذهب أهل البيت ولم يبق له عذر أبداً .

والوجه الثالث ناظر إلىٰ قضيّة عقليّة عقلائيّة ، يصوّر فيه حال الباحث الحائر ، والدائر أمره بين الأخذ بمذهب الإمامية أو الأخذ بمذهب أهل السنّة ،

ويرشده الىٰ مراجعة العقل والرجوع إلىٰ السيرة العقلائية المستوحاة من عقولهم، فإنّهم ـ في مثل هذه الحالات ـ لا يبقون في الحيرة ولا يتيهون، بل يأخذون بالحزم ويتّبعون اليقين، فمن خالفه ذمّوه، ولو انكشف الخلاف كان معذوراً عندهم.

ولعلّه استفاد هذا الوجه من استدلال الإمام الرضا عليه السلام علىٰ الزنديق وقوله له: «أيّها الرجل، أرأيت إن كان القول قولكم ـ وليس هو كما تقولون ـ ألسنا وإيّاكم شرعاً سواء، لا يضرّنا ما صلّينا وصمنا وزكّينا وأقررنا؟ فسكت الرجل. ثم قال أبو الحسن عليه السلام: وإنْ كان القول قولنا ـ وهو قولنا ـ ألستم قد هلكتم ونجونا؟»[1].

والوجه الرّابع ناظرٌ إلىٰ أئمّة الفريقين وقادتها، فالشيعة الإثنا عشريّة أئمتهم معصومون، مشهورون بالفضل والعلم والزّهد والورع عند جميع المسلمين، وأمّا أئمّة أهل السنّة فلم يدّع أحد العصمة لواحدٍ منهم، ولم يكونوا مشهورين ـ حتىٰ عند القائلين بامامتهم ـ بالفضل والعلم والورع والزهد وأمثالها من الصّفات اللّازم توفّرها في كلّ إمام حق متّبع، بل علىٰ العكس من ذلك، فقد ثبت عنهم الظلم والجهل والجبن، بل اشتهر أكثرهم بالفسق والفجور والمعاصي..

فلو أنّ الباحث المنصف قارن بين هؤلاء الأئمة، وأئمة أهل بيت النبي ـ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ وأراد أن يتّخذ أئمةً يقودونه إلىٰ النجاة والجنّة، إتّخذ أئمة الإماميّة أئمةً وقادةً، وأطاعهم عقيدةً وعملاً.

والوجه الخامس ناظرٌ إلىٰ المقارنة بين الفرقتين ـ الشيعة والسنّة ـ من النواحي العمليّة والأخلاقيّة، والتعبّد بما جاء في الكتاب والسنّة الثابتة من الأُصول الإعتقادية والأحكام الشرعية.. فذكر أن الإماميّة لم يذهبوا إلىٰ

---

(١) الكافي ١/٧٨.

التعصّب في غير الحق ، ولم يخالفوا المشروع في اعتقادٍ أو عمل ، أمّا أهل السنّة فقد نقل عن كتبهم موارد كثيرة خالفوا فيها المشروع في الإسلام ، بل ابتدعوا أشياء والتزموا بها إلىٰ يومنا هذا .

لقد وضع الباحث المنصف ـ في هذا الوجه ـ أمام مذهبين أحدهما ملتزم بما جاء به الدين الحنيف ولا يتعدّىٰ حدوده ولا في حكمٍ من أحكامه ، والآخر يفتي ويعمل بخلاف المشروع مع الإعتراف بذلك !! ويفتي ويعمل بالبدع والمحدَثات التي لا أصل لها في الشّريعة !! .

فمن الواضح أنه سوف لا يتّبع إلّا مذهب الإماميّة .

والوجه السّادس ناظرٌ إلىٰ تعيّن أمير المؤمنين عليه السّلام للإمامة والخلافة بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، بالنظر إلىٰ فضائله وكمالاته التي لا تحصى ، والتي رواها الفريقان في كتبهم المعتبرة ، وانتفائها عن أئمّة أهل السنّة ، بل وجود مطاعن تطعن في إمامتهم يرويها المعتقدون بها قبل غيرهم .

ثم يشرع بذكر طرفٍ من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ومطاعن مناوئيه ، معتمداً في ذلك كلّه علىٰ كتب أهل السنّة ورواياتهم .

فإذا وقف الباحثُ المنصف علىٰ فضائل علي ومطاعن غيره فمن يتّبع ويتّخذ إماماً ؟!

خلاصة الفصل الثالث :

وقد جعل هذا الفصل في الأدلّة الدالة علىٰ إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بلا فصل ، فقال : « الأدلّة علىٰ ذلك كثيرة لا تحصىٰ ، لكنْ نذكر المهم منها وننظمه أربعة مناهج » .

ذكر في الأول أدلّة من العقل ، وفي الثاني من الكتاب ، وفي الثالث من السنّة، وفي الرابع من أحواله عليه الصلاة والسلام .

الدليل على إمامة علي من العقل

المنهج الأول في الأدلة العقليّة وهي خمسة :

فالأول من هذه الأدلّة يتلخّص في : إنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً ، لأنّ الناس لا تنتظم أمورهم إلّا بإمام معصوم يرشدهم إلىٰ الحق ويصدّهم عن الباطل ، ولو لم يكن معصوماً لاحتاج إلىٰ إمام ، فإنْ لم يكن ذاك معصوماً لاحتاج إلىٰ إمام آخر ، فيلزم التسلسل .

هذا ، وأبو بكر وعمر وعثمان لم يكونوا معصومين ، وعلي عليه السلام معصوم ، فيكون هو الإمام .

أمّا عدم عصمة أولئك فبالإتّفاق . وأمّا عصمته فلآية التطهير وغيرها من الأدلّة من الكتاب والسنّة .

والثاني خلاصته : إن الإمام يجب أن يكون منصوصاً عليه من الله ورسوله ، وغير علي عليه السلام من أئمّتهم لم يكن منصوصاً عليه بالإجماع ، فتعيّن أنْ يكون هو الإمام .

أمّا أنّ أبا بكر وتالييه غير منصوص عليهم بالإجماع ، فقد اعترف بذلك كبار علمائهم في الحديث والكلام ، وبه أحاديث في كتبهم الموسومة بالصّحاح .

وأمّا أن علياً عليه السلام هو المنصوص عليه فبالإجماع أيضاً ، أمّا الشيعة فقولهم بذلك معلوم ، وأمّا السنّة فرواياتهم الدالّة علىٰ ذلك لا تحصى .

والثالث حاصله : إن الإمام يجب أن يكون حافظاً للشّرع ، والحافظ للشرع يجب أنْ يكون منصوباً من الله تعالىٰ ، معصوماً من الخطأ والزلل ، وإلّا لا يكون حافظاً ، وغير علي عليه السلام لم يكن كذلك بالإجماع .

أي : وغير علي لم يكن منصوباً معصوماً بالإجماع ، كما تقدّم .

والرّابع موجزه : أنّ الله تعالىٰ قادر علىٰ نصب إمامٍ معصوم ، وحاجة العالم داعية إليه ، ولا مفسدة فيه . فيجب نصبه . وغير علي عيه السلام لم يكن كذلك بالإجماع ، فتعيّن أنْ يكون الإمام هو علي عليه السلام .

قد أشرنا إلىٰ أنّ القوم أيضاً يعترفون بعدم كون أئمتهم منصوبين من قِبَل الله ورسوله .

والخامس : إن الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيّته ، وعلي عليه السلام أفضل الناس بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، فيكون هو الإمام ، لقبح تقديم المفضول علىٰ الفاضل عقلاً ونقلاً .

ولا يخفىٰ أن ابن تيميّة من القائلين باشتراط الأفضلية في الإمـام ، لقـبح تقديم المفضول علىٰ الفاضل ، حيث قال ما حاصله : تولية المفضول مع وجـود الأفضل ظلم[1] .

أمّا أن علياً هو الأفضل فللأدلّة من العقل والنقل ، المذكورة في هذا الكتاب وغيره .

الدليل علىٰ إمامة علي من الكتاب

والمنهج الثاني : في الأدلّة المأخوذة من القرآن .

والبراهين الدالّة علىٰ إمامة علي عليه السلام من الكتاب العزيز ـ في هذا الكتاب ـ أربعون برهاناً :

١ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ **إنما وليّكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون**

---

(١) منهاج السنة ٦/٤٧٥ ، ٨/٢٢٣ ، ٢٢٨ وغيرها .

الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ﴾[١].

٢ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك وإنْ لم تفعل فما بلّغت رسالته والله يعصمك من الناس ﴾[٢].

٣ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾[٣].

٤ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ والنجم إذا هوىٰ ما ضلّ صاحبكم وما غوىٰ ﴾[٤].

٥ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ويطهّركم تطهيراً ﴾[٥].

٦ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ في بيوتٍ أذن الله أن ترفع ﴾[٦].

٧ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلّا المودّة في القربىٰ ﴾[٧].

٨ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله ﴾[٨].

٩ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ فمن حاجّك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله علىٰ الكاذبين ﴾[٩].

---

(١) سورة المائدة: ٥٥.
(٢) سورة المائدة: ٦٧.
(٣) سورة المائدة: ٣.
(٤) سوره النجم: ١ ـ ٢.
(٥) سورة الأحزاب: ٣٣.
(٦) سورة النور: ٣٦.
(٧) سورة الشورىٰ: ٢٣.
(٨) سورة البقرة: ٢٠٧.
(٩) سورة آل عمران: ٦١.

١٠ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ فتلقّىٰ آدم من ربّه كلمات ﴾[١].

١١ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريّتي قال لا ينال عهدي الظالمين ﴾[٢].

١٢ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودّاً ﴾[٣].

١٣ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ إنما أنت منذر ولكلّ قوم هاد ﴾[٤].

١٤ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ وقفوهم إنهم مسؤلون ﴾[٥].

١٥ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ ولتعرفنّهم في لحن القول ﴾[٦].

١٦ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ والسّابقون السّابقون أولئك المقرّبون ﴾[٧].

١٧ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجةً عند الله ﴾[٨].

١٨ ـ قوله تعالىٰ: ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرّسول فقدّموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾[٩].

---

(١) سورة البقرة: ٣٧.

(٢) سورة البقرة: ١٢٤.

(٣) سوره مريم: ٩٦.

(٤) سورة الرعد: ٧.

(٥) سورة الصافات: ٢٤.

(٦) سورة محمد: ٣٠.

(٧) سورة الواقعة: ١١.

(٨) سورة التوبة: ٢٠.

(٩) سورة المجادلة: ١٦.

١٩ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا ﴾[(١)] .

٢٠ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ وتعيها أُذن واعية ﴾[(٢)] .

٢١ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ هل أتىٰ ... ﴾ السّورة .

٢٢ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ والذي جاء بالصّدق وصدّق به ﴾[(٣)] .

٢٣ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ هو الذي أيّدك بنصره وبالمؤمنين ﴾[(٤)] .

٢٤ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ يا أيّها النبي حسبك ومن اتّبعك من المؤمنين ﴾[(٥)] .

٢٥ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ فسوف يأتي الله بقومٍ يحبّهم ويحبّونه ﴾[(٦)] .

٢٦ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ والذين آمنوا بالله ورسله أولئك هم الصدّيقون ﴾[(٧)] .

٢٧ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ الذين ينفقون أموالهم باللّيل والنهار سرّاً وعلانية ﴾[(٨)] .

٢٨ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ... ﴾ في القرآن ...

٢٩ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ إنّ الله وملائكته يصلّون علىٰ النبيّ ... ﴾[(٩)] .

٣٠ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ مرج البحرين يلتقيان ﴾[(١٠)] .

---

(١) سورة الزخرف : ٤٥ .
(٢) سورة الحاقّة : ١٢ .
(٣) سورة الزمر : ٣٣ .
(٤) سورة الأنفال : ٦٢ .
(٥) سورة الأنفال : ٦٤ .
(٦) سورة المائدة : ٥٤ .
(٧) سورة الحديد : ١٩ .
(٨) سورة البقرة : ٢٧٤ .
(٩) سورة الأحزاب : ٥٦ .
(١٠) سورة الرحمان : ١٩ .

٣١ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ ومن عنده علم الكتاب ﴾[١] .

٣٢ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه ﴾[٢] .

٣٣ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البريّة ﴾[٣] .

٣٤ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً ﴾[٤] .

٣٥ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتّقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾[٥] .

٣٦ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ واركعوا مع الراكعين ﴾[٦] .

٣٧ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ واجعل لي وزيراً من أهلي ﴾[٧] .

٣٨ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ إخواناً علىٰ سرر متقابلين ﴾[٨] .

٣٩ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ وإذْ أخذ ربّك من بني آدم من ظهورهم ذريّتهم ﴾[٩] .

٤٠ ـ قوله تعالىٰ : ﴿ فإنّ الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين ... ﴾[١٠] .

---

(١) سورة الرعد : ٤٣ .

(٢) سورة التحريم : ٨ .

(٣) سورة البيّنة : ٧ .

(٤) سورة الفرقان : ٥٤ .

(٥) سورة التوبة : ١١٩ .

(٦) سورة البقرة : ٤٣ .

(٧) سورة طه : ٢٩ .

(٨) سورة الحجر : ٤٧ .

(٩) سورة الاعراف : ١٧٢ .

(١٠) سورة التحريم : ٤ .

أقول :

أولاً : الآيات النازلة في أمير المؤمنين عليه السلام وأهل البيت أكثر من هذا العدد ، لكنّه اكتفىٰ بهذا القدر .

وثانياً : قد اعتمد في نزول هذه الآيات علىٰ روايات أهل السنّة فقط .

الدليل علىٰ إمامة علي من السنّة

والمنهج الثالث : في الأدلّة المستندة إلىٰ السنّة المنقولة عن النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، وهي اثنا عشر :

١ ـ حديث يوم الدّار ، ونزول الآية : ﴿ **وأنذر عشيرتك الأقربين** ﴾[1] .

٢ ـ حديث خطبة الغدير ، ونزول الآية : ﴿ **يا أيّها الرسول بلّغ ...** ﴾[2] .

٣ ـ حديث المنزلة .

٤ ـ إستخلاف النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم إيّاه علىٰ المدينة ، مع قصر مدّة الغيبة .

٥ ـ حديث : أنت أخي ووصيّي وخليفتي من بعدي وقاضي ديني .

٦ ـ حديث المؤاخاة .

٧ ـ حديث خيبر وإعطاء الرّاية .

٨ ـ حديث الطائر .

٩ ـ حديث : سلّموا على علي بإمرة المؤمنين ...

١٠ ـ حديث الثقلين .

---

(١) سورة الشعراء : ٢١٤ .

(٢) سورة المائدة : ٦٧ .

١١ ـ حديث وجوب محبّته وموالاته .

١٢ ـ حديث : من ناصب عليّاً الخلافة من بعدي فهو كافر .

هذه الأحاديث غيض من فيض ، وقد رواها عن كتب العامّة فحسب .

الدليل علىٰ إمامة علي من أحواله وصفاته

والمنهج الرابع : في الأدلة الدالّة علىٰ إمامته المستنبطة من أحواله عليه السلام ، وهي اثنا عشر :

١ ـ كان أزهد الناس .

٢ ـ كان أعبد الناس .

٣ ـ كان أعلم الناس .

٤ ـ كان أشجع الناس .

٥ ـ إخباره بالغائب والكائن قبل كونه .

٦ ـ كونه مستجاب الدّعوة .

٧ ـ قصّته مع الراهب في طريق صفّين وإسلامه علىٰ يده .

٨ ـ قصّته مع كفّار الجن في خروج النبي إلىٰ بني المصطلق وقتله إيّاهم .

٩ ـ رجوع الشمس له عليه السلام مرّتين .

١٠ ـ ما رواه أهل السّير : إن الماء زاد في الكوفة وخافوا الغرق ففزعوا إليه ، فنزل علىٰ شاطئ الفرات ، فصلّى ثم دعا وضرب صفحة الماء بقضيب في يده ، فغاض الماء ...

١١ ـ قصّة الثعبان .

١٢ ـ تفوّقه في فضائله النفسانية والبدنية والخارجية .

والأخبار من هذا القبيل في كتب الفريقين كثيرة، وهذا القدر منها يكفي دليلاً علىٰ إمامته عليه السّلام، إذ لم يوجد في غيره شئ من هذا القبيل أصلاً.

خلاصة الفصل الرّابع

واستعرض في الفصل الرابع أدلّة إمامة باقي الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، فذكر:

١ ـ النص.

٢ ـ العصمة.

٣ ـ الأفضليّة.

وقد ثبت في علم الكلام أنّ عمدة ما يثبت به الإمامة طريقان، هما: النص، والأفضليّة.. وإمامة الأئمة الاثني عشر ثابتة بكلا الطريقين.

خلاصة الفصل الخامس:

وفي الفصل الخامس راح يذكر قضايا واردة في كتب أهل السنّة ومن طرقهم، تدلّ علىٰ أن من تقدّمه لم يكن إماماً، فذكر أشياء منها، هي:

١ ـ قول أبي بكر: «إن لي شيطاناً يعتريني ...».

٢ ـ قول عمر: «كانت بيعة أبي بكر فلتة ...».

٣ ـ قصورهم في العلم، والتجاؤهم في أكثر الأحكام إلىٰ علي عليه السلام.

٤ ـ الوقائع الصادرة منهم، وقد ذكر أكثرها في المطاعن.

٥ ـ شركهم بالله سابقاً وقد قال تعالىٰ: ﴿ **لا ينال عهدي الظالمين** ﴾[1].

٦ ـ قول أبي بكر: «أقيلوني ...».

٧ ـ قول أبي بكر عند موته: «ليتني سألت رسول الله ...».

---

(١) سورة البقرة: ١٢٤.

٨ ـ قول أبي بكر عند موته : « ليتني كنت تركت بيت فاطمة ... » .

٩ ـ التخلّف عن جيش أُسامة .

١٠ ـ عدم تولية النبي أبا بكر شيئاً من الأعمال .

١١ ـ قصّة إبلاغ سورة براءة .

١٢ ـ قول عمر : « إن محمّداً لم يمت » .

١٣ ـ ابتداع عمر صلاة التراويح .

١٤ ـ إن عثمان فعل أُموراً لا يجوز فعلها ...

لقد كان من الضروري ـ بعد ذكر أدلّة إمامة أمير المؤمنين والأئمة من أهل البيت ـ إيراد ما يدلّ علىٰ عدم كون من تقدّمه إماماً ، ونسخ الحجج المدّعاة من قبل العامّة علىٰ إمامة أبي بكر ، كي يتمّ المطلب بجميع جهاته .

فكان الفصل الخامس لما يدل علىٰ أن من تقدّمه لم يكن إماماً .

والفصل السادس لنسخ الحجج المزعومة .

خلاصة الفصل السادس :

ويتضمّن الفصل السادس الجواب عما احتجّ القوم به لإمامة أبي بكر ، وهو وجوه :

الأول : الإجماع .

والثاني : حديث : « إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر » .

والثالث : فضائله . وهي آية الغار ، وقوله تعالىٰ : ﴿ **وسيجنّبها الأتقى الذي يؤتي ماله يتزكّى** ﴾[1] وقوله تعالىٰ : ﴿ **قل للمخلّفين من الأعراب ستدعون**

---

(١) سورة الليل : ١٧ ـ ١٨ .

إلىٰ قومٍ أولي بأسٍ شديد ﴾[١] . وكونه أنيس النبي ، وإنفاقه عليه ، وتـقديمه في الصّلاة .

أجاب عن الإجماع بأنّه غير واقع . وعن الحديث بالمنع منه ، وعن آيـة الغار بأنّه لا فضلية له فيها ، وأنّ المراد من ﴿ سيجنّبها ... ﴾ هو أبو الدحداح ، والمراد من ﴿ سيقول المخلَّفون ﴾ الذين تخلّفوا عن الحديبيّة ، وأن كونه أنـيس النبي في العريش يوم بدر لا فضل فيه ، وإنفاقه عليه كذب ، وتقديمه في الصـلاة خطأ .

طبعاته

لم يطبع كتاب (منهاج الكرامة في إثبات الإمامة) غير مرّتين فيما نعلم .
فطبع مرّة بإيران طبعة حجرية رديئة .
وطبع مرةً أُخرىٰ مع كتاب (منهاج السنّة) لابن تيمية .

مخطوطاته[٢]:

١ ـ مخطوطة كتبها كمال الدين بن عبد الله بن سعيد الجرجاني ، بخط نسخي جميل مشكول ، وله تعاليق فارسية وعربية خلال السطور ، في منتصف رجب سنة ٨٧٨ ، في جامعة طهران بأول المجموعة رقم ٨٧٩ ، ذكرت في فهرسها ٢/٦٣١ ـ ٦٣٤ .

---

(١) سورة الفتح : ١٦ .
(٢) أخذنا هذا الفصل من كتاب (مكتبة العلامة الحلّي) للعلامة المحقق المرحوم السيد عـبد العزيز الطباطبائي ، المتوفىٰ سنة ١٤١٦ .

٢ ـ مخطوطة القرن التاسع ، في مكتبة (سنا) السابق في طهران ، بآخر المجموعة رقم ١٦٤ من ٤٩ ـ ١٩٢ ، ذكرت في فهرسها ١ /٨٢.

٣ ـ مخطوطة كتبت سنة ٩٠٠ ، في مكتبة مدرسة الآخوند في همدان ، رقم ٢١٤ ، ذكرت في فهرسها : ١٩٩ .

٤ ـ مخطوطة فرغ منها الكاتب آخر جمادىٰ الآخرة سنة ٩٠١ ، بأوّل مجموعة في مكتبة السيد المرعشي رقم ٢٥٢٣ من ١ ـ ٦٧ ب ، ذكرت في فهرسها ١٠٩/٥ .

٥ ـ مخطوطة كتبت سنة ٩٠٩ ، في جامعة كمبريج في إنگلترا ، رقم Dd.11021 ، ذكرت في فهرسها : ١١٢ .

٦ ـ مخطوطة كتبت سنة ٩٠٩ ، في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام ، في المجموعة رقم ١١٣١٠ .

٧ ـ مخطوطة فرغ منها الكاتب في ٢٨ جمادىٰ الأولىٰ سنة ٩١٩ ، في مكتبة السيّد المرعشي ، رقم ٨٤٥٢ ، ذكرت في فهرسها ٤٣/٢٢ .

٨ ـ مخطوطة كتبت سنة ٩٢١ ، معها قبلها استقصاء النظر للمؤلّف أيضاً ، وهي من مخطوطات مكتبة المدرسة الباقرية في مشهد رقم ٢٠ .

٩ ـ ونسخة أُخرىٰ فيها أيضاً ، ضمن المجموعة رقم ١٩ ، كتبت في رجب سنة ١٠٠٦ .

١٠ ـ مخطوطة كتبها إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم المظاهري المازندراني في الحلّة ، وفرغ منها يوم الجمعة ثالث رجب سنة ٩٣٦ ، في جامعة طهران ، ضمن المجموعة رقم ٤٥٤٣ ، وأوّلها شرح الفصول النصيرية للسيد عبد الوهاب الإسترآبادي ، كتبها في النجف الأشرف ، في دار غياث الدين ، مذكورة في فهرسها ٣٤٨٧/١٣ .

١١ ـ مخطوطة كتبها مسعود بن جار الله المطلبي ، بخط نسخي مشكول ، وفرغ منها ٥ ربيع الأول سنة ٩٤١ ، في مكتبة السيد المرعشي العامة في قم ، ضمن المجموعة رقم ٤٩ ، ذكرت في فهرسها ١ / ٦٠ ـ ٦١ .

١٢ ـ نسخة كتبت سنة ٩٦٦ ، في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد ، في المجموعة رقم ١٤٦٥٢ .

١٣ ـ مخطوطة كتبت سنة ٩٧٤ ، في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد ، رقم ١٣٧٥٤ .

١٤ ـ مخطوطة اخرىٰ فيها ، رقم ١٤٣٤٧ ، كتبت سنة ٩٨٣ .

١٥ ـ مخطوطة كتبها محمود بن عبد الله الساوجي ، وفرغ منها في ٣ شعبان سنة ٩٧٨ ، في جامعة طهران بأول المجموعة ، رقم ١٦٢٧ من ١ ـ ٥٤ .

١٦ ـ مخطوطة كتبت سنة ٩٨٧ ، في مكتبة كليّة الإلهيّات في طهران ، في المجموعة رقم ٣٤٢ ، وقبلها كتاب الإستغاثة ، ذكرت في فهرسها ١ / ٢٨٢ .

١٧ ـ مخطوطة كتبها عبد الحي بن القاضي رضي الدين المسيبي الخزاعي ، وفرغ منها في ١٩ جمادىٰ الأُولىٰ سنة ٩٩٧ ، في جامعة طهران ، بآخر المجموعة رقم ١٩٩٠ ، ذكرت في فهرسها ٨ / ٥٩٨ ـ ٥٩٩ .

١٨ ـ مخطوطة القرن العاشر ، في مكتبة المجلس ، بآخر المجموعة رقم ١٠٢١٢ .

١٩ ـ مخطوطة في مدرسة نواب في مشهد ، معها طرائف ابن طاووس ، كتبت سنة ١٠٦٩ ، عنها مصوّرة في جامعة طهران رقم ٢١٢ .

٢٠ ـ مخطوطة القرن العاشر ، في مكتبة السيد المرعشي العامة في قم ، رقم ٤٤٦٢ ، ذكرت في فهرسها ١٢ / ٤٩ .

٢١ ـ مخطوطة القرن العاشر ، في مكتبة العلّامة الطباطبائي في كليّة الطب في

شيراز .

٢٢ ـ مخطوطة سنة ١٠٠٦ ، كتبها محمّد بن محمود بن جلال الدين الحسيني الأردستاني نزيل (جزه) من قهپايه أصبهان . وبعده ترجمة نفحات اللاهـوت للمحقق الكركي إلىٰ الفارسية ، لتلميذه محمّد بن أبي طالب الاستر آبـادي ، في مكتبة الإمام الهادي العامة في مشهد رقم ١٥ .

٢٣ ـ مخطوط كتبه عبد الله الأُردوبادي المتوفىٰ في رجب سنة ١٠٣٥ ، ومعه ترجمته بالفارسية بالخط والتاريخ ، عنه مصوّر في جامعة طهران رقم ٤٠٧٦ ، ذكر في فهرس مصوّراتها ٣/١٢ .

شروحه :

شرح منهاج الكرامة مخطوطة في مكتبة البلاط الإيراني رقم ٢٩٢٣ .

ترجماته :

١ ـ ترجمة منهاج الكرامة ، نسخة في مكتبة جامعة طهران رقـم ٢٦٠٩ ، ذكرت في فهرسها ٩/١٤٦٣ .

٢ ـ ترجمة منهاج الكرامة ، نسخة في مكتبة سپه سالار رقم ٤٥٦ .

٣ ـ ترجمة منهاج الكرامة ، نسخة من القرن ٨ و ٩ ، في مكتبة فرهاد معتمد ، نشرية ٣/١٦٠ .

٤ ـ ترجمة في مكتبة (سنا) ، ذكرت في فهرسها ١/٢٩٢ .

٥ ـ ترجمة منهاج الكرامـة ، نسـخة القـرن العـاشر ، في مكـتبة العـلّامة الطباطبائي في كليّة الطب في شيراز رقم ٩٤٠ .

أوّله شكر وسپاس پروردگاری راكه متقدس است بكمال .

آخره : تمت الرسالة الكلامية في معرفة الإمامة علىٰ يد ... علي بن محمّد بن قوام ... في عاشر شهر رمضان المبارك سنة ٩٤٩ .

فلعلّه المترجم ، وربما كان هو الكاتب والترجمة أقدم من هذا .

٦ ـ ترجمة مصورة في جامعة طهران ، رقم الفيلم ٤٠٧٩ ، ذكرت في فهرس مصوّراتها ٣/ ١٢ .

٧ ـ ترجمة منهاج الكرامة للسيد نعمت الله الرضوي المشهدي .

أوّله : حمد بى حد وشكر بى عد محمودي راسزدكه .

نسخة في مكتبة السيّد المرعشي في المجموعة رقم ٣٠٠٨/ ٧ ، من ١٣١ ـ ١٤٨ .

٨ ـ ذخيرة القيامة في ترجمة منهاج الكرامة ، لجمال الدين محمّد بن حسين الخونساري الاصفهاني المتوفى سنة ١١٢٥ .

مخطوطة تاريخها ٨ شهر رمضان سنة ١٠٥٩ في مكتبة السيّد المرعشي ، بأول المجموعة ١٠٣ ، ذكرت في فهرسها ١/ ١٢٤ .

٩ ـ كرامة المنهاج ، لمحمد إسماعيل بن محمّد باقر المستوفي الخراساني .

هو ترجمة منهاج الكرامة إلىٰ الفارسية ، أوله : (سپاس فراوان خداوند قديم يگانه ..) .

مخطوطة كتبها أحد الخطاطين للمؤلّف ، وعلىٰ نسخة الأصل ليهديها المؤلف إلىٰ السلطان حسين ميرزا القاجاري ، ويسترخصه في السفر إلىٰ العراق لزيارة الحسين عليه السلام .

وهذه النسخة في مكتبة السيّد المرعشي رقم ٢٧٩ ، ذكرت في فهرسها ١/ ٣٠٧ .

كلمة ابن تيمية حول (منهاج الكرامة)

وبعد أنْ عرّفنا العلامة الحلي وكتابه ، وذكرنا منهجه في هذا الكتاب ، رأينا من المناسب ذكر كلام ابن تيمية حول هذا الكتاب :

« أما بعد ، فإنّه قد أحضر إليّ طائفة من أهل السنّة والجماعة كتاباً صنّفه بعض شيوخ الرّافضة في عصرنا ، منفقاً لهذه البضاعة ، يدعو به إلىٰ مذهب الرّافضة الإماميّة من أمكنه دعوته من ولاة الأُمور وغيرهم أهل الجاهليّة ، ممّن قلّت معرفتهم بالعلم والدين ، ولم يعرفوا أصل دين المسلمين ، وأعانه علىٰ ذلك من عادتهم إعانة الرافضة من المتظاهرين بالإسلام من أصناف الباطنيّة الملحدين ، الذين هم في الباطن من الصابئة الفلاسفة الخارجين عن حقيقة دين الإسلام ...

وذكر من أحضر هذا الكتاب أنه من أعظم الأسباب في تقرير مذاهبهم عند من مال إليهم من الملوك وغيرهم . وقد صنّفه للملك المعروف الذي سمّاه فيه خدابنده . وطلبوا منّي بيان ما في هذا الكتاب من الضلال وباطل الخطاب ، لما في ذلك من نصر عباد الله المؤمنين وبيان بطلان أقوال المفترين الملحدين .

فأخبرتهم أن هذا الكتاب وإنْ كان من أعلىٰ ما يقولونه في باب الحجة والدليل ، فالقوم من أضلّ الناس عن سواء السبيل ...

فلمّا ألحّوا في طلب الرد لهذا الضلال المبين ، ذاكرين أنّ في الإعراض عن ذلك خذلاناً للمؤمنين ، وظن أهل الطغيان نوعاً من العجز عن ردّ هذا البهتان ، فكتبت ما يسرّه الله من البيان ...

وهذا المصنّف سمّىٰ كتابه (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) وهو خليق بأنْ يسمّىٰ (منهاج الندامة) . كما أنّ من ادّعىٰ الطهارة وهو من الذين لم يرد الله

أنْ يطهّر قلوبهم ، بل من أهل الجبت والطاغوت والنفاق ، كان وصفه بالنجاسة والتكدير أولىٰ من وصفه بالتطهير ...

ونحن نبيّن ـ إنْ شاء الله تعالىٰ ـ طريق الإستقامة في معرفة هذا الكتاب (منهاج الندامة) بحول الله وقوّته .

وهذا الرجل سلك مسلك سلفه شيوخ الرافضة ، كابن النعمان المفيد ومتّبعيه : كالكراجكي ، وأبي القاسم الموسوي ، والطوسي ، وأمثالهم .

فإنّ الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة ومعرفة الأدلّة ، وما يدخل فيها من المنع والمعارضة ، كما أنّهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها ، وإنما عمدتهم في المنقولات علىٰ تواريخ منقطعة الإسناد ، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل وبالإلحاد ...

وقد اتّفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد علىٰ أنّ الرافضة أكذب الطوائف ، والكذب فيهم قديم ... » .

أقول :

هكذا يبدأ ابن تيميّة كتابه ويشرع في الردّ علىٰ العلّامة[1] والإماميّة ... وكتابه مشحون بالسبّ والشّتم ... وسنورد طرفاً من عباراته من هذا القبيل تحت عنوانٍ خاص بذلك ...

لكنّ الغرض هنا هو التعريف بكتاب (منهاج الكرامة) وبيان مطالبه وأُسلوبه في البحث ، ولكي يظهر الفرق بين (المنهاجين) ومؤلّفيهما .

---

(١) هذا لقبه عند الشيعة الإماميّة ، فإنّهم متىٰ أطلقوا لقب « العلّامة » أرادوا الشيخ الحسن بن يوسف ابن المطهّر الحلّي ... وسنعبّر عنه كذلك في كتابنا .

نظرةٌ إجماليّة في كتاب (منهاج الكرامة)

وفي نظرةٍ إجماليّة في كتاب (منهاج الكرامة) تراه كتاباً جامعاً ـ علىٰ صغره ـ بين الأُصول والفروع ، عند كلتا الطائفتين ، الشيعة والسنّة ، فهو يعطيك ـ بعد الإشارة إلىٰ اختلاف المسلمين بعد رحيل رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم إلىٰ فرقتين كبيرتين ـ موجز عقائد الشيعة الإمامية الأُصولية ، مع الإشارة إلىٰ أدلّتها من الكتاب والسنّة والعقل ، ثم ينتقل إلىٰ مبحث الإمامة ، فيعرّف أوّلاً بالأئمة الاثني عشر ـ عليهم الصلاة والسّلام ـ بالإجمال ، ثم يذكر أدلّة الإمامية علىٰ إمامة هؤلاء الإثني عشر ، من النقل والعقل .

ويتعرّض لعقائد الجمهور في الأُصول ، وإلىٰ بعض آرائهم وفتاويهم ، ويتطرّق بالتالي إلىٰ أدلّتهم علىٰ إمامة أبي بكرٍ فمن بعده ، وينقدها نقلاً وعقلاً .

فالكتاب ـ في الحقيقة ـ تبيان لمذهب طائفتين ، ومحاكمة بين فريقين ، بذكر عقائدهما وآرائهما ، لينظر في ذلك القارئ المنصف الذي يريد الله واليوم الآخر بتدبّر ، فيختار أيّهما شاء ويجعله الحجّة بينه وبين الله سبحانه .

دراسات في منهاج السنّة

والآن ... وبعد أنْ عرفنا علّامة الشيعة ، وسبرنا كتابه ، ودرسنا (منهاجه) فلندرس (منهاج السنّة) لنعرفه ، ونتعرّف به علىٰ مؤلّفه (ابن تيميّة) عقيدةً ، وعلماً ، وعدالةً ... بنقل كلماته وآرائه بكلّ أمانةٍ وإخلاص ... وسيكون دورنا ـ في هذه (الدراسات) ـ نظير دور العلّامة الحلي في (المنهاج) ، لأنّنا إنّما نقتصر علىٰ التعريف بالكتابين والمؤلّفين مع نقودٍ وردود لآراء ابن تيمية ، بالإستناد إلىٰ كتب أهل السنّة المعتبرة .

وعلىٰ الجملة ، فإن هذه (الدراسات) ـ كما قلنا سابقاً ـ هي في الحقيقة محاكمة بين (المنهاجين) ومؤلّفيهما ، والقارئ النبيه المنصف حرّ في اتّباع ما شاء منهما ، إذا رآه حجةً بينه وبين ربّه .

وستكون (الدراسات) هذه في أبواب ، وكلّ باب في فصول ، بدءاً بالعقائد ، من التجسيم والتشبيه ، وما يرتبط بذلك ، والعصمة ، والشفاعة ، ونحوها ، ثمّ مباحث الإمامة والولاية ، من المناقب والأفضليّة ، وهكذا موقف ابن تيمية من أمير المؤمنين وأهل البيت وشيعتهم ، ثم سعيه وراء الدفاع عن خصوم أهل البيت وتبرير أفعالهم ... ثم ذكر أهمّ مناهج (منهاج السنّة) ، وبالتالي نتعرّض لمواقف العلماء من ابن تيمية وكتابه وآراءه .

الباب الأول :

ابن تيميّة
والقول بالتجسيم والتّشبيه

ذكر العلّامة طاب ثراه مذهب الإمامية ، وأنهم « اعتقدوا أنّ الله تعالىٰ هو المخصوص بالأزليّة والقِدم ، وأنّ كلّ ما سواه محدث ، وأنه واحد ، وأنّه ليس بجسم ولا جوهر ، وأنه ليس بمركّب ـ لأنّ كلّ مركّب يحتاج إلىٰ جزئه ، لأنّ جزئه غيره ـ ولا عرض ، ولا في مكانٍ ، وإلّا لكان محدثاً ، بل نزهّوه عن مشابهة المخلوقات » .

ثم ذكر عقيدة غير الإمامية الاثني عشرية قائلاً : « وأمّا باقي المسلمين ، فقد ذهبوا كلّ مذهب :

فقال بعضهم ـ وهم جماعة الأشاعرة ـ إنّ القدماء كثيرون مع الله تعالىٰ ، وهي المعاني التي يثبتونها موجودةً في الخارج ، كالقدرة والعلم وغير ذلك ، فجعلوه تعالىٰ مفتقراً في كونه عالماً إلىٰ ثبوت معنىً هو العلم ، وفي كونه قادراً إلىٰ ثبوت معنىً هو القدرة ، وغير ذلك ، ولم يجعلوه قادراً لذاته ، ولا عالماً لذاته ، ولا حيّاً لذاته ، ولا مدركاً لذاته ، بل لمعانٍ قديمة يفتقر في هذه الصفات إليها ، فجعلوه محتاجاً ناقصاً بذاته كاملاً بغيره ، تعالىٰ الله عن ذلك علوّاً كبيراً ، فلا يقولون هذه الصفات ذاتية .

وقال جماعة الحشوية والمشبّهة : إنّ الله تعالىٰ جسم له طول وعرض وعمق ، وأنّه يجوز عليه المصافحة ، وأنّ المخلصين من المسلمين يعانقونه في الدنيا .

وحكىٰ الكعبي عن بعضهم : أنه كان يجوّز رؤيته في الدنيا ، وأنّه يزورهم

ويزورونه .

وحكي عن داود الظاهري[1] أنه قال : أعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عمّا وراء ذلك ، وقال : إن معبوده جسم ولحم ودم ، وله جوارح وأعضاء ، كيد ورجل ولسان وعينين وأُذنين . وحكي أنه قال : هو أجوف من أعلاه إلىٰ صدره مصمت ما سوىٰ ذلك ، وله شعر قطط ، حتىٰ قالوا : اشتكت عيناه فعادته الملائكة ، وبكىٰ علىٰ طوفان نوح ـ عليه السلام ـ حتىٰ رمدت عيناه ، وأنه يفضل من العرش من كلّ جانب أربع أصابع .

... وقالت الكراميّة : إن الله تعالىٰ من جهة فوق . ولم يعلموا أن كلّ ماهو في جهة فوق فهو محدَثٌ ومحتاج إلىٰ تلك الجهة » .

أقول :

قال الشهرستاني : « إعلم أن جماعةً كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالىٰ صفات أزليّة : من العلم ، والقدرة ، والحياة ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، والجلال ، والإكرام ، والجود ، والإنعام ، والعزّة ، والعظمة ، ولا يفرّقون بين صفات الذات وصفات الفعل ، بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً . وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل : اليدين ، والوجه ، ولا يؤوّلون ذلك ، إلّا أنّهم يقولون : هذه الصفات قد وردت في الشرع فنسمّيها صفات خبرية .

ولما كانت المعتزلة ينفون الصفات والسلف يثبتون ، سميّ السلف : صفاتيّة ، والمعتزلة : معطّلة .

فبالغ بعض السلف في إثبات الصفات إلىٰ حدّ التشبيه بصفات المحدثات ،

---

(١) كذا هنا لا « الطائي » كما نسب الىٰ العلّامة وجعل يتحامل عليه ٢/٢٦٠ ، وفي الملل والنحل : « الجواربي » وفي منهاج السنة ١/٢٥٩ الطبعة القديمة : « الجواهري »

واقتصر بعضهم علىٰ صفاتٍ دلّت الأفعال عليها ، وما ورد به الخبر ، فاقترفوا فيه فرقتين ، فمنهم : من أوّله علىٰ وجهٍ يحتمل اللفظ ذلك ، ومنهم : من توقّف في التأويل وقال : عرفنا بمقتضىٰ العقل أن الله تعالىٰ ليس كمثله شئ ، فلا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شئ منها ، وقطعنا بذلك ، إلّا أنّا لا نعرف معنىٰ اللفظ الوارد فيه ، مثل قوله تعالىٰ : ﴿ **الرحمن على العرش استوىٰ** ﴾ ومثل قوله : ﴿ **خلقت بيدي** ﴾ ومثل قوله : ﴿ **وجاء ربّك** ﴾ إلىٰ غير ذلك ، ولسنا مكلّفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التكليف ورد بالإعتقاد بأن لا شريك له ، وليس كمثله شيء ، وذلك قد أثبتناه يقيناً .

ثم إنّ جماعةً من المتأخّرين زادوا علىٰ ما قاله السلف فقالوا : لابدّ من إجرائها علىٰ ظاهرها ، والقول بتفسيرها كما وردت ، من غير تعرض للتأويل ولا توقف في الظاهر ، فوقعوا في التشبيه الصرف ، وذلك علىٰ خلاف ما اعتقده السلف .

ولقد كان التشبيه صرفاً خالصاً في اليهود ، لا في كلّهم ، بل في القرائين منهم ، إذ وجدوا في التوراة ألفاظاً تدل علىٰ ذلك » .

قال : « حتىٰ انتهىٰ الزمان إلىٰ : عبد الله بن سعيد الكلابي ، وأبي العباس القلاني ، والحارث بن أسد المحاسبي ، وهؤلاء كانوا من جملة السلف ، إلّا أنهم باشروا علم الكلام ، وأيّدوا عقائد السلف بحجج كلامية وبراهين أُصولية ، وصنّف بعضهم ، ودرّس بعض ، حتىٰ جرىٰ بين أبي الحسن الأشعري وبين أُستاذه مناظرة في مسألةٍ من مسائل الصّلاح والأصلح فتخاصما ، وانحاز الأشعري إلىٰ هذه الطائفة ، فأيّد مقالتهم بمناهج كلامية ، وصار ذلك مذهباً لأهل السنّة والجماعة ، وانتقلت سمة الصفاتيّة إلىٰ الأشعريّة .

ولمّا كانت « المشبّهة » و « الكرامية » من مثبتي الصفات عددناهم فرقتين

من جملة الصفاتية »[١].

وقال تحت عنوان « المشبّهة » :

« إعلم أن السلف من أصحاب الحديث لمّا رأوا توغّل المعتزلة في علم الكلام ومخالفة السنّة التي عهدوها من الأئمّة الراشدين ، ونصرهم جماعة من أمراء بني أمية علىٰ قولهم بالقدر[٢] وجماعة من خلفاء بني العباس علىٰ قولهم بنفي الصفات وخلق القرآن ... تحيّروا في تقرير مذهب أهل السنّة والجماعة في متشابهات آيات الكتاب الحكيم وأخبار النبي الأمين صلّىٰ الله عليه وسلّم .

فأمّا أحمد بن حنبل ، وداود بن علي الإصفهاني وجماعة من أئمّة السلف ، فجروا علىٰ منهاج السلف المتقدّمين عليهم من أصحاب الحديث ، كمالك بن أنس ، ومقاتل بن سليمان ، وسلكوا طريق السلامة فقالوا : نؤمن بما ورد به الكتاب والسنّة ، ولا نتعرّض للتأويل ، بعد أن نعلم قطعاً أن الله عزّ وجل لا يشبه شيئاً من المخلوقات ، وأنّ كلّ ما تمثّل في الوهم فإنه خالقه ومقدّره ، وكانوا يحترزون عن التشبيه إلىٰ غاية أن قالوا : من حرّك يده عند قراءة قوله تعالىٰ : ﴿ **خلقت بيديّ** ﴾ أو أشار بأصبعيه عند روايته : قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن ، وجب قطع يده وقلع أصبعيه . وقالوا : إنما توقّفنا في تفسير الآيات وتأويلها لأمرين : أحدهما : المنع الوارد في التنزيل في قوله تعالىٰ : ﴿ **فأمّا الذين في قلوبهم زيغ فيتّبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلّا الله والراسخون في العلم يقولون آمنّا به كلٌّ من عند ربّنا وما يذكّر إلّا أُولوا الألباب** ﴾ فنحن نحترز عن الزيغ . والثاني : إن التأويل أمر مظنون الإتّفاق ،

(١) الملل والنحل ١/٨٤ ـ ٨٥ ، الباب الثالث : الصفاتية .

(٢) انظر : طبقات ابن سعد ٧/١٦٧ .

والقول في صفات الباري بالظن غير جائز ...

أما مشبّهة الحشوية :

فحكىٰ الأشعري عن محمد بن عيسىٰ أنه حكىٰ عن : مضر ، وكهمس ، وأحمد الهجيمي : أنهم أجازوا علىٰ ربّهم : الملامسة والمصافحة ، وأن المسلمين المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة ، إذا بلغوا في الرياضة والإجتهاد إلىٰ حدّ الإخلاص والإتحاد المحض .

وحكىٰ الكعبي عن بعضهم ؛ إنه كان يجوّز الرؤية في دار الدنيا ، وأن يزوروه ويزورهم .

وحكىٰ عن داود الجواربي أنه قال : اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عمّا وراء ذلك . وقال : إن معبوده جسم ولحم ودم ، وله جوارح وأعضاء ، من : يد ورجل رأس ولسان وعينين وأُذنين ...

وحكىٰ عنه أنه قال : هو أجوف من أعلاه إلىٰ صدره ، مصمت ما سوىٰ ذلك ، وأن له وفرة سوداء ، وله شعر قطط .

وأمّا ما ورد في التنزيل من : الإستواء ، والوجه ، واليدين ، والجنب ، والمجئ ، والإتيان ، والفوقية ... وغير ذلك ، فأجروها علىٰ ظاهرها ، أعني ما يفهم عند الإطلاق علىٰ الأجسام ، وكذلك ما ورد في الأخبار من الصورة وغيرها ... أجروها علىٰ ما يتعارف في صفات الأجسام .

وزادوا في الأخبار أكاذيب وضعوها ونسبوها إلىٰ النبي عليه السلام ، وأكثرها مقتبسة من اليهود ، فإن التشبيه فيهم طباع ، حتىٰ قالوا : إشتكت عيناه فعادته الملائكة ، وبكىٰ علىٰ طوفان نوحٍ حتىٰ رمدت عيناه ، وأنّ العرش ليئط من

تحته كأطيط الرحل الجديد ، وأنه ليفضل من كلّ جانب أربع أصابع ... »[١] .

وقال تحت عنوان الكرّامية : « أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرّام ... نصَّ أبو عبد الله علىٰ أن معبوده علىٰ العرش استقراراً ، وعلىٰ أنه بجهة فوق ، وأطلق عليه اسم الجوهر ، فقال في كتابه المسمىٰ عذاب القبر : إنّه أحدي الذات ، أحدي الجوهر ، وأنّه مماس للعرش من الصفحة العليا . وجوّز : الإنتقال والتحوّل والنزول . ومنهم من قال : إنه علىٰ بعض أجزاء العرش . وقال بعضهم : إمتلأ العرش به . وصار المتأخّرون منهم : إلىٰ أنه تعالىٰ بجهة فوق ، وأنه محاذ للعرش ... وأطلق أكثرهم لفظ الجسم عليه ... ومن مذهبهم جميعاً : جواز قيام كثير من الحوادث بذات الباري تعالىٰ ... وزعموا أن في ذاته سبحانه حوادث كثيرة ... وقد اجتهد ابن الهيصمَ في إرمام مقالة أبي عبد الله في كل مسألةٍ ، حتىٰ ردّها من المحال الفاحش ... »[٢] .

أقول :

قد أوردنا نصوص عبارات الشهرستاني ، المتوفى سنة : ٥٤٨ ، أي قبل وفاة العلّامة بقرنين تقريباً ـ لأسباب :

الأول : إثبات أنّه لم يقل بمثل هذه المقالات أحد من الشيعة الإماميّة الاثني عشرية .

والثاني : إثبات أنّ العلّامة لم ينسب إلىٰ أحدٍ مالم يقله .

والثالث : إن هذه العقائد هي في الأصل عقائد اليهود ، وسيأتي التصريح بذلك في بعض الكلمات ، حتىٰ من ابن تيمية .

(١) الملل والنحل ١/٩٥ ـ ٩٧ .
(٢) الملل والنحل ١/٩٩ ـ ١٠٢ .

والرابع : إثبات أن ابن تيميّة إنما حاول إحياء هذه المذاهب . قال الشيخ محمد أبو زهرة :

« ... وعلىٰ ذلك يقرّر ابن تيمية أن مذهب السلف هو إثبات كلّ ما جاء في القرآن من فوقية وتحتية واستواء علىٰ العرش ، ووجهٍ ويد ومحبة وبغض ، وما جاء في السنّة من ذلك أيضاً من غير تأويل .. وبالظاهر الحرفي . فهل هذا هو مذهب السلف حقاً ؟ ؛ ونقول في الإجابة عن ذلك : لقد سبقه بهذا الحنابلة في القرن الرابع الهجري ، وادّعوا أن ذلك مذهب السلف . وناقشهم العلماء في ذلك الوقت ، وأثبتوا أنه يؤدي إلىٰ التشبيه والجسمية لا محالة . وكيف لا يؤدّي إليهما والإشارة الحسيّة إليه جائزة . ولذلك تصدّىٰ لهم الإمام الفقيه الحنبلي الخطيب ابن الجوزي ، ونفى أن يكون ذلك مذهب السلف ، ونفى أيضاً أن يكون ذلك رأي الإمام أحمد .

وقال ابن الجوزي في ذلك (من كتاب دفع شبه التشبيه) : رأيت من أصحابنا من تكلّم في الأصول بما لا يصلح ... فصنّفوا كتباً شانوا بها المذهب . ورأيتهم قد نزلوا إلىٰ مرتبة العوام ، فحملوا الصفات علىٰ مقتضىٰ الحس ، فسمعوا أن الله خلق آدم علىٰ صورته ، فأثبتوا له صورة ووجهاً زائداً علىٰ الذات ، وفماً ولهوات وأضراساً وأشواءً لوجهه ويدين وأصبعين وكفّاً وخنصراً وإبهاماً وصدراً وفخذاً وساقين ورجلين . وقالوا ما سمعنا بذكر الرأس .

وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات فسمّوها بالصفات تسمية مبتدعة . ولا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل ، ولم يلتفتوا إلىٰ النصوص الصارفة عن الظواهر إلىٰ المعاني الواجبة لله تعالىٰ ، ولا إلغاء ما توجبه الظواهر من صفات الحدث ، ولم يقنعوا أن يقولوا صفة فعل حتىٰ قالوا صفة ذات .

ثم لمّا أثبتوا أنها صفات قالوا : لا نحملها علىٰ توجيه اللغة مثل يد على نعمة وقدرة ، ولا مجيء وإتيان على معنىٰ برّ ولطف ، ولا ساق علىٰ شدّة . بل قالوا :

نحملها علىٰ ظواهرها المتعارفة ، والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين ، والشئ إنما يحمل علىٰ حقيقته إن أمكن ، فإن صرف صارفٌ حُمِلَ علىٰ المجاز .

ثم يتحرّجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم ، ويقولون : نحن أهل السنّة ، وكلامهم صريح في التشبيه ، وقد تبعهم خلق من العوام ، وقد نصحت التابع والمتبوع وقلت لهم : يا أصحابنا ، أنتم أصحاب نقل واتّباع ، وإمامكم الأكبر أحمد ابن حنبل رحمه الله يقول ـ وهو تحت السياط ـ : كيف أقول مالم يُقَلْ ، فإيّاكم أن تبتدعوا من مذهبه ماليس منه .

ثم قلتم في الأحاديث تحمل علىٰ ظاهرها ، فظاهر القدم الجارحة ، ومن قال استوىٰ بذاته المقدسة فقد أجراه سبحانه مجرىٰ الحسيات . وينبغي ألاّ يهمل ما يثبت به الأصل وهو العقل . فإنا به عرفنا الله تعالىٰ وحكمنا له بالقِدَم . فلو أنكم قلتم نقرأ الأحاديث ونسكت ما أنكر عليكم أحد ، وإنما حملكم إيّاه علىٰ الظاهر قبيح . فلا تدخلوا في مذهب هذا الرجل السلفي ماليس فيه .

وقد استفاض ابن الجوزي في بيان بطلان ما اعتمدوا عليه من أقوال . ولقد قال ذلك القول الذي ينقده ابن الجوزي القاضي أبو يعلى الفقيه الحنبلي المشهور المتوفىٰ سنة ٤٥٧ ، وكان مثار نقد شديد وجه إليه ، حتىٰ لقد قال فيه بعض الفقهاء من الحنابلة : لقد شان أبو يعلى المذهب شيناً لا يغسله ماء البحار . وقال مثل ذلك القول ابن الزاغوني المتوفىٰ سنة ٥٢٧ . وقال فيه بعض الحنابلة أيضاً : إن في قوله من غرائب التشبيه ما يحار فيه النبيه .

وهكذا استنكر الحنابلة ذلك الإتجاه ، عندما شاع في القرن الرابع والقرن الخامس .. ولذلك استتر هذا المذهب حتىٰ أعلنه ابن تيمية في جرأة وقوة ... »[1] .

---

(١) المذاهب الاسلامية : ٣٢٢ .

نعم ، لقد جاء ابن تيمية ليعلن من جديدٍ ـ وبكلّ جرأة ـ ذاك الإعتقاد الفاسد ، ويعارض الذين استدلّوا بقوله تعالىٰ : ﴿ **فأمّا الذين في قلوبهم زيغ فيتّبعون ما تشابه ... وما يعلم تأويله إلّا الله** ... ﴾ وينفي أن يكون في ظاهر اللفظ محذور ، بل المراد من ألفاظ الكتاب ظواهرها ، وليس فيها ما لا يفهمه أحد ، فيقول :

« وأما التأويل المذموم والباطل فهو تأويل أهل التحريف والبدع الذي يتأولونه علىٰ غير تأويله . ويدّعون صرف اللفظ عن مدلوله إلىٰ غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ، ويدّعون أن في ظاهره من المحذور ماهو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل ويصرفونه إلىٰ معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه ، فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه . فإن كان الثابت حقاً ممكناً كان المنفي مثله ، وإن كان المنفي باطلاً ممتنعاً كان الثابت مثله » ...

ثم يقول ... « وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقاً ويحتجّون بقوله تعالىٰ : ﴿ **وما يعلم تأويله إلّا الله** ﴾ قد يظنّون أنّا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد أو بما لا معنىٰ له ، أو بما لا يفهم منه شيء ، وهذا مع أنه باطل فهو متناقض »[١] .

وينسب إلىٰ السّلف إجراء الألفاظ علىٰ ظواهرها ، فيقول : « إن مذهب السلف إجراؤها علىٰ ظاهرها ، مع نفي الكيفية والتشبيه عنها »[٢] .

لكن أيّ معنىٰ لإجراء اللفظ علىٰ ظاهره مع نفي الكيفيّة والتشبيه ؟

ويقول : « فالذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها : أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا

---

(١) الرسالة التدمرية : ٧٢ .

(٢) الفتاوىٰ ٥ /١٣٦ .

تمثيل »[١].

ثم يورد مثالاً يوضّح رأيه فيقول : « وقال عثمان النيسابوري الملقّب بشيخ الإسلام في رسالته المشهورة في السنّة قال : ويثبت أهل الحديث نزول الرب في كلّ ليلة إلىٰ السماء الدنيا ، من غير تشبيه له بنزول المخلوقين ولا تمثيل ولا تكييف ، بل يثبتون له ما أثبته له رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم وينتهون فيه إليه ، ويمرون الخبر الصحيح الوارد بذكره علىٰ ظاهره ، ويكلون علمه إلىٰ الله تعالىٰ . وكذلك يثبتون ما أنزل الله في كتابه من ذكر المجئ والإتيان في ظلل من الغمام والملائكة وقوله عز وجل : ﴿ **وجاء ربك والملك صفّاً صفّاً** ﴾[٢].

فابن تيمية يخالف غيره ـ ممن سبق ذكرهم ـ في تصوير مذهب السلف ، حيث قال بظاهر النصوص ، ثم تناقض مع نفسه فقال : « إجراؤها علىٰ ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها » .

أمّا غيره فقال : إن الظاهر الموهم للتشبيه غير مراد ، ثم فوّض المعنى بعد ذلك إلىٰ الله تعالىٰ .

وسيأتي التصريح بذلك منه في بعض الكلمات الآتية أيضاً .

لكنَّ كبار العلماء من السّابقين واللّاحقين يبطلون ذلك الإعتقاد ، وينفون أنه يكون مذهب السّلف ، وأن يكون رأي أحمد بن حنبل ... كما تقدّم في كلام الشيخ محمّد أبو زهرة .

وقال الشيخ الزرقاني : « إرشاد وتحذير : لقد أسرف بعض الناس في هذا العصر فخاضوا في متشابه الصفات بغير حق ، وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم

---

(١) شرح العقيدة الإصفهانية : ٨ .

(٢) شرح العقيدة الإصفهانية : ١٢٦ .

عليها بما لم يأذن به الله ، ولهم فيها كلمات غامضة تحتمل التشبيه والتنزيه وتحتمل الكفر والإيمان ، حتىٰ باتت هذه الكلمات نفسها من المتشابهات . ومن المؤسف أنهم يواجهون العامة وأشباههم بهذا . ومن الخطر أنهم ينسبون ما يقولون إلىٰ سلفنا الصالح ويخيّلون إلىٰ الناس أنهم سلفيّون .

من ذلك قولهم : إن الله يشار إليه بالإشارة الحسيّة ، وله من الجهات الست جهة الفوق . ويقولون : إنه استوىٰ علىٰ العرش بذاته إستواءاً حقيقيّاً ، بمعنى أنه استقر فوقه استقراراً حقيقياً ، غير أنهم يعودون فيقولون ليس كاستقرارنا وليس علىٰ ما نعرف . وهكذا يتناولون أمثال هذه الآية . وليس لهم مستند فيما نعلم إلّا التشبّث بالظواهر . ولقد تجلىٰ لك مذهب السلف والخلف فلا نطيل بإعادته .

وقد علمت أن حمل المتشابهات في الصفات علىٰ ظواهرها مع القول بأنها باقية علىٰ حقيقتها ليس رأياً لأحد من المسلمين ، وإنما هو رأي لبعض أصحاب الأديان الأخرىٰ كاليهود والنصارىٰ ، وأهل النحل الضالة كالمشبّهة والمجسّمة .

أمّا نحن ـ معاشر المسلمين ـ فالعمدة عندنا في أمور العقائد هي الأدلّة القطعيّة التي توافرت علىٰ أنه تعالىٰ : ليس جسماً ، ولا متحيزاً ، ولا متجزئاً ، ولا متركباً ، ولا محتاجاً لأحد ، ولا إلىٰ مكان ، ولا إلىٰ زمان ، ولا نحو ذلك .

ولقد جاء القرآن بهذا في محكماته .. إذ يقول ﴿ **ليس كمثله شئ** ﴾ ويقول ﴿ **قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد** ﴾ .. ويقول ﴿ **إن تكفروا فإن الله غني عنكم** ﴾ ويقول ﴿ **يا أيها الناس أنتم الفقراء إلىٰ الله والله هو الغني الحميد** ﴾ وغير هذا كثير في الكتاب والسنّة .

فكلّ ما جاء مخالفاً بظاهره لتلك القطعيات والمحكمات فهو من المتشابهات التي لا يجوز إتباعها كما تبين لك فيما سلف .

ثم إنّ هؤلاء المتمسحين في السلف متناقضون ، لأنهم يثبتون تلك

المتشابهات علىٰ حقائقها ، ولا ريب أن حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث كالجسمية والتجزء والحركة والإنتقال . لكنهم بعد أن أثبتوا تلك المتشابهات علىٰ حقائقها ينفون هذه اللوازم ، مع أن القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقض لا يرضاه لنفسه عاقل فضلاً عن طالب أو عالم .

فقولهم في مسألة الإستواء الآنفة : إن الإستواء باق علىٰ حقيقته ، يفيد أنه الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيّز . وقولهم بعد ذلك : ليس هذا الإستواء علىٰ ما نعرف ، يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسميّة والتحيّز . فكأنّهم يقولون : إنه مستوٍ غير مستو ، ومستقر فوق العرش أو متحيز غير متحيز وجسم غير جسم . أو أن الإستواء علىٰ العرش ليس هو الإستواء علىٰ العرش . والإستقرار فوقه ليس هو الإستقرار فوقه . إلىٰ غير ذلك من الإسفاف والتهافت .

فإن أرادوا بقولهم : الاستواء علىٰ حقيقته : أنه علىٰ حقيقته التي يعلمها الله ولا نعلمها نحن ، فقد اتّفقنا ، ولكن بقي أن تعبيرهم هذا موهم .. لا يجوز أن يصدر من مؤمن ، خصوصاً في مقام التعليم والإرشاد وفي موقف النقاش والحجاج .

لأن القول بأن اللفظ حقيقة أو مجاز لا ينظر فيه إلىٰ علم الله وما هو عنده ، ولكن ينظر فيه إلىٰ المعنىٰ الذي وضع له اللفظ في عرف اللّغة . والإستواء في اللغة العربية يدل علىٰ ماهو مستحيل علىٰ الله في ظاهره ، فلابد إذن من صرفه عن هذا الظاهر . واللفظ إذا صرف عما وضع له واستعمل في غير ما وضع له خرج عن الحقيقة إلىٰ المجاز لا محالة . وما دامت هناك قرينة مانعة من إرادة المعنىٰ الأصلي .

ثم إن كلامهم بهذه الصورة فيه تلبيس علىٰ العامة وفتنة لهم فكيف يواجهونهم به ويحملونهم عليه ، وفي ذلك مافيه من الإضلال وتمزيق وحدة الأمة ، الأمر الذي نهانا القرآن عنه والذي جعل عمر يفعل ما يفعل بابن صبيغ ـ

وكان يسأل عن متشابه القرآن ـ وجعل مالكاً يقول ما يقول ويفعل ما يفعل بالذي سأله عن الإستواء، وقد مرّ بك هذا وذاك.

لو أنصف هؤلاء لسكتوا عن الآيات والأخبار المتشابهة، واكتفوا بتنزيه الله تعالىٰ عمّا توهمه ظواهرها من الحدوث ولوازمه، ثم فوّضوا الأمر في تعيين معانيها إلىٰ الله وحده، وبذلك يكونون سلفيين حقاً .... »[1].

وقال محمد بن زاهد بن الحسن الكوثري :

« ... والحاصل أن التفويض مع التنزيه مذهب جمهور السلف لانتفاء الضرورة في عهدهم. والتأويل مع التنزيه مذهب جمهور الخلف حيث عن لهم ضرورة التأويل لكثرة الساعين في الإضلال في زمنهم. وليس بين الفريقين خلاف حقيقي لأن كليهما منزه. ومن أهل العلم من توسّط بين هؤلاء وهؤلاء كما أشرت اليه.

وأما المشبّهة فتراهم يقولون : نحن لا نؤول بل نحمل آيات الصفات وأخبارها علىٰ ظاهرها. وهم في قولهم هذا غير منتبهين إلىٰ أن استعمال اللفظ في الله سبحانه بالمعنىٰ المراد عند استعماله في الخلق تشبيه صريح، وحمله علىٰ معنىٰ سواه تأويل.

علىٰ أن الأخبار المحتج بها في الصفات إنما هي الصحاح المشاهير دون الوحدان والمفاريد والمناكير والمنقطعات والضعاف والموضوعات، مع أنهم يسوقون جميعها في مساق واحد في كتب يسمونها التوحيد أو الصفات أو السنة أو العلو أو نحوها.

ومن الأدلة القاطعة علىٰ رد مزاعم الحشوية في دعوى التمسك بالظاهر في

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن ٢/١٨٧ ـ ١٨٩.

اعتقاد الجلوس علىٰ العرش خاصة قوله تعالىٰ: ﴿ وإذا سألك عبادي عنّي فإنّي قريب ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿ واسجد واقترب ﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿ والله بكل شئ محيط ﴾ وقوله تعالىٰ ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ .... إلىٰ غير ذلك مما لا يحصىٰ في الكتاب والسنّة المشهورة، مما ينافي الجلوس علىٰ العرش. وأهل السنة يرونها أدلّة علىٰ تنزيه الله سبحانه عن المكان كما هو الحق.

فلا يبقىٰ للحشوية أن يعملوا شيئاً إزاء أمثال تلك النصوص غير محاولة تأويلها مجازفة، أو العدول عن القول بالإستقرار المكاني. فأين التمسك بالظاهر في هاتين الحالتين؟ وهكذا سائر مزاعمهم.

على أن من عرف أقسام النظم باعتبار الوضوح والخفاء، وأقرّ بكون آيات الصّفات وأخبارها من المتشابه، كيف يتصوّر في هذا المقام ظاهراً يحمل المتشابه عليه، وإنما حقّه أن يحمل المتشابه في الصفات علىٰ محكم قوله تعالىٰ: ﴿ ليس كمثله شئ ﴾ بالتأويل الإجمالي.

ومن الحشوية من يزعم أن الآية المذكورة متشابهة ليتنكب الحل المذكور. بل منهم من بلغ الكفر إلىٰ حدّ أن يقول: له ساق كساقي هذه، والمراد بالآية نفي المماثلة في الإلهية لا في كل أمر، كما تجد ذلك في كتب العبدري الظاهري في تاريخ ابن عساكر، وهذا كفر بواح. فتلاوة المشبه الآية المذكورة لا تفيد بمجردها التنزيه بالمعنىٰ الذي يفهمه أهل الحق من الآية، فلا تفعل ولا تنخدع.

فمن المضحك المبكي تمسّكهم مرّةً في نفي العلم بالتأويل بقوله تعالىٰ: ﴿ وما يعلم تأويله إلّا الله ﴾ باعتبار الوقف علىٰ الاسم الكريم مع دعوىٰ الحمل علىٰ الظاهر. وزعمهم اخرىٰ أن التأويل بمعنىٰ التفسير مع الوقف على ﴿ والراسخون في العلم ﴾ مدّعين أنهم يعلمون تأويل المتشابه باعتبار أنهم من الراسخين في

العلم ، ومجترئين علىٰ النطق بكلمات في المتشابهات لا ينطق بمثلها من يخاف مقام ربه .

وأما أهل الحق فلا يدّعون معرفة جميع التأويل ، بل يفوّضون علمه إلىٰ الله ويردّون المتشابه إلىٰ المحكم جملة وتفصيلاً ، ولا يحملون لفظ التأويل في تلك الحالة علىٰ خاف معناه المعلوم من السياق ..

بل يحمل بعض المحققين منهم النفي في الآية ـ بالوقف علىٰ لفظة الله كما هو المؤيد دراية ورواية ـ علىٰ سلب العموم دون عموم السلب ، بالنظر إلىٰ أن التأويل مصدر مضاف فيكون من ألفاظ العموم ، فبانصباب النفي على العموم يكون المعنى : ما يعلم غيره تعالى بنفسه جميع التأويل . وهذا لا يمانع معرفة الرسول صلّىٰ الله عليه وسلّم جميع التأويل بتعليم الله سبحانه وحياً ، ولا يمنع أهل العلم من الأمة من السعي في معرفة ما دون الجميع من التأويل .

وبهذا تعرف قيمة ما أطال به ابن تيمية الكلام في تفسير سورة الإخلاص ، متظاهراً بالمسايرة مع الخلف مخادعة منه في صدد توهين الوقف علىٰ لفظة « الله » مع إخراج التأويل علىٰ معناه ، ليتمكن من حمل المتشابهات على معتقد الحشوية . فإذا تدبرت كلامه الطويل هناك تحت نور هذا البيان تجده يضمحل ويذهب هباءً .

ومن الطريف تأويل التأويل ممن ينكر التأويل ويدّعي الأخذ بالظاهر ... »[1] .

وقد سبقهم إلىٰ ذلك جماعة من كبار العلماء :

قال الفخر الرازي في أساس التقديس :

(١) الرد علىٰ نونيّة ابن القيّم : ١٣٣ .

« حاصل هذا المذهب أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأن مراد الله تعالىٰ منها شئ غير ظواهرها ، ثم يجب تفويض معناها إلىٰ الله تعالىٰ ، ولا يجوز الخوض في تفسيرها » .

ويقول أبو حامد الغزالي في إلجام العوام عن علم الكلام :

« إعلم أن الحق الصريح الذي لامراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف ـ أعني مذهب الصحابة والتابعين ـ وها أنا أورد بيانه وبيان برهانه فأقول : حقيقة مذهب السلف ـ وهو الحق عندنا ـ أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور : التقديس والتصديق ، ثم الإعتراف بالعجز ، ثم السكوت ، ثم الإمساك ، ثم الكف ، ثم التسليم لأهل المعرفة .

أما التقديس فأعني به تنزيه الربّ سبحانه وتعالىٰ عن الجسمية وتوابعها . وأمّا التصديق فهو الايمان بما قاله صلّىٰ الله عليه وسلّم ، وأن ما ذكره حق ، وهو فيما قاله صادق ، وأنه حق علىٰ الوجه الذي قاله وأراده . وأمّا الإعتراف بالعجز فهو أن يقرّ بأن مراده ليس علىٰ قدر طاقته ، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته . وأمّا السكوت فأن لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه ويعلم أن سؤاله عنه بدعة وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه ، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر . وأمّا الإمساك فأن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرىٰ والزيادة والنقصان منه والجمع والتفريق ، بل لا ينطق إلّا بذلك اللفظ وعلىٰ ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف . وأمّا الكف فأن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه . وأمّا التسليم لأهله فأن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه فقد خفي علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم أو علىٰ الأنبياء أو علىٰ الصدّيقين والأولياء .

فهذه سبع وظائف ، إعتقد كافة السلف وجوبها علىٰ كلّ العوام ، لا ينبغي أن يظنّ بالسلف الخلاف في شئ منها » .

وفي مناهل العرفان للإمام الزرقاني :

« علماؤنا ـ أجزل الله مثوبتهم ـ قد اتفقوا علىٰ ثلاثة أمور تتعلق بهذه المتشابهات ثم اختلفوا فيما وراءها . فأوّل ما اتفقوا عليه : صرفها عن ظواهرها المستحيلة ، واعتقاد أن هذه الظواهر باطلة بالأدلة القاطعة ، وبما هو معروف عن الشارع نفسه في محكماته . ثانيه : أنه إذا توقّف الدفاع عن الإسلام علىٰ التأويل لهذه المتشابهات وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشبهين ويرد طعن الطاعنين . ثالثه : أن المتشابه إذا كان تأويل واحد يفهم منه فهماً قريباً وجب القول به إجماعاً ، وذلك كقوله سبحانه ﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ فإن الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعاً ، وليس لها بعد ذلك إلّا تأويل واحد وهو الكينونة معهم بالإحاطة علماً وسمعاً وبصراً وقدرة وإرادة .

أما اختلاف العلماء فيما وراء ذلك ، فقد وقع علىٰ ثلاثة مذاهب : مذهب السلف ، ويسمىٰ مذهب المفوضة (بكسر الواو وتشديدها) وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلىٰ الله وحده بعد تنزيهه تعالىٰ عن ظواهرها المستحيلة » .

وقد بيّن بعد ذلك الدليل علىٰ مذهب السلف ، كما بيّن المذهب الثاني وهو مذهب الخلف ، أمّا المذهب الثالث فقال :

« المذهب الثالث : مذهب المتوسطين ، وقد نقل السيوطي هذا المذهب فقال : وتوسط ابن دقيق العيد فقال : إذا كان التأول قريباً من لسان العرب لم ينكر أو بعيداً ، توقفنا عنه وآمنّا بمعناه علىٰ الوجه الذي أريد به مع التنزيه ، وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهراً مفهوماً من تخاطب العرب قلنا به من غير توقف ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ **يا حسرتا علىٰ ما فرّطت في جنب الله** ﴾ فنحمله

على حق الله وما يجب له ...

تطبيق وتمثيل : ولنطبق هذه المذاهب علىٰ قوله سبحانه ﴿ **الرحمن علىٰ العرش استوىٰ** ﴾ ... فنقول : اتفق الجميع من سلف وخلف علىٰ أن ظاهر الإستواء علىٰ العرش ـ وهو الجلوس عليه مع التمكن والتحيّز ـ مستحيل ، لأن الأدلة القاطعة تنزّه الله عن أن يشبه خلقه أو يحتاج إلىٰ شئ منه ، سواء أكان مكاناً يحل فيه أم غيره . وكذلك اتفق السلف والخلف علىٰ أن هذا الظاهر غير مراد الله قطعاً ، لأنه تعالىٰ نفىٰ عن نفسه المماثلة لخلقه وأثبت لنفسه الغنىٰ عنهم فقال : ﴿ **ليس كمثله شئ** ﴾ وقال ﴿ **وهو الغني الحميد** ﴾ فلو أراد هذا الظاهر لكان متناقضاً . ثم اختلف السلف والخلف بعدما تقدم ، فرأىٰ السلف أن يفوّضوا تعيين معنىٰ الإستواء إلىٰ الله ، هو أعلم بما نسبه إلىٰ نفسه وأعلم بما يليق به ، ولا دليل عندهم علىٰ هذا التعيين » .

ثم ينقل مذهب الأشاعرة والمتأخّرين من الخلف ... ثم يقول :

« وقل مثل ذلك في نحو ﴿ **ويبقىٰ وجه ربّك** ﴾ ﴿ **ولتصنع على عيني** ﴾ ﴿ **يد الله فوق أيديهم** ﴾ ﴿ **والسموات مطويّات بيمينه** ﴾ ﴿**يخافون ربّهم من فوقهم** ﴾ ﴿ **وجاء ربّك** ﴾ ﴿ **وعنده مفاتح الغيب** ﴾ ... فالسلف : يفوّضون في معانيها تفويضاً مطلقاً بعد تنزيه الله عن ظواهرها المستحيلة . والأشاعرة : يفسّرونها بصفات سمعية زائدة علىٰ الصفات التي تعلمها ، ولكنهم يفوّضون الأمر في تعيين هذه الصفات إلىٰ الله . فهم مؤوّلون من وجه مفوّضون من وجه . والمتأخّرون : يفسّرون الوجه بالذات ولفظ ﴿ **ولتصنع علىٰ عيني** ﴾ بتربية موسىٰ ملحوظاً بعناية الله وجميل رعايته ، ولفظ اليد بالقدرة ولفظ اليمين بالقوة . والفوقية بالعلو المعنوي دون الحسي ، والمجئ في قوله ﴿ **وجاء ربّك** ﴾ بمجئ أمره ، والعندية في قوله ﴿ **وعنده مفاتح الغيب** ﴾ بالإحاطة والتمكن أو بمثل ذلك ... » .

الحقيقة والمجاز عند ابن تيمية

ثم إن ابن تيميّة يضطرّ ـ لأجل إضفاء صبغةٍ علميّة علىٰ ما زعمه من عدم وجود ما لا يفهمه أحدٌ في القرآن الكريم ، وضرورة حمل ألفاظه علىٰ ظواهرها ـ إلىٰ إنكار المجاز في اللّغة العربية ، وأنّه ليس فيها إلّا الحقيقة ، وعلىٰ هذا فلا يوجد في الكتاب والسنّة مجاز أصلاً !!

يقول : « إن تقسيم الألفاظ إلىٰ حقيقة ومجاز إصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة ، لم يتكلّم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم ، كمالك والثوري والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي » ثم يقول : « إن أوّل من تكلّم به أبو عبيدة معمر بن المثنىٰ »[١] .

ويقول : « وتقسيم اللغة إلىٰ حقيقة ومجاز تقسيم مبتدع محدث لم ينطق به السلف ، والخلف فيه على قولين ، وليس النزاع فيه لفظيّاً ، بل يقال : نفس هذا التقسيم باطل لا يتميّز هذا عن هذا ، ولهذا كان كلّ ما يذكرونه من الفروق يبين أنها فروق باطلة ، وقولهم : اللّفظ إن دل بلا قرينة فهو حقيقة وإن لم يدل إلّا معها فهو مجاز ، فقد تبيّن بطلانه »[٢] .

ونقول : « هذا التقسيم لا حقيقة له ، وليس لمن فرّق بينهما حد صحيح يميّز به بين هذا وهذا ، فعلم أنّ هذا التقسيم باطل ، وهو تقسيم من لم يتصوّر ما يقول بل يتكلّم بلا علم ، فهؤلاء مبتدعة في الشرع مخالفون للعقل »[٣] .

وهذا رأي باطل مردود بإجماع علماء اللغة والأدب وغيرهم .

---

(١) الإيمان : ٥٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٥٧ ـ ٥٨ .

بل لا يتمكّن هو من الإلتزام به أيضاً ، لذلك نراه يناقض نفسه حيث يقول في كتابه (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان) « ... ولفظ « مع » جاءت في القرآن عامة وخاصة ؛ فالعامة في هذه الآية وفي آية المجادلة ﴿ **ألم تر أنّ الله يعلم مافي السموات ومافي الأرض ما يكون من نجوىٰ ثلاثة إلّا هو رابعهم ولا خمسة إلّا هو سادسهم ولا أدنىٰ من ذلك ولا أكثر إلّا هو معهم أينما كانوا ثـم ينبّئهم بما عملوا يوم القيامة إن الله بكلّ شئ عليم** ﴾ فافتتح الكلام بالعلم وختمه بالعلم . ولهذا قال ابن عباس والضحاك وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل : هـو معهم بعلمه . وأما المعية الخاصة ففي قوله تعالىٰ : ﴿ **إن الله مع الذين اتّقوا والذين هم محسنون** ﴾ وقوله تعالىٰ لموسى ﴿ **إنني أسمع وأرىٰ** ﴾ وقـوله تـعالىٰ ﴿ **إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا** ﴾ .. يعني النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم وأبا بكر رضي الله عنه . فهو مع موسىٰ وهارون دون فرعون ، ومع محمد وصاحبه دون أبي جهل وغيره من أعدائه ، ومع الذين اتقوا والذين هـم محسـنون دون الظـالمين المعتدين .

فلو كان معنىٰ المعية أنه بذاته في كلّ مكان تناقض الخبر الخاص والخـبر العام . بل المعنىٰ أنه مع هؤلاء بنصره وتأييده دون أولئك . وقوله تعالىٰ ﴿ **وهو الذي في السماء إلَه وفي الأرض إلَه** ﴾ أي هو إله من في السموات وإله من في الأرض ، كما قال تعالىٰ ﴿ **وله المثل الأعلىٰ في السموات والأرض** ﴾ وكذلك قوله تعالىٰ ﴿ **وهو الله في السموات وفي الأرض** ﴾ كما فسّره أئمة العلم كالإمام أحمد وغيره أنه المعبود في السموات والأرض »(١) .

فما أقرّه ابن تيمية هنا من التفسير للمعيّة ومن التفسير للظرفية بالمعنىٰ الذي

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان : ١٠٧ ـ ١٠٨ .

يليق بالله تعالىٰ .. فيه إخراج للكلام عن مقتضىٰ الظاهر .. وإن لم يعترف هو بهذا الإخراج .

إنه قد خالف منهجه الظاهري في فهم القرآن إضطراراً . وذلك لضرورة أن الظاهر يتعارض مع مذهبه هو ... وإلّا فَلِمَ لم يلتزم هنا ما التزمه في غير هذا الموضع .. ولِمَ لم يقل هنا ما قاله في آية ﴿ **الرحمٰن علىٰ العرش استوى** ﴾ مثلاً أو العكس .. لم لم يقل في تلك وغيرها ما قاله هنا ؟ .

إن المنهج السليم يجب أن يطّرد تطبيقه وينتظم طريقه ، أما أن يتحكّم ابن تيمية في المنهج فيفسّر بالظاهر في آية دون أخرىٰ .. فهذا لا يقرّه المنهج العقلي السليم .

ولكن ابن تيمية لم يعترف بتناقضه .. ولا بخروجه عن مناهجه . كما سيأتي عند الكلام علىٰ فهمه في قوله تعالىٰ ﴿ **الرحمن علىٰ العرش استوى** ﴾ .. وسيتضح هناك إن شاء الله أن في دفاعه أدلة إدانته .

أما ابن القيّم ـ تلميذ ابن تيمية ـ فهو علىٰ نمط شيخه للفهم الظاهري ، وعلىٰ نمطه أيضاً في الخروج عن المنهج الذي إرتضياه .. بل وعلىٰ نمطه كذلك في عدم الإعتراف بالإنحراف عن ذلك المنهج .

لا عجب في ذلك .. ولكن العجب في أنهما عند الخروج علىٰ منهجهما ينقلان عن السلف المعاني اللائقة وصرفهم للفظ عن ظاهره . أما عند التمسك بالمنهج الظاهري فإنهما إن وجدا نصاً عن السلف يناقض فهمهما أنكراه أو أوّلاه . فهما يحلّان التأويل تارة ويحرّمانه تارة أخرىٰ ، وسواء سمّيا ذلك تأويلاً أو حقيقة أو تفسيراً أو مجازاً ! وسواء اعترفا بالمجاز أو لم يعترفا ، فإنهما متناقضان مع مذهبهما ..

قال ابن القيّم : « وأما قوله تعالىٰ ﴿ **ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس**

به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾ فهذه الآية لها شأن ، وقد اختلف فيها السلف والخلف علىٰ قولين : فقالت طائفة : نحن أقرب إليه بالعلم والقدرة والإحاطة . وعلىٰ هذا فيكون المراد قربه سبحانه بنفسه وهو نفوذ قدرته ومشيئته فيه وإحاطة علمه به . والقول الثاني : إن المراد قرب ملائكته منه ، وأضاف ذلك إلىٰ نفسه بصيغة ضمير الجمع علىٰ عادة العظماء في إضافة أفعال عبيدها إليها بأوامرهم ومراسيمهم إليهم ، فيقول الملك نحن قتلناهم وهزمناهم . قال تعالىٰ ﴿ فإذا قرأناه فاتّبع قرآنه ﴾ وجبرائيل هو الذي يقرؤه علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم . وقال : ﴿ فلم تقتلوهم ولكنّ الله قتلهم ﴾ فأضاف قتل المشركين يوم بدر إليه ، وملائكته هم الذين باشروه إذ هو بأمره . وهذا القول هو أصحّ من الأول .. »[١] .

وعن المَعِيَّة قال « .. وغاية ما تدل عليه « مع » المصاحبة والموافقة والمقارنة في أمر من الأمور ، وذا الإقتران في كلّ موضع بحسبه يلزمه لوازم بحسب متعلقه . فإذا قيل : الله مع خلقه بطريق العموم كان من لوازم ذلك علمه بهم وتدبيره لهم وقدرته عليهم ، وإذا كان ذلك خاصّاً كقوله ﴿ إن الله مع الذين اتّقوا والذين هم محسنون ﴾ كان من لوازم ذلك معيّته لهم بالنصرة والتأييد والمعونة »[٢] .

---

(١) الصواعق المرسلة : ٤١١ .
(٢) المصدر : ٤٠٩ .

أقوال ابن تيميّة في التجسيم

وبعد ... فقد اشتهرت عن ابن تيميّة أقوال بالتجسيم ، وإن حاول بعض المؤرخين التكتّم علىٰ ذلك :

كابن تغري بردى الذي قال : « وكان سجن بقلعة دمشق لأُمور حكيناها في غير هذا المكان »(١) .

وقال الصفدي : « طلب إلىٰ مصر أيام ركن الدين بيبرس الجاشنكير وعقد مجلس في مقالةٍ قالها »(٢) .

لكنّ ابن الوردي كشف النقاب عن ذلك بقوله : « استدعي الشيخ إلىٰ مصر ، وعقد له مجلس ، واعتقل بما نسب إليه من التجسيم »(٣) .

وقال الزرقاني في وصف عمامة رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم وسبب جعله لها ذؤابة : « وذكر ابن تيمية أنه صلّىٰ الله عليه وسلّم لمّا رأىٰ ربّه واضعاً يده بين كتفيه أكرم ذلك الموضع بالعذبة » قال : « لكن قال العراقي بعد أنْ ذكره : لم نجد لذلك أصلاً » وقال : « قال المكي علىٰ الشمائل : هذا من ضلال ابن القيّم وشيخه ابن تيمية ، إذ هو مبني علىٰ مذهبهما من إثبات الجهة والجسمية . قال المناوي : أمّا كونهما من المبتدعة فمسلّم ، وأمّا كون هذا بخصوصه بنياه علىٰ التجسيم فلا ... »(٤) .

وجاء عند ابن حجر الحافظ بترجمته : « ... فذكروا أنّه ذكر حديث النزول

---

(١) النجوم الزاهرة ٩/٢٧١ .

(٢) الوافي بالوفيات ٧/١٩ .

(٣) تتمة المختصر ٢/٣٦٣ .

(٤) شرح المواهب اللدنيّة ٥/١٢ .

فنزل عن المنبر درجتين فقال: كنزولي هذا. فنسب إلىٰ التجسيم».

لكنّ ابن بطوطة يشرح لنا القصّة كما شاهدها، فيقول:

«وكان بدمشق من كبار الفقهاء الحنابلة تقي الدين ابن تيميّة، كبير الشام، يتكلّم في الفنون إلّا أن في عقله شيئاً ... وكنت إذ ذاك بدمشق، فحضرته يوم الجمعة ـ وهو يعظ الناس علىٰ منبر الجامع ويذكّرهم ـ فكان من جملة كلامه أنْ قال: إنّ الله ينزل إلىٰ سماء الدنيا كنزولي هذا، ونزل درجة من درج المنبر. فعارضه فقيه مالكي يعرف بابن الزهراء، وأنكر ما تكلّم به. فقامت العامّة إلىٰ هذا الفقيه وضربوه بالأيدي والنعال ضرباً كثيراً، حتىٰ سقطت عمامته وظهر علىٰ رأسه شاشية حرير، فأنكروا عليه لباسها، واحتملوه إلىٰ دار عز الدين بن مسلم قاضي الحنابلة، فأمر بسجنه وعزّره بعد ذلك. فأنكر فقهاء المالكية والشافعية ما كان من تعزيره، ورفعوا الأمر إلىٰ ملك الامراء سيف الدين تنكير، وكان من خيار الامراء وصلحائهم، فكتب إلىٰ الملك الناصر بذلك وكتب عقداً شرعياً علىٰ ابن تيمية بأُمور منكرة، منها: إن المطلّق بالثلاث في كلمة واحدة لا تلزمه إلّا طلقة واحدة. ومنها: المسافر الذي ينوي بسفره زيارة القبر الشريف ـ زاده الله طيباً ـ لا يقصّر الصلاة. وسوىٰ ذلك مما يشبهه. وبعث إلىٰ الملك الناصر، فأمر بسجن ابن تيمية بالقلعة، فسجن بها حتىٰ مات في السجن»[١].

هذا، وكلام ابن تيمية في التجسيم يتقسم علىٰ أربعة أبعاد، وهي كما يلي:[٢]

١ ـ إسناد المكان والجهة إلىٰ الله تعالىٰ.

٢ ـ زعمه أن الحوادث تقوم بالله سبحانه.

---

(١) رحلة ابن بطوطة ١/٥٧ ـ ٥٨.

(٢) رجعنا إلىٰ كتبه الاخرىٰ أيضاً في هذه المباحث لأهميّتها.

٣ ـ زعمه أنّ كلام الله تعالىٰ بصوتٍ وحرف .

٤ ـ كلامه في مسألة الجسم .

إسناد ابن تيميّة المكانيّة والجهة إلىٰ الله تعالىٰ

يقول ابن تيميّة في الردّ علىٰ العلّامة : « قوله : كلّ ماهو في جهةٍ فهو محدث ، لم يذكر عليه دليلاً ، وغايته ما تقدم من أنّه لو كان في جهةٍ لكان جسماً ، وكلّ جسم محدث ، ولأن الجسم لا يخلو من الحوادث فهو حادث . وكلّ هذه المقدمات فيها نزاع ، فمن الناس من يقول : قد يكون في الجهة ماليس بجسم ، فإذا قيل له : هذا خلاف المعقول . قال : هذا أقرب إلىٰ العقل من قوله من يقول : إنه لا داخل العالم ولا خارجه ، فإن قبل العقل ذلك قبل هذا بطريق الأولىٰ ، وانْ ردّ هذا ردّ ذاك بطريق الأولىٰ ، وإذا ردّ ذاك تعيّن أن يكون في الجهة ، فثبت أنّه في الجهة علىٰ التقديرين »(١) .

قال : « وجمهور الخلف علىٰ أن الله فوق العالم وإن كان أحدهم لا يلفظ بلفظ الجهة ، فهم يعتقدون بقلوبهم ويقولون بألسنتهم ربّهم فوق ، ويقولون إن هذا أمر فطروا عليه وجبلوا عليه ، كما قال الشيخ أبو جعفر الهمداني لبعض من أخذ ينكر الإستواء ويقول : لو استوىٰ علىٰ العرش لقامت به الحوادث . فقال أبو جعفر ما معناه : إن الإستواء علم بالسّمع ، ولو لم يرد به لم نعرفه ، وأنت قد تتأوّله ، فدعنا من هذا وأخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا ، فإنّه ما قال عارف قط يا الله إلّا وقبل أن ينطق لسانه يجد في قلبه معنىً يطلب العلو ، لا يلتفت

(١) منهاج السنة ٢/٦٤٩ .

يمنةً ولا يسرة ، فهل عندك من حيلة في دفع هذه الضرورة عن قلوبنا ؟ فلطم المتكلّم رايته وقال : حيّرني الهمداني .

ومعنىٰ كلامه : أن دليلك علىٰ النفي نظري ونحن نجد عندنا علماً ضرورياً بهذا ، فنحن مضطرّون إلىٰ هذا العلم وإلىٰ هذا القصد ، فهل عندك حيلة في دفع هذا العلم الضروري والقصد الضروري الذي يلزمنا لزوماً لا يمكننا دفعه عن أنفسنا ؟ ثم بعد ذلك نقرّر نقيضه ، وأما دفع الضروريات بالنظريات فغير ممكن ، لأنّ النظريات غايتها أن يحتجّ عليها بمقدمات ضرورية ، فالضروريات أصل النظريّات ، فلو قدح في الضروريات بالنظريات لكان ذلك قدحاً في أصل النظريات ، فتبطل الضروريات والنظريات ، إذ كان قدح الفرع في أصله يقتضي فساده ، فإنّ صحّته مستلزمة لصحّة أصله ، فإذا صحَّ كان أصله صحيحاً ، وفساده لا يستلزم فساد أصله ، إذ قد يكون الفساد منه ، ولو قدح في أصله للزم فساده ، وإذا كان فاسداً لم يقبل قدحه ، فلا يقبل قدحه بحال .

وأيضاً : فإن هؤلاء قرّروا في ذلك بأدلّة عقليّة ، كقولهم : كلّ موجودين إمّا متباينان وإمّا متداخلان ، وقالوا : إن العلم بذلك ضروري ، وقالوا : إثبات موجود لا يشار إليه مكابرة للحس والعقل .

وأيضاً : فمن المعلوم إن القرآن ينطق بالعلو في مواضع كثيرة جدّاً ، حتىٰ قد قيل إنها ثلاثمائة موضع ، والسنن متواترة عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم بمثل ذلك ، وكلام السلف المنقول عنهم بالتواتر يقتضي إتفاقهم علىٰ ذلك ، وأنْ لم يكن فيهم من ينكره .

ومن يريد التشنيع علىٰ الناس ، ودفع هذه الأدلّة الشرعية والعقليّة ، لابدّ

أن يذكر حجّة »[١].

ويقول في الرسالة التدمرية بعنوان « تنازع الناس في الجهة والتحيّز » :

« ... وقد علم أن ما ثمَّ موجود إلّا الخالق والمخلوق ، والخالق مباين للمخلوق سبحانه وتعالىٰ .. ليس في مخلوقاته شئ من ذاته .. ولا في ذاته شئ من مخلوقاته ..

فيقال لمن نفى : أتريد بالجهة ما وراء العالم ... فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات . ويقال لمن قال : الله في جهة : أتريد بذلك : أن الله فوق العالم .. أو تريد به أن الله داخل في شئ من المخلوقات ... فإن أردت الأول فهو حق .. وإن أردت الثاني فهو باطل .. وكذلك لفظ التحيّز ..

.. إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات ، فالله أعظم وأكبر ، بل قد وسع كرسيّه السموات والأرض .. وقد قال تعالىٰ ﴿ وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويّات بيمينه ﴾ ، وقد ثبت في الصحاح عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم أنه قال : « يقبض الله الأرض ويطوي السماوات بيمينه ثم يقول : أنا الملك أين ملوك الأرض .

وفي حديث آخر : وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة . وفي حديث ابن عباس : ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم .

... وإن أراد أنه منحاز عن المخلوقات أي مباين لها منفصل عنها ليس حالاً فيها .. فهو سبحانه ـ كما قال أئمة السنّة ـ فوق سماواته علىٰ عرشه ، بائن من

---

(١) منهاج السنة ٢/٦٤٥ .

خلقه .. »[١] .

ويقول ردّاً منه علىٰ من طلب منه نفي الجهة والحيز :

« .. أما القول الذي لا يوجد في كلام الله ورسوله لا منصوصاً ولا مستنبطاً .. بل يوجد في الكتاب والسنّة مما يناقضه ما لا يحصيه إلّا الله . فكيف يجب علىٰ المؤمنين عامة أو خاصة اعتقاده ويجعل ذلك محنة لهم .

ومن المعلوم أنه ليس في الكتاب والسنّة ، ولا في كلام أحد من سلف الأمّة ما يدلّ ـ نصاً ولا استنباطاً ـ علىٰ أن الله ليس فوق العرش ، وأنه ليس فوق المخلوقات وأنه ما فوق العالم رب يعبد ولا علىٰ العرش إله يدعى ويقصد ، وما هناك إلّا العدم المحض ، وسواء سمّي ثبوت هذا المعنىٰ قولاً بالجهة والتحيز أو لم يسم . فتنوع العبارات لا يضر إذا عرف المعنىٰ المقصود ... »[٢] .

وابن تيمية .. إذ يفصح عن خصومته العنيفة لنفاة الجهة والحيز عن الله تعالىٰ .. يتّهمهم بالنفاق ... يقول :

« ... وأما إن تضمّن هذا الكلام أن الله ليس علىٰ العرش ولا فوق العالم .. فليصرح بذلك تصريحاً بيّناً ، حتىٰ يفهم المؤمنون قوله وكلامه ويعلموا مقصوده ومرامه .

فإذا كشف للمسلمين حقيقة هذا القول ، وأنه مضمونه أنه ليس فوق السماوات رب ولا علىٰ العرش إله ، وأن الملائكة لا تعرج إلىٰ الله ولا تصعد إليه ولا تنزل من عنده ، وأن عيسىٰ لم يرفع إليه ، ومحمّد لم يعرج إليه ، وأن العباد لا يتوجّهون بقلوبهم إلىٰ إله هناك يدعونه ويقصدونه ، ولا يرفعون أيديهم في

---

(١) الرسالة التدمرية : ٤٣ .

(٢) الفتاوى ٥ / ٢٤ .

دعائهم اليه .

فحينئذ ينكشف للناس حقيقة هذا الكلام ، ويظهر الضوء من الظلام ، ومن المعلوم أن قائل هذا لا يجترئ أن يقوله في ملأ من المؤمنين ، وإنما يقوله بين إخوانه من المنافقين .. الذين إذا اجتمعوا يتناجون وإذا افترقوا يتهاجون .. وهم وإن زعموا أنهم أهل المعرفة المحققين ، فقد شابهوا من سبق من إخوانهم المنافقين ... »[١] .

ويقول :

« .. والبارئ سبحانه فوق العالم فوقيّة حقيقيّة ليست فوقية الرّتبة ، كما أن التقدم علىٰ الشئ قد يقال إنه بمجرد الرتبة ـ كما يكون بالمكان ـ مثل تقدم العالم علىٰ الجاهل وتقدم الإمام علىٰ المأموم ... فتقدم الله علىٰ العالم ليس بمجرد ذلك . بل هو قبلية حقيقية .. وكذلك العلو علىٰ العالم .

وقد يقال : إنه يكون بمجرد الرتبة كما يقال العالم فوق الجاهل ، وعلو الله علىٰ العالم ليس بمجرد ذلك ، بل هو عال عليه علوّاً حقيقياً ، العلو المعروف والتقدم المعروف » .

يقول الإمام الكوثري في تعليقه علىٰ هذا النص : « .. فهل يشك عاقل أن ابن تيمية يريد بذلك الفوقية الحسيّة والعلو الحسي ـ تعالىٰ الله عما يؤفكون ـ واستعمال العلوّ ومشتقاته في اللغة العربية بمعنىٰ علو الشأن في غاية الشهرة رغم تقوّل المجسمة »[٢] .

ومن العجب أن ابن تيمية يقرّ أن من معاني العلو : العلو بمعنىٰ علوّ الشأن ،

---

(١) المصدر ٥/٢٧ .

(٢) الردّ علىٰ النونية : ٨٧ .

كما يقال : العالم فوق الجاهل .. ومع ذلك ينفي هذا المعنىٰ ويثبت العلو الحسّي .

ويقول : « إنّ الله تعالىٰ يجلس علىٰ الكرسي ، وقد أخلىٰ منه مكاناً يقعد فيه معه رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم » .

يقول هذا في (كتاب العرش) قال الزبيدي : « قال السبكي : وكتاب العرش من أقبح كتبه ، ولمّا وقف عليه الشيخ أبو حيّان ما زال يلعنه حتىٰ مات ، بعد أن كان يعظّمه »[1] .

وذكره كاشف الظنون بقوله : « كتاب العرش وصفته ... لابن تيمية ، ذكر فيه أن الله تعالىٰ يجلس على الكرسي ، وقد أخلىٰ منه مكاناً يقعد معه فيه رسول الله صلىٰ الله عليه وسلّم ، ذكره أبو حيّان في النهر في قوله سبحانه وتعالىٰ : ﴿ وسع كرسيّه السماوات ﴾ وقال : قرأت في كتاب العرش لأحمد بن تيميّة ما صورته بخطّه »[2] .

ويقول ابن القيّم في ذمّ المخالفين لشيخه ابن تيميّة في نونيّته :

وإذا أردت ترى مصارع من خلا ... من أُمة التعطيل والكفران
وتراهم أسرى حقيرٌ شأنهم ... أيديهم غلّت إلىٰ الأذقان
وتراهم تحت السيوف رديئة ... ما فيهم من فارسٍ طعّان
وتراهم تحت السيوف تنوشهم ... من عن شمائلهم وعن أيمان
وتراهم انسلخوا من الوحيين ... والعقل الصحيح ومقتضى القرآن
وتراهم ـ والله ـ ضحكةِ ساخر ... ولطالما سخروا من الإيمان
قد أوحشت منهم ربوع زادها ... الجبّار إيحاشاً مدىٰ الأزمان

(١) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ١٠٦/١ .
(٢) كشف الظنون ١٤٣٨/٢ .

وخلت ديارهم وشتت شملهم ... مافيهم رجلان مجتمعان
قد عطّل الرحمن أفئدةً لهم ... من كلّ معرفة ومن إيمان
إذ عطّلوا الرحمن من أوصافه ... والعرش أخلوه من الرحمن
بل عطّلوا الرحمن من أوصافه ... والعرش أخلوه من الرحمن
بل عطّلوه عن الكلام وعن صفات ... كماله بالجهل والبهتان
فاقرأ تصانيف الإمام حقيقةً ... شيخ الوجود العالم الربّاني
أعني أبا العباس أحمد ذلك ... البحر المحيط بسائر الخلجان

فقال شارحه ـ وهو الدكتور هرّاس ـ:

« جميع الحكماء قد اتّفقوا علىٰ أنّ الله وملائكته في السماء ، كما اتّفقت جميع الشرائع علىٰ ذلك . وممّن حكىٰ هذا الإجماع كذلك شيخ الإسلام أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم ابن تيميّة الحرّاني الدمشقي ، الذي لم يأتِ الزمان بنظير له ... »[١] .

وهكذا يدّعي الإجماع ويكفّر من لا يقول بقوله !

فيقول : « ... وأما قولهم : الذي نطلب منه أن يعتقده أن ينفي عن الله التحيّز . فالجواب من وجوه :

أحدها : أن هذا اللفظ ومعناه الذي أرادوه ليس هو في شئ من كتب الله المنزلة من عنده ، ولا هو مأثور عن أحد من أنبياء الله ورسله لا خاتم المرسلين ولا غيره ، ولا هو أيضاً محفوظاً عن أحد من سلف الأمّة وأئمتها أصلاً ، وإذا كان بهذه المثابة .. وقد علم أن الله أكمل لهذه الأمة دينها ، وأن الله بيّن لهذه الأمة ما تتقيه كما قال : ﴿ **اليوم أكملت لكم دينكم** ﴾ وقال : ﴿ **وما كان الله ليضلّ قوماً بعد إذ هداهم حتىٰ يبيّن لهم ما يتّقون** ﴾ وأن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم بيّن للأمة

(١) شرح العقيدة النونية : ٥٣٣ .

الايمان الذي أمرهم الله به .. وكذلك سلف الأمة وأئمتها ...... علم بمجموع هذين الأمرين :

أن هذا الكلام ليس من دين الله ، ولا من الايمان ، ولا من سبيل المؤمنين ، ولا من طاعة الله ورسوله . وإذا كان كذلك فمن التزم اعتقاده فقد جعله من الايمان والدين ، وذلك تبديل للدّين كما بدّل مبتدعة اليهود والنصارىٰ ومبتدعة هذه الأمة دين المرسلين ...

يوضح ذلك (الوجه الثاني) وهو أن الله نزّه نفسه في كتابه عن النقائص ، تارة بنفيها وتارة بإثبات أضدادها ، كقوله تعالىٰ : ﴿ **لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد** ﴾ وقوله تعالىٰ ﴿ **الحمد لله الذي لم يتّخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له وليّ من الذل** ﴾ وكذلك الأحاديث عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم موافقة كتاب الله ، كقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم في الحديث الصحيح : إنّ الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه ، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار وعمل النهار قبل الليل ، حجابه النور أو النار ، ولو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهىٰ إليه بصره من خلقه . وقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم أيضاً فيما يروي عن ربه : شتمني ابن آدم وما ينبغي له ذلك . وكذّبني ابن آدم وما ينبغي له ذلك .. فأما شتمه إيّاي فقوله : إني اتّخذت ولداً ! وأنا الأحد الصمد الذي لم ألد ولم أولد ... وأما تكذيبه إيّاي فقوله : لن يعيدني كما بدأني ! وليس أول الخلق بأهون عليّ من إعادته ...

وقوله في حديث السنن للأعرابي : ويحك إن الله لا يستشفع به علىٰ أحد من خلقه .. شأن الله أعظم من ذلك ، إن عرشه علىٰ سماواته ، أو قال بيده مثل القبة ، وإنه ليئطّ به أطيط الرحل الجديد براكبه . وقوله في الحديث الصحيح : أنت الأول فليس قبلك شئ ، وأنت الآخر فليس بعدك شئ ، وأنت الظاهر فليس فوقك شئ ،

وأنت الباطن فليس دونك شئ . إلىٰ أمثال ذلك ...

وليس في شئ من ذلك نفي الجهة والتحيّز عن الله ، ولا وصفه بما يستلزم لزوماً بيّنا نفي ذلك ، فكيف يصحّ مع كمال الدين وتمامه ومع كون الرسول قد بلّغ البلاغ المبين ، أن يكون هذا من الدين والإيمان ثم لا يذكره الله ولا رسوله قط ؟ ..

وكيف يجوز أن يدعى الناس ويؤمرون باعتقادٍ في أصول الدين ليس له أصل عمّن جاء بالدين ... هل هذا إلّا صريح تبديل الدين ... »[1] .

وهكذا ينكر بشدّة علىٰ من ينفي الجهة والتحيز عن الله تعالىٰ ، فيلزمه علىٰ ذلك القول بإثبات الجهة والتحيز . فحيث نفى نَفْيَ الجهة لم يبق إلّا الإثبات ... وعلىٰ هذا يمكن أن نقول إنه قال بثبوت الجهة والتحيز باعتبار لازم كلامه ... لا سيّما تحمّسه في بيانه ، وقد عدّ الخارجين على رأيه خارجين على دين الله .. فنفاة الجهة والتحيز قد بدّلوا دين الله .. علىٰ زعمه .

.... يقول في المرجع السابق : « ... الوجه الرابع : إنهم طلبوا اعتقاد نفي الجهة والحيز عن الله ، ومعلوم أن الأمر بالإعتقاد لقول من الأقوال إما أن يكون تقليداً للآمر أو لأجل الحجة والدليل ، فإن كانوا أمروا بأن يعتقد هذا تقليداً لهم ولمن قال ذلك فهذا باطل بإجماع المسلمين .. منهم ومن غيرهم ... وهم يسلّمون أنه لا يجب التقليد في مثل ذلك لغير الرسول ، لا سيما وعندهم هذا القول لم يعلم بأدلّة الكتاب والسنّة والإجماع ، وإن كان الأمر بهذا الإعتقاد لقيام الحجة عليه ، فهم لم يذكروا حجة لا مجملة ولا مفصّلة .. ولا أحالوا عليها ، بل هم يفرّون من المناظرة والمحاجّة بخطاب أو كتاب .. فقد ثبت أن أمرهم لهذا الإعتقاد حرام باطل علىٰ التقديرين بإجماع المسلمين ، وإن فعل ذلك من أفعال الأئمة المضلّين .. وأنه أمر للناس أن

(١) الفتاوى ٥/١٨ .

يقولوا علىٰ الله ما لا يعلمون .... »[1].

هذه بعض نصوصه ... وإلّا فكلامه في هذا كثير جدّاً.

لكنّ الرجل قد ناقض نفسه في مواضع أُخرى، فشمله التّضليل والتكفير من ذلك قوله :

« ولمّا قال النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لصاحبه في الغار : لا تحزن إنّ الله معنا ، كان هذا أيضاً حقّاً على ظاهره ، ودلّت الحال علىٰ أنّ حكم هذه المعيّة هنا : معيّة الإطّلاع والتأييد والنّصر »[2].

وأيضاً يشمل كبار أئمة القوم كالغزالي والرّازي ... وأمثالهما :

يقول الغزالي :

« ... إذا سمع لفظ الفوق في قوله تعالىٰ ﴿ يخافون ربّهم من فوقهم ﴾ وفي قوله تعالىٰ ﴿ وهو القاهر فوق عباده ﴾ فليعلم أن الفوق إسم مشترك يطلق لمعنيين : أحدهما نسبة جسم إلىٰ جسم بأن يكون أحدهما أعلىٰ والآخر أسفل ، يعني أن الأعلىٰ من جانب رأس الأسفل ، وقد يطلق لفوقية الرتبة .. وبهذا المعنىٰ يقال : الخليفة فوق السلطان والسلطان فوق الوزير .. وكما يقال العلم فوق العمل والصياغة فوق الدباغة (والأول) يستدعي جسماً ينسب إلىٰ جسم (والثاني) لا يستدعيه ....

فليعتقد المؤمن قطعاً أن الأول غير مراد ، وأنه علىٰ الله تعالىٰ محال ، فإنه من لوازم الأجسام أو لوازم أعراض الأجسام . وإذا عرف نفي هذا المحال فلا عليه إن لم يعرف أنه لماذا أُطلق وماذا أُريد ؟ وقد حفّف الله عنه هذه اللغة . وأمثلة

(١) الفتاوىٰ ٥ / ٢٠.

(٢) الرسالة الحموية الكبرىٰ : ١٥٦.

هذا كثيرة ، فقس علىٰ ما ذكرناه مالم نذكره »[١] .

.. وقد أثبت الفخر الرازي القرينة اللفظية التي تمنع من إرادة المعنىٰ الظاهر ... قال في الفصل الخامس في تفاريع مذهب السلف وهي أربع :

« .. (الفرع الرابع) إنه كما لا يجوز الجمع بين متفرق ، فكذلك لا يجوز التفريق بين مجتمع ، فقوله تعالىٰ ﴿ **وهو القاهر فوق عباده** ﴾ لا يدل علىٰ جواز أن يقال : إنه تعالىٰ فوق ، لأنه لما ذكر « القاهر » قبله ظهر أن المراد بهذه الفوقية : الفوقية بمعنىٰ القهر لا بمعنىٰ الجهة ، بل لا يجوز أن يقال وهو القاهر فوق غيره بل ينبغي أن يقال فوق عباده ، لأن ذكر العبودية عند وصف الله تعالىٰ بالفوقية يدل علىٰ أن المراد من تلك الفوقية فوقية السيادة والإلهية ..

.. واعلم أن الله تعالىٰ لم يذكر لفظ المتشابهات إلّا وقرن بها قرينة تدل علىٰ زوال الوهم الباطل .. مثاله أنه تعالىٰ قال : ﴿ **الله نور السموات والأرض** ﴾ ذكر بعده آية قرآنية فأضاف النور إلىٰ نفسه . ولو كان تعالىٰ نفس النور لما أضاف النور إلىٰ نفسه . لأن إضافة الشئ إلىٰ نفسه ممتنعة ، ولمّا قال تعالىٰ ﴿ **الرحمن علىٰ العرش استوىٰ** ﴾ ذكر قبله ﴿ **تنزيلاً ممّن خلق الأرض والسموات العلى** ﴾ .. وبعده ﴿ **له مافي السموات ومافي الأرض وما بينهما وما تحت الثرى** ﴾ فقد ذكر أن هاتين الآيتين تدلّان على أن كلّ ما كان مختصاً بجهة الفوقية مخلوق محدث »[٢] .

.. ثم إنّ الواجب أن ينظر إلىٰ القرآن الكريم ككل ، فإذا ما قرأنا آيات التنزيه كقوله تعالىٰ ﴿ **ليس كمثله شئ** ﴾ وقوله تعالىٰ : ﴿ **قل هو الله أحد الله**

---

(١) إلجام العوام : ٩ .

(٢) أساس التقديس : ١٨٨ ـ ١٨٩ .

الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ﴾ وغيرها ... كانت تلك الآيات وأمثالها قرائن تنزّه الله عز وجل عن أن تفسر آيات أخرىٰ علىٰ ظاهرها الموهم للمشابهة ، بل تتناسق الآيات بعضها مع بعض . والقرآن يصدّق بعضه بعضاً .

... وللردّ علىٰ مطعن ابن تيمية فيمن يصرف اللفظ عن ظاهره بقوله : « ... ولازم هذه المقالة أن يكون ترك الناس بلا رسالة خيراً لهم في أصل دينهم ، لأن مردّهم قبل الرسالة وبعدها واحد ، وإنما الرسالة زادتهم عمىً وضلالة .. »[١]

.... ننقل رد الغزالي علىٰ مثل هذه الشبهات :

« ... فإن قال قائل : ما الذي دعا رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم إلىٰ إطلاق هذه الألفاظ الموهمة مع الإستغناء عنها ، أكان لا يدري أنه يوهم التشبيه ، ويغلط الخلق ويسوقهم إلىٰ اعتقاد الباطل في ذات الله تعالىٰ وصفاته ، وحاشا منصب النبوة أن يخفىٰ عليه ذلك ، أو عرف ولم يبال بجهل الجهّال وضلالة الضلّال ، وهذا أبعد وأشنع ، لأنه بعث شارحاً لا مبهماً ملبّساً ملغّزاً ؟

وهذا إشكال له وقع في القلوب ، حتىٰ جرّ بعض الخلق إلىٰ سوء الإعتقاد فيه فقالوا : لو كان نبيّاً لعرف الله ، ولو عرفه لما وصفه بما يستحيل عليه في ذاته وصفاته . ومالت طائفة أخرىٰ إلىٰ اعتقاد الظواهر وقالوا : لو لم يكن حقّاً لما ذكره مطلقاً ، ولعدل عنها إلىٰ غيرها أو قرنها بما يزيل الإبهام عنها .. فما سبيل حلّ هذا الإشكال العظيم ؟ » .

ويجيب الغزالي :

« ...... الجواب : إن هذا الإشكال منحلّ عند أهل البصيرة ، وبيانه : إن هذه الكلمات ما جمعها رسول الله دفعة واحدة وما ذكرها ، وإنما جمعها المشبّهة ، وقد

---

(١) الرسالة الحموية : ٩٧.

بينّا أن لجمعها من التأثير في الإيهام والتلبيس علىٰ الأفهام ما ليس لآحادها المتفرقة ، وإنما هي كلمات لهج بها عليه السلام في جميع عمره في أوقات متباعدة ، وإذا اقتصر منها علىٰ ما في القرآن والأخبار المتواترة رجعت إلىٰ كلمات يسيرة معدودة ، وإن أضيفت إليها الأخبار الصحيحة فهي أيضاً قليلة ، وإنما كثرت الروايات الشاذة الضعيفة التي لا يجوز التعويل عليها ، ثم ما تواتر منها وصح نقلها عن العدول فهي آحاد كلمات ، وما ذكر صلّىٰ الله عليه وسلّم كلمة منها إلّا مع قرائن وإشارات يزول معها إيهام التشبيه .. وقد أدركها الحاضرون المشاهدون ، فإذا نقل الألفاظ مجردة عن تلك القرائن ظهر الإيهام . وأعظم القرائن في زوال الإيهام المعرفة السابقة بتقديس الله تعالىٰ عن قبول الظواهر ، ومن سبقت معرفته بذلك كانت تلك المعرفة ذخيرة له راسخة في نفسه مقارنة لكل ما يسمع ، فينمحق معه الإيهام انمحاقا لا يشك فيه .. ويعرف هذا بأمثلة :

إنه صلّىٰ الله عليه وسلّم سمّىٰ الكعبة بيت الله تعالىٰ ، وإطلاق هذا يوهم عند الصبيان وعند من تقرب درجتهم منهم أن الكعبة وطنه ومثواه . ولكن العوام الذين اعتقدوا أنه في السماء وأن استقراره علىٰ العرش .. ينمحق في حقّهم هذا الإيهام علىٰ وجه لا يشكّون فيه . فلو قيل لهم ما الذي دعا رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم إلىٰ إطلاق هذا اللفظ الموهم المخيل إلىٰ السامع أن الكعبة مسكنه ، لبادروا بأجمعهم وقالوا : هذا إنما يوهم في حق الصبيان والحمقىٰ ، أما من تكرّر علىٰ سمعه أن الله مستقر علىٰ عرشه فلا يشك عند سماع هذا اللفظ أنه ليس المراد به أن البيت مسكنه ومأواه ، بل يعلم علىٰ البديهة أن المراد بهذه الإضافة تشريف البيت ، أو معنىٰ سواه غير ما وضع له لفظ البيت المضاف إلىٰ ربه وساكنه ... أليس كان اعتقاده أنه علىٰ العرش قرينةً أفادته علماً قطعياً بأنه ما أريد بكون الكعبة بيته أنه مأواه ، وأن هذا يوهم في حق من لم يسبق إلىٰ هذه العقيدة ؟

فكذلك رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم خاطب بهذه الألفاظ جماعة سبقوا إلىٰ علم التقديس ونفي التشبيه ، وأنه منزّه عن الجسمية وعوارضها ، وكان ذلك قرينة قطعية مزيلة للإيهام لا يبقىٰ معه شك ، وإن جاز أن يبقىٰ لبعضهم تردد في تأويله وتعيين المراد به من جملة ما يحتمله اللفظ ويليق بجلال الله تعالىٰ .. » .

وقد أتىٰ الغزالي بأمثلة كثيرة أخرىٰ ... ثم أعقبها بقوله :

« ... فكذلك هذه الظواهر الموهمة انقلبت عن الإيهام بسبب تلك القرائن الكثيرة التي بعضها هي المعارف .. والواحدة منها معرفتهم أنهم لم يؤمروا بعبادة الأصنام ، وأن من عبد جسماً فقد عبد صنماً .. كان الجسم صغيراً أو كبيراً ، قبيحاً أو جميلاً ، سافلاً أو عالياً .. علىٰ الأرض أو علىٰ العرش ، وكان نفي الجسمية ونفي لوازمها معلوماً لكافّتهم على القطع ، ولضرورة إعلام رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم المبالغة في التنزيه بالقرآن العظيم وبقوله ﴿ ليس كمثله شئ ﴾ وسورة الإخلاص ، وقوله ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً ﴾ ، وبألفاظ كثيرة لا حصر لها ، مع قرائن قاطعة لا يمكن حكايتها .. وعلم ذلك لا ريب فيه .

وكان ذلك كافياً في تعريفهم استحالة يد هي عضو مركّب من لحم وعظم ، وكذا في سائر الظواهر ، لأنها لا تدل إلّا علىٰ الجسمية وعوارضها لو أطلق علىٰ جسم ، وإذا أطلق على غير الجسم علم ضرورة أنه ما أريد به ظاهره بل معنىٰ آخر مما يجوز على الله تعالىٰ ، ربما يتعين ذلك المعنىٰ وربما لا يتعين ، فهذا مما يزيل الإشكال »[1] .

ومما ذكره الكوثري :

« .. والوارد في القرآن الكريم ﴿ وهو القاهر فوق عباده ﴾ .. ومن الخرق أن

(١) إلجام العوام : ٣٩ ـ ٤٣ .

يظن من قوله تعالىٰ عن القبط ﴿ وإنا فوقهم قاهرون ﴾ ركوب القبط علىٰ أكتاف بني إسرائيل ، مع إمكان ركوب جسم علىٰ جسم ، وكيف يتصور ذلك في الله تعالىٰ المنزّه عن الجسم ولوازم الجسمية ، وإعتبار ذات الله فوق عباده فوقية مكانية إلحاد ليس من مدلول الآية في شئ . وكون ذاته جلّ جلاله فوق إحدىٰ السموات فوقية مكانيّة وفوق كل مكان فوقية مكانية مثل ما قيل في الزيغ ، وأين في القرآن ما يوهم ذلك .. »[1] .

وقال : « ... هذا ، ولم يرد لفظ الجهة في حديثٍ مّا ، بل قال أبو يعلى الحنبلي في (المعتمد في المعتقد) : ولا يجوز عليه الحد ولا النهاية ، ولا قبل ولا بعد ولا تحت ولا قدام ولا خلف ، لأنها صفات لم يرد الشرع بها ، وهي صفات توجب المكان .

ولعله آخر مؤلفاته ، بدليل أن امتحانه في الصفات كان سنة ٤٢٩ قبل وفاته بنحو ثلاثين سنة . فمن أثبت له جهة فقد أثبت له أمثالاً وأشباهاً ، مع أنه لا مثل له ولا شبيه ، قال تعالىٰ ﴿ ليس كمثله شئ ﴾ وقال تعالىٰ ﴿ أفمن يخلق كمن لا يخلق ﴾ . فلعائن الله علىٰ من يثبت له تعالىٰ مالم يثبت له الكتاب ولا السنّة ، من الجهة ونحوها » .

« ... ولم يقع ذكر الجهة في حق الله سبحانه في كتاب الله ، ولا في سنّة رسوله ، ولا في لفظ صحابي أو تابعي ، ولا في كلام أحد ممّن تكلّم في ذات الله وصفاته من الفرق ، سوىٰ أقحاح المجسّمة ... وأتحدّى من يدّعي خلاف ذلك أن يسند هذا اللفظ إلىٰ أحد منهم بسند صحيح ، فلن يجد إلىٰ ذلك سبيلاً ، فضلاً عن أن يتمكن من إسناده إلىٰ الجماهير بأسانيد صحيحة ... »[2] .

---

(١) الرد علىٰ النونية : ٣٩ .

(٢) الردّ علىٰ النونيّة : ١٠١ و ١٠٢ .

كما بيّن الكوثري بطلان الإستدلال بحديث الجارية ، لما فيه من الإضطراب سنداً ومتناً .. وللبراهين القائمة بالتنزيه[١] .

وكأنّ ابن تيميّة التفت إلىٰ ما وقع فيه من التخبّط والتناقض ، وإلىٰ كبر الكلمة التي خرجت من فيه ، فاضطرّ إلىٰ التخلّص والتملّص بالكذب !! ، فقال :

« أما قول القائل : الذي نطلب منه أن يعتقده : أن ينفي الجهة عن الله والتحيّز ، فليس في كلامي إثبات لهذا اللفظ ، لأنّ إطلاق هذا اللّفظ نفياً وإثباتاً بدعة ، وأنا لا أقول إلّا ما جاء به الكتاب والسنّة واتّفق عليه سلف الأُمّة »[٢] .

اللهم إلّا أن يكون قد نسي أقواله التي نقلناها آنفاً عن (منهاج السنّة) !!

لكن يكون قد حكم بهذا الكلام علىٰ نفسه ، فهو إذاً مبتدعٌ !!

ثم إنْ كان لا يقول إلّا بما جاء في الكتاب والسنّة ، فأين ورد فيهما لفظ « فوق سماواته » ونحوه ، مما جاء في كلماته ؟!

وكيف ينسب ما يقول إلىٰ « سلف الأُمّة » ، ويردّ على الّذين يفسّرون « العرش » بـ« الملك » و « الإستواء » بـ« التمكّن » قائلاً « أولئك ما قدروا الله حق قدره وما عرفوه حق معرفته »[٣] بل يدّعي أنّ أحداً من الصّحابة لم يتأوّل شيئاً من آيات الصفات أو أحاديثها بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف[٤] .. مع العلم بأنّ ابن عباس مثلاً ـ الذي وصفه بقوله : « كان من كبار أهل البيت وأعلمهم بتفسير القرآن »[٥] قد أوّل « الكرسي » بـ« العلم » في قبال من فسّره بـ« العرش

---

(١) المصدر : ٩٤ ـ ٩٦ .

(٢) الفتاوى ٥ /٣ .

(٣) التفسير الكبير ١ /٢٧٠ .

(٤) مقدمة في اصول التفسير : ٥١ .

(٥) منهاج السنة ٤ /٢٦ .

الذي يجعل الملوك عليه أقدامهم » و « موضع القدمين » ونحو ذلك ، قال الطبري : « وأمّا الذي يدل علىٰ صحته ظاهر القرآن فقول ابن عباس الذي رواه جعفر بن أبي المغيرة ، عن سعيد بن جبير عنه أنه قال : هو علمه ، وذلك لدلالة قوله تعالىٰ ذكره ﴿ ولا يؤده حفظهما ﴾ علىٰ أن ذلك كذلك ، فأخبر أنّه لا يؤده حفظ ما علم وأحاط به ممّا في السماوات والأرض ، وكما أخبر عن ملائكته أنّهم قالوا في دعائهم ﴿ ربّنا وسعت كلّ شئ رحمةً وعلماً ﴾ فأخبره تعالىٰ ذكره أنّ علمه وسع كلّ شئ ، فكذلك قوله ﴿ وسع كرسيّه السماوات والأرض ﴾ وأصل الكرسي : العلم ، ومنه قيل للصحيفة يكون فيها علم : مكتوب : كرّاسة ... »[١] .

وعن ابن عباس : « إنه سئل عن قوله عز وجل ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ قال : إذا خفي عليكم شئ من القرآن فابتغوه في الشعر فإنه ديوان العرب ، أما سمعتم قول الشاعر :

إصبر عناق إنه ترياق ... قد سن قومك ضرب الأعناق

وقامت الحرب بنا عن ساق

قال ابن عباس : هذا يوم كربٍ وشدّة »[٢] .

وقال الحافظ ابن حجر : « ولا يلزم عن كون جهتي العلوّ والسفل محالاً علىٰ الله أنْ لا يوصف بالعلوّ ، لأن وصفه بالعلوّ من جهة المعنىٰ ، والمستحيل كون ذلك من جهة الحس ، ولذلك ورد في صفته : العالي والعلي والمتعالي ، ولم يرد ضد ذلك ، وإنْ كان قد أحاط بكلّ شئ علماً جلّ وعزّ »[٣] .

هذا ، ثم إنه أجاب بزعمه عن قول العلّامة « ولم يعلموا أن كلّ ما هو في

---

(١) تفسير الطبري ٣/٨.

(٢) المستدرك علىٰ الصحيحين ٢/٤٩٩ ـ ٥٠٠ وصحّحه ووافقه الذهبي .

(٣) فتح الباري ٦/١٠٢ ، كتاب الجهاد ، باب التكبير اذا علا شرفاً .

جهة فوق فهو محدث ومحتاج إلىٰ تلك الجهة » فقال :

« فمن فهم عن الكرامية وغيرهم من طوائف الإثبات أنهم يقولون : إن الله محتاج إلىٰ العرش فقد افترىٰ عليهم » ثم قال : « وإذا كان الله فوق العرش لم يجب أن يكون محتاجاً إليه ، فإنّ الله قد خلق العالم بعضه فوق بعض ، ولم يجعل عاليه محتاجاً إلىٰ سافله ، فالهواء فوق الأرض وليس محتاجاً إليها ، وكذلك السحاب فوقها وليس محتاجاً إليها ، وكذلك السماوات فوق السحاب والهواء والأرض وليست محتاجةً إلىٰ ذلك ، والعرش فوق السماوات والأرض وليس محتاجاً إلىٰ ذلك ، فكيف يكون العلي الأعلىٰ خالق كلّ شئ محتاجاً إلىٰ مخلوقاته لكونه فوقها عالياً عليها »(١) .

ولا يخفىٰ ما فيه من الدلالة علىٰ الجهة ، حيث أبدل لفظ « علىٰ العرش » بلفظ « فوق العرش » من قياس الخالق علىٰ المخلوق ، وهو باطل ... لكنّ « الجهة » بالمعنىٰ اللغوي المعروف تستلزم أموراً مستحيلة علىٰ الله ، لذلك شرع في محاولةٍ يائسة يتنحّل المعاذير ، وفي مغالطة فاشلة يتكلّف الأقاويل ، فيقول : « وقد قدّمنا أن لفظ « الجهة » يراد به أمر موجود وأمر معدوم ، فمن قال إنه فوق العالم كلّه لم يقل إنه في جهةٍ موجودة إلّا أن يراد بالجهة العرش ، ويراد بكونه فيها أنه عليها ... »(٢) .

لكنّ « الجهة منها أمر وجودي ومنها أمر عدمي » لم يرد عن السّلف ولا عن غيرهم ، وقد قرّر هو أن « إطلاق لفظ الجهة نفياً وإثباتاً بدعة » !!

ولو سلّمنا جدلاً كون « الجهة » كما ذكر ، فالذي أثبته كونها أمراً وجوديّاً ،

---

(١) منهاج السنة ١/٢٦٣ .

(٢) منهاج السنة ١/٢٦٤ .

فليس فهم ذلك ـ عنه وعن الكرامية ـ افتراءً ... وهل يلزم من هذا إلّا التجسيم والتحيّز ؟

ثم إنّ الإستدلال الذي ذكره العلّامة موجود في كلمات بعض الأئمة المشاهير من أهل السنة ، فقد قال الفخر الرّازي ما نصّه :

« البرهان في بيان أنّه يمتنع أنْ يكون مختصاً بالحيز والجهة ، أنه لو كان مختصّاً بالحيز والجهة لكان محتاجاً في وجوده إلىٰ ذلك الحيز وتلك الجهة ، وهذا محال ، فكونه في الحيز والجهة محال .

بيان الملازمة : أن الحيز والجهة أمر موجود ، والدليل عليه وجوه : (الأول) هو أن الأحياز الفوقانية مخالفة في الحقيقة والماهية للأحياز التحتانية ، بدليل أنهم قالوا : يجب أن يكون الله تعالىٰ مختصاً بجهة فوق ويمتنع حصوله في سائر الجهات والأحياز ، يعنى التحت واليمين واليسار ، ولولا كونها مختلفة في الحقائق والماهيّات ، لامتنع القول بأنه يجب حصوله تعالىٰ في جهة الفوق ويمتنع حصوله في سائر الجهات ، وإذا ثبت أن هذه الأحياز مختلفة في الماهيّة وجب كونها أموراً موجودة ، لأن العدم المحض يمتنع كونه كذلك .

(الثاني) هو أن الجهات مختلفة بحسب الإشارات ، فإن جهة الفوق متميّزة عن جهة التحت في الإشارة ، والعدم المحض والنفي الصرف يمتنع تمييز بعضه عن بعض في الإشارة الحسيّة .

(الثالث) أن الجوهر إذا انتقل من حيز إلىٰ حيز فالمتروك مغاير لا محالة للمطلوب ، والمتنقل عنه مغاير للمنتقل إليه . فثبت بهذه الوجوه الثلاثة أن الحيز والجهة أمر موجود .

ثم إن المسمىٰ بالحيز والجهة أمر مستغن في وجوده عمّا يتمكن ويستقر فيه ، وأما الذي يكون مختصاً بالحيز والجهة فإنه يكون مفتقراً إلىٰ الحيز والجهة ، فإنّ

الشئ الذي يمكن حصوله في الحيز والجهة مستحيل عقلاً حصوله لا مختصاً بالجهة، فثبت أنه تعالىٰ لو كان مختصاً بالحيز والجهة لكان مفتقراً في وجوده إلىٰ الغير. وإنما قلنا إن ذلك محال لوجوه:

(الأول) أن المفتقر في وجوده إلىٰ الغير يكون بحيث يلزم من عدم ذلك الغير عدمه، وكلّ ما كان كذلك كان ممكناً لذاته، وذلك في حق واجب الوجود لذاته محال ...

(الثاني) أن المسمىٰ بالحيز والجهة أمر متركب من الأجزاء والأبعاض، لما بيّنّا أنه يمكن تقديره بالذراع والشبر، ويمكن وصفه بالزائد والناقص، وكلّ ما كان كذلك كان مفتقراً إلىٰ غيره، والمفتقر إلىٰ غيره ممكن لذاته، فالشئ المسمّىٰ بالحيز والجهة ممكن لذاته، فلو كان الله تعالىٰ مفتقراً إليه لكان مفتقراً إلىٰ الممكن، والمفتقر إلىٰ غيره ممكن لذاته، فالشئ المسمّىٰ بالحيز والجهة ممكن لذاته، فلو كان الله تعالىٰ مفتقراً إليه لكان مفتقراً إلىٰ الممكن، والمفتقر إلىٰ الممكن أولىٰ أن يكون ممكناً لذاته، فالواجب لذاته ممكن لذاته وهو محال ...

(الثالث) لو كان الباري تعالىٰ أزلاً وأبداً مختصّاً بالحيز والجهة لكان الحيز والجهة موجوداً في الأزل، فيلزم إثبات قديم غير الله تعالىٰ، وذلك محال بإجماع المسلمين ...

... فثبت بهذه الوجوه أنه لو كان في الحيز والجهة يلزم هذه المحذورات، فيلزم إمتناع كونه تعالىٰ في الحيز والجهة .. »[1].

وقد ساق الرازي أدلّة كثيرة عقلية وشرعية علىٰ استحالة التحيز والجهة علىٰ الله تعالىٰ .. وردّ علىٰ شبهات الكرامية الذين سبقوا ابن تيمية .. وقد اقتبس

---

(١) أساس التقديس: ٥٩ ـ ٦٠.

ابن تيمية من آرائهم وشبهاتهم الكثير جداً ، ونسبها مؤيّدوه إليه ثم أضفوا عليه صفة الجامع للمعقول والمنقول .

ويقول القرطبي في قوله تعالى ﴿ **يخافون ربّهم من فوقهم** ﴾ : « أي عقاب ربّهم وعذابه ، لأن العذاب المهلك إنما ينزل من السماء ، وقيل : المعنىٰ : يخافون قدرة ربّهم التي هي فوق قدرتهم ، ففي الكلام حذف . وقيل : معنىٰ ﴿ **يخافون ربّهم من فوقهم** ﴾ يعني الملائكة يخافون ربهم ، وهي من فوق مافي الأرض من دابّة ومع ذلك يخافون ، فلأن يخاف من دونهم أولىٰ . دليل هذا القول قوله تعالىٰ : ﴿ **ويفعلون ما يؤمرون** ﴾ يعني الملائكة »[1] .

وقال تقي الدين السبكي في الردّ علىٰ ابن القيم في نونيّته ، وسبّه طوائف العلماء بأنهم ملاحدة وزنادقة ، وأنهم أتباع فرعون وهامان وجنكزخان :

« .. وهو يزعم بكذبه أنه متمسك بالقرآن . وأين قال الله في القرآن إنه فوق السماء ؟ وأين قال إنه بائن من خلقه ؟ وأين قال إنه فوق العرش بهذا اللفظ ؟ وأين قال إن القدمين فوق الكرسي ؟ وأين قال إنه يسمع خلقه ويراهم من فوق ؟ وأين قال إن محمّداً قاعد معه على العرش ؟ ... إلىٰ بقية ما ذكره جميعه . والمتّبع للقرآن لا يغيّره ولا يغير لفظه .. بل يتمسك به من غير زيادة ولا نقصان ، وكذا الأحاديث الصحيحة يقف عند ألفاظها ولا يزيد في معناها ولا ينقص .

وهكذا أكثر ما ذكره لم يجئ لفظه في قرآن ولا سنّة ، بل هو زيادة من عنده قد كذب فيها علىٰ الله وعلىٰ رسوله وفهمها علىٰ خلاف الحق ، ونسب إلىٰ علماء المسلمين البرئاء من السوء كلّ قبيح ، وجعل ذلك طريقاً للخروج من الدين والإنسلاخ من الايمان وانتهاك الحرام وعدم اعتقاد شئ .

---

(١) تفسير القرطبي ١٠/١١٣ .

فهل وصلت الزنادقة والملاحدة والطاعنون في الشريعة إلىٰ أكثر من هذا ؟ بل ولا عشر هذا ! وإيهامه الجهّال أنه هو المتمسك بالقرآن والسنة لينفق عندهم كلامه ويخفي عنهم سقامه »[1].

هذا ، وألّف الشيخ أحمد بن يحيىٰ الكلابي الحلبي المعروف بابن جهبل المتوفى سنة : ٧٣٣ رسالةً في نفي الجهة ردّاً علىٰ ابن تيمية ، أوردها تاج الدين السبكي في (الطبقات) بترجمته[2] كما ترجم له في الدرر الكامنة ١/٣٥٠ ، وطبقات الشافعية للأسنوي ١/٣٩٠ ، ومرآة الجنان ٤/٢٨٨ ، والبداية والنهاية ١٤/١٦٣ وغيرها من المصادر .

قوله بقيام الحوادث بالله عزّ وجل

قال العلّامة طاب ثراه : « وأنّ أمره ونهيه وإخباره حادث ، لاستحالة أمر المعدوم ونهيه وإخباره » .

فقال ابن تيميّة : « فيقال : هذه مسألة كلام الله تعالىٰ والناس فيها مضطربون ... » إلىٰ أن قال :

« فإن قلتم لنا : فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب !

قلنا لكم : نعم ، وهذا قولنا الذي دلّ عليه الشرع والعقل »[3] .

وقال أيضاً :

(١) الرد علىٰ نونيّة ابن القيم : ٥٥ .
(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ ٩/٣٤ .
(٣) منهاج السنّة ١/٢٢٤ .

« فإذا قالوا لنا : فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به !

قلنا : ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة ؟ ونصوص والقرآن والسنّة تتضمّن ذلك مع صريح العقل ، وهو قول لازم لجميع الطوائف ، ومن أنكره فلم يعرف لوازمه وملزوماته ، ولفظ الحوادث مجمل .. فقد يراد به الأعراض والنقائص والله منزّه عن ذلك ، ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه ، من كلامه وأفعاله ونحو ذلك مما دلّ عليه الكتاب والسنّة »(١) .

ويقول في فتاويه :

« وقد ظنّ من ذكر من هؤلاء كأبي يعلى وأبي الحسن ابن الزاغوني أنّ الأمّة قاطبةً اتّفقت علىٰ أنه لا تقوم به الحوادث ، وجعلوا ذلك الأصل الذي اعتمدوه ، وهذا مبلغهم من العلم .

وهذا الإجماع نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدّعاة في الكلام ونحوه وما أكثرها ، فمن تدبّرها وجد عامّة المقالات الفاسدة يبنونها علىٰ مقدّمات لا تثبت إلّا بإجماع مدّعىٰ أو قياس ، وكلاهما علىٰ التحقيق يكون باطلاً . ثمّ من العجب أنّ بعض متكلّمة أهل الحديث من أصحاب أحمد وغيرهم يدّعون مثل هذا الإجماع ، بل عن إمامهم وغيره من الأئمة »(٢) .

هذا ، وقد استدلّ لِما ذهب إليه في منهاج السنّة(٣) بما هذا ملخّصه كما ذكر أحد أتباعه بقوله : « هل يجوّز ابنُ تيميّة قيام الحوادث بذاته تعالىٰ ؟ الجواب : إن ابن تيميّة لا يرى من ذلك مانعاً ، لا من جهة العقل ولا من جهة النقل ، بل يرىٰ أن العقل والنقل متضافران علىٰ وجوب قيام الأمور الإختيارية به تعالىٰ ، وأما

(١) منهاج السنة ١/٢٢٤ .
(٢) الفتاوى الكبرىٰ ٥/١٠٤ ـ ١٠٥ .
(٣) منهاج السنة ١/١١٨ ـ ١١٩ .

تلك المقدّمة القائلة : إن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، فهي صحيحة إنْ أُريد آحاد الحوادث وأفرادها المتعاقبة في الوجود ، فإنّ لكلّ واحدٍ منها مبدأً ونهايةً ، فما لم يخل منها فهو إمّا أن يكون معها أو بعدها ، وعلىٰ التقديرين يكون حادثاً ، وأما إن أُريد جنس الحوادث فهي باطلة ، فإن الجنس يجوز أن يكون قديماً ، إن كان كلّ فرد من أفراده حادثاً ، حيث أنه لا يلزم من حدوث كلّ فردٍ حدوث الجملة ، لأن حكم الجملة غير حكم الأفراد »[١] .

ثم قال الشيخ هراس :

« إن ابن تيميّة قد بنىٰ علىٰ هذه القاعدة (قدم الجنس وحدوث الأفراد) كثيراً من العقائد ، وجعلها مفتاحاً لحلّ مشاكل كثيرة في علم الكلام ، وهي قاعدة لا يطمئن إليها العقل كثيراً ، فإن الجملة ليست شيئاً أكثر من الأفراد مجتمعةً ، فإذا فرض أن كلّ فردٍ منها حادث لزم من ذلك حدوث الجملة قطعاً » .

قال : « فإن ابن تيمية بعد أن أورد المذاهب المختلفة أخذ في تقرير مذهبه الذي يدّعي أنه مذهب السلف ، ولكنْ عليه من المآخذ ما سبق أنْ أشرنا إليه من تجويز قيام الحوادث بذاته تعالىٰ ، وابتنائه على تلك القاعدة الفلسفيّة التي تقول بقدم الجنس مع حدوث أفراده ، وهي قاعدة يصعب تصوّرها كما قلنا »[٢] .

فهذا الشيخ المدافع عنه والمؤيّد لعقائده يقرّر أن قوله بقيام الحوادث بذاته تعالىٰ مما أُخذ علىٰ ابن تيميّة ، وأنّه قد تبع الكراميّة في ذلك ، وهم من المجسّمة ... ويصرّح بأنّ القاعدة المذكورة يصعب تصوّرها ... وهذا عجيب .

لكنّ الأعجب اعتراف ابن تيمية نفسه بأنّه متناقض ! فإنّه يقول :

---

(١) ابن تيمية السلفي : ١٠٧ .

(٢) ابن تيمية السلفي : ١٣١ .

« .. فإن قلتم القابل للشئ لا يخلو عنه وعن ضدّه لزم تسلسل الحوادث ، وتسلسل الحوادث إن كان ممكناً كان القول الصحيح قول أهل الحديث الذين يقولون لم يزل الله متكلماً إذا شاء ، كما قاله ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة السنّة ، وإن لم يكن جائزاً كان قولنا هو الصحيح ، فقولكم أنتم باطل علىٰ كل التقديرين . فإن قلتم لنا : أنتم توافقونا علىٰ امتناع تسلسل الحوادث ، وهو حجتنا وحجتكم علىٰ قدم العالم . قلنا لكم : موافقتنا لكم حجة جدلية ، وإذا كنا قد قلنا بامتناع تسلسل الحوادث موافقة لكم ، وقلنا بأن الفاعل للشئ قد يخلو عنه وعن ضدّه مخالفة لكم . وأنتم تقولون : إن قيل بالحوادث لزم تسلسلها وأنتم لا تقولون بذلك . قلنا : إن صحّت هاتان المقدمتان ـ ونحن لا نقول بموجبهما ـ لزم خطؤنا إما في هذه ، وإمّا في هذه ، وليس خطؤنا فيما سلّمنا لكم بأولىٰ من خطئنا فيما خالفناكم فيه ، فقد يكون خطؤنا في منع تسلسل الحوادث ، لا في قولنا إن القابل للشئ يخلو عنه وعن ضدّه ، فلا يكون خطؤنا دليلاً عن جوابكم في الأخرىٰ التي خالفناكم فيها .

أكثر مافي هذا الباب أن نكون متناقضين ، والتناقض شامل لنا ولكم ولأكثر من تكلّم في هذه المسألة ونظائرها .. »[١] .

ومن ناحية أخرىٰ فقد سبق إيراد قوله « .. فإذا قالوا لنا فهذا يلزم منه أن تكون الحوادث قامت به . قلنا : ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة ... » ... إلىٰ أن قال ... « .. ومن أنكره فلم يعرف لوازمه وملزوماته ، ولفظ الحوادث مجمل ، فقد يراد به : الأعراض والنقائص والله منزّه عن ذلك .. ولكن يقوم به ما

(١) منهاج السنة ٢/٣٨٤.

شاءه ويقدر عليه »[١].

وهنا يمكن الرد علىٰ ابن تيمية بما أقرّه ... لقد أقر بأن الله منزه عن النقائص ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه ... ونحن نسأله : هل هناك حوادث متّصفة بالكمال الذي يليق بالله .. كمال لا يلحقه نقص .. حتىٰ تجيز قيام هذا النوع من الحوادث بذات الله تعالىٰ ؟

كلّا ، ولو سلّمنا جدلاً بهذه المقدمة الخاطئة التي لا تستند إلىٰ شئ من العقل أو الشرع .. فإن عجز كلامه يرد عليه ... لقد قال : ولكن يقوم به ما شاءه ويقدر عليه . وهل المشاء إلّا مخلوقاً ؟ وهل المقدور إلّا مخلوقاً ؟ وهنا سؤال آخر : هل المخلوق كامل أم ناقص ؟ لا شك أن المخلوق ناقص مفتقر إلىٰ غيره بدليل أنه مشاء وأنه مقدور .

إن دعوى ابن تيمية هي : قيام الحوادث بذات الله تعالىٰ .. وبعبارة أخرىٰ : قيام المخلوق بذات الله تعالىٰ (لأن الحادث مخلوق) .. وبعبارة ثالثة : قيام الناقص بالله الكامل .. وبعبارة رابعة : إتصاف الله الكامل بالناقص .. وهكذا .

إن الكامل لا يحل به نقص أبداً .. وإلّا تنافىٰ كونه كاملاً .. ولكان حادثاً .. والله تعالىٰ منزّه عن الحدوث .. فجواز اتصاف الكامل بالناقص خُلف إذ يكون كاملاً لا كاملاً .. وهذا باطل ، فيستحيل أن تقوم الحوادث بالله تعالىٰ ، إذ يستحيل أن يقوم به ناقص ويتصف به .

ويقول الكوثري :

« .. نسبة القول بقيام الفعل الحادث بالله سبحانه إلىٰ أحمد وجعفر الصّادق وابن عباس رضي الله عنهم ، نسبة كاذبة وفرية مكشوفة . وقول أحمد : إن الله لم

---

(١) منهاج السنة ٢/٣٨١.

يزل متكلّماً إن شاء ، بمعنىٰ أن الكلام صفة قديمة ، وأنه تعالىٰ يكلم أنبياءه متىٰ شاء بدون حرف ولا صوت بالوحي ومن وراء حجاب ، أو بإرسال رسول ، وهو متكلم خالق قبل أن يكلم الرسل ويخلق الخلق ، كما صرح بذلك غلام الخلال من قدماء الحنابلة في المقنع . وأما عثمان بن سعيد الدارمي السجزى مؤلف النقض علىٰ المريسي فكان فيما سبق لا يخوض في صفات الله سبحانه كما هو طريقة السلف .. ثم انخدع بالكرامية وأصبح مجسّماً مختل العقل عند تأليفه المذكور ، وهو حقيق بأن يكون قدوةً للناظم .. ونسجل هنا علىٰ الناظم اعتقاده قيام الحوادث بذات الله سبحانه وتعالىٰ ، واعتقاده أن هذه الحوادث لا أول لها .

وإني ألفت نظر حضرة القارئ إلىٰ هذه العقيدة ، وهل تتّفق مع دعوىٰ أنه إمام دونه كلّ إمام ؟ بل هل تتفق هذه العقيدة مع دعوىٰ أنه في عداد المسلمين ؟ »[1] .

ويقول : « إتفقت فرق المسلمين سوى الكرامية وصنوف المجسمة علىٰ أن الله سبحانه منزّه عن أن تقوم به الحوادث وأن تحل به الحوادث .. وأن يحل في شئ من الحوادث ، بل ذلك مما علم من الدين بالضرورة . ودعوىٰ أن الله لم يزل فاعلاً متابعة منه للفلاسفة القائلين بسلب الإختيار عن الله عز وجل ، وبصدور العالم منه بالايجاب ، ونسبة ذلك إلىٰ أحمد والبخاري وغيرهما من السلف كذب صريح وتقوّل قبيح ، ودعوىٰ أن تسلسل الحوادث في جانب الماضي تصوّر غير محال لا يصدر ممّن يعي ما يقول ، فمن تصوّر حوادث لا أوّل لها تصوّر أنه ما من حادث محقق إلا وقبله حادث محقق ، وأن ما دخل بالفعل تحت العدّ والإحصاء غير متناه . وأما من قال بحوادث لا آخر لها ، فهو قائل بأن حوادث المستقبل لا تنتهي

(١) الردّ علىٰ النونيّة : ٧١ .

إلىٰ حادث محقق إلّا وبعده حادث مقدر ، فأين دعوىٰ عدم تناهي ما دخل تحت الوجود في جانب الماضي من دعوىٰ عدم تناهي مالم يدخل تحت الوجود في المستقبل ؟ »[1].

ويقول أبو الحسن تقي الدين السبكي :

« .. وأما الحشوية ، فهي طائفة رذيلة جهال ينتسبون إلىٰ أحمد ، وأحمد مبرّأ منهم ، وسبب نسبتهم إليه أنه قام في دفع المعتزلة ، وثبت في المحنة رضي الله عنه ، ونقلت كلمات ما فهمها هؤلاء الجهال فاعتقدوا هذا الإعتقاد السيّئ ، وصار المتأخر منهم يتبع المتقدم إلّا من عصمه الله ، وما زالوا من حين نبغوا مستذلين ليس لهم رأس ولا من يناظر ، وإنما كانت لهم في كلّ وقت ثورات ويتعلّقون ببعض أتباع الدول ويكفي الله شرهم . وما تعلقوا بأحد إلّا كانت عاقبته إلىٰ سوء ، وأفسدوا اعتقاد جماعة شذوذ من الشافعية وغيرهم ، ولا سيّما بعض المحدّثين الذين نقصت عقولهم ، أو غلب عليها من أضلّهم فاعتقدوا أنهم يقولون بالحديث . ولقد كان أفضل المحدّثين في زمانه بدمشق ابن عساكر يمتنع من تحديثهم ولا يمكّنهم أن يحضروا مجلسه ، وكان ذلك أيام نور الدين الشهيد وكانوا مستذلين غاية الذلّة .

ثم جاء في أواخر المائة السابعة رجل له فضل ذكاء واطّلاع ، ولم يجد شيخاً يهديه ، وهو علىٰ مذهبهم وهو جسور متجرد لتقرير مذهبه ، ويجد أموراً بعيدة فبجسارته يلتزمها ، فقال بقيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالىٰ ، وأن الله سبحانه ما زال فاعلاً ، وأن التسلسل ليس بمحال فيما مضىٰ كما هو فيما سيأتي ، وشق العصا وشوّش عقائد المسلمين ، وأغرىٰ بينهم ، ولم يقتصر ضرره علىٰ

---

(١) الردّ على النونيّة : ١٦٠ .

العقائد في علم الكلام حتىٰ تعدّىٰ وقال : إن السفر لزيارة النبي صلّىٰ الله عـليه وسلّم معصية »[١] .

ثم إن إبن تيمية نفسه لم يستطع إثبات أن لفظ (قيام الحوادث بذاته تعالىٰ) قد ورد عن السلف ، بل من العجيب أنه نقل الإجماع علىٰ خلاف رأيه كما سبق وأوردنا .

ولما كان الإجماع لا يوافق مذهبه إدّعىٰ أنه مـن الإجمـاعات البـاطلة .. « .. وهذا الإجماع نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدّعاة في الكلام ونحوه وما أكثرها .. » . ثم يعجب من أن بعض أهل الحديث من أصحاب أحمد وغـيرهم يخالفونه ويثبتون الإجماع علىٰ استحالة قيام الحوادث بذاته تعالىٰ .. « .. ثم من العجب أن بعض متكلّمة أهل الحديث من أصحاب أحمد وغيرهم يدّعون مـثل هذا الإجماع .. » .

فابن تيمية لا يعترف بالإجماع إلّا إذا كان موافـقاً لرأيـه ! ولا يـعترف بأصحاب أحمد إلّا إذا وافقوه ! فالإجماع باطل بمخالفته لابن تيمية .. وأصحاب أحمد ليسوا بسلف بمخالفتهم لابن تيمية .

وقد بيّن العلماء بطلان التسلسل للحوادث من جهة الماضي ـ وهو ما أجازه ابن تيمية ـ ببراهين واضحة .. نذكر منها برهان التطبيق المـشهور .. نـقلاً عـن حاشية البيجوري علىٰ جوهرة التوحيد :

« .. وإنما كان التسلسل مستحيلاً لأدلّة أقامها المتكلّمون .. أجلّها بـرهان التطبيق . وتقريره : أنك لو فرضت سلسلتين ، وجعلت إحداهما من الآن إلىٰ ما لا نهاية له ، والأخرىٰ من الطوفان إلىٰ ما لا نهاية له ، وطبقت بينهما بأن قابلت بين

---

(١) السيف الصقيل : ١٥ ـ ١٧ .

أفرادهما من أوّلها ، فكلّما طرحت من الآنية واحداً وهكذا .. فلا يخلو إما أن يفرغا معاً فيكون كلّ منهما له نهاية وهو خلاف الفرض ، وإن لم يفرغا لزم مساواة الناقص للكامل وهو باطل .. وإن فرغت الطوفانية دون الآنية كانت الطوفانية متناهية والآنية أيضاً كذلك ، لأنها إنما زادت علىٰ الطوفانية بقدر متناه وهو (ما) من الطوفان إلىٰ الآن ، ومن المعلوم أن الزائد علىٰ شئ متناه بقدر متناه يكون متناهياً بالضرورة »[1].

ويقول الكوثري :

« .. والناظم المسكين قائل بحوادث لا أوّل لها ؛ إنخداعاً منه بشبهة أوردها الفلاسفة في بحث الحدوث ، غير متصور إتصاف الله سبحانه بصفاته العليا قبل صدور الأفعال منه تعالىٰ ، واستنكار شيخه (كان الله ولم يكن شئ معه) مما استبشعه ابن حجر في فتح الباری جدّ الإستبشاع .

وحدوث الأفعال فيما لا يزال لا يلزم منه تعطيل الصّفات أصلاً ، لا في زمن حدوث الأفعال ولا في غيره ، وهو تعالىٰ سريع الحساب وشديد العقاب قبل خلق الكون وقبل النشور ، وهل يتصور عاقل أن يحاسب الله خلقه أو يعاقبهم قبل أن يخلقهم ؟ وهذا يهد مزاعم الناظم الذي يجري الصفات علىٰ مجرىٰ واحد .. »[2].

وقال « .. لو كان الناظم سعىٰ في تعلّم أصول الدين عند أهل العلم قبل أن يحاول الإمامة في الدين ، لبان له الفرق بين الماضي والمستقبل في ذلك ، ولعلم أن كلّ ما دخل في الوجود من الحوادث متناه محصور ، وأما المستقبل فلا يحدث فيه

(١) حاشية البيجوري علىٰ جوهرة التوحيد : ٢٨ .
(٢) الرد علىٰ النونية : ٣١ .

حدث محقق إلّا وبعده حادث مقدر لا إلىٰ غير نهاية بخلاف الماضي كما سبق .. » .

.. ثم قال « .. عدم فناء النوع في الأزل بمعنىٰ قدمه ، وأين قدم النوع مع حدوث أفراده ؟ وهذا لا يصدر إلّا ممّن به مس ، بخلاف المستقبل وقد سبق بيان ذلك . وقال أبو يعلى الحنبلي في المعتمد (محفوظ تحت رقم ٤٥ من التوحيد في ظاهرية دمشق) : والحوادث لها أول ابتدأت منه خلافاً للملحدة . وهو من أئمة الناظم . فيكون هو وشيخه من الملاحدة علىٰ رأي أبي يعلىٰ هذا .. فيكونان أسوأ حالاً منه في الزيغ ، نسأل الله السلامة »[١] .

إثبات أن قول ابن تيمية يحمل معه دليل بطلانه :

ولو سلّمنا جدلاً بزعم ابن تيمية بأن الحوادث قديمة بالنوع حادثة الأفراد .. وبأن حدوث الأفراد لا يستدعي حدوث الجنس . فليقل لنا ابن تيمية : ما الذي يجعله قائماً بذات الله تعالىٰ ؟ جنس الحوادث أم أفرادها ؟ فالأمر لا يخلو من أحدهما .

فإن كان ما يجعله قائماً بذاته تعالىٰ هو الأفراد .. فهو مسلّم بأن الأفراد حادثة .. ومسلّم أيضاً بأن قيام ذلك بذات الله يستلزم حدوث الله تعالىٰ .. إذ سلّم بالقضية القائلة بأن مالا يخلو من الحادث فهو حادث .

.. نقل ذلك هرّاس عنه عن منهاج السنة « .. وأما تلك المقدمة القائلة إن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، فهي صحيحة إن أريد آحاد الحوادث وأفرادها .. »[٢] .

---

(١) الرد علىٰ النونية : ٧٤ ـ ٧٥ .

(٢) منهاج السنة ١/٤٢٦ ـ ٤٢٧ .

وإن كان ما يجعله قائماً بذات الله تعالىٰ هو جنس الحوادث .. والجنس قديم عنده ، فعلىٰ هذا نقول له : هذا الجنس القديم في زعمك إما أن يكون عدميّاً وإما أن يكون وجوديّاً . فإن كان أمراً عدميّاً لا وجود له .. ولا تحقق له في الأفراد .. فيكون وصف المعدوم بالقدم عبثاً مصادماً لبداهة العقل وضرورة الفكر .. إذ كيف يكون المعدوم قديماً وإن كان هذا الجنس القديم أمراً وجوديّاً .. فيلزم عليه أمور :

أولاً : يكون ابن تيمية قد خالف أساس دعواه .. وناقض نفسه بنفسه .. لأنه ادّعىٰ قيام الحادث بذات الله تعالىٰ .. وهنا يقول بأن الجنس قديم .

ثانياً : إما أن يكون هذا الجنس القديم القائم بذات الله تعالىٰ قد قام بمشيئة الله أم لا . فإن قام بمشيئته يكون الخلف ، لأن كونه مشاءً يفيد أنه لم يكن موجوداً ثم وجد .. لضرورة ثبوت الإختيارية لله تعالىٰ ، لأننا إذا لم نقل بأن هذا الجنس لم يكن موجوداً ثم وجد ، ترتب علىٰ ذلك سلب الإختيار عن الله عز وجل وهو باطل ، فعلىٰ هذا يكون الجنس حادثاً قديماً ، وهذا خلف .

وبالتالي : إن كان الجنس القديم موجوداً بغير إرادة ومشيئة ، لكان في هذا سلب الإختيار عن الله وهو محال .. فالقول بالقدم النوعي محالٌ .

ثالثاً : إذا كان هذا الجنس قديماً وجودياً فهو غير الله تعالىٰ ـ بلا ريب ـ بدليل أن أفراد هذا الجنس حادثة باتّفاق .. فيلزم علىٰ هذا تعدّد القدماء .. وتعدّد القدماء باطل عقلاً وشرعاً .

وبعد .. فقد مضينا في مناقشة ابن تيمية هنا علىٰ طريق التسليم الجدلي فقط لا الواقعي .. وإلّا فإن الواقع كما تقرر سابقاً هو : إن الجملة ليست شيئاً أكثر من الأفراد مجتمعة .. فإذا تقرّر أن كل فرد منها حادث لزم من ذلك حدوث الجملة قطعاً ، فعلىٰ هذا يستحيل وجود حوادث لا أول لها .

ثم أين هذا الجدل والشرود الضار بالعقيدة .. وهذا التخبط الفلسفي .. أين هذا من صفاء السلف وضياء بصيرتهم وقوة إيمانهم .. وطهارة فطرتهم وسلامة عقيدتهم ... كما في تراجمهم ؟

فما أبعد ما خاض فيه إبن تيمية .. ما أبعده مما كان عليه أئمة السلف .

زعمه بأنّ كلام الله تعالىٰ بصوتٍ وحرف

يقول ابن تيمية كما في فتاويه :

« .. وأن الله تعالىٰ متكلم بصوت كما جاءت بـه الأحـاديث الصـحاح ، وليس ذلك كأصوات العباد ، لا صوت القارئ ولا غيره ، وأن الله ليس كمثله شئ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله ، فكما لا يشبه علمه وقدرته وحياته علم المخلوق وقدرته وحياته ، فكذلك لا يشبه كلامه كلام المخلوق ، ولا معانيه تشبه معانيه ، ولا حروف تشبه حروفه ، ولا صوت الرب يشبه صوت العبد .. »(١) .

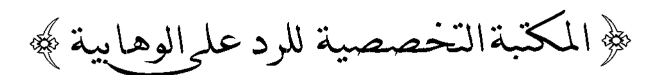
وقال :

« .. عن أبي سعيد الخدري قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : يقول الله : يا آدم ، فيقول : لبيك وسعديك ، فينادى بصوت إن الله يأمرك أن تخـرج مـن ذريّتك بعثاً إلىٰ النار .... »(٢) .

وقال :

(١) الفتاوىٰ الكبرىٰ ٥/١٢١ .

(٢) المصدر ٥/١٢٥ .



« .. ويذكر عن جابر بن عبد الله ؛ عن عبد الله بن أنيس ، سمعت النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم يقول : يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك ، أنا الديّان .. »[١] .

الردّ علىٰ ابن تيمية :

ونبدأ ذلك بذكر تناقض ابن تيمية وردّه علىٰ نفسه .. فإن التناقض هو أوّل مراتب الفساد كما يقول هو نفسه .

يقول ابن تيمية كما في فتاويه :

« (الوجه الرابع عشر) وأما قولهم : ولا يقول أن كلام الله حرف وصوت قائمٌ به بل هو معنىً قائم بذاته ، فقد قلت في الجواب المختصر البديهي : ليس في كلامي هذا أيضاً ، ولا قلته قط ، بل قول القائل إن القرآن حرف وصوت قائمٌ به بدعة ، وقوله إنه معنىً قائم به بدعة ، لم يقل أحد من السلف لا هذا ولا هذا ، وأنا ليس في كلامي شئ من البدع ، بل في كلامي ما أجمع عليه السلف إن القرآن كلام الله غير مخلوق »[٢] .

ثم نتساءل : هل الإدّعاء بأن كلام الله بصوت وحرف ثم القول بعد ذلك لا كأصواتنا ولا كحروفنا .. هل هذا كافٍ في التنزيه ونفي التشبيه ؟ لنترك ابن تيمية يجيب علىٰ هذا التساؤل ليكون حجة علىٰ نفسه ... قال :

« .. وأما في طرق الإثبات ، فمعلوم أيضاً أن المثبت لا يكفي في إثباته مجرد نفي التشبيه ، إذ لو كفىٰ في إثباته مجرد نفي التشبيه ، لجاز أن يوصف سبحانه من

(١) المصدر ٥/١١٤ .
(٢) الفتاوى الكبرى ٥/٤ ، ٢٠ .

الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصىٰ مما هو ممتنع عليه مع نفي التشبيه ، وأن يوصف بالنقائص التي لا تجوز عليه مع نفي التشبيه ، وكما لو قال المفتري يأكل لا كأكل العباد ويشرب لا كشربهم ، ويبكي ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم ، كما يقال يضحك لا كضحكهم ويفرح لا كفرحهم ويتكلّم لا ككلامهم ، ولجاز أن يقال : له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم ، كما قيل : له وجه لا كوجوههم ، ويدان لا كأيديهم حتىٰ يذكر المعدة والأمعاء والذكر وغير ذلك ، مما يتعالىٰ الله عز وجل عنه سبحانه وتعالىٰ عما يقول الظالمون علوّاً كبيراً .. »[١] .

إذن ، التسليم بالإشتراك في المعنىٰ العام وهو الصوت والحرف ، ثم القول بأنه لا كالأصوات ولا كالحروف .. هذا لا ينفي التشبيه وإن ادعىٰ صاحبه ذلك .. لأن ما سلم به هو معنىً من معاني الحدوث ، فكأنه يقول حادث لا كالحوادث .. وهذا تناقض صريح .. باعتبار ما أقرّ به ابن تيمية نفسه .

ثم نسأل ابن تيمية : هل هناك وجه لمخالفة صوته (تعالىٰ الله عن ذلك) لأصواتنا ؟ ... هنا يجيب ابن تيمية ... يقول :

« .. إن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق ، لأن صوت الله يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب »[٢] .

فلا وجه إذاً للمخالفة ... غير أن صوته يسمع من قرب كما يسمع من بعد .. ولا ندري ماذا يكون موقف ابن تيمية فيما توصل إليه البشر من تقريب الأصوات حتىٰ سمعت من بعد كما سمعت من قرب بوسائل الإعلام والإتصال الحديثة ، هل كان يصرّ علىٰ رأيه بأن السماع من بعد كالسماع من قرب كافٍ في المخالفة للحوادث

(١) الرسالة التدمرية : ٨٨.

(٢) شرح العقيدة الاصفهانية : ٢٨ .

والتنزيه ؟

.. ثم يمضي ابن تيمية في تقرير معاني التشبيه .. فيقول :

« .. وحديث ابن مسعود إذا تكلّم الله بالوحي سمع له صوت كجر السلسلة علىٰ الصفوان .. وهو موقوف علىٰ ابن مسعود كما ذكره الدارقطني »[١].

ويقول :

« .. وحديث الزهري قال : لما سمع موسىٰ كلام ربّه قال : يا ربّ هذا الكلام الذي سمعته هو كلامك ؟ قال : نعم يا موسىٰ هو كلامي ، وإنما كلّمتك بقوة عشرة آلاف لسان ، ولي قوّة الألسن كلّها ، وأنا أقوىٰ من ذلك ، وإنما كلّمتك علىٰ قدر ما تطيق بذلك ، ولو كلّمتك بأكثر من ذلك لمت . قال : فلما رجع موسىٰ إلىٰ قومه قالوا : صف لنا كلام ربك ، فقال : سبحان الله وهل أستطيع أن أصفه لكم ؟ فقالوا : فشبّهه ، قال ، أسمعتم الصواعق التي تقبل في أحلىٰ حلاوة سمعتموها ، فكأنه مثله .

فقوله : إنما كلّمتك بقوّة عشرة آلاف لسان ، أي لغة . ولي قوة الألسن كلها ، أي اللغات كلّها ، وأنا أقوىٰ من ذلك ، فيه بيان أن الكلام بقوة الله وقدرته ، وأنه يقدر أن يتكلّم بكلام أقوىٰ من كلام . وهذا صريح في قول هؤلاء كما هو صريح في أنه كلّمه بصوت ... وكان يمكنه أن يتكلّم أقوىٰ من ذلك الصوت وبدون ذلك الصوت »[٢].

ولا ندري لِمَ عدل ابن تيمية عن الظاهر ـ علىٰ غير عادته ـ وفسّر قوّة الألسن باللغة ، ولكن هذا لا ينفي التشبيه ، بل يكاد تعبيره ينفح بالجارحة ، فهل اللغات إلّا حروفاً ولهجات ؟ ومن العجيب أن ابن تيمية لم يقل ـ كعادته في جدله

---

(١) شرح العقيدة الاصفهانية : ٢٨ .

(٢) الفتاوى الكبرىٰ ١٠٧/٥ .

ـلغات لا كلغاتنا .

وقول ابن تيمية بأنه (يقدر أن يتكلّم بكلام أقوىٰ) إثبات للتفاوت بين كلام الله تعالىٰ ، بل هو إثبات للنقص (تعالىٰ الله عن ذلك) ، لأن ما تكلّم به يعتبر ناقصاً بالنسبة للأقوىٰ الذي لم يتكلّم به سبحانه وتعالىٰ .

وابن تيمية حينما أثبت التفاوت بين كلام الله تعالىٰ لم يقتصر علىٰ إثبات التفاوت في قوة الألسن باعتبار اللغات كما فسّره أولاً ، بل أردف ذلك بإثبات التفاوت في الصوت فقال : « وكان يمكنه أن يتكلّم بأقوىٰ من ذلك الصوت وبدون ذلك الصوت » .. فقد أثبت صوتاً يرتفع وينخفض ويقوىٰ ويقلّ عن ذي قبل .

فهل هناك معنىً أن يقال بجانب ذلك هو صوت لا كأصواتنا ؟

ثم إن هذا النص يحمل معه دليل فساد نقله وبطلانه .. إذ كيف تكون الصواعق في أحلىٰ حلاوة تسمع ... والقرآن الكريم يتحدّث عن الصواعق بخلاف ذلك ، قال تعالىٰ ﴿ ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء ﴾ . وقال تعالىٰ ﴿ فإن أعرضوا فقل أنذرتكم صاعقة مثل صاعقة عادٍ وثمود ﴾ وقال تعالىٰ ﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ﴾ .. وغير ذلك .

ومن دلائل ابن تيمية ما ذكره بقوله :

« .. من المعلوم أن العجز عن النطق والفعل صفة نقص ، فالنطق والقدرة صفة كمال »[١] .

نقول : لقد زعمت أنك سلفيٌّ تصف الله بما وصف به نفسه ، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تشبيه .. وبما ورد في الكتاب والسنة .. فقل لنا ـ يا ابن تيمية ـ أين ورد لفظ « النطق » وصفاً لله تعالىٰ ؟

---

(١) شرح العقيدة الاصفهانية : ٦٤ .

إن الذي ورد به الوصف أنه تعالىٰ قال ﴿ وكلّم الله موسىٰ تكليماً ﴾ فلِمَ لم تلتزم ما ألزمت نفسك به ؟ أليس هذا مناقضاً لمنهجك الذي تدّعية لنفسك ؟ . فضلاً عن مخالفتك للسلف باختراعك لهذا اللفظ الذي فيه من الإستلزامات الباطلة المستحيلة على الله تعالىٰ !

وأمّا عمّا استدل به ابن تيمية من نصوص .... فقد نقل الكوثري عن أبي بكر ابن العربي في العارضة ما يلي :

« .. لا يحلّ لمسلم أن يعتقد أن كلام الله صوت وحرف ، لا من طريق العقل ولا من طريق الشرع ، فأما طريق العقل فلأن الصوت والحرف مخلوقان محصوران ، وكلام الله يجل عن ذلك كلّه . وأما طريق الشرع فلأنه لم يرد في كلام الله صوت وحرف من طريق صحيحة .. ولهذا لم نجد طريقاً صحيحة لحديث ابن أنيس وابن مسعود » .

.. وأنت تعلم مبلغ استبحار ابن العربي في الحديث في نظرهم ، وجزء (الصوت) للحافظ أبي الحسن المقدسي لا يدع أيّ متمسك في الروايات في هذا الصدد لهؤلاء الزائغين ، ومن رأىٰ نصوص فتاوىٰ العزّ بن عبد السلام وابن الحاجب الحصيري والعلم السخاوي ومن قبلهم ومن بعدهم من أهل التحقيق ـ كما هو مدون في نجم المهتدي ودفع الشبه وغيرهما ـ يعلم مبلغ الخطورة في دعوىٰ أن كلام الله حرف وصوت . ولا تصح نسبة الصوت إلىٰ الله تعالىٰ إلّا نسبة ملك وخلق . لكن هؤلاء رغم تضافر البراهين ضدّهم ، ودثور الآثار التي يريدون البناء عليها ، يعاندون الحق ، ويظنّون أن كلام الله من قبيل كلام البشر الذي هو كيفية إهتزازية تحصل للهواء من ضغطه باللهاة واللسان ، تعالى الله عن ذلك . ويدور أمرهم بين التشبيه بالصنم أو التشبيه بابن آدم .. أولئك كالأنعام بل هم أضل . يقول الكوثري :

« .. بل من قال إن كلام معبوده حرف وصوت قائمان به فهو الذي نحت عجلاً جسداً له خوار، يحمل أشياعه علىٰ تعبّده »[١].

ويقول: « إن كان يريد حديث جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس: ويحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب .. » الحديث .. فهو حديث ضعيف علّقه البخاري بقوله: ويُذْكَر عن جابر، دلالة علىٰ أنه ليس من شروطه، ومداره عن عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو ضعيف باّتفاق، وقد انفرد عنه القاسم بن عبد الواحد وعنه قالوا: إنه ممّن لا يحتجّ به. وللحافظ أبي الحسن المقدسي جزء في تبيين وجوه الضعف في الحديث المذكور.

وأما إن كان يريد حديث أبي سعيد الخدري: يقول يا آدم يقول لبيك وسعديك فينادىٰ بصوت إن الله يأمرك .. الحديث. فلفظ (ينادى) فيه على صيغة المفعول جزماً بدليل (إن الله يأمرك) ولو كان علىٰ صيغة الفاعل لكان إني آمرك، كما لا يخفىٰ. علىٰ أن لفظ (بصوت) انفرد به حفص بن غياث، وخالفه وكيع وجرير وغيرهما فلم يذكروا الصوت، وسئل أحمد عن حفص هذا فقال: كان يخلط في حديثه كما ذكره ابن الجوزي. فأين حجة الناظم في مثله؟

علىٰ أن الناظم نفسه خرّج في حادي الأرواح وفي هامشه أعلام الموقعين (٢ ـ ٩٧) عن الدارقطني من حديث أبي موسىٰ: يبعث الله يوم القيامة منادياً بصوت يسمعه أولهم وآخرهم ... الحديث. وهذا يعين أن الإسناد مجازي علىٰ تقدير ثبوت الحديثين .. فظهر بذلك أن الناظم متمسك في ذلك بالسراب »[٢].

ويقول تقي الدين السبكي:

---

(١) الرد علىٰ النونية: ١٧٢.

(٢) الرد علىٰ النونية: ٦٣.

« .. اللفظ الذي في البخاري (فينادى بصوت) وهذا محتمل لأن تكون الدال مفتوحة والفعل لم يسمّ فاعله، وأن تكون مكسورة فيكون المنادي هو الله. فنقله عن البخاري نداء الله ليس بصحيح (قال ابن القيم : وأذكر حديثاً في صحيح محمد ذاك البخاري، فيه نداء الله يوم معادنا بالصوت) والعدالة في النقل أن ينقل المحتمل محتملاً. وإذا ثبت أن الدال مكسورة فلِمَ يقول إن الصوت منه ؟ فقد يكون من بعض ملائكته أو من يشاء الله .. »[1].

.. هذا، وقد سبق نقل ما قاله ابن القيم بتأويل (القرب) في قوله تعالىٰ ﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾ وترجيحه القول بأن المراد قرب ملائكته منه، سواء سميٰ ذلك تأويلاً أم لم يسمّه.

وأما ما ذكره من حديث : أن الله تعالىٰ كلّم موسىٰ بصوت يشبه الصواعق، فهو حديث موضوع .. ذكره ابن الجوزي في الموضوعات .. وعلّق عليه بقوله : وليس به لبس بصحيح .. والفضل متروك. نقل ذلك عنه السيوطي في كتابه : اللآلئ المصنوعة[2].

وقد ذكر القاضي الباقلاني البصري المتوفىٰ سنة ٤٠٣ في كتابه (الإنصاف) فيضاً من الأدلة علىٰ تنزيه الله عن الحرف والصوت .. ونقل من ذلك قول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام : « إن الله كلّم موسى عليه السلام بلا جوارح ولا أدوات ولا حروف ولا شفة ولا لهوات، سبحانه عن تكيف الصفات ».

وقال في ص ٩١ من (الإنصاف) :

« .. وأيضاً : فإن الحروف تحتاج إلىٰ مخارج، فحرف الشفة غير حرف

(١) المصدر : ٦٤.

(٢) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١ / ١٢.

اللسان ، وحرف الحلق غيرهما ، فلو كان تعالىٰ يحتاج في كلامه إلىٰ الحروف لاحتاج إلىٰ المخارج ، وهو منزه عن جميع ذلك سبحانه وتعالىٰ عما يشركون . وأيضاً : فإن الحروف متناهية معدودة محدودة ، وكلام الله تعالىٰ قديم لا مفتتح لوجوده ولا نهاية لدوامه ، كعلمه وقدرته ونحو ذلك من صفات ذاته ، وقد أكّد تعالىٰ ذلك بغاية التأكيد ، وأن كلامه لا يدخله العد والحصر والحد بقوله تعالى **﴿ قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً ﴾** .

وقال **﴿ ولو أن مافي الأرض من شجرة أقلام والبحر يمدّه من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ﴾** فأخبر تعالىٰ في هاتين الآيتين أنه لا نهاية لكلامه ، إذ كلّ ماله نهاية له بداية ، وإنما تتصور النهاية في حق من يتصوّر في حقه البداية » .

وقد ردّ الباقلاني علىٰ ما أورده المخالفون من الأحاديث ، وأجاب بأجوبة عديدة .. منها قوله بأن حديث ابن أنيس قد روىٰ فيه ما يدل علىٰ أن الصوت من غير الله بأمره ... ثم قال :

« .. فصح أن النداء من غيره ، لكن لما كان بأمره أضيف النداء إليه كما يقال : نادىٰ الخليفة في بغداد بكذا وكذا . ويقال أمر الخليفة منادياً فنادىٰ بأمره في بغداد بكذا وكذا . ولا فرق بين الموضعين . فإن كلّ عاقل يعلم أن الخليفة لم يباشر النداء بنفسه ، لكن لما كان بأمره جاز أن يضيفه إلىٰ نفسه وأن يضاف إليه وإن لم يكن هو المنادي بنفسه . ويصحح جميع ذلك القرآن قال الله **﴿ واستمع يوم يناد المناد من مكان قريب يوم يسمعون الصيحة بالحق ذلك يوم الخروج ﴾** » .

« ومن عجيب الأمر أن الجهال لا يجيزون أن يكون النداء صفة المخلوق ، إذا كان رفيع القدر في الدنيا كالخليفة والأمير وينفون عنه ذلك ، ثم يجوّزونه في حق رب العالمين .

جواب آخر : وهو أن كلّ ما أضيف إلىٰ الله تعالىٰ لا يجب أن يكون صفة له ، فمن زعم هذا فقد كفر وأشرك لا محالة ، لأن الخبر قد جاء بقول الله تعالى : يا ابن آدم مرضت فلم تعدني ، جعت فلم تطعمني ، عطشت فلم تسقني ، عريت فلم تكسني . فأضاف هذه الأشياء إليه في الخبر ، ومن زعم أنه يجوع ويعطش ويمرض ويعرى فقد كفر وأشرك لا محالة . وكذلك قال تعالىٰ ﴿ **يوم ننفخ في الصور** ﴾ على قراءة من قرأ بالنون والنافخ إسرافيل .. وقال تعالىٰ ﴿ **إن الذين يؤذون الله** ﴾ فأضاف الأذية إليه . ومن زعم أن الأذية من صفته فقد كفر لا محالة »[١] .

وأما ما رواه ابن تيمية عن ابن مسعود : إذا تكلّم الله بالوحي سُمِعَ له صوت كجر السلسلة علىٰ الصفوان .. فإنّه مع وقفه يجاب عنه بأجوبة :

أوّلها : .. أنه قد روى أبو الضحىٰ عن مسروق عن عبد الله أنه قال : إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات صلصلة كصلصلة السلسلة علىٰ الصفوان .. وفي رواية : سمع أهل السماء للسماء صلصلة ..

ثانيها : .. روى مسلم عن النواس بن سمعان قال : قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم : إذا تكلّم الله بالوحي أخذت السماوات منه رجفة شديدة من خوف الله تعالىٰ ، فإذا سمع بذلك أهل السماوات صعقوا وخرّوا سجّداً ، وأول من يرفع رأسه جبريل عليه السلام ، فيتكلّم الله من وحيه بما أراد ، فينتهي به جبريل عليه السلام على الملائكة كلّما مرّ بسماء سأل أهلها ماذا قال ربّنا ؟ فيقول جبريل : الحق وهو العلي الكبير . فثبت أن ما سمعوا هو صوت رجفة السماوات لا كلام الله تعالىٰ .. ولذا سألوا جبريل عليه السلام : ماذا قال ربّنا ؟ فدلّ علىٰ أنهم لم يسمعوا كلامه .. لأنهم لو سمعوا كما سمع جبريل لفهموا كما فهم .

---

(١) الإنصاف : ١١٤ .

ثالثاً : روى البخاري عن أبي هريرة أن النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم قال : إذا قضىٰ الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله كأنه سلسلة علىٰ صفوان .. فالصوت هذا مضاف هنا إلىٰ أجنحة الملائكة لا إلىٰ كلام الله تعالىٰ .

ومن جملة هذه الأجوبة يصير الخبر حجة علىٰ ابن تيمية لا حجة له .

كلامه في الجسم ونسبته لله تعالىٰ

قال ابن تيميّة في تعريف الجسم :

« وأمّا لفظ الجسم ، فإنّ الجسم عند أهل اللغة ـ كما ذكره الأصمعي وأبو زيد وغيرهما ـ هو الجسد والبدن . قال تعالىٰ : ﴿ وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم ﴾ وقال تعالىٰ : ﴿ وزاده بسطةً في العلم والجسم ﴾ فهو يدل في اللغة علىٰ معنىٰ الكثافة والغلظ كلفظ الجسد ، ثم قد يراد به نفس الغليظ ، وقد يراد به غلظه فيقال : لهذا الثوب جسم ، أي غلظ وكثافة ... ثم صار الجسم في اصطلاح أهل الكلام أعم من ذلك ، فيسمّون الهواء وغيره من الأمور اللّطيفة جسماً وإنْ كانت العرب لا تسمي هذا جسماً ... والنظّار كلهم متّفقون ـ فيما أعلم ـ علىٰ أنّ الجسم يشار إليه »[1] .

فإذا كان هذا معنىٰ الجسم عنده ، فقد قال ما نصّه :

« وأمّا لفظ الجسم والجوهر والتحيّز والجهة ونحو ذلك ، فلم ينطق كتاب ولا

(١) منهاج السنة ٢ / ٥٣٠ وانظر ما بعدها .

سنّة بذلك في حقّ الله لا نفياً ولا إثباتاً ، وكذلك لم ينطق بذلك أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين من أهل البيت وغير أهل البيت ، فلم ينطق أحد منهم بذلك في حق الله لا نفياً ولا إثباتاً »[١].

فهذه هي المرحلة الأولىٰ ... فيكون النافي للجسميّة عن الله تعالىٰ مخالفاً للكتاب ، والسنّة ، ولإجماع الصحابة والتابعين ، ولإجماع أهل البيت ...

إذن ، ليس لأحد ـ لا من الشيعة ولا من السنّة ـ أن يقول بنفي الجسميّة عن الله عز وجل[٢].

بل يصرّح بأنّ النفي ـ كالإثبات ـ بدعة ، فيقول : « والكلام في وصف الله بالجسم نفياً وإثباتاً بدعة ، لم يقل أحد من سلف الأمة وأئمتها إنّ الله ليس بجسم ، كما لم يقولوا إن الله جسم »[٣].

وفي المرحلة الثانية ... يقول منكراً علىٰ من يذم المجسّمة : « وأمّا ذكر التجسيم وذم المجسّمة ، فهذا لا يعرف في كلام أحدٍ من السلف والأئمة ، كما لا يعرف في كلامهم أيضاً القول بأنّ الله جسم أو ليس بجسم ، بل ذكروا في كلامهم الذي أنكروه علىٰ الجسميّة نفي الجسم » .

فهذا الكلام ميل إلىٰ الإثبات ، وإلّا فإنّه يناقض كلامه السابق ، في أن النفي والإثبات كليهما بدعة .

ثم يقول : « وإنْ قال : يستلزم أن يكون الربّ يشار إليه برفع الأيدي في

---

(١) منهاج السنة ٢/٥٢٧ .

(٢) والحال أنّ الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السّلام في تنزيه الله سبحانه عن الجسميّة كثيرة جداً ، فراجع خطب أمير المؤمنين في (نهج البلاغة) و (كتاب التوحيد) لابن بابويه ، و (الكافي) للكليني وغيرها .

(٣) الفتاوي ٥/١٩٢ .

الدعاء، وتعرج الملائكة والروح إليه، ويعرج محمّد ـ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ـ إليه، وتنزل الملائكة من عنده، وينزل منه القرآن، ونحو ذلك من اللوازم التي نطق بها الكتاب والسنة وما كان في معناها. قيل له: لا نسلّم انتفاء هذا اللازم »[١].

ويقول: « وقد بسط الكلام علىٰ هذه الأُمور في مواضع، وبيّن أنّ ما ينفيه نفاة الصفات التي نطق بها الكتاب والسنّة من علوّ الله علىٰ خلقه وغير ذلك، كما أنه لم ينطق به كتاب ولا سنّة ولا قال بقولهم أحد من المرسلين ولا الصحابة والتابعين، فلم يدل عليه أيضاً دليل عقلي، بل الأدلّة العقلية الصريحة موافقة للأدلة السمعيّة الصّحيحة ... وأمّا الرسل ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ فيثبتون إثباتاً مفصّلاً وينفون نفياً مجملاً، يثبتون الصفات علىٰ التفصيل وينفون عنه التمثيل، وقد علم أن التوراة مملوأة بإثبات الصّفات التي تسمّيها النفاة تجسيماً، ومع ذلك فلم ينكر رسول الله ـ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ـ وأصحابه علىٰ اليهود شيئاً من ذلك، ولا قالوا: أنتم تجسّمون، بل كان أحبار اليهود إذا ذكروا عند النبي ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ شيئاً من الصفات أقرّهم الرسول، وذكر ما يصدّقه، كما في حديث الحبر الذي ذكر له إمساك الرب للسماوات والأرض المذكور في تفسير قوله تعالىٰ ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ الآية. وقد ثبت ما يوافق حديث الحبر في الصّحاح عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم من غير وجه، من حديث ابن عمر وأبي هريرة وغيرهما، فلو قدّر أنّ النفي حق فالرسل لم تخبر به ولم توجب علىٰ الناس اعتقاده وواجبه، فقد علم بالاضطرار أن دينهم مخالف لدين النبي صلّىٰ الله

(١) منهاج السنة ٢/٥٦٠.

عليه وسلّم »[١].

ثم إنه أفصح عن معتقده بوضوح أكثر حيث قال :

« الوجه التاسع والخمسون : وأمّا قوله : فإنْ تعسف من المقلّدين متعسّف وأثبت للرب تعالىٰ جسماً مركباً من أبعاض متألّفاً من جوارح ، نقلنا الكلام معه إلىٰ إبطال الجسم وإيضاح تقدّس الرب عن التبعيض والتأليف والتركيب .

فيقال له : الكلام في وصف الله بالجسم نفياً وإثباتاً بدعة ، لم يقل أحد من سلف الامّة وأئمتها إن الله ليس بجسم ، كما لم يقولوا إن الله جسم ، بل من أطلق أحد اللفظين استفصل عما أراد بذلك ، فإن في لفظ الجسم بين الناطقين به نزاعاً كثيراً ، فإنْ أراد تنزيهه عن معنىً يجب تنزيهه عنه ، مثل أنْ ينزّهه عن مماثلة المخلوقات ، فهذا حق ، ولا ريب أن من جعل الربّ جسماً من جنس المخلوقات فهو من أعظم المبتدعة ضلالاً ، دع من يقول منهم أنّه لحم ودم ونحو ذلك من الضلالات المنقولة عنهم . وإنْ أراد نفي ما ثبت بالنصوص وحقيقة العقل أيضاً مما وصف الله ورسوله منه وله ، فهذا حق وإنْ سمّي ذلك تجسيماً ، أو قيل : إن هذه الصفات لا تكون إلّا لجسم . فما ثبت بالكتاب والسنّة وأجمع عليه سلف الأُمّة هو حق ، وإذا لزم من ذلك أن يكون هو الذي يعنيه بعض المتكلّمين بلفظ الجسم ، فلازم الحق حق »[٢].

ولا يخفىٰ ، أنّ هذا مبني علىٰ فهمه للنصوص فهماً ظاهريّاً ، وأن الألفاظ كلّها محمولة علىٰ المعاني الحقيقة ولا مجاز مطلقاً ... فالنصوص ـ علىٰ هذا ـ غير دالّة علىٰ الجسميّة ، وإنّما جاءت الدلالة من فهم ابن تيمية منها .

---

(١) منهاج السنة ٢/٥٦٣ .

(٢) الفتاوي ٥/١٩٢ .

وابن تيمية يثبت التركيب في حق الله تعالىٰ .. وهو في إثباته التركيب يحاول جاهداً أن يبيّن أن ما أثبته من التركيب لا يتنافىٰ مع الوحدة . وسنرىٰ العجب في دفاعه :

يقول : « .. ولكن إذا قلنا إن الله لم يزل بصفاته كلّها ، أليس إنما نصف إلٰهاً واحداً بجميع صفاته ؟ وضربنا لهم مثلاً في ذلك فقلنا لهم : أخبرونا عن هذه النخلة ، أليس لها جذوع وكرب وليف وسعف وخوص وجمار ، وإسمها اسم واحد سميت نخلة بجميع صفاتها ؟ فكذلك الله جل تناؤه »[١] .

ويقول : « .. إن الله إذا أراد أن يخوّف عباده أبدى عن بعضه .. » ثم يقول « أما قوله أبدى عن بعضه ، فهو علىٰ ظاهره وأنه راجع إلىٰ الذات »[٢] .

ومما اهتم ابن تيمية به إبطال القول بتماثل الأجسام .. فيقول : « .. ولا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قول باطل .. » ثم قال « .. وجمهور العقلاء يخالفونهم في ذلك » .. إلىٰ أن قال « .. وقد بسطنا الكلام علىٰ هذا في غير هذا الموضع ، وبيّنا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام وحجج من نفىٰ ذلك .. وبيّنا فساد قول من يقول بتماثلها »[٣] .

ولنا أن نتسائل : ما صلة إهتمام ابن تيمية بإبطال مماثلة الأجسام بما يدّعيه من أنه سلفي ؟ وهل في كلامه هذا منهج للسلف ؟ إن كان ابن تيمية نافياً عن الله الجسمية فلا تضيره دعوى مماثلة الأجسام ، ولا تثير قلمه ، ولا توجب غضبه واستنكاره . وأما إن كان ابن تيمية ممن يقول بإثبات الجسمية لله تعالىٰ إلّا أنه يقول جسم لا كالأجسام ... فما أحوجه إلىٰ أن يكافح جاهداً في إبطال مماثلةَ

---

(١) الفتاوى ٥/٩٢.

(٢) المصدر ٥/٧٦.

(٣) الرسالة التدمرية : ٧٨.

الأجسام ؟ ..

ويقول : « .. ولهذا لمّا كان الردّ علىٰ من وصف الله تعالىٰ بالنقائص بهذه الطريق طريقاً فاسداً ، لم يسلكه أحد من السلف والأئمة ، فلم ينطق أحد منهم في حق الله بالجسم لا نفياً ولا إثباتاً ، ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك .. لأنها عبارات مجملة لا تحق حقاً ولا تبطل باطلاً .. ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره علىٰ اليهود وغيرهم من الكفّار ماهو من هذا النوع ، بل هذا هو من الكلام المبتدع الذي أنكره السلف والأئمة .. »[1] .

فهو يرىٰ أن الردّ علىٰ من وصف الله بالنقائص لا يكون بطريق نفي الجسمية .. لأنه طريق فاسد .. وكعادته يزعم أن ذلك لم يرد عن أحد من السلف . وأعجب من ذلك إقراره عقيدة اليهود فيما يتعلّق بالتجسيم .. بل جعل من ينكر علىٰ اليهود وغيرهم من المجسمة مبتدعاً .. وكلام من ينكر التجسيم علىٰ معتقديه ، من الكلام المبتدع الذي أنكره السلف .

فابن تيمية يرىٰ أن عقيدة التجسيم عند اليهود وغيرهم لا يحق لمؤمن أن ينفيها ، فإن قام مؤمن ينفيها يقال له : إنك لم تبطل باطلاً ولم تحق حقاً ، بل سلكت طريقاً فاسدة وخالفت السلف .. بل أنت مبتدع . ونحن نسأل ابن تيمية : هل القول بالتجسيم يكون إتّباعاً للسلف أم إتّباعاً لليهود ؟

ثم لنقرأ ما قاله في الرسالة التدمرية : « (الله الصمد) والصمد الذي لا جوف له .. » .. ثم قال .. « .. والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب ، فالغني المنزه عن ذلك منزّه عن آلات ذلك ، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل » .... فقد جعل ابن تيمية اليد آلة

---

(١) الرسالة التدمرية : ٨٧ .

العمل .. فجعلها جارحة من الجوارح .. فهو علىٰ هذا يثبت آلة كمال وينفي آلة نقص .. لذلك قال بعد ذلك « .. وهو سبحانه منزه عن الصاحبة والولد وعن آلات ذلك وأسبابه »(١) وهو هنا لا يدري أن التعبير بالآلة تجسيم ونقص ومحال ... والتعبير بلفظ الآلة إنما هو من ابتداع ابن تيمية . وإذا كان هذا شأن هذا الرجل في الفهم .. فلا عجب أن يترك من معاني الصمد (المقصود في الحوائج) ـ وهو المروي عن أبي وابن مسعود وسعيد بن جبير وغيرهم ـ .. ويؤثر المعنىٰ الذي ينضح بالتجسيم من قوله (الصمد الذي لا جوف له) .

وهنا ننقل كلام الكوثري في الرد علىٰ النونية :

« .. قال ابن تيمية في التأسيس في رد أساس التقديس ـ المحفوظ في ظاهرية دمشق في ضمن المجلد رقم ٢٥ من الكواكب الدراري ـ وهذا الكتاب مخبأة ووكر لكتبهم في التجسيم ، وقد بيّنت ذلك فيما علقته علىٰ المصعد الأحمد ص ٣١ : « .. فمن المعلوم أن الكتاب والسنّة والإجماع لم ينطق بأن الأجسام كلّها محدثة ، وأن الله ليس بجسم ولا جوهر ولا متحيز ولا في جهة ولا يشار إليه بحس ولا يتميّز منه شئ من شئ ، وعبرّتم عن ذلك بأنه تعالىٰ ليس بمنقسم ولا مركب وأنه لا حدّ له ولا غاية . تريدون بذلك أنه يمتنع عليه أن يكون له حد وقدر ، أو يكون له قدر لا يتناهى ، فكيف ساغ هذا النفي بلا كتاب ولا سنّة .

وفي ذلك عبر للمعتبر .. وهل يتصور لمارق أن يكون أصرح من هذا بين قوم مسلمين ... »(٢) .

ويقول الغزالي : « فإن خطر بباله أن الله جسم مركّب من أعضاء فهو عابد

---

(١) الرسالة التدمرية : ٩٢ ـ ٩٣ .

(٢) الردّ علىٰ النونية : ٤٠ .

صنم .. وإن كل جسم فهو مخلوق .. وعبادة المخلوق كفر وعبادة الصنم كفر لأنه مخلوق .. لأنه جسم .. فمن عبداً جسماً فهو كافر بإجماع الأئمة ، السلف منهم والخلف »[١] .

وابن تيمية حين يهاجم نفاة الجسم ونفاة التركيب .. يصفهم بأشنع وأقبح الصفات .. ويسمى أقوالهم في فتاويه أنها من أعظم أصول الشرك والإلحاد ، وأنهم أفسدوا بها التوحيد .. وهم أضرّ علىٰ الأمة من الخوارج المارقين الذين يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان ...[٢]

ولكن لندع ذلك حتىٰ لا يطول البحث .. ولنقرأ كلامه في قضية التركيب :

يقول في (بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) : « .. وأما قولك ليس مركّباً .. فإن أردت به أنه سبحانه ركّبه مركّب وكان مفرقاً فتركّب وأنه يمكن تفرّقه وانفصاله ، فالله تعالىٰ منزه عن ذلك » .

فمن هذا النص نرىٰ أن ما ينفيه من التركيب بالنسبة لله تعالىٰ ليس ذات التركيب .. بل ما ينفيه هو أن يركّبه مركّب ، أو أن يكون مفرّقاً فتركّب .... وما سوىٰ ذلك فإنه لا يجوز عند ابن تيمية نفيه .. ولنرجع لبقية نصه .. يقول :

« .. وإن أردت أنه موصوف بالصّفات مباين للمخلوقات ، فهذا المعنىٰ حق ولا يجوز ردّه لأجل تسميتك له مركباً .. فهذا ونحوه مما يجاب به . وإذا قدّر أن المعارض أصرّ علىٰ تسمية المعاني الصحيحة التي ينفيها بألفاظه الإصطلاحية المحدثة ، مثل أن يدّعي أن ثبوت الصفات ومباينة المخلوقات يستحق أن يسمّى في اللغة تجسيماً وتركيباً ونحو ذلك ، قيل له : هب أنه سمّي بهذا الإسم .. فنفيك له : إمّا

---

(١) إلجام العوام : ٦ ـ ٧.

(٢) الفتاوىٰ ٥/١٩٣ ـ ١٩٤ .

أن يكون بالشرع وإمّا أن يكون بالعقل ، أما الشرع : فليس فيه ذكر هذه الأسماء في حق الله لا بنفي ولا إثبات ، ولم ينطق أحد من سلف الأمة وأئمتها في حق الله تعالىٰ بذلك لا نفياً ولا إثباتاً .. »[١] .

ويقول في نفس الأمر في فتاويه : « .. وإن أردت بهذه الألفاظ (أراد قول القائل : أنه مقدس عن التجزي والتبعيض والتعدد والتركيب والتأليف) أنـه لا يتميز منه شئ من شئ ، فهذا باطل باتّفاق العقلاء ، وهو لازم لمن نفاه لزوماً لا محيد عنه .. »[٢] .

وعدم تمييز شئ من شئ .. قد وضّح ابن تيمية مراده منه .. في نفس الكتاب :

« .. وإنما مرادهم بذلك ، أنه لا يشهد ولا يرى منه شئ دون شئ .. ولا يدرك منه شئ دون شئ ، ولا يعلم منه شئ دون شئ ، بحيث أنه ليس في نفسه حقيقة عندهم قائمة بنفسها يمكنه أن يشير منها إلىٰ شئ دون شئ ، أو يرى عباده منها شئ دون شئ ، بحيث إذا تجلىٰ لعباده يريهم من نفسه المقدسة ما شاء » .. إلىٰ أن قال : « .. فهذا ونحوه هو المراد عندهم بكونه لا ينقسم ، ويسمّون ذلك نفي التجسيم ، إذ كلّ ما ثبت له ذلك كان جسماً منقسماً مركباً ، والباري منزّه عندهم عن هذه المعاني .. »[٣] .

فهو هنا يتهكم ويستنكر نفيهم التبعيض والتجزي .. الخ .. وأنهم يسمون ذلك نفي التجسيم . ثم بيّن في جرأة عجيبة ما هو مليئ بالتبعيض والتقسيم في حق الله تعالىٰ ... وما لم نورده أشنع مما أوردناه ... مما يدعنا نتساءل : .. ما هي الجسمية

---

(١) هامش منهاج السنة ١/١٤٣ .
(٢) الفتاوي ٥/١٩٣ .
(٣) الفتاوى : ٥/٢٠٣ .

التي ينفيها عن الله عز وجل ؟ .

ابن تيمية وحديث النزول :

- يقول الشيخ هراس :

« .. ولكن هل معنىٰ هذا أن ابن تيمية يقول بالنزول الحقيقي الذي يقتضي هبوط الباري جلّ شأنه من علىٰ العرش إلىٰ السماء الدنيا ؟ وهل هو يجوّز عليه الحركة والإنتقال ؟ لم أجد لابن تيمية نصّاً يفيد هذا ، بل مذهبه الصريح الذي يذكره في عامّة كتبه أن الله فوق سماواته علىٰ عرشه ، بائن من خلقه ، وأنه لا يحصره ولا يحيط به شئ من مخلوقاته ، كما أنه لا يحلّ في شئ منها .. »[١] .

.. نقول : الواقع أن ابن تيمية فيه جرأة عجيبة في ألفاظه وتقريره .. بشكل لا يلمس القارئ فيه القلب الخائف من جلال الله .. إنما هي ألفاظ جريئة لم ترد عن أحد سبقه .. ألفاظ قد لا يستطيع القارئ أن يأخذ عليه فيها مأخذاً لو نظر إليها نظرة عابرة .. خاصّة أنه يأتي بألفاظ متشابهة .. ولكن تناقضه العجيب يفضحه مع أول نظرة باحثة .. هذا مع كون الباطل لا استقامة له أبداً .

ونقول للشيخ هراس .. الذي لم يجد لابن تيمية نصّاً يفيد النزول الحقيقي .. نقول له : ها هو النص الذي تبحث عنه ! :

يقول ابن تيمية :

«وأمّا أحاديث النزول إلىٰ السماء الدنيا كل ليلةٍ فهي الأحاديث المعروفة الثابتة عند أهل العلم بالحديث ، وكذلك حديث دنوّه عشيّة عرفة رواه مسلم في صحيحه. وأما النزول ليلة النصف من شعبان ففيه حديث

---

(١) ابن تيميّة السلفي : ١٥٦ .

اختلف في اسناده. ثم ان جمهور أهل السنة يقولون: إنه ينزل ولا يخلو منه العرش، كما نقل مثل ذلك عن اسحاق بن راهويه وحماد بن زيد وغيرهما ونقلوه عن أحمد بن حنبل في رسالته إلىٰ مسدّد»(١).

«.. وأما دعواك أن تفسير القيّوم الذي لا يزول عن مكانه ولا يتحرك، فلا يقبل منك هذا التفسير إلّا بأمر صحيح مأثور عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم أو عن بعض الصحابة أو التابعين، لأن الحي القيّوم يفعل ما يشاء، ويتحرك إذا يشاء ويرتفع ويهبط إذا شاء، ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء، لأن ذلك إمارة ما بين الحيّ والميت، لأن كلّ متحرك لا محالة حي وكلّ ميت غير متحرك لا محالة، ومن يلتفت إلىٰ تفسيرك وتفسير صاحبك مع تفسير نبي الرحمة ورسول ربّ العزّة إذ فسّر نزوله مشروطاً منصوصاً، ووقّت له وقتاً موضوحاً، لم يدع لك ولا لأصحابك فيه لبساً ..»(٢).

ويؤكد ذلك فيقول «.. وكلام أهل الحديث والسنّة في هذا الأصل كثير جدّاً، وأما الآيات والأحاديث الدالة علىٰ هذا الأصل فكثيرة جداً»(٣).

وابن تيمية لا يكتفي بأن يثبت الحركة فقط، بل يعتبر نفيها من ابتداع الجهمية .. يقول في فتاويه: «.. فهذا لا يصح إلّا بما ابتدعته الجهمية من قولهم: لا يتحرك ولا تحل به الحوادث. وبذلك نفوا أن يكون استوىٰ علىٰ العرش بعد أن لم يكن مستوياً. وأن سيجئ يوم القيامة، وغير ذلك ..»(٤).

وللردّ علىٰ ابن تيمية فيما زعمه .. ننقل أوّلاً بعض أقوال العلماء في مسألة

---

(١) منهاج السنّة ٢/٦٣٧ - ٦٣٨

(٢) شرح العقيدة الأصفهانية: ٣٤.

(٣) المصدر: ٣٦.

(٤) الفتاوىٰ: ٥/١٠٥.

النزول :

يقول الفخر الرازي : « .. الثالث : أنه تعالىٰ حكى عن الخليل عليه السلام أنه طعن في إلهيّة الكواكب والقمر والشمس بقوله ﴿ لا أحب الآفلين ﴾ ولا معنىٰ للأُفول إلّا الغيبة والحضور ، فمن جوّز الغيبة والحضور علىٰ الإلّه تعالىٰ ، فقد طعن في دليل الخليل وكذب الله تعالىٰ في تصديق الخليل في ذلك حيث قال ﴿ وتلك حجّتنا آتيناها إبراهيم على قومه ﴾ (١).

ويقول الغزالي في (إلجام العوام) : « .. إذا قرع سمعه النزول في قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم (ينزل الله تعالىٰ في كل ليلة إلىٰ السماء الدنيا) فالواجب عليه أن يعلم أن النزول إسم مشترك ، قد يطلق إطلاقاً يفتقر إلىٰ ثلاثة أجسام ، جسم عال هو مكان لساكنه ، وجسم سافل ، وجسم متنقل من السافل إلىٰ العالى ومن العالى إلىٰ السافل . فإن كان من أسفل إلىٰ علو سمّي صعوداً ، وإن كان من علو إلىٰ أسفل سمّي نزولاً وهبوطاً ... وقد يطلق علىٰ معنىٰ آخر ولا يفتقر إلىٰ تقدير انتقال وحركة في جسم كما قال تعالىٰ ﴿ وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج ﴾ .. وما رؤي البعير والبقر نازلاً من السماء بالإنتقال ، بلى مخلوقة في الأرحام ، ولإنزالها معنىٰ لا محالة . كما قال الشافعي رضي الله عنه : « دخلت مصر فلم يفهموا كلامي فنزلت ثم نزلت » فلم يرد انتقال جسده إلىٰ أسفل ، فتحقق للمؤمن أن النزول في حق الله تعالىٰ ليس بالمعنىٰ الأول ، وهو بانتقال شخص وجسد من علو إلىٰ أسفل .. فإن الشخص والجسم أجسام والرب جل جلاله ليس بجسم ، فإن خطر له أنه إن لم يرد هذا فما الذي أراده ؛ فيقال له : أنت إذا عجزت عن فهم نزول البعير فأنت عن فهم نزول الله تعالىٰ أعجز « فليس هذا بعشّك فأدرجي » واشتغل

---

(١) أساس التقديس : ١٠٣ .

بعبادتك أو حرفتك واسكت ، واعلم أنه أريد به معنى من المعاني التي يجوز أن تراد بالنزول في لغة العرب ، ويليق ذلك المعنىٰ بجلال الله تعالىٰ وعظمته ، وإن كنت لا تعلم حقيقته وكيفيته » .

ويقول الشيخ الزرقاني : « .. فكيف تأخذون بظاهر هذا الخبر ، مع أن الليل مختلف في البلاد باختلاف المشارق والمغارب ، وإذا كان ينزل لأهل كلّ أفق نزولاً حقيقياً في ثلث ليلهم الأخير ، فمتىٰ يستوي علىٰ عرشه حقيقة كما تقولون .. ومتىٰ يكون في السماء حقيقة كما تقولون ، مع أن الأرض لا تخلو من الليل في وقت من الأوقات ولا ساعة من الساعات ، كما هو ثابت مسطور لا يماري فيه إلّا جهول مأفون »[1] .

.. هذا .. ومن ناحية أُخرىٰ يقال لهؤلاء : إن حديث النزول قد فسّره الحديث الذي رواه النسائي بسند صحيح من حديث أبي هريرة : أن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم قال : إن الله يمهل حتىٰ إذا مضىٰ شطر من الليل الأوّل أمر منادياً فينادي : هل من داعٍ فيستجاب له ... الحديث .. وعلىٰ هذا يكون النزول معناه نزول الملك بأمر الله . وهذا التفسير أولىٰ من تفسير الإمام مالك وغيره للنزول بأنه نزول رحمة لا نزول نقلة .. وغير ذلك .. لأن خير ما يفسّر به الحديث هو ما ورد من الحديث .. يقول الحافظ العراقي في ألفيّته في المصطلح : « وخير ما فسّرته بالوارد » .

أمّا ما نسبه ابن تيمية إلىٰ الأئمة بإثبات الحركة لله تعالىٰ .. فحسبنا ما رواه البيهقي في (مناقب أحمد) بإسناده عن أحمد أنه قال : « .. إحتجّوا عليّ يومئذ ـ يعني يوم نوظر ـ فقالوا : تجئ سورة البقرة يوم القيامة وتجئ سورة تبارك . فقلت

---

(١) مناهل العرفان ٢/٢٩٥ .

لهم : إنما هو الثواب .. قال تعالىٰ ﴿ وجاء ربّك ﴾ إنما تأتي قدرته .. وإنما القرآن . أمثالٌ ومواعظُ » . قال البيهقي : وهذا إسناد صحيح . وقوله إنما تأتي قدرته : أراد بذلك أثر قدرته .. وهذا من باب مجاز الحذف .

وروىٰ البيهقي فيه أيضاً نقلاً عن إمام الحنابلة أبي الفضل التميمي ما نصّه : « ..أنكر أحمد على من قال بالجسم .. وقال : إن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الإسم علىٰ ذي طول وعرض وسمكٍ وتركيب وصورة وتأليف ، والله خارج عن ذلك كلّه ، فلم يجز أن يسمى جسماً لخروجه عن معنىٰ الجسمية .. ولم يجئ في الشريعة ذلك ، فبطل » . إنتهىٰ بحروفه .

إعتقاده بحوادث لا أول لها وقوله بأزلية نوع العالم

.. وهذه المسألة من أكثر ما أفاض فيه ابن تيمية .. وحصر مقالاته فيها يطول .. ولذلك نكتفي بنقل بعض عباراته ، وبعض الردود عليها ..

يقول في موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول :

« .. قلت : هذا مضمون ما نبّه عليه في غير هذا الموضع : أن حدوث كلّ مَن الأعيان لا يستلزم حدوث النوع الذي لم يزل ولا يزال .. » إلىٰ أن قال .. : « .. بل يكون الحادث اليومي مسبوقاً بحوادث لا أوّل لها ، ولِمَ قلتم إن ذلك غير جائز ؟ »[١] .

.. وهو ينكر مكابرةً منه حقيقة أن الجملة ليست إلّا مجموع الآحاد .. وأنه

(١) هامش منهاج السنة ٢ / ٢٩١ .

إن كانت الآحاد حادثة فجملتها حادثة بداهة .. ينكر ابن تيمية هذه الحقيقة في نفس الكتاب .. يقول : « .. فإنه لا يلزم من الحكم علىٰ الآحاد أن يكون حكماً علىٰ الجملة .. بل جاز أن يكون كلّ واحدٍ من آحاد الجملة غير أزلي والجملة أزليّة .. »[١].

وابن تيمية إذ يقرّر أزليّة نوع العالم .. يتعجّب من نقل ابن حزم الإجماع علىٰ أن ما سوىٰ الله مخلوق .. وهو ما نقله ابن حزم في كتابه (مراتب الإجماع) بقوله :

« باب من الإجماع في الإعتقادات يكفّر من خالفه بإجماع : إتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له ، خالق كل شئ غيره ، وأنه تعالىٰ لم يزل وحده ولا شئ غيره معه ، ثم خلق الأشياء كلّها كما شاء ، وأن النفس مخلوقة ، والعرش مخلوق ، والعالم كله مخلوق .. »[٢].

يقول ابن تيمية في تعليقه المسمّى « نقد مراتب الإجماع » :

« .. فصارت حكايته لهذا الإجماع مبنية علىٰ هاتين المقدمتين اللتين ثبت النزاع في كل منهما ، وأعجب من ذلك حكايته الإجماع علىٰ كفر من نازع أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شئ غيره معه »[٣].

وفي كتابه شرح حديث عمران بن الحصين يقول ابن تيمية :

« .. وإن قدّر أن نوعها لم يزل معه .. فهذه المعيّة لم ينفها شرع ولا عقل .. بل هي من كماله ، قال تعالىٰ ﴿ **أفمن يخلق كمن لا يخلق** ﴾ والخلق لا يزالون

---

(١) المصدر ٢/١٢٧ .

(٢) مراتب الاجماع : ١٦٧ .

(٣) نقد مراتب الإجماع : ١٦٨ .

معه »[١].

وابن تيمية في سبيل تقرير دعواه الفاسدة بقدم نوع العالم .. يرد الروايات الصحيحة في بدء الخلق .. التي رواها البخاري وغيره .. لكونها لا توافق معتقده .. فيردّ الرواية التي لفظها (كان الله ولم يكن شئ غيره) ورواية (كان الله ولم يكن شئ معه) .. وقد رواهما البخاري في صحيحه .. وتحكّم بترجيح رواية (كان الله ولم يكن شئ قبله) تحكّماً عجيباً متهافتاً . فهذه الرواية التي رجحها تدل عند ابن تيمية علىٰ أنه ليس يوجد شئ قد سبق الله بالوجود .. ولا تمنع أن يكون ثم موجوداً قديماً بقدم الله أزلياً بأزلية الله . بل إنه في (منهاج السنة النبوية) يصرح بكلّ جرأة فيقول « لا مانع من أن يكون نوع العالم غير مخلوقٍ لله » . فالرجل يهدم هنا أوّل البراهين التي اهتدينا بها إلىٰ وجوب وجود الله .. ذلك حقيقة حدوث العالم بأسره .. فكل ما سوىٰ الله حادث مخلوق .. أُحدِث بعد عدم ، وهل ثم تعجب من نقل ابن حزم الإجماع علىٰ كفر هذه الشرذمة .... وكذا نقل الإمام الزركشي في كتابه (تشنيف المسامع) كفر من يقول بأزلية نوع العالم وحدوث أفراده .. وكفر من يقول بأزلية العالم نوعه وأفراده ، وكذا القاضي عياض في الشفاء ، وغيرهم ؟

وقد قال السبكي في ابن تيمية : « جعل الحادث قديماً والقديم محدثاً » يعنى بالثاني إثبات ابن تيمية ما يستلزم حدوث الله تعالىٰ .. من القول بالحيّز والمكان والحدّ والجسمية وقيام الحوادث بذاته ـ.. ثم قال السبكي « ولم يجمع أحدٌ هذين القولين في ملّة من الملل ولا نحلة من النحل ، فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاثة والسّبعين التي افترقت عليها الأمّة .. ولا وقفت به مع أمة من الأمم همة .. وكلّ

---

(١) شرح حديث عمران بن حصين : ١٩٣ .

ذلك وإن كان كفراً شنيعاً مما تقلّ جملته بالنسبة إلىٰ ما أحدث في الفروع ... » ذكر السبكي ذلك في مقدمة (الدرّة المضيّة) .

ويقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري :

« .. قوله (كان الله ولم يكن شئ قبله) تقدم في بدء الخلق بلفظ (ولم يكن شئ غيره) وفي رواية أبي معاوية : كان الله قبل كل شئ ، وهو بمعنىٰ كان الله ولا شئ معه ، وهي أصرح في الرد علىٰ من أثبت حوادث لا أوّل لها من رواية الباب ، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية ، ووقفت في كلام له علىٰ هذا الحديث يرجّح الرواية التي في هذا الباب علىٰ غيرها ، مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه علىٰ التي في بدء الخلق لا العكس ، والجمع مقدّم علىٰ الترجيح بالإتفاق »[1] .

ويقول الحافظ أبو الفضل عبد الله الغماري : « .. بدعة القول بحوادث لا أوّل لها .. وهي منقولة عن ابن تيمية كما في فتح الباري .. ولأجلها رجّح رواية حديث (كان الله ولم يكن شئ قبله) علىٰ رواية (كان الله ولم يكن شئ غيره) وعلىٰ رواية (كان الله قبل كلّ شئ) .. » .. إلىٰ أن قال « .. ولأجلها أيضاً انتقد علىٰ ابن حزم حكاية الإجماع علىٰ أن ما سوىٰ الله مخلوق ، كما تجد ذلك في تعليقاته علىٰ مراتب الإجماع . وهذه العقيدة أخذها عن عبد الله بن ميمون الإسرائيلي صاحب كتاب دلالة الحائرين .. فأعجب لرجل : يشدّد النكير علىٰ المبتدعين في الفروع ، ثم يبتدع بدعة في الأصول ،ويرد لأجلها الأحاديث الصحيحة ، ويستنكر إجماعاً جليّاً أيّده العقل والنقل »[2] .

---

(١) فتح الباري ١٣/٣٤٨ .

(٢) إتقان الصنعة : ٣٢ ـ ٣٣ .

ويقول تقي الدين الحصني : « ومما انتقد عليه ـ يعني ابن تيمية ـ وهو من أقبح القبائح في مصنفه : القول بحوادث لا أوّل لها .. وهذه التسمية من أقوىٰ الأدلّة علىٰ جهله ، فإن الحادث مسبوق بالعدم .. والذي لا أول له ليس كذلك »[1].

(١) دفع الشبه : ٦٠.

الباب الثاني :

عقيدة ابن تيميّة في

- رؤية الباري
- خلق القرآن
- أفعال العباد
- عصمة الأنبياء والأئمة
- التقيّة
- الشفاعة
- زيارة القبور
- إقامة العزاء
- البكاء على الأموات

رؤية الباري

وذكر ابن تيمية عقيدته في رؤية الباري في مواضع عديدة :

يقول العلامة ـ في بيان عقائد الإمامية ـ : « وأنه تعالىٰ غير مرئي ولا مدرك بشيءٍ من الحواس ، لقوله تعالىٰ : ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾ ، ولأنه ليس في جهةٍ » .

ويقول ـ في بيان عقائد أهل السنّة وهم الأشاعرة ـ : « وذهبت الأشاعرة إلىٰ أنّ الله يرىٰ بالعين ، مع أنّه مجرد عن الجهات ، وقد قال تعالىٰ ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ . وخالفوا الضرورة من أنّ المدرك بالعين يكون مقابلاً أو في حكمه وخالفوا جميع العقلاء في ذلك ... » .

فاعترف ابن تيمية وأقرّ بهذه العقيدة ، ونسبها إلىٰ الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام ، وسائر أهل السنّة والحديث ، والطوائف المنتسبين إلىٰ السنّة والجماعة .

وبالجملة ، فإنّه قال بتواتر الأحاديث وإجماع السّلف على إثبات الرؤية بالعين في الآخرة ونفيها في الدنيا . (قال) : إلّا الخلاف في النبي صلّىٰ الله عليه

وسلّم[١].

ثم ذكر مشكلة القائلين منهم « بأنّ الله يرىٰ بلا مقابلة » مع قولهم بأن « الله ليس فوق العالم » قال : « فلما كانوا مثبتين للرؤية نافين للعلوّ احتاجوا إلىٰ الجمع بين هاتين المسألتين » .

ثم قال : « وهذا قول طائفة من الكلابية والأشعرية ليس هو قول كلّهم ، بل ولا قول أئمتهم ، بل أئمة القوم يقولون : إن الله بذاته فوق العرش » .

ثم جعل ـ بعد تجويز أنْ يكون بعض أهل السنّة المثبتين للرؤية قد أخطأوا في بعض أحكامها ، وإنّ ذلك لم يكن قدحاً في مذهب أهل السنّة والجماعة ـ يلف ويدور ، لعلّه يوجّه الرأي الذي ينتهي إلىٰ التناقض ...

إلّا أنه رجع عمّا ذكره للجمع بين المسألتين ورفع التناقض ، فقال للعلّامة : « وإن لم يمكن لزم خطؤنا في إحدىٰ المسألتين ... وأنتم نفيتم الرؤية ونفيتم العلوّ والمباينة ، فكان قولكم أبعد عن المعقول والمنقول من قولنا ، وقولنا أقرب من قولكم . وإنْ كان في قولنا تناقض فالتناقض في قولكم أكثر ، ومخالفتكم لنصوص الكتاب والسنّة وإجماع سلف الأُمة أظهر ، وهذا بيّن »[٢] .

أقول :

ولم يكتف بنسبة القول بالرؤية إلىٰ الكتاب والسنّة وإجماع السّلف ، وأنّ الإمامية مخالفة لكلّ ذلك ، بل نسب ذلك إلىٰ أئمة أهل البيت ، وأنّ الإمامية تخالف الأئمة أيضاً[٣] وسنذكر عبارته هذه .

وبالجملة ، فمن نظر في كلامه في المسألة بتدبّر يستنتج أنه يريد الردّ علىٰ

---

(١) منهاج السنة ٢/٣١٦ ، ٣/٣٤١ .
(٢) منهاج السنة ٣/٣٤٢ ـ ٣٤٤ .
(٣) منهاج السنة ٢/٣٦٨ .

الإماميّة ، ولو بالإلتزام باللّاصحيح واللّا معقول ...

إنّه يقول في نهاية المطلب : « فنقول : قول الأشعرية المتناقضين خير من قول هؤلاء ، وذلك أنا إذا عرضنا علىٰ العقل وجود موجودٍ لا يشار إليه ولا يقرب منه شئ ، ولا يصعد إليه شئ ، ولا ينزل منه شئ ، ولاهو داخل العالم ولا خارجه ، ولا ترفع إليه الأيدي ونحو ذلك ، كانت الفطرة منكرة لذلك .

والعقلاء جميعهم الذين لم تتغيّر فطرتهم ينكرون ذلك ، ولا يقرّ بذلك إلّا من لقّن أقوال النفاة وحجّتهم ، وإلّا فالفطر السليمة متفقة علىٰ إنكار ذلك ... فنقول :

إن كان قول النفاة حقاً مقبولاً في العقل ، فإثبات وجود الربّ علىٰ العرش من غير أن يكون جسماً أقرب إلىٰ العقل وأولىٰ بالقبول ، وإذا ثبت أنه فوق العرش فرؤية ماهو فوق الإنسان وإنْ لم يكن جسماً أقرب إلىٰ العقل وأولىٰ بالقبول من إثبات قول النفاة .

فتبيّن أن الرؤية علىٰ قول هؤلاء أقرب إلىٰ العقل من قول النفاة »[1] .

خلق القرآن

وقال العلّامة في عقائد الإماميّة : « وأنّ أمره ونهيه وإخباره حادث لاستحالة أمر المعدوم ونهيه وإخباره ... » .

وقال في عقائد الاشاعرة : « وذهبت الأشاعرة إلىٰ أنّ الله أمرنا ونهانا في الأزل ولا مخلوق عنده .. » .

(١) منهاج السنة ٣/٣٤٧ ـ ٣٤٨ .

وفي هذه المسألة أيضاً بذل ابن تيميّة سعياً حثيثاً في المغالطة وتشويش ذهن القارئ ، لكنّه بالتالي يصرّح بأنّه قال مالا يعتقد ، إنه نصّ بعد كلامٍ له طويل : « وبالجملة ، فنحن ليس مقصودنا هنا نصر قول من يقول : القرآن قديم ، فإنّ هذا القول أوّل من عرف أنه قاله في الإسلام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ، واتّبعه علىٰ ذلك طوائف ، فصاروا حزبين : حزباً يقول : القديم هو معنىٰ قائم بالذات ، وحزباً يقول : هو حروف أو حروف وأصوات .

وقد صار إلىٰ كلٍّ من القولين طوائف من المنتسبين إلىٰ السنّة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ، وليس هذا القول ولا هذا القول قول أحدٍ من الأئمّة الأربعة ، بل الأئمة الأربعة وسائر الأئمة متّفقون علىٰ أن كلام الله منزّل غير مخلوق ...

لكنْ اشتهر النزاع فيها في المحنة المشهورة لما امتحن أئمّة الإسلام ، وكان الذي ثبّته الله في المحنة وأقامه لنصر السنّة هو الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالىٰ ، وكلامه وكلام غيره في ذلك موجود في كتبٍ كثيرة ، وإنْ كان طائفة من متأخّري أصحابه وافقوا ابن كلاب علىٰ قوله : إن القرآن قديم ، فأئمّة أصحابه علىٰ نفي ذلك وأن كلامه قديم ، بمعنىٰ أنّه لم يزل متكلّماً بمشيئته وقدرته ... وأحمد وغيره من السلف يقولون : إن الله تعالىٰ يتكلّم بصوت ، لكنْ لم يقل أحد منهم : إن ذلك الصوت المعيّن قديم »[1] .

أقول :

أولاً : إذا لم يكن ابن تيمية يقصد نصرة هذا القول فلماذا هذه التطويلات ؟

وثانياً : إنه يُقرّ بأنّ القول المذكور هو لطوائف من أهل السنّة ، فما ذكره

---

(١) منهاج السنة ٣/ ٣٧٠.

العلّامة حق ، وكان عليه الإعتراف بذلك بصراحة .

وثالثاً : ظاهر كلامه هنا أنّ هذا القول بدعة ، بل لقد نصّ علىٰ كونه بدعة في مكانٍ آخر[1] .

ورابعاً : لقد حاول التفريق بين قول القائلين : « كلام الله قديم » « والقرآن الكريم » وبين القول بأنّ « كلام الله غير مخلوق » و « القرآن غير مخلوق » بعد اعترافه بأنّ القائلين بقدم القرآن هم « بعض المتأخرين من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، ويقوله ابن سالم وأصحابه ، وطائفة من أهل الكلام والحديث » لكنه يقول : « فليس في هؤلاء أحد من السّلف ، وإنْ كان الشهرستاني ذكر في نهاية الإقدام أنّ هذا قول السلف والحنابلة »[2] .

فإنْ كان صادقاً في نسبة ما ذكر إلىٰ أحمد فقد فهم هو وحده مالم يفهمه أصحابه ولا أصحاب الشافعي ومالك وسائر العلماء والمحقّقين !

لكنّ أحداً لا يصدّقه فيما يقول ويفهم دونهم ... وحينئذ كيف يصدَّق قوله في معتقد أئمة أهل البيت وأتباعهم حين يقول ـ في الردّ علىٰ كلام العلامة ـ : « أكثر أئمة الشيعة يقولون : القرآن غير مخلوق ، وهو الثابت عن أئمة أهل البيت »[3] .

« وأمّا الشيعة فمتنازعون في هذه المسألة ، وقدماؤهم كانوا يقولون : القرآن غير مخلوق ، كما يقوله أهل السنّة والحديث ، وهذا القول هو المعروف عن أهل البيت ، كعلي بن أبي طالب وغيره مثل أبي جعفر الباقر وجعفر الصادق وغيرهم ...

ولكن الإمامية تخالف أهل البيت في عامة أُصولهم ، فليس في أئمة أهل

(١) منهاج السنة ٥/٤٢١ .
(٢) منهاج السنة ٥/٤٢٠ .
(٣) منهاج السنة ٣/٣٥٣ .

البيت ـ مثل علي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد الصادق ـ من كان ينكر الرؤية أو يقول بخلق القرآن، أو ينكر القدر، أو يقول بالنص علىٰ علي، أو بعصمة الأئمة الاثني عشر، أو يسبّ أبا بكر وعمر.

والمنقولات الثابتة المتواترة عن هؤلاء معروفة موجودة، وكانت ممّا يعتمد عليه أهل السنّة»[١].

أقول:

قد بحث علماؤنا في محلّه المسألة بالتفصيل، وأقاموا الأدلة القويمة من نفس القرآن الكريم علىٰ حدوثه ـ وكذلك بعض علماء أهل السنّة ـ كالآيات الكثيرة التي وصف فيها القرآن بـ«الوحي» و«الحديث» و«الحكاية» و«الكلمات» و«الكتاب» و«القصص» ونحو ذلك.

إنما المهمُّ نسبة القول بقدمه ـ كذباً ـ إلىٰ أهل البيت، فإنّهم برآء من ذلك، وكتاب نهج البلاغة أصدق شاهد، فمن كلام أمير المؤمنين المروي فيه في وصف القرآن: «جعله الله ريّاً لعطش العلماء، وربيعاً لقلوب الفقهاء، ومحاجّاً لطرق الصلحاء، ودواء ليس بعده داء، ونوراً ليس معه ظلمة، وحبلاً وثيقاً عروته، وهدىً لمن ائتمّ به، وبرهاناً لمن تكلّم به، وشاهداً لمن خاصم به، وفلجاً لمن حاجّ به، وآيةً لمن توسّم، وجنةً لمن استلأم، وعلماً لمن وعىٰ، وحديثاً لمن روىٰ، وحكماً لمن قضىٰ»[٢].

ففي كلامه أوصاف عديدة تدل علىٰ حدوثه، لا سيّما قوله: «وحديثاً لمن روىٰ» و«الحديث» ضد «القديم».

---

(١) منهاج السنة ٢/٣٦٧ ـ ٣٦٩.

(٢) نهج البلاغة ٣١٥/١٩٨.

ومثل هذا عنه وعن غيره من أئمة أهل البيت كثير فلا نطيل.

أفعال العباد

وقال العلامة: «وذهب الأكثر منهم إلىٰ أنّ الله عزّ وجل يفعل القبائح، وأنّ جميع أنواع المعاصي والكفر وأنواع الفساد واقعة بقضاء الله وقدره، وأنّ العبد لا تأثير له في ذلك ... وهذا يستلزم أشياء شنيعة».

فنصّ ابن تيميّة علىٰ أنّه: «قد دلّت الدلائل اليقينيّة علىٰ أنّ كلّ حادث فالله خالقه، وفعل العبد من جملة الحوادث، وكلّ ممكن يقبل الوجود والعدم، فإن شاء الله كان وإنْ لم يشأ لم يكن، وفعل العبد من جملة الممكنات ..»[1].

العصمة

وذكر العلامة ـ رحمه الله ـ في عقائد الإماميّة: «ذهبت الإمامية إلىٰ ... أنه تعالىٰ كلّفهم تخييراً لا إجباراً، ووعدهم الثواب وتوعّدهم بالعقاب علىٰ لسان أنبيائه ورسله المعصومين، بحيث لا يجوز عليهم الخطأ ولا النسيان ولا المعاصي، وإلّا لم يبق وثوق بأقوالهم وأفعالهم، فتنتفي فائدة البعثة. ثم أردف الرسالة بعد موت الرسول بالإمامة، فنصب أولياء معصومين، ليأمن الناس من غلطهم

---

(١) منهاج السنة ٣/٢٩ ـ ٣٠.

وخطئهم، فينقادون إلىٰ أوامرهم ... ».

وأيضاً، قال: « وأنّ الأنبياء معصومون من الخطأ والسّهو والمعصية صغيرها وكبيرها، من أول العمر إلىٰ آخره، وإلّا لم يبق وثوق بما يبلّغونه، فانتفت فائدة البعثة ولزم التنفير عنهم ».

وذكر في عقائد غيرهم: « وأهل السنّة إلىٰ خلاف ذلك كلّه ... وأنّ الأنبياء غير معصومين، بل قد يقع فيهم الخطأ والزلل والفسوق والكذب والسهو وغير ذلك ».

وقال: « وذهب جميع من عدا الإماميّة والإسماعيلية إلىٰ أن الأنبياء والأئمة غير معصومين، فجوّزوا بعثة من يجوز عليه الكذب والسهو والخطأ والسرقة، فأيّ وثوقٍ يبقىٰ للعامّة في أقوالهم؟ وكيف يحصل الإنقياد إليهم؟ وكيف يجب اتّباعهم مع تجويز أن يكون ما يأمرون به خطأً؟ ».

أقول:

هنا مطالب، الأول: المراد من العصمة المبحوث عنها. والثاني: العصمة في الأئمة. والثالث: العصمة في الأنبياء.

المراد من العصمة

الذي جاء في كلام العلّامة هو: العصمة من المعصية كبيرها وصغيرها والخطأ والسّهو والنسيان، من أوّل العمر إلىٰ آخره.

أمّا ابن تيميّة فيفسّرها كما يلي: « والعصمة مطلقاً التي هي: فعل المأمور وترك المحظور ... » أي: أن يكون فاعلاً للطاعة وتاركاً للمعصية[1].

---

(١) منهاج السنة ٧/٨٥.

وإذْ عرفنا معنىٰ « العصمة » عند ابن تيميّة ، فالغريب أنْ ينكر « العصمة » التي فسّرها هكذا عن الأئمّة فضلاً عن الأنبياء !! .

عصمة الأئمّة

فقد عرفنا أنّ العلّامة يثبت « العصمة » بالمعنىٰ الذي ذكره لجميع « الأئمّة الاثني عشر » عليهم السّلام ...

وهذا ما يدّعي ابن تيمية كونه بدعةً ، وأن أوّل من ابتدع هذه البدعة هو « ابن سبأ » : « وهذا معروف عن ابن سبأ وأتباعه ، وهو الذي ابتدع النص في علي وابتدع أنه معصوم ، فالرافضة الإمامية هم أتباع المرتدين وغلمان الملحدين وورثة المنافقين ، لم يكونوا أعيان المرتدّين الملحدين »[١] .

ثم جَعَلَ ينقض بأنَّ دعوىٰ العصمة لأبي بكر وعمر أولىٰ من دعوىٰ عصمة علي ، بل إنّ أتباع بني أُميّة بل أكثرهم كانوا يعتقدون ذلك في أئمتهم وهم ملوك بني اميّة ، فإذا جاز أنْ تُدّعىٰ العصمة للائمّة الاثني عشر جاز لهم أن يقولوا بكفاية عصمة الإمام الذي أئتمّت به[٢] .

أقول :

ومن هنا يفهم لماذا فسّر العصمة بما ذكره !!

عصمة الأنبياء

وأمّا في عصمة الأنبياء ، فقد اعترف بأن عقيدتهم هي أن الأنبياء معصومون في التبليغ فقط ، والقول باكثر من ذلك غلو في الأنبياء كغلو النصارىٰ ،

---

(١) منهاج السنة ٧/٢٢٠.

(٢) منهاج السنة ٦/٤٣٠ ـ ٤٣٢ .

ثم ادّعىٰ وقوع النزاع بين الإماميّة في عصمة الأنبياء . ثم قال بأنّ قول من قال من أهل السنّة بجواز السرقة والكذب ونحو ذلك عليهم لا ينسب إلىٰ أهل السنّة كلّهم .

فهذه خلاصة كلامه في المسألة ، وإليك قدر الحاجة من نصوص عباراته :

قال في عقيدة قومه : « فإنهم متّفقون علىٰ أن الأنبياء معصومون فيما يبلّغونه عن الله تعالىٰ »[١] .

وقال : « وقد ذكرنا غير مرّة أنه إذا كان في بعض المسلمين من قال قولاً خطأً لم يكن ذلك قدحاً في المسلمين » .

ثم جعل يتهجّم ويسبّ : « ولو كان كذلك لكان خطأ الرافضة عيباً في دين المسلمين ، فلا يعرف في الطوائف أكثر خطأً وكذباً منهم ، وذلك لا يضرّ المسلمين شيئاً ، فكذلك لا يضرّهم وجود مخطئ آخر غير الرافضة »[٢] .

وقال : « إنّ الإمامية متنازعون في عصمة الأنبياء » أرسله إرسال المسلّم ثمّ نقل كلاماً عن الأشعري في (المقالات) في إثبات ذلك !![٣] .

أقول :

مذهب ابن تيمية أنّ النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم معصوم في تلقّي الوحي وتبليغ الأحكام الشرعية فقط .

ولكنّ الحق عصمته في جميع الأمور ، كما ثبت في محلّه ... ولا نزاع بين الإمامية في ذلك ، ودعوىٰ النزاع بينهم فيه باطلة .

إلّا أنّ مقتضىٰ أحاديث القوم عدم عصمته حتىٰ في تلقّي الوحي ، ومن ذلك حديث الغرانيق ، حتىٰ قال أبو السعود العمادي في تفسير سورة النجم : « إن في

---

(١) منهاج السنة ١/٤٧٠ ، ٣/٣٧٢ .

(٢) منهاج السنة ٣/٣٧٢ .

(٣) منهاج السنة ٢/٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

هذه الآية دلالة علىٰ جواز السّهو علىٰ الأنبياء وتطرّق الوسوسة إليهم » وقد جزم بالواقعة بعض أئمتهم أخذاً بالحديث الوارد بطرقٍ صحيحة عندهم ، كالشيخ عبد العزيز الدهلوي صاحب التحفة الاثنا عشرية .

لكنّ آخرين منهم كالقاضي عياض والفخر الرّازي وغيرهما يبطلون هذا الحديث ، حتىٰ قال الأول منهما بعد كلام طويل : « ولا شك في إدخال بعض شياطين الإنس والجن هذا الحديث علىٰ بعض مغفّلي المحدّثين ، ليلبس به علىٰ ضعفاء المسلمين »[1] .

عصمة الامّة

ثم إنّ ابن تيمية يدّعي عصمة الأُمّة فيقول :

« لا نسلّم أن الحاجة داعية إلىٰ نصب إمام معصوم ، لأنّ عصمة الامّة مغنية عن عصمته »[2] .

أقول :

يكفي في سقوطه إخبارات النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم في الأحاديث المتواترات بوقوع الفتن والضلالات ، بل في أحاديث الحوض خاصّةً الصحيحة قطعاً التصريح بضلال أكثر أصحابه !!

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ ٢/١١٨ .

(٢) منهاج السنة ٣/١٧٣ ، ٢٧٠ .

التقيَّة

وتعرّض ابن تيميّة للتقيّة لغرض السبّ والتهجم علىٰ الإماميّة، وزعم أنّها أساس دينهم!!:

قال: «رأس مال الرافضة التقيّة، وهي أن يظهر خلاف ما يبطن كما يفعل المنافق. وقد كان المسلمون في أوّل الإسلام في غاية الضعف والقلّة وهم يظهرون دينهم لا يكتمونه، والرافضة يزعمون أنهم يعملون بهذه الآية: قوله تعالىٰ: ﴿ **لا يتّخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شئ إلّا أنْ تتّقوا منهم تقاةً ويحذّركم الله نفسه** ﴾ ويزعمون أنهم هم المؤمنون وسائر أهل القبلة كفّار، مع أنّ لهم في تكفير الجمهور قولين، لكن قد رأيت غير واحدٍ من أئمّتهم يصرّح في كتبه وفتاويه بكفر الجمهور، وأنهم مرتدّون، ودارهم دار ردّة، يحكم بنجاسة مائعها...

والرافضة من أعظم الناس إظهاراً لمودّة أهل السنّة، ولا يظهر أحدهم دينه، حتىٰ أنّهم يحفظون من فضائل الصحابة والقصائد التي في مدحهم وهجاء الرافضة ما يتودّدون به إلىٰ أهل السنّة، ولا يُظهر أحدهم دينه، كما كان المؤمنون يظهرون دينهم للمشركين وأهل الكتاب. فعلم أنهم من أبعد الناس عن العمل بهذه الآية.

وأمّا قوله تعالىٰ ﴿ **إلّا أن تتّقوا منهم تقاة** ﴾ قال مجاهد: إلّا مصانعة.

والتقاة ليست بأنْ أكذب وأقول بلساني ماليس في قلبي فإنّ هذا نفاق. ولكن أفعل ما أقدر عليه... وكتمان الدين شئ وإظهار الدين الباطل شئ آخر... والرافضة حالهم من جنس حال المنافقين... فإن دينه الذي في قلبه دين فاسد

يحمله علىٰ الكذب والخيانة وغشّ الناس وإرادة السوء بهم ... »[١].

قال : « وعامّة علامات النفاق وأسبابه ليست في أحدٍ من أصناف الامّة أظهر منها في الرافضة ، حتىٰ يوجد فيهم من النفاق الغليظ الظاهر مالا يوجد في غيرهم ، وشعار دينهم التقيّة التي هي أن يقول بلسانه ماليس في قلبه ، وهذا علامة النفاق ... »[٢].

قال : « والنفاق والزندقة في الرافضة أكثر منه في سائر الطوائف ، بل لابدّ لكلّ منهم من شعبة نفاق ، فإن أساس النفاق الذي بني عليه الكذب ، وأن يقول الرجل بلسانه ماليس في قلبه ، كما أخبر الله تعالىٰ عن المنافقين أنهم يقولون بألسنتهم ماليس في قلوبهم ، والرافضة تجعل هذا من أصول دينها وتسمّيه التقية ، وتحكي هذا عن أئمة أهل البيت الذين برّأهم الله عن ذلك ، حتىٰ يحكوا عن جعفر الصادق أنه قال : التقيّة ديني ودين آبائي . وقد نزّه الله المؤمنين من أهل البيت وغيرهم عن ذلك ، بل كانوا من أعظم الناس صدقاً وتحقيقاً للإيمان ، وكان دينهم التقوىٰ لا التقيّة »[٣].

أقول :

نكتفي بهذا القدر ، وأهل العلم والفضل يعلمون بحقيقة رأي الإمامية ومقصودهم من التقيّة ، ويفهمون معنىٰ الروايات الواردة فيها عندهم ... بل عند أهل السنّة أنفسهم ، بل قصّة آل ياسر وتقيّة عمارٍ ونزول الآية المباركة فيها ... بل في سيرة النبيّ مع أصحابه ، وروايتهم لمثل هذا عجيب[٤] وفي سير الصحابة

(١) منهاج السنة ٦/٤٢١ ـ ٤٢٨.

(٢) منهاج السنة ٧/١٥١.

(٣) منهاج السنة ٢/٤٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢/٦.

والتابعين وكبار العلماء في مختلف القرون والأدوار شواهد عملية كثيرة علىٰ استعمال التقيّة ، ومن تلك الموارد المشهورة إجابة كثير من أئمّتهم في محنة خلق القرآن تقيةً[١]...

ومن تلك الموارد ما ذكره ابن تيمية نفسه حيث قال :

« والرافضة ... لمّا قاموا في دولة خدا بندة ـ الذي صنّف له هذا الرافضي هذا الكتاب ـ فأرادوا إظهار مذهب الرافضة وإطفاء مذهب أهل السنّة ، وعقدوا ألوية الفتنة ، وأطلقوا عنان البدعة ، وأظهروا من الشر والفساد ما لا يعلمه إلّا رب العباد ، كان ممّا احتالوا به أن استفتوا بعض المنتسبين إلىٰ السنّة في ذكر الخلفاء في الخطبة هل يجب ؟ فأفتىٰ من أفتىٰ بأنه لا يجب ، إمّا جهلاً بمقصودهم وإما خوفاً منهم وتقيةً لهم .

وهؤلاء إنما كان مقصودهم منع ذكر الخلفاء ، ثم عوّضوا عن ذلك بذكر علي والأحد عشر الذين يزعمون أنهم المعصومون .

فالمفتي إذا علم أن مقصود المستفتي له أن يترك ذكر الخلفاء وأن يذكر الاثني عشر ، وينادي بـ« حيّ علىٰ خير العمل » ليبطل الأذان المنقول بالتواتر من عهد النبي ... لم يحل للمفتي أنْ يفتي بما يجرّ إلىٰ هذه المفاسد »[٢] .

أقول :

قال النووي في (شرح الأربعين) :

« لا مبالاة بإثبات التقية وجوازها ، وإنما تكره عامّة الناس لفظها ، لكونها من معتقدات الشيعة ، وإلّا فالعالم مجبول علىٰ استعمالها ، وبعضهم يسميها مداراة ،

---

(١) انظر مثلاً : سير أعلام النبلاء ١٠/٢٣٠ ، ٤٨٢ ، ٥٧٣ و ١١/٥٧ ، ٨٠ ، ٨٧ .

(٢) منهاج السنة ٤/١٦٥ ـ ١٦٦ .

وبعضهم مصانعة ، وبعضهم عقلاً معاشياً ، ودلّ عليها دليل الشرع » .

وقال في شرح مسلم ، باب تحريم الكذب وبيان ما يباح منه :

« وقول النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم : ليس الكذّاب الذي يصلح بين الناس ويقول خيراً أو ينمي خيراً . قال القاضي : لا خلاف في جواز الكذب في هذه الصور ، يعني فيما رواه مسلم من الكذب في الحرب والإصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته . واختلفوا في المراد بالكذب المباح فيها ما هو ؟ فقالت طائفة : هو علىٰ إطلاقه ، وأجازوا قول مالم يكن في هذه المواضع للمصلحة ، وأن الكذب المذموم مافيه مضرّة ، واحتجّوا بقول إبراهيم ﴿ **بل فعله كبيرهم** ﴾ و﴿ **إني سقيم** ﴾ وقوله : « إنها أُختي » وقول منادي يوسف ﴿ **أيتها العير إنكم لسارقون** ﴾ قالوا : ولا خلاف أنه لو قصد ظالم قتل رجلٍ هو عنده مختف وجب عليه الكذب في أنه لا يعلم أين هو ؟ »(١) .

فقد ظهر أنّ « التقيّة » لا تختص بما إذا كان الذي يخاف منه كافراً ... وظهر أنّ الشرع دلّ عليها ، وأنّ القوم إنّما يكرهونها لكونها من معتقدات الشيعة ، كسائر الأُمور المشروعة التي تركها القوم بُغضاً وعناداً للشيعة .

الشّفاعة

ولا ينكر ابن تيمية شفاعة النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم للامّة يوم القيامة ، إلّا أنّ ظاهر عبارته أنّها إنّما تكون بعد دخول النّار ، فيخرج بشفاعته

---

(١) المنهاج بشرح صحيح مسلم ٨/٢٨ .

منها في قلبه مثقال ذرّةٍ من إيمان[١].

أقول:

الشفاعة ثابتة بالكتاب والسنّة وإجماع المسلمين أمّا الشيعة فمعلوم، وأمّا غيرهم فكذلك، قال شارح العقيدة الطحاوية: «أمّا أهل السنة والجماعة فيقرّون بشفاعة نبيّنا صلىٰ الله عليه وسلّم في أهل الكبائر وشفاعة غيره، لكنْ لا يشفع أحد حتىٰ يأذن الله له ويحدّ له حدّاً كما في الحديث الصحيح»[٢]، وهي للنبي صلىٰ الله عليه وآله وسلّم وأهل بيته والعلماء والشهداء، وللمؤمنين أيضاً يشفع بعضهم لبعض.

وأدلّة الشفاعة غير مقيّدة بالنجاة من النار بعد دخولها، بل هي عامّة كما هو ظاهر قوله صلىٰ الله عليه وآله وسلّم: «شفاعتي لأهل الكبائر من امّتي»[٣].

والتفصيل في محلّه.

البناء علىٰ القبور وزيارتها والبكاء علىٰ الأموات وانشاء القصائد في الرّثاء

وقد أقام ابن تيمية القيامة علىٰ من يبني القبور ويزورها مطلقاً، سواء كان من الشيعة أو السنّة، وما أكثر سبّه واتّهامه، وأشدّ طعنه وافترائه لمن يفعل ذلك.

---

(١) منهاج السنة ٣٣٧/٦.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية للقاضي أبي العز الدمشقي، المتوفى سنة ٧٩٢، ٢٩٣/١.

(٣) مسند أحمد ٢١٣/٣، المستدرك ٦٩/١، المعجم الصغير ١٦٠/١، وأخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجة وابن حبّان وغيرهم.

فلقد عدّ من حماقات الشيعة : « إظهارهم لما يجعلونه مشهداً » قال : « فكم كذبوا الناس وادّعوا أن في هذا المكان ميّتاً من أهل البيت ، وربما جعلوه مقتولاً ، فيبنون ذلك مشهداً ، وقد يكون ذلك قبر كافر أو قبر بعض الناس ، ويظهر ذلك بعلامات كثيرة »[١] .

ثم ذكر في مشابهات الشيعة للنصارىٰ أُموراً منها : « وكذلك الرافضة غلوا في الرسل ، بل في الأئمة ، حتىٰ اتّخذوهم أرباباً من دون الله ، فتركوا عبادة الله وحده لا شريك له التي أمرهم بها الرسل ، وكذّبوا الرسول فيما أخبر به ، من توبة الأنبياء واستغفارهم ، فتجدهم يعطّلون المساجد التي أمر الله أنْ ترفع ويذكر فيها اسمه ، فلا يصلّون فيها جمعةً ولا جماعة ، وليس لها عندهم كبير حرمة ، وإنْ صلّوا فيها صلّوا فيها وحداناً ، ويعظّمون المشاهد المبنية علىٰ القبور ، فيعكفون عليها مشابهةً للمشركين ، ويحجّون إليها كما يحجّ الحاجُّ إلىٰ البيت العتيق ، ومنهم من يجعل الحج إليها أعظم من الحج إلىٰ الكعبة ، بل يسبّون من لا يستغني بالحج إليها عن الحج الذي فرضه الله علىٰ عباده ، ومن لا يستغني بها عن الجمعة والجماعة . وهذا من جنس دين النصارىٰ والمشركين الذين يفضّلون عبادة الأوثان علىٰ عبادة الرحمن ... وقد صنّف شيخهم ابن النعمان المعروف عندهم بالمفيد كتاباً سمّاه مناسك المشاهد ، جعل قبور المخلوقين تحجّ كما تحجّ الكعبة البيت الحرام الذي جعله الله قياماً للناس ... وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لم يأمر بما ذكروه من أمر المشاهد ، ولا شرّع لأُمّته مناسك عند قبور الأنبياء والصالحين ، بل هذا من دين المشركين ...

والله أمر في كتابه بعمارة المساجد ولم يذكر المشاهد ، فالرافضة بدّلوا دين

---

(١) منهاج السنة ١ / ٥٠ .

الله ، فعمّروا المشاهد وعطّلوا المساجد مضاهاةً للمشركين ، ومخالفةً للمؤمنين ...

وأيضاً ، فقد علم بالنقل المتواتر بل علم بالإضطرار من دين الإسلام أن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم شرّع لأُمته عمارة المساجد بالصلوات والإجتماع للصلوات الخمس ، ولصلاة الجمعة والعيدين وغير ذلك ، وأنه لم يشرّع لأُمّته أن يبنوا علىٰ قبر نبي ولا رجلٍ صالح ، لا من أهل البيت ولا غيرهم ، لا مسجداً ولا مشهداً ... »[1] .

وهنا تعرّض لأهل السنّة ، الذين يبنون المشاهد ويزورونها ، قال : « فإن قيل : ما وصفت به الرافضة من الغلوّ والشرك والبدع موجود كثير منه في كثير من المنتسبين إلىٰ السنّة ، فإن في كثير منهم غلواً في مشايخهم وإشراكاً بهم وابتداعاً لعباداتٍ غير مشروعة ، وكثير منهم يقصد قبر من يحسن الظنّ به إمّا ليسأله حاجاته ، وإمّا ليسأل الله به حاجةً ، وإمّا لظنّه أن الدعاء عند قبره أجوب منه في المساجد ، ومنهم من يفضّل زيارة قبور شيوخهم علىٰ الحج ، ومنهم من يجد عند قبر من يعظّمه من الرقة والخشوع ما لا يجده في المساجد والبيوت ، وغير ذلك مما يوجد في الشيعة . ويروون أحاديث مكذوبة من جنس أكاذيب الرافضة ...

قيل : هذا كلّه ممّا نهىٰ الله عنه ورسوله ، وكلّ ما نهىٰ الله عنه ورسوله فهو مذموم منهي عنه ، سواء كان فاعله منتسباً إلىٰ السنّة أو إلىٰ التشيع » .

ثمّ لم يتمالك نفسه فأبدىٰ غيظه وحقده علىٰ الشّيعة فقال : « ولكن الأُمور المذمومة المخالفة للكتاب والسنّة في هذا وغيره هي في الرافضة أكثر منها في أهل السنّة ، فما يوجد في أهل السنّة من الشرّ ففي الرافضة أكثر منه ، وما يوجد في

---

(١) منهاج السنة ١/٤٧٤ ـ ٤٧٩ .

الرافضة من الخير ففي أهل السنّة أكثر منه »[١].

وفي مشابهات الشيعة والنصارىٰ قال أيضاً :

« وكذلك الغلاة في العصمة ، يعرضون عمّا أمروا بـه مـن طـاعة أمـرهم والإقتداء بأفعالهم إلىٰ ما نهوا عنه من الغلو والإشراك بهم ، فيتّخذوهم أرباباً من دون الله ، يستغيثون بهم في مغيبهم وبعد مماتهم وعند قبورهم ... فالمشاهد المبنيّة علىٰ قبور الأنبياء والصالحين من العامّة ومن أهل البيت كلّها من البدع المحـدثة المحرّمة في دين الإسلام ... »[٢].

حتّىٰ تعرّض لزيارة قبر النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، فقال :

« والأحاديث المأثورة عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم في زيارة قبره ، كلّها ضعيفة بل موضوعة ... »[٣].

وتكلّم علىٰ إقامة المآتم ... فجعل ذلك من حماقات الشيعة : « ومن حماقتهم إقامة المأتم والنياحة علىٰ من قد قتل من سنين عديدة . ومن المعلوم أن المقتول وغيره من الموتىٰ إذا فعل مثل ذلك بهم عقب موتهم ، كان ذلك ممّـا حـرّمه الله ورسوله ...

وهؤلاء يأتون من لطم الخدود وشق الجيوب ودعوىٰ الجاهلية وغير ذلك من المنكرات بعد موت الميت بسنين كثيرة ، ما لو فعلوه عقب موته لكان ذلك من أعظم المنكرات التي حرّمها الله ورسوله ، فكيف بعد هذه المدة الطويلة ...

ومن المعلوم أنه قد قتل من الأنبياء وغير الأنبياء ظلماً وعدواناً من هو

(١) منهاج السنة ١/٤٨٢ ـ ٤٨٣.

(٢) منهاج السنة ٢/٤٣٥ ـ ٤٣٧.

(٣) منهاج السنة ٢/٤٤١.

أفضل من الحسين ... »[١].

وأفصح عن تضجّره لإقامة الشيعة المآتم علىٰ السبط الشهيد عليه السلام فقال : « وكذلك حديث عاشوراء ... وأقبح من ذلك وأعظم : ما تفعله الرافضة من اتّخاذه مأتماً يقرأ فيه المصرع ، وينشد فيه قصائد النياحة ... »[٢].

وحتىّٰ الحزن ... حتىّٰ علىٰ فقد النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ينهى عنه ابن تيمية ويمنعه :

« ثم إنّ هؤلاء الشيعة وغيرهم يحكون عن فاطمة من حزنها علىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ما لا يوصف ، وأنها بنت بيت الأحزان ، ولا يجعلون ذلك ذمّاً لها ، مع أنه حزن علىٰ أمرٍ فائت لا يعود . وأبو بكر إنما حزن عليه في حياته خوف أن يقتل ، وهو حزن يتضمّن الإحتراس ، ولهذا لمّا مات لم يحزن هذا الحزن ، لأنه لا فائدة فيه ! »[٣].

أقول :

كان الغرض من ذكر هذه النصوص معرفة ابن تيميّة عقيدةً وعلماً وعدالةً .

وقد كفانا علماء الفريقين مؤنة الجواب عن ذلك كلّه ... بذكر الأدلّة الكثيرة عن النبي ، الدالّة علىٰ جواز زيارة القبور ، والبكاء علىٰ الميّت قولاً وفعلاً وتقريراً ، والمخرّج جملةٌ منها في الصحيحين وغيرهما من الكتب الستّة ، وكذا عن غيره صلّىٰ الله عليه وآله وسلم قولاً وفعلاً وتقريراً متابعةً له وعملاً بسنّته ، وإنّ المستفاد من مجموعها أنّ المنع إنّما كان سنّةً من عمر بن الخطّاب .

وأما في خصوص زيارة قبر النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم فقد كتب عدّة

---

(١) منهاج السنة ١/٥٢ ـ ٥٥.

(٢) منهاج السنة ٨/١٥١.

(٣) منهاج السنة ٨/٤٥٩.

من أئمة المذاهب ردوداً علىٰ ابن تيمية ، حتىٰ أنّ بعض من كان من أصحابه انحرف عنه وباعده لأجلّ ذلك وردّ عليه ، وستعرف طرفاً من ذلك في آخر هذه (الدراسات) .

وأما البناء علىٰ القبور ، فالشواهد العملية من المسلمين علىٰ جوازه كثيرة جدّاً ، ممّا يدلّ علىٰ قيام السيرة القطعيّة منهم الكاشفة عن رضا الشارع ، ومن ذلك ما جاء في كلام الحافظ الذهبي بترجمة العباس عم النبي : « ودفن بالبقيع وعلىٰ قبره اليوم قبّة عظيمة من بناء خلفاء آل العباس »[١] .

وأمّا التوسّل والاستغاثة والاستشفاع ... فقد ألّفوا في جواز ذلك كتباً كثيرة ، ويكفينا هنا قول الذهبي ـ وكأنّه يقصد التعريض بابن تيمية ـ : « فو الله ما يحصل الإنزعاج لمسلم والصّياح وتقبيل الجدران وكثرة البكاء ، إلّا وهو محبّ لله ولرسوله ، فحبّه المعيار والفارق بين أهل الجنة والنار ، فزيارة قبره « ص » من أفضل القرب ... فشدّ الرحال إلىٰ نبيّنا مستلزم لشدّ الرحل إلىٰ مسجده ، وذلك مشروع بلا نزاع ، إذ لا وصول إلىٰ حجرته إلّا بعد الدخول إلىٰ مسجده ، فليبدأ بتحيّة المسجد ، ثم بتحيّة صاحب المسجد ، رزقنا الله وإيّاكم آمين »[٢] .

وقوله بترجمة معروف الكرخي : « وعن إبراهيم الحربي قال : قبر معروف الترياق المجرّب .

يريد إجابة دعاء المضطرّ عنده ، لأن البقاع المباركة يستجاب عندها الدعاء ... »[٣] .

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢/٩٧ .
(٢) سير أعلام النبلاء ٣/٤٨٤ وانظر ٥/٣٥٨ ـ ٣٥٩ .
(٣) سير أعلام النبلاء ٩/٣٤٣ .

وقوله بترجمة غير واحد : « كان يتبرّك بقبره »[1] ، « قبره مشهور يـزار ويدعىٰ عنده »[2] « قبره يقصد للزيارة »[3] .

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/١٠١ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٩/٥٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٠/٩٦ .

الباب الثالث :

ابن تيمية
وعقيدته في الإمامة والخلافة

١ ـ خلافة أبي بكر وأفضليّته

لا ريب في أنّ ابن تيميّة إنّما ألّف (منهاج السنّة) للدفاع عن أبي بكر وخلافته بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، وتفضيله علىٰ سائر الأصحاب، لكن من يقرأ كتابه بإمعانٍ يجده مضطرباً في كيفيّة إقامة الدليل علىٰ ذلك.

لقد كان الشروع في البحث عن إمامة أبي بكر من حيث قال العلامة بأنّ أهل السنّة يقولون: « إن النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لم ينص علىٰ إمامة أحد، وإنّه مات من غير وصيّة ».

النص علىٰ إمامة أبي بكر:

فاعترف ابن تيميّة بذلك، غير أنّه قال: « ليس هذا قول جميعهم » قال: « بل قد ذهب طوائف من أهل السنّة إلىٰ أن إمامة أبي بكر ثبتت بالنص » وبدلاً من أن يذكر الطوائف والنصوص التي يدّعونها قال: « والنزاع في ذلك معروف في مذهب أحمد وغيره من الأئمة، وقد ذكر القاضي أبو يعلى في ذلك روايتين عن

أحمد ، إحداهما : أنها ثبتت بالإختيار . قال : وبهذا قال جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية . وهذا اختيار القاضي أبي يعلىٰ وغيره . والثانية : إنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة . قال : وبهذا قال الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث ، وبكر بن اخت عبد الواحد ، والبيهسية من الخوارج » انتهىٰ ما نقله عن القاضي أبي يعلى .

إذن ، عن أحمد قولان ، وبكلٍّ قال قوم ، أحدهما : الإختيار ، والآخر : الإشارة ، فأين الأقوام القائلون بالنص ؟

ثم نقل كلاماً لابن حامد الحنبلي تضمّن بعض الأحاديث والآثار التي في أسانيدها بحث وكلام لا يخفىٰ ، وهي ليست بنصوصٍ علىٰ الخلافة ، كقوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم : « إقتدوا باللّذين من بعدي أبي بكر وعمر » وكقضية صلاة أبي بكر في مرض النبي .

ثم نقل كلاماً لابن حزم يقول : « إختلف الناس في الإمامة بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ، فقالت طائفة : إن النبي لم يستخلف أحداً ، ثم اختلفوا فقال بعضهم : لكن لمّا استخلف أبا بكر علىٰ الصلاة كان ذلك دليلاً علىٰ أنه أولاهم بالإمامة والخلافة علىٰ الأمر . وقال بعضهم : لا ، ولكنْ كان أبينهم فضلاً فقدّموه لذلك ، وقالت طائفة : بل نصّ رسول الله علىٰ استخلاف أبي بكر بعده علىٰ أُمور الناس نصّاً جليّاً » .

إذن ، أكثر القوم علىٰ القولين الأوّلين ، فلا وصيّة ولا نصّ ، كما قال العلّامة ، ونسب القول بالنص ، الىٰ طائفة ولم يسم منهم أحداً ، لكنْ ماهو رأي ابن حزم ؟

إنه يقول بالنص ، وهذه عبارته : « قال أبو محمد : وبهذا تقول ، لبراهين » ولكن ماهي البراهين ؟

قال : « أحدها : إطباق الناس كلّهم ... علىٰ أنْ سمّوه خليفة رسول

الله ...» !!

ثم ذكر أشياء مروية عن عائشة وأسرة أبي بكر، ثم قال: «واحتجّ من قال: لم يستخلف أبا بكر، بالخبر المأثور عن عبد الله بن عمر عن عمر أنه قال: إنْ أستخلف فقد استخلف من هو خير منّي ـ يعني أبا بكر ـ وإلّا استخلف فلم يستخلف من هو خير منّي. يعني رسول الله. وبما روي عن عائشة إذ سئلت: من كان رسول الله مستخلفاً لو استخلف».

فأجاب «ومن المحال أن يعارض إجماع الصحابة ...».

فاضطر ابن حزم الىٰ التمسك بالاجماع، والخروج عن دعوىٰ النص ... !!

وابن تيميّة ـ بعد نقل كلّ هذا ـ يجد نفسه مضطرّاً إلىٰ أنْ يقول:

«قلت: والكلام في تثبيت خلافة أبي بكر وغيره مبسوط في غير هذا الموضع» !!

قال: «فقد تبيّن أنّ كثيراً من السلف والخلف قالوا فيها بالنص الجلي أو الخفي، وحينئذٍ فقد بطل قدح الرافضي ...» !!

أين تبيّن؟ ومَن الكثير من السلف والخلف؟ ولو سلّمنا، فكيف الجمع بين هذه الدعوىٰ وبين الإقرار بأنه «لا كان في الصّحابة من يقول: إن أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا أئمة، ولا كانت خلافتهم صحيحة، ولا من يقول: إن خلافتهم ثابتة بالنص»[1]؟ وكيف الجواب عن هذا التناقض والتكاذب؟!

وكأنّ الرجل يعلم ـ في قرارة نفسه ـ أنّ الذي يقوله ما هو إلّا كذب وزور، وأنّه ليس هناك نصّ علىٰ أبي بكر وعمر، فلا يجد محيصاً من إبطال كلام ابن حزم وإنْ أورده علىٰ طوله واستشهد به، فيقول: «والتحقيق: إن النبي صلّىٰ الله عليه

(١) منهاج السنة ٦/٣٣٨.

وسلّم دلّ المسلمين علىٰ استخلاف أبي بكر ، وأرشدهم إليه بأُمور متعدّدة من أقواله وأفعاله ، وأخبر بخلافته إخبار راضٍ بذلك حامِد عليه ، وعزم علىٰ أن يكتب بذلك عهداً ! ثم علم أنّ المسلمين يجتمعون عليه فترك الكتاب اكتفاءً بذلك ... » !!.

إذن ، لا يوجد نص ، وإنّما علمٌ من رسول الله ـ فيما يزعم ـ بأن المسلمين سيجتمعون عليه ، وسكوتٌ منه علىٰ ما سيفعلونه !!

الاجماع علىٰ إمامة أبي بكر ؟!

فرجع الأمر إلىٰ « اجتماع المسلمين » علىٰ خلافة أبي بكر ، لكنّ قضايا السقيفة تعترضه ، وكذا الكلمات المنقولة عن أبي بكر وعمر ، فتراه وقد أُسقط ما في يده ، لا يدري ما يقول !!

أمّا بالنسبة إلىٰ تخلّف أمير المؤمنين عليه السّلام عن البيعة مدّة ستة أشهر ـ وهو ما أخرجه البخاري من طريق الزهري ، وابن تيمية طالما يعتمد علىٰ كتاب البخاري ، ويثني على الزهري ، كما ستعلم من غضون الكتاب ـ فينسبه إلىٰ « القيل » وينقل إلىٰ جنب هذا الخبر ما لا يوازيه ، لكونه قولاً لا يعرف قائله وراويه فيقول : « لكنْ قيل : علي تأخّرت بيعته ستة أشهر ، وقيل : بل بايعه ثاني يوم »[١].

وأمّا بالنسبة إلىٰ تخلّف غير أمير المؤمنين عليه السّلام من بني هاشم ، فلم ينكر تخلّفهم ، غير أنّه قال : « لم يمت أحدٌ منهم إلّا وهو مبايع له »[٢].

---

(١) منهاج السنة ٨ / ٣٣٠.

(٢) منهاج السنة ٨ / ٣٣٠.

واضطرب كلامه ، فتارةً أنكر تخلّف غير سعدٍ وقال : « قد علم بالتواتر أنّه لم يتخلّف عن بيعته إلّا سعد بن عبادة »[١] . وأُخرىٰ اعترف بتخلّف غير سعدٍ بصراحةٍ حيث قال : « لم يتخلّف عنها إلّا نفر يسير كسعد بن عبادة »[٢] . وقال في الكلام عن من تخلّف عن بيعة علي : « وأما من تخلّف عن مبايعته فعذرهم في ذلك أظهر من عذر سعد بن عبادة وغيره لمّا تخلّفوا عن بيعة أبي بكر ، وإنْ كان لم يستقر تخلّف أحدٍ إلّا سعد وحده ، وأمّا علي وغيره فبايعوا الصّديق بلا خلاف بين الناس ، لكن قيل : إنهم تأخّروا عن مبايعته ستة أشهر ثم بايعوه »[٣] .

ففي هذا الكلام يعترف بتخلّف غير سعدٍ ، وهم أمير المؤمنين وغيره ، فيصرّح بأنهم تأخّروا عن مبايعته ستة أشهر ، مع نسبة هذا الخبر ـ وهو الذي أخرجه البخاري من طريق الزهري ـ إلىٰ « القيل » ... وقد جاء في هذا الخبر أنّهم إنما بايعوه بعد أن توفّيت الزهراء الطاهرة وأعرضت وجوه الناس عن علي عليه السلام ، فاضطرّوا إلىٰ البيعة ... لكنّ ابن تيميّة لا ينقل هذا الحديث الصريح في كون بيعتهم ـ وذلك بعد ستة أشهر ـ عن اضطرارٍ وإكراه ! بل يعبّر عن موقفهم هذا بـ « التأخّر » ويجعل « التخلّف » مختصّاً بسعد بن عبادة !! لكنّ العجب أنّه في موضعٍ آخر يناقض نفسه ، فيزعم أن سعداً أذعن لأبي بكر بالإمارة ، وهذا عين كلامه :

« بل قد روىٰ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في مسند الصدّيق عن عفّان ، عن أبي عوانة ، عن داود بن عبد الله الأزدي ، عن حميد بن عبد الرحمن ـ هو الحميري ـ فذكر حديث السقيفة وفيه : إن الصدّيق قال : ولقد علمتَ يا سعد أنّ

---

(١) منهاج السنّة ٨/٣٣٠.

(٢) منهاج السنة ٤/٣٢٥.

(٣) منهاج السنة ٤/٣٨٨.

رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم قال وأنت قاعد : قريش ولاة هذا الأمر فبرّ الناس تبع لبرّهم وفاجرهم تبع لفاجرهم . قال فقال له سعد : صدقت ، نحن الوزراء وأنتم الأُمراء .

فهذا مرسل حسن ، ولعّل حميداً أخذه عن بعض الصحابة الذين شهدوا ذلك ، وفيه فائدة جليلة جداً ، وهي أنّ سعد بن عبادة نزل عن مقامه الأوّل في دعوىٰ الإمارة ، وأذعن للصدّيق بالإمارة ، فرضي الله عنهم أجمعين »[1] .

والواقع : إن المتخلّفين عن بيعة أبي بكر كثيرون ، وكان علىٰ رأسهم أمير المؤمنين وسعد بن عبادة ، إلّا أن علياً ومن تابعه اضطرّوا إلىٰ البيعة بعد الستة أشهر لفقدهم فاطمة ، ولقد سبق من أبي بكر ـ حين أشار عليه أصحابه بإكراه علي علىٰ البيعة ـ أنْ قال : « أما ما دامت فاطمة إلىٰ جنبه فلا »[2] ، وأمّا سعد فقد استمر لوقوف الأنصار دونه « لأنهم كانوا قد عيّنوه للإمارة ، فبقي في نفسه ما يبقىٰ في نفوس البشر » كما نصَّ عليه ابن تيمية نفسه[3] .

ومن العجب أيضاً ، أنّه يناقض نفسه مرةً أُخرىٰ ، إذ ينصّ هنا علىٰ أن الأنصار عيّنوه للإمارة ، ويعترف بهذه الحقيقة في أوائل الكتاب ، ثم يأتي في الجزء السادس ويكذّبه قائلاً : « فما ذكره الشهرستاني من أنّ الأنصار اتّفقوا علىٰ تقديمهم سعد بن عبادة هو باطل باتفاق أهل المعرفة بالنقل ، والأحاديث الثابتة بخلاف ذلك »[4] .

وعلىٰ الجملة ... فإن الرّجل يعلم بأنْ لا إجماع !! بل المتخلّفون من أهل

(١) منهاج السنة ١/٥٣٦ .
(٢) الإمامة والسياسة ١/٣١ .
(٣) منهاج السنة ١/٣٢٥ .
(٤) منهاج السنة ٦/٣٢٦ .

الشوكة ومن السابقين الأولين كثيرون ، ولذا فإنّه في حين يدّعي الإجماع علىٰ أبي بكر [١] يلتجأ إلىٰ أن يقول في أواخر الكتاب : « لا نحتاج في إمامته إلىٰ الإجماع » !![٢].

فلماذا قدّموه ؟

قدّموه لكونه أفضل !!

يقول : « قدّموا أبا بكر لكونه أفضل »[٣].

وإذا وصل الأمر إلىٰ الأفضليّة ... فالأمر هيّن !

إنّ أوّل من ينفي أفضليّته هو أبو بكر نفسه ! وقد أعلن ذلك مراراً :

منها : قوله في السقيفة : رضيت لكم أحد هذين الرجلين . أخرجه البخاري عن عمر .

منها : إعلانه بعد البيعة أنّه ليس بخير الأُمّة ، وأنّ له شيطاناً يعتريه ، وأن عليهم أن يستعملوا من هو أقوىٰ منه وأضبط ...[٤]

ومنها : تمنّياته عند موته ، ليتني ... وليتني ... و ...[٥]

---

(١) منهاج السنة ٤/٣٢٦.
(٢) منهاج السنة ٨/٣٤٤.
(٣) منهاج السنة ٤/٣٦٥.
(٤) رواه ابن سعد ، وعنه السيوطي وابن حجر المكي ، وابن راهويه وعنه المتقي الهندي ، وحمزة بن الحارث وأبو السمّان وعنهما محبّ الدين الطبري ، وأبو جعفر الطبري في التاريخ وعنه ابن أبي الحديد .
(٥) تاريخ الطبري ٢/٦١٩.

أقول :

كــم بــين مـن شكَّ في خـلافته وبــين مــن قــيل إنــه الله ؟[١]

ثم إن قولة عمر : كانت بيعة أبي بكر فلتة ... ، أخرجها البخاري عن عمر ، دالّة علىٰ أن خلافة أبي بكر لم تكنْ مرضيّةً عند القوم ، فلذا هدّد عمر بقتل من عاد إلىٰ مثلها !! ومن هنا فقد اضطرب القوم في هذه الكلمة وحاولوا صرفها إلىٰ غير معناها ...

وقبل ذلك كلّه : تأمير النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أُسامة علىٰ أبي بكر ، وأمره بخروجه معه ، ثم لعنه من تخلّف ، وقد كان أبو بكر من جملة المتخلّفين ... وهذه القضية كافية لعدم صلاحيّة الرجل للإمامة والخلافة ...

وابن تيميّة ملتفت إلىٰ ذلك ، فلم يكن له مناص من تكـذيبه مـرةً بـعد أُخرىٰ ، وتأكيده التكذيب بأنّ عدم كونه في جيش أُسامة مما اتّفق عـليه أهـل العلم ، فيقول : « إن هذا من الكذب المتّفق علىٰ أنه كذب عند كـلّ مـن يـعرف السيرة ، ولم ينقل أحد من أهل العلم أن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم أرسل أبا بكر أو عثمان في جيش أُسامة ، وإنما روي ذلك في عمر ، وكيف يرسل أبا بكر في جيش أُسامة وقد استخلفه يصلّي بالمسلمين مدة مرضه ؟ »[٢] .

وقال : « فأمّا تأمير أُسامة عليه فمن الكذب المتفق علىٰ كذبه »[٣] .

وقال : « هذا إنما يكذبه ويفتريه من هو من أجهل الناس بأحوال الرسول والصحابة ، وأعظم الناس تعمّداً للكذب ، وإلّا فالرسول صلّىٰ الله عليه وسـلّم

---

(١) للشيخ نجم الدين القرافي الطوفي الحنبلي المتوفى سنة ٧١٦ . الدرر الكامنة ٢/٣٩٦ .
(٢) منهاج السنة ٥/٤٨٦ .
(٣) منهاج السنة ٥/٤٩١ .

طول مرضه يأمر أبا بكر أن يصلي بالناس ... »[١].

وقال : « إن هذا كذب بإجماع علماء النقل ، فلم يكن في جيش أسامة لا أبو بكر ولا عثمان ، وإنما قد قيل إنه كان فيه عمر . وقد تواتر عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم أنه استخلف أبا بكر علىٰ الصلاة حتىٰ مات ... فكيف يكون مع هذا قد أمره أن يخرج في جيش أُسامة ؟ »[٢].

وقال : « وأمّا قوله : إنه أمّر أُسامة رضي الله عنه علىٰ الجيش الذي فيهم أبو بكر وعمر ، فمن الكذب الذي يعرفه من له أدنىٰ معرفة بالحديث ، فإن أبا بكر لم يكن في ذلك الجيش ، بل كان النبي يستخلفه في الصّلاة ... »[٣].

إذن ، إذا ثبت كونه في جيش أُسامة ثبت كذب أن النبي استخلفه علىٰ الصلاة ... هذا معنىٰ هذه الكلمات ، كما لا يخفىٰ ... فلننقل عبارة الحافظ ابن حجر العسقلاني ، الصريحة في قيام الإتفاق علىٰ كون أبي بكر في هذا الجيش ، فإنه قال في شرح البخاري ما نصّه :

« كان تجهيز أُسامة يوم السبت قبل موت النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم بيومين ... فبدأ برسول الله وجعه في اليوم الثالث ، فعقد لأُسامة لواءً بيده ، فأخذه أُسامة ، فدفعه إلىٰ بريدة ، وعسكر بالجرب ، وكان ممن انتدب مع أُسامة كبار المهاجرين والأنصار ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، وأبو عبيدة ، وسعد ، وسعيد ، وقتادة بن النعمان ، وسلمة بن أسلم ، فتكلّم في ذلك قوم ... ثم اشتدّ برسول الله وجعه فقال : أنفذوا بعث أُسامة .

وقد روي ذلك عن : الواقدي ، وابن سعد ، وابن إسحاق ، وابن الجوزي ،

(١) منهاج السنة ٦/٣١٩.

(٢) منهاج السنة ٨/٢٩٢.

(٣) منهاج السنة ٤/٢٧٦.

وابن عساكر »[١].

كما أنّ من تكذيب ابن تيمية كون أبي بكر في جيش أُسامة ـ مع رواية أئمة التاريخ والحديث والسّيرة ذلك ـ تظهر قيمة تكذيبه كما أشرنا .. من كلمات أبي بكر عند موته ... فلا نطيل .

(١) فتح الباري ، شرح البخاري ، باب بعث النبي اسامة بن زيد ٨/١٢٤ .

٢ ـ خلافة عمر وأفضليّته

ولعلّ في البحث عن النص ، والإجماع ، والأفضليّة ، في حـق أبي بكـر ، وظهور عدم ثبوت شئ منها ، ما يكفينا عن استقصاء الكلام عما استدلّ به لخلافة عمر من بعده ...

لقد أكثر ابن تيمية من دعوىٰ أن عمر أفضل النّاس بعد أبي بكر ، وذكر لإثبات ذلك أحاديث عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، ولكنّ رواة هذه الأحاديث في الأغلب هم : عمر بن الخطاب نفسه ، وابنه عبد الله ، وأبو هريرة ، وعائشة ، وهذه هي المخرّجة في كتاب البخاري أو مسلم ... وهناك أحاديث نقلها عن السنن أو خارج الكتب الستّة ، ومنها ما أرسله إرسالاً كقوله : « وقال النبي صلىٰ الله عليه وسلّم : لو لم أُبعث فيكم لبعث عمر »[1] ، وأورده مرةً أُخرىٰ وعزاه إلىٰ سنن الترمذي ، وليس فيه !!

لكنّ هذا الحديث أدرجه ابن الجوزي في (الموضوعات) وهـو الكـتاب الذي طالما استند إليه ابن تيمية في ردّ فضائل أمير المؤمنين !!

وأورد عدّة مناقب لعمر ، هي آثار عن الصّحابة وليست عن النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، وفي أسانيد كثيرٍ منها كلام .

لكنّ العمدة هي تولية أبي بكر له ...

إلّا أنّ الكلام في أصل ولاية أبي بكر ، وفي جواز أن يولّي أحداً من بعده ،

---

(١) منهاج السنة ٦/٥٥.

لا سيّما وأن عمر نفسه نصّ علىٰ أنّ الإمامة يجب أن تكون بمشورةٍ من المسلمين ، وأن من بايع من غير مشورة يُقتل !

هذا ، مضافاً إلىٰ أنّ غير واحدٍ من أهل الشوكة والسابقين الأوّلين كره ذلك واعترض علىٰ أبي بكر قائلاً : « ما تقول لربّك ؟! » ، وهذا ما اعترف به ابن تيمية أيضاً[1].

(١) منهاج السنة ٦/٣٢١.

٣ ـ خلافة عثمان وأفضليّته

واضطربت كلمات ابن تيميّة حول عثمان وقضاياه اضطراباً شديداً ، إنه يتحفّظ بشدةٍ عن التصريح بأفضليّته علىٰ علي كتصريحه بأفضليّة أبي بكر عليهما ، فحين يدخل في بحث المفاضلة بين علي وعثمان يقول : هما روايتان عن مالك وأحمد ، ويذكر أقوالاً تتلخّص في : القول بتقديم علي ، والقول بتقديم عثمان ، والسكوت والتوقف[١] ...

إلّا أنّه عندما يريد تفضيل عثمان ينسب إلىٰ « العلماء » الإستدلال لأفضليّته بطريقين :

الأول : الطريق التوقيفي ، فذكر النص والإجماع . أمّا النص ففي الصحيحين عن ابن عمر قال : كنّا نقول ورسول الله حي : أفضل أُمّة النبي صلىٰ الله عليه وسلّم بعده : أبو بكر ثم عمر ثمّ عثمان .

وأمّا الإجماع ، فالنقل الصحيح قد أثبت أن عمر قد جعل الأمر شورىٰ في ستة ، وأن ثلاثة تركوه لثلاثة : عثمان وعلي وعبد الرحمن ، وأن الثلاثة اتّفقوا علىٰ أنّ عبد الرحمن يختار واحداً منهما ، وبقي عبد الرحمن ثلاثة أيام ـ حلف أنه لم ينم فيها كبير نوم ـ يشاور المسلمين . وقد اجتمع بالمدينة أهل الحلّ والعقد حتىٰ أُمراء الأمصار ، وبعد ذلك اتّفقوا علىٰ مبايعة عثمان بغير رغبةٍ ولا رهبة ، فيلزم أن يكون عثمان هو الأحق ، ومن كان هو الأحق كان هو الأفضل ... وإنما قلنا : يلزم أن

(١) منهاج السنة ٢/٧٣.

يكون هو الأحق ، لأنه لو لم يكن ذلك للزم إما جهلهم وإما ظلمهم ... وكلاهما منتف ، لأنهم أعلم بعثمان وعلي منّا ... وكونهم علموا الحق وعدلوا عنه أعظم وأعظم ، فإن ذلك قدح في عدالتهم !

والثاني : الطريق النظريّة ، فقد ذكر ذلك من ذكره من العلماء فقالوا :

عثمان كان أعلم بالقرآن ، وعلي أعلم بالسنّة . وعثمان أعظم جهاداً بماله ، وعلي أعظم جهاداً في نفسه . وعثمان أزهد في الرياسة ، وعلي أزهد في المال . وعثمان أورع عن الدماء ، وعلي أورع عن الأموال . وعثمان حصل له من جهاد نفسه حيث صبر عن القتال ولم يقاتل مالم يحصل مثله لعلي ... وسيرة عثمان في الولاية كانت أكمل من سيرة علي .

فقالوا : فثبت أن عثمان أفضل ، لأن علم القرآن أعظم من علم السنّة ... وعثمان جمع القرآن كلّه بلا ريب ، وكان أحياناً يقرؤه في ركعة ، وعلي قد اختلف فيه : هل حفظ القرآن كلّه أم لا ؟ والجهاد بالمال مقدّم علىٰ الجهاد بالنفس ... وأيضاً ، فعثمان له من الجهاد بنفسه بالتدبير في الفتوح مالم يحصل مثله لعلي ... وأمّا الزهد والورع في الرياسة والمال ، فلا ريب أن عثمان تولّىٰ تنتي عشرة سنة ، ثم قصد الخارجون عليه قتله وحصروه وهو خليفة الأرض والمسلمون كلّهم رعيّته ، وهو مع هذا لم يقتل مسلماً ولا دفع عن نفسه بقتال ، بل صبر حتىٰ قتل ، لكنه في الأموال كان يعطي لأقاربه من العطاء ما لا يعطيه لغيرهم ... وعلي رضي الله عنه لم يخص أحداً من أقاربه بعطاء ، لكن ابتدأ بالقتال لمن لم يكن مبتدئاً بالقتال ، حتىٰ قتل بينهم ألوف مؤلّفة من المسلمين ... والمقصود أن كليهما ـ رضي الله عنهما ـ وإنْ كان ما فعله فيه هو متأوّل مجتهد ، يوافقه عليه طائفة من العلماء المجتهدين ، الذين يقولون بموجب العلم والدليل ، ليس لهما عمل يتّهمون فيه ، لكن اجتهاد عثمان كان أقرب إلىٰ المصلحة وأبعد عن المفسدة ، فإن الدماء خطرها

أعظم من الأموال . ولهذا كانت خلافة عثمان هادية مهديّة ساكنة ...

قالوا : وإنْ كان علي تزوّج بفاطمة رضي الله عنهما ، فعثمان قد زوّجه النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم اثنين من بناته ، وقال : لو كان عندنا ثالثة لزوّجناها عثمان ؛ وسمي ذو النورين بذلك ، إذ لم يعرف أحد جمع بين بنتي نبي غيره .

وقد صاهر النبيّ من بني أُمية من هو دون عثمان : أبو العاص بن الربيع ، فزوّجه زينب أكبر بناته ، وشكر مصاهرته محتجّاً به علىٰ علي لمّا أراد أن يتزوّج بنت أبي جهل ... وهكذا مصاهرة عثمان له ، لم يزل فيها حميداً ، لم يقع منه ما يعتب عليه فيها حتىٰ قال : لو كان عندنا ثالثة لزوّجناها عثمان ، وهذا يدل علىٰ أنّ مصاهرته للنبيّ أكمل من مصاهرة علي له . وفاطمة كانت أُصغر بناته ، وعاشت بعده ، وأُصيبت به ، فصار لها من الفضل ماليس لغيرها . ومعلوم أن كبيرة البنات في العادة تزوّج قبل الصغيرة ..

قالوا : وشيعة عثمان المختصّون به كانوا أفضل من شيعة علي المختصّين به وأكثر خيراً وأقلّ شرّاً ... فالشرّ والفساد الذي في شيعة علي أضعاف أضعاف الشرّ والفساد الذي في شيعة عثمان ، والخير والصّلاح الذي في شيعة عثمان أضعاف أضعاف الخير الذي في شيعة علي . وبنو أُميّة كانوا شيعة عثمان ، فكان الإسلام وشرائعه في زمنهم أظهر وأوسع ممّا كان بعدهم ... »[1] .

بل يحاول ابن تيميّة أن ينسب القول بأفضليّة عثمان علىٰ علي عليه السلام إلىٰ شيعة علي القدماء ، لكن لا يجرأ علىٰ التصريح بذلك ، وهذه عبارته : « واتّهم طائفة من الشيعة الأُولىٰ بتفضيل علي علىٰ أبي بكر وعمر ، بل كانت عامّة الشيعة الأُولىٰ الذين يحبّون علياً يفضّلون عليه أبا بكر وعمر ! ولكنْ كان فيهم طائفة

---

(١) منهاج السنة ٨/٢٢٥ ـ ٢٣٨ .

ترجّحه علىٰ عثمان ، وكان الناس في الفتنة صاروا شيعتين ، شيعة عثمانيّة وشيعة علويّة . وليس كلّ من قاتل مع علي كان يفضّله علىٰ عثمان ، بل كان كثير منهم يفضّل عثمان عليه »[١] .

الكلام حول النص علىٰ عثمان

أقول :

أمّا النصّ الذي ذكره ، فهو ليس عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، وإنما قاله ابن عمر عن نفسه وعمّن هو علىٰ شاكلته ، هذا علىٰ تقدير صحة الخبر .

علىٰ أنّ ابن تيمية قد حرّف متن هذا الخبر الذي أخرجه البخاري بإسناده عن نافع عن ابن عمر قال : « كنّا في زمن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لا نعدل بأبي بكر أحداً ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم نترك أصحاب النبي لا نفاضل بينهم »[٢] .

وقد تكلّم الأعلام حول هذا الأثر ، وهذه عبارة الحافظ ابن عبد البر :

« أخبرنا محمد بن زكريا ويحيىٰ بن عبد الرحمن وعبد الرحمن بن يحيىٰ ، قالوا : حدّثنا أحمد بن سعيد بن حزم ، ثنا أحمد بن خالد ، ثنا مروان بن عبد الملك قال : سمعت هارون بن إسحاق يقول : سمعت يحيىٰ بن معين يقول : من قال : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وعرف لعلي سابقته وفضله فهو صاحب سنّة . ومن قال : أبو بكر وعمر وعلي وعثمان ، وعرف لعثمان سابقته فهو صاحب سنّة .

فذكرت له هؤلاء الذين يقولون : أبو بكر وعمر وعثمان ، ويسكتون ، فتكلّم فيهم بكلامٍ غليظ .

---

(١) منهاج السنة ٤/١٣٢ .

(٢) صحيح البخاري ٥/١٨ .

وكان يحيىٰ بن معين يقول : أبو بكر وعمر وعلي وعثمان .

قال أبو بكر : من قال بحديث ابن عمر : كنّا نقول علىٰ عهد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ، ثم نسكت . يعني : فلا نفاضل ، وهو الذي أنكر ابن معين وتكلّم فيه بكلامٍ غليظ ، لأن القائل بذلك قد قال بخلاف ما أجمع عليه أهل السنّة من السلف والخلف من أهل الفقه والأثر : إنّ عليّاً أفضل الناس بعد عثمان ، وهذا ممّا لم يختلفوا فيه .

وإنما اختلفوا في تفضيل علي وعثمان .

واختلف السلف أيضاً في تفضيل علي وأبي بكر .

وفي إجماع الجميع ـ الذي وصفنا ـ دليل علىٰ أنْ حديث ابن عمر وهم وغلط ، وأنه لا يصح معناه وإنْ كان إسناده صحيحاً ... »[1] .

فظهر من هنا أُمور :

الأول : إن ابن تيميّة قد حرّف لفظ الأثر عن ابن عمر .

والثاني : إن ما قاله وهم وغلط .

والثالث : إن السّلف والخلف اختلفوا في تفضيل علي وعثمان ، وقد كان يحيىٰ بن معين ـ وهو من أقران البخاري ـ يقول بتقديم علي .

والرابع : إن السلف والخلف اختلفوا في تفضيل علي وأبي بكر .

فظهر سقوط استدلال ابن تيمية بهذا الكلام ، وكذبه في نسبة هذا الإستدلال إلىٰ « العلماء » !

وبعد ، فالحديث عن ابن عمر ، الصّحيح المقبول ، هو ما يلي :

« كنّا نقول في زمن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : رسول الله خير الناس ،

---

(١) الإستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/١١١٥ ـ ١١١٧ .

ثم أبو بكر، ثم عمر. ولقد أُوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال لأنْ يكون لي واحدة منهنّ أحبُّ إليَّ من حمر النعم: زوّجه رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ابنته وولدت له، وسدّ الأبواب إلّا بابه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر.

رواه أحمد وأبو يعلىٰ، ورجالهما رجال الصحيح»[1].

أقول:

وهذا الحديث يفسّر الحديث الذي استدل به ابن تيميّة ـ إنْ صحّ ـ والذي تكلّم عليه يحيىٰ بن معين وغيره، فإنّ عبد الله بن عمر كان بصدد التفاضل بين الصحابة عدا علي عليه السلام، وأمّا علي فقد كانت له خصائص يفضّل بها علىٰ من سوىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلّم.

الكلام حول الإجماع علىٰ عثمان

وأمّا الإستدلال بالإجماع علىٰ إمامة عثمان وأفضليّته ـ فيما نسبه ابن تيمية إلىٰ «العلماء» ـ فالعمدة فيه هو البيعة في الشّورىٰ، حيث ادّعىٰ أن أهل الشورىٰ اتّفقوا علىٰ تقديم عثمان علىٰ علي، ثم تبعهم أهل الشوكة والأُمراء وعموم الناس!

لكن الحقيقة التي أغفلها ابن تيمية قضيّة اشتراط عبد الرحمن بن عوف علىٰ علي وعثمان بالعمل علىٰ سيرة الشيخين، فأبىٰ علي ووافق عثمان فكان الخليفة!

لقد أصبح هذا الشّرط هو المعيار لتعيين الخليفة، لا النصّ ولا الإجماع ولا الشورىٰ، وأمير المؤمنين عليه السلام رفض الإلتزام به ... وقد روىٰ هذا الإشتراط ـ وعدم قبول علي عليه السلام وقبول عثمان له ـ غير واحدٍ من المؤرّخين، ولذا قال علي لعبد الرحمن بن عوف:

---

(١) مجمع الزوائد ٩/١٢٠.

« حبوته حبوة دهر ، ليس هذا أول يومٍ تظاهرتم فيه علينا ، فصبر جميل والله المستعان علىٰ ما تصفون ، والله ما ولّيت عثمان إلّا ليردّ الأمر إليك ، والله كلّ يومٍ في شأن »[1].

أقول :

وكأنّ ابن تيميّة يعلم بهذا كلّه ، فينسب هذه الإستدلالات إلىٰ « العلماء » محاولةً للخروج عن عهدتها ، ولكنْ كان عليه أن يصرّح بأسماء المستدلّين لنعرفهم ولنرجع إلىٰ كتبهم !!

إنّ الإضطراب علىٰ كلمات ابن تيمية في هذا الموضع أيضاً لائح جـدّاً ... وهكذا في كلماته الآتية .

إنّه يصف الذين خرجوا علىٰ عثمان بأنّهم طائفة من أوباش الناس ![2] وهو يصرّح بأنّ الصّحابة لم ينصروا عثمان ![3] ويقول في موضع آخر : « والمباشر منهم للقتل ـ وإنْ كان قليلاً ـ فكان ردؤهم أهل الشوكة ، ولولا ذلك لم يتمكّنوا »[4].

ومن مشاهد اضطرابه هنا : إنه يقول بأن الخارجين كانوا « أوباش الناس » و « المباشر كان قليلاً » فيوجّه علىٰ نفسه الإشكال بأن « معاوية قد أجمع الناس عليه بعد موت علي ، وصار أميراً علىٰ جميع المسلمين ، ومع هذا فلم يقتل قـتلة عثمان الذين كانوا قد بقوا !!

بل روي عنه أنه لمّا قدم المدينة حاجّاً فسمع الصوت في دار عثمان : يا أمير المؤمنيناه ، يا أمير المؤمنيناه . قال : ما هذا ؟ قالوا : بنت عثمان تـندب عـثمان .

(١) تاريخ الطبري ، والكامل ، في حوادث سنة : ٢٣ .
(٢) منهاج السنة ٨/٢٣٤ .
(٣) منهاج السنة ٤/٣٢٣.
(٤) منهاج السنة ٤/٤٠٧.

فصرف الناس ، ثم ذهب إليها فقال : يا ابنة عم ، إنّ الناس قد بذلوا لنا الطّاعة علىٰ كره ، وبذلنا لهم حلماً علىٰ غيظ ، فإن رددنا حلمنا ردّوا طاعتهم ، ولأنْ تكوني بنت أمير المؤمنين خير من أنْ تكوني واحدة من عرض الناس ، فلا أسمعنّك بعد اليوم ذكرت عثمان »(١) .

فحتّىٰ لابنة عثمان يقول : « فلا أسمعنّك بعد اليوم ذكرت عثمان » !! فلا يجوز ذكر عثمان بعد الوصول إلىٰ الحكم !! ولا يجب إجراء حكم الله في حقّ من « بقوا » من قتلته « الأوباش » « القليلين » !!

وعندما تصل النّوبة إلىٰ « عائشة » التي كانت من أشدّ المحرّضين على قتله ، تراه يضطرب أشدّ الاضطراب ! .

إنه يقول : « أين النقل الثابت عن عائشة بذلك ؟ » .

لكنّه يعلم بوجود النقل الثابت ، فيتنازل قائلاً :

« هب أنّ واحداً من الصّحابة ، عائشة أو غيرها ، قال في ذلك علىٰ وجه الغضب ، لإنكاره بعض ما ينكر ، فليس قوله حجّة ، ولا يقدح ذلك لا في إيمان القائل ولا المقول له ، بل قد يكون كلاهما وليّاً لله تعالىٰ ، من أهل الجنة ، ويظنّ أحدهما جواز قتل الآخر ، بل يظن كفره ، وهو مخطئ في هذا الظن » !(٢)

والتجأ ـ بالتّالي ـ إلىٰ الإعتراف بما كان من عثمان ، غير أنّه ادّعىٰ توبته : « وعثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ تاب توبةً ظاهرةً من الأُمور التي صاروا ينكرونها ويظهر له أنها منكر ، وهذا مأثور مشهور عنه »(٣) .

لكنْ ما الذي تاب منه ؟!

---

(١) منهاج السنة ٤/٤٠٧ ـ ٤٠٨ .

(٢) منهاج السنة ٤/٣٣٠ .

(٣) منهاج السنة ٦/٢٠٨ .

وابن تيميّة يقول في قضيّة عبد الله بن أبي سرح : « إن هـذا كـذب عـلىٰ عثمان » .

وفي أمره بقتل محمد بن أبي بكر : « فهذا من الكذب المعلوم علىٰ عثمان » !

وبالنسبة إلىٰ ما كان بينه وبين ابن مسعود وعمار : « إن هذا من الكـذب البيّن » !

وفي أنه كان يؤثر أهله بالأموال الكثيرة من بيت المال : « أين النقل الثابت بهذا » ؟

وفي قصّة طرد الحكم : « ليست في الصحاح ، ولا لهـا إسـناد يـعرف بـه أمرها » .

وفي نفي أبي ذر إلىٰ الربذة : « إنّ أباذر سكن الربذة ومات بها ، لسبب ما كان يقع بينه وبين الناس » !

وفي تضييعه حدود الله : « هذا كذب » ؟(١) .

فما هي الذنوب التي تاب منها فلم يجز قتله بعد التوبة ؟

---

(١) منهاج السنة ٦/٢٣٩ ـ ٢٩٦ .

الباب الرابع :

ابن تيميّة
وإمامة أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب

ونستعرض في هذا الباب ما جاء في (منهاج) ابن تيميّة حول أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم آلاف الصلاة والتحيّة ، لنعرف مدىٰ صحّة ما ذكروه من نسبة ابن تيمية إلىٰ النّصب والنفاق والعِداء لهم !

قال الحافظ ابن حجر بترجمته : « وافترق الناس فيه شيعاً ، فمنهم من نسبه إلىٰ التجسيم ... ومنهم من ينسبه إلىٰ الزندقة ... ومنهم من ينسبه الىٰ النفاق ، لقوله في علي ما تقدم [يعني ما نقله سابقاً أنه قال في حق علي : أخطأ في سبعة عشر شيئاً ، ثم خالف فيها نص الكتاب ، منها : إعتداد المتوفىٰ عنها زوجها أطول الأجلين] ولقوله : إنه كان مخذولاً حيث ما توجّه ، وإنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها ، وإنّما قاتل للرياسة لا للديانة ، ولقوله : إنه كان يحب الرياسة وإن عثمان كان يحبّ المال ، ولقوله : أبو بكر أسلم شيخاً يدري ما يقول وعلي أسلم صبياً والصبي لا يصح إسلامه علىٰ قول ، وبكلامه في قصة خِطبة بنت أبي جهل ومات وما نسيها من الثناء ...[1] وقصة أبي العاص بن الربيع وما يؤخذ من مفهومها ، فإنه شنّع في ذلك .

---

(١) هنا بياض !!

فألزموه بالنفاق لقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم : ولا يبغضك إلّا منافق »[١] .

ومن درس كتاب (منهاج السنّة) وَجَدَه يطعن ويقدح في جميع شئون أمير المؤمنين عليه السّلام ، وينكر فضائله ومناقبه كلّها ، مِن إسلامه ، ومن صفاته النفسانيّة كالعلم والعدالة والشجاعة والزّهد ، ومن فضائله ومناقبه الواردة في الصّحاح والسنن وغيرها من كتب أهل السنّة ، وحتّىٰ في إمامته وخلافته بعد عثمان !! بل يكذب عليه ، ويطعن فيه ، وينال منه ... !!

ولكنْ في كلماته تناقضات لا تحصىٰ ...

وهذه جملة من كلماته نذكرها في فصول تحتها عناوين :

١ ـ حول إسلامه وجهاده

إسلامه وصلاته قبل الناس

إن علياً عليه السلام أوّل من أسلم ، بالأدلّة الثابتة عند الفريقين ، وهذا ممّا اعترف به كبار الأئمة المتقدّمين علىٰ ابن تيمية والمتأخّرين عنه[٢] ، وهذه فضيلة لم يشركه فيها أحد .

ويريد ابن تيميّة إنكار هذه الفضيلة ، لكنّه يضطرب !! فنحن نورد كلماته في المسألة وعليك أن تقارن بينها :

يقول : « قول علي : صلّيت ستة أشهر قبل الناس ، فهذا مما يعلم بطلانه

(١) الدرر الكامنة ١/١٥٥ .

(٢) تقدم بعض ما يدل عليه وسنفصّل الكلام فيه في (الشرح) .

بالضرورة ، فإن بين إسلامه وإسلام زيد وأبي بكر وخديجة يوماً أو نحوه ، فكيف يصلّي قبل الناس بستّة أشهر »(١) .

فهنا يعترف بإسلامه قبل أبي بكر ، ولا ينقل قولاً علىٰ الخلاف .

وفي موضع آخر يشكك في ذلك ويقول : « وتنازعوا في أوّل من نطق بالإسلام بعد خديجة ، فإن كان أبو بكر أسلم قبل علي ، فقد ثبت أنه أسبق صحبةً كما كان أسبق إيماناً . وإن كان علي أسلم قبله فلا ريب أن صحبة أبي بكر للنبي كانت أكمل وأنفع من صحبة علي ونحوه »(٢) .

فيردّد الأمر ـ مع التصريح بدعوىٰ كون إسلامه بعد خديجة ـ ثم يفضّل إسلام أبي بكر علىٰ كلّ تقدير .

وفي موضع ثالث ينسب القول بتقدّم إسلام أبي بكر إلىٰ أكثر الناس ، فيقول : « قول القائل : علي أوّل من صلّىٰ مع النبي ، ممنوع ، بل أكثر الناس علىٰ خلاف ذلك ، وأن أبا بكر صلّىٰ قبله »(٣) .

فلاحِظ كيف يضطرب !

ومما يبيّن شدّة اضطرابه وقوّة نصبه وعدائه : تشكيكه في أصل قبول إسلام الإمام عليه السّلام ، إنّه يقول :

« قوله : وهذه الفضيلة لم تثبت لغيره من الصحابة . ممنوع ، فإنّ الناس متنازعون في أوّل من أسلم ، فقيل : أبو بكر أوّل من أسلم ، فهو أسبق إسلاماً من علي ، وقيل : إن عليّاً أسلم قبله ، لكن علي كان صغيراً وإسلام الصبي فيه نزاع بين العلماء ، ولا نزاع في أن إسلام أبي بكر أكمل وأنفع ، فيكون هو أكمل سبقاً

---

(١) منهاج السنة ٥/١٩ .

(٢) منهاج السنة ٨/٣٨٩ .

(٣) منهاج السنة ٧/٢٧٣ .

بالإتّفاق، وأسبق علىٰ الإطلاق علىٰ القول الآخر. فكيف يقال: علي أسبق منه بلا حجة تدل علىٰ ذلك»[١].

ولا يكتفي ابن تيمية بهذا القدر، بل يحاول إثبات كفر علي عليه السلام قبل إسلامه، والتشكيك في إسلامه وهو غير بالغ، انظر إلىٰ كلامه:

«قبل أنْ يبعث الله محمّداً لم يكن أحد مؤمناً من قريش، لا رجل ولا صبي ولا امرأة، ولا الثلاثة ولا علي!

وإذا قيل عن الرجال: إنهم كانوا يعبدون الأصنام.

فالصبيان كذلك، علي وغيره!!

وإن قيل: كفر الصبي ليس مثل كفر البالغ.

قيل: ولا إيمان الصبي مثل ايمان البالغ.

فأولئك يثبت لهم حكم الإيمان والكفر وهم بالغون، وعلي يثبت له حكم الكفر والإيمان وهو دون البلوغ.

والصبي المولود بين أبوين كافرين يجري عليه حكم الكفر في الدنيا باتّفاق المسلمين، وإذا أسلم قبل البلوغ فهل يجري عليه حكم الإسلام قبل البلوغ؟ علىٰ قولين للعلماء.

بخلاف البالغ فإنّه يصير مسلماً باتّفاق المسلمين.

فكان إسلام الثلاثة مخرجاً لهم من الكفر باتّفاق المسلمين. وأما إسلام علي فهل يكون مخرجاً له من الكفر؟ علىٰ قولين مشهورين، ومذهب الشافعي أن إسلام الصبي غير مخرج له من الكفر»[٢].

---

(١) منهاج السنة ١٥٥/٧.

(٢) منهاج السنة ٢٨٥/٨.

الرّافضة تعجز عن إثبات إيمان علي

وقال ابن تيميّة :

« إنّ الرافضة تعجز عن إثبات إيمان وعدالته ، فإنْ احتجّوا بما تواتر من إسلامه وهجرته وجهاده ، فقد تواتر إسلام معاوية ويزيد وخلفاء بني أُميّة وبني العبّاس وصلاتهم وصيامهم وجهادهم الكفّار »[١] .

أقول :

وهل كان إيمان أمير المؤمنين وعدالته بحاجةٍ إلىٰ إثبات ؟ وكيف يقاس إيمانه بإيمان غيره مطلقاً ، فضلاً عن معاوية وغيره ممّن ذكر ؟

أمّا معاوية فقد حارب أمير المؤمنين ، وقد قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم : « حرب علي حربي وسلمه سلمي وطاعته طاعتي ومن فارقه فارقني »[٢] . ولا ريب في أنه كان مبغضاً لأمير المؤمنين ، الذي قال رسول الله « بغضه نفاق » في حديثٍ صحيح متّفق عليه بين الجميع ، ومن رواته من الجمهور : مسلم في صحيحه ، وأحمد في مسنده ، والترمذي في صحيحه ، والنسائي في خصائصه ،وأبو نعيم في حليته ، وغيرهم .

وإذا كان هذا حال معاوية فما ظنّك بحال يزيد وغيره !!

فهل عرفت لماذا نسبه بنو قومه إلىٰ النفاق ؟!

بين علي وبين الكفّار والمنافقين

يقول ابن تيميّة : « لم يعرف أنه كان يبغضه الكفار والمنافقون »[٣] .

---

(١) منهاج السنة ٢/٦٢ .

(٢) مسند أحمد ٣/٤٤٢ ، المستدرك ٣/١٢٤ ، الصواعق : ١١٤ وغيرها .

(٣) منهاج السنة ٧/٤٦١ .

وفي موضعٍ آخر يقول : « لم يكن لعلي إلىٰ أحدٍ منهم إساءة ، لا في الجاهلية ولا في الإسلام ، ولا قتل أحداً من أقاربهم ، فإنّ الذين قتلهم علي لم يكونوا من أكبر القبائل ، وما من أحدٍ من الصّحابة إلّا وقد قتل أيضاً .

وكان عمر ـ رضي الله عنه ـ أشدّ علىٰ الكفّار وأكثر عداوةً لهم من علي ، فكلامهم فيه وعداوتهم له معروفة »[١] .

إذن ! لم يكن لعلي إلىٰ أحدٍ منهم إساءة ، والذين قتلهم لم يكونوا من « أكبر القبائل » !! فأنصف ولم يقل : كانوا « من الموالي » !!

أمّا عمر فكان « أشد علىٰ الكفّار وأكثر عداوةً لهم » بأيّ شئ ؟ ومتىٰ ؟

لا يصرّح بالقتل والقتال ، لأنه يعلم بواقع الحال !!

لكنّه في موضعٍ آخر لا يستحي فيقول : « وقوله : إنّ علياً قتل بسيفه الكفّار . فلا ريب أنه لم يقتل إلّا بعض الكفار ، وكذلك سائر المشهورين بالقتال من الصحابة ، كعمر والزبير وحمزة والمقداد وأبي طلحة والبراء بن مالك وغيرهم رضي الله عنهم ، ما منهم من أحدٍ إلّا قتل بسيفه طائفةً من الكفار » .

وهل قتل عمر بسيفه طائفة من الكفّار ؟

هنا يضطر إلىٰ أن يقول : « والقتال يكون بالدعاء كما يكون باليد »[٢] .

إذن ! قتل عمر طائفة من الكفار بالدّعاء !!

وقد كرّر هذا الكلام في موضع آخر ، إذ قال : « وهؤلاء لم يقتل علي أحداً منهم ولا أحداً من الأنصار ، وقد كان عمر ـ رضي الله عنه ـ أشدّ عداوةً منذ أسلم للمشركين من علي ، فكانوا يبغضونه أعظم من بغضهم لسائر الصّحابة ، وكان

---

(١) منهاج السنة ٤/٣٦١ .

(٢) منهاج السنة ٤/٤٨٠ ـ ٤٨٤ .

الناس ينفرون عن عمر لغلظته وشدّته أعظم من نفورهم عن علي »[١].

لكنّه ـ على كلّ حالٍ ـ لم يـدّع « قـتالاً » لأبي بكـر ، لا « بسـيفه » ولا « بالدعاء » ! .. بل لمّا أراد ذكره بدلّ التعبير من « القتل » إلىٰ « الجهاد » فكان جهاد أبي بكر وغيرهم أعظم من جهاد علي !

يقول : « وأمّا علي ـ رضي الله عنه ـ فلا ريب أنه ممّن يحب الله ويحبّه الله ، لكنْ ليس بأحق بهذه الصفة من أبي بكر وعمر وعثمان ، ولا كان جهاده للكفّار والمرتدّين أعظم من جهاد هؤلاء ، ولا حصل به من المصلحة للدين أعظم ممـا حصل بهؤلاء »[٢].

جهاده الكفار بسيفه وكونه أشجع الناس بعد النبي

يقول العلامة الحلّي : « إنه كان أشجع النـاس ، وبسـيفه ثـبتت قـواعـد الإسلام ، وتشيّدت أركان الإيمان ، ما انهزم في موطن قط ... » .

فاستمع إلىٰ جواب ابن تيمية :

« أمّا قوله : إنه كان أشجع الناس ، فهذا كذب ، بل كان أشجع الناس رسول الله ... »[٣].

بالله عليك ! فهل كان العلّامة يدّعي كون أمير المؤمنين أشجع من النبي ، صلّىٰ الله عليهما وآلهما وسلّم ؟ إنّ هذا الجواب أليق بالحمقىٰ منه بأهل العلم !

إلّا أنّ السرّ في هذه المغالطة هو عدم تمكّنه من دعوىٰ أشـجعيّة أبي بكـر

(١) منهاج السنة ٦/٣٢١.

(٢) منهاج السنة ٧/٢١٨.

(٣) منهاج السنة ٨/٧٦.

وعمر ... لكنّه كما جعل « القتل » يكون « بالدعاء » كذلك جعل « الشـجاعة » تكون « بالقعود » عن الحرب والقتال ... قال : « وإذا كانت الشجاعة المطلوبة من الأئمة شجاعة القلب ، فلا ريب أنّ أبا بكر كان أشجع من عمر ، وعمر أشجع من عثمان وعلي وطلحة والزبير ... وكان يوم بدرٍ مع النبي في العريش ... »[١] .

إذن : كان أبو بكر وغيره فاقدين للشجاعة البدنية ، لكنّ الشجاعة المطلوبة من الأئمة هي « شجاعة القلب » ، ولا ريب في أن أبا بكر وعمر كانا أشجع من علي .

ألا سائل يسأله ـ بعد التنزّل عن كلّ ما هنالك ـ أنّ الشّجاعة البدنيّة تكون بلا شجاعة القلب ؟!

وإذا كانوا واجدين لشجاعة القلب وثباته فلماذا انهزموا وفرّوا ؟

يقول : « وأمّا قوله : ما انهزم قط . فهو في ذلك كأبي بكر وعمر وطـلحة والزبير وغيرهم من الصحابة ، فالقول في أنه ما انهزم كالقول في أنّ هـؤلاء مـا انهزموا قط ، ولم يعرف لأحدٍ من هؤلاء هزيمة . والمسلمون كانت لهم هزيمتان : يوم أحد ويوم حنين . ولم ينقل أن أحداً من هؤلاء انهزم ، بل المذكور في السّير والمغازي أن أبا بكر وعمر ثبتا مع النبي صلّى الله عليه وسلّم يـوم أحـد ويـوم حنين ، ولم ينهزما مع من انهزم . ومن نقل أنهما انهزما يوم حنين فكذبه معلوم . وإنما الذي انهزم يوم أُحد عثمان ، وقد عفا الله عنه . وما نقل من انهزام أبي بكر وعمر بالراية يوم حنين فمن الأكاذيب المختلقة التي افتراها المفترون »[٢] .

ثم إذا طالبته بأحسن موردٍ ظهرتْ فيه شجاعة أبي بكر ، ذكر في الجواب

---

(١) منهاج السنة ٨/٧٩.

(٢) منهاج السنة ٨/٩١.

ما في الصحيحين ! عن عروة بن الزبير ! عن عبد الله بن عمرو بن العاص !... يقول ابن تيمية :

« ومن شجاعة الصدّيق ما في الصحيحين ، عن عروة بن الزبير قال : سألت عبد الله بن عمرو ، عن أشدّ ما صنع المشركون برسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ قال : رأيت عقبة بن أبي معيط جاء إلىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم وهو يصلّي ، فوضع رداءه في عنقه فخنقه خنقاً شديداً ، فجاء أبو بكر فدفعه عنه وقال : ﴿ أتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله وقد جاءكم بالبيّنات من ربّكم ﴾ »[1] .

فهذه شجاعة أبي بكر عند أشدّ ما صنع المشركون برسول الله !!

تكميل

من الأُمور الثابتة بالضرورة فرار أبي بكر وعمر يوم أُحد ويوم خيبر ، أمّا في أُحد فروىٰ الخبر : أبو داود الطيالسي ، وابن سعد ، والبزّار ، والطبراني ، وابن حبان ، والدارقطني ، وأبو نعيم ، وابن عساكر ، والضياء المقدسي ، وغيرهم من الأئمة الأعلام[2] .

وأمّا في خيبر فرواه : أحمد ، وابن أبي شيبة ، وابن ماجة ، والبزار ، والطبري ، والطبراني ، والحاكم ، والبيهقي ، والضياء ، والهيثمي ، وجماعة غيرهم فراجع[3] .

وأمّا في حنين فالذي صبر مع النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ وعدّ من

---

(١) منهاج السنة ٨/٨٥.

(٢) كنز العمال ١٠/٤٢٤ رقم ٣٠٠٢٥ .

(٣) كنز العمال ١٠/٤٦١ عدة أحاديث .

خصائصه كما في الحديث الصحيح عن ابن عباس ـ هو علي عليه السّلام[١].

وأمّا في خندق فقد عرف الناس حال القوم ، وقعودهم عن البراز إلىٰ ابن عبد ود ، بما لا يحتاج إلىٰ ذكر !!

وعلىٰ هذه فقس ما سواها !

كلّ ما جاء في مواقفه في الغزوات كذب

وأنكر ابن تيميّة كلّ ما ذكره العلّامة من مواقف ومشاهد أمير المؤمنين عليه السّلام في حروب رسول الله وغزواته صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، فراجع كلماته في (غزاة بدر) و (أحد) و (الأحزاب) و (خيبر) و (حنين) وغيرها[٢].

كما أنّه أنكر فرار المشايخ في غير واحدٍ من المشاهد.

والعجيب أنّه في جميع إنكاراته ينسب الإنكار إلىٰ « أهل العلم بالمغازي والسّير » !! ولا ندري ما إذا كان يقصد من « أهل العلم » نفسه وبعض من حوله فقط !!

والأعجب من ذلك مطالبته بالنقل المعتبر لما يقوله العلّامة ، قائلاً : « بيّن لنا سند هذا » ! و : « لابدّ من بيان إسناد كلّ ما يحتجُّ به من المنقول أوعزوه إلىٰ كتابٍ تقوم به الحجة ، وإلّا فمن أين يعلم أنّ هذا وقع » !

قلت : قد ذكرنا في (الشرح) الأسانيد في كلّ موردٍ ، كما ذكرنا بعض من روىٰ فرار القوم في (أُحد) و (خيبر) وغيرهما من الغزوات ، من أعلام الأئمة الثقات ... وفيهم من يعتمد عليه ابن تيمية ويحسبه من كبار الأئمة الحفاظ لسنّة

---

(١) المستدرك ٣/١١١.

(٢) منهاج السنة ٨/٩٤ ـ ١٢٧.

رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، كأحمد بن حنبل والدار قطني وأمثالهما ... لكنّه مع ذلك يقول في جواب قول العلامة « وفي غزاة أحد لمّا انهزم الناس كلّهم » يقول :

« قد ذكر في هذه من الأحاديث العظام التي لا تنفق إلّا علىٰ من لم يعرف الإسلام ، وكأنّه يخاطب بهذه الخرافات من لا يعرف ما جرىٰ في الغزوات ... » !!

إنّه يذكّرك بما اتّفق علىٰ روايته المسلمون من قوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم : « إذا لم تستح فاصنع ما شئت » !!

٢ ـ حول علومه ومعارفه

وكذّب ابن تيميّة كلّ ما يستدل به من الكتاب والسنّة في هذا الباب ... فكأنّ أمير المؤمنين عليه السّلام لم يتعلّم من رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم شيئاً ، ولم يتعلّم أحد منه من العلوم الإسلامية شيئاً أصلاً !! وهذه كلماته :

كلّ الأدلة من الكتاب والسنة كذب :

١ ـ نزول ﴿ وتعيها أُذن واعية ﴾ فيه

قال العلّامة : « وفيه نزل قوله تعالىٰ : ﴿ وتعيها أُذُنٌ واعية ﴾ » .

قال ابن تيميّة : « إنّه حديث موضوع باتّفاق أهل العلم »[1] .

وقال محقّق كتابه : « لم أجد هذا الحديث » !

---

(١) منهاج السنة ٧/٥٢٢ .

أقول :

يوجد هذا الحديث في روايات « أهل العلم » وكتبهم المعروفة ، فقد رواه : محمد بن جرير الطبري في تفسيره ، وأبو بكر البزّار في مسنده ، وسعيد بن منصور في سننه ، وابن أبي حاتم في تفسيره ، وكذا ابن المنذر ، وابن مردويه ، والفخر الرازي ، والزمخشري ، والواحدي ، والسيوطي في الدر المنثور . ورواه من المحدثين : أبو نعيم في حليته ، والضياء المقدسي في المختارة ، وابن عساكر ، والهيثمي في مجمعه ...[١] .

إذن : قد « اتّفق » « أهل العلم » علىٰ رواية « هذا الحديث الموضوع » !!

٢ ـ حديث « *أنا مدينة العلم وعلي بابها* » كذب

قال : « وحديث : أنا مدينة العلم وعلي بابها . أضعف وأوهىٰ ، ولهذا إنّما يعدّ في الموضوعات وإنْ رواه الترمذي ، وذكره ابن الجوزي وبيّن أن سائر طرقه موضوعة . والكذب يعرف من نفس متنه ... »[٢] .

أقول :

حديث « أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم ـ أو المدينة ـ فليأتها من بابها » من أصحّ الأحاديث سنداً ، وأمتنها وأتقنها دلالةً ، فكان علىٰ مثل ابن تيمية أن يكذّبه ، بل ويعزو روايته إلىٰ الزنادقة !!

وقد بحثنا عن هذا الحديث من جميع جوانبه في الأجزاء ١٠ ـ ١٢ من كتابنا

---

(١) لاحظ التفاسير بتفسير الآية من سورة الرعد ، وهو في مجمع الزوائد ١/١٣١ ، حلية الأولياء ١/٦٧ ، كنز العمال .

(٢) منهاج السنة ٧/٥١٥ .

الكبير (نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار) ... وهذه مقتطفات ممّا جاء هناك :

أولاً : رواته من الصحابة : أمير المؤمنين عليه السلام ، الإمام الحسن السبط ، الإمام الحسين السبط ، عبد الله بن العباس ، جابر بن عبد الله ، عبد الله بن مسعود ، حذيفة بن اليمان ، عبد الله بن عمر ، أنس بن مالك ، عمرو بن العاص .

أمّا من التابعين : فكثيرون جدّاً .

وأمّا من الأئمة وكبار العلماء في مختلف القرون : فأكثر وأكثر ، نذكر أشهرهم :

يحيىٰ بن معين ، أحمد بن حنبل ، الترمذي ، البزّار ، ابن جرير الطبري ، الطبراني ، أبو الشّيخ الإصفهاني ، ابن بطة ، الحاكم ، ابن مردويه ، أبو نعيم ، أبو المظفر السمعاني ، البيهقي ، إبن الأثير ، النووي ، العلائي ، المزّي ، إبن حجر العسقلاني ، السّخاوي ، السيوطي ، السمهودي ، إبن حجر المكي ، القاري ، المنّاوي ، الزرقاني ، الشوكاني ، الآلوسي .

وثانياً : الذين نصّوا علىٰ صحة هذا الحديث من كبار الأئمة : يحيىٰ بن معين ، ابن جرير الطبري ، الحاكم ، صلاح الدين العلائي ، ابن الجزري ، السخاوي ، السيوطي ، ابن روز بهان ، المتّقي الهندي .. وغيرهم .

وثالثاً : الذين نصّوا علىٰ حسن هذا الحديث أو في بعض طرقه : الترمذي ـ علىٰ ما نقل عنه الدهلوي في شرح المشكاة ـ العلائي ، الزركشي ، المجد الشيرازي ، إبن حجر العسقلاني ، السخاوي ، السيوطي ، السمهودي ، الصالحي الشامي ، ابن عرّاق ، ابن حجر المكي ، علىٰ القاري ، المناوي ، العزيزي ، الزرقاني ، الشوكاني ، وغيرهم .

ورابعاً : إن تصحيح « يحيىٰ بن معين » حديث « أنا مدينة العلم وعلي

بابها » أصبح هو الأساس لتصحيح جماعة من الأئمة ، وذلك لكون « ابن معين » عندهم « إمام الجرح والتعديل » .

أمّا تصحيحه فمذكور بترجمة (عبد السلام بن صالح الهروي) من (تهذيب الكمال) و (تهذيب التهذيب) وفي (جمع الجوامع) و (فيض القدير) و (الفوائد المجموعة) وغيرها .

وأمّا وصفهم (ابن معين) بكونه إمام أهل الجرح والتعديل ، وأنه المرجوع إليه في هذا الباب ، وأنّ قوله حجة ... فمذكور بتراجمه في (الانساب ـ المرّي) و(تهذيب الأسماء واللغات ١/١٥٦) و (وفيات الأعيان ٦/١٣٩) و (سير أعلام النبلاء ١١/٧١) وغيرها .

وابن تيمية نفسه ينصّ علىٰ كون « يحيىٰ بن معين » المرجع في التمييز بين صدق الحديث وكذبه ، في جماعةٍ وصفهم بذلك ، حيث قال : « المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب ، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلىٰ أهل العلم بالحديث ، كما يرجع إلىٰ النحاة في الفرق بين لحن العرب ونحو العرب ، ويرجع إلىٰ علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة ، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك .

فلكلّ علمٍ رجال يعرفون به .

والعلماء بالحديث أجل هؤلاء ، وأعظم قدراً ، وأعظمهم صدقاً ، وأعلاهم منزلة ، وأكثرهم ديناً ، فإنّهم من أعظم الناس صدقاً وديناً وأمانةً وعلماً وخبرةً ، بما يذكرونه من الجرح والتعديل ، مثل :

مالك ، وشعبة ، وسفيان بن عيينة ، وسفيان الثوري ، ويحيىٰ بن سعيد القطّان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الله بن المبارك ، ووكيع بن الجراح ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، ويحيىٰ بن معين ... وأبي

الحسن الدارقطني . وأمثال هؤلاء خلق كثير لا يحصىٰ عددهم ... »[١] .

أقول :

وله كلامٌ ـ غير هذا الكلام ـ يقدّم هؤلاء ويفضّلهم علىٰ الإمامين العسكريين من أئمة أهل البيت عليهم السّلام !!

وقد ذكر في هذه الكلمات « يحيىٰ بن معين » و « أحمد بن حنبل » و « الدارقطني » ، وهؤلاء من رواة حديث (أنا مدينة العلم) . أمّا الأول فقد عرفت ، وأمّا أحمد فقد ذكرت روايته في (تذكرة الخواص) و (جواهر العقدين) وغيرهما . وأمّا الدارقطني فقد وقع في سند رواية ابن عساكر .

وخامساً : فإنّ ممن أخرجه الترمذي ، وكتابه أحد الصّحاح الستّة عندهم وقد اعتمد عليه ابن تيمية في غير موضعٍ من كتابه .

وسادساً : فإنّ الحاكم النيسابوري أيضاً من مخرّجيه ، ومصحّحيه ، وقد اعتمد ابن تيمية علىٰ مستدركه غير مرّةً أيضاً .

هذا ، وإنْ شئت المزيد فراجع كتابنا المذكور .

٣ـ حديث : « *أقضاكم علي* » كذب

قال : « فهذا الحديث لم يثبت ، وليس له إسناد تقوم به الحجّة ... لم يروه أحد في السنن المشهورة ولا المسانيد المعروفة ، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ، وإنما يروىٰ من طريق من هو معروف بالكذب »[٢] .

وقال محقّقه : « لم أجد هذا الحديث » .

---

(١) منهاج السنة ٧/٣٤ ـ ٣٥.

(٢) منهاج السنة ٧/٥١٢ .

أقول :

ورد الحديث في أنّ أمير المؤمنين عليه السّلام « أقضىٰ الأصحاب » أو « أقضىٰ الأمّة » ونحو ذلك عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، وعن غير واحدٍ من الصحّابة ، فراجع :

صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، باب الآية ﴿ ما ننسخ من آيةٍ أو ننسها ﴾ وكذا في الدر المنثور عن النسائي ، وابن الأنباري ، ودلائل النبوة للبيهقي .

وهو في الطبقات لابن سعد عن أبي هريرة عن عمر[١] ، وفي المسند[٢] وبترجمته عليه السلام من سنن ابن ماجة والمستدرك علىٰ الصحيحين ـ وصحّحه ـ والاستيعاب ، وأُسد الغابة ، وحلية الأولياء ، والرياض النضرة . فاقرأ واحكم !!

٤ ـ ابن عباس تلميذ علي ، كلام باطل

هذا نصّ كلامه وعين عبارته ، واستدلّ قائلاً : « فإن رواية ابن عباس عن علي قليلة ، وغالب أخذه عن عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة ، وكان يفتي بقول أبي بكر وعمر ، ونازع عليّاً في مسائل »[٣] .

وقال في موضع آخر : « وهذا ابن عباس ، نقل عنه من التفسير ما شاء الله بالأسانيد الثابتة ، ليس في شئ منها ذكر علي . وابن عباس يروي عن غير واحدٍ من الصحابة ، يروي عن : عمر ، وأبي هريرة ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعن زيد

(١) الطبقات الكبرى ج ٢ ق ٢ ص ١٠٢ .

(٢) مسند أحمد ٣/٣٠٥ ، ٥/١١٣ .

(٣) منهاج السنة ٧/٥٣٦ .

ابن ثابت ، وأبي بن كعب ، واسامة بن زيد ، وغير واحدٍ من المهاجرين والأنصار ، وروايته عن علي قليلة جداً ، ولم يخرّج أصحاب الصحيح شيئاً من حديثه عن علي ... »[١] .

أقول :

الكلام في هذا المجال كثير ، ولربما يأتي بعضه هنا ، والتفصيل في (الشرح) ، فنكتفي بكلام المناوي بشرح الحديث : « علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يتفرقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض » قال « ولهذا كان أعلم الناس بتفسيره . قال المولىٰ خسرو الرومي ـ عندما قال القاضي : إنه جمع في تفسيره ما بلغه عن عظماء الصحابة ـ : « أراد بعظمائهم علياً وابن عباس والعبادلة وأُبي وزيد . قال : وصدرهم علي ، حتىٰ قال ابن عباس : ما أخذت من تفسيره فعن علي . ويتلوه ابن عبّاس ... »[٢] .

٥ ـ *ابن مسعود وغيره من الصحابة لم يأخذوا عن علي شيئاً*

وهذه أيضاً عين عبارته[٣] .

أقول :

ما أشنع هذا الكلام وأنكره عند ذوي الأفهام !!

إنّ من يراجع كلمات الأئمة بترجمة أمير المؤمنين عليه السّلام ، يجد التصريح بأخذ كبار الصحابة منه ، ويجد أيضاً أسماء كثيرين منهم أخذوا عنه ورووا عنه ،

---

(١) منهاج السنة ٨/٤٢ .

(٢) فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير ٤/٣٥٧ . وعليك بقراءة بقيّة كلامه فإنه مفيد جدّاً .

(٣) منهاج السنة ٨/٤٢ .

كما يجد ذلك بتراجم الصّحابة أيضاً .

أُنظر إلىٰ كلام الحافظ المزي عندما يقول : « أحد العلماء الربّانيين ، والشجعان المشهورين ، والزّهاد المذكورين ، وأحد السابقين إلىٰ الإسلام ... أما علمه ، فكان من العلوم بالمحلّ العالي ، روىٰ عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم خمسمائة حديث وستة وثمانين حديثاً ، اتّفق البخاري ومسلم منها علىٰ عشرين ، وانفرد البخاري بتسعة ومسلم بخمسة عشر . روىٰ عنه بنوه الثلاثة : الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبو موسىٰ ، وعبد الله بن جعفر ، وعبد الله بن الزبير ، وأبو سعيد ، وزيد بن أرقم ، وجابر بن عبد الله ، ....

وروىٰ عنه من التابعين خلائق مشهورون .

ونقلوا عن ابن مسعود قال : كنّا نتحدّث أن أقضى أهل المدينة علي .

وقال ابن المسيب : ما كان أحد يقول سلوني ، غير علي .

وقال ابن عباس : أُعطي علي تسعة أعشار العلم ، ووالله لقد شاركهم في العشر الباقي .

قال : وإذا ثبت لنا الشئ عن علي لم نعدل إلىٰ غيره .

وسؤال كبار الصحابة له ورجوعهم إلىٰ فتاويه وأقواله في المواطن الكثيرة والمسائل المعضلات مشهور »[١] .

وأمّا خصوص (عبد الله بن مسعود) فتجد التصريح بروايته عن مولانا أمير المؤمنين بترجمتها في الكتب الرجاليّة ، نكتفي ذكر ما جاء في واحدٍ منها :

ففي (تهذيب الكمال) بترجمة أمير المؤمنين حيث يذكر الرواة عنه بترتيب

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ١/٣٤٤ ـ ٣٤٦.

الحروف : « وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عبد القاري ، وعبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمرو ابن هند الجملي ، وعبد الله بن مسعود ـ ومات قبله ـ وعبد الله بن معقل بن مقرّن المزني ... »[1].

٦ ـ معاذ أعلم من علي بالحلال والحرام !

وقال في الجواب عن « أقضاكم علي » : « وقوله : أعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل ، أقوىٰ إسناداً منه ... قد رواه الترمذي وأحمد ... وإذا كان قوله : أعلم أُمّتي بالحلال والحرام معاذ بن جبل ، أصح إسناداً وأظهر دلالةً ، علم أنّ المحتجّ بذلك علىٰ أن عليّاً أعلم من معاذ جاهل ، فكيف من أبي بكر وعمر اللذين هما أعلم من معاذ ؟

مع أنّ الحديث الذي فيه ذكر معاذ وزيد بعضهم يضعّفه وبعضهم يحسّنه ، والذي فيه ذكر علي فضعيف أو باطل »[2].

أقول :

قد تبيّن مما سبق ويأتي كذب هذا الكلام ، وفي (الشرح) بيان مفصّل في سقوط ما يروونه عن النبي أنه قال : « أعلمكم بالحلال والحرام معاذ » علىٰ ضوء كلمات علمائهم الكبار في الحديث والرجال .

ولعلّ السرّ في وضع هذا الحديث كون معاذ في جملة المهاجمين لبيت فاطمة عليها السلام ، لحمل أمير المؤمنين ومن معه علىٰ البيعة لأبي بكر !!

---

(١) تهذيب الكمال ٢٠ /٤٧٦ .

(٢) منهاج السنة ٧ /٥١٣ ـ ٥١٥ .

٧ـ تعلّمه من أبي بكر وعمر

ذكر ابن تيميّة أن « عمر قد استفاد علي منه أكثر مما استفاد عمر منه »[١] ولم يذكر دليلاً علىٰ هذا القول !

وأمّا أبو بكر فقد كرّر أنّ علياً أخذ العلم منه ، وقال بأنّ ذلك معروفٌ ، وهذه عباراته :

« والمعروف أن عليّاً أخذ العلم عن أبي بكر ، كما في السنن عن علي قال : كنت إذا سمعت من النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم حديثاً نفعني الله ما شاء أنْ ينفعني ، وإذا حدّثني غيره حديثاً استحلفته ، فإذا حلف لي صدّقته ، وحدّثني أبو بكر وصدق أبو بكر قال : سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يقول : ما من عبدٍ مؤمن يذنب ذنباً فيحسن الطهور ثم يقوم فيصلّي ، ثم يستغفر الله ، إلّا غفر الله له »[٢] .

وقال : « وكان علي وغيره يروون عن أبي بكر ، كما في السنن عن علي قال : كنت ... » فذكره[٣] .

وقال : « وأيضاً ، فعلي تعلّم من أبي بكر بعض السنّة ، وأبو بكر لم يتعلّم من علي شيئاً »[٤] ، إنتهىٰ ، ويقصد من « بعض السنّة » الحديث الذي في السّنن .

وقال في موضع آخر : « فأمّا أبو بكر فما ينقل عنه أحد أنه استفاد من علي شيئاً من العلم ، والمنقول أنّ علياً هو الذي استفاد منه ، كحديث صلاة التوبة

---

(١) منهاج السنة ٨/٢٧٩ .

(٢) منهاج السنة ٥/٥١٣ .

(٣) منهاج السنة ٧/٥٠١ .

(٤) منهاج السنة ٧/٥١٠ .

وغيره »[١] فأضاف « وغيره » ولم يقل ماهو ؟!

لكنّه في موضع آخر أضاف : « وعلي قد رویٰ عنه واحتذیٰ حذوه واقتدیٰ بسيرته »[٢].

ولا يخفیٰ أنّه ليس في كتب أهل السنّة حديثٌ يرويه أمير المؤمنين عليه السلام عن أبي بكر إلّا هذا الحديث ، وهذا الحديث يروونه عن رجلٍ لم يرو إلّا هذا الحديث ، ولهذا فإنّهم إنما عرفوا الرجل بهذا الحديث فقط ، يقول المزيّ « أسماء بن الحكم الفزاري وقيل السلمي ، أبو حسّان الكوفي . رویٰ عن علي بن أبي طالب : كنت إذا سمعت من رسول الله ... الحديث . رویٰ عنه : علي بن ربيعة الوالبي »[٣].

وقال الذّهبي : « ماله سویٰ هذا الحديث »[٤].

فانظر كيف يتبجّح ابن تيميّة بهذا الحديث المتفرّد به ، ويعنون لأجله أنّ علياً تعلّم من أبي بكر ، ويكرّر هذا المطلب مرّات ، ويجعله من المعروف ؟

ثم إنّ مدار هذا الحديث علیٰ « عثمان بن المغيرة » كما قال ابن عدي[٥].

وقد وقع الكلام بينهم في هذا الحديث وسنده ، أمّا الحديث فقد استنكره البخاري[٦] والعقيلي[٧] ، وحاول المزي الدفاع عن هذا الحديث بأخبار قال فيها

---

(١) منهاج السنة ٨/٦١.

(٢) منهاج السنة ٨/٢٧٩.

(٣) تهذيب الكمال ٢/٥٣٣.

(٤) ميزان الاعتدال ١/٢٥٦.

(٥) الكامل في الضعفاء ٤/٨٥.

(٦) ميزان الاعتدال ١/٢٥٥ وغيره.

(٧) تهذيب التهذيب ١/٢٣٥.

ابن حجر : ضعيفة جدّاً(١) .

وأما « عثمان » الذي عليه مداره فقال العقيلي : منكر الحديث(٢) .

وأما « أسماء » نفسه فقد ذكره ابن الجارود في الضعفاء(٣) وقال البزار : مجهول(٤) .

وهذا القدر يكفي لمعرفة عدالة ابن تيمية وعلمه ... !!

٨ ـ له فتاوىٰ كثيرة تخالف النصوص

وذكر ابن تيميّة بأنّ لعلي فتاوىٰ كثيرة تخالف النصوص ، حتىٰ جمع الشافعي مجلّداً في خلاف علي وابن مسعود ، وجمع محمد بن نصر المروزي كتاباً كبيراً في ذلك(٥) .

وقال مرّة أخرىٰ : « وقد جمع الشافعي في كتاب خلاف علي وعبد الله من أقوال علي التي تركها الناس ، لمخالفتها النص أو معنىٰ النص ، جزءاً كبيراً . وجمع بعده محمد بن نصر المروزي أكثر من ذلك ، فإنه كان إذا ناظره الكوفيّون يحتجّ بالنصوص ، فيقولون نحن أخذنا بقول علي وابن مسعود ، فجمع لهم أشياء كثيرة من قول علي وابن مسعود تركوه أو تركه الناس »(٦) .

أقول :

لا يخفىٰ الفرق بين الكلامين ، هل قصدا جمع الفتاوىٰ التي خالف علي وابن

---

(١) تهذيب التهذيب ١/٢٣٥ .

(٢) الضعفاء الكبير ، وعنه تهذيب التهذيب ١/٢٣٥ .

(٣) تهذيب التهذيب ١/٢٣٥ .

(٤) تهذيب التهذيب ١/٢٣٥ .

(٥) منهاج السنة ٧/٥٠٢ .

(٦) منهاج السنة ٨/٢٩٩ .

مسعود فيها النصوص من الكتاب والسنّة ، أو جمع الفتاوي التي تركها الناس أو خالفوها ؟

يقول في موضع ثالث : « وقد جمع الشّافعي ومحمد بن نصر المروزي كتاباً كبيراً فيما لم يأخذ به المسلمون من قول علي ... »(١) .

ففي هذا الكلام : إنهما جمعا مالم يأخذ به المسلمون من قول علي ، وأين هذا من جمعهما ما خالف فيه النصوص !!

علىٰ أنّه ينسب عدم الأخذ بقوله عليه السلام إلىٰ « المسلمين » .

لكنه في موضعٍ آخر يصرّح بأنّ الكتابين إنما اُلّفا للنقض علىٰ أهل العراق الذين كانوا يدّعون متابعة علي وابن مسعود ، فجمعا فيهما ما تركوه من أقواله ، وهذا نصّ كلام ابن تيميّة :

« وقد جمع الشافعي في ذلك كتاباً فيه خلاف علي وابن مسعود ، لمّا كان أهل العِراق يناظرونه في المسألة ، فيقولون : قال علي وابن مسعود ، وجمع بعده محمد بن نصر المروزي كتاباً أكبر من ذلك بكثير ، ذكره في مسألة رفع اليدين في الصلاة ، لمّا احتجّ عليه فيها بقول ابن مسعود »(٢) .

وهل من عيبٍ علىٰ علي فيما لو ترك « أهل العراق » أو « المسلمون » كلّهم شيئاً من أقواله ؟

أقول :

لكنّ الحقيقة أنّ المروزي جمع كتاباً فيما خالف فيه أبو حنيفة عليّاً وعبد الله ابن مسعود ، فقد حكىٰ السّبكي والذهبي عن أبي إسحاق الشيرازي : « إن

---

(١) منهاج السنة ٨/٢٨١ .

(٢) منهاج السنة ٦/٤٤١ .

المروزي صنّف كتاباً في ما خالف فيه أبو حنيفة علياً وعبد الله رضي الله عنهما »[١].

هذه هي الحقيقة وهذه هي أمانة (شيخ الإسلام) كما يلقّبه أتباعه !! « وأترك الحكم للقارئ المنصف الذي يريد الله والدار الآخرة » .

وأمّا الشافعي ، فالمعروف حبّه لأمير المؤمنين وأهل البيت عليهم السلام ، وأشعاره في ذلك مشهورة ، حتىٰ رمي بالرّفض ... مضافاً إلىٰ أن المنقول عنه : أنّه لمّا أجاب عن مسألةٍ قيل له : خالفت علي بن أبي طالب ! فقال : أثبت لي هذا عن علي بن أبي طالب ، حتىٰ أصنع خدّي علىٰ التراب وأقول قد أخطأت »[٢].

٩ ـ حول قول عمر : لولا علي لهلك عمر

ويجيب ابن تيمية عمّا تواتر من قول عمر كثيراً : « لولا علي لهلك عمر » :

« هذا لا يعرف أنّ عمر قاله إلّا في قضيةٍ واحدةٍ ، إن صحّ ذلك ، وكان عمر يقول مثل هذا لمن هو دون علي »[٣].

أقول :

قد قاله عمر في وقائع كثيرة ، يجدها المتتبّع لكتب القوم في التفسير والحديث والفقه وغيرها ، وبما أن ابن تيميّة يدّعي : « لا يعرف أنّ عمر قاله إلّا في قضيّة واحدة » مع التشكيك في صحتها أيضاً !! فنحن نكتفي بذكر قضيّتين :

---

(١) طبقات الشافعية ٢/٢٤٧ ، سير أعلام النبلاء ١٤/٣٨ عن طبقات الشافعيه لأبي إسحاق الشيرازي ١٠٦ ـ ١٠٧ بترجمة المروزي .

(٢) الفهرست للنديم : ٢٩٥ .

(٣) منهاج السنة ٨/٦٢ .

١ ـ قضيّة المرأة التي ولدت لستّة أشهر فهمّ عمر برجمها، رواها: عبد الرزاق، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي، وابن عبد البر، والمحبّ الطبري، والمتقي الهندي، وغيرهم ... قال الطبري: « فترك عمر رجمها وقال: لولا علي لهلك عمر »[1] بل في رواية ابن عبد البر: « فكان عمر يقول: لولا علي لهلك عمر »[2].

٢ ـ قضية المرأة المجنونة التي زنت، أخرجها عبد الرزاق، والبخاري، وأحمد، والدارقطني وغيرهم، قال المناوي ـ بشرح قول رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض ـ: « وأخرج أحمد: أن عمر أمر برجم امرأةٍ، فمرّ بها علي، فانتزعها، فأخبر عمر، فقال: ما فعله إلّا لشئ، فأرسل إليه فسأله، فقال: أما سمعت رسول الله ـ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وعلىٰ آله وسلم ـ يقول: رفع القلم عن ثلاث. الحديث؟ قال: نعم. قال: فهذه مبتلاة بني فلان، فلعلّه أتاها وهو بها. فقال عمر: لولا علي هلك عمر. واتّفق له مع أبي بكر نحوه، ... »[3].

هذا، ولعمر في هذه الوقائع كلمات أُخرىٰ في حقّ علي عليه السلام، كقوله: « لا أبقاني الله بعدك يا علي » وقوله: « لا أبقاني الله لمعضلة لست لها يا أبا الحسن » وقوله: « لا كنتُ في بلدٍ لست فيه » وأمثالها، وهي موجودة في الكتب المعتبرة المشهورة.

---

(١) الرياض النضرة ٢/١٩٤.

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/١١٠٣.

(٣) فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير ٤/٣٥٧.

١٠ ـ جهله بالسنّة النبويّة والأحكام الشرعيّة

بل يزعم ابن تيميّة أن أمير المؤمنين عليه السلام مات وهو جاهل بكثير من الأحكام الشرعية والسنن النبوية! فيقول:

« وعلي ـ رضي الله عنه ـ قد خفي عليه من سنّة رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلم أضعاف ذلك، ومنها ما مات ولم يعرفه »[١].

ويقول: « وعلي قد تبيّن له امور بخلاف ما كان يعتقده فيها أضعاف ذلك، بل ظنّ كثيراً من الأحكام علىٰ خلاف ماهي عليه، ومات علىٰ ذلك »[٢].

١١ ـ وحتّىٰ القرآن قد اختلف، حفظه أولا؟

يقول: « وعثمان جمع القرآن كلّه بلا ريب، وكان أحياناً يقرؤه في ركعة، وعلي قد اختلف فيه: هل حفظ القرآن كلّه أم لا؟ »[٣].

ولا يخفىٰ علىٰ الخبير البصير كيفيّة التعبير! فعثمان جمع القرآن كلّه بلا ريب، فعلي لم يجمعه؟ وكان أحياناً يقرؤه في ركعة، وعلي لا؟ فـفي عـثمان لا يـدّعي « الحفظ » بل « الجمع » أمّا في علي فلا يذكر « الجمع » بل يذكر « الحفظ » ويجعله مختلفاً فيه!!

١٢ ـ وحتّىٰ في فهمه فأبو حنيفة ومالك وأحمد أعلم منه

وهذا ما يستنتجه الناظر في كلام ابن تيميّة، وأنا أذكر لك مورداً واحداً

(١) منهاج السنة ٦/٤٣.
(٢) منهاج السنة ٨/٣٠١.
(٣) منهاج السنة ٨/٢٢٩.

فدقّق فيه :

« فإنْ قال الذابُّ عن علي : هؤلاء الذين قاتلهم علي كانوا بغاة ، فقد ثبت في الصحيح أنّ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم قال لعمّار بن ياسر ـ رضي الله عنه ـ تقتلك الفئة الباغية ، وهم قتلوا عمّاراً .

فههنا للناس أقوال ، منهم : من قدح في حديث عمّار .

ومنهم : من تأوّله علىٰ أن الباغي : الطالب . وهو تأويل ضعيف .

وأما السلف والأئمة فيقول أكثرهم ، كأبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم : لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية ، فإنّ الله لم يأمر بقتالها ابتداءً ، بل أمر إذا اقتتلت طائفتان أن يصلح بينهما ، ثم إنْ بغت إحداهما علىٰ الأُخرىٰ قوتلت التي تبغي ، وهؤلاء قوتلوا ابتداءً قبل أنْ يبدؤوا بقتال ، ولهذا كان هذا القتال عند أحمد وغيره ـ كمالك ـ قتال فتنة ، وأبو حنيفة يقول : لا يجوز قتال البغاة حتىٰ يبدؤوا بقتال الإمام ، وهؤلاء لم يبدؤوه . وأمّا قتال الخوارج فهو ثابت بالنص والإجماع »[1] .

فماذا تفهم من هذا الكلام ؟

الآية المباركة لا تجوّز قتال من لم يبدأ بالقتال ، والذين قاتلهم علي في صفّين والجمل لم يبدؤوا بل علي هو البادي ؟ فإمّا أنْ يكون ظالماً متهوّراً في إراقة الدماء ، وإمّا أنْ يكون جاهلاً بمعنىٰ الآية المباركة !! والأئمة الذين قالوا كذلك أعلم منه !

ثم إنّه يقول هذا ، وكأنّ عدم بدء الناكثين والقاسطين بالقتال ، أمر ثابت مفروغ منه .

هذا بالنسبة إلىٰ الآية . وأمّا الحديث فقد ذكر في الجواب عنه وجهين

(١) منهاج السنة ٤/٣٩٠ـ٣٩١.

أحدهما : عدم صحته ، مع كونه في الصحاح . والآخر : التصرف في معناه . أما الثاني فقال : ضعيف . وأما الأول فسكت عنه ، وهو طالما يحتجّ في بحوثه بما رواه أرباب الكتب المسمّاة بالصّحاح !

وسنورد كلماته حول حروب أمير المؤمنين عليه السلام .

١٣ ـ جميع مدائن الإسلام بلغهم العلم عن الرسول من غير علي

هذا كلامه[١] .

ومدائن الإسلام في ذلك الزّمان : المدينة المنوّرة ، مكّة المكرمة ، الشـام ، البصرة ، الكوفة ، اليمن ، فنقول :

المدينة المنوّرة

أمّا (المدينة المنوّرة) فقد قضىٰ عليه الصلاة والسّلام أكثر عمره الشريف فيها ، وقد عرفت ـ ممّا نقلناه من كلام النووي ـ أنّه كان معلّم أكابر الصحابة فضلاً عن غيرهم ...

مكّة المكرّمة

وأمّا (مكّة المكرّمة) فقد عاش فيها عليه الصلاة والسلام منذ الولادة حتىٰ الهجرة ، وقد أتاها بعد الإستيطان في المدينة المنوّرة مرّات عديدة ، فكيف يقال بعدم بلوغ العلم عنه إلىٰ أهل مكة ؟

علىٰ أنّ تلميذه الخاص به « عبد الله بن عباس » أقام في مكة زمناً طويلاً يعلّمهم القرآن وينشر العلم ، قال الذهبي بترجمة ابن عباس : « الأعمش ، عن أبي وائل قال : إستعمل علي ابن عباس علىٰ الحج ، فخطب يومئذٍ خـطبةً لو سمـعها

---

(١) منهاج السنة ٧/٥١٦ .

الترك والروم لأسلموا . ثم قرأ عليهم سورة النّور ، فجعل يفسّرها »(١) .

وقال ابن سعد : « أخبرنا محمد بن عمر ، حدّثني واقد بن أبي ياسر عن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن عائشة : إنها نظرت إلىٰ ابن عباس ـ ومعه الخلق ليالي الحج ، وهو يسئل عن المناسك ـ فقالت : هو أعلم من بقي بالمناسك »(٢) .

وقال أبو عمر ابن عبد البر : « روينا : أن عبد الله بن صفوان مرّ يوماً بدار عبد الله بن عباس بمكة ، فرأىٰ فيها جماعة من طالبي الفقه ، ومرّ بدار عبيد الله بن عباس ، فرأىٰ فيها جمعاً يتناولونها للطّعام ، فدخل علىٰ ابن الزبير فقال له : أصبحت والله كما قال الشاعر :

فإنْ تصبك من الأيّام قارعة ... لم تبك منك علىٰ دنيا ولا دين

قال : وما ذاك يا أعرج ؟ قال : هذان ابنا عباس ، أحدهما يفقّه الناس ، والآخر يطعم الناس ، فما أبقيا لك مكرمة . فدعا عبد الله بن مطيع فقال : انطلق إلىٰ ابني عباس ، فقل لهما : يقول لكما أمير المؤمنين أخرجا عنّي أنتما ومن أصغىٰ إليكما من أهل العراق ، وإلّا فعلت وفعلت . فقال عبد الله بن عباس : قل لابن الزبير : والله ما يأتينا من الناس إلّا رجلين ، رجل يطلب فقهاً ، ورجل يطلب فضلاً ، فأيّ هذين تمنع ! . وكان يحضر أبو الطفيل عامر بن واثلة الكناني ، فجعل يقول :

لا درّ درّ الليالي كيف يضحكنا ... منها خطوب أعاجيب وتبكينا
ومثل ما يحدث الأيام من غير ... في ابن الزبير من الدنيا تسلينا
كنّا نجيء ابن عباس فيفتينا ... فقهاً ويكسبنا أجراً ويهدينا

---

(١) تذكرة الحفّاظ ١ /٣٨ .

(٢) الطبقات الكبرىٰ لابن سعد ٢ /٣٦٩ . وفيه « الحِلَق » بدل « الخلق » .

ولا يــزال عــبيد الله مـترعة جفانه مطعماً ضـيفاً ومسكـينا
فالبر والدين والدنيا بدارهـا ننال منها الذي نبغي إذا شـينا

إلىٰ آخر الأبيات »[١].

ولقد ثبت نشر ابن عبّاس ـ تلميذ أمير المؤمنين ـ تفسير القرآن في أهـل مكة وتحقّق، حتىٰ اعترف بذلك ابن تيمية نفسه، ومن هنا وصف أهل مكة بأنهم أعلم الناس بالتفسير، ففي (الإتقان) : « قال ابن تيميّة : أعلم الناس بالتفسير أهل مكة، لأنهم أصحاب ابن عباس رضي الله عنهما، كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولىٰ ابن عباس، وسعيد بن جبير، وطاوس، وغيرهم »[٢].

الشام

وأما (أهل الشام) فأعلمهم وأفقههم أبو الدرداء، وهو أخذ من عبد الله بن مسعود، وابن مسعود من تلامذة أمير المؤمنين عليه السلام، قال الذهبي بترجمة أبي الدرداء : « وكـان عـالم أهـل الشـام، ومـقرئ أهـل دمشـق، وفـقيههم وقاضيهم »[٣].

وقال الموفّق بن أحمد المكي : « عن أبي الدرداء رضي الله عـنه : العـلماء ثلاثة، رجل بالشام ـ يعني نفسه ـ ورجل بالكوفة ـ يعني عبد الله بن مسعود ـ، ورجل بالمدينة ـ يعني علياً . فالذي بالشام يسأل الذي بالكوفة، والذي بالكوفة يسأل الذي بالمدينة، والذي بالمدينة لا يسأل أحداً »[٤].

وقال محبّ الدين الطبري : « عن أبي الزعراء عن عبد الله قـال : عـلماء

---

(١) الاستيعاب ٣/٩٣٧.
(٢) الاتقان في علوم القرآن ٢/١٩٠.
(٣) تذكرة الحفاظ ١/٢٤.
(٤) مناقب أمير المؤمنين : ٥٥.

الأرض ثلاثة ، عالم بالشام ، وعالم بالحجاز ، وعالم بالعراق ، فأمّا عالم أهل الشام فهو أبو الدرداء ، وأمّا عالم أهل الحجاز فعلي بن أبي طالب ، وأمّا عالم أهل العراق فأخ لكم ، وعالم أهل الشام وعالم أهل العراق يحتاجان إلىٰ عالم أهل الحجاز ، وعالم أهل الحجاز لا يحتاج إليهما . أخرجه الحضرمي »[1] .

هذا ، بالإضافة إلىٰ رجوع معاوية ـ وهو حاكم أهل الشام ـ إلىٰ أمير المؤمنين في المعضلات بكثرة ، كما ستطلّع علىٰ تفاصيل ذلك فيما بعد ، إن شاء الله ، في مبحث الأعلميّة .

البصرة

وأمّا (البصرة) فورود الإمام عليه السلام إليها بنفسه ، وكثرة خطبه وإرشاداته ومواعظه فيها غير مخفي علىٰ أحدٍ ، وإن شئت تفاصيل ذلك فارجع إلىٰ التواريخ ، كتاريخ ابن جرير الطبري وغيره .

كما لا يخفىٰ علىٰ أحد ولاية ابن عباس علىٰ البصرة من قبله ، وأخذ أهلها منه الفقه والتفسير مدة إقامته فيها ، فلا يبقىٰ أيّ ريب في بلوغ العلم من الإمام عليه السلام إلىٰ أهل البصرة ، وإليك بعض الكلمات الصريحة في أخذ أهل البصرة من ابن عباس تلميذ الإمام عليه السلام ، والوالي عليها من قبله :

« المدائني عن نعيم بن حفص قال أبو بكرة : قدم ابن عباس علينا البصرة ، وما في العرب مثله جسماً وعلماً وبياناً وجمالاً وكمالاً »[2] .

وقال ابن سعد : « أخبرنا عبد الله بن جعفر الرقي نا معتمر بن سليمان عن أبيه عن الحسن قال : أوّل من عرف بالبصرة عبد الله بن عباس ، قال : وكان

---

(١) الرياض النضرة ٢/١٩٩ .

(٢) تذكرة الحفاظ ١/٣٨ . الاصابة ٢/٣٢٢ . وفيه « حشماً » بدل « جسماً » و « ثياباً » بدل « بياناً » .

مِثجة كثير العلم . قال : فقرأ سورة البقرة ففسّرها آية آية »[١] .

وقال ابن حجر : « وأخرج الزبير بسندٍ له أن ابن عباس كان يعشي الناس في رمضان ، وهو أمير البصرة ، فما ينقضي الشهر حتىٰ يفقّههم »[٢] .

فظهر أنّ الامام عليه السلام قد انتشر علمه في جميع البلدان الإسلامية ، من مكة والمدينة والشام والبصرة وغيرها ، إلّا أنّ ذلك لا يلزم أنْ يكون كلّ من أخذ منه أو بلغه علمه عليه السلام من التابعين له والقائلين بإمامته ، كما هو واضح .

الكوفة

وأمّا قول ابن تيميّة : « وإنّما كان غالب علمه بالكوفة » ففيه : أنّ علم الإمام عليه السلام ـ وهو بعينه علم النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ كان في الكثرة والغزارة بحيث لو أخذ منه أهل العالم كلّهم أجمعون لوسعهم من غير أنْ تنفذ علومه ، وأنّى كان للكوفة وأهلها أن يسعوا غالب علمه عليه السلام وهو القائل علىٰ منبر الكوفة : « سلوني قبل أنْ تفقدوني ، فإنما بين الجوانح منّي علم جم ، هذا سفط العلم ، هذا لعاب رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، هذا ما زقّني رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم زقاً من غير وحي أوحىٰ الله إلي ، فو الله لو ثنّيت لي وسادة فجلست عليها لأفتيت لأهل التوراة بتوراتهم ، ولأهل الإنجيل بإنجيلهم ، حتىٰ ينطق الله التوراة والإنجيل ، فيقول : صدق علي ، أفتاكم بما أنزل فيّ ، وأنتم تتلون الكتاب ، أفلا تعقلون » .

وكان يقول عليه السلام مشيراً إلىٰ صدره الشريف : « كم من علوم ههنا لو وجدت لها حاملاً » .

---

(١) الطبقات ٢/٣٦٧ .

(٢) الاصابة ٢/٣٢٥ . وفيه « يغشى » بدل « يعشي » .

وقال أيضاً : « لو شئت لأوقرت سبعين بعيراً من تفسير سورة الفاتحة » .

وإنْ أراد ابن تيميّة أنّ غالب ما ظهر من علومه كان بالكوفة ، ففيه : إن غالب علمه كان بالمدينة لا بالكوفة ، فإن رجوع الشيوخ الثّلاثة وغيرهم من الأصحاب إليه في المعضلات والمشكلات كان بالمدينة ، وأمّا في الكوفه فلم يتفرّغ للتعليم والإرشاد ، لاشتغاله عليه السلام فيها غالباً بما يتعلّق بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين .

قال : « ومع هذا فأهل الكوفة قد تعلّموا القرآن والسنّة من قبل أنْ يتولّىٰ عثمان فضلاً عن علي » .

أقول : يريد ابن تيميّة تعلّم أهل الكوفة القرآن والسنّة علىٰ عهد عمر بن الخطاب ، ولكن هذا توهّم باطل وخيال فاسد ، وذلك لوجوه :

الأول : إن الكوفة إنما اختطّت للمسلمين في السنة السابعة عشرة ، وقد كان موت عمر بن الخطاب في السنة الثالثة والعشرين من الهجرة ، فكيف تعلّم أهل الكوفة القرآن والسنّة ـ أو أكثرهما ـ في مدة ستة سنوات ، مع أنّ عمر بن الخطاب قد تعلّم سورة البقرة وحدها في اثني عشرة سنة كما في (الدر المنثور)[1] وغيره ؟

الثاني : كيف يدعي ابن تيميّة تعلّم أهل الكوفة القرآن والسنّة عن عمر بن الخطاب ، مع ما ثبت واشتهر من جهل عمر بألفاظ القرآن ومعانيه ، ومجانبته للسنّة الشريفة ومعالمها ؟ فإنْ أراد تعلّمهم القرآن والسنّة من أتباعه وأشياعه فهم أدنىٰ مرتبةً وأقلّ شأناً من إمامهم .

الثالث : إنّ الذي ورد الكوفة من قبل عمر بن الخطاب هو عمّار بن ياسر يصحبهُ عبد الله بن مسعود ، فإنْ أراد ابن تيميّة تعلّم أهل الكوفة من هذين

(١) الدر المنثور في التفسير بالمأثور ١ / ٢١ .

الرجلين فذاك يضرّه ولا ينفعه ، فإن هذين الصحابيّين الجليلين ـ وإن كان المرسل لهما إلىٰ الكوفة هو عمر بن الخطّاب ـ من أشهر وأفضل تلامذة أمير المؤمنين عليه السلام والآخذين عنه ، فثبت أنّ أهل الكوفة قد تعلّموا القرآن والسنّة وأخذوهما عن باب مدينة العلم وهو علي ، والحمد لله علىٰ ظهور الحق . وإليك بعض الشواهد علىٰ ما ذكرناه .

قال ابن سعد : « أخبرنا عفان بن مسلم وموسىٰ بن إسماعيل قالا : نا وهيب عن داود عن عامر : إن مهاجر عبد الله بن مسعود كان بحمص ، فحدره عمر إلىٰ الكوفة وكتب إليهم : إني ـ والله الذي لا إله إلّا هو ـ آثرتكم به علىٰ نفسي فخذوا منه »(١) .

وقال ابن سعد : « أخبرنا وكيع بن الجراح عن سفيان عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب قال : قرئ علينا كتاب عمر بن الخطاب أمّا بعد : فإني بعثت إليكم عمّار بن ياسر أميراً وابن مسعود معلّماً ووزيراً ، وقد جعلت ابن مسعود علىٰ بيت مالكم ، وإنهما لمن النجباء من أصحاب محمد صلّىٰ الله عليه وسلّم ، من أهل بدر ، فاسمعوا لهما وأطيعوا واقتدوا بهما ، وقد آثرتكم بابن أُمّ عبد على نفسي ، وبعثت عثمان بن حنيف علىٰ السواد ، ورزقتهم كل يوم شاةً ، فاجعلوا شطرها وبطنها لعمّار ، والشطر الباقي بين هؤلاء الثلاثة »(٢) .

وقال ابن عبد البر : « وبعثه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلىٰ الكوفة ، مع عمّار بن ياسر ، وكتب إليهم : إني بعثت عليكم بعمّار بن ياسر وعبد الله بن مسعود معلّماً ووزيراً ، وهما من النجباء من أصحاب رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم من

(١) طبقات ابن سعد ٣/١٧٥ .
(٢) المصدر نفسه ٣/٢٥٥ .

أهل بدر ، فاقتدوا بهما واسمعوا من قولهما ، وقد آثرتكم بعبد الله بن مسعود علىٰ نفسي »[١].

وقال : « وروى شعبة عن أبي إسحاق عن حارثة بن المضرب قال : قرأت كتاب عمر إلىٰ أهل الكوفة : أمّا بعد : فإني بعثت إليكم عمّاراً أميراً وعبد الله بن مسعود وزيراً ومعلماً ، وهما من النجباء من أصحاب محمد صلّىٰ الله عليه وسلّم ، فاسمعوا لهما واقتدوا بهما ، فإني قد آثرتكم بعبد الله علىٰ نفسي أثرة »[٢].

وقال ابن الأثير : « واستعمله عمر بن الخطاب علىٰ الكوفة ، وكتب إلىٰ أهلها : أمّا بعد ، فإني قد بعثت إليكم عمّاراً أميراً ، وعبد الله بن مسعود وزيراً ومعلّماً ، وهما من نجباء أصحاب محمد صلّىٰ الله عليه وسلّم ، فاقتدوا بهما »[٣].

وقال الذهبي : « الثوري ، عن أبي إسحاق ، عن حارثة بن مضرب قال : قرئ علينا كتاب عمر : إني قد بعثت إليكم عمّار بن ياسر أميراً ، وعبد الله بن مسعود معلّماً ووزيراً ، وهما من النجباء من أصحاب محمد صلّىٰ الله عليه وسلّم من أهل بدر ، فاقتدوا بهما واسمعوا ، وقد آثرتكم بعبد الله بن مسعود علىٰ نفسي »[٤].

وقال ابن حجر : « وسيّره عمر إلىٰ الكوفة ، ليعلّمهم أمور دينهم ، وبعث عماراً أميراً وقال : إنهما من النجباء من أصحاب محمد صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، فاقتدوا بهما »[٥].

---

(١) الاستيعاب ٣/٩٩٢.
(٢) الاستيعاب ٣/١١٤٠.
(٣) أسد الغابة ٣/٢٥٨.
(٤) تذكرة الحفاظ ١/١٤.
(٥) الاصابة ٢/٣٦١.

وقال بترجمة عمّار : « ثمّ استعمله عمر علىٰ الكوفة ، وكتب إليهم أنه من النجباء من أصحاب محمد »[1] .

ومن جميع ما ذكرنا يظهر بطلان قوله الآخر : « وفقهاء أهل المدينة تعلّموا الدين في خلافة عمر » بالإضافة إلىٰ ما ثبت واشتهر من رجوع عمر بنفسه إلىٰ الإمام عليه السلام في المعضلات بكثرة ، فلو أنّ أهل المدينة تعلّموا الدّين في خلافة عمر فلا بدّ وأنهم قد تعلّموه من أمير المؤمنين ، باب مدينة علم النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، لا من عمر الذي اشتهر عنه قوله : « لولا علي لهلك عمر » وقوله : « كلّ الناس أفقه من عمر حتىٰ المخدّرات في الحجال » وقوله : « ألا تعجبون من إمام أخطأ وامرأة أصابت ، ناضلت إمامكم فنضلته » .

اليمن

وأمّا قوله : « وتعليم معاذ بن جبل لأهل اليمن ومقامه فيهم أكثر من علي ، ولهذا روى أهل اليمن عن معاذ بن جبل أكثر مما رووا عن علي » . فيشتمل علىٰ دعاوىٰ عديدة باطلة :

١ ـ تعليم معاذ بن جبل لأهل اليمن .

٢ ـ مقام معاذ بن جبل في أهل اليمن .

٣ ـ إن تعليم معاذ بن جبل لأهل اليمن أكثر من تعليم علي عليه السلام .

٤ ـ إن مقام معاذ فيهم أكثر من مقام علي عليه السلام .

٥ ـ رواية أهل اليمن عن معاذ .

٦ ـ إنّ ما رووه عن معاذ أكثر ممّا رووا عن علي عليه السلام .

وليس لابن تيميّة أيّ دليل أو شاهد لشيء من هذه الدعاوى ، فذكر هذه

---

(١) الاصابة ٢/٥٠٦ .

الأمور في مقابلة الإمامية ليس إلّا سفاهة ورقاعة ، بل إنّ كثيراً منها لا يقبل الإثبات علىٰ ضوء كلمات أهل السنّة ورواياتهم أيضاً ، وتفصيل ذلك هو :

أنّ الأصل في هذا المطلب بعث النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أمير المؤمنين عليه السلام ومعاذ بن جبل إلىٰ اليمن ، لكن بعث الإمام متّفق عليه بين الفريقين . أمّا بعث معاذ فممّا رواه أهل السنّة خاصة ، ولا يجوز لهم إلزام الشيعة به ، ولو سلّمنا ذلك لم يكن فيه نفع لابن تيميّة ، لعدم الريب في أنّ بعث الإمام عليه السلام كان للتعليم والإرشاد ، وأنّ بعث معاذ بن جبل كان لأجل جبر حالته الدنيويّة كما هو مذكور في كتب القوم . وأما ما ذكره بعض أهل السنّة من أنّه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بعث معاذاً إلىٰ اليمن للقضاء ، فباطل محض ، وافتعال صرف ، لم يرد به حديث صحيح ، بل الأصل في ذلك الحديث الذي رواه الترمذي ، وقدح فيه هو وغيره من أكابر علمائهم ، وإنْ شئت تفصيل الكلام في إثبات وضع هذا الحديث حسب كلمات مشاهير أهل السنّة ، فراجع كتاب (إستقصاء الإفحام في الرد علىٰ منتهىٰ الكلام) .

وإذا كان بعث معاذ بن جبل إلىٰ اليمن لأمر دنيوي خاص به ، لم يجز القول بأنّه راح إليها للتعليم ، فضلاً عن القول بأنّ تعلّم أهل اليمن منه كان أكثر من تعلّمهم من علي ، ولو فرض قيام معاذٍ ببعض التعليم مع ذلك ، فلا ريب في فساد ما ألقاه إليهم ، للأدلّة الكثيرة القائمة علىٰ جهل معاذ بمسائل الحلال والحرام .

ومع تسليم أنّه بعث إلىٰ اليمن للتعليم كما يدّعي المتخرّصون من أهل السنّة ، فإنّ ترجيح تعليمه علىٰ تعليم الإمام عليه السلام غير جائز ، لعدم الخلاف بين المسلمين في أنّه عليه السلام أفضل من معاذ بن جبل ، وعلىٰ هذا ، فلو بقي معاذ في أهل اليمن عمر نوح ، ولم يلبث فيهم الإمام إلّا يسيراً ، لرجح تعليم الإمام علىٰ تعليم معاذ ، وكان أفضل وأشدّ تأثيراً وأكثر فائدة ، وقد ذكروا أنّ النبي صلّىٰ الله

عليه وآله وسلّم بعث خالد بن الوليد إليهم أولاً ، ولبث فيهم خالد ستة أشهر يدعوهم إلىٰ الإسلام فلم يجبه أحد ، ثم بعث الإمام عليه السلام فأسلم علىٰ يده همدان في أول يوم ، وهذا أصدق شاهد علىٰ أنّ كلام الفاضل أشد تأثيراً من كلام المفضول ، وإنْ كانت إقامته أطول ودعوته أكثر ... من هنا يظهر بطلان قياس تعليم الإمام عليه السلام بتعليم غيره ، فضلاً عن تعليم معاذ علىٰ تعليمه ، ولنعم ما قال عليه السلام : « لا يقاس بآل محمد صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم من هذه الأُمة أحد ، ولا يسوّىٰ بهم من جرت نعمته عليهم أبداً » .

وأمّا ما ادّعاه ابن تيميّة في قوله : « وشريح وغيرهم من أكابر التابعين إنما تفقّهوا علىٰ معاذ بن جبل » فكذب شنيع ، لا يمكن لأحدٍ من أولياء ابن تيميّة تصحيحه علىٰ أُصول السنّية ، فضلاً عن طريق الإمامية ، فإنّ تعلّم شريح من معاذ لم يذكره إلّا علي بن المديني غير جازم به ، بل حكاه عن قائل مجهول ، ففي (الإصابة) بترجمة شريح : « وقال ابن المديني : ولي قضاء الكوفة ثلاثاً وخمسين سنة ، ونزل البصرة سبع سنين ، ويقال : إنه تعلّم من معاذ ، إذ كان باليمن »[1] ، ومن الواضح أنّ هكذا أمر لا يثبت بمجرد قولٍ من مجهول .

بل إنّ التتبّع لكتب الرجال والتراجم يفيد بعض القرائن علىٰ النفي ، منها ؛ عدم ذكر معاذ فيمن روىٰ عنه شريح ، ولو كان متفقّهاً عليه لذكر اسمه فيمن روى عنه قبل غيرهم قطعاً ، ولا أقل من ذكره فيما بينهم . وإليك نصّ ترجمة ابن حبان لشريح : « شريح بن الحارث القاضي الكندي ، حليف لهم ... كنيته أبو أمية ، وقد قيل : أبو عبد الرحمن ، كان قائفاً ، وكان شاعراً ، وكان قاضياً ، يروي عن عمر بن الخطاب ، روىٰ عنه الشعبي ، مات سنة ثمان وسبعين أو سبع وثمانين ، وهو ابن مائة

---

(١) الاصابة ٢/١٤٤ .

وعشر سنين ، وقد قيل : ابن مائة وعشرين سنة ، وكان قد بقي علىٰ القضاء خمساً وسبعين سنة ، ما تعطّل فيه إلّا ثلاث سنين في فتنة ابن الزبير »(١) .

وقال النووي : « أدرك النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ولم يلقه ، وقيل : لقيه ، والمشهور الأول ، قال يحيىٰ بن معين : كان في زمن النبي ولم يسمع منه . روىٰ عن : عمر بن الخطاب ، وعلي ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعبد الرحمن بن أبي بكر ، وعروة البارقي رضي الله عنهم »(٢) .

وقال ابن حجر : « روىٰ عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم مرسلاً ، وعن عمر وعلي وابن مسعود وعروة البارقي وعبد الرحمن بن أبي بكر »(٣) .

وقال الخزرجي : « كان من أجلّة العلماء وأذكىٰ العالم ، عن علي وابن مسعود . وعنه : الشعبي وأبو وائل »(٤) .

وعدم ذكرهم معاذاً فيمن روىٰ عنه شريح قرينة جليّة علىٰ عدم روايته عنه ، لأنه لو روى عنه ولو قليلاً لذكر ، لأن ابن تيميّة يرىٰ أنّ قلّة الرواية دليل علىٰ قلّة الأخذ ، فإذْ لم يذكر أصلاً فإنه لم يأخذ عنه أبداً .

هذا كلّه بالنسبة إلىٰ دعوىٰ تفقّه شريح علىٰ معاذ .

وأمّا دعوىٰ تفقّه غيره من أكابر التابعين علىٰ معاذ بن جبل ، فهي دعوىٰ عارية عن الدليل ، ولم يقل بها قائل معروف ولا مجهول .

وأمّا قوله : « ولمّا قدم علي الكوفة كان شريح فيها قاضياً » فكلام لا نفع له فيه أبداً ، فأيّ دليلٍ علىٰ صحّة قضاءه في الكوفة قبل ورود الإمام عليه السلام ،

---

(١) الثقات لابن حبان ٤/٣٥٢.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٤٣ .

(٣) تهذيب التهذيب ٤/٣٢٦.

(٤) خلاصة تذهيب التهذيب : ١٦٥ .

وما أكثر الذين نصبوا للقضاء وهم جهّال ؟ سلّمنا ، لكنّه ممّن روى عن أمير المؤمنين عليه السلام كما عرفت . هذا مع أنّه كان يرجع في المعضلات الواردة عليه إلىٰ الإمام عليه السلام وعبيدة السلماني وهو من تلامذة الإمام ... كما ستعرف عن قريب ، فلم يكن مستغنياً عن الأخذ من الإمام عليه السلام ، كما لم يستغن عنه الثلاثة وأكابر الصحابة .

فقوله : « وهو وعبيدة السلماني تفقّها علىٰ غيره » مردود ، لأنّ تفقّه شريح على غير الإمام عليه السلام دعوى بلا دليل ، أمّا تفقّهه علىٰ معاذ بن جبل ـ كما زعم ـ فقد عرفت عدم الدليل عليه ، بل الدليل علىٰ عدمه ، وأمّا تفقّهه علىٰ غير معاذ ، فمن هو ذلك الغير ؟

وأمّا دعوىٰ تفقّه عبيدة السلماني علىٰ غير الإمام عليه السلام ، فمن أعاجيب الأكاذيب ، لإجماع علماء الرجال علىٰ تفقه عبيدة السلماني علىٰ الإمام وعبد الله ابن مسعود ، قال السمعاني : « هو من أصحاب علي وابن مسعود ، حديثه مخرّج في الصحيحين ... وقال أحمد بن عبد الله العجلي : عبيدة السلماني كان أعور ، وكان أحد أصحاب عبد الله الذين يقرؤن ويفتون . وكان شريح إذا أشكل عليه الشيء قال : إن ههنا رجلاً في بني سلمة فيه خبرة ، فيرسلهم إلىٰ عبيدة ، وكان ابن سيرين من أروى الناس عنه ، وكلّ شيئ روى ابن سيرين عن عبيدة سوى رأيه فهو عن علي . ومات سنة اثنتين وسبعين أو ثلاث من الهجرة »[1] .

وقال النووي : « هو ميشهور بصحبة علي . روى عنه : الشعبي والنخعي وأبو حصين وابن سيرين وآخرون ، نزل الكوفة ، وورد المدينة ، وحضر مع علي قتال الخوارج ، وكان أحد أصحاب ابن مسعود الذين يقرؤن ويفتون ، وكان

---

(١) الأنساب ـ السّلماني .

شريح إذا أشكل عليه شيء أرسل إلىٰ عبيدة ... »[١].

وقال المزي: « قال العجلي: كوفي تابعي ثقة، أسلم قبل وفاة النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم بسنتين، ولم ير النبي، وكان من أصحاب علي وابن مسعود، وكان أعور، وكان شريح إذا أشكل عليه الشيء بعث إليه، وكلّ شيء روى ابن سيرين عن عبيدة فهو عن علي سوى رأيه »[٢].

وقال ابن حجر: « وكان من أصحاب علي وعبد الله »[٣].

وقال أيضاً: « وعدّه علي بن المديني في الفقهاء من أصحاب ابن مسعود »[٤].

فظهر أن ما ذكره من تفقّه عبيدة السلماني علىٰ غير الإمام عليه السلام إفك محض وبهت بحث، لأن تفقّهه ليس إلّا عليه إمّا مباشرةً وإمّا بواسطة تلميذه عبد الله بن مسعود، لكنّ التفقّه علىٰ الإمام عليه السلام والأخذ عنه لا يلازم التشيّع والمتابعة، كما ذكرنا، ومن هنا نرىٰ أنّ هذين الرجلين لم يكونا علىٰ مذهب الإمام عليه السلام، بل كان بعض فتاويهما في الكوفة علىٰ خلاف رأيه، إلّا أنّ الإمام تركهما علىٰ ذلك خشية الفتنة والإختلاف، ففي البخاري: « حدثنا علي بن الجعد، نا شعبة بن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبيدة عن علي قال: أقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الإختلاف، حتىٰ يكون الناس جماعة، أو أموت كما مات أصحابي »[٥].

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ١/٣١٧. وفيه « أرسلهم » بدل « أرسل ».

(٢) تهذيب الكمال ١٩/٢٦٦.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/٨٤.

(٤) المصدر نفسه ٧/٨٥.

(٥) صحيح البخاري ٥/٨١ ـ فضائل أصحاب النبي، مناقب علي.

وقد أوضح ذلك شرّاح البخاري ، قال ابن حجر : « قوله : عن علي قال : أُقضوا كما في رواية الكشميهني علىٰ ما كنتم تقضون . قيل : وفي رواية حماد بن زيد عن أيوب : أنّ ذلك بسبب قول علي في بيع أم الولد ، وأنّه كان يرىٰ هو وعمر أنهنّ لا يبعن ، وأنّه رجع عن ذلك فرأىٰ أن يبعن . قال عبيدة : فقل له : رأيك ورأي عمر في الجماعة أحبّ إليّ من رأيك وحدك في الفرقة ، فقال علي ما قال . قلت : وقد وقفت علىٰ رواية حماد بن زيد ، أخرجها ابن المنذر عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم عنه ، وعنده قال لي عبيدة : بعث إليّ علي وإلىٰ شريح فقال : إني أبغض الإختلاف ، فاقضوا كما كنتم تقضون ، فذكره إلىٰ قوله أصحابي ، قال : فقتل علي قبل أنْ يكون جماعة . قوله : فإني أكره الإختلاف ، أي الذي يؤدّي إلىٰ النزاع ، قال ابن التين : يعني مخالفة أبي بكر وعمر . وقال غيره : المراد المخالفة التي تؤدّي إلىٰ النزاع والفتنة ، ويؤيّده قوله بعد ذلك : حتىٰ يكون الناس جماعة ... »(١).

فاندفع ما توخّاه بقوله : « فانتشر علم الإسلام في المدائن قبل أنْ يقدم علي الكوفة » لما عرفت من أنّ علم الإسلام انتشر في المدائن عن طريق باب مدينة العلم فقط دون غيره ، وأنّه لا سبيل إلىٰ علم النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم إلّا من هذا الباب ، فمن أتاه فقد امتثل أمر النبي ، ومن لم يأته هلك وخسر ، وكلّ ما خرج من هذا الباب فهو علم ونور وهداية ، وكلّ ما كان من غيره فهو جهل وظلمة وضلالة .

---

(١) فتح الباري ٧/٥٩ . وانظر : عمدة القاري ١٦/٢١٨ . وإرشاد الساري ٦/١١٨ .

٣ ـ حول فضائله ومناقبه في القرآن

وكذّب ابن تيميّة جميع الأحاديث والأخبار الواردة كما في كتب أهل السنة في نزول آيات القرآن بشأن أمير المؤمنين عليه السلام في الموارد المختلفة ، فما أكثر الصّحابة والرواة والعلماء من أهل السنّة الذين حكم ابن تيميّة بكذبهم بهذه المناسبة .

ونحن نذكر طائفة من الآيات ، وعليها فقس ما سواها :

نزول ﴿ إنما وليّكم الله ... ﴾ في علي ، كذب

لقد روى القوم في كتبهم نزول قوله تعالىٰ : ﴿ **إنما وليّكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون** ﴾[1] في علي عليه السّلام ، في قصّة إعطائه الخاتم للسائل :

قال السيوطي : « وأخرج عبد الرزاق ، وعبد بن حميد ، وابن جرير ، وأبو الشيخ ، وابن مردويه ، عن ابن عباس في قوله تعالىٰ ﴿ **إنما وليّكم الله ورسوله** ﴾ الآية . قال : « نزلت في علي بن أبي طالب » .

وقال : وأخرج ابن أبي حاتم ، وأبو الشيخ ، وابن عساكر ، عن سلمة بن كهيل قال : « تصدّق علي بخاتمه وهو راكع فنزلت : ﴿ **إنما وليّكم الله ...** ﴾ الآية »[2] .

---

(١) سورة المائدة : ٥٥ .

(٢) الدر المنثور في التفسير المأثور ٢/٢٩٣ .

فهؤلاء جملة من رواة الخبر : الطبراني ، والثعلبي ، والواحدي ، والخطيب البغدادي ، وابن الجوزي ، والمحبّ الطبري ، والهيثمي ، والمتقي الهندي[1] .

ورواه أيضاً من مشاهير المفسّرين الأعلام : الفخر الرازي ، والبغوي ، والنسفي ، والقرطبي ، والبيضاوي ، وأبو السعود العمادي ، والشوكاني ، فراجع تفاسيرهم ، بتفسير الآية المباركة .

ورواه الآلوسي الحنفي فقال : « غالب الأخباريين علىٰ أن هذه الآية نزلت في علي كرّم الله وجهه ... » .

وأضاف الآلوسي : أن حساناً أنشد في ذلك أبياتاً ، فذكرها .

وذكر الآلوسي : أنه سئل ابن الجوزي : كيف تصدّق علي بالخاتم ، والظنّ فيه أن له شغلاً شاغلاً فيها ؟ فقال :

يسقي ويشرب لا تلهيه سكرته ... عن النديم ولا يلهو عن الناس
أطاعه سكره حتىٰ تمكّن من ... فعل الصحاة ، فهذا واحد الناس[2]

أقول :

وابن الجوزي هو الذي طالما اعتمد عليه ابن تيمية في تكذيب الأحاديث وردّها !

كما أنّ من رواة حديث نزول الآية في علي عليه السّلام هو : أبو جعفر محمد ابن جرير الطبري ، وقد اعتمد عليه ابن تيميّة في مواضع ونصَّ علىٰ ثقته ، والإحتجاج به ، كما أنه أثنىٰ علىٰ « عبد الرزاق » و « عبد بن حميد » و «ابن أبي حاتم »[3] .

---

(١) مجمع الزوائد ٧/١٧ ، ذخائر العقبىٰ : ٨٨ و ١٠٢ ، الرياض النضرة ٢/٢٢٧ ، كنز العمّال .
(٢) روح المعاني ٦/١٦٧ .
(٣) منهاج السنة ٧/١٣ .

و « البغوي » وقد نص في حق هذا الأخير أنه لا يذكر في تفسيره شيئاً من الأحاديث الموضوعة[١].

وبعد فهذا كلام ابن تيمية في نزول الآية في علي :

« وقد وضع بعض الكذّابين حديثاً مفترى : أن هذه الآية نزلت في علي لمّا تصدّق بخاتمه في الصلاة . وهذا كذب بإجماع أهل العلم بالنقل ، وكذبه بيّن من وجوهٍ كثيرة »[٢].

وقال : « أجمع أهل العلم بالنقل علىٰ أنها لم تنزل في علي بخصوصه ، وأن عليّاً لم يتصدّق بخاتمه في الصلاة ، وأجمع أهل العلم بالحديث علىٰ أنَّ القصة المرويّة في ذلك من الكذب الموضوع »[٣].

وقال : « جمهور الأمّة لم تسمع هذا الخبر »[٤].

فهنا مطالب :

الأوّل : قد ظهر أنّ ابن تيميّة لا رادع له من الكذب ولا وازع .

والثاني : أنه متىٰ ما أراد الإستدلال بخبرٍ ، وإنْ كان ضعيفاً أو مرسلاً ، أو موضوعاً ، نسبه إلىٰ العلماء ، أو أرسله إرسال المسلّم ، ومتىٰ أراد ردّ حديثٍ ـ يرويه كبار الأئمة في التفسير والفقه والحديث ، كهذا الحديث ـ ينسب إلىٰ « إجماع أهل العلم » القول بأنّه « موضوع » و« كذب » و« مفترى » بل يدّعي « أنّ جمهور الأمة لم تسمع هذا الخبر » .

والثالث : أن من بين رواة هذا الحديث وأمثاله من يتمسّك ابن تيمية

(١) منهاج السنة ٧/١٢ .
(٢) منهاج السنّة ٢/٣٠ .
(٣) منهاج السنة ٧/١١ .
(٤) منهاج السنة ٧/١٧ .

بروايته ويحتجُّ بكلامه ، فإنْ كانوا « كذّابين » فكيف يحتجّ بهم ، وإلّا فكيف يرميهم في مثل هذا الموضع بالكذب والوضع والإفتراء ؟

نزول : ﴿ الذين ينفقون أموالهم باللّيل والنهار سرّاً وعلانية ﴾ كذب

وهذه الآية المباركة[١] أيضاً روى كبار أئمة القوم أنها نزلت في أمير المؤمنين عليه السّلام ، ومنهم ؛ عبد الرزاق ، وعبد بن حميد ، وابن جرير ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والطبراني ، وابن عساكر ، والواحدي ، وأبو نعيم ، والفخر الرازي ، والزمخشري ، والمحبّ الطبري ، وابن الأثير ، والسيوطي ، وابن حجر المكّي ...[٢].

ولنكتف بهؤلاء وننظر ما يقول ابن تيميّة :

« إنّ هذا كذب ليس بثابت ، ... لكن هذه التفاسير الباطلة يقول مثلها كثير من الجهّال .. فتبيّن أن الذي كَذَبَ هذا كان جاهلاً بدلالة القرآن ، والجهل في الرافضة ليس بمنكر »[٣].

يقول هذا ، وقد وصف ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم ـ وهم من رواة هذا الحديث ـ بالعلم والورع والثقة ...

وهل يرتضي أتباع ابن تيمية أن يكون رواة هذا الحديث من : عبد الرزاق ـ وهو شيخ البخاري ـ وعبد بن حميد ، وهو أحد الأئمة أصحاب المسانيد ، وابن

(١) سورة البقرة : ٢٧٤ .

(٢) الدر المنثور ، أُسد الغابة ٢٥/٤ ، الرياض النضرة ٢٠٦/٢ الصواعق المحرقة : ٧٨ ، تفسير الرازي والكشاف بتفسير الآية .

(٣) منهاج السنة ٢٢٨/٧ ـ ٢٣١ .

المنذر وابن أبي حاتم وأمثالهم ، كذَبَةً ، جهالاً ، من الرافضة ... ؟!

نزول ﴿ إنّما أنت منذر ولكلّ قومٍ هاد ﴾ كذب

وروى الأئمة الأعلام من أهل السنّة أنّ النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ لمّا نزلت الآية[1] ـ قال : أنا المنذر وعلي الهادي ، بك ـ يا علي ـ يهتدي المهتدون بعدي ... ومن رواته :

عبد الله بن أحمد بن حنبل ، والطبري ، والحاكم ، وابن أبي حاتم ، والضياء المقدسي ، والطبراني ، وابن مردويه ، وأبو نعيم ، وابن عساكر ، وابن النجار ، والديلمي ، والهيثمي ، والسّيوطي ، والمتقي الهندي ...[2] .

قال الحاكم : « هذا حديث صحيح الإسناد » .

وقال الهيثمي : « قوله تعالىٰ : ﴿ إنما أنت منذر ﴾ . عن علي ـ رضي الله عنه ـ في قوله : ﴿ إنما أنت منذر ولكلّ قوم هاد ﴾ قال : رسول الله المنذر ، والهادي : رجل من بني هاشم .

رواه عبد الله بن أحمد والطبراني في الصغير والأوسط ، ورجال السند ثقات » .

والضياء المقدسي أخرجه في (المختارة) كما في (الدر المنثور) وهو كتابٌ التزم فيه بالصحّة .

فهذا هو الحديث ، وهؤلاء جملة من رواته ومصحّحيه ، ويقول ابن تيميّة :

---

(١) سورة الرعد : ٧.

(٢) الدر المنثور ، وتفسير الطبري ، وتفسير الرازي وغيرها من التفاسير ، بتفسير الآية ، والمستدرك علىٰ الصحيحين ١٢٩/٣ ، مجمع الزوائد ٤١/٧ ، كنز العمال .

« إنّ هذا كذب موضوع باتّفاق أهل العلم بالحديث ، فيجب تكذيبه وردّه »[١] .

ونحن نكتفي بهذا القدر ، وإلّا فقد قال في نزول قوله تعالىٰ : ﴿ **ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله** ... ﴾ في علي « كذب باتّفاق أهل العلم بالحديث والسيرة »[٢] . وفي قوله تعالىٰ : ﴿ **والسّابقون السّابقون أولئك المقرّبون** ﴾ : « إن هذا باطل »[٣] وفي قوله تعالىٰ : ﴿ **وصالح المؤمنين** ﴾ : « الحديث المذكور كذب موضوع »[٤] وفي قوله تعالىٰ : ﴿ **يا أيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك** ﴾ : « إن هذا أعظم كذباً وفريةً »[٥] ...

وهكذا في آياتٍ غيرها ...

مع أنّ رواة ما ورد في ذيلها من الأحاديث هم من مشاهير أهل السنة من السّلف والخلف ...

وقد سبق تكذيبه نزول قوله تعالىٰ : ﴿ **وتعيها أُذُنٌ واعية** ﴾ في علي عليه السلام . كما سيأتي كلامه حول نزول ﴿ **هل أتى** ﴾ و ﴿ **قل ما أسألكم عليه من أجرٍ إلّا المودّة في القربىٰ** ﴾ و ﴿ **فإنْ حاجّوك فيه من بعد ما جائك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا** ... ﴾ .

أقول :

وللمزيد من التعرف علىٰ ابن تيميّة ننقل ما يلي :

١ ـ لقد جاء في جوابه عن الإستدلال بقوله تعالىٰ : ﴿ **إنّ الذين آمنوا**

---

(١) منهاج السنة ٧/١٣٩ .
(٢) منهاج السنة ٧/١١٢ .
(٣) منهاج السنة ٧/١٥٤ .
(٤) منهاج السنة ٧/٢٩٤ .
(٥) منهاج السنة ٧/٣٣.

وعملوا الصّالحات أولئك هم خير البريّة ﴾ ما هذا نصّه :

« والجواب من وجوه : أحدها : المطالبة بصحة النقل ... الثاني : إنّ هذا ممّا هو كذب موضوع باتّفاق العلماء وأهل المعرفة بالمنقولات . الثالث : أنْ يقال :

هذا معارض بمن يقول : ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾ هم : النواصب ، كالخوارج وغيرهم ، ويقولون : إنّ من تولّاه فهو كافر مرتد ، فلا يدخل في الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، ويحتجّون علىٰ ذلك بقوله : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ قالوا : ومن حكّم الرجال في دين الله فقد حكم بغير ما أنزل الله ، فيكون كافراً ...

فهذا وأمثاله من حجج الخوارج ، وهو وإنْ كان باطلاً بلا ريب ، فحجج الرافضة أبطل منه ، والخوارج أعقل وأصدق وأتبع للحق من الرافضة ، فإنّهم صادقون لا يكذبون ، أهل دين ظاهراً وباطناً ... »[1] .

٢ ـ لقد جاء في جوابه عن إستدلال الإماميّة بقوله تعالىٰ : ﴿ فإنّ الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير ﴾ : «والجواب من وجوه .. » إلىٰ أنْ قال :

« ولهذا كان من الناس من يقابل كذبهم بما يقدر عليه من الكذب ، ولكنّ الله يقذف بالحق علىٰ الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ، وللكذّابين الويل ممّا يصفون ... وكذلك ما تذكره الناس من المعارضات لتأويلات القرامطة والرافضة ونحوهم ، كقولهم في قوله ﴿ فقاتلوا أئمّة الكفر ﴾ : طلحة والزبير وأبو بكر وعمر ومعاوية . فيقابل هذا بقول الخوارج : إنهم علي والحسن والحسين !

وكلّ هذا باطل ، لكن الغرض أنهم يقابلون بمثل حجتهم ، والدليل علىٰ

---

(١) منهاج السنة ٧/٢٥٩ .

فسادها يعمّ النوعين ، فعلم بطلان الجميع »[١] .

وسنذكر فيما بعد كلامه حول قوله تعالىٰ : ﴿ وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً ﴾ وقوله تعالىٰ : ﴿ يا أيّها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارىٰ ﴾ .

٤ ـ حول فضائله ومناقبه في السنّة

عدد مناقبه الصحيحة

واضطرب ابن تيميّة تجاه أحاديث فضائل ومناقب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ، التي رواها الأئمة الأعلام من أهل السنّة عبر القرون ... لأنّها كثيرة جدّاً وأسانيدها كثيرة كذلك ، فَوَقَع في تناقضات ، والتجأ إلىٰ تكذيب الأحاديث الصحيحة بل المتواترات والأقوال المشهورات .. فيحاول أولاً التقليل من عدد ما صحّ منها ، فيستشهد بكلام ابن حزم القائل : « الذي صحّ من فضائل علي فهو قول النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم : أنت في بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا أنه لا نبي بعدي . وقوله : لأُعطينّ الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله ـ وهذه صفة واجبة لكلّ مسلم ومؤمن وفاضل ـ وعهده صلّىٰ الله عليه وسلّم : إن علياً لا يحبّه إلّا مؤمن ولا يبغضه إلّا منافق ... وأما سائر الأحاديث التي يتعلّق بها الروافض فموضوعة ، يعرف ذلك من له أدنىٰ علم بالأخبار ونقلها »[٢] .

ويعود فيشير إلىٰ هذه الكلمة ويصدّقها في الجواب عن أحد أحاديث

---

(١) منهاج السنة ٧/٢٩٧ .

(٢) منهاج السنة ٧/٣٢٠ .

الفضائل فيقول : « إن هذا الحديث كذب موضوع باتّفاق أهل العلم بالحديث ، وقد تقدّم كلام ابن حزم أن سائر هذه الأحاديث موضوعة ، يعلم ذلك من له أدنىٰ علم بالأخبار ونقلها ، وقد صدق في ذلك »[١] .

فما صحّ من فضائل علي عليه السلام هو هذه الأحاديث الثلاثة ... كما قال ابن حزم الشهير بالنصب له عليه السلام .

لكنّه يستشهد في موضع آخر بكلامٍ لأبي الفرج ابن الجوزي وفيه : « فضائل علي الصحيحة كثيرة »[٢] .

ثم يأتي فيعدّد فضائل للإمام مما لم يذكره ابن حزم قائلاً : « وأما مناقب علي التي في الصحاح فأصحّها قوله يوم خيبر : لاعطينّ الراية رجلاً ...

فمجموع ما في الصحيح لعلي نحو عشرة أحاديث ... »[٣] .

وسواءً كانت فضائله الصحيحة كثيرةً عدداً أو قليلة ، فإنّه قد نصَّ أحمد بن حنبل ـ الذي طالما يعظّمه ابن تيميّة ويقتدي به ـ علىٰ أنه لم يرد في حقّ أحدٍ من الصحابة من الأحاديث المعتبرة ما ورد في حقّ علي ...

لكن لا مناص لابن تيميّة من تكذيب هذا الخبر ، لأنّه عن إمامه وعليه أن يقبله ، وحينئذٍ يلزمه الإعتراف بأفضلية علي ، وقد قرّر ابن تيميّة أن الأفضل هو المتعيَّن للإمامة ...

إنّه لا مناص له من تكذيب هذا الخبر ، فيقول : « وأحمد بن حنبل لم يقل إنه صحّ لعلي من الفضائل مالم يصح لغيره ، بل أحمد أجلّ من أن يقول مثل هذا الكذب ، بل نقل عنه أنه قال : روي له مالم يرو لغيره . مع أنّ في نقل هذا عن أحمد

(١) منهاج السنة ٧/٣٥٤ .
(٢) منهاج السنة ٧/٤٤٢ .
(٣) منهاج السنة ٧/٤٢٠ .

كلاماً ليس هذا موضعه »(١).

ويؤكّد ذلك مرّة أُخرىٰ قائلاً: « وقول من قال: صحّ لعلي من الفضائل مالم يصح لغيره، كذب، لا يقوله أحمد ولا غيره من أئمة الحديث، لكنْ قد يقال: روي له مالم يرو لغيره »(٢).

فانظر إلىٰ الإضطراب، فهو يكذّب الكلمة المنقولة عن أحمدٍ ويضيف: « كذب، لا يقوله أحمد ولا غيره من أئمة الحديث » لعلمه بأنه قد قال غير أحمد ذلك أيضاً، ثم يذكر ما نسبه إلىٰ أحمد بعنوان « بل نقل عنه » بقوله: « لكنْ قد يقال ... » فجوّز أن يقال هكذا، ولكنّه في الموضع السّابق قال: « مع أنّ في نقل هذا عن أحمد كلاماً ليس هذا موضعه » !

أقول:

الّذي رواه الحافظ ابن الجوزي الحنبلي المتوفى سنة ٥٩٧، والذي طالما اعتمد عليه ابن تيميّة هو: « عن عبد الله قال: سمعت أبي يقول: ما ورد لأحدٍ من الصحابه من الفضائل بالأسانيد الصحاح ما ورد لعلي رضي الله عنه »(٣)

وحتّىٰ لو كانت الكلمة المنقولة عن أحمد: « روي له مالم يرو لغيره »، فهل مقصوده روي له من الفضائل، أو المطاعن؟ وإذا كان المقصود الفضائل فهل يقصد الفضائل الثّابتة بالطّرق المعتبرة عنده، أو الأعم من الثّابت والمكذوب؟

أُنظر إلىٰ ما جاء في (المستدرك) للحاكم و (تلخيصه) للذهبي، يقول الحاكم:

« ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ ممّا لم

---

(١) منهاج السنة ٧/٣٧٤.
(٢) منهاج السنة ٨/٤٢١.
(٣) مناقب أحمد بن حنبل: ١٦٣.

يخرّجاه :

سمعت القاضي أبا الحسن علي بن الحسن الجراحي وأبا الحسين محمد بن المظفر الحافظ يقولان : سمعنا أبا حامد محمد بن هارون الحضرمي يقول : سمعت محمد بن منصور الطوسي يقول : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ما جاء لأحدٍ من أصحاب رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ »[1] .

فلو كان هذا نصُّ كلام أحمد فماذا فهم منه القوم حتىٰ رووه عنه بالإسناد الصحيح معنعناً بالسّماع ؟ وإذا لم يكن المراد هو الفضائل الثّابتة فكيف يأتي الحاكم بهذا الكلام تحت عنوان « ومن مناقب أمير المؤمنين ممّا لم يخرجاه » وقبل الورود في فضائله التي استدركها عليهما وهي علىٰ شرطهما أو شرط واحدٍ منهما ؟

ولو كانت الكلمة مطلقةً ، فما معنىٰ قول ابن حجر العسقلاني الحافظ بعد نقلها « وفي هذا كفاية » ؟ قال في آخر ترجمة الإمام وبعد ذكر طرف من مناقبه : « وقد روي عن أحمد بن حنبل أنه قال : لم يرو لأحدٍ من الصحابة من الفضائل ما روي لعلي ، وكذا قال النسائي وغير واحد . وفي هذا كفاية »[2] .

هذا ، ولكنّ الكلمة محرّفة عن عمدٍ أو غير عمد ، حتّىٰ الرجل الواحد منهم يرويها بالإختلاف في اللّفظ ، وإليك البيان :

قال الحافظ ابن عبد البر : « وقال أحمد بن حنبل وإسماعيل بن إسحاق القاضي : لم يرو في فضائل أحدٍ من الصحابة بالأسانيد الحسان ما روي في فضائل علي بن أبي طالب . وكذلك قال أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، رحمه الله »[3] .

---

(١) المستدرك علىٰ الصحيحين ١٠٧/٣ .

(٢) تهذيب التهذيب ٢٩٨/٧ .

(٣) الاستيعاب ١١١٥/٣ .

إذن ، فضائله التي اختصّ بها دون غيره من الصحابة هي « بالأسانيد الحسان » والقائلون بذلك أحمد وغيره من الأئمة .

وقال الحافظ ابن حجر : « ومناقبه كثيرة حتىٰ قال الإمام أحمد : لم ينقل لأحد من الصّحابة ما نقل لعلي ، وكذا قال غيره ... وتتبّع النسائي ما خصّ به من دون الصّحابة فجمع من ذلك شيئاً كثيراً بأسانيد أكثرها جياد »[1] .

فهنا ، وإنْ أُسقط « بالأسانيد الحسان » أو نحوه ، إلّا أنه نصّ علىٰ جودة أكثر أسانيد (الخصائص) للنسائي وهو من أصحاب الكلمة ، لكن في شرح البخاري ، بشرح عنوان « باب مناقب علي بن أبي طالب » ما نصّه : « قال أحمد وإسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري : لم يرد في حقّ أحدٍ من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء في علي »[2] .

إذن ، فالكلمة الصادرة عن أحمد وغيره من الأئمة لم تكن مطلقةً ، بل فيها الإعتراف باعتبار تلك الفضائل التي اختص بها علي دون غيره من الأصحاب ، لكنّ القوم حرّفوها ، بالإسقاط أو التغيير ، عن عمدٍ أو سهو .

وبما ذكرناه غنىً وكفاية لطالب الحق والهداية .

ثم إنّ النسائي قد جمع لأمير المؤمنين عليه السلام فضائل كثيرة تخصُّ به دون غيره وسمّاها بـ (خصائص علي) في جزءٍ من (صحيحه) الذي هو أحد الصّحاح الستّة ، وقد شهد غير واحدٍ من الحفاظ بكونها (خصائصَ له) وبكون أسانيده معتبرةً ، كالحافظ ابن حجر العسقلاني ، في عبارته المتقدّمة ، وبذلك يظهر كذب ابن تيمية في قوله : « وقد قال العلماء : ما صحَّ لعلي من الفضائل فهي

(١) الاصابة ٢/٥٠٧ ـ ٥٠٨ .

(٢) فتح الباري ٧/٥٧ .

مشتركة »[١].

إذن ، لأمير المؤمنين عليه السّلام (خصائص) و (أسانيدها) كلّها (صحاح) و(جياد) و(حسان) ... لكنّ ابن تيميّة كذّب أكثر فضائل الإمام وخصائصه ، وما اعترف بصحّته ـ وهو قليل ـ فقد أنكر كونه من (الخصائص) :

ممّا اعترف بصحّته وأنكر كونه من الخصائص

١ ـ حديث *الرّاية* يوم خيبر

فحديث الرّاية لم ينكر صحّته ، بل قال : « وكذلك قوله : لأُعطينَّ الرّاية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله ، قال : فتطاولنا ، فقال : أُدعوا لي عليّاً ، فأتاه وبه رمد فبصق في عينيه ودفع الراية إليه ، ففتح الله علىٰ يديه .

وهذا الحديث أصح ما روي لعلي من الفضائل ، أخرجاه في الصحيحين من غير وجه .

وليس هذا الوصف مختصّاً بالأئمة ولا بعلي ، فإنّ الله ورسوله يحبُّ كلّ مؤمن تقي ، وكلّ مؤمنٍ تقي يحبُّ الله ورسوله »[٢].

فالرجل لا ينكر صحّة هذا الحديث ، بل يدّعي كونه أصحّ ما روي[٣] ،

---

(١) منهاج السنة ٧/١٢١ .

(٢) منهاج السنة ٥/٤٤ .

(٣) هذا بغض النظر عن كلامه في الجزء الأخير من كتابه (٨/١٢٣) الذي ناقض نفسه حيث قال في جواب قول العلامة : « وفي غزوة خيبر كان الفتح فيها علىٰ يد أمير المؤمنين ، ودفع ⇐

لكنّه ينكر كونه ممّا اختص به علي عيه السلام ؛ فيقول : ليس من الخصائص[١] .

ولكنّ كلامه التفصيلي حول هذا الحديث ـ في مقام الجواب[٢] عن استدلال العلّامة الحلي به ـ مضطرب جدّاً ، لأنّ العلّامة أورد الحديث ـ كما سنذكره ـ وفيه أخذ أبي بكر الرّاية ثم أخذ عمر ، ورجوعهما ، ثم قول النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم : « جيئوني بعلي » ثم وصفه بأنه « يحب الله ورسوله ... » « ففتح الله علىٰ يديه » قال العلامة : « ووصفه ـ عليه السلام ـ بهذا الوصف يدل علىٰ انتفائه عن غيره ، وهو يدل علىٰ أفضليّته ، فيكون هو الإمام » .

فيقول ابن تيمية : « والجواب من وجوه : أحدها : المطالبة بتصحيح النقل . وأما قوله : « رواه الجمهور » فإن الثقات الذين رووه لم يرووه هكذا ، بل الذي في الصحيح ... ولم تكن الرّاية قبل ذلك لأبي بكر ولا لعمر ، ولا قربها واحد منهما ، بل هذا من الأكاذيب ...

وكان هذا التخصيص جزاء مجئ علي مع الرمد ، وكان إخبار النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم بذلك ـ وعلي ليس بحاضر ، لا يرجونه ـ من كراماته صلّىٰ الله عليه وسلّم . فليس في الحديث تنقيص بأبي بكر وعمر أصلاً » .

فهنا يعترف بكون الحديث من (الخصائص) لكن ليس فيه بهما « تنقيص » واعترف مرةً أُخرىٰ بكونه من (الخصائص) حيث قال بعد كلامٍ له : « فإنه قال :

⇐ الراية إلىٰ أبي بكر فانهزم ثم إلىٰ عمر فانهزم ... » قال : « والجواب ـ بعد أن يقال : لعنة الله علىٰ الكاذبين ـ أن يقال : من ذكر هذا من علماء النقل ؟ وأين أسناده وصحّته ؟ وهو من الكذب ... » .

فنحن نغض النظر عن هذا ونقول : لعنة الله علىٰ الكاذبين !!

(١) منهاج السنّة ٧/٣٦٧.

(٢) منهاج السنة ٧/٣٦٥ ـ ٣٦٨.

لأُعطينّ الراية ... فهذا المجموع اختصّ به » .

ولمّا اعترف بكونه من (الخصائص) إلتفت إلىٰ أن ذلك يوجب أفضليّته وهذا ما لا يريد الإقرار به ، لأنه يرىٰ وجوب إمامة الأفضل ، فقال : « إنّه لو قدّر ثبوت أفضليته في ذلك الوقت ، فلا يدل ذلك علىٰ أن غيره لم يكن أفضل منه بعد ذلك » !!

فانظر إلىٰ كلمات هذا الرّجل بعد ضمّ بعضها إلىٰ البعض الآخر ، فأوّل شئ ينكر كونه من الخصائص ، ثم يضطر إلىٰ الإعتراف ، ثم يتنبّه إلىٰ لازم كلامه ـ وهو ضرورة الإعتراف بالأفضلية فالامامة بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بلا فصل ـ فيقول : إن ذلك لا يدل علىٰ أن غيره لم يكن أفضل منه بعد ذلك !! لكنْ ما المراد من « بعد ذلك » ؟ وبأيّ دليل يكون غيره أفضل حينذاك ؟

وكأنّ الرّجل نفسه غير مقتنع بما يقول ، فيضيف وجهاً رابعاً :

« الرابع : إنه لو قدّرنا أفضليته ، لم يدل ذلك علىٰ أنه إمام معصوم منصوص عليه ، بل كثير من الشيعة الزيدية ومتأخّري المعتزلة وغيرهم ، يعتقدون أفضليّته وأنّ الإمام هو أبو بكر ، وتجوز عندهم ولاية المفضول ... » .

وهنا قد حكم علىٰ نفسه بنفسه ... لأنّا لو سلّمنا أنّ طائفةً من المسلمين « تجوز عندهم ولاية المفضول » لكنّ « ابن تيميّة » يرىٰ أنّ هذا باطل وظلم ، وهذا ما ينصُّ عليه غير مرّة ويؤكّده ، فالجواب بأنّ فلاناً وفلاناً « تجوز عندهم ولاية المفضول » لا ينفعه أبداً .

وبعد ، فالحديث (صحيح) سنداً ، وهو من (الخصائص) فيدل علىٰ (الأفضلية) والأفضل هو (الإمام) .

لكنّ من الضروري تتميم البحث بذكر أُمور :

الأمر الأوّل

إنه قد أخرج النسائي حديث الراية المشتمل علىٰ فرار الشيخين وقول النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم « سأعطي الراية رجلاً ... » معاً ، في (خصائص) أمير المؤمنين عليه السلام ، وكذا غيره من أئمّة الحديث ، ولكنّ البخاريّ ومسلماً اختصراه !! :

قال الحافظ ابن حجر بشرحه : « وقع في هذه الرواية اختصار ، وهو عند أحمد ، والنسائي ، وابن حبان ، والحاكم ، من حديث بريدة بن الخصيب قال : لمّا كان يوم خيبر ، أخذ أبو بكر اللواء فرجع ولم يفتح له ، فلما كان الغد أخذه عمر ، فرجع ولم يَفتح له ـ وقتل محمود بن سلمة[١] ـ فقال النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم : لأدفعنَّ لوائي غداً إلىٰ رجل . الحديث . وعند ابن إسحاق نحوه من وجهٍ آخر . وفي الباب عن أكثر من عشرة من الصحابة ، سردهم الحاكم في الإكليل وأبو نعيم والبيهقي في الدلائل »[٢] .

أقول :

لم يختصر البخاري ومسلم الحديث ، وإنما أرادا أن لا يروياه علىٰ واقعه ، لما فيه من تفضيل أمير المؤمنين وتنقيص بأبي بكر وعمر ، بل انّ ابن حجر العسقلاني نفسه أيضاً لم يروه كما جاء في تلك الكتب الّتي أشار إليها ، فعند الحاكم مثلاً : « عن جابر رضي الله عنه : إن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم دفع الراية يوم خيبر إلىٰ عمر ـ رضي الله عنه ـ ، فانطلق ، فرجع يجبّن أصحابه ويجبّنونه[٣] .

---

(١) كذا ، والصحيح « مسلمة » ولا يهمّنا التحقيق في هذا .

(٢) فتح الباري ـ شرح البخاري ، كتاب المغازي ٧/٣٨٣ ـ ٣٨٤ .

(٣) وفي كنز العمال ١٠/٤٦٢ الحديث ٣٠١١٩ عن ابن أبي شيبة والبزار ، قال « وسنده ⇐

هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم ، ولم يخرجاه »[١] .

وقد أشكل الذّهبي علىٰ هذا الحديث الذي فيه تصريح باسم عمر فقال : « قلت : القاسم واه » .

ولكنّه وافق الحاكم لمّا أخرجه مرةً أُخرىٰ ـ وأبهم الرجل الذي رجع باللواء وجبن ، فلم يُدرَ هو أبو بكر أو عمر ـ وهو عن جابر أيضاً قال : « لمّا كان يوم خيبر بعث رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم رجلاً فجبن ... »[٢] .

وأيضاً : لم يذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني مافي رواية بعض من أشار إليهم ، من وصف النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم في الحديث علياً عليه السلام بأنّه « ليس بفرار » ، والسبب في ذلك واضح ، لأن كلامه صلّىٰ الله عيه وآله وسلّم تعريضٌ بأبي بكر وعمر :

فعند النسائي : « لأعطينّ الراية رجلاً ... ليس بفرّار »[٣] .

وعند الحاكم ـ مع تهذيب الكلمة ـ : « ... لا يولّي الدبر ... »[٤] .

هذا ، وفي بعض المصادر : « كرّار غير فرّار »[٥] .

الأمر الثاني

لفظ الحديث : « يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله »[٦] .

⇐ حسن » : « فلم يلبثوا أنْ هزموا عمر وأصحابه ، فجاء يجبّنهم ويجبّنونه ، فساء ذلك رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فقال : لأبعثنّ عليهم رجلاً ... ليس بفرّار ... » .

(١) المستدرك علىٰ الصحيحين ، كتاب المغازي ٣/٣٨ .

(٢) المستدرك علىٰ الصحيحين ، كتاب المغازي ٣/٣٨ .

(٣) الخصائص ٤٥ الحديث : ١٣ .

(٤) المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/٣٨ .

(٥) منتخب كنز العمال .. هامش مسند أحمد ٥/٤٥ عن الخطيب وابن عساكر .

(٦) صحيح البخاري ـ بشرح ابن حجر ـ ٧/٣٨٤ ، صحيح مسلم ٧/١٢٠ ، ١٢١ .

لكنّ بعض الرواة حاول النقص من الحديث بإسقاط الجملة الثانية « ويحبّه الله ورسوله » ، وهكذا هو عند البخاري ومسلم أيضاً ، وابن تيمية ذكر اللفظ المنقوص في موردين ، وفي موردٍ ثالث توجد الجملة الثانية في بعض نسخ كتابه دون بعض ، كما ذكر محقّقه في الهامش .

وأمّا معنىٰ كلام النبيّ هذا ، فقد اعترف ببعضه الحافظ ابن حجر بشرحه حيث قال : « وقوله ـ في الحديثين ـ : « إن علياً يحب الله ورسوله ... » أراد بذلك وجود حقيقة المحبّة ، وإلّا فكلّ مسلم يشترك مع علي في مطلق هذه الصفة . وفي الحديث تلميح بقوله تعالىٰ : ﴿ قل إنْ كنتم تحبّون الله فاتّبعوني يحببكم الله ﴾ فكأنّه أشار إلىٰ أن عليّاً تام الإتّباع لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ، حتىٰ اتّصف بصفة محبّة الله له ، ولهذا كانت محبّته علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق ، كما أخرجه مسلم من حديث علي نفسه ، قال : والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم أنْ لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق . وله شاهد من حديث أُم سلمة عند أحمد »[1] .

إذن ، فقد اختص علي دون غيره بهذه الصّفة ، فكان أحبّ الناس لله ورسوله ، وأحبّهم إلىٰ الله وسوله .. وهذه الصّفة تقتضي الأفضلية ، والأفضلية تستلزم الإمامة كما أقرّ ابن تيمية .

الأمر الثالث

أخرج مسلم في الحديث : « إنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم قال يوم خيبر : لأُعطينّ هذه الراية رجلاً يفتح الله علىٰ يديه ، يحبّ الله ورسوله ، ويحبّه الله ورسوله . قال : فبات الناس يدوكون ليلتهم أيّهم يعطاها . قال : فلمّا أصبح الناس

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٧/٥٧ .

غدوا علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ، كلّهم يرجون أنْ يعطاها ، فقال : أين علي بن أبي طالب ؟ ... »[١] .

هكذا أخرجه مسلم ـ ولا يهمّنا محاولة بعضهم لإسقاط بعض الجمل أو الكلمات من لفظ الحديث ، فإنّها محاولات يائسة ـ ... وهذه الفقرة من الحديث أيضاً دالّة علىٰ كونه من (خصائص) أمير المؤمنين ، وإلّا فما الذي تطاول إليه القوم ورجوه ؟ وما الذي جعل هذا الحديث ممّا هو أحبّ إلىٰ سعد بن أبي وقاص من حمر النّعم ، وامتنع بذلك من أنْ يسبّ عليّاً عندما أمره معاوية بالسبّ ؟[٢] ، فيدلّ هذا الحديث من هذه الناحية كذلك علىٰ (الأفضلية) وتتمّ (الإمامة) والحمد لله علىٰ ذلك .

٢ ـ قوله « ص » : *أنت منّي وأنا منك*

قال العلّامة : « وعن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أنه قال لعلي : أنت منّي وأنا منك » .

فأجاب ابن تيمية : « إن هذا الحديث صحيح ، أخرجاه في الصحيحين من حديث البراء بن عازب ، لمّا تنازع علي وجعفر وزيد ، في ابنة حمزة ، فقضىٰ بها لخالتها ، وكانت تحت جعفر ، وقال لعلي : أنت منّي وأنا منك . وقال لجعفر : أشبهت خَلقي وخُلقي . وقال لزيد : أنت أخونا ومولانا .

لكنْ هذا اللّفظ قد قاله النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لطائفةٍ من أصحابه ...

---

(١) صحيح مسلم ٧/١٢١ .

(٢) صحيح مسلم ٧/١٢٠ .

فتبيّن أن قوله لعلي : أنت منّي وأنا منك ، ليس من خصائصه »[١].

أقول :

وهنا مطلبان :

الأوّل : هذا الحديث صحيح ، وقد أقرّ ابن تيمية أيضاً بصحته ، فلا كلام في هذه النّاحية .

والثّاني : هذا الحديث من خصائصه ، ولذا أخرجه النسائي في (الخصائص) بلفظ : « علي منّي وأنا منه » بأسانيد متعدّدة[٢] وفي (صحيح البخاري) ما نصّه : « باب مناقب علي بن أبي طالب القرشيّ الهاشمي أبي الحسن ـ رضي الله عنه ـ. وقال النبي صلّى الله عليه وسلّم لعلي : أنت مني وأنا منك »[٣]. فأورد هذا الحديث بهذا اللّفظ ، وجعله جزءً من العنوان .

وممّا يشهد باختصاص هذا بأمير المؤمنين عليه السّلام ـ بحيث لا يعم معناه أبا بكر فضلاً عن غيره من أصحاب النبيّ ـ قول ابن عبّاس متضجّراً ممّن تكلّم في أمير المؤمنين : « أُفّ تفّ ! وقعوا في رجلٍ له بضع عشرة فضائل ليست لأحدٍ غيره » فعدّ منها أنه « بعث رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فلاناً بسورة التوبة ، فبعث علياً خلفه فأخذه منه وقال : لا يذهب بها إلّا رجل هو منّي وأنا منه » .

وفي هذا الحديث الذي أخرجه أحمد[٤] والنّسائي[٥] والحاكم[٦] والذهبي[٧]

(١) منهاج السنة ٥/٢٩ ـ ٣٠.

(٢) خصائص علي : ١٣٦ . الحديث ٦٨ فما بعد .

(٣) صحيح البخارى ـ بشرح ابن حجر ٧/٥٧ .

(٤) مسند أحمد ١/٣٣١.

(٥) الخصائص : ٦٩ الحديث : ٢٣ .

(٦) المستدرك على الصحيحين ٣/١٣٢ .

(٧) تلخيص المستدرك هامش المستدرك ٣/١٣٢ .

بسندٍ صحيح ، ونصّ الأخيران علىٰ صحته ، تصريح بكون الفضائل المذكورة فيه (خصائص) لأمير المؤمنين ، وكان منها ما دلّ علىٰ أنّ علياً من النبي والنبي من علي ـ عليهما وآلهما الصَّلاةُ والسّلام ـ مضافاً إلىٰ أنّه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم قاله بعد بعث علي وإرجاع أبي بكر .

إذن : هذا الحديث من (الخصائص) وقد قاله النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أكثر من مرّة ، منها قضيّة الخصومة في بنت حمزة ، علىٰ أنّ الحافظ ابن حجر قال بشرح الحديث في تلك القضية ما نصّه : « وقال لعلي : أنت منّي وأنا منك . أي : في النسب والصهر والسابقة والمحبّة وغير ذلك من المزايا ، ولم يرد محض القرابة ، وإلّا فجعفر شريكه فيها »[١] . فظهر دلالته في هذا الموضع علىٰ (المزايا) و(الخصائص) والحمد لله رب العالمين .

٣ ـ صعوده علىٰ منكب النبي لكسر الأصنام

يقول ابن تيميّة : « إن هذا الحديث ـ إنْ صح ـ فليس فيه شئ من خصائص الأئمة ولا خصائص علي ، فإنّ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم كان يصلّي وهو حامل أُمامة بنت أبي العاص بن الربيع علىٰ منكبه ، إذا قام حَمَلها وإذا سجد وضعها . وكان إذا سجد جاء الحسن فارتحله ويقول : إنّ ابني ارتحلني ، وكان يقبّل زبيبة الحسن . فإذا كان يحمل الطفلة والطفل لم يكن في حمله لعلي ما يوجب أن يكون ذلك من خصائصه ... »[٢] .

(١) فتح الباري ٧/٤٠٩ .

(٢) منهاج السنة ٥/٢٥ .

أقول :

هذا الحديث أخرجه أحمد بسندٍ صحيح[١] وكذا النسائي[٢] والحاكم ونصّ علىٰ أنه « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه »[٣] ووافقه الذّهبي[٤].

ومن رواته أيضاً : إبن أبي شيبة ، وأبو يعلى ، وابن جرير الطبري[٥].

إذن ، لا كلام في صحة الحديث سنداً .

وكذا لم يناقش أحد في أنه من (خصائصه) ، فإنّه الذي صعد علىٰ منكب النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لكسر الأصنام ، وأين هذا من حمل النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم الحسن المجتبىٰ عليه السلام أو غيره علىٰ منكبه ، كي يقال بأن ذلك ليس من خصائصه ؟ وهل يجهل ابن تيميّة أو يتجاهل ؟!

من الفضائل الّتي كذّبها

وتلخّص : أن فضائل أمير المؤمنين عليه السلام عند ابن تيميّة علىٰ قسمين ، فالأول ما يعترف بصحّته ـ وهو القسم الذي يحاول تقليله عدداً ـ فيجيب بأنّه ليس من خصائصه . والقسم الثاني وهو الأكثر فيكذّبه ، ردّاً علىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم والصحابة والرواة والمحدّثين ، من أهل السنّة ، ممّن

(١) مسند أحمد ١/٨٤.

(٢) الخصائص : ٢٢٥ الحديث : ١٢٢ .

(٣) المستدرك علىٰ الصحيحين ٢/٣٦٦ ، ٣/٥ .

(٤) تلخيص المستدرك . معه ٢/٣٦٦ .

(٥) كنز العمال ٦/٤٠٧ حيدر آباد .

تقدّم عليه أو تأخّر .

أمّا التي أقرّ بصحّتها وأنكر كونها من الخصائص ، فقد ذكرنا ثلاثة أحاديث منها ، وبيّنا كونها من الخصائص .

وأمّا التي كذّبها وحكم بوضعها ، فنذكر طرفاً منها مع بعض الكلام عليها :

حديث علي مع الحق ، كذب

قال العلاّمة : « وقد رووا جميعاً : إنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم قال : عليّ مع الحق والحق معه يدور معه حيث دار ، لن يفترقا حتىٰ يردا عليّ الحوض » .

فقال ابن تيميّة : « قوله : إنهم رووا جميعاً ... من أعظم الكلام كذباً وجهلاً ، فإنّ هذا الحديث لم يروه أحد عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ، فكيف يقال : إنهم جميعاً رووا هذا الحديث ؟ وهل يكون أكذب ممّن يروي عن الصحابة والعلماء أنهم رووا حديثاً ، والحديث لا يعرف عن واحد منهم أصلاً ؟ بل هذا من أظهر الكذب . ولو قيل : رواه بعضهم وكان يمكن صحته لكان ممكناً ، فكيف وهو كذب قطعاً علىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ؟ »[1] .

فأُنظر كيف يؤكّد علىٰ كذب هذا الحديث ، وقد كرّر كلمة الكذب أربع مرّات ، ونفىٰ أنْ يكون مرويّاً عن أحدٍ من الصحابة ولو بإسناد ضعيف ، وبالتالي ادّعىٰ القطع علىٰ أنه كذب .

وما ذلك كلّه إلّا لعدم المجال للمناقشة في مدلول هذا الحديث ، بتأويلٍ ولو بعيدٍ كلّ البعد عن ظاهر اللّفظ ، فإذا أثبتنا كونه مرويّاً عن النبي صلّىٰ الله عليه

---

(١) منهاج السنة ٤/٢٣٨ ـ ٢٣٩ .

وآله وسلّم ، لا عن واحدٍ من الصحابة ، ولا بإسناد ضعيف ، بل صحيح نصّ علىٰ وثاقة رواته من يرجع إليه في أمثال المقام ... ظهر صحّة استدلال العلّامة وغيره من أعلام الإمامية بهذا الحديث في سائر المقامات ، ومنها في قضيّة ما كان بين الزهراء الطاهرة وأبي بكر ، حول فدك وغيرِ فدك من ممتلكاتها وحقوقها ...

وبعد ، فقد جاء حديثُ كون علي مع الحق والحق مع علي ، وأنه يدور معه حيث دار ، ولن يفترقا ... عن جمع كبيرٍ من الصّحابة ، ونكتفي من رواته عنهم ببعض الأعلام المتقدّمين علىٰ ابن تيمية :

أوّلهم : أمير المؤمنين عليه السّلام ، وأخرجه عنه الترمذي في باب مناقبه ، وكذا الحاكم في المستدرك وقال : « هذا حديث علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه »[١] .

والثاني : سيّدتنا أُمّ سلمة ، وأخرجه عنها : الطبراني[٢] وأبو بشر الدولابي[٣] والخطيب البغدادي[٤] وابن عساكر[٥] .

والثالث : سعد بن أبي وقّاص ، أخرجه البزّار ، فقد قال الهيثمي : « وعن محمد بن إبراهيم التيمي : إنّ فلاناً دخل المدينة حاجّاً ، فأتاه الناس يسلّمون عليه ، فدخل سعد فسلّم ، فقال : وهذا لم يعنّا علىٰ حقّنا علىٰ باطل غيرنا . قال : فسكت عنه ، فقال : مالك لا تتكلّم ؟ فقال : هاجت فتنة وظلمة فقلت لبعيري : اخ اخ ، فأنخت حتىٰ انجلت . فقال رجل : إني قرأت كتاب الله من أوّله إلىٰ آخره فلم أر فيه اخ اخ ! فقال : أما إذا قلت ذاك ، فإنّي سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه

---

(١) المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/١٢٥ .
(٢) مجمع الزوائد ٩/١٣٤ .
(٣) الكنى والاسماء ٢/٨٩ .
(٤) تاريخ بغداد ١٤/٣٢١ .
(٥) ترجمة أمير المؤمنين من تاريخ دمشق ٣/١١٨ .

وسلّم يقول : علي مع الحق والحق مع علي حيث كان . قال : من سمع ذلك ؟ قال : قاله في بيت امّ سلمة . قال : فأرسل إلىٰ امّ سلمة فسألها . فقالت : قد قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم في بيتي . فقال الرجل لسعد : ما كنت عندي قط ألوم منك الآن ؟ فقال : ولم ؟ قال : لو سمعت هذا من النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لم أزل خادماً لعلي حتىٰ أموت .

رواه البزار . وفيه سعد بن شعيب ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح »[1] .

أقول :

وإنما أوردته لِما فيه من الفوائد :

الأولىٰ : الوقوف علىٰ دَجَل القوم ، فإنّ « فلاناً » هو « معاوية » و « سعد » هو « ابن أبي وقاص » فسعدٌ كان قد سمع هذا الكلام ، ولم يُخبر به أحداً ، فكان ممّن كتم الشهادة بالحق ، وأيضاً : لم يعمل به ، فكان ممّن خذل الحق ـ كما وصف أمير المؤمنين سعداً وأمثاله بعد عثمان ـ وإنْ ثبت بعد ذلك ندمه علىٰ عدم قتاله الفئة الباغية مع علي . ومعاوية كان قد سمع هذا الكلام وغيره من رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم قطعاً ، والآن ـ وبعد أنْ تغلّب علىٰ الأمر ـ يلوم سعداً علىٰ عدم إخباره بهذا الحديث ، ويقول ـ كذباً ولعنة الله عليه ـ ولو سمعت من النبيّ لم أزل خادماً لعلي حتىٰ أموت » .

والثانية : أن في هذا الحديث شهادة اثنين من الصحابة بصدوره عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، أحدهما هو سعد وهو من القاعدين عن نصرته والخاذلين له ، ثم أُمّ سلمة أُم المؤمنين ، وهي علويّة النزعة ، فرحمها الله رحمةً

---

(١) مجمع الزوائد ٧/٢٣٥ .

واسعة .

والثالثة : أنّ الحديث أخرجه البزّار ، وهو من أعلام الحديث ، صاحب المسند الكبير الشهير ، رواه عنه أبو بكر الهيثمي ، وهو من أعلام الحفّاظ ، ونصَّ علىٰ أن رجاله رجال الصحيح إلّا أنّه لم يعرف منهم « سعد بن شعيب » ، وذلك لا يضرُّ بعد أنْ كان سائر رجال الحديث من رجال الصّحاح ، فإنّهم لا يروون عمّن لا يعرفونه ، علىٰ أنّ الهيثمي قال هذه الكلمة في مواضع لا كلام في وثاقة الشخص ، كقوله في فاطمة بنت أمير المؤمنين عليه السلام : « وفاطمة بنت علي بن أبي طالب لم أعرفها »[١] مع كونها من رجال النسائي وابن ماجة في التفسير ، ووثّقها الحافظ ابن حجر العسقلاني في (تقريب التهذيب)[٢] .

ومع التنزّل عن هذا كلّه ، فإنّ الحديث يصحُّ بمعونة الروايات الأُخرىٰ الصحيحة حتىٰ عند الهيثمي .

والرّابع : أبو سعيد الخدري ، أخرجه أبو يعلى ، قال الهيثمي : « وعن أبي سعيد ـ يعني الخدري ـ قال : كنّا عند بيت النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم في نفرٍ من المهاجرين والأنصار فقال : ألا أخبركم بخياركم ؟ قالوا : بلىٰ . قال : الموفون الطيّبون ؛ إنّ الله يحبّ الخفي التّقي . قال : ومرَّ علي بن أبي طالب ، فقال : الحق مع ذا ، الحق مع ذا .

رواه أبو يعلى ، ورجاله ثقات »[٣] .

والخامس : كعب بن عجرة ، أخرجه الطبراني في الكبير ، قال المتقي : « تكون بين الناس فرقة واختلاف ، فيكون هذا وأصحابه علىٰ الحقّ ـ يعني

(١) مجمع الزوائد ٨/٢٩٧ .
(٢) تقريب التهذيب ٢/٦٠٩ .
(٣) مجمع الزوائد ٧/٢٣٤ .

علياً »[١].

والسادس : عائشة ، فإنّه لمّا ذكّرها أخوها في البصرة بقول النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم جعلت تبكي ، وأظهرت الندم علىٰ خروجها[٢].

نكتفي بهذا القدر لتبيين كذب ابن تيميّة وتزويره ، وهناك صحابة آخرون يروىٰ عنهم هذا الحديث ، كأبي ذر وابن عباس وغيرهما ... ومن شاء فليرجع إلىٰ مظانّه .

حديث المؤاخاة ، كذب

ولقد سعى ابن تيميّة جادّاً لتكذيب حديث المؤاخاة ، وأصرّ علىٰ كذبه في مواضع عديدة من كتابه ، وما ذلك إلّا لعلمه بصحة هذا الحديث وكونه من خصائص أمير المؤمنين عليه الصلاة والسّلام ، ... فلننقل أولاً كلماته :

« أمّا حديث المؤاخاة فباطل موضوع ، فإن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لم يؤاخ أحداً ...[٣]

« إن النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم لم يؤاخ علياً ولا غيره ، وحديث المؤاخاة لعلي ، ومؤاخاة أبي بكر لعمر من الأكاذيب »[٤].

« إن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لم يؤاخ علياً ولا غيره ، بل كلّ ما روي في هذا فهو كذب »[٥].

---

(١) كنز العمال ١١/٦٢١ ، الحديث ٣٣٠١٦.

(٢) الامامة والسياسة ١/٧٣.

(٣) منهاج السنة ٤/٣٢.

(٤) منهاج السنة ٥/٧١.

(٥) منهاج السنة ٧/١١٧.

« إن أحاديث المؤاخاة بين المهاجرين بعضهم مع بعض ، والأنصار بعضهم مع بعض ، كلّها كذب ، والنبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لم يؤاخ علياً »[1].

« إن أحاديث المؤاخاة لعلي كلّها موضوعة »[2].

أقول :

والذي نحن الآن بصدد إثباته هو الأُخوّة بين النبي والأمير ـ عليهما وآلهما الصلاة والسلام ـ في قصّة « المؤاخاة » ، وأمّا خطاب النبي صلّىٰ الله عـليه وآله وسلّم لعلي « أنت أخي » ، وإعلانه للامّة ـ في موارد شتىٰ ـ كونهما أخوين ، وقول أمير المؤمنين « أنا عبد الله وأخو رسول الله » ونحو ذلك فكثير جدّاً ، بل يعسر استقصاؤه .. فالمقصود هنا هو قصّة المؤاخاة ، وابن تيميّة أنكرها وكذّبها لا مرةً بل مرّات ...

لقد آخى النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بين أصحابه ، وكان من ذلك أنْ آخىٰ بين أبي بكر وعمر ... فقال علي عليه السلام له : آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد ؟ فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم : « أنت أخي في الدنيا والآخرة » .

راجع : الترمذي ٥/٥٩٥ ، الطبقات الكبرىٰ لابن سعد ٢/٦٠ ، المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/١٦ ، مصابيح السنّة ٤/١٧٣ ، الإستيعاب ٣/١٠٨٩ ، البداية والنهـاية ٧/٣٧١ ، الريـاض النـضرة ٣/١١١ ، مشكـاة المـصابيح ٣/٣٥٦ ، الصواعق المحرقة : ١٢٢ ، تاريخ الخلفاء : ١٥٩ ، وغيرها ... وهذه الروايات هي عن جمٍّ غفيرٍ من الأصحاب ، وعلىٰ رأسهم : أمير المؤمنين عليه السلام ، ومنهم :

---

(١) منهاج السنة ٧/٢٧٩ .

(٢) منهاج السنة ٧/٣٦١ .

عبد الله بن عباس ، وأبو ذر الغفاري ، وجابر بن عبد الله الأنصاري ، وعمر بن الخطاب ، وأنس بن مالك ، وعبد الله بن عمر ، وزيد بن أرقم ...

وفي بعض الروايات أجاب علياً بقوله : « والذي بعثني بالحق ما أخّرتك إلّا لنفسي ، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ غير أنه لا نبيّ بعدي ، وأنت أخي ووارثي » .

ومن رواته : أحمد بن حنبل في المناقب ، الحديث : ١٤١ ، وابن عساكر بترجمة علي عليه السلام برقم ١٤٨ ، والمتقي في كنز العمال ١٣/١٠٦ عن أحمد في المناقب .

وتجد خبر المؤاخاة ، وأنّه آخى بينه وبين علي عليه السّلام في سائر كتب السير والتواريخ ، فراجع : سيرة ابن هشام ٢/١٠٩ ، السيرة النبوية لابن حبان : ١٤٩ ، عيون الأثر لابن سيد الناس ١/٢٦٤ ، السيرة الحلبية ٢/٢٣ ، وفي هامشها سيرة زيني دحلان ١/٣٢٥ .

ولقد أحسن غير واحدٍ من الحفّاظ والعلماء الأعلام ، حيث عنوا بالردّ علىٰ ابن تيميّة في هذا المقام ، وإليك نصّ عبارة الحافظ ابن حجر ـ وهو عندهم شيخ الإسلام ـ فإنّه بعد أن ذكر من أخبار المؤاخاة عن : الواقدي ، وابن سعد ، وابن إسحاق ، وابن عبد البر ، والسهيلي ، وابن كثير ، وغيرهم قال : « وأنكر ابن تيمية في كتاب الردّ علىٰ ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين وخصوصاً مؤاخاة النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لعلي ، قال : لأنّ المؤاخاة شرّعت لإرفاق بعضهم بعضاً ، ولتأليف قلوب بعضهم علىٰ بعض ، فلا معنىٰ لمؤاخاة النبي لأحدٍ منهم ، ولا لمؤاخاة مهاجري لمهاجري .

وهذا ردّ للنص بالقياس ، وإغفال عن حكمة المؤاخاة ، لأن بعض المهاجرين كان أقوىٰ من بعض بالمال والعشيرة والقوىٰ ، فآخىٰ بين الأعلىٰ

والأدنىٰ ...

قلت : وأخرجه الضياء في المختارة من المعجم الكبير للطبراني . وابن تيمية يصرّح بأن أحاديث المختارة أصحّ وأقوىٰ من أحاديث المستدرك ... »(١) .

وقال الزرقاني المالكي تحت عنوان « ذكر المؤاخاة بين الصّحابة رضوان الله عليهم أجمعين » : « وكانت ـ كما قال ابن عبد البر وغيره ـ مرّتين ، الأُولىٰ بمكّة قبل الهجرة ، بين المهاجرين بعضهم بعضاً علىٰ الحق والمواساة ، فآخىٰ بين أبي بكر وعمر ، و... وهكذا بين كلّ اثنين منهم إلىٰ أنْ بقي علي فقال : آخيت بين أصحابك فمن أخي ؟ قال : أنا أخوك .

وجاءت أحاديث كثيرة في مواخاة النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لعلي ، وقد روىٰ الترمذي وحسّنه والحاكم وصحّحه عن ابن عمر أنه صلّىٰ الله عليه وسلّم قال لعلي : أما ترضىٰ أن أكون أخاك ؟ قال : بلىٰ ؟ قال : أنت أخي في الدنيا والآخرة .

وأنكر ابن تيمية هذه المؤاخاة بين المهاجرين ، خصوصاً بين المصطفىٰ وعلي ، وزعم أن ذلك من الأكاذيب ، وأنّه لم يؤاخ بين مهاجري ومهاجري ، قال : لأنها شرعت لإرفاق بعضهم بعضاً ...

وردّه الحافظ بأنه ردّ للنص بالقياس ... »(٢) .

وبما ذكرنا كفاية لمن أراد الرشاد والهداية .

(١) فتح الباري في شرح البخاري ٧/٢١٧ .

(٢) شرح المواهب اللدنية ١/٢٧٣ .

حديث الأشباه، كذب

قال العلّامة : « وروىٰ البيهقي بإسناده عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أنه قال : من أراد أنْ ينظر إلىٰ آدم في علمه ، وإلىٰ نوحٍ في تقواه ، وإلىٰ إبراهيم في حلمه ، وإلىٰ موسىٰ في هيبته ، وإلىٰ عيسىٰ في عبادته ، فلينظر إلىٰ علي ابن أبي طالب فأثبت له ما تفرّق فيهم » .

فقال ابن تيمية : « هذا الحديث كذب موضوع علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ، بلا ريب عند أهل العلم بالحديث »[١] .

أقول :

وهذا الحديث يعرف بحديث (الأشباه) ، وهو مرويٌّ عن عدّة من الصّحابة ، ورواته أئمّة مشاهير في مختلف القرون ؛ ومن رواته من الأئمّة والحفّاظ الكبار :

عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وأحمد بن حنبل ، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي ، والحاكم النيسابوري ، وأبو بكر البيهقي ، وأبو بكر ابن مردويه الإصفهاني ، وأبو نعيم الإصفهاني ، وغيرهم .

ومن أصحّ أسانيده وأجودها : رواية « عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ... » .

هكذا قال ياقوت الحموي ، بترجمة محمد بن أحمد بن عبيد الله الكاتب المعروف بابن المفجّع[٢] .

---

(١) منهاج السنة ٥/٥١٠ .

(٢) معجم الادباء ١٧/٢٠٠ .

أمّا (ياقوت الحموي) فهو من أشهر العلماء الأدباء عند القوم ، وهو مشهور بالميل عن علي عليه السلام ، بل بالعداء والنصب له ، كما ذكر المترجمون له[١] .

وأما (عبد الرزاق) فهو شيخ البخاري ، ومن رجال الصحيحين[٢] .

وأما (معمر) فهو : ابن راشد ، من رجال الصحيحين[٣] .

وأما (الزهري) فهو أيضاً من رجال الصحيحين[٤] .

وأمّا (سعيد بن المسيّب) فهو أيضاً من رجال الصحيحين[٥] .

هذا ، ولا يخفىٰ علىٰ الخبير بآراء ابن تيميّة في كتاب (منهاج السنّة) ثناؤه واعتماده علىٰ غير واحدٍ من رجال هذا الإسناد ، كعبد الرزاق والزّهري .

ولأجل أن هذا الحديث صحيح ، ودلالته علىٰ الأفضلية واضحة ، كان من جملة ما يستدلُّ به علىٰ إمامة أمير المؤمنين عليه الصّلاة والسّلام ، في كتب الإمامية ، ومن أراد التفصيل فيه ـ سنداً ودلالةً ـ فليرجع إليها .

وممّا يدل علىٰ ثبوت هذا الحديث أنّ كبار المتكلّمين من أهل السنّة ـ كالقاضي عضد الدين الإيجي ، والشريف الجرجاني ، وسعد الدين التفتازاني ـ لم يرموا الحديث بالكذب والوضع ، ولم يناقشوا في سنده ، وإنما أجابوا عن الإستدلال به باحتمال تخصيص أبي بكر وعمر منه[٦] .

---

(١) شذرات الذهب ٥/١٢١ وغيره .
(٢) تقريب التهذيب ١/٥٠٥ .
(٣) تقريب التهذيب ٢/٢٦٦ .
(٤) تقريب التهذيب ٢/٢٠٧ .
(٥) تقريب التهذيب ١/٣٠٥ .
(٦) شرح المقاصد ٥/٢٩٩ .

وبعبارة علميّة : إنهم لم يتكلّموا في جهة الإقتضاء ، وإنما احتملوا وجـود المانع عنه فقط .

ويجاب عن ذلك بأنّ مجرّد الإحتمال لا يكفي ، والفضائل المزعومة لأبي بكر وعمر إنما تفرّد بها أهل السنّة ـ علىٰ فرض ثبوتها عندهم ـ علىٰ أنّ ابن تيميّة لم يعترض علىٰ هذا الحديث إلّا من جهة المقتضي ، وقد عرفت صحة سنده .

حديث : وهو وليّ كل مؤمن بعدي ، كذب

قال ابن تيميّة : « وكذلك قوله : « هو وليُّ كلّ مؤمنٍ بعدي » كذب عـلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ... »[1] .

أقول :

هذا الحديث من أصحّ الأحاديث وأثبتها ، وأمتن الأخبار وأدلّها ... فكان من الطّبيعي أن يكذّب به ابن تيميّة ، وإليك البيان :

لقد جاءت رواية هذا الحديث الشريف عن الصّحابة التّالية أسماؤهم :

١ ـ أمير المؤمنين عليه السلام .

٢ ـ الإمام السبط الحسن المجتبىٰ عليه السلام .

٣ ـ أبو ذر الغفاري .

٤ ـ عبد الله بن العبّاس .

٥ ـ أبو سعيد الخدري .

٦ ـ البراء بن عازب الأنصاري .

٧ ـ أبو ليلىٰ الأنصاري .

---

(١) منهاج السنة ٧/٣٩١.

٨ ـ عمران بن الحصين .

٩ ـ بريدة بن الحصيب الأسلمي .

١٠ ـ عبد الله بن عمر .

١١ ـ عمرو بن العاص .

١٢ ـ وهب بن حمزة .

ورواه من الأئمة الاعلام والحفاظ الكبار :

أبو داود الطيالسي ، وابن أبي شيبة ، وأحمد بن حنبل ، والترمذي ، والنسائي ، وأبو يعلى الموصلي ، ومحمد بن جرير الطبري ، والطبراني ، والحاكم ، وابن مردويه ، وأبو نعيم ، وابن عبد البر ، وابن الأثير ، والضياء المقدسي ، وابن حجر العسقلاني ، وجلال الدين السيوطي ... وغيرهم .

قال الحافظ ابن عبد البر : « روىٰ أبو داود الطيالسي : حدّثنا أبو عوانة ، عن أبي بلج ، عن عمرو بن ميمون ، عن ابن عباس : إن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم قال لعلي : أنت ولي كلّ مؤمن بعدي » .

قال ابن عبد البر الحافظ ـ وتبعه الحافظ المزي ـ : « هذا إسناد لا مطعن فيه لأحدٍ ، لصحّته وثقة رجاله »[1] .

وأخرجه ابن أبي شيبة وصحّحه ، فقد قال الحافظ السيوطي : « الحديث الأربعون : عن عمران بن الحصين : إن رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ قال : علي مني وأنا من علي وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي .

أخرجه ابن أبي شيبة وصحّحه »[2] .

---

(١) الاستيعاب في معرفة الاصحاب ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، بترجمة أمير المؤمنين .

(٢) القول الجلي في مناقب علي . الحديث : ٤٠ .

وقال المتّقي الهندي : « علي منّي وأنا من علي وعلي وليّ كلّ مؤمن بعدي . (ش) في المصنّف ، عن عمران بن حصين . صحيح »[١] .

وأخرجه ابن جرير الطبري وصحّحه ...[٢] .

وأخرجه أحمد في (المسند) بسندٍ صحيح[٣] .

وأخرجه الترمذي وحسّنه[٤] .

وأخرجه النسائي في (الخصائص) بسندٍ صحيح[٥] .

وأخرجه ابن حبّان في صحيحه ، كما في (الرياض النضرة)[٦] .

وأخرجه الحاكم وصحّحه علىٰ شرط مسلم[٧] .

وقال الحافظ ابن حجر بترجمة أمير المؤمنين : « أخرجه الترمذي بإسنادٍ قوي عن عمران بن حصين ... »[٨] .

وبما ذكرناه غنىً وكفاية ، لمن يطلب الرشاد والهداية .

حديث : *اللهم وال من والاه ، كذب*

قال ابن تيميّة : « إنّ هذا اللفظ ، وهو قوله : اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله » كذب باتّفاق أهل المعرفة

---

(١) كنز العمال ١١/٦٠٨ رقم ٣٢٩٤١ .

(٢) كنز العمال ١٣/١٤٢ رقم ٣٦٤٤٤ .

(٣) مسند أحمد ٤/٤٣٧ .

(٤) صحيح الترمذي ٥/٥٩٠ .

(٥) خصائص أمير المؤمنين علي رقم : ٨٩ .

(٦) الرياض النضرة ٢/١٧١ .

(٧) المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/١١٠ .

(٨) الاصابة في معرفة الصحابة ٢/٥٠٩ .

بالحديث »[١].

أقول :

قوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ بعد قوله : من كنت مولاه ... ـ « اللهم وال من والاه وعاد من عاداه » أخرجه :

أحمد بن حنبل بأسانيد صحيحة[٢] وكذا ابن أبي شيبة[٣] وابن راهويه، وابن جرير[٤]، وسعيد بن منصور، والطبراني عن جمع من الصحابة، هم أكثر من ثلاثين رجلاً، والحاكم، وأبو نعيم، والخطيب[٥].

وأخرجه النسائي في (الخصائص) بسند صحيح[٦].

وأخرجه البزار بأسانيد صحيحة[٧].

وأخرجه أبو يعلى بسندين صحيحين[٨].

وأخرجه ابن حبّان في صحيحه[٩].

وقوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم : « اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وأحبّ من أحبّه وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره واخذل من خذله » أخرجه : البزار، وابن جرير، والخلعي.

---

(١) منهاج السنة ٧/٥٥.

(٢) مسند أحمد ٥/٣٧٠ و ٤/٣٧٠، ٣٧٢ و ١/١١٨، ١٩٩.

(٣) المصنّف ١٢/٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٧، ٧٨، ٨٤.

(٤) كنز العمال ١٣/١٦٨.

(٥) كنز العمال ١١/٦٠٩.

(٦) خصائص علي رقم ٨٦ ـ ٨٨.

(٧) مسند البزار ٢/١٣٣، ٢٣٥ و ٣/٣٥.

(٨) مسند أبي يعلى ١/٤٢٨، ١١/٣٠٧.

(٩) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٩/٤٢.

قال الهيثمي : رجال إسناده ثقات .

قال ابن حجر : ولكنّهم شيعة »(١) .

وقال ابن كثير : « رواه أبو العباس ابن عقدة الحافظ الشيعي ، عن الحسن ابن علي بن عفان العامري ، عن عبيد الله بن موسىٰ ، عن فطر ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو ذي مر وسعيد بن وهب ، وعن زيد بن يثيع ، قالوا : سمعنا علياً يقول في الرحبة ... فقام ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا :

أن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم قال : من كنت مولاه فعلي مولاه .

اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ، وأحبّ من أحبّه وابغض من ابغضه وانصر من نصره واخذل من خذله .

قال أبو إسحاق حين فرغ من هذا الحديث : يا أبا بكر ، أيّ أشياخ هم!»(٢).

وأخرجه البزّار : « حدّثنا يوسف بن موسىٰ قال : نا عبيد الله بن موسىٰ ، عن فطر بن خليفة ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو ذي مر ، وعن سعيد بن وهب ، وعن زيد بن يثيع ، قالوا ... »(٣) .

وأخرجه الطّحاوي وقال : « هذا الحديث صحيح الإسناد ، لا طعن لأحدٍ في رواته »(٤) .

وأخرجه الدار قطني(٥) .

---

(١) كنز العمال ١٣/١٥٨ .

(٢) البداية والنهاية ٧/٣٤٨.

(٣) مسند البزار ٣/٣٥.

(٤) مشكل الآثار ٢/٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٥) كنز العمال ١٣/١٣١ .

وأخرجه ابن عساكر بترجمة أمير المؤمنين عليه السلام[١].

والنّسائي في (الخصائص)[٢].

فهؤلاء من رواة هذا الحديث ، أليسوا من « أهل العلم » عند ابن تيميّة ؟ أليست أسانيدهم صحيحة وكتبهم معتبرة ؟

ونحن أيضاً نقول :اللهم والِ من والاه وعاد من عاداه ، وأحبّ من أحبه وأبغض من أبغضه ، وانصر من نصره واخذل من خذله ... آمين يا رب العالمين .

حديث يوم *الدار* ، كذب

قال العلّامة : « المنهج الثالث ، في الأدلّة المستندة إلىٰ السنّة المنقولة عن النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، وهي اثنا عشر . الأول : ما نقله الناس كافّة ؛ إنه لمّا نزل قوله تعالىٰ : ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ جمع رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بني عبد المطّلب في دار أبي طالب ... » .

قال ابن تيمية : « هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث ، فما من عالمٍ يعرف الحديث إلّا وهو يعلم أنه كذب موضوع ، ولهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات ، لأن أدنىٰ من له معرفة بالحديث يعلم أنَّ هذا كذب ... »[٣].

أقول :

ترىٰ كيف يقول ابن تيتميّة هذا ، وقد أخرجه إمام أهل الحديث أحمد بن

(١) تاريخ دمشق . ترجمة أمير المؤمنين الحديث : ٥٠١ .
(٢) خصائص علي رقم ٨٦ ـ ٨٨.
(٣) منهاج السنة ٣٠٢/٧.

حنبل في المسند بسندٍ صحيح ؟ ففي (المسند) : « حدّثنا عبد الله ، ثنا أبي ، ثنا أسود بن عامر ، ثنا شريك ، عن الأعمش ، عن المنهال ، عن عباد بن عبد الله الأسدي ، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال :

لمّا نزلت هذه الآية ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ قال : جمع النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم من أهل بيته ، فاجتمع ثلاثون ، فأكلوا وشربوا ، قال : فقال لهم : من يضمن عنّي ديني ومواعيدي ، ويكون معي في الجنّة ، ويكون خليفتي في أهلي ؟ فقال رجل ـ لم يسمّه شريك ـ : يا رسول الله ، أنت كنت بحراً ، من يقوم بهذا ؟ قال : ثم قال الآخر ، قال : فعرض ذلك علىٰ أهل بيته . فقال علي ـ رضي الله عنه ـ : أنا »[1] .

قال الهيثمي بعد أن رواه : « رواه أحمد ، ورجاله ثقات »[2] .

وفي (المسند) أيضاً : « حدّثنا عبد الله ، حدثني أبي ، ثنا عفان ، ثنا أبو عوانة ، عن عثمان بن المغيرة ، عن أبي صادق ، عن ربيعة بن ناجذ ، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال : جمع رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ أو دعا رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ بني عبد المطلب ، فيهم رهط كلّهم يأكل الجذعة ويشرب الفرق ، قال : فصنع لهم مدّاً من طعام فأكلوا حتىٰ شبعوا . قال : وبقي الطعام كما هو كأنّه لم يمس . ثم دعا بغمرٍ فشربوا حتىٰ رووا وبقي الشراب كأنه لم يمس أو لم يشرب . فقال : يا بني عبد المطلب ! إني بعثت إليكم خاصة وإلىٰ الناس بعامّة ، وقد رأيتم من هذه الآية ما رأيتم ، فأيّكم يبايعني علىٰ أنْ يكون أخي وصاحبي ؟ قال : فلم يقم إليه أحد . قال : فقمت إليه ـ وكنت أصغر القوم ـ قال

---

(١) مسند أحمد ١/١١١ .

(٢) مجمع الزوائد ٨/٣٠٢ .

فقال : إجلس . قال : ثلاث مرّات ، كلّ ذلك أقوم إليه فيقول لي : إجلس ، حتىٰ كان في الثالثة ضرب بيده علىٰ يدي »[١] .

أقول : وهذا السند صحيح كذلك .

وقد أخرجه ـ بهذا السند ـ النسائي في (الخصائص) عن ربيعة بن ناجذ : « أن رجلاً قال لعلي : يا أمير المؤمنين ، بم ورثت ابن عمّك دون عمّك » فذكر الإمام عليه السلام حديث يوم الإنذار وفيه : « ثم قال : أنت أخي وصاحبي ووارثي ووزيري » قال عليه السلام : « فبذلك ورثت ابن عمّي دون عمي »[٢] .

وأخرجه البزّار ـ وأحمد باختصار ـ والطبراني في الأوسط باختصار أيضاً ... وعنهم الهيثمي ، وهذا لفظه :

« وعن علي قال : لمّا نزلت ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : يا علي ، إصنع رجل شاةٍ بصاعٍ من طعام ، واجمع لي بني هاشم ـ وهم يومئذٍ أربعون رجلاً أو أربعون غير رجل ـ قال : فدعا رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم بالطّعام ، فوضعه بينهم فأكلوا وشبعوا ، وإنّ منهم لمن يأكل الجذعة بإدامها ... » .

قال الهيثمي : « ورجال أحمد وأحد إسنادي البزّار رجال الصحيح غير شريك ، وهو ثقة »[٣] .

وأخرجه أيضاً : إبن إسحاق ، والطبري ، والطّحاوي ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، وأبي نعيم ، والضياء المقدسي ... وعنهم : المتّقي الهندي[٤] قال :

---

(١) مسند أحمد ١/١٥٩ .

(٢) خصائص علي : ١٣٣ ، الحديث : ٦٦ .

(٣) مجمع الزوائد ٨/٣٠٢ .

(٤) كنز العمال ١٣/١٢٩ ، ١٣١ ، ١٤٩ ، ١٧٤ .

وصحّحه الطبري ... كما أن الضّياء لا يروي في (المختارة) إلّا الصحيح ، وقد تقدّم نصَّ الحافظ ابن حجر علىٰ أنّ ابن تيمية يرىٰ بأنّ أحاديث المختارة أصحّ وأقوىٰ من أحاديث المستدرك .

وهذا نصُّ ما رواه المتقي عن : ابن إسحاق ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، وأبي نعيم والبيهقي معاً في دلائل النبوّة :

« عن علي قال : لمّا نزلت هذه الآية علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ دعاني رسول الله فقال : يا علي ، إنّ الله أمرني أن أُنذر عشيرتي الأقربين ، فضقت بذلك ذرعاً وعرفت أنّي مهما أُناديهم بهذا الأمر أرىٰ منهم ما أكره ، فصمتُّ عليها ، حتىٰ جاءني جبريل فقال : يا محمّد ، إنك إن لم تفعل ما تؤمر به يعذّبك ربك . فاصنع لي من طعام واجعل عليه رجل شاة ، واجعل لنا عسّاً من لبن ، ثم اجمع لي بني عبد المطلب حتىٰ أُكلّمهم وأُبلّغ ما أُمرت به .

ففعلت ما أمرني به ، ثم دعوتهم له ، وهم يومئذٍ أربعون رجلاً ، يزيدون رجلاً أو ينقصونه ، فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب . فلمّا وضعته تناول النبي جشب حزبة من اللّحم فشقّها بأسنانه ، ثم ألقاها في نواحي الصحفة ، ثم قال : كلوا بسم الله . فأكل القوم حتىٰ نهلوا عنه ، ما نرىٰ إلّا آثار أصابعهم ، والله إن كان الرجل الواحد منهم ليأكل مثل ما قدّمت لجميعهم ، ثم قال : إسق القوم يا علي ، فجئتهم بذلك العسّ ، فشربوا منه حتىٰ رووا جميعاً ، وأيم الله إن كان الرجل منهم ليشرب مثله .

فلمّا أراد النبيّ أنْ يكلّمهم بدره أبو لهب إلىٰ الكلام فقال : لقد سحركم صاحبكم .

فتفرّق القوم ، ولم يكلّمهم النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم .

فلمّا كان الغد فقال : يا علي ، إن هذا الرجل قد سبقني إلىٰ ما سمعت من القول ، فتفرّق القوم قبل أنْ أُكلّمهم . فعد لنا مثل الذي صنعت بالأمس من الطّعام والشراب ، ثم اجمعهم لي . ففعلت ... ثم تكلّم النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم فقال :

يا بني عبد المطلب ، إني والله ما أعلم شابّاً في العرب جاء قومه بأفضل ما جئتكم به ، إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة ، وقد أمرني الله أنْ أدعوكم إليه ، فأيّكم يوازرني علىٰ أمري هذا ؟

فقلت : وأنا أحدثهم سنّاً ، وأرمصهم عيناً ، وأعظمهم بطناً ، وأحمشهم ساقاً : أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه .

فأخذ برقبتي فقال : إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم ، فاسمعوا له وأطيعوا .

فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب : قد أمرك أنْ تسمع وتطيع لعلي »[1] .

أقول :

وقد نصَّ بعضهم علىٰ صحّة هذا الخبر ، كالحافظ الشهاب الخفاجي ، حيث أورده في فصل (معجزاته صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم في تكثير الطّعام) قال : « وتفصيله كما في الدلائل للبيهقي وغيره بسند صحيح : أنّه لمّا نزل عليه ... »[2] .

وتلخّص : إن الحديث موجود في « كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم المنقولات » فقول ابن تيميّة : « لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات » كذب .

---

(١) كنز العمال ١٣/١٣١ ـ ١٣٣ .

(٢) نسيم الرياض ـ شرح شفاء القاضي عياض ٣/٣٥ .

وأن للحديث أسانيد كثيرة صحيحة ، وقد نصّ غير واحدٍ من أئمة الحديث علىٰ صحّته ، فقول ابن تيمية : « هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث ، فما من عالمٍ يعرف الحديث إلّا وهو يعلم أنه كذب موضوع » كذب .

ثمّ إنّه حاول الطعن في الحديث بأن « بني عبد المطّلب لم يبلغوا أربعين رجلاً حين نزلت هذه الآية » وبأنّه « ليس بنو هاشم معروفين بمثل هذه الكثرة في الأكل » ويجاب عن ذلك ـ بما أجاب به الحافظ ابن حجر عن كلامه في حديث المؤاخاة ـ بأنّه « ردٌّ للنص بالقياس » .

وعلىٰ الجملة ، فالحديث من أدلّ الأدلّة المعتبرة علىٰ إمامة أمير المؤمنين وخلافته بلا فصل ، ومن هنا ذكره العلّامة قبل غيره ، كما لا يخفى .

حديث : *هذا فاروق أمّتي* ، كذب
و : *ما كنّا نعرف المنافقين ... إلّا ببغضهم علياً* ، كذب

قال ابن تيميّة : « أما هذان الحديثان فلا يستريب أهل المعرفة بالحديث أنهما حديثان موضوعان علىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ، ولم يرو واحد منهما في شئ من كتب العلم المعتمدة ، ولا لواحدٍ منهما إسناد معروف .. ونحن نقنع في هذا الباب بأنْ يروى الحديث بإسناد معروفين بالصّدق من أيّ طائفةٍ كانوا ... كلّ من الحديثين يعلم بالدليل أنه كذب ، لا تجوز نسبته إلىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ... »[1] .

أقول :

لا يخفىٰ أنّ « ما كنّا نعرف المنافقين علىٰ عهد رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه

(١) منهاج السنة ٤/٢٨٦ ـ ٢٩٠ .

وآله وسلّم ـ ليس بحديثٍ عن النبي ، وإنّما رواه العلاّمة رحمه الله عن ابن عمر ، فإنْ كان ابن تيميّة يكذّب روايته عن النبي ، فإنّ أحداً لم ينسبه إليه ، وإنْ كان يكذّب بأنْ يكون ابن عمر أو غيره من الصّحابة قد قال هذا الكلام ، فسيظهر أن ابن تيميّة هو الكاذب .

فأمّا الحديث : هذا فاروق امّتي

فلنذكر أولاً الحديث عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، فنقول :

أولاً : هذا الحديث رواه جمع من الصحابة عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، كسلمان وابن عباس وأبي ذر وحذيفة وأبي ليلىٰ ... وغيرهم . وقد قاله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ بحسب هذه الروايات ـ مرّتين ، مرّةً في سياق أوصاف أمير المؤمنين عليه السّلام بقوله : « إن هذا أوّل من آمن بي ، وأوّل من يصافحني يوم القيامة ، وهذا الصدّيق الأكبر ، وهذا فاروق هذه الأُمة يفرق بين الحق والباطل ، وهذا يعسوب المؤمنين والمال يعسوب الظالمين » وأُخرىٰ في مقام بيان الإختلاف من بعده والأمر بلزوم أمير المؤمنين ، بقوله : « سيكون بعدي فتنة فإذا كان ذلك فالزموا علي بن أبي طالب ، فإنّه الفاروق بين الحق والباطل » .

وثانياً : من رواته من أئمة الحديث وحفّاظه : الطبراني ، والبزّار ، والبيهقي ، وأبو نعيم ، وابن عبد البر ، وابن عساكر ، وابن الأثير ، وابن حجر ، والمحبّ الطبري ، والمنّاوي ، والمتقي الهندي ... وغيرهم .

وثالثاً : هو في الكتب المعتمدة أمثال : مسند البزار ، ومعجم الطبراني ، وتاريخ دمشق ، والاستيعاب واسد الغابة والإصابة بترجمة أمير المؤمنين ، ومجمع الزوائد وكنز العمال في فضائله ، وفي فيض القدير بشرح الجامع الصغير ،

والرياض النضرة في مناقب العشرة ، وذخائر العقبى في مناقب ذوي القربىٰ .

ورابعاً : من أسانيد هذا الحديث « في الكتب المعتمدة » ما أخرجه الطبراني في الكبير بقوله : « حدّثنا علي بن إسحاق الوزير الإصبهاني ، حدّثنا إسماعيل بن موسىٰ السدّي ، ثنا عمر بن سعيد ، عن فضيل بن مرزوق ، عن أبي سخيلة ، عن أبي ذر وعن سلمان قالا :

أخذ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم بيد علي ـ رضي الله عنه ـ فقال : إن هذا أوّل من آمن بي ، وهو أوّل من يصافحني يوم القيامة ، وهذا الصدّيق الأكبر ، وهذا فاروق هذه الامّة يفرق بين الحق والباطل ، وهذا يعسوب المؤمنين والمال يعسوب الظالم »[1] .

ورواه المناوي قال : « ورواه الطبراني والبزّار عن أبي ذر وسلمان مطوّلاً قال : أخذ رسول الله بيد علي ... »[2] ولم يتكلّم عليه بشئٍ أصلاً ، وإنْ تكلّم في غيره وكذا المتقي الهندي[3] .

ولم يورده ابن الجوزي ـ بهذا السند ـ لا في (الموضوعات) ولا (العلل) وإنْ أورده بأسانيد أُخرىٰ في الأول كما ستعرف .

نعم قال الهيثمي بعد أن رواه : « رواه الطبراني ، والبزار عن أبي ذر وحده وقال فيه : أنت أوّل من آمن بي . وقال فيه : والمال يعسوب الكفار . وفيه : عمرو ابن سعيد المصري ، وهو ضعيف »[4] .

---

(١) المعجم الكبير ٦/٢٦٩ ، الرقم : ٦١٨٤ .

(٢) فيض القدير ٤/٣٥٨ .

(٣) كنز العمال ١١/٦١٦ الحديث : ٣٢٩٩ .

(٤) مجمع الزوائد ٩/١٠٢ .

أقول :

الذي في سند الطبراني في الكبير : « عمر بن سعيد » وكذا جاء ـ بإضافة « البصري » ـ في أسماء من يروي عنهم « إسماعيل بن موسىٰ » الراوي عنه هذا الخبر ، عند المزي[1] ، لكنّه بترجمة « فضيل بن مرزوق » في أسماء الرواة عنه ذكر « عمر بن سعد »[2] .

فهو ـ علىٰ كلّ حالٍ ـ ليس « عمرو بن سعيد » وليس « المصري » بل « البصري » .

ثم راجعنا (الميزان) و (اللسان) فوجدنا : « عمر بن سعد ، يروي عن عمر بن عبد الله الثقفي ، عن أبيه ، عن جدّه . حدّث عنه : إسماعيل بن موسىٰ ، عداده في البصريين . قال البخاري : لا يصحّ حديثه »[3] .

فالصحيح : إنّه « عمر بن سعد البصري » فإن كان الهيثمي قد التبس عليه الأمر واشتبه الرجل برجلٍ آخر فهو ، وإنْ كان الغلط من النسخة ، فإنّي لم أجد الرجل في كتب الضعفاء للبخاري والنّسائي والدارقطني ، غير أنّ الذهبي وابن حجر نقلا عن البخاري فيه : « لا يصحُّ حديثه » .

فإذا كان ابن الجوزي لا يُدرج الحديث بهذا السند في (الموضوعات) ولا (الواهية) ، والرجل لم يُدرج في الكتب المعدّة للضعفاء والمتروكين ، من البخاري والنسائي والدارقطني بل لا كلام فيه لأحدٍ وإلّا لذكر في الميزان ولسانه ، ولم يتكلّم غير واحدٍ من المحدّثين علىٰ سند هذا الحديث مع روايتهم له ، لم يكن قول البخاري « لا يصح حديثه » قدحاً في الرجل نفسه .

---

(١) تهذيب الكمال ١/٢١٠ .

(٢) تهذيب الكمال ٢٣/٣٠٦ .

(٣) ميزان الاعتدال ٣/١٩٩ ، لسان الميزان ٤/٣٠٧ .

ومما يشهد بـذلك : أن ابـن أبي حـاتم أورد الرّجـل في كـتابه (الجـرح والتعديل) ـ الذي هو في الحقيقة تعقّبات لكتاب (التاريخ الكبير) للبخاري ـ فلم يذكر فيه طعناً وقدحاً من أحد ، وهذه عبارته : « عمر بن سعد النصري[1] . روىٰ عن : عمر بن عبد الله الثقفي ، وليث بن أبي سليم . روىٰ عنه : أبو سلمة موسىٰ بن إسماعيل المنقري ، وإسماعيل بن موسىٰ قريب السدّي ، سمعت أبي يقول ذلك »[2] .

هذا ، ولا يقال إنّه إنْ لم يقدح فيه فلم يعدّله ، لأنه ذكر عن أبيه وعن أبي زرعة التصريح بأنَّ « رواية الثقة عن غير المطعون عليه تقوية له » وعـقد لهـذا باباً[3] .

وتلخص : صحّة هذا الحديث بهذا السّند .

* ومن أسانيد هذا الحديث « في الكتب المعتمدة » ما أخرجه البزّار قال : « حدّثنا عبّاد بن يعقوب ، حدّثنا ابن هاشم ، حدّثنا محمد بن عبيد الله بـن أبي رافع ، عن أبيه ، عن جدّه أبي رافع ، عن أبي ذر ، عن النّبي صلّىٰ الله عليه وسلّم أنه قال لعلي بن أبي طالب : أنت أوّل ... » .

أقول :

رجاله رجال الصّحاح ، غير أنّهم شيعة !

فأمّا « عباد بن يعقوب » فقد أخرج عنه البخاري في صحيحه ، وكذا غيره من أرباب الصّحاح ، قال ابن حجر : « صدوق رافضي »[4]

وأمّا : « ابن هاشم » فهو : علي بن هاشم بن البريد ، وهو من رجال مسلم

---

(١) كذا والصحيح : البصري .

(٢) الجرح والتعديل ٦/١١٢ .

(٣) الجرح والتعديل ١/٣٦ .

(٤) تقريب التهذيب ١/٣٩٥ .

والأربعة ، والبخاري في الأدب المفرد ، قال ابن حجر : « صدوق يتشيّع »[١] .

وأمّا « محمد بن عبيد الله » فهو من رجال الترمذي وابن ماجة كما علّم الذهبي[٢] وذكره ابن حبّان في كتاب الثقات[٣] ، وقد تكلَّم فيه غير واحدٍ منهم لأجل أحاديثه ، وبذلك صرّح ابن عدي حيث قال : « وهو في عداد شيعة الكوفة ، ويروي من الفضائل أشياء لا يتابع عليها »[٤] .

* ومن أسانيد هذا الحديث « في الكتب المعتمدة » ما أخرجه البيهقي قال : « أنبأنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم قال : سمعت محمد بن علي الإسفرايني ، قال : حدّثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل قال : حدّثنا مذكور بن سليمان قال : حدّثنا أبو الصّلت الهروي قال : حدّثنا علي بن هاشم قال : حدّثنا محمد بن عبيد الله بن أبي رافع ، مثله سواء ، إلّا أنه قال : والمال يعسوب الظلمة » .

أقول : وهذا كسابقه . إذ لم يتكلّم إلّا في « أبي الصلت » و « علي بن هاشم » و « محمد بن عبيد الله » .

أمّا « علي بن هاشم » و « محمد بن عبيد الله » فقد عرفتهما .

وأمّا « أبو الصّلت الهروي » فقد تعرّضوا لترجمته بمناسبة حديث « أنا مدينة العلم وعلي بابها » ولأجل هذا الحديث ونحوه تكلّم فيه بعضهم ... قال ابن حجر : « صدوق ، له مناكير ، وكان يتشيّع »[٥] .

* ومن أسانيد هذا الحديث « في الكتب المعتمدة » ما أخرجه ابن عدي

---

(١) تقريب التهذيب ٢/٤٥ .
(٢) ميزان الاعتدال ٣/٦٣٤ .
(٣) تهذيب الكمال ٢٦/٣٨ .
(٤) تهذيب الكمال ٢٦/٣٨ .
(٥) تقريب التهذيب ١/٥٠٦ .

قال : « حدّثنا علي بن سعيد الرازي قال : حدّثنا عبد الله بن داهر بن يحيىٰ الرازي قال : حدّثني أبي ، عن الأعمش ، عن عباية الأسدي ، عن ابن عباس قال : ستكون فتنة ، فإنْ أدركها أحد منكم فعليه بخصلتين : كتاب الله وعلي بن أبي طالب ، فإني سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يقول ـ وهو آخذ بيد علي ـ : هذا أوّل من آمن بي ... » .

وما تكلّم في سنده إلّا من ناحية « عبد الله بن داهر » وما تكلّم فيه إلّا لتشيّعه ، قال العقيلي : « رافضي خبيث » وقد أفصح ابن عدي كذلك عن السرّ حيث قال : « عامّة ما يرويه في فضائل علي وهو متّهم في ذلك »[1] .

وأمّا قول ابن عمر : ما كنّا نعرف ...

فإنَّ هذا القول لا يختص به ، بل روي أيضاً عن : أبي ذر ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن العباس ، وجابر بن عبد الله الأنصاري ، وأبي سعيد الخدري ، وأنس بن مالك ، وغيرهم .

ومن رواة تلك الأخبار من الأئمة والحفاظ : أحمد ، والترمذي ، والبزّار ، والطبراني ، والحاكم ، والخطيب البغدادي ، وأبو نعيم الإصفهاني ، وابن عساكر ، وابن عبد البر ، وابن الأثير ، والنووي ، والهيثمي ، والمحب الطبري ، والذهبي ، والسيوطي ، وابن حجر المكي ، والمتقي الهندي ، والآلوسي ...

ومن أسانيده :

* ما أخرجه أحمد قال : « حدّثنا أسود بن عامر قال : حدّثنا إسرائيل ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي سعيد الخدري قال : كنّا نعرف منافقي

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/٤١٦ .

الأنصار ببغضهم علياً »[١].

أقول :

وهؤلاء كلّهم من رجال الصحاح ، وأبو صالح هو ذكوان السمّان ... فالسّند صحيح بلا كلام .

* وما أخرجه الترمذي : « حدّثنا قتيبة ، حدّثنا جعفر بن سليمان ، عن أبي هارون ، عن أبي سعيد الخدري قال : إنّا كنّا لنعرف المنافقين نحن معشر الأنصار ببغضهم علي بن أبي طالب » .

قال الترمذي : هٰذا حديث غريب ، إنما نعرفه من حديث أبي هارون ، وقد تكلّم شعبة في أبي هارون .

وقد روي هذا عن الاعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي سعيد »[٢].

أقول : أمّا السّند الثاني فقد عرفت صحته ، وإنما أشار إليه الترمذي ليزيل الإشكال في الأول ، لاشتماله علىٰ أبي هارون وهو عمارة بن جوين العبدي .

لكن يظهر السّبب في تكلّمهم في أبي هارون العبدي من العبارة التالية :
« قال ابن عبد البر : أجمعوا علىٰ أنّه ضعيف الحديث ، وقد تحامل بعضهم فنسبه إلىٰ الكذب ، روي ذلك عن حماد بن زيد ، وكان فيه تشيّع ، وأهل البصرة يفرطون فيمن يتشيّع بين أظهرهم لأنّهم عثمانيون » .

قال ابن حجر : « قلت : كيف لا ينسبونه إلىٰ الكذب ؟ وقد روىٰ ابن عدي في الكامل عن الحسن بن سفيان ، عن عبد العزيز بن سلام ، عن علي بن مهران ، عن بهز بن أسد قال : أتيت إلىٰ أبي هارون العبدي فقلت : أخرج إليّ ما سمعت من

---

(١) مناقب علي من كتاب فضائل الصحابة ، رقم ٩٧٩ وقال محقّقه : إسناده صحيح .
(٢) صحيح الترمذي ٥/٥٩٣ .

أبي سعيد ، فأخرج لي كتاباً فإذا فيه : حدّثنا أبو سعيد : أن عثمان أُدخل حفرته وإنّه لكافر بالله . قال قلت : تُقرّ بهذا ؟ قال : هو كما ترىٰ . قال : فدفعت الكتاب في يده وقمت . فهذا كذب ظاهر علىٰ أبي سعيد »[١] .

أقول :

هنا نقطة مهمة وهي انّ :

إعتماد ابن حجر علىٰ نقل « بهز بن أسد » مثل هذا عجيب جداً ، فإنّ هذا الرجل من النواصب ، وقد ذكره ابن حجر في عداد من تكلّم فيه من رجال البخاري لأجل مذهبه[٢] وهو من أهل البصرة أيضاً !!

* وما أخرجه ابن عبد البر قال : « وروى عمّار الدهني ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : ما كنّا نعرف المنافقين إلّا ببغض علي بن أبي طالب »[٣] .

وهذا سند صحيح .

* وما أخرجه الحاكم بإسناده عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال : ما كنّا نعرف المنافقين إلّا بتكذيبهم الله ورسوله ، والتخلّف عن الصلوات ، والبغض لعلي ابن أبي طالب . هذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه »[٤] .

حديث : مثل أهل بيتي كسفينة نوح ، كذب

قال ابن تيميّة : « وأمّا قوله : مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح . فهذا لا يعرف

(١) تهذيب التهذيب ٣٦٢/٧ .
(٢) مقدمة فتح الباري : ٤٦٠ .
(٣) الاستيعاب ١١١٠/٣ .
(٤) المستدرك ١٢٩/٣ .

له إسناد لا صحيح[1]، ولا هو في شئ من كتب الحديث التي يعتمد عليها، فإن كان قد رواه مثل منّ يروي أمثاله من حطّاب باللّيل الذين يروون الموضوعات، فهذا مما يزيده وهناً »[2].

أقول :

هذا الحديث أخرجوه بأسانيدهم عن : أمير المؤمنين عليه السلام، وأبي ذر الغفاري، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي الطفيل، وأنس بن مالك، وعبد الله بن الزبير، وسلمة بن الأكوع.

ومن رواته من أصحاب « كتب الحديث التي يعتمد عليها » :

أحمد بن حنبل، والبزار، وأبو يعلى، وابن جرير الطبري، والنسائي، والطبراني، والدار قطني، والحاكم، وابن مردويه، وأبو نعيم الإصفهاني، والخطيب البغدادي، وأبو المظفّر السمعاني، والمجد ابن الأثير، والمحبّ الطبري، والذهبي، وابن حجر العسقلاني، والسخاوي، والسيوطي، وابن حجر المكي، والمتقي، والقاري، والمناوي، وغيرهم[3].

---

(١) في بعض الكتب نقلاً عن منهاج السنة : لا صحيح ولا ضعيف. وقد أُسقطت كلمة « ولا ضعيف » في الطبعتين القديمة والحديثة، وكلمة « لا » من « لا صحيح » غير موجودة في القديمة.

(٢) منهاج السنة ٧/٣٩٥.

(٣) تجد رواية هؤلاء في : مشكاة المصابيح ٣/١٧٤٢ وتاريخ الخلفاء : عن أحمد بن حنبل، ومجمع الزوائد ٩/١٦٨ عن البزار والطبراني، والمستدرك على الصحيحين ٢/٣٤٣، ٣/١٥٠، تاريخ بغداد ١٢/٩١، والنهاية في غريب الحديث « زخ »، وذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى : ٢٠، وشرح الجامع الصغير ٢/٥١٩، ٥/٥١٧، وجواهر العقدين، والصواعق المحرقة، وكنز العمال ١٣/٨٢، ٨٥، والمرقاة في شرح المشكاة ٥/٦١٠، والمطالب العالية ٤/٧٥، وغيرها.

فإنْ كان هؤلاء « من حطّاب الليل الذين يروون الموضوعات » فأهلاً وسهلاً !!

ومن أسانيده المعتبرة عندهم :

* ما أخرجه الحاكم ، وصحّحه علىٰ شرط مسلم .

* وما أخرجه الخطيب التبريزي في (المشكاة) فإنّه قد التزم فيه ـ تبعاً للبغوي صاحب (المصابيح) ـ إخراج الصّحاح والحسان فحسب .

* ثمّ إنّ من أسانيده المعتبرة ما أخرجه الطبراني في (الصغير) قال : « حدّثنا محمد بن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي أبو مليل الكوفي ، حدّثنا أبي ، حدّثنا عبد الرحمن بن أبي حماد المقري ، عن أبي سلمة الصائغ ، عن عطيّة ، عن أبي سعيد الخدري ، سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : إنّما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطّة في بني إسرائيل ، من دخله غفر له .

لم يروه عن أبي سلمة إلّا ابن أبي حمّاد . تفرّد به عبد العزيز بن محمد »[1] .

فهذا الإسناد لا يُتكلَّم فيه إلّا من جهة « عطيّة » ... وهو من رجال : البخاري في (الأدب المفرد) وأبي داود في (سننه) والترمذي في (سننه) وابن ماجة في (سننه) وأحمد في (مسنده) ...

ووثّقه ابن سعد ، وقال الدوري عن ابن معين : صالح ، وقال البزّار : يعدّ في التشيّع ، روىٰ عنه جلّة الناس ، وقال أبو حاتم وابن عدي : يكتب حديثه .

وعلىٰ الجملة ، فهو من رجال غير واحدٍ من الصّحاح والمسانيد ، والبخاري في (الأدب المفرد) ، وقد تكلّم فيه بعض الرّجاليين ، لأجل تشيّعه ، وهو غير ضائر .

---

(١) المعجم الصغير ٢/٢٢ .

* وما أخرجه الحاكم وصحّحه علىٰ شرط مسلم، ووافق الذهبي علىٰ كونه من شرطه إلّا أنه قال: « قلت: مفضّل خرّج له الترمذي فقط، ضعّفوه ».

إذن، هو علىٰ شرط مسلم ومن رجال الترمذي، ولم أعرف السّبب في تضعيفه، بل المستفاد من كلماتهم القدح في رواياته لا فيه بنفسه، فقيل: « منكر الحديث » بل ليست جميع رواياته كذلك، فقد قال ابن عدي: « أنكر ما رأيت له حديث الحسن بن علي، وسائره أرجو أنْ يكون مستقيماً »[1] وهذا الحديث ليس من حديث الحسن بن علي، فهو من المستقيم عند ابن عدي.

وتلخص: صحّة هذا السند.

* وما أخرجه غير واحدٍ من أئمّة الحديث بأسانيدهم، منهم البزّار والطبراني، عن ابن عباس ... ولم يتكلّم فيها إلّا من جهة « الحسن بن أبي جعفر »[2].

أقول:

هذا الرّجل روى عنه: أبو داود الطيالسي، وابن مهدي، ويزيد بن زريع، وعثمان بن مطر، ومسلم بن إبراهيم، وجماعة غيرهم من مشاهير الرواة والأئمّة، وروايتهم عنه تدل علىٰ جلالته.

وقال مسلم بن إبراهيم: كان من خيار الناس. وقال عمرو بن علي: صدوق، وقال أبو بكر ابن أبي الأسود: ترك ابن مهدي حديثه ثم حدّث عنه وقال: ما كان لي حجة عند ربي، وقال ابن عدي: الحسن بن أبي جعفر أحاديثه صالحة، وهو يروي الغرائب، وهو عندي ممن لا يتعمّد الكذب، وهو صدوق.

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/١٦٧.

(٢) راجع: مجمع الزوائد ٩/١٦٨.

وقال ابن حبان : من خيار عباد الله الخشّن ، وكان من المتعبّدين المجابين الدعوة[١] .

وتلخص : صحّة هذا السند أيضاً .

* وما أخرجه الحسن بن سفيان الفسوي قال : « حدّثنا عبد الله ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن رجل حدّثه ، عن حنش قال : رأيت أبا ذر آخذاً بحلقة باب الكعبة وهو يقول : يا أيّها الناس أنا أبو ذر فمن عرفني ؟ ألا وأنا أبو ذر الغفاري ، لا أُحدّثكم إلّا ما سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يقول . سمعته وهو قول : أيها الناس إني قد تركت فيكم الثقلين كتاب الله عزّ وجل وعترتي أهل بيتي ، وأحدهما أفضل من الآخر كتاب الله عز وجل ، ولن يفترقا حتىٰ يردا عليّ الحوض ، وإن مثلهما كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تركها غرق »[٢] .

وهذا الاسناد رجاله رجال الصّحاح ولا كلام فيه إلّا من ناحية « عن رجل حدّثه » لكن غير واحدٍ من الأئمة كالأعمش ، يرويه عن أبي إسحاق عن حنش ، بلا واسطة ... فيكون الحديث صحيحاً .

حديث الطّير : من المكذوبات الموضوعات

قال ابن تيميّة : « إن حديث الطير من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل ، قال أبو موسىٰ المديني : قد جمع غير واحدٍ من الحفّاظ طرق أحاديث الطير للإعتبار والمعرفة ، كالحاكم النيسابوري وأبي نعيم

(١) راجع تهذيب التهذيب ٢ / ٢٦٠ .
(٢) المعرفة والتاريخ ٢ / ٤٢ .

وابن مردويه ، وسئل الحاكم عن حديث الطير فقال : لا يصح »[١] .

أقول :

إنّ حديث الطير من أصحّ الأحاديث وأدلّها علىٰ أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام وإمامته بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ...

فلقد رواه عن النبي اثنا عشر رجلاً من الصّحابة : **أوّلهم** : علي أمير المؤمنين ، وقد روىٰ حديثه جماعة منهم : الحاكم النيسابوري . **والثاني** : عبد الله ابن العباس ، وقد روىٰ حديثه جماعة منهم : ابن صاعد ، **والثالث** : أبو سعيد الخدري ، وقد روى حديثه جماعة منهم : الحاكم . **والرابع** : سفينة . وقد روىٰ حديثه جماعة منهم : أحمد والحاكم . **والخامس** : أبو الطفيل . وقد روىٰ حديثه جماعة منهم : الحاكم . **والسادس** : أنس بن مالك ، وقد روىٰ حديثه جماعة منهم : الترمذي ، والبزّار ، والنسائي ، والحاكم ، والبيهقي ، وابن حجر ... **والسابع** : سعد ابن أبي وقاص ، وقد روىٰ حديثه جماعة ، منهم : أبو نعيم الإصفهاني . **والثامن** : عمرو بن العاص ، وقد جاءت روايته في كتابٍ له إلىٰ معاوية ، رواه الخوارزمي المكي . **والتاسع** : أبو مرازم يعلى بن مرّة ، وقد روىٰ حديثه : أبو عبد الله الكنجي الشافعي . **والعاشر** : جابر بن عبد الله الأنصاري ، وقد روىٰ حديثه جماعة منهم : ابن عساكر . **والحادي عشر** : أبو رافع ، وقد روىٰ حديثه : ابن كثير الشامي . **والثاني عشر** : حبشي بن جنادة ، ويوجد حديثه عند ابن كثير .

فهؤلاء رواة حديث الطير من الصحابة ، وهؤلاء جماعة من رواة هذا الحديث ... ولنذكر ـ مع ذلك ـ أسماء عدّةٍ من الأئمة والحفاظ الكبار الرواة لهذا الحديث :

---

(١) منهاج السنة ٣٧١/٧ .

أبو حنيفة النّعمان بن ثابت ، أحمد بن حنبل ، أبو حاتم الرازي ، الترمذي ، البزار ، النسائي ، أبو يعلى ، محمد بن جرير الطبري ، الطبراني ، الدار قطني ، إبن بطّة العكبري ، الحاكم ، إبن مردويه ، البيهقي ، إبن عبد البر ، الخطيب ، أبو المظفر السمعاني ، البغوي ، إبن عساكر ، إبن الأثير ، المزّي ، الذهبي ، إبن حجر العسقلاني ، السيوطي ...

ولأهميّة هذا الحديث معنىً وكثرة طرقه أفرده غير واحدٍ بالتأليف ، ومنهم : ابن جرير الطبري ، وابن عقدة ، والحاكم ، وابن مردويه ، وأبو نعيم ، وأبو طاهر ابن حمدان ، والذهبي .

ثم إنّ هذا الجمع والإعتناء به قد يدل علىٰ التّصحيح ، ولذا قال السبكي في كلامٍ له حول جمع الحاكم طرق هذا الحديث : « قلت : وغاية جمع هذا الحديث أن يدل علىٰ أن الحاكم يحكم بصحته ، ولولا ذلك لما استودعه المستدرك ، ولا يدل ذلك منه علىٰ تقديم علي ـ رضي الله عنه ـ علىٰ شيخ المهاجرين والأنصار أبي بكر ... »[1] .

بل نصَّ المقدسي والذهبي علىٰ أنه جمع أخبار الطير ، وكان يراه صحيحاً علىٰ شرط البخاري ومسلم[2] .

قلت : وأخرجه في المستدرك ونصَّ علىٰ صحّته علىٰ شرط الشيخين وأضاف بأنه قد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة علىٰ ثلاثين نفساً .

(قال) : ثمّ صحّت الرّواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفينة »[3] .

أمّا الذهبي نفسه فقال : « وأمّا حديث الطير فله طرق كثيرة جدّاً ، قد

---

(١) طبقات الشافعية ، ترجمة الحاكم ١٦٥/٤ .

(٢) المنتظم ٢٧٥/٧ سير أعلام النبلاء ١٦٨/١٧ ترجمة الحاكم .

(٣) المستدرك علىٰ الصحيحين ١٣٠/٣ .

أفردتها بمصنَّف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل. وأما حديث: من كنت مولاه، فله طرق جيّدة وقد أفردت ذلك أيضاً »[١].

ومن أسانيده المعتبرة:

* قال الحافظ ابن كثير: « ورواه ابن أبي حاتم، عن عمّار بن خالد الواسطي، عن إسحاق الأزرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أنس. فذكر الحديث.

وهذا أجود من إسناد الحاكم »[٢].

أقول:

أمّا « ابن أبي حاتم » فهو الحافظ الثقة، الإمام المشهور.

وأما « عمّار بن خالد الواسطي » فقد ترجم له ابن أبي حاتم قال: « كتبت عنه مع أبي بواسط، وكان ثقة صدوقاً. وسئل أبي عنه فقال: صدوق »[٣].

وأمّا « إسحاق الأزرق » فهو ثقة، من رجال الكتب الستة[٤].

وأمّا « عبد الملك بن أبي سليمان » فكذلك[٥].

فالحديث صحيحٌ بلا كلام.

* وما أخرجه الطّبراني قال: « حدّثنا عبيد العجلي، ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، ثنا حسين بن محمّد، ثنا سليمان بن قرم، عن فطر بن خليفة، عن عبد

---

(١) تذكرة الحفاظ المجلد الثاني /١٠٤٢.
(٢) تاريخ ابن كثير ٣٥٢/٧.
(٣) الجرح والتعديل ٣٩٥/٦.
(٤) تقريب التهذيب ٦٣/١.
(٥) تقريب التهذيب ٥١٩/١.

الرحمن بن أبي نعيم ، عن سفينة مولىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ... »[١] .

قال الهيثمي بعده : « رجال الطبراني رجال الصحيح ، غير فطر بن خليفة وهو ثقة »[٢] .

* وما أخرجه الطبراني والحاكم ، بسندٍ لم يُتكلّم فيه إلّا من جهة « أحمد بن عياض ابن أبي طيبة » قال الهيثمي : « لم أعرفه . وبقيّة رجاله رجال الصحيح »[٣] وكذا قال الذهبي[٤] . وقال الصّلاح العلائي : « رجال هذا السند كلّهم ثقات معروفون ، سوىٰ أحمد بن عياض ، فلم أر من ذكره بتوثيق ولا جرح »[٥] .

أقول : لكن ابن حجر الحافظ تعقّب الذهبي قائلاً : « قلت : ذكره ابن يونس في تاريخ مصر قال : أحمد بن عياض بن عبد الملك بن نصر الفرضي مولى حبيب ، يكنى أبا غسّان ، يروي عنه يحيىٰ بن حسّان ، توفي سنة ٢٩٣ هكذا ذكره ولم يذكر فيه جرحاً . ثم أسند له حديثاً فقال ... ، وهذا طرف من حديث الطير ... »[٦] .

فالرجل معروف ، ولا جرح له ، بل مقتضىٰ رواية الحاكم والطبراني وابن يونس حديث الطير عنه يقتضي كونه ثقة . فالسند صحيح .

* هذا ، ولحديث الطير أسانيد معتبرة كثيرة ، تجد عدّةً منها في المجلدين المختصين به في كتابنا الكبير[٧] .

وقول ابن تيميّة : « وسئل الحاكم عن حديث الطير فقال : لا يصح » .

---

(١) المعجم الكبير ٧/٨٢ رقم : ٦٤٣٧ .

(٢) مجمع الزوائد ٩/١٢٥ .

(٣) مجمع الزوائد ٩/١٢٥ .

(٤) ميزان الاعتدال ٣/٤٦٥ .

(٥) طبقات السبكي ٤/١٧٠ . ترجمة الحاكم .

(٦) لسان الميزان ٥/٥٨ .

(٧) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار ج ١٣ و ١٤ .

مردود بأنّ الحاكم أخرجه في (المستدرك) وأصرّ علىٰ صحّته ، كما عن غير واحدٍ من الأئمة أنّ الحاكم جمع أسانيد هذا الحديث في مصنَّف ونصَ علىٰ صحّته علىٰ شرط البخاري ومسلم ... لكنّ القوم لمّا رأوا ذلك من الحاكم وضعوا علىٰ لسانه القول بعدم صحّته ، كما حاولوا الإجابة عن إخراجه هذا الحديث في المستدرك ، لكن أجوبتهم لا تغني ، كما لا يخفىٰ علىٰ من راجع مقدمة حديث الطير من كتابنا الكبير .

٥ ـ حول خلافته

قد تقدّم قول ابن حجر بترجمة ابن تيمية : « ومنهم من ينسبه إلىٰ النفاق ، لقوله ... ولقوله : إنه كان مخذولاً حيث ما توجّه ، وإنه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها ، وإنما قاتل للرياسة لا للديانة ، ولقوله : إنه كان يحب الرياسة ، وإن عثمان كان يحبّ المال ... » .

وقد عقدنا هذا الفصل لذكر طائفةٍ من كلماته في خلافة أمير المؤمنين وإمامته ، ليظهر أنّ الأمر أكثر ممّا قالوا في حقّ هذا الرجل ، فيعرفه من لا يعرفه علىٰ واقعه وحقيقته :

الأقوال في خلافة علي

وأوّل شيءٍ يكرّره ابن تيمية ويؤكّد عليه : عدم ثبوت خلافة أمير المؤمنين وإمامته بعد عثمان ، إذ الأقوال في ذلك مختلفة ، لعدم النصّ المعتبر المتّفق عليه ،

ولعدم تحقق الإجماع !..

يقول ابن تيميّة :

« إضطرب الناس في خلافة علي علىٰ أقوال : فقالت طائفة : إنه إمام وإنّ معاوية إمام . وقالت طائفة : لم يكن في ذلك الزمان إمام عام ، بل كان زمان فتنة . وقالت طائفة ثالثة : بل علي هو الإمام وهو مصيب في قتاله لمن قاتله ، وكذلك من قاتله من الصّحابة كطلحة والزبير ، كلّهم مجتهدون مصيبون . وطائفة رابعة : تجعل علياً هو الإمام ، وكان مجتهداً مصيباً في القتال ، ومن قاتله كانوا مجتهدين مخطئين . وطائفة خامسة تقول : إن علياً مع كونه كان خليفة وهو أقرب إلىٰ الحق من معاوية، فكان ترك القتال أولىٰ ، وينبغي الإمساك عن القتال لهؤلاء وهؤلاء »[1].

أقول :

لم يذكر قولاً سادساً ، وكأنّ الاماميّة ليسوا من « الناس » ! وكأنّ أحداً من غيرهم لا يقول بكون علي إماماً علىٰ الحق وأنّ معاوية علىٰ الباطل ، وهو باغ يجب قتاله ، وهو وأصحابه من أهل النار !

وعلى الجملة ، فالأقوال ـ في زعمه ـ مختلفة ، فلا إجماع من المسلمين علىٰ أن علياً عليه السلام رابع الخلفاء !

كثير من الصحابة لم يبايعوه ، بل قاتلوه وناصبوه الخلافة

وهذا ممّا كرّره أيضاً ، فقال : « ونحن نعلم أن عليّاً لمّا تولّىٰ ، كان كثير من الناس يختار ولاية معاوية وولاية غيرهما »[2] وقال : « ومن جوّز خليفتين في

---

(١) منهاج السنة ١/٥٣٧ ـ ٥٣٩ ملخصاً .

(٢) منهاج السنة ٢/٨٩.

وقت يقول : كلاهما خلافة نبوّة ... وإن قيل : إن خلافة علي ثبتت بمبايعة أهل الشوكة كما ثبتت خلافة من كان قبله بذلك ، أوردوا علىٰ ذلك أن طلحة بايعه مكرهاً ، والذين بايعوه قاتلوه ، فلم تتّفق أهل الشوكة علىٰ طاعته . وأيضاً : فإنما تجب مبايعته كمبايعة من قبله إذا سار سيرة من قبله »[1] . وقال : « وأمّا علي فكثير من السّابقين الأوّلين لم يتّبعوه ولم يبايعوه ، وكثير من الصّحابة والتابعين قاتلوه »[2] ، وقال ـ في الجواب عن حديث : « من ناصب علياً الخلافة فهو كافر » :

« إن هذه الأحاديث تقدح في علي وتوجب أنه كان مكذباً لله ورسوله ، فيلزم من صحّتها كفر الصحابة كلّهم هو وغيره ، أمّا الذين ناصبوه الخلافة فإنهم في هذا الحديث المفترى كفّار ، وأمّا علي فإنه لم يعمل بموجب هذه النصوص »[3] .

وقال : « ولم يكن كذلك علي ، فإنّ كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبّونه ويقاتلونه »[4] .

وقال : « ونصف الأُمّة أو أقل أو أكثر لم يبايعوه ، بل كثير منهم قاتلوه وقتلهم ، وكثير منهم لم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه ... »[5] .

أقول :

تأمّل في كلامه : « نصف الأُمة أو أقل أو اكثر » ما معناه ؟ ثم قارن بين هذا الكلام وبين قوله : « أمّا عثمان فلم يتفق علىٰ قتله إلّا طائفة قليلة لا يبلغون نصف

---

(١) منهاج السنة ٤/٤٦٥ .
(٢) منهاج السنة ٨/٢٣٤ .
(٣) منهاج السنة ٧/٤٠٥ .
(٤) منهاج السنة ٧/١٣١ .
(٥) منهاج السنة ٤/١٠٥ .

عشر عشر عشر الأُمّة »[١].

نسبة الطعن في عدالته إلىٰ رعيّته

ثم يقول ابن تيميّة بالنسبة إلىٰ « النصف » الذين بايعوه ، يقول بأنّ نصفهم يطعنون في عدالته ! : « لكن نصف رعيّته يطعنون في عدله ، فالخوارج يكفّرونه ، وغير الخوارج من أهل بيته وغير أهل بيته يقولون إنه لم ينصفهم ، وشيعة عثمان يقولون : إنه ممّن ظلم عثمان . وبالجملة ؛ لم يظهر لعلي من العدل مع كثرة الرعيّة وانتشارها ما ظهر لعمر ولا قريب منه »[٢].

أقول :

وهل الخوارج وشيعة عثمان يعدّون في رعيّته ؟ وما معنىٰ أن أهل بيته وغيرهم يقولون : إنه لم ينصفهم ؟ ومن هؤلاء ؟

عذر من تخلّف عن بيعته أظهر

ثم ذكر ابن تيميّة أن عذر من تخلّف عن بيعة أمير المؤمنين أظهر من عذر من تخلّف عن بيعة أبي بكر ، قال : « وأمّا تخلّف من تخلّف عن مبايعته فعذرهم في ذلك أظهر من عذر سعد بن عبادة وغيره لمّا تخلّفوا عن بيعة أبي بكر ، وإن كان لم يستقر تخلّف أحد إلّا سعد وحده »[٣].

---

(١) منهاج السنة ٣٥٨/٨.

(٢) منهاج السنة ١٨/٦ .

(٣) منهاج السنة ٣٨٨/٤.

الخلفاء ثلاثة

بل ذكر عن الشّافعي وغيره أنهم كانوا ينكرون خلافته ، قال : « وروي عن الشافعي وغيره أنهم قالوا : الخلفاء ثلاثة ، أبو بكر وعمر وعثمان » إنتهىٰ[1].

لكن أين قال الشافعي هذا ؟ ومن رواه ؟ ومن « غيره » ؟

ثم ذكر عن الأُمويّين أنهم كانوا لا يربّعون بعلي ، وأنهم كانوا يربّعون بمعاوية قال :

« والخلفاء الثلاثة فتحوا الأمصار ، وأظهروا الدين في مشارق الأرض ومغاربها ، ولم يكن معهم رافضي ، بل بنو أُميّة بعدهم ، مع انحراف كثير منهم عن علي وسبّ بعضهم له ، غلبوا علىٰ مدائن الإسلام كلّها من مشرق الأرض إلىٰ مغربها ، وكان الإسلام في زمنهم أعزّ منه فيما بعد ذلك بكثير ، وأظهروا الإسلام فيها وأقاموه ، ويقال : إن فيهم من كان يسكت عن علي فلا يربّع به في الخلافة ، لأنّ الأُمة لم تجتمع عليه ، ولا يسبّونه كما كان بعض الشيعة يسبّه ! وقد صنّف بعض علماء الغرب كتاباً كبيراً في الفتوح ، فذكر فتوح النبيّ وفتوح الخلفاء بعده : أبي بكر وعمر وعثمان ، ولم يذكر علياً مع حبّه له وموالاته له ، لأنه لم يكن في زمنه فتوح »[2].

وقال في موضع آخر : « وكان بالأندلس كثير من بني أُميّة يقولون : لم يكن خليفة ، وإنما الخليفة من اجتمع الناس عليه ، ولم يجتمعوا علىٰ علي ، وكان من هؤلاء من يربّع بمعاوية في خطبة الجمعة ، فيذكر الثلاثة ويربّع بمعاوية ولا يذكر

---

(١) منهاج السنة ٤/٤٠٤.

(٢) منهاج السنة ٦/٤١٩ ـ ٤٢٠.

عليّاً »[١].

الطعن في خلافته

وقد كرّر ابن تيميّة هذه العبارات في مواضع ، طاعناً في خلافة أمير المؤمنين وولايته وإمامته ، من أنه « لم يظهر في خلافته دين الإسلام ، بل وقعت الفتنة بين أهله ، وطمع فيهم عدوّهم من الكفّار والنصارىٰ والمجوس »[٢] قال : « وأمّا علي فلم يتّفق المسلمون علىٰ مبايعته ، بل وقعت الفتنة تلك المدّة ، وكان السيف في تلك المدّة مكفوفاً عن الكفّار مسلولاً علىٰ أهل الإسلام ... وهذا كان حجة من كان يربّع بذكر معاوية ولا يذكر علياً »[٣] قال : « ولم يكن في خلافة علي للمؤمنين الرحمة التي كانت في زمن عمر وعثمان ، بل كانوا يقتتلون ويتلاعنون ، ولم يكن لهم علىٰ الكفّار سيف ، بل الكفّار كانوا قد طمعوا فيهم وأخذوا منهم أموالاً وبلاداً »[٤].

أيّ لطف كان في خلافته ؟

فكلّ ما كان في زمنه فتنة وقتال وافتراق ... قال : « فإذا لم يوجد من يدّعي الإمامية فيه أنه معصوم وحصل له سلطان بمبايعة ذي الشوكة إلّا علي وحده ، وكان مصلحة المكلّفين واللّطف الذي حصل لهم في دينهم ودنياهم في ذلك الزمان

---

(١) منهاج السنة ٤/٤٠١ ـ ٤٠٢.
(٢) منهاج السنة ٤/١١٧.
(٣) منهاج السنة ٤/١٦١ ـ ١٦٢.
(٤) منهاج السنة ٤/٤٨٥.

أقل منه في زمن الخلفاء الثلاثة ، علم بالضرورة أن ما يدّعونه من اللّطف والمصلحة الحاصلة بالأئمة المعصومين باطل قطعاً »[١].

أيّ عزّ للإسلام والمسلمين به وبخلافته ؟

فما كان من علي وخلافته إلّا الضعف والذلّ للإسلام والمسلمين ... وهذا ما صرّح به حيث قال : « ومن ظنّ أن هؤلاء الاثني عشر هم الذين تعتقد الرافضة إمامتهم ، فهو في غاية الجهل ، فإنّ هؤلاء ليس فيهم من كان له سيف إلّا علي بن أبي طالب ، ومع هذا فلم يتمكّن في خلافته من غزو الكفّار ، ولا فتح مدينة ، ولا قتل كافراً ، بل كان المسلمون قد اشتغل بعضهم بقتال بعض ، حتىٰ طمع فيهم الكفّار بالشرق والشام من المشركين وأهل الكتاب ، حتىٰ يقال : إنهم أخذوا بعض بلاد المسلمين ، وإن بعض الكفّار كان يحمل إليه كلام حتىٰ يكفّ عن المسلمين ، فأيّ عز للإسلام في هذا ؟ ...

وأيضاً : فالإسلام عند الإمامية هو ما هم عليه ، وهم أذلّ فرق الأُمّة ، فليس في أهل الأهواء أذلّ من الرافضة ولا أكتم لقوله منهم ، ولا أكثر استعمالاً للتقيّة منهم ، وهم ـ علىٰ زعمهم ـ شيعة الاثني عشر وهم في غاية الذلّ ، فأيّ عز للإسلام بهؤلاء الاثني عشر على زعمهم ؟ »[٢].

إن عليّاً قاتل على الولاية

إذن ! لا عزّ ولا نفع في إمامته ، بل الضرر والفتنة والذل ... لكنَّ الولاية

---

(١) منهاج السنة ٣/٣٧٩.

(٢) منهاج السنة ٨/٢٤١ ـ ٢٤٢.

كانت هي الهدف !! « فإنّ علياً قاتل علىٰ الولاية ، وقتل بسبب ذلك خلق كثير ، ولم يحصل في ولايته لا قتال الكفّار ولا فتح لبلادهم ، ولا كان المسلمون في زيادة خير »[1] وقال : « فلم تصف له قلوب كثير منهم ، ولا أمكنه هو قهرهم حتىٰ يطيعوه ، ولا اقتضىٰ رأيه أن يكفّ عن القتال حتىٰ ينظر ما يؤول إليه الأمر ، بل اقتضىٰ رأيه القتال وظن أنّه به تحصل الطّاعة والجماعة ، فما زاد الأمر إلّا شدّة وجانبه إلّا ضعفاً ، وجانب من حاربه إلّا قوة ، والأُمّة إلّا افتراقاً »[2] .

وهل هناك من النصوص ما يمكن أن يكون دليلاً لإمامته ؟

وإذْ لا إجماع علىٰ إمامته ، فهل هناك من نصّ ؟

قال : « جعل طائفة من الناس خلافة علي من هذا الباب وقالوا : لم تثبت بنصٍ ولا إجماع ... »[3] .

فما رأي ابن تيمية ؟

قال : لا يوجد نصّ علىٰ إمامته في الصّحاح ، وإنّما هو في السّنن ، فهذا أوّل الوهن ! : « ليس في الصحيحين ما يدلّ علىٰ خلافته ، وإنما روىٰ ذلك أهل السنن » ثم عيّنه بقوله : « وقد طعن بعض أهل الحديث في حديث سفينة »[4] ... فهو في « السنن » و« مطعون فيه » !

ونصّ في موضع آخر علىٰ أنّ حديث سفينة ـ هذا المطعون فيه ـ عمدة ما

(١) منهاج السنة ٦/١٩١ .

(٢) منهاج السنة ٧/٤٥٢ .

(٣) منهاج السنة ٨/٢٤٣ .

(٤) منهاج السنة ٤/٣٨٨ .

يستدلّ به علىٰ خلافته :

« وأحمد بن حنبل ـ مع أنه أعلم أهل زمانه بالحديث ـ إحتجّ علىٰ إمامة علي بالحديث الذي في السنن : (تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة ثم تصير ملكاً) وبعض الناس ضعّف هذا الحديث ، لكن أحمد وغيره يثبتونه . فهذا عمدتهم من النصوص علىٰ خلافة علي ، فلو ظفروا بحديث مسند أو مرسل موافق لهذا لفرحوا به .

فعلم أنّ ما تدّعيه الرافضة من النص هو مالم يسمعه أحد من أهل العلم بأقوال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ، لا قديماً ولا حديثاً ... »[١] .

٦ ـ حول جهاده وقتاله في خلافته

وبما ذكرنا من كلمات ابن تيميّة عرفنا موقفه من حروب أمير المؤمنين عليه السلام في زمن خلافته ... ولكن لا بأس بنقل مزيدٍ من كلماته في ذلك :

١ ـ قاتل لأنْ يطاع هو

قال : « وعلي قاتل ليطاع ويتصرّف في النفوس والأموال ، فكيف يجعل هذا قتالاً علىٰ الدين ؟ »[٢] .

« ثم يقال لهؤلاء الرّافضة : لو قالت لكم النّاصبة : علي قداستحلّ دماء

---

(١) منهاج السنة ٧/٥٠ .

(٢) منهاج السنة ٨/٣٢٩ .

المسلمين وقاتلهم بغير أمر الله ورسوله ، علىٰ رياسته ، وقد قال النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم : سباب المسلم فسوق وقتاله كفر . وقال : لا ترجعوا بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض . فيكون علي كافراً لذلك . لم تكن حجّتكم أقوىٰ من حجّتهم ، لأن الأحاديث التي احتجّوا بها صحيحة . وأيضاً : فيقولون : قتل النفوس فساد ، فمن قتل النفوس علىٰ طاعته كان مريداً للعلوّ في الأرض والفساد ، وهذا حال فرعون ، والله تعالىٰ يقول : ﴿ **تلك الدّار الآخرة نجعلها للّذين لا يريدون علوّاً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتّقين** ﴾ فمن أراد العلوّ في الأرض والفساد لم يكن من أهل السّعادة في الآخرة .

وليس هذا كقتال الصدّيق للمرتدّين ولمانعي الزكاة ، فإنّ الصدّيق إنما قاتلهم علىٰ طاعة الله ورسوله لا علىٰ طاعته ، فإنّ الزكاة فرض عليهم ، فقاتلهم علىٰ الإقرار بها وعلىٰ أدائها ، بخلاف من قاتل ليطاع هو ... »[١] .

٢ ـ كان رأياً رآه ولم يكن عنده نصّ عليه

فكان قتاله في البصرة وصفّين رأياً رآه ، قال ابن تيميّة : « والذين قاتلوا من الصحابه لم يأت أحد منهم بحجّة توجب القتال ، لا من كتابٍ ولا من سنّةٍ ، بل أقرّوا بأنَّ قتالهم كان رأياً رأوه ، كما أخبر بذلك علي رضي الله عنه عن نفسه »[٢] بل صرّح أنّه لم يكن معه علىٰ ذلك نصّ من النبي : « وأمّا قتال الجمل وصفّين فقد ذكر علي رضي الله عنه أنّه لم يكن معه نصّ من النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ، وإنما

(١) منهاج السنة ٤/٤٩٩ ـ ٥٠٠ .

(٢) منهاج السنة ٨/٥٢٦ .

كان رأياً ، وأكثر الصّحابة لم يوافقوه علىٰ هذا القتال ... »[١] .

٣ ـ لم يكن واجباً ولا مستحبّاً

بل لم يكن قتاله في صفّين والبصرة لا واجباً ولا مستحباً « كان قتال فتنة بتأويل ، لم يكن من الجهاد الواجب ولا المستحب »[٢] .

٤ ـ قتل خلقاً كثيراً من المسلمين

وإذْ لم يكن بنصٍ ، ولم يكن واجباً ولا مستحبّاً « وقتل خلقاً كثيراً من المسلمين ، الذين يقيمون الصّلاة ويؤتون الزكاة ويصومون ويصلّون ... »[٣] فقد فعل حراماً وأخطأ !!

٥ ـ لم يحصل إلّا زيادة الشرّ ولم يكن فيه أيّ عز

ثم الذي حصل لم يكن إلّا زيادة الشر ، قال : « وأين أخذ المال وارتفاع بعض الرجال ، من قتال الرجال الذين قتلوا بصفّين ، ولم يكن في ذلك عز ولا ظفر ؟ ... حرب صفّين التي لم يحصل بها إلّا زيادة الشرّ وتضاعفه ، لم يحصل بها من المصلحة شئ »[٤] .

---

(١) منهاج السنة ٦/٣٣٣ .
(٢) منهاج السنة ٧/٥٧ .
(٣) منهاج السنة ٦/٣٥٦ .
(٤) منهاج السنة ٨/١٤٣ .

٦ ـ كان قتاله فتنة وخطأً

ولهذه الأُمور ـ قال أهل السنّة ـ بكون قتاله خطأً وفتنة : « ... ولهذا كان أئمة السنّة كمالك وأحمد وغيرهما يقولون : إن قتاله للخوارج مأمور به ، وأمّا قتال الجمل وصفين فهو قتال فتنة »[١] « أمّا قتال الجمل وصفين فكان قتال فتنة ، كرهه فضلاء الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر العلماء ، كما دلّت عليه النصوص ، حتىٰ الذين حضروه كانوا كارهين له ، فكان كارهه في الأُمّة أكثر وأفضل من حامده »[٢] .

٧ ـ ندمه علىٰ القتال

ثمّ إنّه ندم ! : « وعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ ندم علىٰ أُمور فعلها من القتال وغيره ...

وكان يقول ليالي صفّين : لله درّ مقامٍ قامه عبد الله بن عمر وسعد بن مالك ، إنْ كان برّاً إنّ أجره لعظيم ، وإنْ كان إثماً إنّ خطره ليسير .

وكان يقول : يا حسن يا حسن ، ما ظنّ أبوك أن الأمر يبلغ إلىٰ هذا ، ودّ أبوك لو مات قبل هذا بعشرين سنة .

ولمّا رجع من صفّين تغيّر كلامه ... وتواترت الآثار بكراهته الأحوال في آخر الأمر ، ورؤيته اختلاف الناس وتفرّقهم ، وكثرة الشر الذي أوجب أنه لو استقبل من أمره ما استدبر ما فعل ما فعل »[٣] « وكان علي أحياناً يظهر فيه الندم

---

(١) منهاج السنة ٨/٢٣٣ .

(٢) منهاج السنة ٥/١٥٣ .

(٣) منهاج السنة ٦/٢٠٩ .

والكراهة للقتال ، ممّا يبيّن أنه لم يكن عنده فيه شئ من الأدلة الشرعية ، مما يوجب رضاه وفرحه ، بخلاف قتاله للخوارج ... »[١].

وقال أيضاً : « ومما يبيّن أنّ علياً لم يكن يعلم المستقبل : أنه ندم علىٰ أشياء ممّا فعلها ... وكان يقول ليالي صفّين : يا حسن يا حسن ، ما ظنّ أبوك أن الأمر يبلغ هذا ! لله درّ مقام قامه سعد بن مالك وعبد الله بن عمر ، إنْ كان برّاً إن أجره لعظيم وإنْ كان إثماً إن خطره ليسير . وهذا رواه المصنّفون .

وتواتر عنه أنه كان يتضجّر ويتململ من اختلاف رعيّته عليه ، وأنه ما كان يظنّ أن الأمر يبلغ ما بلغ .

وكان الحسن رأيه ترك القتال ، وقد جاء النص الصريح بتصويب الحسن . وفي البخاري عن أبي بكر : إن النبي قال : إن ابني هذا سيد وإنّ الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين . فمدح الحسن على الإصلاح بين الطائفتين ، وسائر الأحاديث الصحيحة تدل علىٰ أن القعود عن القتال والإمساك عن الفتنة كان أحبّ إلىٰ الله ورسوله ... »[٢].

٨ ـ حديث أمره بقتال الناكثين والقاسطين ... موضوع

وتلخّص :

إن حربه مع طلحة والزبير وعائشة ، ومع معاوية وأصحابه ... كانت رأياً رآه ، لكي يطاع هو ، خطّأه فيه الصحابة والتابعون وغيرهم ، حتىٰ من كان معه ، حتّىٰ ولده الحسن ...

---

(١) منهاج السنة ٨/٥٢٦ .

(٢) منهاج السنة ٨/١٤٥ .

ثم إنّه ندم علىٰ ذلك، ولو كان لا يجهل العواقب لما فَعَلَ !!

فإنْ قلت : ففي كتب الفريقين أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم كان قد أخبره بما يكون وأمره بالقتال ؟

قال ابن تيمية : الحديث موضوع : « لم يرو علي ـ رضي الله عنه ـ في قتال الجمل وصفين شيئاً ، كما رواه في قتال الخوارج ، ... وأمّا قتال الجمل وصفين فلم يرو أحد منهم فيه نصّاً إلّا القاعدون ، فإنهم رووا الأحاديث في ترك القتال في الفتنة .

وأمّا الحديث الذي يروي أنه أمر بقتل الناكثين والقاسطين والمارقين ، فهو حديث موضوع علىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم »[1] .

أقول :

هذا الحديث رواه عن النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم : أمير المؤمنين عليه السلام وجماعة من أعلام الصحابة منهم : أبو أيوب الأنصاري ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو سعيد الخدري ، وعمّار بن ياسر ...

ومن الأئمة والحفاظ الذين رووه عن هؤلاء الأصحاب وغيرهم :

١ ـ محمد بن جرير الطبري .

٢ ـ أبو بكر البزار .

٣ ـ أبو يعلى الموصلي .

٤ ـ ابن مردويه .

٥ ـ أبو القاسم الطبراني .

٦ ـ الحاكم النيسابوري .

---

(١) منهاج السنة ٦/١١٢ .

٧ ـ الخطيب البغدادي .

٨ ـ إبن عساكر الدمشقي .

٩ ـ إبن الأثير الجزري .

١٠ ـ جلال الدين السيوطي .

١١ ـ ابن كثير الشافعي .

١٢ ـ المحب الطبري .

١٣ ـ أبو بكر الهيثمي .

١٤ ـ المتقي الهندي .

ونحن نذكر هنا بعض الأسانيد المعتبرة لهذا الحديث :

* أخرج الحافظ أبو بكر الهيثمي في (باب ما كان بينهم يوم صفين) : « عن علي قال : عهد إليَّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين .

وفي روايةٍ : أمرت بقتال الناكثين . فذكره .

رواه البزّار والطبراني في الأوسط . وأحد إسنادي البزّار رجاله رجال الصحيح غير الرّبيع بن سعيد ووثّقه ابن حبان »[1] .

* قال : « وعن أبي سعيد عقيصا قال : سمعت عمّاراً ـ ونحن نريد صفّين ـ يقول : أمرني رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين .

رواه الطبراني . وأبو سعيد متروك »[2] .

قلت : ليس متروكاً ، فقد أخرج الحاكم والذهبي بإسنادهما حديث : « علي

(١) مجمع الزوائد ٧/٢٣٨ .

(٢) مجمع الزوائد ٧/٢٣٨ .

مع القرآن والقرآن مع علي لن يتفرّقا حتىٰ يردا عليّ الحوض » فقالا : « هذا حديث صحيح الإسناد ، وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء ثقة مأمون »[١].

* قال : « وعن قيس بن أبي حازم قال قال علي : إنفروا إلىٰ بقيّة الأحزاب ، إنفروا بنا إلىٰ ما قال الله ورسوله ، إنا نقول : صدق الله ورسوله ، ويقولون : كذب الله ورسوله .

رواه البزّار بإسنادين ، في أحدهما يونس بن أرقم ، وهو لين . وفي الآخرة : السيد بن عيسىٰ قال : الأزدي : ليس بذاك . وبقيّة رجالهما ثقات »[٢].

قلت : أمّا « يونس بن أرقم » فيكفي أنّا لم نجد له جرحاً ، وإنّما ليّنه ابن خراش فقط ، بل إنّ أبا حاتم الرازي ـ على تعنّته في الرجال كما وصفه الذهبي بترجمته في سير أعلام النبلاء ـ لم يقدح فيه[٣] ، بل وثّقه ابن حبّان[٤] ، نعم قال : « كان يتشيّع » ولعلّه السبب في تليين ابن خراش ، لكنْ قد نصّ ابن حجر علىٰ عدم الإلتفات إليه[٥] .

فظهر صحّة السند الأول .

وأمّا « السيد بن عيسىٰ » فلم يتكلّم فيه إلّا « الأزدي » وقد نصّ الذهبي علىٰ أنّه لا يلتفت إلىٰ قول الأزدي[٦] وقال ابن حجر : لا يعتبر تجريحه لضعفه هو[٧] . ثم إن ابن حجر ينصّ علىٰ أن ابن حبان ذكر « السيد بن عيسىٰ » في

---

(١) المستدرك وتلخيصه ١٢٤/٣ .
(٢) مجمع الزوائد ٢٣٩/٧ .
(٣) الجرح والتعديل ٢٣٦/٩ .
(٤) لسان الميزان ٣٣١/٦ .
(٥) مقدمة فتح الباري : ٤٣١ .
(٦) ميزان الاعتدال ٦١/١ .
(٧) مقدمة فتح الباري : ٤٣٠ .

الثقات[١].

فظهر صحة السند الثاني أيضاً.

* قال: «وعن زيد بن وهب قال: بينا نحن حول حذيفة إذ قال: كيف أنتم وقد خرج أهل بيت نبيّكم صلّىٰ الله عليه وسلّم فرقتين يضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف؟ فقلنا: يا أبا عبد الله، وإنّ ذلك لكائن؟ فقال بعض أصحابه: يا أبا عبد الله، فكيف نصنع إن أدركنا ذلك الزمان؟ قال: انظروا الفرقة التي تدعوا إلىٰ أمر علي فالزموها فإنّها علىٰ الهدىٰ.

رواه البزّار ورجاله ثقات»[٢].

أقول:

ونشير هنا إلىٰ قوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لعائشة في قضيّة «كلاب الحوأب» وقوله للزبير بأنّه سيقاتل علياً وهو له «ظالم» وقوله لعمّار: «تقتلك الفئة الباغية» ... فلتراجع المصادر.

٧ ـ الكذب عليه

ولم يخل بحثٌ من بحوث كتاب (منهاج السنّة) من الكذب والإفتراء علىٰ أمير المؤمنين عليه السّلام في شتىّٰ المجالات ...

* فقد تقدّم في فصل (حروبه) أنْ نسب إلىٰ الإمام عليه السّلام الندم علىٰ

---

(١) لسان الميزان ٣/١٣١.

(٢) مجمع الزوائد ٧/٢٣٦.

قتال الجمل وصفّين ، وتصريحه بعدم وجود نصٍّ معه علىٰ ذلك ، وأنه كان يقول ليالي صفّين : يا حسن يا حسن ... ولله در مقامٍ قامه سعد بن وقاص وعبد الله بن عمر ...

وهو في هذه الأمور لا يذكر أحداً رواها ، بل يقول ـ في موضعٍ واحدٍ ـ « وهذا رواه المصنّفون » ، ولكن من هم ؟ وما هي تصانيفهم ؟

وكيف يصدَّق أنه كان يقول : « لله درّ مقام قامه سعد بن أبي وقاص وعبد الله ابن عمر » وقد ثبت أن الرجلين قد ندما علىٰ تركهما القتال معه ضد الفئة الباغية ؟(١)

وأمّا أن الحسن السبط عليه السلام كان مخالفاً لوالده في القتال في صفين والجمل ، فلم يذكر له اسناداً ولا من رواته أحداً ، بل يدّعي تواتر ذلك ، وهذا من الأكاذيب علىٰ الأئمة الأطهار ، كما سيأتي في الفصل الخاص بذلك .

وكيف ذلك كلّه ... مع وجود النصوص المعتبرة مع الإمام عليه السلام في قتاله في البصرة وصفّين ، وقد ذكرنا بعضها ؟

وبذلك ظهر كذبه في تكذيب الحديث ... !

* وكان في كلماته الماضية أنّ علياً هو الذي ابتدأ بالقتال ، وهذا ما كرّره في موارد من كتابه بقصد التأكيد عليه ، مدّعياً أنّ قوله تعالىٰ : ﴿ **فإنْ بغت إحداهما علىٰ الأُخرىٰ فقاتلوا التي تبغي** ... ﴾ لا يفيد إلّا قتال المبتدء بالقتال ، وهم لم يكونوا مبتدئين ، بل الإمام عليه السلام ابتدأ بقتالهم ، ولم يكن له مجوّز في الآية من القرآن الكريم ، كما لم يكن معه نص من رسول الله ...

وبغضّ النظر عن معنىٰ الآية المباركة ، فإنّ من يلقي نظرة علىٰ الأحداث

(١) المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/١١٥ ، ١١٦ ومصادر اخرى .

يعلم بأنّ الامام عليه السلام لم يكن المبتدء ... فما ذكره كذب .

* وذكر أنّ الإمام عليه السلام كان قد تعلّم من أبي بكر وعمر .

وهذا أيضاً من الأكاذيب .

* وكرّر القول بأنه كان يرىٰ أفضليّة أبي بكر وعمر منه ويصرّح بذلك :

« ... كيف ؟ وقد ثبت عن علي ـ من وجوه متواترة ـ أنه كان يقول : خير هذه الأُمّة بعد نبيّها أبو بكر وعمر »(١) .

« وكذلك علي ـ رضي الله عنه ـ قد تواتر عنه من محبّتهما وموالاتهما وتعظيمهما وتقديمهما علىٰ سائر الأُمّة ما يعلم به حاله في ذلك ... وهذا معروف عند من عرف الأخبار الثابتة المتواترة عند الخاصة والعامّة ، والمنقولة بأخبار الثقات . وأمّا من يرجع إلىٰ ما ينقله من هو من أجهل الناس بالمنقولات ، وأبعد الناس عن معرفة أمور الإسلام ، ومن هو معروف بافتراء الكذب الكثير الذي لا يروج إلّا علىٰ البهائم ويروج كذبه علىٰ قومٍ لا يعرفون الإسلام ... »(٢) .

« وقد روىٰ بضعة وثمانون نفساً عن علي أنه قال : خير هذه الأُمّة بعد نبيّها أبو بكر ثم عمر . رواها البخاري في الصحيح عن علي رضي الله عنه . وهذا هو الذي يليق بعلي ، فإنه من أعلم الصحابة بحق أبي بكر وعمر ، وأعرفهم بمكانهما من الإسلام وحسن تأثيرهما في الدين ... »(٣) .

« وقد روي عن علي من نحو ثمانين وجهاً أنه قال علىٰ منبر الكوفة : خير هذه الأُمة بعد نبيّها أبو بكر وعمر ... »(٤) .

---

(١) منهاج السنة ٢/٧٢.

(٢) منهاج السنة ٦/١٧٨.

(٣) منهاج السنة ٧/٢٨٤ .

(٤) منهاج السنة ٧/٥١١ .

« وطائفة كانت تفضّله حتىٰ قال : لا يبلغني عن أحدٍ أنّه فضّلني علىٰ أبي بكر وعمر إلّا جلدته جلد المفتري »[١].

أقول :

فانظر كيف يدّعي التواتر لمثل هذا الكلام الكذب ، ولا يعترف بتواتر منقبةٍ واحدةٍ من مناقب الإمام المتواترة قطعاً ؟

وانظر كيف يدّعي ثبوت هذا التواتر حتّىٰ عند « الخاصّة » ؟

ولو وجدنا متّسعاً من الوقت لأثبتنا كذب هذا الأثر عن الإمام حتّىٰ في كتب القوم ، وعلىٰ ضوء كلمات علمائهم :

أمّا الأثر « لا يبلغني ... » فقد كفانا الدكتور رشاد سالم المؤنة حيث قال في الهامش أنه من أخبار كتاب (فضائل الصحابة) وأن محقّقه قال : « ضعيف » .

وعلىٰ الجملة ، فقد ذكرنا في موضعه ـ نقلاً عن (الفصل لابن حزم) و(الإستيعاب لابن عبد البر) ـ أن جماعةً كبيرةً من الصّحابة وغيرهم كانوا يقولون بأفضليّة الإمام من أبي بكر وعمر ... ثم إنا لم نجد في شئ من الكتب أنّه جلد أحداً علىٰ هذا القول !!

* وكذب علىٰ الإمام عليه السلام إذ نسب إليه أنّه لم يكن يعتقد بعصمته :

« .. بل النقول المتواترة عنه تنفي اعتقاده في نفسه العصمة »[٢].

فانظر كيف ينسب إليه هذا ويدّعي تواتره ، مع عدم ذكر دليلٍ علىٰ دعواه !

هذا ، مع أنّه لا يرىٰ العصمة إلّا فعل الواجب وترك المحرّم :

« والعصمة مطلقاً ـ التي هي فعل المأمور وترك المحظور ـ ليست مقدورةً

---

(١) منهاج السنة ٧/٥١١ .

(٢) منهاج السنة ٦/٤٤٠ .

عندهم لله ... »[١].

فانظر أيَّ شئ بنفيه عن الإمام ناسباً النفي إليه ، مدّعياً التواتر عليه !!

* وكذب عليه في قضيّة أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم طرقه وفاطمة قائلاً : « ألا تصلّيان » ... وقد كرّر هذا غير مرّة :

قال : « والاحتجاج بالقدر من هذا الباب ، كما في الصحيح عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال : طرقني رسول الله وفاطمة فقال : ألا تقومان تصلّيان ؟ فقلت : يا رسول الله ، إنما أنفسنا بيد الله إن شاء أن يبعثنا بعثنا . قال فولّىٰ وهو يقول : ﴿ وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً ﴾ . فإنه لمّا أمرهم بقيام اللّيل فاعتلّ علي بالقدر ، وأنّه لو شاء الله لأيقظنا ، علم النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم أنّ هذا ليس فيه إلّا مجرّد الجدل الذي ليس بحق فقال : وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً »[٢].

وذكره مرّةً أخرىٰ مستشهداً به علىٰ مخالفته لأمر النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم[٣].

ومرّةً ثالثةً ضمن الموارد التي آذىٰ فيها الإمام رسول الله وخالفه[٤].

أقول :

وهذا الخبر مما كذب به علىٰ الإمام عليه السّلام ، وقد أخرجه البخاري أربع مرات[٥] وأحمد مرّتين[٦] ومسلم في صحيحه[٧] ولكنّهم ما رووه إلّا بسندٍ

---

(١) منهاج السنة ٧/٨٥.

(٢) منهاج السنة ٣/٨٥.

(٣) منهاج السنة ٦/٢٨.

(٤) منهاج السنة ٧/٢٣٧.

(٥) صحيح البخاري ، كتاب التهجد بالليل ، المجلد ١/٤٩٣ ، كتاب التفسير ، سورة الكهف ، المجلد ٣/٤٤٠ ، كتاب الاعتصام ، المجلد ٤/٧٦٥ كتاب التوحيد ، المجلد ٤/٨٠٨.

(٦) مسند أحمد ١/٧٧.

(٧) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة ، باب من نام الليل أجمع حتىٰ أصبح ٢/١٨٧ .

واحدٍ فقط ، ممّا يبدو أن الخبر من صنع رجلٍ واحدٍ ، وقد وجدنا في سند هذا الخبر الموضوع إزراءً بالإمام والصدّيقة الطاهرة : (ابن شهاب الزهري) هذا الرجل الذي كان منحرفاً عن الامام ، وكان شرطيّاً لبني أُميّة(١) ، وله في الحطّ من الإمام وأهل البيت عليهم السلام أخبار وأحاديث أُخرىٰ .

وعلىٰ فرض صحة الحديث ، فليس فيه أية غضاضة عند العلماء عليه وعلىٰ الزهراء البتول ، قال القسطلاني بشرحه :

« إن قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم : ﴿ **وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً** ﴾ قاله تسليماً لعذره ، وأنّه لاعتب عليه . وقال ابن بطّال : ليس للإمـام أنْ يشـدّد في النافلة ، فإنه صلّىٰ الله عليه وسلّم قنع بقوله : أنفسنا بيد الله . فهو عذر في النافلة لا في الفريضة »(٢) .

* وكذب عليه شرب الخمر في قضيةٍ ونزول الآية : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصّلاة وأنتم سكارىٰ ...** ﴾(٣) .

أقول :

هذه الرواية رواها الترمذي بإسناده عن أبي عبد الرحمن السّلمي ، وفيه غير واحدٍ من المجروحين ، لا سيّما السّلمي ، فقد نصّوا علىٰ كونه عثمانيّاً(٤) .

هذا ، ولقد أخرج الحاكم وصحّحه ، ووافقه الذهبي ، عن طريق أحمد بن حنبل عن علي عليه السلام قال : دعانا رجل من الأنصار ـ قبل أن تحرم الخمر ـ

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/٢٢٦ ، ميزان الاعتدال ١/٦٢٥ .
(٢) إرشاد الساري في شرح البخاري ٢/٣١٣ .
(٣) منهاج السنة ٧/٢٣٧ .
(٤) تهذيب التهذيب ٥/١٦١ .

فتقدّم رجل فصلّىٰ بهم المغرب ، فقرأ ﴿ يا أيّها الكافرون ﴾ فالتبس عليه فيها فنزلت ﴿ لا تقربوا الصّلاة وأنتم سكارىٰ ﴾ .

قال الحاكم والذهبي : « في هذا الحديث فوائد كثيرة ، وهي أن الخوارج تنسب هذا السكر وهذه الصلاة إلىٰ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب دون غيره وقد برّأه الله منها ، فإنه روىٰ هذا الحديث »[١] .

أقول : صريح كلامهما أن من نسب هذا إلىٰ أمير المؤمنين هم «الخوارج» ، فما بال ابن تيمية يحتجُّ بقول الخوارج ويطعن في الإمام ، إنْ لم يكن منهم ؟

وممّا يشهد بكذب الخبر أيضاً روايتهم خبراً آخر في شأن نزول الآية ، وهو شرب جماعةٍ من الصحابة ، وليس فيه ذكر لعلي عليه السّلام ، بل روى بعضهم كابن مردويه خبراً ـ نصّ ابن حجر على نظافة سنده ـ فيه وجود أبي بكر وعمر فيهم[٢] . ولعلّ هذا هو السرّ في وضع الخوارج ما سمعت .

* وكذب عليه بأنّه خطب إبنة أبي جهل ، وكرّر هذا في مواضع ، وهذا الخبر طعن في النبي والإمام والزّهراء ، ممّا حمل بعض الأكابر من العلماء علىٰ إظهار تعجبهم منه ومن راويه ! قال الحافظ ابن حجر بشرحه :

« ولا أزال أتعجّب من مسور بن مخرمة ، الذي هو راوي الحديث عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم كيف بالغ في تعصّبه ، ولم يراع خاطره ، في أنّ ظاهر سياق الحديث غضاضة علىٰ علي بن أبي طالب ، حيث أقدم علىٰ خطبة بنت أبي جهل علىٰ فاطمة عليها السلام ، حتىٰ اقتضىٰ من النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم في ذلك من الإنكار ما وقع »[٣] .

---

(١) المستدرك علىٰ الصحيحين ، وتلخيصه ٢ / ٣٧ .

(٢) فتح الباري في شرح البخاري ١٠ / ٣٠ .

(٣) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٩ / ٢٦٨ .

وسنتعرّض لهذا الخبر في ما يتعلّق بالزهراء عليها السلام .

شبهة أنه كان في الباطن معادياً للنبي

وبعد ذلك كلّه ، فقد طرح ابن تيميّة شبهة أن الإمام كان في الباطن معادياً للنبي وللإسلام ... وإليك عبارته في كلام له : « ثم إن قائل هذا إذا قيل له مثل هذا في علي وقيل : إنه كان في الباطن معادياً للنبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ، وأنّه كان عاجزاً في ولاية الخلفاء الثلاثة عن إفساد ملّته ، فلمّا ذهب أكابر الصحابة وبقي هو طلب حينئذٍ إفساد ملّته وإهلاك أُمّته ، ولهذا قتل من المسلمين خلقاً كثيراً ، وكان مراده إهلاك الباقين لكنْ عجز ، وأنه بسبب ذلك انتسب إليه الزنادقة المنافقون المبغضون للرسول ، كالقرامطة والإسماعيلية والنصيرية ، فلا تجد عدوّاً للإسلام إلّا وهو يستعين علىٰ ذلك بإظهار موالاة علي ، استعانةً لا تمكنه بإظهار موالاة أبي بكر وعمر .

فالشبهة في دعوىٰ موالاة علي للرسول أعظم من الشبهة في دعوىٰ معاداة أبي بكر . وكلاهما باطل معلوم الفساد بالإضطرار . لكنّ الحجج علىٰ بطلان هذه الدعوىٰ في أبي بكر أعظم من الحجج الدالّة علىٰ بطلانها في حق علي ... »[1] .

(١) منهاج السنة ٨/٤٣٥ ـ ٤٣٦ .

الباب الخامس :

ابن تيميّة
وفاطمة الزهراء وسائر أئمّة أهل البيت

١ ـ حول الصدّيقة فاطمة الزهراء

ولابن تيميّة مواقف مشابهة من مناقب فاطمة الزهراء بضعة النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم وقضاياها، لابدّ من التعرّض لها، لِما في هذا الموضوع أيضاً من أهميّة:

حديث: *إن فاطمة أحصنت ... كذب*

من ذلك قوله: «والحديث الذي ذكره عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم عن فاطمة، هو كذب باتّفاق أهل المعرفة بالحديث، ويظهر كذبه لغير أهل الحديث أيضاً، فإنّ قوله: إنّ فاطمة أحصنت ...»[1].

أقول:

هذا الحديث أخرجه كبار الأئمة والحفّاظ بأسانيدهم، وذكروه في فضائل سيّدة نساء العالمين في كتبهم المعتبرة:

---

(١) منهاج السنة ٤/٦٢.

كالبزّار وأبي يعلى في مسنديهما ، وابن شاهين في السنّة ، وعنهم السيوطي[١] والطّبراني في الكبير[٢] والدار قطني[٣] والحاكم[٤] وأبي نعيم[٥] والخطيب[٦] وابن عساكر[٧] والمزّي[٨] والمحب الطبري[٩] وابن حجر العسقلاني[١٠] والزّرقاني[١١] والمتّقي الهندي[١٢] وغيرهم .

وهؤلاء « أهل المعرفة بالحديث » !

وأمّا سند الحديث ، فمنهم من صحّحه كالحاكم النيسابوري ، ومنهم من رواه ولم يتكلّم بشئ كالمزّي قال : « روينا ... وعن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود ... » وكالخطيب وسنذكر روايته ، ومنهم من تكلّم فيه لمكان (عمر بن ثابت) في سنده كالذهبي حيث قال : « فالآفة عمرو »[١٣] ، ومنهم من حكم بوضعه كابن الجوزي ، إذ أورده بطريقين وقال : « الطريقان عن عمر بن غياث ، ويقال

---

(١) إحياء الميت بفضائل أهل البيت رقم : ٣٨ .

(٢) المعجم الكبير ٢٢/٤٠٦ .

(٣) العلل ٥/٦٥ .

(٤) المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/١٥٢ .

(٥) حلية الأولياء ٤/١٨٨ .

(٦) تاريخ بغداد ٣/٥٤ .

(٧) فيض القدير في شرح الجامع الصغير ٢/٤٦٣ .

(٨) تهذيب الكمال ٣٥/٢٥١ .

(٩) ذخائر العقبىٰ : ٤٨ .

(١٠) المطالب العالية زوائد المسانيد الثمانية ـ مخطوط .

(١١) شرح المواهب اللدنية ٣/٢٠٣ .

(١٢) كنز العمال ١٢/١٠٨ رقم ٣٤٢٢٠ عن : البزار وابن عساكر والطبراني والحاكم .

(١٣) ميزان الاعتدال ٣/٢٨٠ .

فيه : عمرو ، وقد ضعّفه الدار قطني وقال : كان من شيوخ الشيعة ... »[١].

أقول :

أمّا القول بوضعه فباطل ، لا سيّما والقائل ابن الجوزي الذي نصّ الأئمة كالنّووي والذهبي والسيوطي علىٰ تسرّعه في الحكم بالوضع ومجازفته في خصوص كتابه الذي أسماه بالموضوعات ... وممّا يشهد ببطلان الحكم عليه بالوضع أنّ الذهبي قال في تعقّبه قول الحاكم « صحيح » قال : « بل ضعيف ».

ثم إنّ الحافظ السيوطي تعقّبه في (اللآلي المصنوعة) فذكر رواية العقيلي وأنه لم يقل بعدها إلّا « في هذا الحديث نظر » وذكر رواية البزّار وقوله بعدها : « لا نعلم رواه هكذا إلّا عمر ، ولم يتابع عليه » ، ثم ذكر رواية ابن شاهين وابن عساكر وليس فيها « عمر بن غياث » وهي « عن تليد ، عن عاصم ، عن زر ، عن ابن مسعود » قال السيوطي : « وهذه متابعة لعمر ، وتليد روىٰ له الترمذي ، لكنه رافضي » ، ثم ذكر رواية المهرواني بسنده عن عاصم عن زر عن حذيفة قال قال رسول الله ، وليس فيه لا « عمر بن غياث » ولا « تليد » ، ثم ذكر رواية الخطيب الآتية . ولم يتكلّم في سندها بشئ ، ثم ذكر للحديث شاهداً[٢].

وتلخّص : سقوط القول بوضعه .

وأمّا القول بضعفه ، فساقط كذلك ، لأن هذا الرجل ـ وهو : « عمر بن غياث » أو « عمرو بن غياث » أو « عمر بن عتّاب » ـ لم يثبت له جرح .

أمّا أوّلاً : فإنّ الحاكم وثّقه ، لتصحيحه الحديث وهو في السند .

وأمّا ثانياً : فإنّ العقيلي والبزّار لم يقدحا في الرجل كما في (اللآلي

(١) الموضوعات ١ /٤٢٢ .

(٢) اللآلي المصنوعة في الاحاديث الموضوعة ١ /٤٠٠ ـ ٤٠٢ .

المصنوعة) وإنما قال الأوّل « في هذا الحديث نظر » والثاني قال : «لم يتابع عليه» .

وأمّا ثالثاً : فإنّ أبا نعيم قال ـ بعد أن رواه بسنده عن معاوية بن هشام ، عن عمرو بن غياث ، عن عاصم ، عن زر ، عن عبد الله ـ : « هذا غريب من حديث عاصم عن زر ، تفرّد به معاوية » فلا طعن في « عمرو » أو « عمر » أصلاً .

وأمّا رابعاً : فلأنّ تضعيف الرجل ـ فيما نقل عن الدار قطني ـ مستند إلىٰ مذهبه ، إذ المنقول عنه : « ضعيف ، وكان من شيوخ الشيعة » وأنت تعلم أنّ التشيّع بل الرفض غير مضر ، كما قرّر الحافظ ابن حجر في (مقدّمة فتح الباري) . أو أنه مستند إلىٰ نكارة أحاديثه ـ عندهم ـ كما عن أبي حاتم ، قال ابنه : « عمر بن غياث الحضرمي ، روىٰ عن عاصم بن أبي النجود . روىٰ عنه معاوية بن هشام وأبو نعيم ، سمعت أبي يقول ذلك ويقول : هو منكر الحديث وكان مرجئاً »[1] .

لكنه هذه المرة نسب إلىٰ « الإرجاء » !!

أقول :

فالحق : إنه ثقة والحديث صحيح كما عليه الحاكم ومن تبعه ، غير أنّ القوم لمّا رأوا الرّجل يحدّث بفضائل أهل البيت عليهم السّلام حاولوا إسقاطه بكلّ وسيلةٍ ، فذكروا اسمه علىٰ أنحاء ، ونسبوه تارةً إلىٰ التشيّع ، وأخرىٰ إلىٰ الإرجاء ، ومنهم من لم يجزم ـ كما عن ابن عدي ـ فقال : « يقال كان مرجئاً »[2] . ومنهم من قال فقط : « منكر الحديث » .

فالحق صحّة هذا الحديث كما نصّ الحاكم ، لكنّ بعضهم ـ كالحافظ المزّي ـ رواه وسكت عليه ، فما كان بالمنصف كالحاكم ولا بالمجحف كمن ضعّف .

---

(١) الجرح والتعديل ٦/١٢٨ .

(٢) لسان الميزان ٤/٣٢٢ .

ثم إنّ للحديث طرقاً غير هذا الطّريق ، وله شواهد عن الرسول الأعظم ، وقد تقدّمت الإشارة إلىٰ ذلك في كلام السيوطي في (اللآلي) : .. ونحن نورد هنا ما رواه ابن شاهين والخطيب البغدادي :

قال ابن شاهين : « حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن الهمداني ، حدّثنا يونس بن سابق ـ قراءةً ـ أنبأنا حفص بن عمر الابلي ، حدّثنا عبد الملك ابن الوليد بن معدان وسلام بن سليم القاري ، عن عاصم بن بهدلة ، عن زر بن حبيش عن حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : إن فاطمة أحصنت فرجها فحرّمها الله وذريّتها عن النار .

حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد بن عبد الرحمن ، حدّثني محمد بن عبيد بن عتبة ، حدّثنا محمد بن إسحاق البلخي ، حدّثنا تليد ، عن عاصم ، عن زر ، عن عبد الله قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : إن فاطمة ـ رضي الله عنها ـ أحصنت فرجها فحرّمها الله وذريّتها علىٰ النار »[1] .

وقال الخطيب بترجمة « محمد بن علي » وهو الإمام الجواد ابن الإمام الرضا عليهما السلام « أخبرنا أبو نعيم الحافظ ، حدّثنا أحمد بن إسحاق ، حدّثنا إبراهيم ابن نائلة ، حدّثنا جعفر بن محمد بن يزيد قال : كنت ببغداد فقال لي محمد بن منذر ابن مهريز : هل لك أنْ أُدخلك علىٰ ابن الرضا ؟ قلت : نعم قال : فأدخلني ، فسلّمنا عليه وجلسنا ، فقال له : حديث النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم : إنّ فاطمة أحصنت فرجها فحرّم الله ذريّتها علىٰ النار ؟ قال : خاص بالحسن والحسين »[2] .

فمنه يظهر شهرة الحديث ، وكون صدوره عن النبي صلّىٰ الله عليه وآله

---

(١) فضائل فاطمة رقم ١١ و ١٢ .
(٢) تاريخ بغداد ٣/٥٤ .

وسلّم مفروغاً منه ، وإنما سأل الرّاوي عن المراد من « الذريّة » فيه .

أقول :

وأمّا شواهد الحديث فراجع لأجلها (اللآلي المصنوعة) و (فيض القدير) و(شرح المواهب اللدنيّة) .... لئلّا يطول بنا المقام بذكرها .

حديث : *إنّ الله يغضب لغضبك* ، كذب

وقال ابن تيميّة : « وأما قوله : ورووا جميعاً أنّ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم قال : يا فاطمة ، إن الله يغضب لغضبك ويرضىٰ لرضاك . فهذا كذب منه ، ما رووا هذا عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ، ولا يعرف هذا في شئ من كتب الحديث المعروفة ، ولا له إسناد معروف عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ، لا صحيح ولا حسن »[1] .

أقول :

وهذا الحديث كسابقه ، فقد رواه جمع غفير من الأئمة المشاهير والحفاظ الأعلام ، في كتبهم في الحديث والفضائل ، ومنهم من ذكره بترجمتها عليها السلام ، فمن رواته :

أبو زرعة الرازي .

وابن أبي حاتم الرازي .

وهما في طريق رواية الرافعي[2] .

وأبو يعلىٰ الموصلي .

---

(١) منهاج السنة ٢٤٨/٤

(٢) التدوين بذكر أخبار أهل العلم بقزوين ٤٣/٣ .

وأبو القاسم الطبراني .

والحاكم النيسابوري .

وأبو نعيم الإصفهاني .

وأبو القاسم ابن عساكر .

رواه عنهم المتقي الهندي(١) .

وأبو الحجّاج المزّي(٢) .

وابن الأثير الجزري(٣) .

وابن حجر العسقلاني(٤) .

وجلال الدين السيوطي(٥) .

والمتقي الهندي(٦) .

وغيرهم من أعلام الأئمة والحفّاظ ...

فانظر من الكاذب ؟

ثم إنّ الحاكم قال : « هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه » فالحديث له إسناد معروف إلىٰ النبي وهو صحيح .

وتعقّبه الذهبي في تلخيصه قائلاً : « بل حسين منكر الحديث ، لا يحلّ أنْ يحتج به » .

---

(١) كنز العمال ١١١/١٢ رقم ٣٤٢٣٨ .

(٢) تهذيب الكمال ـ ترجمة فاطمة عليها السلام ـ ٢٥٠/٣٥ .

(٣) اسد الغابة ٥٢٢/٥ .

(٤) تهذيب التهذيب ٤٤١/١٢ .

(٥) الخصائص الكبرىٰ ٢٦٥/٢ .

(٦) كنز العمال ١١١/١٢ .

لكن قد ذكر غير واحدٍ من الحفاظ كابن حجر العسقلاني والسبكي وغيرهما أنّه ينبغي التثبّت في الذين يضعّفهم الذّهبي[١] ... وهذا الموضع من ذاك، فإنّ «حسين بن زيد بن علي» المذكور، من رجال ابن ماجة، وقد روىٰ عنه جمع من الأكابر[٢] ونصَّ الحافظ ابن حجر علىٰ أنّه صدوق[٣].

فالحديث صحيح كما قال الحاكم.

وأخرجه الطبراني قال: «حدّثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، حدّثنا عبد الله بن محمد بن سالم القزّاز، حدّثنا حسين بن زيد بن علي ...» إلىٰ آخره[٤] قال الهيثمي: «وإسناده حسن»[٥].

فظهر أنّ الحديث صحيح عند الحاكم، وحسنٌ عند الهيثمي ... فظهر كذب القائل: «ولا يعرف هذا ... لا صحيح ولا حسن».

تزويج علي فاطمة

وعارض ابن تيميّة تزويج أمير المؤمنين عليه السلام بالزهراء الطاهرة بأنّه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم زوّج عثمان بابنتيه، فكما أن ذاك فضيلة فهذا أيضاً فضيلة:

«وأما تزويجه فاطمة ففضيلة لعلي، كما أن تزويجه بابنتيه فضيلة لعثمان

---

(١) راجع مثلاً: لسان الميزان ٤/٢٣٥.
(٢) انظر تهذيب الكمال ٦/٣٧٦.
(٣) تقريب التهذيب ١/١٧٦.
(٤) المعجم الكبير ١/١٠٨.
(٥) مجمع الزوائد ٩/٢٠٣.

أيضاً ، ولذلك سمّي ذو النورين »[١] .

لا عتب من النبي علىٰ عثمان وقد عتب علىٰ علي

بل إنّه يفضّل تزويج عثمان ! فيقول :

« بل لو قال القائل : إنّه لا يعرف من النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم أنه عتب علىٰ عثمان في شئ ، وقد عتب علىٰ علي في غير موضع ، لما أبعد . فإنّه لمّا أراد أنْ يتزوّج بنت أبي جهل اشتكته فاطمة لأبيها ... »[٢] .

وقال : « مصاهرة عثمان له لم يزل فيها حميداً ، لم يقع منه ما يعتب عليه فيها حتىٰ قال : لو كان عندنا ثالثة لزوّجناها عثمان . وهذا يدل علىٰ أن مصاهرته للنبي صلّىٰ الله عليه وسلم أكمل من مصاهرة علي له »[٣] .

أقول :

وهنا مطالب :

الأوّل : في أنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، ردّ أبا بكر وعمر ، واعتذر بأنّ زواجها بيد الله ، ثم لمّا خطبها علي زوّجها منه وصرّح بأنه كان بأمرٍ من الله .

والأحاديث في هذا كثيرة وصحيحة[٤] .

---

(١) منهاج السنة ٤/٣٦ .

(٢) منهاج السنة ٤/٢٤٢ .

(٣) منهاج السنة ٨/٢٣٥ .

(٤) وهي من روايات : النسائي ، وابن جرير الطبري ، والطبراني ، والحاكم ، والخطيب ، وابن عساكر ، والبيهقي ، والهيثمي ، والمتقي الهندي ، وغيرهم ، فراجع : الخصائص رقم ١٢٣ فما ⇐

ولذا ، فقد كان قد تمنّىٰ بعض الصحابة أن يكون صهره علىٰ فاطمة ، وأن ذلك أحبّ إليه ممّا طلعت عليه الشّمس[1].

وبالجملة ، فهذا كلّه من الخصائص ، وبذلك تثبت أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام من أبي بكر وعمر وعثمان ، كما هو واضح .

والثاني : في أن زينب التي تزوّجت أبا العاص بن الربيع ، ورقيّة وأُمّ كلثوم اللّتين تزوّجتا عثمان ، بنات النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم علىٰ الحقيقة أو لا ؟ بحث واسع بين علماء الفريقين منذ القديم ... وليس هنا موضع بسط الكلام فيه .

والثالث : في أنّه لم يكن من عثمان شئ يستوجب العتب من النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بحث كبير ، ليس هنا موضعه ، وسيأتي قريباً أنّه عتب علىٰ جميع الصحابة غير علي .

والرّابع : في أنّ النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم قال : « لو كانت لنا ثالثة » كما ذكر ابن تيمية ، أو : « لو كنّ عشراً لزوجتهنّ عثمان » كما ذكر ابن سعد ؟[2]

أمّا ابن تيمية فلم يذكر للخبر راوياً ولا سنداً ، وهو ما زال يطالب في البحوث بالسّند الصحيح !! نعم ذكره محقّقه في الهامش ونصّ علىٰ ضعفه .

وأمّا ابن سعد ، فقد عنون « أُمّ كلثوم بنت رسول الله » فذكر امّها وزوجها الأول ـ وهو عتبة بن أبي لهب ـ ثم إنّ عثمان خلف عليها وأنّها ماتت عنده فقال رسول الله : « لو كنّ عشراً لزوّجتهنّ عثمان » فأين الإسناد ؟

علىٰ أنّا لو راجعنا أخبار ما جرىٰ من عثمان علىٰ البنتين ، لعلمنا بالقطع

⇐ بعد ، ومجمع الزوائد ٢٠٤/٩ ونصّ علىٰ ان رجاله ثقات ، كنز العمال ٣٢٨٩١/١١ ، ٣٧٧٥٣/١٣ ، فيض القدير ٢١٥/٢ ، ذخائر العقبىٰ : ١٣ ، ٣٢ ، ٨٦ .

(١) الخصائص : ١٢٦ عن سعد بن أبي وقاص .

(٢) الطبقات ٣٨/٨ .

كذب مثل هذين الخبرين !

الخامس : في أنّ أمير المؤمنين عليه السلام خطب ابنة أبي جهل ، واشتكته فاطمة إلىٰ النبي ، فخطب رسول الله فقال ...

خِطبة بنت أبي جهل

وقد كرّر ابن تيميّة ذكر هذا الخبر المختلق ، واستند إليه في كلّ موضعٍ أُحرج ولم يجد مَخلصاً :

« وصاهر ببناته الثلاثة لبني أُميّة ، فزوّج أكبر بناته زينب بأبي العاص بن الربيع بن أُمية بن عبد شمس ، وحمد صهره لمّا أراد علي أنْ يتزوّج ببنت أبي جهل ... »[١] .

فأورده في سياق كلامه في الدفاع عن بني اميّة !!

وقال : « وأمّا قوله : رووا جميعاً : إنّ فاطمة بضعة منّي من آذاها آذاني ومن آذاني آذىٰ الله ، فإن هذا الحديث لم يرو بهذا اللّفظ ، بل روي بغيره ، كما روي في سياق حديث خِطبة علي لابنة أبي جهل ، لمّا قام النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم خطيباً فقال ... »[٢] .

قاله مدافعاً عن أبي بكر الذي آذاها ... !!

وقال : « المذكور عن أزواجه كالمذكور عمّن شهد له بالجنّة من أهل بيته وغيرهم من الصحابة ، فإن علياً لمّا خطب ابنة أبي جهل ... »[٣] .

---

(١) منهاج السنة ٤/١٤٥ .

(٢) منهاج السنة ٤/٢٥٠ .

(٣) منهاج السنة ٤/٣١٤ .

قاله في مقام الدفاع عن عائشة وحفصة ، اللتين ورد فيهما قوله تعالىٰ : ﴿ وإذْ أسرّ النبي إلىٰ بعض أزواجه ... ﴾ وقد ثبت في الصحيح أنهما عائشة وحفصة ...

وقال : « وكذلك طلبه نكاح بنت أبي جهل حتىٰ غضب النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ، فرجع عن ذلك »[1] .

قاله في تبرير قولة عمر : « إن النبيّ ليهجر » !!

وقال : « ... فإن عليّاً لما خطب بنت أبي جهل خطب النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم الخطبة المعروفة ، وما حصل مثل هذا في حق أبي بكر قط »[2] .

قاله مدافعاً عن أبي بكر وغيره ، في الجواب عن قول العلّامة : « ولقد عاتب الله تعالىٰ أصحاب محمد في القرآن وما ذكر علياً إلّا بخير . وهذا يدلّ علىٰ أنه أفضل فيكون هو الإمام » .

مع أنّ هذا الذي ذكره العلّامة إنّما هو نصّ حديثٍ عن إبن عباس ، أخرجه عنه الطبراني وابن أبي حاتم وغيرهما ، قال : « ما أنزل الله ﴿ يا أيّها الذين آمنوا ﴾ إلّا وعلي أميرها وشريفها ، ولقد عاتب الله أصحاب محمّد في غير مكان ، وما ذكر عليّاً إلّا بخير »[3] .

وقال : « وقد همّ بتزوّج بنت أبي جهل حتىٰ غضب النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم فتركه »[4] .

قاله ـ وبدون مناسبة ـ ليجيب به عن قول العلّامة بأنَّ الفتح في خيبر كان

---

(١) منهاج السنة ٦/٢٨ .

(٢) منهاج السنة ٧/٢٣٥ .

(٣) تاريخ الخلفاء : ١٧١ .

(٤) منهاج السنة ٨/١٢٣ .

علىٰ يد أمير المؤمنين ، وقد انهزم أبو بكر وعمر ، وكان فتح مكة بواسطته .

وكأنّه يريد بذلك التغطية علىٰ انهزام الشيخين في خيبر ، وعلىٰ عجزهما عن القيام بشئ في فتح مكة !!

وبعد :

فقد حقّقت في رسالةٍ مفردة خبر خِطبة أمير المؤمنين عليه السلام بنت أبي جهل ، في رواية أحمد في المسند ، والبخاري ومسلم في الصحيحين ، والأربعة في السنن ، والحاكم في المستدرك ... وأثبتُ كذب هذا الخبر وأنه لا أصل له أصلاً ، وإنما وضعه واضعوه للطعن في النبي وأمير المؤمنين والصدّيقة الطاهرة سلام الله عليهم أجمعين ، فليرجع إليها من شاء .

كلماته حول ما لاقته من الأُمّة بعد النبيّ

واضطربت كلمات ابن تيميّة في مسألة ما كان بين فاطمة الزهراء ـ عليها السلام ـ وبين أبي بكر ، فأنكر أن تكون الزهراء طالبت بإرثها من أبيها وقولها لأبي بكر : « أترث أباك ولا أرث أبي ؟ » قال ابن تيمية : « لا يعلم صحّته عنها »[1] .

لكنّه بعد ذلك لمّا ذكر بعض الأخبار في القضية قال :

« فهذه الأحاديث الثابتة المعروفة عند أهل العلم ، وفيها ما يبيّن أن فاطمة ـ رضي الله عنها ـ طلبت ميراثها من رسول الله ... »[2] .

وأنكر ـ هذه المرّة ـ أن تكون قد طالبت بشئ بعنوان النّحلة ، قال : « ولم

---

(١) منهاج السنة ٤/١٩٤ .

(٢) منهاج السنة ٤/٢٣٤ .

يسمع أن فاطمة ـ رضي الله عنها ـ ادّعت أنّ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم أعطاها إيّاها، في حديث ثابت متّصل، ولا أنَّ شاهداً شهد لها »(١).

وزعم أنها لمّا طالبت بالإرث وأجابها أبو بكر بأن رسول الله قال: « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » سلّمت... « فأُخبرت بما كان من رسول الله فسلّمت ورجعت »(٢).

ثم تمادىٰ في غيّه وجعل يطعن في بضعة الرسول وقال: « وليس تبرئة الإنسان لفاطمة من الظنّ والهوىٰ بأولىٰ من تبرئة أبي بكر، فإن أبا بكر إمام لا يتصرّف لنفسه بل للمسلمين، والمال لم يأخذه لنفسه بل للمسلمين، وفاطمة تطلب لنفسها، وبالضرورة نعلم أنّ بُعد الحاكم عن اتّباع الهوىٰ أعظم من بُعد الخصم الطالب لنفسه، فإنّ علم أبي بكر وغيره بمثل هذه القضيّة ـ لكثرة مباشرتهم للنبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ أعظم من علم فاطمة.

وإذا كان أبو بكر أولىٰ بعلم مثل ذلك وأولىٰ بالعدل، فمن جعل فاطمة أعلم منه في ذلك وأعدل، كان من أجهل الناس، لا سيّما وجميع المسلمين الذين لا غرض لهم هم مع أبي بكر في هذه المسألة، فجميع أئمّة الفقهاء عندهم أنّ الأنبياء لا يورّثون مالاً... وقد ثبت عنه صلّىٰ الله عليه وسلّم في الصحيحين أنه قال: لا أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة. فكيف يسوغ للأُمّة أنْ تعدل عمّا علمته من سنة رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، لما يحكىٰ عن فاطمة في كونها طلبت الميراث تظن أنها ترث »(٣).

وقال: « فإذا كان المسلمون كلّهم ليس فيهم من قال: إن فاطمة رضي الله

---

(١) منهاج السنة ٤/٢٣٠.

(٢) منهاج السنة ٤/٢٣٤.

(٣) منهاج السنة ٥/٥٢٢ ـ ٥٢٣.

عنها مظلومة ، ولا أنّ لها حقاً عند أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ولا أنهما ظلماها ولا تكلّم أحد في هذا بكلمة واحدة ، دلّ ذلك علىٰ أنّ القوم كانوا يعلمون أنها ليست مظلومة ، إذ لو علموا أنّها مظلومة ، لكان تركهم لنصرتها إمّا عجزاً عن نصرتها ، وإمّا إهمالاً وإضاعة لحقّها ، وإمّا بغضاً فيها ... وكلا الأمرين باطل ... »[١].

أقول :

وهنا مطالب نذكرها باختصار :

الأوّل : لقد أعطىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم فدكاً لابنته فاطمة عليها السّلام في حياته ، ثم إنّ أبا بكر انتزع من فاطمة فدكاً ، وهذا ما دلّت عليه أخبار القوم أيضاً ، من ذلك ما أخرجه السيوطي بتفسير قوله تعالىٰ : ﴿ **وآت ذا القربىٰ حقّه** ﴾ عن البزار وأبي يعلىٰ وابن أبي حاتم وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال : لما نزلت هذه الآية ﴿ **وآت ذا القربىٰ حقّه** ﴾ دعا رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فاطمة فأعطاها فدك .

(قال) : وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال : لمّا نزلت ﴿ **وآت ذا القربىٰ حقّه** ﴾ أقطع رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فاطمة فدكاً »[٢].

فهذه روايات القوم صريحة في أنه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ في مقام امتثال الأمر بإيتاء ذي القربىٰ حقّه ـ « أعطىٰ » و « أقطع » فاطمة فدكاً ... وأيّ حديث أصرح من هذا ؟ ورواته أئمة أعلام يثق بهم ابن تيميّة وسائر أهل السنّة

(١) منهاج السنة ٤/٣٦٠.

(٢) الدر المنثور في التفسير بالمأثور ٤/١٧٧ .

ويعتمدون عليهم !

فقول الرجل : « لم يسمع أن فاطمة ـ رضي الله عنها ـ ادّعت أنّ النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أعطاها إيّاها ... » كذب .

وقد استفدنا من هذا الحديث أموراً :

الأول : كون فاطمة « ذي القربىٰ » .

والثاني : إن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أعطاها فدكاً بأمرٍ من الله .

والثالث : إن فاطمة تسلّمت فدكاً من رسول الله .

والرابع : إنها كانت صاحبة اليد علىٰ فدك .

والخامس : إن أبا سعيد الخدري وابن عباس من الشهود .

فكان أخذ فدك منها إبطالاً لأمر الله وردّاً علىٰ رسوله ، ومخالفةً للشّريعة والدين ، كما هو واضح .

والثاني : ثم إنّ فاطمة ـ بعد أنْ طلبت من أبي بكر رفع الإستيلاء منه علىٰ هذا الملك الحاصل لها إعطاءً وإقطاعاً من رسول الله ، فلم يصدّقها ، وأقامت الشّهادة فلم يصدّقهم ـ جاءت تطلب فدكاً وغير فدك بعنوان الإرث ... وبهذا أحاديث صحاح كما اعترف الرجل .

والثالث : إن في نفس هذه الأحاديث تصريحاً بأنّها ـ سلام الله عليها ـ ماتت وهي واجدة علىٰ أبي بكر ، مهاجرة له[1] ... فقوله : « فسلّمت ورجعت » كذب عليها .

والرابع : إن ما استند إليه أبو بكر ـ أمام استدلالاتها من الكتاب الشريف والشريعة المطهّرة ـ ونسبه إلىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، ماهو إلّا شئ انفرد

---

(١) صحيح البخاري ، باب غزوة خيبر ، صحيح مسلم ، كتاب الجهاد والسّير .

به أبو بكر ، ولم يسمعه أحد من الرسول ... وقد نصَّ غير واحدٍ من أكابر أئمة القوم علىٰ أنّه حديث واحد انفرد به هو :

قال السيوطي : « اختلفوا في ميراثه صلّىٰ الله عليه وسلّم ، فما وجدوا عند أحدٍ من ذلك علماً ، فقال أبو بكر : سمعت رسول الله يقول : إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة »[١].

وقال ابن حجر المكي مثله[٢].

بل إن أئمّة القوم في علم الأُصول يصرّحون بذلك ، وعلىٰ أساس ذلك يبحثون عن جواز تخصيص الكتاب به وعدم جوازه ، لكونه خبر واحد ، وعندما يبحثون في مسألة جواز التعبد بخبر الواحد يقول القائلون بالجواز بأنّ هذا خبر واحد من أبي بكر وقد عمل به ... فراجع[٣].

فدعوىٰ رواية غيره لهذا عن النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم كذب .

والخامس : علىٰ أنّ من القوم من ينصُّ علىٰ أن أبا بكر أيضاً لم يسمعه من النبي ولم يروه ، وإنما هذا شئ وضعه (مالك بن أُوس بن الحدثان) ... !!

لقد قال هذا إمام كبير من أئمّة القوم في الحديث والرّجال ، لكنّه لقوله هذا جعل بعضهم كالذهبي يسبُّه ويقول فيه القبيح ... إنّ هذا الإمام هو : أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف المعروف بابن خراش ، البغدادي ، المتوفى سنة ٢٨٣ ، قال ابن المديني : « كان من المعدودين المذكورين بالحفظ والفهم للحديث والرجال » وقال الخطيب : « كان أحد الرحّالين في الحديث إلىٰ الأمصار وممن يوصف

---

(١) تاريخ الخلفاء : ٧٣.

(٢) الصواعق المحرقة : ٣١.

(٣) شرح مختصر الاصول ، المحصول في علم الاصول ، كشف الاسرار في شرح الاصول للبزدوي ، مسلّم الثبوت في علم الاصول . وغير هذه الكتب .

بالحفظ والمعرفة » وقال أبو نعيم : « ما رأيت أحفظ منه » وقال السيوطي : « ابن خراش الحافظ البارع الناقد » ... فهذا ابن خراش ، وقد قال عبدان : « قلت لابن خراش : حديث لا نورّث ما تركنا صدقة ؟ قال : باطل . قلت : من تتّهم به ؟ قال : مالك بن أوس »[١] .

والسادس : إنّ مما يؤكّد بطلان هذا الحديث ، فعل عمر وعثمان وعمر بن عبد العزيز وغيرهم من أمراء المسلمين عندهم ، فإنّهم أعادوا فدكاً إلىٰ أبناء الزهراء ، وعملهم مبطل لعمل أبي بكر وقوله .

الهجوم علىٰ بيت الزهراء

ولم ينكر ابن تيميّة هجوم القوم علىٰ بيت الزهراء الطاهرة عليها السلام ، واعتدائهم عليها وعلىٰ أهل البيت ، وأنّىٰ له ذلك وقد اعترف به أبو بكر نفسه متمنّياً عدم الاقدام عليه حيث قال قبيل موته : « ليتني كنت تركت بيت فاطمة لم أكبسه »[٢] غير أنّ ابن تيميّة برّر ذلك بسخافةٍ وقلّة حياء : « إنه كبس البيت لينظر هل فيه شئ من مال الله الذي يقسمه وأن يعطيه لمستحقّه ، ثم رأىٰ أنّه لو تركه لهم لجاز ، فإنه يجوز أن يعطيهم من مال الفئ »[٣] .

أقول :

هذا موجز الكلام في هذا المقام ، ومن أراد التفاصيل فليرجع إلىٰ كتب هذا الشأن لعلمائنا الأعلام وسيوافيك بعضها في (الشرح) .

---

(١) راجع : تذكرة الحفاظ ٢/٦٨٤ ، ميزان الاعتدال ٢/٦٠٠ لسان الميزان ٣/٤٤٤ ، طبقات الحفاظ : ٢٩٧ .

(٢) الأموال لابن سلّام : ١٧٤ ، تاريخ الطبري ٢/٦١٩ .

(٣) منهاج السنة ٨/٢٩١ .

٢ـ حول الحسنين

وكم كذب ابن تيميّة علىٰ الإمامين السبطين الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنّة، وحاول التقليل من شأنهما والحطّ من مقامها ... نتعرّض هنا لِبعض ما قال باختصار:

عن بعض الرافضة: الحسن والحسين ما كانا أولاد علي بل أولاد سلمان!

قال العلامة: «إنهم سمّوا عائشة أم المؤمنين ولم يسمّوا غيرها بذلك».

فقال ابن تيمية: «كيف خفي عليهم أن هذا كذب، وهم ينكرون علىٰ بعض النواصب أنّ الحسين لمّا قال لهم: أما تعلمون أني ابن فاطمة بنت رسول الله؟ قالوا: والله ما نعلم ذلك. وهذا لا يقوله ولا يجحد نسب الحسين إلّا متعمّد للكذب والإفتراء، ومن أعمىٰ الله بصيرته باتّباع هواه حتىٰ يخفىٰ عليه مثل هذا، فإنّ عين الهوىٰ عمياء.

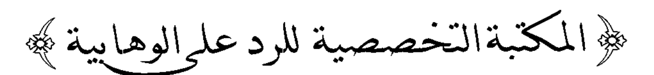
والرافضة أعظم جحداً للحق تعمّداً وأعمىٰ من هؤلاء، فإن منهم ومن المنتسبين إليهم، كالنصيرية وغيرهم، من يقول: إنّ الحسن والحسين ما كانا أولاد علي بل أولاد سلمان الفارسي»[1].

أقول:

كذبٌ وبهتان علىٰ النواصب وعلىٰ الرّافضة كليهما، أمّا علىٰ هؤلاء فواضح،

---

(١) منهاج السنة ٣٦٨/٤.



وأمّا علىٰ أولئك فالمعروف أنّهم أجابوا بالإيجاب فقال: فعلى مَ تقاتلونني؟
قالوا: بغضاً منّا لأبيك.

جاهدا في الله حتىٰ قتلا، كذب

قال العلّامة رحمه الله عنهما عليهما السلام: «وجاهدا في الله حق جهاده حتىٰ قتلا».

فقال ابن تيميّة: «فهذا كذب عليهما، فإنّ الحسن تخلّىٰ عن الأمر وسلّمه إلىٰ معاوية ومعه جيوش العراق، وما كان يختار قتال المسلمين قط، وهذا متواتر من سيرته. وأما موته فقد قيل: إنه مات مسموماً، وهذا شهادة له وكرامة في حقّه، لكن لم يمت مقاتلاً. والحسين ـ رضي الله عنه ـ ما خرج يريد القتال، ولكنْ ظنّ أن الناس يطيعونه، فلما رأىٰ انصرافهم عنه، طلب الرجوع إلىٰ وطنه، أو الذهاب إلىٰ الثغر أو إتيان يزيد ...»[1].

أقول:

يقول العلامة: «جاهدا في الله» ويقول ابن تيمية «لم يقاتلا»، أترىٰ أنه لم يفهم مراد العلّامة ومقصده؟

ثم إن في كلامه عن الإمامين عليهما السلام أكاذيب، فالإمام الحسن كان يرىٰ وجوب قتال معاوية، لكنْ لمّا لم تطعه جيوش العراق تخلّىٰ عن الأمر بشروطٍ معيّنة، وهذا هو المتواتر من سيرته.

والإمام الحسين عليه السّلام كان يعلم باستشهاده في العراق، ولأجل ذلك خرج، وما طلب من القوم شيئاً مما ذكره ابن تيميّة، فإنّه كذب عليه.

---

(١) منهاج السنة ٤/٤١.

كان الحسن مخالفاً لأبيه ؟!

وردّد ابن تيميّة كذباً آخر علىٰ الإمام الحسن ، وهو أنّه كان مخالفاً لأمير المؤمنين عليه السلام ، وكان يرىٰ ترك القتال في الجمل وصفّين :

« وقد كان ابنه الحسن وأكثر السّابقين الأوّلين لا يرون القتال مصلحة ، وكان هذا الرأي أصح من رأي القتال بالدلائل الكثيرة »[١] « وكان الحسن رأيه ترك القتال ، وقد جاء النص الصريح بتصويب الحسن ، وفي البخاري .... إنّ ابني هذا سيّد وإن الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين . فمدح الحسن علىٰ الإصلاح بين الطائفتين »[٢] .

أقول :

فانظر كيف يكذب علىٰ الإمام الحسن ؟ إنّه لا يعزو ما نسبه إلىٰ الإمام إلىٰ راوٍ من الرواة أو كتابٍ من الكتب ، بل يدلّس فيذكر ما يروونه في صلحه مع معاوية في عهد إمامته ؟! ثمّ يستنتج قائلاً : « فمدح الحسن علىٰ الإصلاح بين الطائفتين » !

لقد كان رأي الإمام مناهضة معاوية ، سواء علىٰ عهد أبيه أو في عهد إمامته ، غير أنّه اضطر إلىٰ الصلح في عهده ، لكنْ بشروط هي في الواقع رموز الفوز والغلبة علىٰ معاوية ...

ما فعل الحسن كان أفضل وأحب عند الله ممّا فعل الحسين

وقال : « ما فعله الحسن من ترك القتال علىٰ الإمامة ، وقصد الإصلاح بين

---

(١) منهاج السنة ٦/١١٣ .

(٢) منهاج السنة ٨/١٤٥ .

المسلمين ، كان محبوباً يحبّه الله ورسوله ولم يكن ذلك مصيبةً ، بل كان ذلك أحب إلىٰ الله ورسوله من اقتتال المسلمين ... وهذا نقيض ما عليه الرافضة من أن ذلك الصلح كان مصيبةً وذلاً ... ولم يكن الحسن أعجز عن القتال من الحسين ، بل كان أقدر علىٰ القتال من الحسين ، والحسين قاتل حتىٰ قتل . فإن كان ما فعله الحسين هو الواجب كان ما فعله الحسن تركاً للواجب أو عجزاً عنه ، وإن كان ما فعله الحسن هو الأفضل الأصلح دلّ علىٰ أن ترك القتال هو الأفضل الأصلح ، وأن الذي فعله الحسن أحب إلىٰ الله ورسوله مما فعله غيره ... »[1] .

« وقد دلّ الواقع علىٰ أن رأي الحسن كان أنفع للمسلمين ، لما ظهر من العاقبة في هذا وفي هذا ... وكان ما فعله الحسن أفضل عند الله ممّا فعله الحسين ... »[2] .

أقول :

وفي هذا الكلام من الكذب والتدليس والمغالطة ما لا يخفىٰ .

أمّا قتال الإمام فليس إلّا لإعلاء كلمة الله وإبقاء الشريعة المطهّرة ، فقوله « القتال علىٰ الإمامة » فرية وبهتان علىٰ الإمام عليه السلام .

وأما تركه القتال فقد كان بعد أن خذله القوم ... كما لا يخفىٰ علىٰ من له اطّلاع بالسير والتواريخ .

وأمّا عقيدة الإمامية في صلحه مع معاوية فهي : إن عمل الإمام عليه السّلام كان هو الحق والصلاح ، لأنه إمام معصوم لا يفعل إلّا ما يؤمر به .

وكذلك العقيدة في قيام الإمام الحسين علىٰ يزيد .

---

(١) منهاج السنة ٤/٤٠ ـ ٤١ .

(٢) منهاج السنة ١٤٦/٨ .

ثم إنّ جعل هذا أفضل أو ذاك غلط فاحش ، فالصلح كان من الإمام الحسن عليه السلام وطرفه معاوية ، والقيام كان من الإمام الحسين عليه السلام وطرفه يزيد ، فلا وجه للمقايسة كي يقال هذا أفضل أو ذاك !

وكما كان الإمام الحسين عليه السلام ساكتاً علىٰ معاوية ، كأخيه الإمام الحسن ، كذلك الإمام الحسن عليه السّلام كان يقوم علىٰ يزيد ـ لو كان في زمانه ـ كأخيه الإمام الحسين .

ثم إذا كان الإمام الحسن عليه السلام غير قاصد للقتال منذ اليوم الأوّل فلماذا يُبرّر سمّ معاوية له ـ بعد التشكيك في ذلك ـ بأنّه « من باب قتال بعضهم بعضاً »[1] ؟

ويقول ـ في الإمام الحسن والإمام الحسين كليهما ـ : « ليس ما وقع من ذلك بأعظم من قتل الأنبياء ، فإنّ الله تعالىٰ قد أخبر أن بني إسرائيل كانوا يقتلون النبيين بغير حق ، وقتل النبي أعظم ذنباً ومصيبة »[2] .

وسيأتي مزيد من ذلك في الدفاع عن معاوية ويزيد وبني أُميّة .

لم يكن في فعل الحسين مصلحة بل كان مفسدة

وهذا ما ردّده ابن تيمية غير مرّة ، من ذلك قوله : « لم يكن في خروجه مصلحة لا في دين ولا في دنيا ، ولكن في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن يحصل لو قعد في بلده »[3] .

---

(١) منهاج السنة ٤/٤٧١ .

(٢) منهاج السنة ٢/٢٤٧ ، ٤/٥٥٠ .

(٣) منهاج السنة ٤/٥٣٠ .

بل يذهب إلىٰ أنّه قد خالف أمر الرسول صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، ولولا ذلك لما حدثت الفتن بعد ذلك[١].

وأوضح من ذلك قوله بأنّ ما حصل منه عليه السلام « نوع من الإجتهاد مقروناً بالظنّ ونوعٍ من الهوىٰ الخفي، فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتّباعه فيه، وإنْ كان من أولياء الله المتّقين »[٢].

يزيد لم يأمر بقتل الحسين ولم يُسبِ أهل البيت

وكرّر ابن تيميّة القول بأن يزيد لم يأمر بقتل الإمام الحسين عليه السلام:

« وأمّا قوله: وقتل ابنه يزيد مولانا الحسين ونهب نساءه.

فيقال: إن يزيد لم يأمر بقتل الحسين باتّفاق أهل النقل، ولكن كتب إلىٰ ابن زياد أن يمنعه عن ولاية العراق ... فقاتلوه حتىٰ قتل شهيداً مظلوماً رضي الله عنه. ولمّا بلغ ذلك يزيد أظهر التوجّع علىٰ ذلك، وظهر البكاء في داره، ولم يسب له حريماً أصلاً، بل أكرم أهل بيته وأجازهم حتىٰ ردّهم إلىٰ بلدهم »[٣].

تنظير ما فعل بأهل البيت بما فعل بعائشة

ثم إنّه نظّر ما فعل بأهل البيت بعد استشهاد الإمام الحسين عليه السلام بما فعل بعائشة عند انتهاء حرب الجمل! فقال: « ولو قال المشنّع: أنتم تقولون إن آل الحسين سبوا لمّا قتل الحسين، ولم يفعل بهم إلّا من جنس ما فعل بعائشة حيث

---

(١) منهاج السنة ٤/٥٣١.
(٢) منهاج السنة ٤/٥٣٤.
(٣) منهاج السنة ٤/٤٧٢.

استولي عليها، ردّت إلىٰ بيتها وأُعطيت نفقتها، وكذلك آل الحسين استولي عليهم وردّوا إلىٰ أهليهم وأُعطوا نفقة، فإنْ كان هذا سبياً واستحلالاً للحرمة النبويّة فعائشة قد سبيت واستحلّت حرمة رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ...»[١].

معارضة الحديث في عذاب قاتل الحسين بقول النواصب

وعارض ابن تيمية الإستدلال بالحديث النبوي الوارد في عذاب قاتل الإمام الحسين عليه السلام بعد وصفه بأنه « غلو زائد » بقوله: « فهذا الغلو الزائد يقابل بغلو الناصبة الذين يزعمون أن الحسين كان خارجيّاً، وأنه كان يجوز قتله لقول النبي صلىٰ الله عليه وسلّم: من أتاكم وأمركم علىٰ رجل واحدٍ يريد أن يفرّق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان. رواه مسلم.

وأهل السنة والجماعة يردّون غلوّ هؤلاء وهؤلاء »[٢].

أقول:

قد أجبنا عن أباطيل هذا الرجل فيما يتعلّق بالإمامين الحسن والحسين عليهما السلام في (الشرح) فلا نعيد ... ونقول بالنسبة إلىٰ هذه المعارضة:

بأنّ الحديث متّفق عليه بين الشيعة والسنّة، ومعارضته بقول الناصبة باطلة كما هو واضح. وفي حديثٍ آخر: أنّ الله أوحىٰ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: أنّي قتلت بيحيي بن زكريا سبعين ألفاً، وإني قاتل بابن ابنتك سبعين ألفاً وسبعين ألفاً. قال الذهبي: « حديث نظيف الإسناد ومنكر اللفظ » !![٣].

---

(١) منهاج السنة ٤/٣٥٥.

(٢) منهاج السنة ٤/٥٨٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤/٣٤٢.

٣ ـ تكذيبه فضائل أهل البيت

وكذّب ابن تيميّة فضائل أهل البيت عليهم السّلام أو كابر فيها بما لا يتفوّه به مسلم منصف ، فراجع كلماته في آية المودّة ، وآية التطهير ، وآية المباهلة ، وهل أتىٰ ، وحديث الثقلين : إني تارك فيكم ثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، وحديث السفينة : مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها هلك ، وغير ذلك .

ونحن نكتفي هنا بآيةٍ وحديث :

نزول سورة *هل أتىٰ* فيهم ، كذب

قال العلّامة : « وهي تدلُّ علىٰ فضائل جمّة لم يسبقه إليها أحد ، ولا يلحقه أحد ، فيكون أفضل من غيره ، فيكون هو الإمام » .

فقال ابن تيمية : « إن هذا الحديث من الكذب الموضوع باتّفاق أهل المعرفة بالحديث ، الذين هم أئمة هذا الشأن وحكّامه ، وقول هؤلاء هو المعوّل في هذا الباب ، ولهذا لم يرو هذا الحديث في شئ من الكتب التي يرجع اليها في النقل ، لا في الصحاح ولا في المسانيد ولا في الجوامع ولا السنن ، ولا رواه المصنّفون في الفضائل ، وإن كانوا قد يتسامحون في رواية أحاديث ضعيفة ...

إن الدلائل علىٰ كذب هذا كثيرة ، منها : إن علياً إنما تزوّج فاطمة بالمدينة ... وسورة هل أتىٰ مكيّة باتّفاق أهل التفسير والنقل ، لم يقل أحد منهم

إنها مدنيّة »[١].

أقول :

أمّا أنّ سورة (هل أتىٰ) مدنيّة لا مكيّة ، ففي تفسير البغوي ما نصّه : « سورة الإنسان ، مدنيّة ، وآياتها إحدىٰ وثلاثون »[٢] وكذا في غيره ، بل هو قول الجمهور كما قال الشوكاني[٣] والآلوسي عن ابن عادل[٤] قال : « وعليه الشيعة » .

وأمّا نزولها في أهل البيت عليهم السلام ، فذاك ما رواه العلماء المفسّرون المحدّثون بتفسير السّورة ، وذكروه بترجمة فاطمة الزهراء عليها السّلام من كتب معرفة الصّحابة وفي كتب المناقب ، بل لقد وصف بعضهم الخبر في شأن نزولها بالشهرة[٥] .

وإنْ شئت فراجع :

تفسير الواحدي ، والكشّاف ، وعنهما الفخر الرازي ٣٠/٢٤٤ ، والدر المنثور ٨/٣٧١ ، روح المعاني ٢٩/١٥٧ عن ابن مردويه ، والبيضاوي ٢/٥٥٢ والنسفي ٣/٣١٨ والنيسابوري ـ هامش الطبري ٢٩/١١٢ ، والخازن ٤/٣٣٩ وغيرهم من المفسّرين .

وأسد الغابة في معرفة الصحابة ٥/٥٣٠ ، والإصابة ٤/٣٨٧ عن أبي موسىٰ المديني والثعلبي ، والرياض النضرة في مناقب العشرة ٣/١٨٣ وفرائد السمطين في فضائل النبي والوصي وفاطمة والسبطين ٢/٥٣ وكفاية الطالب في

(١) منهاج السنة ٧/١٧٧ ـ ١٧٩ .
(٢) معالم التنزيل ٥/٤٩٥ .
(٣) فتح القدير ٥/٣٤٣ .
(٤) روح المعاني ٢٩/١٥٠ .
(٥) روح المعاني ٢٩/١٥٧ .

مناقب علي بن أبي طالب : ٣٤٨ عن الحاكم النيسابوري والحميدي وأبي الصّلاح ، وتذكرة خواص الامّة : ٣١٣ ، ومطالب السؤول في مناقب آل الرسول : ٣١ عن الواحدي وغيره من أئمة التفسير ....

تنبيه

إنّ المقصود أصل نزول السورة في حقّ أهل البيت ، وأنت لو راجعت الكتب المذكورة وغيرها وجدتهم يروون الحديث بأسانيد عن ابن عباس وغيره ، وقد جاء ذكر الخبر في تفسير القرطبي ١٩/١٣١ ـ عن النقاش والثعلبي والقشيري وغير واحدٍ من المفسرين كما قال ـ بتفصيل يشتمل علىٰ أشعارٍ كثيرة ، ثم جَعَلَ يكذّب الخبر بالنظر إلىٰ تلك التفصيلات والأشعار . وابن الجوزي أدرجه في (الموضوعات) موهماً أن لا سند له إلّا ما ذكره : وهو قوله : « أنبأنا محمد بن ناصر قال : أنبأنا أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي قال ، أنبأنا أبو علي الحسن بن عبد الرحمن البيع قال : أنبأنا عثمان بن أحمد الدقاق أنبأنا عبد الله بن ثابت ، حدّثنا أبي عن الهذيل بن حبيب ، عن أبي عبد الله السمرقندي ، عن محمّد ابن كثير الكوفي ، عن الأصبغ بن نباتة قال : مرض الحسن والحسين ... » قال ابن الجوزي :

« وهذا حديث لا يشك في وضعه ، ولو لم يدل علىٰ ذلك إلّا الأشعار الركيكة والأفعال التي يتنزّه عنها أولئك السادة . قال يحيى بن معين : أصبغ بن نباتة لا يساوي فلساً . وقال أحمد بن حنبل : حرّقنا حديث محمد بن كثير . وأمّا أبو عبد الله السمرقندي فلا يوثق به »[1] .

---

(١) الموضوعات ١/٣٩٠.

أقول :

لقد أشرنا إلىٰ أنّ المستدلّ به نزول الآيات في حق أهل البيت عليهم السّلام لإطعامهم المسكين واليتيم والأسير ، وأمّا ذكر الخبر مع الأشعار وغيرها مما لا نلتزم بصحّته ، وجعل ذلك ذريعةً للطّعن في أصل الخبر ، فهذا ليس من شأن العلماء المنصفين الأتقياء .

وكذلك نقل الخبر بسندٍ من أسانيده والطعن في أصل الخبر بسبب ذلك السند ، وكم هٰذا من ابن الجوزي من نظير ، ولا سبب له إلّا العناد والتعصّب .

ثمّ إنك إذا لاحظت كلمات القوم في الرجال الذين طعن فيهم ابن الجوزي في هذا السّند ، لم تجد دليلاً للطّعن إلّا التشيع ورواية فضائل أهل البيت .

فأمّا (الأصبغ بن نباتة) فهو من التّابعين ، وأخرج عنه ابن ماجة ، وروىٰ عنه جماعة من الأكابر ، ووثّقه بعض الأعلام كالعجلي[1] ... وتكلّم فيه غير واحدٍ وكلّ كلماتهم تعود إلىٰ كونه من شيعة علي عليه السلام وروايته لفضائله ، كقول ابن حبان : « فتن بحبّ علي بن أبي طالب عليه السلام ، فأتىٰ بالطامّات في الروايات فاستحقّ من أجلها الترك » وقول ابن عدي : « لم أُخرّج له ها هنا شيئاً ، لأنّ عامّة ما يرويه عن علي لا يتابعه أحد عليه »[2] .

فهذا هو السّبب في ترك بعض القوم حديثه .

ثم تأمّل في كلام ابن عدي بعد ذلك : « وإذا حدّث عن الأصبغ ثقة فهو عندي لا بأس بروايته ، وإنّما أتىٰ الإنكار من جهة من روىٰ عنه ، لأنّ الراوي عنه لعلّه يكون ضعيفاً » لتعرف الاضطراب منه ومن أمثاله عندما يريدون ردّ حديث

---

(١) تهذيب الكمال ٣/٣٠٨.

(٢) تهذيب الكمال ٣/٣١٠، تهذيب التهذيب ١/٣١٦.

رجلٍ بلا دليل وسبب إلّا التشيّع !!

وأمّا (محمد بن كثير) فكذلك ، فابن حنبل يقول : « خرقنا حديثه » ويحيى ابن معين يقول : « هو شيعي لم يكن به بأس ، سمعت أنا منه »[١] فالرجل ثقة ، لكنّ تشيعه يسبّب لأحمد أن يخرق حديثه ! ولابدّ وأنْ يترك حديثه وهو يروي عن الأعمش ، عن عدي بن ثابت ، عن زر ، عن عبد الله بن مسعود ، عن علي قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : من لم يقل علي خير الناس فقد كفر »[٢].

وأمّا (أبو عبد الله السمرقندي) فقد جرحه ابن الجوزي جرحاً غير مفسّر ، ونحن لا نشك في أنّ سببه نفس رواية هذا الحديث ...

هذا ، وقد نصّ ابن تيمية علىٰ أن كون الراوي شيعيّاً لا يستلزم أن تكون رواياته كذباً[٣].

ثم اعلم أنّ ابن تيميّة كذّب وجود خادمةٍ لأهل البيت عليهم السلام ، وجعل ذلك دليلاً علىٰ كذب حديث المباهلة ، لاشتماله علىٰ أنّ فضة خادمتهم نذرت الصّوم تبعاً لهم[٤].

ويعدّ هذا الموضع من مئات المواضع التي أنكر فيها ابن تيميّة الحقائق الراهنة !! فإنّ فضّة كانت خادمة لأهل البيت عليهم السلام ، وهي معدودة في الصحابة ، كما لا يخفىٰ علىٰ من راجع (اسد الغابة) و (الإصابة) .

---

(١) الجرح والتعديل ٨/٦٨ ، تاريخ بغداد ٣/١٩١ .
(٢) تاريخ بغداد ٣/١٩٢ .
(٣) منهاج السنة ٧/٣١٢ .
(٤) منهاج السنة ٧/١٨٢ .

التشكيك في حديث الثقلين، وإنّ النبي لم يأمر باتّباع العترة!

وحديث الثقلين الذي يعتبر من الأحاديث المقطوع بصدورها عن النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ... يشكّك ابن تيمية في صدوره قائلاً: «إذا كان النبي قد قاله» ثم يصرّح بأنّ النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم «لم يأمر باتّباع العترة»! وهذا نصّ كلامه:

«والحديث الذي في مسلم إذا كان النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم قد قاله، فليس فيه الّا الوصيّة باتّباع كتاب الله، وهذا أمر قد تقدّمت الوصيّة به في حجة الوداع قبل ذلك، وهو لم يأمر باتّباع العترة، ولكن قال: اذكّركم الله في أهل بيتي»[1].

«وأما قوله: وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتىٰ يردا عليّ الحوض. فهذا رواه الترمذي، وقد سئل عنه أحمد بن حنبل فضعّفه، وضعّفه غير واحد من أهل العلم وقالوا: لا يصح»[2].

أقول:

فهذا حديث الثقلين، المقطوع بصدوره عن رسول ربّ العالمين صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم .... رواه عنه أكثر من ثلاثين صحابي وصحابيّة، وعنهم عشرات من التابعين، ثم المئات من الأئمة والحفّاظ في مختلف القرون ... بأسانيد وطرق متكثّرة جداً، متّفقين علىٰ صحّته ...

ولم نجد أحداً ضعّف هذا الحديث ... فأمّا قوله: «سئل عنه أحمد بن حنبل فضعّفه» فلا نثق به، وأمّا قوله: «ضعّفه غير واحد ...» فمن هم؟ وليته ذكر واحداً

---

(١) منهاج السنة ٧/٣١٨.

(٢) منهاج السنة ٧/٣٩٤.

من « غير واحدٍ قالوا : لا يصح » !

نعم وجدنا في خلال القرون كلّها واحداً أدرجه بسندٍ من أسانيده في كتابه في (الأحاديث الواهية) بزعمه ، وهو ابن الجوزي ...

لكنّ الأئمة المحقّقين من أهل السنّة خطّأوه وحذّروا من الإغترار بفعله .

وكيف كان ، فالحديث متواتر مقطوع الصدور عن النبي ... وقد بحثنا عنه بالتّفصيل في الأجزاء الثلاثة الأولىٰ من كتابنا الكبير (نفحات الازهار) وفي ما كتبناه في الردّ علىٰ علي أحمد السالوس ، الذي قلّد ابن الجوزي وتبعه في خطئه وخطيئته ... ومن أراد التفصيل فليراجع .

٤ ـ حول سائر الأئمة الاثني عشر

لقد ذكرنا في (الشرح) بتراجم الأئمّة الاثني عشر ـ عليهم السلام ـ طرفاً من كلمات أعلام أهل السنّة المتقدّمين منهم والمتأخرين ، في مدح الأئمّة والإعتراف بفضائلهم ومناقبهم ، من العلم والزّهد والكرامات ونحوها ... وهناك كلمات اخرىٰ تجدها منهم بتفسير قوله تعالىٰ : ﴿ **وما أسئلكم عليه من أجر إلّا المودة في القربى** ﴾ وفي شرح حديث : إني تارك فيكم الثقلين ... وحديث : مثل أهل بيتي كسفينة نوح ... وفي مواضع اخرىٰ .

حتىٰ أنّ بعض المتعصّبين منهم كالفخر الرازي وابن حجر المكي والمولوي عبد العزيز الدهلوي وغيرهم منهم ، يدّعون في مقام الردّ علىٰ الإماميّة وغيره : أن أهل السنّة هم المتمسّكون بأهل البيت والتابعون لهم والراكبون سفينتهم والنّاجون بسببهم .

إلّا أنك تجد في المقابل من يتجاسر علىٰ أهل البيت عليهم السّلام ويحطّ من شأنهم ويكذب عليهم وينسب إليهم ما لا يليق ... حتىٰ أنّ قائلاً منهم قال : بأنّ الحسين قتل بسيف جدّه . وبعضهم قدح في وثاقة غير واحدٍ من الأئمّة الأطهار ، ونصّ علىٰ أن في نفسه منهم شيئاً !! ...

ولعلّ ابن تيمية من أشهر هذه الفرقة من الناس ... فقد أطلق في كتابه لسانه البذيء عليهم ، فحاول سلبهم فضائلهم ومحاسنهم كلّها ، وجعلهم كأناسٍ عاديّين لا يفضّلون بعلمٍ ولا زهد ولا أيّ شئ آخر يتميّزون به عن غيرهم ... بل لقد كذب وافترىٰ عليهم ...

فهو مثلاً في حين يكذّب تعلّم أبي حنيفة من الإمام الصادق عليه السلام يدّعي تعلّم الإمام السجّاد من مثل مروان بن الحكم !

وهو في حين يعظّم الجنيد وسهل التستري وأمثالها ويصفهم بالزهد ، ينفي أن يكون الحسن والحسين عليهم السلام أزهد الناس في عصرهما !

لقد حاول التكتّم علىٰ مناقبهم والتنقيص من مراتبهم ، وكذّب حتّىٰ أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لقّب أحدهم بـ « زين العابدين » وأحدهم بـ « الباقر » وحتىٰ توبة « بشر » بواسطة أحدهم ، وكون « معروف » خادماً لأحدهم !! حتىٰ مثل هذه الأمور لم يتحمّلها ابن تيميّة ...

فلننقل عبارات ابن تيميّة ، كي يقارَن بينها وبين عبارات غيره في حقّ أئمة أهل البيت عليهم السلام المذكور بعضها (في الشرح) ، ولكي يُعرف بالتالي عقيدة ابن تيمية وعدالته .

تسمية رسول الله علي بن الحسين سيد العابدين ، لا أصل له

قال : « وكذلك ما ذكر من تسمية رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم له سيد العابدين ، هو شئ لا أصل له ، ولم يروه أحد من أهل العلم والدين »[١] .

أقول :

ذكرنا جوابه في (الشرح) ، فقد رواه غير واحد ، حتىٰ قال ابن حجر المكي بترجمته قال : « وكفاه شرفاً أن ... »[٢] ولذا عنونوه بهذا اللقب في كتب الرجال والتراجم ، كالطبقات ١٥٦/٥ ، والحلية ١٣٣/٣ ، وتهذيب التهذيب ٣٠٤/٧ ،

---

(١) منهاج السنة ٥٠/٤ .

(٢) الصواعق المحرقة : ١٢٠ .

ووفيات الأعيان ٢/٤٢٩ وغيرها .

أخذه عن فلان وفلانة وتعلّمه من مولىٰ عمر

وذكر جماعةً من الصّحابة والتابعين أخذ عنهم الإمام علي بن الحسين عليه السلام ، فذكر فيهم حتىٰ مثل عائشة ومروان بن الحكم .

ثم ذكر خبراً في أنه عليه السلام كان يجلس إلىٰ زيد بن أسلم مولىٰ عمر بن الخطاب ، فلمّا سئل عن ذلك قال : إنما يجلس الرّجل حيث يجد صلاح قلبه[١] .

أقول :

تكلّمنا علىٰ ذلك في (الشرح) وبيّنا واقع الحال في الخبر المشار إليه ، بناءً علىٰ لفظه في (حلية الأولياء)[٢] فزيد كان هو المستفيد من الإمام عليه السّلام ، بناءً علىٰ صحّة الخبر .

صلاة ألف ركعة ، لا يمكن بحال

وذكر العلّامة الحلّي أنّ أمير المؤمنين علياً عليه السلام كان يصلّي في كلّ يوم وليلةٍ ألف ركعة ، قال : وكذلك كان علي بن الحسين عليه السلام .

فكذّب ابن تيميّة ذلك وقال : « هذا لا يمكن إلّا علىٰ وجه يكره في الشريعة أولا يمكن بحال ، فلا يصلح ذكر مثل هذا في المناقب »[٣] .

---

(١) منهاج السنة ٤/٤٨ ـ ٤٩ .

(٢) حلية الأولياء ٣/١٣٨ .

(٣) منهاج السنة ٤/٥٠ .

أقول :

عندما يذكر هذا في مناقب أئمة أهل البيت عليهم السلام يقال : «لا يمكن ...» « فلا يصلح ذكر مثل هذا في المناقب » لكنّه بتراجم غيرهم يذكر ويعدّ من المناقب ، فيكون « ممكناً » و « منقبةً » !!

لقد ذكروا بتراجم بعض رجالهم مثل هذا ولم يتكلّموا عليه بشئ ... حتىٰ أنّ الذهبي ـ تلميذ ابن تيمية ـ ذكر مثله بترجمة أحد العلماء ، وبترجمة آخر أنه ختم من الصبح إلىٰ العصر ثمان ختمات[1] وهذا عجيب !

لكنّ الجدير بالذكر أنّ مثل هذه العبادات لا يدّعونها لأحدٍ من الثلاثة وأتباعهم من الصّحابة ، فتأمّل !

وعلىٰ الجملة ، إن هذا من المناقب قطعاً ، ولذا يذكرونه بتراجم بعض رجالهم ، والثلاثة وأمثالهم فاقدون لهذه المنقبة .

تسمية محمد بن علي بالباقر عن النبي ، حديث موضوع

وقال : « ونقل تسميته بالباقر عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لا أصل له عند أهل العلم ، بل هو من الأحاديث الموضوعة ، وكذلك حديث تبليغ جابر له السلام ، هو من الموضوعات عند أهل العلم بالحديث »[2] .

أقول :

أوضحنا ذلك وأثبتناه في (الشرح) ، عن عدّةٍ من المصادر ، وروى ابن قتيبة : « إنّ هشاماً قال لزيد بن علي : ما فعل أخوك البقرة ؟ قال زيد : سمّاه رسول

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/٤٢٧ .

(٢) منهاج السنة ٤/٥١ .

الله باقر العلم وأنت تسمّيه بقر ! فاختلفتما إذن ! »[1].

ومن هنا قال ابن شهر اشوب : « حديث جابر مشهور معروف ، رواه فقهاء المدينة والعراق كلّهم »[2].

الزهري أعلم منه !

وكرّر أنّ الزهري أعلم من الإمام محمد بن علي بن الحسين الباقر عليه السلام[3].

أقول :

قد نبّهنا في (الشرح) علىٰ اختلاف كلام ابن تيمية في هذا المقام ، وعلىٰ أنّه لماذا يخصّ الزهري بالذكر في التفضيل علىٰ الإمام عليه السلام ![4]

أخذه العلم عن فلان وفلان وأبي هريرة

وهذا كذب آخر[5] ، وطعن في مقام الإمام عليه السلام ... لا سيّما في روايته عن أبي هريرة ، أترىٰ أن يأخذ الإمام عن أبي هريرة المعروف بالكذب عند سائر الأنام ؟!

---

(١) عيون الأخبار ٢١٢/١ . وابن قتيبة ممّن اعتمد ابن تيمية علىٰ أخباره .

(٢) مناقب آل أبي طالب ١٩٦/٤ .

(٣) منهاج السنة ٤٦٠/٢ ، ٥١/٤ .

(٤) من ذلك : ابن حجر في تهذيب التهذيب ٤١٠/١٠ .

(٥) منهاج السنة ٥١/٤ .

جعفر بن محمد ، قرأ عليه أبو حنيفة ، كذب

وقال العلّامة : « وأمّا أبو حنيفة فقرأ علىٰ الصّادق » .

فقال ابن تيمية : « إن هذا من الكذب الذي يعرفه من له أدنىٰ علم ، فإنّ أبا حنيفة من أقران جعفر الصادق ، توفّي الصّادق سنة ١٤٨ ، وتوفّي أبو حنيفة سنة ١٥٠ ، وكان أبو حنيفة يفتي في حياة أبي جعفر والد الصادق . وما يعرف أن أبا حنيفة أخذ عن جعفر الصادق ولا عن أبيه مسألة واحدة »[١] .

وقال : « وجعفر بن محمد هو من أقران أبي حنيفة ، ولم يكن أبو حنيفة يأخذه عنه مع شهرته بالعلم »[٢] .

أقول :

قد ذكرنا في (الشرح) تصريح غير واحدٍ من أئمّة القوم بأخذ أبي حنيفة من الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السّلام .

وعليك أيضاً بمراجعة تعليقه محقّق (منهاج السنّة) لترىٰ إذعانه ـ إلىٰ حدٍّ مّا ـ بتعلّم أبي حنيفة من الإمام عليه السّلام[٣] .

ومن العجيب أنّ ابن تيمية ينكر تعلّم أبي حنيفة من الصادق عليه السلام ولا مسألة واحدة ، مع اعتراف علماء قومه بتتلمذه علىٰ الإمام ، وهو يدّعي تعلّم الإمام أمير المؤمنين عيه السلام من أبي بكر ، ولا يذكر في مقام الإثبات إلّا حديثاً واحداً فقط يروونه ، وفيه مافيه !!

---

(١) منهاج السنة ٧/٥٣٢ .

(٢) منهاج السنة ٣/١٤٠ .

(٣) منهاج السنة ٣/١٤١ هامش .

علي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد في الامّة خلق كثير مثلهم وأفضل منهم

واستمع إليه يقول :

« وكان علي بن الحسين ، وابنه أبو جعفر ، وابنه جعفر بن محمد ، يعلّمون الناس ما علّمهم الله ، كما علمه علماء زمانهم ، وكان في زمنهم من هو أعلم منهم وأنفع للامّة »(١) .

أقول :

فمن هذا الأعلم والأنفع ؟ لابدّ أنه يقصد الزهري !

ثم يترقّىٰ فيقول :

« وفي الاثني عشر من هو مشهور بالعلم والدين ، كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر ، وابنه جعفر بن محمد . وهؤلاء لهم حكم أمثالهم ، ففي الأُمّة خلق كثير مثل هؤلاء وأفضل منهم »(٢) .

لكنْ من هذا الخلق الكثير الأفضل منهم ؟

لا يذكر أحداً أبداً .

ثم يترقّىٰ ، ويدّعي أنّهم كانوا يتعلّمون من علماء زمانهم ويرجعون إليهم ؟

لكنْ من العلماء الذين كان هؤلاء الأئمة يتعلّمون منهم ؟

لا يذكر أحداً . وإنما يذكر كلاماً لشخصٍ لا يُعرف من يكون ! كما اعترف محقّق كتابه أيضاً ! وهذا كلام ابن تيمية بنصّه :

« ومن المعلوم أن علي بن الحسين وأبا جعفر محمد بن علي وابنه جعفر بن

---

(١) منهاج السنة ٦/٣٨٧.

(٢) منهاج السنة ٤/١٦٩ ـ ١٧٠ .

محمد ، كانوا هم العلماء الفضلاء ، وأن من بعدهم من الاثني عشر لم يعرف عنه من العلم ما عرف من هؤلاء .

ومع هذا فكانوا يتعلّمون من علماء زمانهم ويرجعون إليهم ، حتىٰ قال أبو عمران بن الأسس[١] القاضي البغدادي : أخبرنا أصحابنا أنه ذكر ربيعة بن أبي عبد الرحمن جعفر بن محمد وأنه تعلّم العلوم فقال ربيعة : إنه اشترىٰ حائطاً من حيطان المدينة ، فبعث إليَّ حتىٰ أكتب له شرطاً في ابتياعه . نقله عنه محمد بن حاتم ابن ريحوته البخاري[٢] في كتاب إثبات إمامة الصدّيق »[٣] .

فبالله عليك ! هذا استدلال عاقل فاهم علىٰ أنّ هؤلاء الأئمة كانوا يتعلّمون من علماء زمانهم ويرجعون إليهم ؟ هكذا يستدل لهكذا دعوىٰ كبيرة ضخمة ؟ وما الحامل للإنسان علىٰ مثل هذا ؟!

توبة بشر الحافي علىٰ يد موسىٰ بن جعفر ، من الأكاذيب

وقد أجمل الكلام علىٰ ترجمة ومناقب الإمام موسىٰ بن جعفر عليه السّلام ، ثم كذّب قضيّة توبة بشر الحافي علىٰ يده ، بدليل أن الإمام عليه السلام كان في سجن هارون « فلم يكن ممّن يجتاز علىٰ دار بشر وأمثاله »[٤] .

أقول :

قد ذكرنا في (الشرح) أنّ الإمام عليه السلام أفرج عنه مدّةً ، ثم حبس مرةً

(١) كذا بدون نقط في جميع النسخ كما ذكر محقّقه قال : ولم أعرف من يكون !

(٢) كذا بدون إعجام ، ولم اعرف من يكون . قاله محقّقه !

(٣) منهاج السنة ٢/٤٧٣ ـ ٤٧٤ .

(٤) منهاج السنة ٤/٥٧ .

أُخرىٰ ، إلىٰ أن توفّي في الحبس مسموماً شهيداً ، لكن ابن تيميّة لعناده مع أهل البيت يجهل أحوالهم ويريد إنكار فضائلهم !

قصة شقيق البلخي ، كذب

وكذّب أيضاً ما رواه شقيق البلخي من حال الإمام عليه السلام في طريق مكّة ، بتوهّمات وخيالات منبعثة من العناد لأهل البيت كذلك[1] .

أقول :

قد ذكرنا القصّة ورواتها في (الشّرح) ، منهم : الحافظ ابن الجوزي الحنبلي المتوفى سنة : ٥٩٧[2] وعنه روى العلّامة قائلاً: « قال ابن الجوزي من الحنابلة » وما أكثر اعتماد ابن تيمية عليه في كتابه !

إنّ الرضا كان أزهد الناس وأعلمهم في زمانه ، دعوىٰ بلا دليل

يقول هذا متناسياً مناظرات الإمام عليه السّلام مع أصحاب المذاهب المختلفة ، واحتجاجاته عليهم وإفحامه لهم ، ومتناسياً التماس علماء نيسابور منه أنْ يحدّثهم ويروي لهم ولو حديثاً واحداً ، وأمثال ذلك ...

وقد ذكرنا طرفاً ممّا أشرنا إليه في (الشرح) ... كما يظهر من ذلك ما كذب به ابن تيمية في هذا الموضع .

---

(١) منهاج السنة ٤/٥٧ .

(٢) صفة الصّفوة ٢/١٢٥ .

كون معروف خادماً له، كذب

وكذّب كون معروف الكرخي خادماً له[1] بل أنكر حتىٰ إجتماعه به، وحتىٰ رؤيته له، فضلاً عن خدمته وإسلامه علىٰ يده[2] متوهّماً أنّ هذه فضيلة فيجب إنكارها !!. وقد أوضحنا واقع الحال في (الشرح) ومن رواة كونه خادماً للإمام وإسلامه علىٰ يده : ابن خلكان في (وفيات الأعيان) بترجمة معروف، وبذلك اعترف القاضي العضد وشارحه الشريف الجرجاني في (شرح المواقف ٨/٣٧٢) قال : « هذا ممّا لا شبهة في صحّته ».

لم يجعله المأمون وليّ عهده

وأنكر هذا الأمر الذي يعدّ من الضروريّات التاريخية في الإسلام ... كما ذكرنا في (الشرح) عن غير واحدٍ من المصادر المعتمدة عند الجمهور، كالمنتظم لابن الجوزي[3] الذي قلّده ابن تيميّة في غير موضع.

أبيات أبي نؤاس، لا تثبت فضيلةً له

واستشهد العلّامة الحلي بأبياتٍ لأبي نواس في مدح الإمام الرضا عليه السلام، فقال ابن تيمية : « القوم جهّال بحقيقة المناقب والمثالب، والطرق التي يعلم بها ذلك، ولهذا يستشهدون بأبيات أبي نواس، وهي لو كانت صدقاً لم

---

(١) منهاج السنة ٤/٦٠.
(٢) منهاج السنة ٨/٤٤.
(٣) المنتظم ١٠/٩٣ـ ٩٩.

تصلح أن تثبت فضائل شخص بشهادة شاعر معروف بالكذب والفجور ... »[١] .

أقول :

قد ذكرنا بهذه المناسبة ترجمةً لأبي نواس ... فراجعها في (الشرح) ففيها فوائد ... والعجب من ابن تيمية يقول بأنّ أبياته لا تثبت فضائل شخص ، لكونه شاعراً معروفاً بالكذب ، مع أنه يستشهد بكلام أبي سفيان في حال كفره ، وبكلام المنافقين ، لاثبات فضيلةٍ لأبي بكر !!

خبر الجواد مع يحيىٰ بن أكثم ، كذب

وقال : « فإنّ هذه الحكاية التي حكاها عن يحيىٰ بن أكثم ، من الأكاذيب التي لا يفرح بها إلّا الجهّال ، ويحيىٰ بن أكثم كان أفقه وأعلم وأفضل من أن يطلب تعجيز شخص بأن يسأله عن محرم قتل صيداً ... »[٢] .

أقول :

لا يخفىٰ أنّه لم يصف الإمام عليه السلام بالعلم وإنّما قال : « كان من أعيان بني هاشم وهو معروف بالسخاء والسؤدد ، ولهذا سمّي الجواد » ، لكنه مع ذلك لم يدّع كون يحيىٰ بن أكثم ، أو فلان وفلان ... أفقه منه وأعلم ... وقد بيّنّا واقع الأمر بقدر الضرورة في (الشرح)[٣] .

(١) منهاج السنة ٤/٦٥ .
(٢) منهاج السنة ٤/٦٩ .
(٣) شرح منهاج الكرامة ١/٢٠٧ .

فتوىٰ الهادي في نذر المتوكّل ، إمّا كذب وإمّا جهل

وتكلّم ابن تيميّة علىٰ رواية فتوىٰ الإمام الهادي عليه السلام في نذر المتوكّل ، واستناده عليه السّلام فيها إلىٰ قوله تعالىٰ ﴿ **لقد نصركم الله في مواطن كثيرة** ﴾ بالنظر إلىٰ عدد مواطن النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم .

فقال ابن تيميّة بأنّ هذه الحكاية « إمّا أن تكون كذباً وإمّا أنْ تكون جهلاً ممّن أفتىٰ بذلك » واستدل « إنّ المواطن كانت سبعاً وعشرين غزاة وستّاً وخمسين سرية ، ليس بصحيح ، فإنّ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لم يغز سبعاً وعشرين غزاةً باتفاق أهل العلم بالسير ، بل أقل من ذلك »[1] .

أقول :

قد بيّنا واقع الحال في (الشرح) استناداً إلىٰ أقوال « أهل العلم بالسير » كالحافظ الخطيب البغدادي[2] وغيره ، وظهر أنّ ابن تيميّة إمّا كاذب وإمّا جاهل .

كون الحسن العسكري عالماً زاهداً ... روت عنه العامة كثيراً من الدعاوىٰ المجردة والأكاذيب البيّنة

وقال العلّامة : « وكان ولده الحسن العسكري عالماً زاهداً فاضلاً عابداً أفضل أهل زمانه ، وروت عنه العامّة كثيراً » .

فقال ابن تيمية : « فهذا من نمط ما قبله ، من الدعاوىٰ المجرّدة والأكاذيب البيّنة ، فإنّ العلماء المعروفين بالرّواية الذين كانوا في زمن هذا الحسن بن علي

---

(١) منهاج السنة ٤/٨١.

(٢) تاريخ بغداد ١٢/٥٦ .

العسكري ليست لهم عنه رواية مشهورة في كتب أهل العلم، وشيوخ أهل الكتب الستة: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، كانوا موجودين في ذلك الزمان وقريباً منه، قبله وبعده ... فليس في هؤلاء من روىٰ عن الحسن ... »(١).

أقول:

من الواضح أنّ عدم رواية هؤلاء أو غيرهم عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام لا ينفي كونه عليه السلام أفضل أهل زمانه. هذا أولاً.

وثانياً: عدم إخراجهم له في كتبهم لا يثبت عدم روايتهم وعدم أخذهم منه، فكم من حديثٍ سمعوه ورووه ولم يكتبوه.

وثالثاً: قد كان ابن ماجة من الرواة عن الإمام الرضا عليه السلام، حيث أخرج عنه في كتابه ـ الذي يعدّ أحد الكتب الستّة ـ ومع ذلك نصّ ابن تيمية علىٰ عدم روايةٍ له عليه السلام في الكتب الستّة.

ورابعاً: لقد قال ابن تيميّة في مقام تكذيب خبر شقيق البلخي مع الإمام الكاظم عليه السلام ـ ما نصّه: « أمّا الحكاية المذكورة عن شقيق البلخي فكذب، فإنّ هذه الحكاية تخالف المعروف من حال موسىٰ بن جعفر، وموسىٰ كان مقيماً بالمدينة بعد موت أبيه جعفر، وجعفر مات سنة ثمان وأربعين، ولم يكن قد جاء إذ ذاك إلىٰ العراق ... ».

فنقول: إن الإمام الحسن العسكري عليه السلام كان مقيماً بالمدينة، ثم أُتي به من المدينة إلىٰ العراق، وأسكن في العسكر بسامرّاء، وأصحاب الكتب الستّة لم يكونوا مقيمين لا بالمدينة ولا بسامراء، فإنْ لم يكونوا أخذوا عنه، فهذا هو

(١) منهاج السنة ٤/٨٥ـ٨٦.

السبب .

وخامساً : إن السبب في عدم اشتهار الرواية عن الإمام الحسن العسكري هو قصر مدّته عليه السلام ، وأنه قد قضىٰ عمره الشريف تحت الحراسة الشديدة وبعيداً عن الناس ..

ومع ذلك كلّه فقد « روت عنه العامّة كثيراً » .

وراجع (الشرح) ... ففيه التفصيل .

٥ ـ حول الإمام الثاني عشر : المهدي المنتظر

وما زال ابن تيميّة يكذّب وجود الإمام المهدي ابن الحسن العسكري عليهما السّلام ، ويكرّر ذلك ، بمناسبةٍ أو لا بمناسبة ، في مواضع عديدة من كتابه ، من أوّله وإلىٰ آخره ..

وفي الحقيقة ، لو يُستخرج ما قاله هذا الرجل حول الإمام المهدي عليه السلام من التكذيب والطّعن والإستهزاء ، .. وما حوته كلماته من الكذب والبهتان والإفتراء ، .. لجاء كتاباً مفرداً ...

من حماقة الشيعة : الإعتقاد بالإمام المنتظر

ـ قال : « ومن حماقتهم أيضاً : أنهم يجعلون للمنتظر عدّة مشاهد ينتظرونه فيها ، كالسّرداب الذي بسامرّاء ، الذي يزعمون أنّه غاب فيه ، ومشاهد أخر . وقد يقيمون هناك دابّة ـ إمّا بغلة وإمّا فرساً وإمّا غير ذلك ـ ليركبها إذا خرج ، ويقيمون هناك إمّا في طرفي النهار وإمّا في أوقاتٍ أُخر من ينادي عليه بالخروج : يا مولانا أُخرج ، يا مولانا أُخرج ، ويشهرون السّلاح ولا أحد يقاتلهم ، وفيهم من يقوم في أوقات الصلاة دائماً ، لا يصلي خشية أنْ يخرج وهو في الصّلاة فيشتغل بها عن خروجه وخدمته ، وهم في أماكن بعيدة عن مشهده ، كمدينة النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ، إمّا في العشر الأواخر من شهر رمضان وإمّا في غير ذلك ، يتوجّهون إلىٰ المشرق وينادونه بأصوات عالية يطلبون خروجه .

ومن المعلوم : أنه لو كان موجوداً وقد أمره الله بالخروج ، إنه يخرج سواء ناده أو لم ينادوه ، وإنْ لم يؤذن له فهو لا يقبل منهم ، وأنه إذا خرج فإنّ الله يؤيّده ويأتيه بما يركبه وبمن يعينه وينصره ، ولا يحتاج إلىٰ أن يوقف له دائماً من الآدميّين من ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعاً !

والله سبحانه قد عاب في كتابه من يدعو من لا يستجيب له دعاءه ... هذا مع أنّ الأصنام موجودة ، وكان يكون فيها أحياناً شياطين تتراءىٰ لهم وتخاطبهم ، ومن خاطب معدوماً كانت حالته أسوء من حال من خاطب موجوداً وإنْ كان جماداً . فمن دعا المنتظر الذي لم يخلقه الله كان ضلاله أعظم من ضلال هؤلاء ، وإذا قال : أنا أعتقد وجوده ، كان بمنزلة قول أولئك : نحن نعتقد أن هذه الأصنام لها شفاعة عند الله فيعبدون من دون الله ما لا ينفعهم ولا يضرّهم ويقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله ، والمقصود أن كليهما يدعو من لا ينفع دعاؤه ، وإنْ كان أولئك اتّخذوهم شفعاء آلهة وهؤلاء يقولون : هو إمام معصوم ، فهم يوالون عليه ويعادون عليه كموالاة المشركين علىٰ آلهتهم ، ويجعلونه ركناً في الايمان لا يتم الدّين إلّا به ، كما يجعل بعض المشركين آلهتهم كذلك ... »[1] .

لا سبيل إليه فالايمان به تكليف بما لا يطاق

قال : « وأيضاً : فصاحب الزّمان الذي يدعون إليه ، لا سبيل للناس إلىٰ معرفته ولا معرفة ما يأمرهم به وما ينهاهم عنه وما يخبرهم به ، فإنْ كان أحد لا يصير سعيداً إلّا بطاعة هذا الذي لا يعرف أمره ولا نهيه ، لزم أنْ لا يتمكّن أحد من طريق النجاة والسعادة وطاعة الله ، وهذا من أعظم تكليف ما لا يطاق ، وهم

(١) منهاج السنة ١/٤٤ ـ ٤٧ .

من أعظم الناس إحالةً له .

وإنْ قيل : بل هو يأمر بما عليه الإماميّة . قيل : فلا حاجة إلىٰ وجوده وشهوده ، فإن هذا معروف سواء كان هو حيّاً أو ميّتاً ، وسواء كان شاهداً أو غائباً ... لكن الرّافضة من أجهل الناس ، وذلك أن فعل الواجبات العقليّة والشرعيّة ، وترك المستقبحات العقليّة والشرعيّة ، إمّا أن يكون موقوفاً علىٰ معرفة ما يأمر به وينهىٰ عنه هذا المنتظر ، وإمّا أن لا يكون موقوفاً ، فإن كان موقوفاً لزم تكليف ما لا يطاق ، وأن يكون فعل الواجبات وترك المحرّمات موقوفاً علىٰ شرط لا يقدر عليه عامّة الناس بل ولا أحد منهم ، فإنّه ليس في الأرض من يدّعي دعوىٰ صادقة أنه رأىٰ هذا المنتظر أو سمع كلامه . وإنْ لم يكن موقوفاً علىٰ ذلك أمكن فعل الواجبات العقليّة والشرعيّة وترك القبائح العقلية والشرعية بدون هذا المنتظر ، فلا يحتاج إليه ولا يجب وجوده ولا شهوده ... »[1] .

القول بوجوب اتّباعه غاية الجهل والضلال

قال : « وقد رأيت طائفةً من شيوخ الرافضة كابن العود الحلّي يقول : إذا اختلفت الإمامية علىٰ قولين أحدهما يعرف قائله والآخر لا يعرف قائله ، كان القول الذي لا يعرف قائله هو القول الحق الذي يجب اتّباعه ، لأنّ المنتظر المعصوم في تلك الطائفة .

وهذا غاية الجهل والضّلال ، فإنّه ـ بتقدير وجود المنتظر المعصوم ـ لا يعلم أنه قال ذلك القول ، إذ لم ينقله عنه أحد ولا عمّن نقله عنه ، فمن أين يجزم بأنه

---

(١) منهاج السنة ١/٨٧ ـ ٨٨.

قوله ؟ ... فكان أصل دين هؤلاء الرّافضة مبنيّاً علىٰ مجهول ومعدوم ... »[١].

أيّ لطفٍ ومصلحة يحصل به ؟

قال : « وأيّ من فرض إماماً نافعاً في بعض مصالح الدين والدنيا ، كان خيراً ممّن لا ينتفع به في شيء من مصالح الإمامية ... فهل يكون أبعد عن مقصود الإمامة وعن الخير والكرامة ممّن سلك منهاج الندامة ؟ »[٢].

« وهذا المنتظر لم ينتفع به لا مؤمن به ولا كافر به »[٣].

« ومن المعلوم المتيقّن : أنّ هذا المنتظر الغائب المفقود لم يحصل به شئ من المصلحة واللّطف ، سواء كان ميّتاً كما يقوله الجمهور ، أو كان حيّاً كما تظنّه الإماميّة ، وكذلك أجداده المتقدّمون لم يحصل بهم شئ من المصلحة واللّطف الحاصلة من إمام معصوم ذي سلطان ... »[٤].

كلّ من تولّىٰ الأمور برّاً أو فاجراً خير منه

قال : « وكلّ من تولّىٰ كان خيراً من المعدوم المنتظر الذي تقول الرافضة إنه الخلف الحجّة ... »[٥].

---

(١) منهاج السنة ١/٨٩ ـ ٩٠.
(٢) منهاج السنة ١/١٠٠ ـ ١٠١.
(٣) منهاج السنة ١/١٣٣.
(٤) منهاج السنة ٣/٣٧٨.
(٥) منهاج السنة ١/٥٤٨.

المدّعون للمهدويّة خير منه

قال : « إنّ طوائف ادّعىٰ كلّ منهم أنه المهدي المبشّر به ، مثل مهدي القرامطة الباطنية ... وممّن ادّعىٰ أنه المهدي ، ابن التومرت ... ومثل عدّة آخرين ...

وبكلّ حال ، فهو وأمثاله خير من مهدي الرافضة الذي ليس له عين ولا أثر ... »[1] .

حصل باعتقاد وجوده الشرّ والفساد

قال : « بل حصل باعتقاد وجوده من الشرّ والفساد ما لا يحصيه إلّا رب العباد »[2] .

مات الحسن العسكري بلا نسل ولا عقب

قال : « قد ذكر محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي ابن قانع وغيرهما من أهل العلم بالأنساب والتواريخ : إن الحسن بن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب »[3] .

أقول :

هذه جملٌ من أباطيل الرجل وأراجيفه في هذا الباب ، وهي أكثر وأكثر ...

وقد بحثنا عن هذا المطلب ، وأجبنا عمّا ذكر هذا الرجل في (الشرح)

---

(١) منهاج السنة ٨/٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

(٢) منهاج السنة ٨/٢٥٩ .

(٣) منهاج السنة ٤/٨٧.

ونكتفي هنا بالإشارة إلىٰ نقاط :

١ ـ نسبة القول بأنّ الإمام العسكري مات بلا عقب إلىٰ (محمد بن جرير الطبري) كذب ، وقد حقّقنا هذا هناك .

وأما (ابن قانع) فلا ندري قال هذا أولا ، وعلىٰ فرضه :

فالرّجل أُموي بالولاء .

علىٰ أنّه كان ضعيفاً عند البرقاني وغيره من الأئمة .

وقال الدار قطني : كان يخطئ ويصرّ علىٰ الخطأ .

قالوا : واختلط قبل موته بسنتين .

وقال ابن حزم : منكر الحديث ، تركه أصحاب الحديث جملةً ، وجد في حديثه الكذب البحت والبلاء المبين والوضع اللائح ، فإمّا تغييراً ، وإمّا حملاً عمّن لا خير فيه من كذّابٍ ومغفّل يقبل التلقين ، وإمّا الثلاثة وهي أن يكون البلاء من قبله .

وقال حمزة السّهمي : سألت أبا بكر ابن عبدان عن ابن قانع فقال : لا يدخل في الصحيح .

وقال ابن فتحون في ذيل الإستيعاب : لم أر أحداً ممن ينسب إلىٰ الحفظ أكثر أوهاماً منه ولا أظلم أسانيد ولا أنكر متوناً ... »[1] .

فانظر علىٰ من يعتمد ابن تيمية علىٰ تقدير صحّة النسبة !!

وأمّا (غيرهما) فمن هو ؟ وأين ؟

٢ ـ إنّ إنكار المصلحة واللّطف من إمامته عليه السلام جهل أو تجاهل بمعنىٰ

---

(١) تجد هذه الكلمات وغيرها بترجمته في سير أعلام النبلاء ١٥/٥٢٦ وميزان الاعتدال ٢/٥٣٢ ولسان الميزان ٣/٣٨٣ وغيرها .

« الامامة » ، وخلط ـ عن عمدٍ أو جهل ـ بين « الإمامة » و « السّلطنة » .

إنّ « الإمامة » نيابة عن « النبوّة » وحكمها حكمها ، فكما أنّ « النبوّة » لا تزول ولا تنتفي فائدتها بغيبة « النبيّ » ، كذلك « الإمامة » ، لا تزول ولا تنتفي مصلحتها وفائدتها بغيبة « الإمام » .

وهذا موجز الكلام في هذا المقام ، وللتفصيل يراجع (الشرح) وغيره من بحوثنا[1] وبحوث سائر علمائنا الأعلام .

٣ ـ إن الشيعة الإماميّة ينتفعون بالإمام الغائب عن الأبصار ، ولكنّ المنافقين لا يفقهون .

٤ ـ إن ما نسبه إلىٰ الشيعة الإمامية الاثني عشرية من انتظار الإمام في مشاهد عديدة ، ينتظرون خروجه منها ، وينادونه فيها ، ويقيمون هناك الدابّة .

كلّ هذا كذب وافتراء وبهتان كما هو ديدنه ، والله حسيبه علىٰ ما قال .

٥ ـ وكذلك في أقواله في تفضيل ملوك بني أُميّة ، وسلاطين الجور ، والمهديّين الكاذبين ، عليه .

٦ ـ لقد ذكرنا في (الشرح) ، وكذلك سائر علمائنا الأعلام ، الأدلّة القويمة المستندة إلىٰ كتب الفريقين في ولادة الإمام ابن الحسن العسكري ، وضرورة وجوده ، وإمامته ... وغير ذلك من شئونه ... فليراجع .

---

(١) يراجع : الامامة في أهم الكتب الكلامية وعقيدة الشيعة الامامية .

٦ ـ حول الأئمّة الاثني عشر

وبعد ، فقد تطاول ابن تيمية علىٰ (الأئمة الاثني عشر) كلّهم ، وطعن وقدح فيهم بعنوان (الاثني عشر) أي : الإمام أمير المؤمنين عليه السلام والحسنين وسائر الأئمّة حتىٰ المهدي المنتظر ... ولنذكر جملةً من كلماته :

المشابهة بين عقيدة النصارىٰ في الحواريين وعقيدة الشيعة في الاثني عشر

ذكر ابن تيمية في المشابهات بين النصارىٰ والشّيعة ما نصّه :

« وأيضاً : فإنّ النصارىٰ يزعمون أن الحواريين الذين اتّبعوا المسيح أفضل من إبراهيم وموسىٰ وغيرهما من الأنبياء والمرسلين ، ويزعمون أنّ الحواريين رسل شافههم الله بالخطاب ، لأنهم يقولون : إن الله هو المسيح ، ويقولون أيضاً : إن المسيح ابن الله .

والرّافضة تجعل الأئمة الإثني عشر أفضل من السّابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار ... »[1] .

الطعن في إمامتهم

وقال : « والكلام في أنّ هؤلاء أئمة فرض الله الإيمان بهم وتلقّي الدين منهم

(١) منهاج السنة ١/٤٨١ .

دون غيرهم ، ثمّ في عصمتهم عن الخطأ ، فإنّ كلّاً من هذين القولين ممّا لا يقوله إلّا مفرط في الجهل أو مفرط في اتّباع الهوىٰ أو في كليهما ، فمن عرف دين الإسلام وعرف حال هؤلاء ، كان عالماً بالإضطرار من دين محمد صلّىٰ الله عليه وسلّم بطلان هذا القول ، لكنّ الجهل لا حدّ له »[1] .

الطعن في علمهم ودينهم

وقال : « ويذكرون اثني عشر رجلاً ، كلّ واحد من الثلاثة خير من أفضل الاثني عشر وأكمل خلافةً وإمامةً ، وأمّا سائر الاثني عشر فهم أصناف ، منهم من هو من الصحابة المشهود لهم بالجنّة كالحسن والحسين ، وقد شركهم في ذلك من الصحّابة المشهود لهم بالجنّة خلق كثير ، وفي السّابقين الأوّلين من هو أفضل منهما مثل أهل بدر ، وهما ـ رضي الله عنهما ـ وإنْ كانا سيّدي شباب أهل الجنة ، فأبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة ، وهذا الصنف أكمل من ذلك الصّنف ....

وفي الاثني عشر من هو مشهور بالعلم والدين ، كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد ، وهؤلاء لهم حكم أمثالهم ، ففي الامّة خلق كثير مثل هؤلاء وأفضل منهم ، وفيهم المنتظر لا وجود له أو مفقود لا منفعة فيه ، فهذا ليس في اتّباعه إلّا شرّ محض بلا خير .

وأمّا سائرهم ، ففي بني هاشم من العلويّين والعبّاسيين جماعات مثلهم في العلمَ والدّين ، ومن هو أعلم وأدين منهم ، فكيف يجوز أن يعيب ذكر الخلفاء الرّاشدين الذين ليس في الإسلام أفضل منهم ، من يعوّض بذكر قوم ، في المسلمين خلق كثير أفضل منهم ، وقد انتفع المسلمون في دينهم ودنياهم بخلق كثير ،

---

(١) منهاج السنة ٢/٤٥٣ .

أضعاف أضعاف ما انتفعوا بهؤلاء ؟ »[١].

لم يحصل بأحدٍ منهم مقاصد الإمامة

قال : « وأيضاً ، فالأئمة الإثنا عشر لم يحصل لأحدٍ من الأُمّة بأحدٍ منهم جميع مقاصد الإمامة ... »[٢].

جوابه عن حديث « الأئمة إثنا عشر » !!

وعندما يطعن في إمامة الأئمة الاثني عشر ، وفي علمهم ودينهم ، ويفضّل عليهم غيرهم ، أو يجعلهم كسائر الأُناس العاديّين من عوام المسلمين .. يواجه الحديث المخرّج عندهم في الصحيح عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم من أنّ الخلفاء بعده إثنا عشر ... فإنّ هذا الحديث نصٌّ في أن الإمامة والخلافة بعده في عددٍ معيّن ، فما هو جواب أهل السنّة الذين لم يجعلوا الأئمة محصورين في عددٍ معين ؟ وإذا لم يكن المراد الأئمة الإثنا عشر من أهل البيت فمن هم ؟

لقد تحيّر ابن تيمية في هذا الموضع ، كغيره من أئمّة مذهبه ، السابقين عليه والمتأخّرين عنه ... وإليك كلامه بعين عباراته :

قال العلّامة رحمه الله : « ولم يجعلوا الأئمة محصورين في عددٍ معيّن » فقال ابن تيمية : « فهذا حق ، وذلك أنّ الله تعالىٰ قال : ﴿ يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا الله

---

(١) منهاج السنة ٤/١٦٨ ـ ١٧٠.

(٢) منهاج السنة ٦/٣٨٧.

وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴾ ولم يوقّتهم بعددٍ معيّن .

وكذلك النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ في الأحاديث الثابتة عنه المستفيضة ـ لم يوقّت ولاة الأُمور في عدد معيّن :

ففي الصحيحين عن أبي ذر قال : إنّ خليلي أوصاني أنْ أسمع وأُطيع وإنْ كان عبداً حبشيّاً مجدّع الأطراف .

وفي صحيح مسلم عن أُم الحصين : إنها سمعت النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم بمنىٰ أو بعرفات في حجة الوداع يقول : لو استعمل عليكم عبد أسود مجدّع يقودكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا .

وروىٰ البخاري عن أنس بن مالك قال قال رسول الله : إسمعوا وأطيعوا وإنْ استعمل عليكم عبد حبشي كأنّ رأسه زبيبة » .

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر أميراً كلّهم من قريش .

وفي الصحيحين عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال : كتبت إلىٰ جابر بن سمرة مع غلامي نافع : أنْ أخبرني بشئ سمعته من رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم . فكتب إليّ : سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يوم جمعة عشيّة رجم الأسلمي قال : لا يزال هذا الدين قائماً حتىٰ تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : الناس تبع لقريش في هذا الشأن ، مسلمهم تبع لمسلمهم ، وكافرهم تبع لكافرهم .

وعن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : الناس تبع لقريش في الخير والشر .

وفي البخاري عن معاوية قال : سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم

يقول : إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلّا كبّه الله علىٰ وجهه ما أقاموا الدين »[١].

أقول :

هذا كلّ ما أورده في هذا الفصل نقلته بنصّه ... فماذا تفهم من هذا الكلام ؟

يقول ـ في جواب قول العلامة : « ولم يجعلوا الأئمة محصورين في عددٍ » ـ : « هذا حق » ثم يستدل ـ بزعمه ـ بأدلّةٍ :

فأستدلّ : بظاهر الآية المباركة ... لكنّ هذه الآية دالّة علىٰ اشتراط العصمة في الائمة[٢] ، ووجوب الإنقياد لكلّ من ولي أُمور المسلمين « وإن عبّداً حبشيّاً » وهذه الأحاديث ـ وإنْ دلّت علىٰ عدم انحصار الإمامة في عددٍ معين ـ لكنّها مردودة بالإجماع علىٰ ضرورة كون الإمام قرشيّاً ، ففي (شرح المواقف) : في شروط الإمام : « أن يكون قرشيّاً ، إشترطه الأشاعرة والجبائيّان ، ومنعه الخوارج وبعض المعتزلة . لنا : قوله عليه السلام : الأئمة من قريش . ثم إن الصحابة عملوا بمضمون هذا الحديث ، فإن أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ استدل به يوم السقيفة علىٰ الأنصار حين نازعوا في الإمامة بمحضر الصحابة فقبلوه ، وأجمعوا عليه ، فصار دليلاً قاطعاً يفيد اليقين باشتراط القرشيّة . إحتجّوا ـ أي المانعون من اشتراطها ـ بقوله عليه السلام : السّمع والطّاعة ولو عبداً حبشيّاً ، فإنه يدل علىٰ أن الإمام قد لا يكون قرشيّاً . قلنا : ذلك الحديث فيمن أمره الإمام ، أي جعله أميراً علىٰ سريّة وغيرها كناحية ، ويجب حمله علىٰ هذا دفعاً للتعارض بينه وبين الإجماع ، أو نقول : هو مبالغة علىٰ سبيل الفرض ، ويدل عليه أنه لا يجوز كون

---

(١) منهاج السنة ٣/٣٨١ ـ ٣٨٥ .

(٢) تفسير الفخر الرازي ١٠/١٤٤ .

الإمام عبداً إجماعاً »[١].

وقال التفتازاني : « واتّفقت الأُمة علىٰ اشتراط كونه قرشيّاً ... »[٢].

وكذا قال علماء الحديث بشرحه فراجع[٣].

إذن ، فهذه الأخبار خارجة عن البحث .

ـ ثم استدلّ بأحاديث في أنّ الإمامة في قريش .

وهذه الأحاديث لا تنافي قول الإمامية باعتبارِ عددٍ معيّنٍ ، ولا تدلُّ علىٰ قول غيرهم بعدم جعل الإمامة في عددٍ معيّن .

ـ ثم استدلّ بأحاديث الأئمّة إثنا عشر .

وهذه تدل علىٰ قول الإمامية ، وعلىٰ بطلان قول غيرهم .

فأين الدليل علىٰ مدّعىٰ ابن تيميّة ؟

بل بالعكس ... فإنّه دلّل لقول العلّامة ـ أي لمذهب الإمامية ـ لأنّ حاصل الأدلّة التي ذكرها اعتبار العصمة في الأئمّة ، وأنهم من قريش ، وأنهم اثنا عشر ، وهذا ما عليه الإمامية الاثنا عشرية .

* وكما أشرنا سابقاً ... فإنّك إذا ما رجعت إلىٰ كتب القوم ـ في الحديث والكلام والأُصول ـ وجدتهم يضطربون أشدّ الإضطراب في معنىٰ حديث « الأئمّة الاثنا عشر » ، فيذكرون وجوهاً كثيرة متضاربةً ، ثم يعترفون بالعجز عن فهم معناه ، يقول ابن العربي المالكي : « ولم أعلم للحديث معنىً »[٤] وعن ابن البطّال

---

(١) شرح المواقف ٨/٣٥٠.

(٢) شرح المقاصد ٥/٢٤٤.

(٣) فتح الباري ١٣/١٠٤ ، عارضة الاحوذي ١٠/١٤٥ ، تحفة الأحوذي ٧/٤٣٨.

(٤) عارضة الاحوذي في شرح الترمذي ٩/٦٩.

عن المهلّب : « لم ألق أحداً يقطع في هذا الحديث . يعني بشيءٍ معيّن »[١] .

وعن ابن الجوزي : « قد أطلت البحث عن معنىٰ هذا الحديث ، وتطلّبت مظانّه ، وسألت عنه ، فلم أقع علىٰ المقصود »[٢] .

وهكذا ... كان حال ابن تيميّة ... وهذا كلامه في موضعٍ آخر :

« وفي الصحيحين عن جابر بن سمرة : إن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم قال : لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلىٰ اثني عشر خليفة كلّهم من قريش . ولفظ البخاري : اثني عشر أميراً ، وفي لفظ : لا يزال أمر الناس ماضياً ولهم اثنا عشر رجلاً . وفي لفظ : لا يزال الإسلام عزيزاً إلىٰ اثني عشر خليفة كلّهم من قريش .

وهكذا كان ، فكان الخلفاء : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، ثم تولّىٰ من اجتمع الناس عليه وصار له عزّ ومنعة : معاوية ، وابنه يزيد ، ثم عبد الملك وأولاده الأربعة ، وبينهم عمر بن عبد العزيز .

وبعد ذلك حصل في دولة الإسلام من النقص ماهو باق إلىٰ الآن .

فإنّ بني أُميّة تولّوا علىٰ جميع أرض الإسلام ، وكانت الدولة في زمنهم عزيزة ... وأعظم ما نقمه الناس علىٰ بني أُميّة شيئان : أحدهما : تكلّمهم في علي . والثاني : تأخير الصّلاة عن وقتها ...

ثمّ كان من نعم الله سبحانه ورحمته بالإسلام : أنّ الدولة لمّا انتقلت إلىٰ بني هاشم صارت في بني العباس ... وإلّا ، فلو تولّىٰ ـ والعياذ بالله ـ رافضي يسبّ الخلفاء والسّابقين الأوّلين لقلب الإسلام .

لكنْ دخل في غمار الدولة من كانوا لا يرضون باطنه ، ومن كان لا يمكنهم

(١) فتح الباري في شرح البخاري ١٣ / ١٨٠ .
(٢) فتح الباري ١٣ / ١٨١ .

دفعه، كما لم يمكن عليّاً قمع الأُمراء الذين هم أكابر عسكره، كالأشعث بن قيس، والأشتر النخعي، وهاشم المرقال، وأمثالهم.

... وهؤلاء الإثنا عشر خليفة هم المذكورون في التوراة، حيث قال في بشارته بإسماعيل: وسيلد اثني عشر عظيماً.

ومن ظنّ أن هؤلاء الاثني عشر هم الذين تعتقد الرافضة إمامتهم، فهو في غاية الجهل، فإن هؤلاء ليس فيهم من كان له سيف إلّا علي بن أبي طالب، ومع هذا فلم يتمكّن في خلافته من غزو الكفّار، ولا فتح مدينة، ولا قتل كافراً، بل كان المسلمون قد اشتغل بعضهم بقتال بعض، حتىٰ طمع فيهم الكفّار بالشرق والشّام، من المشركين وأهل الكتاب، حتىٰ يقال: إنهم أخذوا بعض بلاد المسلمين، وإنّ بعض الكفّار كان يحمل إليه كلام حتىٰ يكفّ عن المسلمين.

فأيّ عزٍّ للإسلام في هذا، والسيف يعمل في المسلمين وعدوّهم قد طمع فيهم ونال منهم؟

وأما سائر الأئمة غير علي، فلم يكن لأحدٍ منهم سيف، لا سيّما المنتظر... وأيضاً، فالإسلام عند الإمامية هو ماهم عليه، وهم أذلّ فرق الأُمّة، فليس في أهل الأهواء أذلّ من الرافضة، ولا أكتم لقوله منهم، ولا أكثر استعمالاً للتقيّة منهم، وهم ـ علىٰ زعمهم ـ شيعة الاثني عشر، وهم في غاية الذلّ، فأيّ عزٍ للإسلام بهؤلاء الاثني عشر علىٰ زعمهم؟

وكثير من اليهود إذا أسلم يتشيّع، لأنه رأىٰ في التوراة ذكر الاثني عشر، فظنَّ أنّ هؤلاء هم أولئك، وليس الأمر كذلك.

بل الاثنا عشر هم الذين ولّوا علىٰ الامّة من قريشٍ ولايةً عامة، فكان الإسلام في زمنهم عزيزاً، وهذا معروف.

وقد تأوّل ابن هبيرة الحديث علىٰ أنّ المراد: إن قوانين المملكة باثني عشر

مثل الوزير والقاضي ونحو ذلك . وهذا ليس بشئ . بل الحديث علىٰ ظاهره لا يحتاج إلىٰ تكلّف .

وآخرون قالوا فيه مقالةً ضعيفة ، كأبي الفرج ابن الجوزي وغيره .

ومنهم من قال : لا أفهم معناه ، كأبي بكر ابن العربي .

وأما مروان وابن الزبير فلم يكن لواحدٍ منهما ولاية عامة ، بل كان زمنه زمن فتنة ، فلم يحصل فيها من عزّ الإسلام وجهاد أعدائه ما يتناوله الحديث .

ولهذا جعل طائفة من الناس خلافة علي من هذا الباب وقالوا : لم تثبت بنصٍ ولا إجماع... والكلام علىٰ هذه المسألة لبسطه موضع آخر ... »[1] .

أقول :

وفي هذا الكلام ـ الذي تتجلّىٰ فيه الروح الأُمويّة ـ ترىٰ الإضطراب في أعلىٰ مظاهره ، وقبل التعليق عليه ننبّه علىٰ أنّ نصّ الحديث في الصّحيحين وغيرهما هو :

من نصوص الحديث

في المسند : « عن جابر بن سمرة قال : سمعت النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم يقول : يكون لهذه الامّة اثنا عشر خليفة »[2]

وفيه : « عن مسروق قال : كنّا جلوساً عن عبد الله بن مسعود ـ وهو يقرئنا القرآن ـ فقال له رجل : يا أبا عبد الرحمن ، هل سألتم رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم كم تملك هذه الامّة من خليفة ؟ فقال عبد الله بن مسعود : ما سألني عنها

---

(١) منهاج السنة ٨/٢٣٨ ـ ٢٤٣ .

(٢) مسند أحمد ٥/١٠٦ .

أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثم قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فقال: اثنا عشر، كعدّة نقباء بني إسرائيل»(١).

وفيه: «عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: كتبت إلىٰ جابر بن سمرة مع غلامي: أخبرني بشئ سمعته من رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، قال: فكتب إليَّ: سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ يوم جمعةٍ عشية رجم الأسلمي ـ يقول: لا يزال الدين قائماً حتىٰ تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفه كلّهم من قريش»(٢).

وفي مسلم: «عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبي علىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم، فسمعته يقول: إن هذا الأمر لا ينقضي حتىٰ يمضي فيهم اثنا عشر خليفة. ثم تكلّم بكلامٍ خفي عليَّ، فقلت لأبي ما قال؟ قال: كلّهم من قريش».

وفيه: «عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: كتبت إلىٰ جابر بن سمرة...».

وفيه: «عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم يقول: لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليه اثنا عشر رجلاً. ثم تكلّم النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم بكلامٍ خفي عليَّ، فسألت أبي ماذا قال رسول الله؟ فقال: كلّهم من قريش»(٣).

وفي البخاري: «سمعت جابر بن سمرة قال: سمعت النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم يقولون: يكون اثنا عشر أميراً. فقال كلمةً لم أسمعها. فقال أبي إنه قال:

---

(١) مسند أحمد ١/٣٩٨.

(٢) مسند أحمد ٥/٨٩.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الامارة، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش ٣/٦.

كلّهم من قريش »[١].

وفي الترمذي : « عن جابر بن سمرة قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : يكون من بعدي اثنا عشر أميراً . ثم تكلّم بشيءٍ لم أفهمه ، فسألت الذي يليني فقال قال : كلّهم من قريش » .

قال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح ... وقد روي من غير وجهٍ عن جابر بن سمرة . وفي الباب عن ابن مسعود وعبد الله بن عمرو »[٢].

وفي أبي داود : « عن جابر بن سمرة قال : سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يقول : لا يزال هذا الدين عزيزاً إلىٰ اثني عشر خليفة . قال : فكبّر الناس وضجّوا . ثم قال كلمةً خفية قلت لأبي : يا أبة ما قال ؟ قال : كلّهم من قريش »[٣].

وفي الطبراني : عن جابر بن سمرة : « يكون لهذه الامّة اثنا عشر قيّماً لا يضرّهم من خذلهم ، كلّهم من قريش »[٤].

وفي هذه الأحاديث نقاط :

١ ـ إن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم قد نصَّ علىٰ هذا الأمر ، وأخبر به غير مرّة ، وعلىٰ وجه القطع واليقين ، وفي مواضع مختلفة ...

٢ ـ إنّه نصَّ علىٰ أنّ هؤلاء الاثني عشر من بعده « خلفاء » و « أُمراء » علىٰ الامّة .

٣ ـ إنّه نصّ علىٰ أن « خلافة » و « أمارة » هؤلاء باقية إلىٰ قيام السّاعة .

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب الاحكام ، باب الاستخلاف .

(٢) صحيح الترمذي ، باب ما جاء في الخلفاء .

(٣) صحيح أبي داود ، كتاب المهدي .

(٤) كنز العمال ١٢/٣٣٨٥٨ عن الطبراني .

٤ ـ إنّه نصّ علىٰ أنّ عزّ الإسلام وبقاء الدّين منوط بأمارة هؤلاء وخلافتهم .

٥ ـ إنّه نصّ علىٰ ثبوت خلافتهم وإمامتهم وإنْ خولفوا وخذلوا .

وإنه ليبطل ـ بالنظر إلىٰ هذه الأحاديث وما دلّت عليه ـ ما ذكره ابن تيمية ، وجميع ما ذكره غيره في معنىٰ الحديث ، وهذا هو الوجه في اعتراف غير واحدٍ من أئمتهم بعدم فهمه .

وبعد :

فإنّ الملاحظ علىٰ كلام ابن تيمية ـ بعد غض النظر عن الإفتراء علىٰ الشيعة وإهانتهم ـ أُمور ، أهمّها :

أولاً : إنّه يعدّ معاوية ـ وجماعةً من بني أُميّة بعده ـ من « الاثني عشر » وهذا يناقض تصريحه في غير مقام بأنّ معاوية وبني أُميّة ملوك وليسوا بخلفاء[1] ، وهذا ما نصّ عليه جمهورهم بل كلّهم ، أخذاً بحيث سفينة : « الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكاً عضوضاً » وعليه تلميذه والحامي عنه ابن كثير الدمشقي[2] .

وثانياً : إنّه لم يذكر في « الاثني عشر » الإمام الحسن بن علي عليه السلام ، وقد نصّ كثير من أعلام القوم علىٰ كونه عليه السّلام من « الخلفاء » ومنهم تلميذه والذابّ عنه : ابن كثير حيث قال : « أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، خلافتهم محقّقة بنص حديث سفينة : الخلافة بعدي ثلاثون سنة . ثم بعدهم : الحسن بن علي كما وقع ، لأنّ عليّاً أوصىٰ إليه ، وبايعه أهل العراق ، وركب وركبوا معه لقتال أهل الشام حتىٰ اصطلح هو ومعاوية ، كما دلّ عليه حديث أبي بكرة في صحيح

---

(١) منهاج السنّة ٤/٥٢٢ .

(٢) البداية والنهاية ٦/٢٤٨ .

البخاري »[١].

وثالثاً: إنّه لم يذكر « المهدي » الذي سيلي أمر الامّة، كما في الأحاديث المتواترة، والذي لأجله أورد أبو داود هذا الحديث في « كتاب المهدي » من « صحيحه ».

ورابعاً: هل « علي » عليه السلام من هؤلاء « الاثني عشر » أولا ؟

إذا كان المراد من « الاثني عشر » في هذه الأحاديث هم « الذين استولوا على جميع المملكة الإسلامية، وقهروا جميع أعداء الدين، وكان الإسلام في زيادةٍ وقوّة، عزيزاً في جميع الأرض » فقد نصّ على أن علياً « لم يتمكّن في خلافته من غزو الكفار، ولا فتح مدينة، ولا قتل كافراً، بل كان المسلمون قد اشتغل بعضهم بقتال بعض، حتى طمع فيهم الكفار ... حتى يقال: فأيّ عزٍ للإسلام في هذا ... ».

فعلي ليس من هؤلاء ... وهذا وإنْ لم يصرح به ابن تيمية، فهناك من ينصّ عليه، بناءً على أنّ المراد من « الاثني عشر » هم « من تجتمع عليه الامّة »، وعلي لم تجتمع عليه الامّة ... فراجع شروح الصحيحين والترمذي، كالنووي وابن حجر وابن العربي وغيرهم، والبداية والنهاية لابن كثير أيضاً ...

ثم يقول ابن تيمية ـ في آخر كلامه في هذا الفصل ـ: « والمقصود هنا أنّ الحديث الذي فيه ذكر الاثني عشر خليفة ـ سواء قدّر أنّ علياً دخل فيه أو قدّر أنّه لم يدخل ـ فالمراد بهم من تقدّم من الخلفاء من قريش، وعلي أحقّ الناس بالخلافة في زمنه، بلا ريب عند أحد من العلماء ».

وخامساً: هل كان في زمن من ذكره عزّ للإسلام وقوام للدين ؟ وهل كان يزيد مثلاً كذلك ؟ أكان في قتل الحسين وإباحة المدينة وهدم الكعبة عزّ للإسلام

---

(١) البداية والنهاية ٦/٢٤٩.

وقوام للدين ؟

وسادساً : هل تصدّقه في قوله : « وأعظم ما نقمه الناس علىٰ بني أُميّة ... » ؟ هل كان « تكلّم » أو كان « سب » ؟ وهل كان السبّ فقط ، ولم يقع علىٰ شيعته القتل والنّهب ؟ وهل كان « تأخير الصّلاة » فقط ؟

وسابعاً : لو سلّمنا ما ذكره ابن تيمية في تعيين الاثني عشر ، فإنّ الذين ذكرهم قد انتهىٰ أمدهم في القرن الثاني ، والأحاديث دلّت علىٰ بقاء خلافة الاثني عشر وأمارتهم وإمامتهم حتىٰ قيام السّاعة !

٧ ـ حول ما نسبه إلىٰ الأئمّة من العقائد

لقد تقدّم ـ في البحث عن عقيدة ابن تيمية في أمير المؤمنين وخلافته ومناقبه ـ ذكر بعض ما نسبه من العقائد إلىٰ الإمام عليه السلام ، ولا أساس لتلك النسب من الصحّة ...

وهنا نذكر أشياء نسبها إلىٰ سائر الأئمّة عليهم السلام في مجال العقيدة :

رؤية الباري

لقد نسب إلىٰ الأئمّة عليهم السلام القول برؤية الباري ، وهذه عبارته :

« ولكنّ الإمامية تخالف أهل البيت في عامّة أصولهم ، فليس في أئمّة أهل البيت ـ مثل علي بن الحسين ، وأبي جعفر الباقر ، وابنه جعفر بن محمد الصّادق ـ من كان ينكر الرؤية ، أو يقول بخلق القرآن ، أو ينكر القدر ، أو يقول بالنص علىٰ علي ، أو بعصمة الأئمّة الاثني عشر ، أو يسب أبا بكر وعمر .

والمنقولات الثابتة المتواترة عن هؤلاء معروفة موجودة ، وكانت مما يعتمد عليه أهل السنّة »[١] .

أقول :

إنه ينسب إليهم هذه العقائد ، ويدّعي تواتر النقل عنهم بها ، ويدّعي أن الإماميّة مخالفون للأئمّة فيها ، ولكنْ لا يذكر شيئاً من الأخبار المتواترة في ذلك ،

(١) منهاج السنة ٢/٣٦٨.

ولا يشير إلىٰ رواتها وناقليها !! وكيف أنّ شيئاً من هذه الأخبار لم تصل إلىٰ الإماميّة حتىٰ تتبّعهم في تلك العقائد ؟ أو وصلت إليهم وخالفتهم عن علمٍ وعمد ؟!

تنبيه : ذكر محقّق (منهاج السنة) في الهامش ما هذا نصّه : « في النسخ الخمس : من كان ينكر الرؤية ، ولا يقول بخلق القرآن ، ولا ينكر القدر ، ولا يقول بالنص علىٰ علي ، ولا بعصمة الأئمة الاثني عشر ، ولا يسبّون أبا بكر وعمر .

(قال) : وهو نقيض المقصود » .

إذن ، ففي النسخ الخمس تفيد عبارته نقيض المقصود !

القدر

لكنْ نسب ابن تيميّة إلىٰ أئمة أهل البيت عليهم السلام « إثبات القدر » في مقام تكذيب ما قاله الإمام موسىٰ بن جعفر عليه السلام ، في حال صغر سنّه ، لأبي حنيفة ، عندما سأله « ممّن المعصية » فقال عليه السلام :

« المعصية إمّا من العبد أو من الله أو منهما . فإن كانت من الله فهو أعدل وأنصف من أن يظلم عبده ويؤاخذه بما لم يفعله . وإن كانت المعصية منهما فهو شريكه ، والقوي أولىٰ بإنصاف عبده الضعيف . وإن كانت المعصية من العبد وحده ، فعليه وقع الأمر وإليه توجّه المدح والذم ، وهو أحق بالثواب والعقاب ووجب له الجنّة أو النار .

فقال أبو حنيفة : ذريّة بعضها من بعض » .

فقال ابن تيمية :

« فموسىٰ بن جعفر وسائر علماء أهل البيت متّفقون علىٰ إثبات القدر ،

والنقل بذلك عنهم ظاهر معروف ... »[١].

القرآن غير مخلوق

وكذلك في مسألة خلق القرآن ، حيث نسب إلىٰ « أئمة أهل البيت » القول بأنه غير مخلوق ، وهذه عبارته :

« أكثر أئمة الشيعة يقولون : القرآن غير مخلوق ، وهو الثابت عن أئمّة أهل البيت . وحينئذٍ ، فهذا قول من أقوال هؤلاء ، فإن لم يكن حقّاً أمكن أن يقال بغيره من أقوالهم »[٢].

أقول :

لكن أين هذا « الثابت » ؟ ومن هم « أكثر أئمة الشيعة » القائلون بذلك ؟ وكأنّه أيضاً غير واثق بما يقول ، لأنه يقول : « وحينئذٍ ، فهذا قول ... » !!

لا نصّ علىٰ علي ولا عصمة للأئمة

بقي ما نسبه إلىٰ الأئمة ـ عليهم السلام ـ من إنكار النصّ علىٰ علي أمير المؤمنين عليه السلام وإنكار العصمة للأئمة الاثني عشر ... فإنّا لم نجد في (منهاج السنّة) تصريحاً بذلك ، غير العبارة التي نقلناها آنفاً .

فإنْ كان الصحيح ما جاء في هذه النسخة (المحققة) فقد نسب إلىٰ الأئمة ماهم برآء منه ، والله حسيبه علىٰ ما قال ، وإنْ كان الصحيح ما جاء في النسخ الخمس ، كان (المحقق) هو المسئول . والله العالم .

---

(١) منهاج السنة ٣/١٣٩ .

(٢) منهاج السنة ٣/٣٥٣.

الرأي والقياس والاستحسان

وقال ابن تيمية ما نصّه : « إنّ الشيعة في هذا مثل غيرهم ، ففي أهل السنّة في الرأي والإجتهاد والقياس والإستحسان كما في الشيعة النزاع في ذلك ، فالزيديّة تقول بذلك وتروي فيه الروايات عن الأئمة »(١) .

أقول :

لكنه في هذا الموضع غالط ، فلم يقل « الإمامية » بل قال « الشيعة » ، ثم ذكر « الزيديّة » .. مع أنّ البحث هو بين « أهل السنّة » وبين « الإمامية الإثني عشريّة » ... ومن هنا يحتمل أن يكون مقصوده من « الأئمة » هم أئمّة الزيديّة ، لا أئمّة أهل البيت ، لكن كلامه غير واضح ، وهذا من دجل هذا الرجل وتدليسه ...

---

(١) منهاج السنة ٢/٤٦٩ .

الباب السادس :

ابن تيميّة
ورجالاتُ الأُسرة الهاشميّة
والشّيعةُ الأوائل
من أصحاب النبي والأئمة

عقائدهم، مناقبهم، أحوالهم

وكم كذب ابن تيميّة علىٰ أولاد الأئمة عليهم السلام وأصحابهم ، وعلىٰ رجالات الشّيعة من الصّحابة المشهورين بالولاية لأمير المؤمنين ، كابن عباس وأبي ذر وأمثالهما ، كمالك الأشتر وهاشم المرقال ومحمد بن أبي بكر ، وكم طعن في عدالتهم ، وقدح في مناقبهم ، ونسب إليهم مالم يقولوه ... ؟!

قول الشيعة الأوائل وأولاد الأئمة بأفضليّة أبي بكر وعمر

فأهمّ شيء بذل سعيه فيه هو نسبة القول بأفضليّة أبي بكر وعمر من علي عليه السلام إليهم واتّهامهم بذلك ، وتكذيب كونهم شيعةً لعلي عليه السلام ... وهذا ما زال يكرّره ويصرّ عليه في كتابه :

قال : « وإنْ كذبوا علىٰ أبي ذر من الصحابة وسلمان وعمّار وغيرهم ، فمن المتواتر أنّ هؤلاء كانوا من أعظم الناس تعظيماً لأبي بكر وعمر واتّباعاً لهما ، وإنّما ينقل عن بعضهم التعنّت علىٰ عثمان ، لا علىٰ أبي بكر وعمر »[1] .

وقال : « وقد اتّهم بمذهب الزيدية : الحسن بن صالح بن حي ، وكان فقيهاً صالحاً زاهداً ، وقيل : إن ذلك كذب عليه ، ولم ينقل أحد عنه أنّه طعن في أبي بكر

(١) منهاج السنة ٢/٩٤ .

عمر ، فضلاً عن أن يشك في إمامتهما .

واتّهم طائفة من الشيعة الأولىٰ بتفضيل علي علىٰ عثمان ، ولم يتّهم أحدٌ من الشيعة الأولىٰ بتفضيل علي علىٰ أبي بكر وعمر ، بل كانت عامّة الشيعة الأولىٰ الذين يحبّون عليّاً يفضّلون عليه أبا بكر وعمر ، لكن كان فيهم طائفة ترجّحه علىٰ عثمان »(١) .

وقال : « حتىٰ أنّ الشّيعة الأولىٰ أصحاب علي لم يكونوا يرتابون في تقديم أبي بكر وعمر عليه »(٢) .

وقال : « بل الشّيعة الأولىٰ الذين كانوا علىٰ عهد علي كانوا يفضّلون أبا بكر وعمر . وقال ابن القاسم : سألت مالكاً عن أبي بكر وعمر ، فقال : ما رأيت أحداً ممن اقتدي به يشكُّ في تقديمهما ـ يعني علىٰ علي وعثمان ـ فحكىٰ إجماع أهل المدينة علىٰ تقديمهما »(٣) .

وقال : « ولهذا كانت الشّيعة المتقدّمون الذين صحبوا علياً أو كانوا في ذلك الزمان ، لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر ، وإنّما كان نزاعهم في تفضيل علي وعثمان ، وهذا مما يعترف به علماء الشيعة الأكابر من الأوائل والأواخر ، حتىٰ ذكر مثل ذلك أبو القاسم البلخي ، قال : سأل سائل شريك بن عبد الله بن أبي نمر فقال له : أيّهما أفضل أبو بكر أو علي ؟ فقال له : أبو بكر ... ذكر هذا أبو القاسم البلخي في النقض علىٰ ابن الراوندي اعتراضه علىٰ الجاحظ ، نقله عنه القاضي عبد الجبّار الهمداني في كتاب تثبيت النبوّة »(٤) .

---

(١) منهاج السنة ٤/١٣١ ـ ١٣٢ .

(٢) منهاج السنة ٢/٧٢ .

(٣) منهاج السنة ٢/٨٤ .

(٤) منهاج السنة ١/١٣ .

أقول :

وهنا مطالب :

الأول : فيما يتعلّق بأبي ذر وسلمان وعمّار وغيرهم .. والكلام هنا كثير ، لكنّا نكتفي بإيراد كلام لابن عبد البر ، وآخر لابن حزم ، وكلاهما متقدّمان علىٰ ابن تيمية بكثير ، وهما من أئمة أهل السنّة المشاهير ، لا سيّما الثاني منهما ، فإنّ ابن تيميّة يقتدي ويهتدي به في كثيرٍ من المواضع :

قال ابن عبد البر : « وروي عن سلمان وأبي ذر والمقداد وخباب وجابر وأبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم : أن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أوّل من أسلم ، وفضّله هؤلاء علىٰ غيره »(١).

وقال ابن حزم : « اختلف المسلمون فيمن هو أفضل الناس بعد الأنبياء عليهم السلام ، فذهب بعض أهل السنّة وبعض المعتزلة وبعض المرجئة وجميع الشيعة ، إلىٰ أن أفضل الأُمّة بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وقد روينا هذا القول نصّاً عن بعض الصحابة رضي الله عنهم ، وعن جماعة من التابعين والفقهاء » (قال) : « وروينا عن نحو عشرين من الصحابة : أن أكرم الناس علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم علي بن أبي طالب والزبير بن العوام »(٢).

وقال الذهبي : « ليس تفضيل علي برفض ولا هو ببدعة ، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين »(٣).

الثاني : فيما يتعلّق بالحسن بن صالح بن حي ، فابن تيمية كتم هنا واقع الحال

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/١٠٩٠ .

(٢) الفصل في الملك والنحل ٤/١٨١ ولا يخفىٰ أن وجود الزبير لا يضر بالمقصود .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦/٤٥٧ .

في رأيه ، وصرّح به في موضع آخر حيث قال :

« وما علمت من نقل عنه في ذلك نزاع من أهل الفتيا ، إلّا ما نقل عن الحسن بن صالح بن حيّ ، أنه كان يفضّل علياً »[1] .

والثالث : فيما يتعلّق بما حكاه عن « شريك بن عبد الله بن أبي نمر » فنقول :

أولاً : ليس هذا الرجل من الشيعة ، ولذا لا تجد وصفه بالتشيّع في الكتب التي ذكرته[2] .

وثانياً : قد تكلّم غير واحدٍ من الأئمة عندهم في هذا الرجل ، حتىٰ أنّ ابن حزم اتّهمه بالوضع[3] .

وثالثاً : قالوا : توفي بعد سنة ١٤٠ ، وعن ابن عبد البر : مات سنة ١٤٤ ، فمتىٰ رأىٰ علياً عليه السلام ، وكم كان عمره ؟ وابن تيميّة يصرّ في البحث عن المهدي المنتظر أن أفراد هذه الأُمّة لا تبلغ أعمارهم المائة !!

ورابعاً : إن نقلة هذا الخبر هم المعتزلة فابن تيميّة عيال عليهم ، والإمامية الإثنا عشرية لا يثقون بهم .

سيّدنا أبو طالب عليه السلام

وأصرّ ابن تيميّة علىٰ كفر سيّدنا أبي طالب ـ والعياذ بالله ـ وليس السبب

(١) منهاج السنة ٧/٢٨٦ .

(٢) فراجع : سير أعلام النبلاء ٦/١٥٩ ، وتهذيب الكمال ١٢/٤٧٥ وتهذيب التهذيب ٤/٣٣٧ وغيرها .

(٣) فراجع : سير أعلام النبلاء ٦/١٥٩ ، وتهذيب التهذيب وميزان الاعتدال ٢/٢٦٩ وغيرها .

في ذلك إلّا البغض لأمير المؤمنين عليه السلام ... وهذه عبارته :

« وأيضاً ، فهم يقدحون في العبّاس عمّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم الذي تواتر إيمانه ، ويمدحون أبا طالب الذي مات كافراً باتّفاق أهل العلم ، كما دلّت عليه الأحاديث الصحيحة ، ففي الصحيحين ... » ثم أورد الحديث الموضوع المعروف بحديث الضحضاح ونحوه[1].

أقول :

نعم ، إنّ أعظم ما وضعوه في الباب وأشنعه حديث الضّحضاح ، وقبل الدخول في البحث عنه بإيجاز ، نذكّر بأنّ ابن حزم الأندلسي ـ الذي طالما استند إليه ابن تيمية واعتمد عليه ـ يصرّح بأنّ الإحتجاج بمثل هذه الأحاديث باطل ، وهذا نصّ كلامه :

« لا معنىٰ لاحتجاجنا عليهم برواياتنا ، فهم لا يصدّقونا ، ولا معنىٰ لاحتجاجهم علينا برواياتهم فنحن لا نصدّقها ، وإنما يجب أنْ يحتجّ الخصوم بعضهم علىٰ بعض بما يصدّقه الذي تقام عليه الحجّة به ، سواء صدّقه المحتج أو لم يصدّقه ، لأنّ من صدّق بشيء لزمه القول به أو بما أوجبه من العلم الضروري ، فيصير الخصم يومئذٍ مكابراً منقطعاً إن ثبت علىٰ ما كان عليه »[2].

هذا ، مضافاً إلىٰ تصريح ابن تيميّة بوجود أغلاطٍ في الصّحيحين .

أمّا حديث الضّحضاح ، فقد أخرجه البخاري في كتابه ـ الذي هو أصحّ الصحيحين عند جمهورهم ـ عن : مسدّد ، عن يحيىٰ ، عن سفيان ، عن عبد الملك ، عن عبد الله بن الحارث ، عن العباس بن عبد المطلب .

---

(١) منهاج السنة ٤/٣٥١.

(٢) الفصل في الملل والنحل ٤/٧٨.

ويكفي أنّ في طريقه « عبد الملك بن عمير اللّخمي » وهذا الرجل ـ كما ترجمنا له في بعض بحوثنا ـ مقدوح ومجروح جدّاً ، نجد الكلمات في قدحه بترجمته من (ميزان الإعتدال) و (تهذيب التهذيب) وغيرهما . وقد كان من المبغضين لأهل البيت عليهم السلام ، حتىٰ روي أنّه باشر ذبح سفير الحسين بن علي عليهما السلام إلىٰ الكوفة وهو جريح ، فلمّا عوتب علىٰ ذلك قال : أردت أنْ أريحه !!

وروىٰ البخاري ـ عن : محمود ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبيه ـ أنّه لمّا حضرته الوفاة دخل عليه النبي وقال له : أي عم قل لا إله إلّا الله ... وفيه نزل قوله تعالىٰ ﴿ إنك لا تهدي من أحببت ﴾[1] .

ويكفي أنّ فيه « الزهري » ، وهو من أشدّ الناس انحرافاً عن أمير المؤمنين .

أقول :

والأدلّة علىٰ جلالة قدر سيّدنا أبي طالب عليه السلام وعظيم منزلته عند الله ورسوله ، لمواقفه الكريمة ومشاهده الشريفة في الدفاع عن الإسلام ورسوله ... كثيرة جدّاً ، وهي مذكورة في بطون كتب الفريقين ، وقد خصّ ذلك غير واحدٍ من أعلام المسلمين بالتأليف ، ردّاً علىٰ المنافقين ودحضاً لشبهات أعداء الدين والنواصب لأمير المؤمنين .

أبو ذر

سكن الربذة ومات بها

وحاول ابن تيمية التكتّم علىٰ الحوادث الواقعة بين أبي ذر رضي الله عنه

---

(١) صحيح البخاري ، باب قصة أبي طالب من مناقب الانصار ٥ / ١٣٠ .

وبين معاوية وعثمان ، حمايةً لها ، فكان ظلمه له لا يقل عن ظلمهما ، حتىٰ أنّه قال في الجواب عن قول العلّامة في مطاعن عثمان : « إنه نفى أبا ذر إلىٰ الربذة وضربه ضرباً وجيعاً ... » قال :

« فالجواب : إن أبا ذر سكن الربذة ومات بها ، بسبب ما كان يقع بينه وبين الناس »[1].

فانظر كيف يصوّر القضيّة وكأنّها طبيعيّة ، خرج برغبةٍ منه واختيار إلىٰ الربذة ، وسكن بها حتىٰ مات ، بسبب ما كان يقع بينه وبين الناس ، ولم يكن شئ من عثمان !! ... والتّفصيل في (الشرح) .

حديث : ما أقلّت الغبراء .. ضعيف بل موضوع

واستدلّ العلّامة بهذا الحديث في موضعين ، فقال ابن تيميّة في الموضع الأوّل : « هذا الحديث لم يروه الجماعة كلّهم ، ولا هو في الصحيحين ، ولا هو في السّنن ، بل هو مروي في الجملة ، وبتقدير صحّته وثبوته ... »[2].

وقال في الموضع الثاني : « والحديث المذكور بهذا اللّفظ الذي ذكره الرافضي ضعيف ، بل موضوع ، وليس له إسناد يقوم به »[3].

أقول :

لقد كفانا محقّق كتابه ـ في الهامش ـ مؤنة الردّ عليه وإبانة كذبه فقال : « الحديث في سنن الترمذي ٥ / ٣٣٤ كتاب المناقب ، باب مناقب أبي ذر . وقد

---

(١) منهاج السنة ٦ / ٢٧٢ .
(٢) منهاج السنة ٤ / ٢٦٤ .
(٣) منهاج السنة ٦ / ٢٧٦ .

رواه الترمذي بإسنادين وقال عن الأول : هذا حديث حسن ، وعن الثاني وهو عن رواية مطوّلة : هذا حديث حسن وغريب من هذا الوجه . والحديث في سنن ابن ماجة ١/٥٥ . المقدمة ، باب فضل أبي ذر . والحديث في المسند ٥/١٩٧ عن أبي الدرداء ، ٦/٤٤٢ عن أبي ذر . (قال) : بأنّه حسن أو صحيح » .

عمّار

حديث : *تقتل عمّاراً الفئة الباغية*

وأطال ابن تيميّة الكلام علىٰ حديث تقتلُ عماراً الفئة الباغية ، وحاول تهوينه سنداً ودلالةً ، فنسب إلىٰ بعضٍ القولَ بضعفه ، وذكر في كلمة « البغي » و « الباغية » احتمالات ... لكنّها كلّها محاولات يائسة ، فإنّ هذا الحديث مقطوع بصدوره عن النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، وهو من أعلام نبوّته ...

ونحن نكتفي بكلامه حول سنده في موضعٍ واحد ، فإنه قال : « الذي في الصحيح : تقتل عماراً الفئة الباغية . وطائفة من العلماء ضعّفوا هذا الحديث ، منهم الحسين الكرابيسي وغيره ، ونقل ذلك عن أحمد أيضاً . وأمّا قوله : لا أنالهم الله شفاعتي ، فكذب مزيد في الحديث ، لم يروه أحد من أهل العلم بإسناد معروف »[1] .

أقول :

أمّا حديث « تقتل ، أو تقتله ، أو تقتلك : الفئة الباغية » فحديث أخرجه

---

(١) منهاج السنة ٦/٢٥٩ .

مسلم وغيره من أرباب الصحاح، وهو متواتر كما نصّ عليه الأئمّة المرجوع إليهم في مثل هذه الأمور، كالحافظ المزي والحافظ ابن حجر العسقلاني[١] وغيرهما.

وأما الحسين الكرابيسي ـ إنْ صحّت النسبة إليه ـ فرجل معروف بالإنحراف عن أهل البيت عليهم السّلام.

وأمّا نقل ذلك عن أحمد، فمن النّاقل؟ وأين؟

وأمّا قوله: «لا أنالهم الله شفاعتي» في الذيل، فهذا أحد أسانيده: كما قال الموفّق بن أحمد الخوارزمي:

«أخبرني الشيخ الزاهد أبو الحسن علي بن أحمد العاصمي، أخبرنا القاضي الإمام شيخ القضاة إسماعيل بن أحمد الواعظ، أخبرني والدي أحمد بن الحسين البيهقي، أخبرني أبو الحسن علي بن محمد السبعي النيسابوري بها، حدّثني أبو العباس الأصم، حدّثني إبراهيم بن مرزوق، حدّثني عبد الصمد بن عبد الوارث، حدّثني شعبة، عن خالد الحذاء، عن سعيد بن أبي الحسن، عن أُمّه، عن أُمّ سلمة: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال لعمّار بن ياسر: تقتلك الفئة الباغية لا أنالها الله شفاعتي يوم القيامة»[٢].

وفي السند غير واحدٍ من الحفّاظ والأئمّة.

كذبوا على أبي ذر وسلمان وعمّار وغيرهم

وإنما ذكر هؤلاء لأنّهم عرفوا في حياة النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم بـ «شيعة علي»، ووردت عنه الأحاديث المعتبرة في لزوم حبّهم، وأنّ الجنة تشتاق

---

(١) تهذيب الكمال ٢١/٢٢٤، تهذيب التهذيب ٧/٣٥٨ ترجمة عمّار.

(٢) مناقب علي بن أبي طالب: ١٢٣.

إليهم في ثلاثة أو أربعة ـ ورابعهم : المقداد ـ وعلىٰ رأسهم علي أمير المؤمنين عليه السّلام .

أخرج أحمد بسند صحيح عن بريدة قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : إن الله عزّ وجل يحبّ من أصحابي أربعة أخبرني أنه يحبّهم ، وأمرني أنْ أُحبّهم . قالوا : من هم يا رسول الله ؟ قال : إن عليّاً منهم وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي والمقداد بن الأسود الكندي »[1] .

وأخرجه : الترمذي ، وابن ماجة ، والحاكم ، وأبو نعيم في الحلية ، وابن الأثير في أُسد الغابة ، والمحبّ الطبري في الرياض النضرة ، والذهبي في تلخيصه وسيره ، وابن حجر في الإصابة وتهذيب التهذيب ، والسّيوطي في تاريخ الخلفاء ... وغيرهم .

عبد الله بن العباس

ونال ابن تيميّة من « عبد الله بن العباس » كثيراً ، ونسب إليه واتّهمه بأشياء هو بريء منها ، وما زال يؤكّد ـ بأنحاء مختلفة ـ مفارقته ومخالفته لأمير المؤمنين عليه السلام ، ونحن نذكر موارد من ذلك :

كان يفضّل أبا بكر وعمر

قال : « ومن عرف حال ابن عبّاس علم أنّه كان يفضّل أبا بكر وعمر علىٰ

(١) مسند أحمد ٥/٣٥١.

علي رضي الله عنه »[١].

« والمتواتر عنه أنّه كان يفضّل عليه أبا بكر وعمر »[٢].

كان لا يوجب اتّباع علي

بل كان لا يوجب اتّباع علي: « إنّ علماء العترة ـ كابن عباس وغيره ـ لم يكونوا يوجبون اتّباع علي في كلّ ما يقوله ... »[٣].

كان يفتي بقولهما ويقدّمه

بل كان يفتي بقول أبي بكر وعمر ويقدّمه علىٰ قول غيره: « وثبت عن ابن عباس أنه كان يفتي بكتاب الله، فإنْ لم يجد فبما في سنّة رسول الله، فإنْ لم يجد أفتىٰ بقول أبي بكر وعمر، ولم يكن يفعل ذلك بعثمان ولا بعلي. وابن عباس هو حبر الأُمّة وأعلم الصحابة في زمانه، وهو يفتي بقول أبي بكر وعمر مقدّماً لهما علىٰ قول غيرهما، وقد ثبت عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم أنه قال: اللهم فقّهه في الدين وعلّمه التأويل »[٤].

كان يوالي غير شيعة علي

بل إنّ ابن عباس كان يوالي غير شيعة علي: « من المعلوم المتواتر: إنّ ابن

(١) منهاج السنة ٦/٣١٧.

(٢) منهاج السنة ٧/٢٣٢.

(٣) منهاج السنة ٧/٣٩٥.

(٤) منهاج السنة ٧/٥٠٣.

عباس كان يوالي غير شيعة علي ، أكثر ممّا يوالي كثيراً من الشّيعة ، حتىٰ الخوارج كان يجالسهم ويفتيهم ويناظرهم » .

كان يعيب علياً

بل كان يعيب عليّاً !! : « وله معايبات يعيب بها عليّاً ، ويأخذ عليه في أشياء من أُموره ... ومن الثابت عن ابن عبّاس أنّه كان يفتي ـ إذا لم يكن معه نص ـ بقول أبي بكر وعمر ، فهذا اتّباعه لأبي بكر وعمر ، وهذه معارضته لعلي »[1] .

أخذه أموال البصرة وقوله لعلي : ما فعلته دون ما فعلته من سفك دماء المسلمين

بل ذكر : « وقد ذكر غير واحد ـ منهم الزبير بن بكّار ـ مجاوبته لعلي لمّا أخذ ما أخذ من مال البصرة ، فأرسل إليه رسالةً فيها تغليظ عليه ، فأجاب علياً بجواب : يتضمّن أن ما فعلتُه دون ما فعلتَه من سفك دماء المسلمين علىٰ الإمارة ، ونحو ذلك »[2] .

كونه تلميذ علي ، باطل ، ونازع عليّاً في مسائل

وذكر أنّ « قوله : ابن عباس تلميذ علي » باطل ، فإنّ رواية ابن عبّاس عن علي قليلة ، وغالب أخذه عن : عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة ، وغيرهم من

---

(١) منهاج السنة ٧/٢٦٢ .

(٢) منهاج السنة ٧/٢٣٣ .

الصّحابة ، وكان يفتي بقول أبي بكر وعمر ، ونازع عليّاً في مسائل »[١].

« وهذا ابن عباس ، نقل عنه من التفسير ما شاء الله بالأسانيد الثابتة ، ليس في شئ منها ذكر علي . وابن عباس يروي عن غير واحدٍ من الصّحابة ، يروي عن : عمر ، وأبي هريرة ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعن زيد بن ثابت ، وأُبيّ بن كعب ، وأُسامة بن زيد ، وغير واحد من المهاجرين والأنصار ، وروايته عن علي قليلة جدّاً ، ولم يخرّج أصحاب الصحيح شيئاً من حديثه عن علي »[٢].

معنىٰ قوله : الرزيّة كلّ الرزيّة

وقال العلامة : « وروى أصحاب الصحاح الستّة من مسند ابن عباس : إن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم قال في مرض موته : إئتوني بدواةٍ وبياض أكتب لكم كتاباً لا تضلّون به بعدي . فقال عمر : إن الرجل ليهجر ، حسبنا كتاب الله ، فكثر اللّغط . فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم : أُخرجوا عنّي لا ينبغي التنازع لديّ . فقال ابن عباس : الرزيّة كلّ الرزيّة ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم » .

فأجاب ابن تيميّة :

« وأمّا قصّة الكتاب الذي كان رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يريد أنْ يكتبه فقد جاء مبيّناً ... والنبي صلّىٰ الله عليه وسلّم قد عزم علىٰ أنْ يكتب الكتاب الذي ذكره لعائشة ، فلمّا رأىٰ أن الشك قد وقع ، علم أنّ الكتاب لا يرفع الشك فلم يبق فيه فائدة ، وعلم أنّ الله يجمعهم علىٰ ما عزم عليه كما قال : يأبىٰ الله

(١) منهاج السنة ٧/٥٣٦ .
(٢) منهاج السنة ٨/٤٢ .

والمؤمنون إلّا أبا بكر .

وقول ابن عباس : إن الرزيّة ... يقتضي أنّ هذا الحائل كان رزيّة ، وهو رزيّة في حقّ من شك في خلافة الصدّيق أو اشتبه عليه الأمر ، فإنه لو كان هناك كتاب لزال هذا الشك ، أمّا من علم أنّ خلافته حق فلا رزيّة في حقه ، ولله الحمد .

ومن توهّم أنّ هذا الكتاب كان بخلافة علي فهو ضالٌّ باتّفاق عامّة الناس من علماء السنّة والشيعة . أما أهل السنة فمتّفقون علىٰ تفضيل أبي بكر وتقديمه ، وأمّا الشيعة القائلون بأنّ علياً كان هو المستحق للإمامة فيقولون : إنه قد نصَّ علىٰ إمامته قبل ذلك نصّاً جليّاً ظاهراً معروفاً ، وحينئذ فلم يكن يحتاج إلىٰ كتاب »[1] .

« وهذا الحديث الصحيح ، فيه همّه بأنْ يكتب لأبي بكر كتاباً بالخلافة لئلّا يقول قائل : أنا أولىٰ ... وقد أراد النبيّ صلّىٰ الله عليه ذلك مرّتين في مرضه .. ولهذا قال ابن عباس : إن الرزيّة ... فإن ذلك رزيّة في حقّ من شك في خلافة الصدّيق وقدح فيها ... »[2]

أقول :

قد تقدّم في غضون البحوث السّابقة ما يبيّن كذب ابن تيميّة في عدّة من الامور التي نسبها إلىٰ ابن عباس ، وحاصل ذلك : إنّه كان من أقرب تلامذة الإمام وأصحابه وأنصاره ، المفضّلين له علىٰ غيره ، والمطيعين له في جميع الشئون ، وقد ذكرنا في (الشرح) أنّه كان علىٰ قول أمير المؤمنين عليه السلام في المتعتين ، وما نسب إليه من المخالفة فكذب موضوع ، وكذا قضيّة تصرّفه في أموال البصرة ،

---

(١) منهاج السنة ٦/٢٣ ـ ٢٥ .

(٢) منهاج السنة ٨/٥٧١ ـ ٥٧٣ .

كما بيّنا هناك واقع الحال في كلمته : الرزيّة كلّ الرزيّة ..

زيد بن علي بن الحسين

كان يتولّىٰ أبا بكر وعمر

وقال بالنسبة إلىٰ زيد بن علي بن الحسين ـ رضي الله عنه ـ : « كان ممن يتولّىٰ أبا بكر وعمر »(١) .

قال : « وأيضاً ، فليست ذريّة فاطمة كلّهم محرّمين علىٰ النار ، بل فيهم البرّ والفاجر ، والرافضة تشهد علىٰ كثير منهم بالكفر والفسوق ، وهم أهل السنّة منهم المتولّون لأبي بكر وعمر ، كزيد بن علي بن الحسين وأمثاله من ذريّة فاطمة ... »(٢) .

أولاد الأئمّة وأعلام بني هاشم

يفضّلونهما علىٰ علي

وفي النصّ السابق أضاف كلمة « أمثاله » فقط ، والمدّعىٰ أنهم « يتولّون » . لكنّه في بعض المواضع يصرّح بالتفضيل وينسبه إلىٰ جميع بني هاشم ... لاحظ

(١) منهاج السنة ٦/٣٤١ .
(٢) منهاج السنة ٤/٦٣ ـ ٦٤ .

عبارته التالية:

« انّ العترة لم تجتمع علىٰ إمامته ولا أفضليته ، بل أئمة العترة كابن عباس وغيره يقدّمون أبا بكر وعمر في الإمامة والأفضلية ، وكذلك سائر بني هاشم من العباسيّين والجعفريّين وأكثر العلويين ، وهم مقرّون بإمامة أبي بكر وعمر ...

والنقل الثابت عن جميع علماء أهل البيت ، من بني هاشم ، من التابعين وتابعيهم ، من ولد الحسين بن علي وولد الحسن وغيرهما : إنهم كانوا يتولّون أبا بكر وعمر ، وكانوا يفضّلونها علىٰ علي ، والنقول عنهم ثابتة متواترة »[1].

محمّد بن أبي بكر

ولكون محمد بن أبي بكر « رضي الله عن محمّد » من خلّص شيعة أمير المؤمنين عليه السلام ، فقد عاداه القوم ، وحاولوا التنقيص منه ، واتّهموه بما لا يليق ، ونسبوا إليه القبيح :

أتىٰ حدّاً فجلده عثمان فبقي في نفسه عليه

قال : « يقال إنه أتىٰ حدّاً فجلده عثمان عليه ، فبقي في نفسه علىٰ عثمان ، لِما كان في نفسه من تشرّفه بأبيه أبي بكر ، فلما قام أهل المدينة علىٰ عثمان قالوا : إنه كان معهم ، وإنّه دخل عليه وأخذ بلحيته ، وأن عثمان قال له : لقد أخذت مأخذاً عظيماً ما كان أبوك ليأخذه . ويقال : إنه رجع لما قال له ذلك ، وأن الذي قتل عثمان

(١) منهاج السنة ٣٩٦/٧.

كان غيره »[1].

كان من رجال الفتنة

قال : « ثم إنه كان مع علي في حروبه وولّاه مصر ، فقتل بمصر ، قتله شيعة عثمان لما كانوا يعلمون أنه كان من الخارجين عليه ، وحرق في بطن حمار ، قتله معاوية بن حديج .

والرافضة تغلو في تعظيمه علىٰ عادتهم الفاسدة في أنهم يمدحون رجال الفتنة الذين قاموا علىٰ عثمان ، ويبالغون في مدح من قاتل مع علي ، حتىٰ يفضّلون محمد بن أبي بكر علىٰ أبيه أبي بكر ، فيلعنون أفضل الأُمة بعد نبيّها ، ويمدحون ابنه الذي ليس له صحبة ولا سابقة ولا فضيلة ... وهم يعظّمونه ، وابنه القاسم بن محمد وابن ابنه عبد الرحمن بن القاسم ، خير عند المسلمين منه ، ولا يذكرونهما بخير ، لكونهما ليسا من رجال الفتنة »[2].

معاوية خير منه وأعلم وأدين

ثم قال بعد كلامٍ له : « بل معاوية خير منه وأعلم وأدين وأحلم وأكرم »[3].

مروان أفضل منه

بل سعىٰ لتفضيل مروان عليه ، فإنّه قال : « وليس مروان أولىٰ بالفتنة

---

(١) منهاج السنة ٤/٣٧٥.
(٢) منهاج السنة ٤/٣٧٥ ـ ٣٧٦.
(٣) منهاج السنة ٤/٣٧٧.

والشر من محمد بن أبي بكر، ولا هو أشهر بالعلم والدين منه، بل أخرج أهل الصحاح عدّة أحاديث عن مروان، وله قول مع أهل الفتيا، واختلف في صحبته، ومحمد بن أبي بكر ليس بهذه المنزلة عند النّاس »[١].

دعت عليه عائشة فأحرق بالنار بمصر

وقال مدافعاً عن عائشة: « وأما العسكر الذي قاتلوها، فلولا أنه كان في العسكر محمد بن أبي بكر مدّ يده إليها، لمدّ يده إليها الأجانب، ولهذا دعت عائشة علىٰ من مدّ يده إليها وقالت: يد من هذه ؟ أحرقها الله بالنار، فقال: أي أُخيّة في الدنيا قبل الآخرة، فقالت: في الدنيا قبل الآخرة. فأُحرق بالنار بمصر »[٢].

الأشتر النخعي وهاشم المرقال وأمثالهما

وطعن في رجال أمير المؤمنين عليه السّلام وأُمراء جيشه، بأنّهم كانوا غير مرضيّين عند أمير المؤمنين، وكان يريد قمعهم إلّا أنـه لم يمكـنه، وقـرَنَهم بمثل الأشعث بن قيس ... وهذه عبارته: « ثم كان من نعم الله سبحانه ورحمته بالإسلام أنّ الدولة لمّا انتقلت إلىٰ بني هاشم صارت في بـني العـباس ... وإلّا فـلو تـولّىٰ ـ والعياذ بالله ـ فضي يسبّ الخلفاء والسّابقين الأوّلين لقلب الإسلام.

ولكن دخل في غمار الدولة من كانوا لا يرضون باطنه، ومن كان لا يمكنهم

---

(١) منهاج السنة ٦/٢٤٥.

(٢) منهاج السنة ٤/٣٥٥.

دفعه ، كما لم يمكن عليّاً قمع الأُمراء الذين هم أكابر عسكره ، كالأشعث بن قيس ، والأشتر النخعي ، وهاشم المرقال ، وأمثالهم »[١].

المختار بن أبي عبيدة

كذّاب ادّعىٰ النبوة

وتناول المختار بن أبي عبيدة الثقفي بالسبّ والشتم والبهتان ... لا لشئ ، وإنّما لقتله قتلة أبي عبد الله الحسين السّبط الشهيد ... قال :

« والمنتصرون لعثمان : معاوية وأهل الشام . والمنتصرون من قتلة الحسين : المختار بن أبي عبيد الثقفي وأعوانه . ولا يشك عاقل أن معاوية خير من المختار ، فإنّ المختار كذّاب ادّعىٰ النبوّة ، وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم قال : يكون في ثقيف كذاب ومبير . فالكذّاب هو المختار ، والمبير هو الحجّاج بن يوسف ... وكان المختار رجل سوء »[٢].

وقال مدافعاً عن عمر بن سعد : « ثمّ غاية عمر بن سعد وأمثاله أنْ يعترف بأنه طلب الدنيا بمعصيةٍ يعترف أنها معصية ، وهذا ذنب كثيرٍ وقوعه من المسلمين.

وأمّا الشّيعة فكثير منهم يعترفون بأنّهم إنّما قصدوا بالملك إفساد دين الإسلام ومعاداة النبي ... وأوّل هؤلاء بل خيارهم هو : المختار بن أبي عبيد الكذّاب ، فإنه كان أمير الشّيعة ، وقتل عبيد الله بن زياد ، وأظهر الإنتصار

---

(١) منهاج السنة ٨/٢٣٩ ـ ٢٤٠.
(٢) منهاج السنة ٤/٣٢٩.

للحسين حتىٰ قتل قاتله ، وتقرّب بذلك إلىٰ محمد بن الحنفيّة وأهل البيت ، ثم ادّعىٰ النبوّة وأن جبريل يأتيه ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم أنه قال : سيكون في ثقيف كذاب ومبير ، فكان الكذّاب هو المختار ابن أبي عبيد ، وكان المبير هو الحجاج بن يوسف الثقفي .

ومن المعلوم أنّ عمر بن سعد أمير السرية التي قتلت الحسين ـ مع ظلمه وتقديمه الدنيا علىٰ الدين ـ لم يصل في المعصية إلىٰ فعل المختار بن أبي عبيد الذي أظهر الإنتصار للحسين وقتل قاتله ، بل كان هذا أكذب وأعظم ذنباً من عمر بن سعد .

فهذا الشيعي شرّ من ذلك الناصبي .

بل والحجاج خير من المختار ، فإن الحجاج كان مبيراً كما سمّاه النبي ، يسفك الدّماء بغير حق ، والمختار كان كذّاباً يدّعي النبوّة وإتيان جبريل إليه ، وهذا الذنب أعظم من قتل النفوس ، فإن هذا كفر ، وإنْ كان لم يتب منه كان مرتدّاً ، والفتنة أعظم من القتل »[1] .

أقول :

إن جميع ما ذكره عن بني هاشم وعبد الله بن العباس وزيد بن علي ومحمد ابن أبي بكر ، والأشتر والمرقال ، والمختار ... كلّه سباب وأكاذيب وافتراءات لا أساس لشيءٍ منها من الصحّة ، وفي بعضها دلالة علىٰ ذلك ، لأنك ترىٰ ـ مثلاً ـ في كلامه عن « محمد بن أبي بكر » لا يذكر روايةً منقولةً عن كتاب ، ولا يأتي بشاهدٍ من كلامٍ لأحد ، وإنما فيه « يقال » و « قالوا » ونحو ذلك ... وفي كلامه عن « الأشتر » و « المرقال » يخبر عن باطنها وعن باطن أمير المؤمنين ، وأنّه لم يمكنه

(١) منهاج السنة ٢/٦٨ ـ ٧١.

قمعها، وهما من أعلام المجاهدين معه حتىٰ آخر لحظة !!

والشيء المهمُّ الذي ينبغي الكلام عليه هو تطبيقه حديث: « إنّ في ثقيف كذّاباً ومبيراً » علىٰ المختار والحجّاج، بأنْ يكون « الكذّاب » هو « المختار » لكونه ادّعىٰ نزول الوحي عليه، و « المبير » هو الحجّاج، لكونه أهلك ناساً وسفك دماءً لا تحصىٰ.

وقد فسّر غيره أيضاً الحديث المذكور بهذا المعنىٰ... فهما وصفان لرجلين.

لكنّ منهم من يجعل من أخبر عنه النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم رجلاً واحداً اجتمع فيه الوصفان فقال: هو المختار لكونه كذب بادّعاء الوحي، وقتل قتلة الحسين عليه السلام...

وقائل هذه المقالة أشدّ تعصّباً، لكونه يرىٰ المقتصّ من قتلة الحسين عليه السّلام « مبيراً »، وينسب ذلك إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم كاذباً عليه !!

لكنّ وصف « المختار » بشيءٍ من الوصفين باطل، إذْ لا دليل علىٰ ادّعائه الوحي إطلاقاً، كما أنّ وصفه بـ« المبير » ـ وهو صفة ذم ـ باطلٌ، لأنّه إنما قتل قتلة الإمام الحسين عليه السلام، وشفى بفعله صدور النبي وأهل بيته وصدور قومٍ مؤمنين.

بل الحق أنّ « الكذّاب المبير » هو « الحجّاج ». أمّا كونه « مبيراً » فمعلوم عند الكلّ، وأمّا ادّعاؤه الوحيَ، فقد رواه أهل السنّة أنفسهم بترجمته، وهذه بعض الأخبار في ذلك:

« قال عتّاب بن أسيد بن عتاب: لما قبض النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم، جعلت أُمّ أيمن تبكي ولا تستريح من البكاء، فقال أبو بكر لعمر: قم بنا إلىٰ هذه المرأة، فدخلا عليها فقالا: يا أُمّ أيمن ما يبكيك ؟ قد أفضىٰ رسول الله صلّىٰ الله

عليه وسلّم إلىٰ ماهو خير له من الدنيا . فقالت : ما أبكي لذلك ، إني لأعلم أنه قد أفضىٰ إلىٰ ماهو خير من الدنيا ، ولكنْ أبكي علىٰ الوحي انقطع .

فبلغ ذلك الحجاج بن يوسف فقال : كذبت أُمّ أيمن، أنا ما أعمل إلّا بوحي» .

« وقال عوف : خرجت يوم عيد فقلت : لأسمعنّ الليلة خطبة الحجّاج ، فجئت فجلست علىٰ الدكان ، وجاء الحجاج يتمايل حتىٰ صعد المنبر فتكلّم ، وكان إذا أكثر وضع يده علىٰ فيه حتىٰ يفهمنا كلامه ، ثم قال :

تزعمون ـ يا أهل العراق ـ إن خبر السماء قد انقطع عن أمير المؤمنين ! وكذبتم ـ والله ـ يا أهل العراق ـ، والله ما انقطع خبر السماء عنه ، إن عنده منه كذا وعنده منه كذا ! » .

« حدّث بزيع بن خالد الضبّي قال : سمعت الحجّاج يخطب ، فقال في خطبته : رسول أحدكم في حاجة أكرم عليه أم خليفته في أهله ؟ فقلت في نفسي : لله عليَّ أنْ لا أُصلّي خلفك صلاةً أبداً ، وإنْ وجدت قوماً يجاهدونك لأجاهدنّك معهم . فقاتل يوم الجماجم حتىٰ قتل » .

« قال عاصم : سمعت الحجاج ـ وهو علىٰ المنبر ـ يقول : إتّقوا الله ما استطعتم ، ليس فيها مثوبة ، فاسمعوا وأطيعوا لأمير المؤمنين عبد الملك فإنّها المثوبة ، والله لو أمرت الناس أنْ يخرجوا من بابٍ من أبواب المسجد ، فخرجوا من بابٍ آخر ، لحلّت لي دماؤهم وأموالهم . والله لو أخذت ربيعة بمضر لكان ذلك لي من الله حلالاً .

ويا عذيري من عبد هذيل ـ يعني عبد الله بن مسعود ـ يزعم أن قرآنه من عند الله ، والله ماهي إلّا رجز من رجز الأعراب ، ما أنزلها عزّ وجل علىٰ نبيه . وفي روايةٍ : لو أدركته لضربت عنقه . وفي رواية : ولا أجد أحداً يقرأ علىٰ قراءة ابن امّ عبد إلّا ضربت عنقه ، ولأُخلينّ منها المصحف ولو بضلع خنزير » .

« قال عوف : سمعت الحجاج يخطب وهو يقول : إن مثل عثمان عند الله كمثل عيسىٰ بن مريم ، ثم قرأ هذه الآية يقرؤها ويفسّرها : ﴿ إذ قال الله يا عيسىٰ إني متوفّيك ورافعك إليّ ومطهّرك من الذين كفروا ﴾ يشير إلينا بيده وإلىٰ أهل الشام »[١].

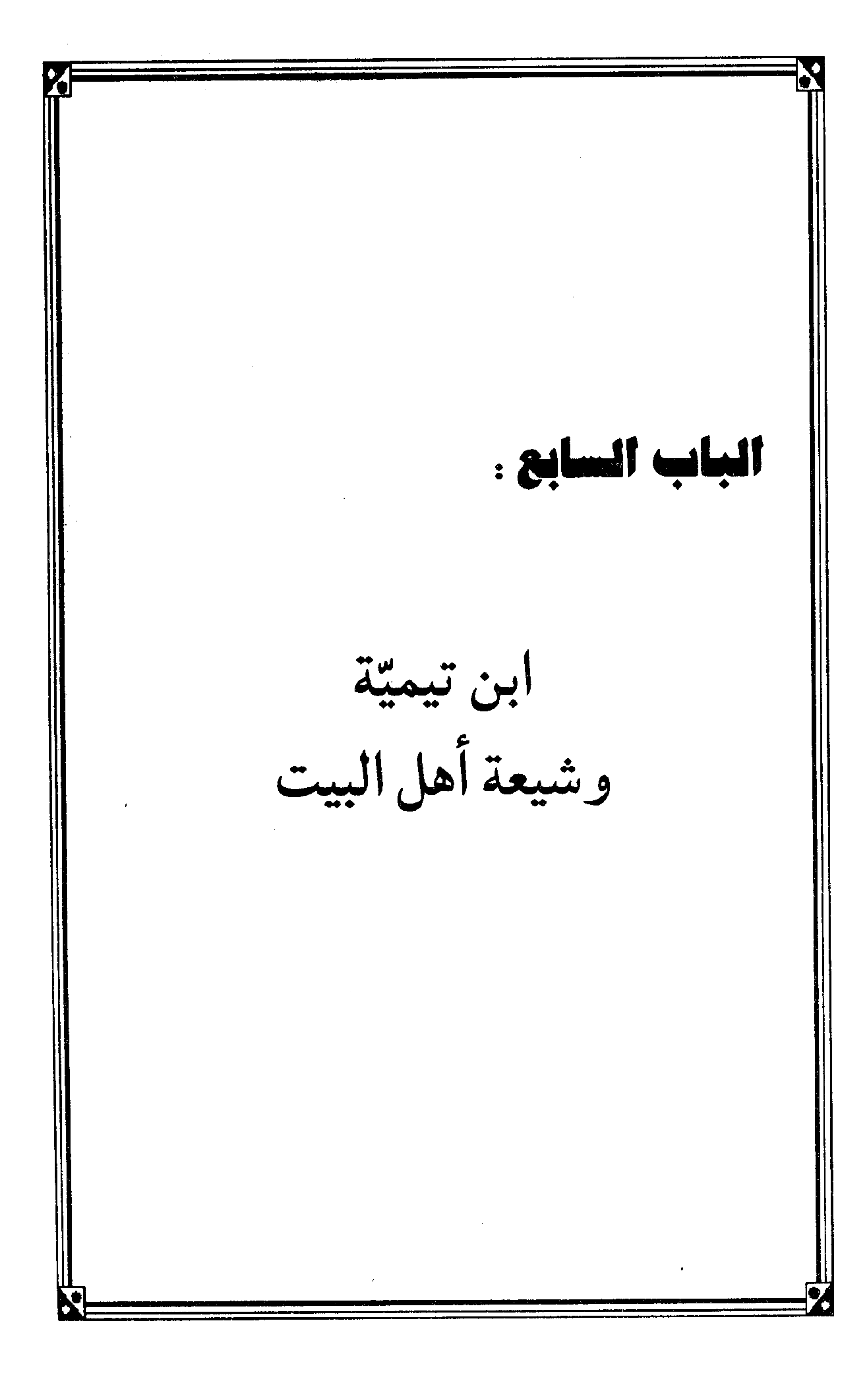
هذا ، وقد ذكر ابن تيمية أنّ الحجّاج تزوّج بابنة عبد الله بن جعفر ، فخالفته بنو أُميّة وحملوه علىٰ طلاقها . فذكر لذلك سبباً غير ماهو الواقع والحقيقة ، بل الحقيقة يرويها إمام الشافعية محمد بن إدريس :

« قال محمد بن إدريس الشافعي : لمّا تزوّج الحجاج بن يوسف إبنة عبد الله ابن جعفر ، قال خالد بن يزيد بن معاوية لعبد الملك بن مروان : أتركت الحجاج يتزوّج ابنة عبد الله بن جعفر ؟ قال : نعم ، ما بأس بذلك ؟ قال : أشد البأس والله ! قال : وكيف ؟ قال : والله ـ يا أمير المؤمنين ـ لقد ذهب مافي صدري علىٰ ابن الزبير منذ تزوّجت رملة بنت الزبير . قال : فكأنّه كان نائماً فأيقظه ، قال : فكتب إليه يعزم عليه في طلاقها . فطلّقها »[٢].

---

(١) هذه الكلمات ونحوها في مختصر تاريخ دمشق ٦/٢١٤ ـ ٢١٥ وتهذيب تاريخ دمشق ٤/٧٢ ـ ٧٣.

(٢) مختصر تاريخ دمشق ٦/٢٠٥.



الباب السابع :

ابن تيميّة
وشيعة أهل البيت

مقدّمة

كنت أقرأ في كتاب (كتب حذّر منها العلماء)[1] فَلفَتَ نظري نقده لكتاب (هموم داعية ، لمحمّد الغزالي) ، وما ذكره من نظراتٍ له حوله ...

لقد جاء في النظرة الأُولىٰ :

« إن المؤلّف وصف نفسه علىٰ غلاف كتابه بوصف « داعية » ، وهذا الوصف لا يتحقّق لصاحبه إلّا بعد أنْ يستكمل عدّة صفات ، من أبرزها ما ورد في قوله تعالىٰ : ﴿ ادع إلىٰ سبيل ربّك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ . فهل هذه الصّفات تنطبق علىٰ من أطلق للسانه العنان ليصف طائفةً من المسلمين ـ وهم ما يطلق عليهم (السلفيّون) ـ بصفاتٍ لا تليق بهم لمن عرفهم وأدرك حالهم ؟

فهل الذي حصل للمؤلّف من مواقف مع أفراد قلّة من هذه الطائفة ، يجوّز له ذلك أن يصفهم بهذه الصفات التي لا يرضىٰ منها واحدةً لنفسه ، فكيف يرضاها لغيره ؟ وهاك بعضها :

---

(١) لأحد أتباع ابن تيمية في هذا العصر ، يحذّر فيه من قراءة مئات الكتب المؤلّفة ضدّهم ، بعد التعريف بها وبمؤلّفيها ، وهم من علماء المسلمين شيعةً وسنّةً .

١ ـ « ... جهلة المحدّثين ... » ص ٤٤ .

٢ ـ « ... فكانوا للأسف بلاءً علىٰ السنّة وفتّانين علىٰ الإسلام كلّه ... » ص ١٠٢ .

٣ ـ « ... الواقع أن الأمراض النفسيّة عند هؤلاء المتعصّبين ... » ص ١٢ .

٤ ـ « ... أصحاب الفكر المختل ... » ص ٢١ .

٥ ـ « ... عقول بها مسّ ... » ص ١٤٤ .

٦ ـ « ... فكم ظلمت السنّة ممّن يتشدّقون بها ... » ص ٢٧ .

٧ ـ « ... خفاف الفقه ... » ص ١٠٦ .

٨ ـ « ... الجهّال القاصرين ... » ص ١٤١ .

٩ ـ « ... إن الإسلام لا يؤخذ من أصحاب العقد النفسيّة ، سواء كانت غيرتهم من ضعفٍ جنسي أو شبق جنسي ... » ص ١٤٣ .

١٠ ـ « ... متكلّمين باسم الإسلام ... » ص ١٤٤ .

١١ ـ « ... أعداد غفيرة من المتحدّثين في الدعوة يشبهون هذا المدرس الجهول ... » ص ١٥٠ .

١٢ ـ « ... إنّ فهم هؤلاء الناس للدين غريب ، وإثارة هذه القضايا دون غيرها من أساسيّات الإسلام مرض عقلي ، إنه ضرب من الخبال ... » ص ١٥٢ .

١٣ ـ « ... وإنّنا نحمي السنّة من أفهام الأرذال ... » ص ١٥٢ .

١٤ ـ « ... ودين الله أشرف من أنْ يتحدّث فيه هؤلاء الحمقىٰ ... » ص ١٦١

ثم قال مؤلّف الكتاب المذكور :

« قلت : هذه بعض الصّفات التي وصف بها المؤلّف الجماعة السلفيّة ، وأترك

الحكم للقارئ المنصف الذي يريد الله والدار الآخرة ... »[١].

ثم إنه ذكر في النظرة الرابعة ما نصّه :

« لمز الأُستاذ بعض علماء الإسلام الأفاضل الذين بذلوا حياتهم خدمة للإسلام والمسلمين ، أمثال الحافظ العلامة ابن حجر العسقلاني ، والشيخ محمد بن عبد الوهاب ، رحمهما الله تعالىٰ ، وهاك ما قاله الاستاذ بعد أنْ أورد قوله تعالىٰ : ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴾ قال : « فهل وعىٰ ذلك من قبل حديث الغرانيق وقال : إن تظاهر الروايات يجعل له أصلاً مّا ، والقائل محدّث كبير ؟

وهذا المحدّث الكبير الذي لمزه الأُستاذ بعدم الوعي لم يسمّه لنا هذا ، ولكن سمّاه لنا في كتابٍ آخر بأنه « ابن حجر » . سبحان الله ! حافظ علّامة عالم ربّاني ، رحمه الله تعالىٰ ، تعتبر كتبه من أعظم الكنوز في المعارف الإسلاميّة ، يلمزه الأُستاذ ـ هداه الله ـ بقوله : « فهل وعىٰ » !! هذه الكلمة قد تقال في بعض المتعلّمين ، أما جبال العلم أمثال ابن حجر رحمه الله فلا أتصوّر أن الأُستاذ يوافقني علىٰ لمزهم بهذا .

ويستطرد الأُستاذ قائلاً : « وقد قبل فرية الغرانيق مدّع للسلفيّة كبير ، ووضعها في سيرةٍ ألّفها .

نعم ، لقد أشار الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ إلىٰ قصّة الغرانيق في مختصر السيرة الذي ألّفه ، ولكن هل يعني هذا الخطأ الذي لا يتجاوز ثلاثة أسطر أن يوصف صاحبه بأنه « مدّع للسلفيّة » ؟ ... »[٢].

---

(١) كتب حذّر منها العلماء ١/٢١٥ ـ ٢١٧ .
(٢) كتب حذّر منها العلماء ١/٢٢١ ـ ٢٢٢ .

أقول :

لقد انزعج هذا الرّجل عندما رأى أن أتباع ابن تيميّة وابن عبد الوهاب يوصفون بـ« الجهّال القاصرين » و « الأراذل » و « الحمقىٰ » و « أصحاب العقد النفسيّة » و « الفكر المختل » و « خفاف الفقه » ... مِن قِبَل أحد كبار العلماء والكتّاب من أهل السنّة !!

وهم ـ في نفس الوقت ـ يصفون إحدىٰ الطائفتين الكبيرتين من المسلمين ، أعني « الشيعة الإماميّة الإثني عشرية » بصفاتٍ تعتبر هذه الصفات ـ التي وصف بها الغزالي الجماعة المتّسمين بالسلفيّة ـ بالنسبة إليها لا شئ ... !!

وانزعج الرجل من وصف الحافظ ابن حجر بـ« عدم الوعي » في قضيّة واحدة معيّنة ، وذلك لقبوله خبراً موضوعاً أخرجه بعض أئمة أهل السنّة ، يتضمّن نسبة « عدم الوعي » إلىٰ النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، وذلك قدح وطعن في النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ورسالته الكريمة !!

لكنّهم ـ في نفس الوقت ـ يطيلون ألسنتهم وتخرج من أفواههم الكلمات الكبيرة بحقّ الكثيرين من رجالات الإسلام ...

(١)

تحاملات ابن تيميّة علىٰ الإماميّة وإتّهاماته لهم

لكن القوم ـ في كلّ ذلك ـ تبع لإمامهم ...

لقد أنصف ابن حجر العسقلاني ـ وهو « حافظ علّامة عالم رباني » أحد

« جبال العلم » كما وصفه ـ عندما أشار إلىٰ كتاب (منهاج السنّة) وقال : « إلّا أنّه تحامل في مواضع عديدة »[١].

ولمّا كان الغرض من هذه الدراسات : معرفة ابن تيميّة عقيدة وعلماً وعدالةً ، كان من المناسب أن نشير إلىٰ بعض كلمات ابن تيمية ، وتحاملاته بحق « الشيعة » و « ابن المطهّر » صاحب (منهاج الكرامة) وغيره من أعلام الإماميّة .

فهذا ـ أوّلاً ـ جانب ممّا صدر من ابن تيميّة بحق طائفة الشيعة الإمامية الاثني عشرية :

١ ـ ما نقله عن الشعبي

قال : « وهذا المصنّف سمّىٰ كتابه (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) وهو خليق بأنْ يسمّىٰ (منهاج الندامة) ، كما أنّ من ادّعىٰ الطهارة ـ وهو من الذين لم يرد الله أنْ يطهّر قلوبهم ، بل من أهل الجبت والطاغوت والنفاق ـ كان وصفه بالنجاسة والتكدير أولىٰ من وصفه بالتطهير[٢] ...

ومن أخبر الناس بهم الشعبي وأمثاله من علماء الكوفة ، وقد ثبت عن الشعبي أنه قال : ما رأيت أحمق من الخشبيّة ، لو كانوا من الطير لكانوا رخماً ، ولو كانوا من البهائم لكانوا حمراً . والله لو طلبت منهم أن يملئوا لي هذا البيت ذهباً علىٰ أنْ أكذب علىٰ علي لأعطوني ، ووالله ما أكذب عليه أبداً .

وقد روىٰ هذا الكلام مبسوطاً عنه أكثر من هذا ، لكنّ الأظهر أنّ المبسوط من كلام غيره ، كما روىٰ أبو حفص ابن شاهين في كتاب (اللطيف في السنّة) :

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢ / ٧١ .

(٢) سيأتي أنه كان يسمىٰ « ابن المطهر » بـ « ابن المنجّس » .

حدّثنا محمّد بن أبي القاسم بن هارون ، حدثنا أحمد بن الوليد الواسطي ، حدّثني جعفر بن نصير الطوسي الواسطي ، عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول ، عن أبيه ، قال : قال لي الشعبي :

أحذّركم هذه الأهواء المضلّة ، وشرّها الرّافضة ، لم يدخلوا في الإسلام رغبةً ولا رهبة ، ولكن مقتاً لأهل الإسلام وبغياً عليهم ، قد حرّقهم علي ـ رضي الله عنه ـ بالنار ونفاهم إلىٰ البلدان ، منهم عبد الله بن سبأ ، يهودي من يهود صنعاء ، نفاه إلىٰ ساباط ، وعبد الله بن يسار نفاه إلىٰ خازر .

وآية ذلك أن محنة الرافضة محنة اليهود . قالت اليهود : لا يصلح الملك إلّا في آل داود ، وقالت الرافضة : لا تصلح الإمامة إلّا في ولد علي ، وقالت اليهود : لا جهاد في سبيل الله حتىٰ يخرج المسيح الدجال وينزل سيف من السماء ، وقال الرافضة : لا جهاد في سبيل الله حتىٰ يخرج المهدي وينادي منادٍ من السماء ... واليهود لا يرون المسح علىٰ الخفّين وكذلك الرافضة . واليهود يستحلّون أموال الناس كلّهم وكذلك الرافضة ... واليهود تبغض جبريل ويقولون : هو عدوّنا من الملائكة ، وكذلك الرافضة يقولون : غلط جبريل بالوحي علىٰ محمد صلّىٰ الله عليه وسلّم .

وكذلك الرافضة وافقوا النصارىٰ في خصلة النصارىٰ : ليس لنسائهم صداق ، إنّما يتمتّعون بهنّ تمتّعاً ، وكذلك الرافضة يتزوّجون بالمتعة ، ويستحلّون المتعة .

وفضّلت اليهود والنصارىٰ علىٰ الرافضة بخصلتين : سئلت اليهود من خير أهل ملّتكم ؟ قالوا : أصحاب موسىٰ . وسئلت النصارىٰ : من خير أهل ملّتكم ؟ قالوا : حواريّ عيسىٰ ، وسئلت الرافضة : من شرّ أهل ملّتكم ؟ قالوا : أصحاب محمّد صلّىٰ الله عليه وسلّم ، أُمروا بالإستغفار لهم فسبّوهم ، فالسيف عليهم

مسلول إلىٰ يوم القيامة ، لا تقوم لهم راية ، ولا يثبت لهم قدم ، ولا تجتمع لهم كلمة ، ولا تجاب لهم دعوة ، دعوتهم مدحوضة ، وكلمتهم مختلقة ، وجمعهم متفرق ، كلّما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله[1] » .

قال ابن تيمية بعد نقله بطوله :

« قلت : هذا الكلام بعضه ثابت عن الشعبي ، كقوله : « لو كانت الشيعة من البهائم لكانوا حمراً ، ولو كانت من الطير لكانوا رَخَماً » فإنّ هذا ثابت عنه ، قال ابن شاهين : حدّثنا محمد بن العباس النحوي ، حدّثنا إبراهيم الحربي ، حدثنا أبو الربيع الزهراني ، حدّثنا وكيع بن الجراح ، حدّثنا مالك بن مغول . فذكره .

وأمّا السّياق المذكور فهو معروف عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول ، عن أبيه ، عن الشعبي » .

ثم إنه روىٰ الكلام المذكور ـ مع بعض الإختلاف ـ مرةً أُخرىٰ بسندٍ آخر ، قال :

« وروىٰ أبو عاصم خشيش أصرم في كتابه ، ورواه من طريقه أبو عمرو الطلمنكي في كتابه في الأُصول . قال أبو عاصم : حدّثنا أحمد بن محمد وعبد الوارث بن إبراهيم ، حدّثنا السندي بن سليمان الفارسي ، حدّثني عبد الله بن جعفر الرقي ، عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول ، عن أبيه ، قال : قلت لعامر الشعبي : ما ردّك عن هؤلاء القوم وقد كنت فيهم رأساً ؟ قال ... » .

قال ابن تيميّة :

« وقد روىٰ أبو القاسم الطبري في (شرح أُصول السنّة) نحو هذا الكلام ،

(١) هذا أحد المواضع التي ذكر فيها المشابهة بين الشيعة وبين اليهود والنصارىٰ ، وهناك مواضع عديدة ، سنذكر بعضها تحت عنوان يخصّ ذلك .

من حديث وهب بن بقية الواسطي ، عن محمد بن حجر الباهلي ، عن عبد الرحمن ابن مالك بن مغول .

فهذا الأثر قد روي عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول ، من وجوه متعددة يصدّق بعضها بعضاً ، وبعضها يزيد علىٰ بعض » .

ثمّ قال ابن تيميّة :

« لكنّ عبد الرحمن بن مالك بن مغول ضعيف » .

فقال :

« وذمّ الشعبي لهم ثابت من طرق أُخرىٰ » لكنّه استدرك قائلاً :

« لكنّ لفظ الرافضة إنما ظهر لمّا رفضوا زيد بن علي بن الحسين ، في خلافة هشام ، وقصّة زيد بن علي بن الحسين كانت بعد العشرين ومائة ، سنة إحدىٰ وعشرين أو اثنتين وعشرين ومائة ... والشعبي توفّي في أوائل خلافة هشام ، أو آخر خلافة يزيد بن عبد الملك أخيه ، سنة خمس ومائة أو قريباً من ذلك ، فلم يكن لفظ الرافضة معروفاً إذ ذاك ، وبهذا وغيره يعرف كذب لفظ الأحاديث المرفوعة التي فيها لفظ الرافضة ... فيكون المعبّر عنهم بلفظ الرافضة ذكره بالمعنىٰ ، مع ضعف عبد الرحمن ، ومع أن الظاهر أن هذا الكلام إنما هو نظم عبد الرحمن بن مالك بن مغول وتأليفه ، وقد سمع طرفاً منه عن الشعبي .

وسواء كان هو ألّفه أو نظمه ، لما رآه من امور الشيعة في زمانه ، ولما سمعه عنهم ، أو لما سمع من أقوال أهل العلم فيهم ، أو بعضه ، أو مجموع الأمرين ، أو بعضه لهذا وبعضه لهذا ، فهذا الكلام معروف بالدليل ، لا يحتاج إلىٰ نقلٍ وإسناد .

وقول القائل إن الرافضة تفعل كذا وكذا ، المراد به بعض الرافضة » .

أقول :

لقد استغرق هذا الكلام وما قاله ابن تيمية حوله ١٤ صفحة من صفحات

الجزء الأول من كتابه ، من الصفحة ٢٢ إلىٰ الصفحة ٣٦ .

ثم عقّب ذلك بفصلٍ أورد فيه أموراً سمّاها بـ« الحماقات »[١] .

فهذا ما افتتح كتابه به .

والغرض من ذلك كلّه سبّ الشّيعة وشتمهم ، علىٰ لسان أهل الكوفة ، لكونهم أعرف الناس بهم !!

نعم ... الغرض من ذلك هو السبّ والشتم ، مع علمه واعترافه بسقوط الحكاية سنداً ، لتصريحه بضعف « عبد الرحمن بن مالك بن مغول » ، ومتناً ، لأنّ لفظ « الرافضة » إنّما ظهر بعد موت الشّعبي ...

فلماذا سوّد صحائفه بذكره ؟

ومن هنا يقول في آخر كلامه علىٰ السند :

« فهذا الكلام معروفٌ بالدليل لا يحتاج إلىٰ نقلٍ وإسناد » !!

ثم يصرّح بحصول « المقصود » ـ وهو « السبّ والشتم » ـ بنقل هذا الكلام ، سواء كان ثابتاً عن الشعبي أو غير ثابت !! ، إنّه يقول في الصفحة ٥٦ :

« إن المقصود أنه من ذلك الزمان القديم يصفهم الناس بمثل هذا ، من عهد التابعين وتابعيهم ، كما ثبت بعض ذلك ، إمّا عن الشعبي ، وإمّا أن يكون من كلام عبد الرحمن ، وعلىٰ التقديرين فالمقصود حاصل ، فإن عبد الرحمن كان في زمن التّابعين ، وإنما ذكرنا هذا لأن عبد الرحمن كثير من الناس لا يحتج بروايته المفردة ، إمّا لسوء حفظه وإمّا لتهمته في تحسين الحديث » .

نعم ، كان هذا هو المقصود !

ويشهد بذلك أيضاً قوله في الصفحة ٤٤ :

---

(١) سنتعرض لها ولأمثالها في فصل خاص .

«وينبغي أن يعلم أنّه ليس كلّ ما أنكره بعض الناس عليهم يكون باطلاً...»
وقوله في الصفحة ٥٧ :
« لكن قد لا يكون هذا كلّه في الإمامية الاثني عشرية ، ولا في الزيدية .
ولكنْ قد يكون كثير منه في الغالية » .
فلماذا كلّ هذا التطويل ؟
« فلنترك الحكم للقارئ المنصف الذي يريد الله والدّار الآخرة » .

وهنا نقاط :

الأولىٰ : إنه إذا كان ما روي عن الشعبي يتعلّق بـ« الغالية » وكان لفظ « الرافضة » قد ظهر بعد الشعبي ، كان المقصود من الفرقة التي منها « عبد الله بن سبأ » و « عبد الله بن يسار » غير « الإماميّة الإثني عشرية » ، فلا علاقة لهذين الرجلين ـ بناءً علىٰ وجودهما تاريخيّاً ـ بهذه الطائفة ...

وعلىٰ هذا يبطل تشنيعه عليها بـ« عبد الله بن سبأ » في غير موضعٍ من كتابه[1] .

هذا بناءً علىٰ ثبوت الكلام عن الشّعبي .

الثانية : لكنّ هذا الكلام مكذوب موضوع علىٰ الشّعبي ، لسقوط أسانيد الخبر كلّها : فالوكيع بن الجراح ، في الطريق الأول ، تُكلّم فيه ، لوقوعه في السّلف وشربه المسكر ، ولقد أدرجه الذهبي في (ميزانه) لما ذكر وغيره .

و « السندي بن سليمان » في الطريق الثاني ، مجهول ، وكذا غيره فيه .

و « محمد بن حجر الباهلي » في الطريق الثالث ، مجهول لا يعرف كذلك .

---

(١) سنتعرّض لذلك في فصل خاص .

ومداره علىٰ « عبد الرحمن بن مالك بن مغول » :

الثالثة : ولم يشر إلىٰ كلمات أئمتهم في الجرح والتعديل في « عبد الرحمن » جهلاً أو عمداً ، وقد قال فيه أبو داود : « كذّاب يضع الحديث » ، وقال أحمد والدارقطني : متروك ، وقال النّسائي وغيره : ليس بثقة ، أورده الذهبي في (ميزانه) فنقل هذه الكلمات ، ولا كلمة مدح أصلاً[١] .

الرابعة : إنّه علىٰ فرض ثبوت الكلام عن الشّعبي ، فإنّ هذا الرجل لا يجوز قبول قوله في الحطّ علىٰ الشيعة ، لأنّه كان أمويّ الهوىٰ ، منحرفاً عن أهل البيت عليهم السلام ، والشواهد علىٰ ذلك عديدة .

٢ ـ الرّفض ومن ابتدع مذهب الرّافضة

وقال ابن تيميّة :

« ولا ريب أنّ الرفض مشتق من الشرك والإلحاد والنفاق ، ولكنْ تارةً يظهر ذلك ، وتارةً يخفىٰ »[٢] .

وكرّر القول بأنّ الذي ابتدع مذهب الرافضة كان زنديقاً ... :

١ ـ « إن الذي ابتدع مذهب الرافضة كان زنديقاً ملحداً عدوّاً لدين الإسلام وأهله ، ولم يكن من أهل البدع المتأوّلين كالخوارج والقدرية ، وإنْ كان قول الرافضة راج بعد ذلك علىٰ قومٍ فيهم إيمان لفرط جهلهم »[٣] .

٢ ـ « لأنّ أصل الرفض كان من وضع قوم زنادقة منافقين ، مقصودهم

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/٥٨٤ .

(٢) منهاج السنة ٧/٢٧ .

(٣) منهاج السنة ٤/٣٦٣ .

الطعن في القرآن والرسول ودين الإسلام ، فوضعوا من الأحاديث ما يكون التّصديق به طعناً في دين الإسلام ، وروّجوها علىٰ أقوام ... »[١].

٣ ـ « ولا ريب أن الذي ابتدع الرفض لم يكن محبّاً لله ورسوله ، بل كان عدوّاً لله »[٢].

ثم إنّه نسب هذا في غير موضعٍ إلىٰ « أهل العلم » :

« هو في الأصل من ابتداع منافق زنديق ، كما قد ذكر ذلك أهل العلم »[٣].

« ما زال أهل العلم يقولون : إنّ الرفض من إحداث الزنادقة الملاحدة ، الذين قصدوا إفساد الدين ، دين الإسلام ، ويأبىٰ الله إلّا أن يتمّ نوره ولو كره الكافرون »[٤].

« ولهذا قال أهل العلم : إن الرافضة دسيسة الزندقة وإنّه وضع عليها »[٥].

ولا يخفىٰ أنّ كلّ هذه العبارات مجملة ، ولأتباع ابن تيمية أن يقولوا بأنّ المقصود من « الرافضة » غير « الشيعة الإمامية الاثني عشرية » ، كما أنّ « الزنديق » و « الملحد » و « المنافق » الذي ابتدع ذلك غير معلوم ...

فلعلّ هناك فرقةً هي « من وضع قومٍ زنادقة منافقين ... » .

أقول :

قد يقال هذا دفاعاً عن ابن تيميّة ، بعد افتراض وجود فرقةٍ كذلك ، لكنّ ابن تيمية لا يدع مجالاً لمثل هذا التوجيه والتأويل ...

---

(١) منهاج السنة ٧/٩.
(٢) منهاج السنة ٧/١٠٩.
(٣) منهاج السنة ٦/٤٢٧.
(٤) منهاج السنة ٧/٤٠٩.
(٥) منهاج السنة ٧/٤٥٩.

٣ـ عبد الله بن سبأ شيخ الرّافضة

إنه يقول :

« فإنّ أصل الرفض إنما أحدثه زنديق غرضه إبطال دين الإسلام والقدح في سول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم كما قد ذكر ذلك العلماء . وكان عبد الله بن سبأ شيخ الرافضة لمّا أظهر الإسلام أراد أنْ يفسد الإسلام بمكره وخبثه ، كما فعل بولص بدين النصارىٰ ، فأظهر النسك ثم أظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حتىٰ سعىٰ في فتنة عثمان وقتله ، ثم لمّا قدم علىٰ الكوفة أظهر الغلوّ في علي والنصّ عليه ، ليتمكّن بذلك من أغراضه ، وبلغ ذلك علياً ، فطلب قتله ، فهرب منه إلىٰ قرقيسيا ، وخبره معروف ، وقد ذكره غير واحد من العلماء ...

ولهذا كانت الزنادقة الذين قصدهم إفساد الإسلام ، يأمرون بإظهار التشيّع والدخول إلىٰ مقاصدهم من باب الشيعة ، كما ذكر ذلك إمامهم صاحب (البلاغ الأكبر) و (الناموس الأعظم) » .

ثم نقل كلاماً طويلاً للباقلاني في الطعن علىٰ الباطنيّة ، ثم قال :

« قلت : وهذا بيّن ، فإنّ الملاحدة من الباطنية الإسماعيلية وغيرهم ، والغلاة النصيرية وغير النصيرية ، إنما يظهرون التشيّع وهم في الباطن أكفر من اليهود والنصارىٰ ، فدلّ ذلك علىٰ أن التشيع دهليز الكفر والنفاق »[1] .

أقول :

ففي هذا الكلام بيّن « المبتدع » وعيّنه ، وهو « ابن سبأ » ، إلّا أنّه ربّما يقال بأنّ المقصود من « الرافضة » هم « الإسماعيلية » و « النصيرية » وأمثالهما من الغلاة ، لا « الإماميّة الإثنا عشريّة » ... لا سيّما وأنّه صرّح باسم هاتين الفرقتين في

---

(١) منهاج السنة ١/٤٧٨ ـ ٤٨٦ .

آخر كلامه ، بل نصّ عليه في كلام آخر له حيث قال : « من أظهر الناس ردّةً : الغالية الذين حرّقهم علي رضي الله عنه بالنار لمّا ادّعوا فيه الإلاهية ، وهم السبائية أتباع عبد الله بن سبأ »[1] .

ولكنّ الواقع ليس كذلك ، وإليك عبارته التالية :

« والعلماء دائماً يذكرون أن الذي ابتدع الرفض كان زنديقاً ملحداً ، مقصوده إفساد دين الإسلام ، ولهذا صار الرفض مأوىٰ الزنادقة الملحدين من الغالية والمعطّلة ، كالنصيرية والإسماعيلية ونحوهم ، وأول الفكرة آخر العمل ، فالذي ابتدع الرفض كان مقصوده إفساد دين الإسلام ونقض عراه وقلعه بعروشه آخراً ، لكن صار يظهر منه ما يكنّه من ذلك ، ويأبى الله إلّا أن يتم نوره ولو كره الكافرون .

وهذا معروف عن ابن سبأ وأتباعه ، وهو الذي ابتدع النص في علي ، وابتدع أنه معصوم ، فالرافضة الإماميّة هم أتباع المرتدّين ، وغلمان الملحدين ، وورثة المنافقين »[2] .

وقال ـ وهو يدافع عثمان ـ :

« ونشأ في خلافته من دخل في الإسلام كرهاً فكان منافقاً ، مثل ابن سبأ وأمثاله ، وهم الذين سعوا في الفتنة بقتله ، وفي المؤمنين من يسمع المنافقين ... »[3] .

ثمّ إنّه نسب قتل عثمان ـ في غير موضعٍ ـ إلىٰ الشيعة بصراحة ، قال :

« أمّا الفتنة ، فإنّما ظهرت في الإسلام من الشيعة ، فإنهم أساس كلّ فتنة

---

(١) منهاج السنة ٣/٤٥٩ .

(٢) منهاج السنّة ٧/٢١٩ ـ ٢٢٠ .

(٣) منهاج السنة ٨/٣١٥ .

وشر ، وهم قطب رحىٰ الفتن ، فإنّ أوّل فتنة كانت في الإسلام قتل عثمان »[1] .

تناقضات ابن تيميّة

فههنا مطالب يتبيّن فيها تناقضات ابن تيميّة :

الأول : قد ذكر سابقاً عن الشعبي أن علياً عليه السلام نفىٰ عبد الله بن سبأ إلىٰ ساباط ، وهو يقول في كلامه « فهرب منه إلىٰ قرقيسيا » ، وبين الخبرين تكاذب .

الثاني : قد ذكر في كلامه أنّ دعوة عبد الله بن سبأ إنّما ظهرت في الكوفة أيّام أمير المؤمنين عليه السّلام ، ثم اتّهم الشيعة ـ وعلىٰ رأسهم ابن سبأ ـ بالسّعي في قتل عثمان ، وهذا معناه ظهوره قبل أيام علي عليه السلام بمدّةٍ طويلة . وهذا تناقض آخر .

الثالث : إذا كان الشيعة هم الذين سعوا في قتل عثمان ، فقد كان لهم من العدد والعدّة ما مكّنهم من قتله ، ومن المعلومَ أنّ حصول هذا العدد والعدّة يحتاج إلىٰ مدّةٍ مديدةٍ من الزمن ، وهذا يعني وجود العدد الهائل من الشيعة في عصر النبوّة وأصحاب الرسول صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم .

لكنّه في موضعٍ آخر ينكر أن يكون في الصّحابة شيعي ، فإنّه قال :

« الأحاديث التي في فضائل علي إنما رواها الصحابة الذين قدحتَ فيهم ، فإنْ كان القدح صحيحاً بطل النقل ، وإنْ كان النقل صحيحاً بطل القدح .

وإنْ قال : بنقل الشيعة أو تواترهم .

قيل له : الصّحابة لم يكن فيهم من الرافضة أحد ، والرافضة تطعن في جميع

(١) منهاج السنة ٦/٣٦٤.

الصحابة إلّا نفراً قليلاً : بضعة عشر ، ومثل هذا قد يقال : إنهم قد تواطأوا علىٰ ما نقلوه ... »[١].

فهذا تناقض .

وأيضاً ، فقد ذكر أن بدء التشيّع والتسمية بـ« الشيعة » كان في زمن علي عليه السلام ، وهذه عبارته : « إنّما سمّوا شيعة علي لمّا افترق الناس فرقتين : فرقة شايعت أولياء عثمان ، وفرقة شايعت علياً »[٢].

وهذا تناقض آخر .

الرابع : لقد زعم هنا أن السّاعين في قتل عثمان : هم « الشيعة » أتباع ابن سبأ ، الملحد ، المنافق ، الزنديق ... ثم صرّح في موضعٍ آخر بما هذا نصّه :

« وأمّا السّاعون في قتله فكلّهم مخطئون ، بل ظالمون باغون معتدون ، وإنْ قدّر أن فيهم من قد يغفر الله له ، فهذا لا يمنع كون عثمان قتل مظلوماً »[٣].

وهذا معناه أن يكون السّاعون في قتله أناساً مؤمنين في نظره ، فليسوا إلّا أعلام الصحابة والتابعين .

وهذا تناقض آخر منه .

بل في كلام آخر له تصريح بأنّ « أهل الشوكة » ـ ومراده منهم كبار الصّحابة كطلحة والزبير وسعد وأمثالهم ـ كان لهم ضلع في القضيّة ، وهذه عبارته :

« والمباشر منهم للقتل ـ وإنْ كان قليلاً ـ فكان ردؤهم أهل الشوكة ، ولولا ذلك لم يتمكّنوا »[٤].

---

(١) منهاج السنة ٧/١٠٦ .

(٢) منهاج السنة ٢/٩١ .

(٣) منهاج السنة ٦/٢٩٧ .

(٤) منهاج السنة ٤/٤٠٧ .

لا يقال : لعلّه يقصد عليّاً عليه السلام .

لأنه قال قبل هذا الكلام : « هذا كذب علىٰ علي رضي الله عنه وافتراء عليه ، فعلي رضي الله عنه لم يشارك في دم عثمان ولا أمر ولا رضي »[1] .

وبعد :

فإن المحقّقين من الشيعة وأهل السنّة علىٰ أنْ لا وجود لهذا الرجل في التاريخ .

وعلىٰ فرض وجوده ، فإنّ التشيّع لعليّ عليه السلام كان مبدؤه في حياة النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، وكان سمةً لعدّةٍ من مشاهير أصحابه ، وسندلّل علىٰ ذلك في موضعه ، مع التعرّض لمكابرة ابن تيميّة .

ثم إن ابن سبأ أقل وأحقر من أنْ يتّبعه أحدٌ من الشّيعة في عقائدهم ، أو واحد من الصّحابة والتابعين في قضاياهم ، كقيامهم ضدّ عثمان بن عفان وقتله ، وفي العبارات التي نقلناها عن ابن تيمية شواهد علىٰ ذلك .

٤ ـ الشيعة تتولّىٰ مسيلمة

ومن الشّواهد ـ علىٰ أن دعوىٰ ابن تيمية بكون الشيعة أتباعاً لابن سبأ فرية محضة ـ زعمه أنّ الشيعة يتولّون مسيلمة الكذّاب وأتباعه من المرتدّين ، وهذه عبارته :

« أشهر الناس بالردّة خصوم أبي بكر الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ وأتباعه ، كمسيلمة الكذّاب وأتباعه وغيرهم ، وهؤلاء تتولّاهم الرافضة ، كما ذكر ذلك غير واحدٍ من شيوخهم ، مثل هذا الإمامي وغيره ، ويقولون : إنّهم كانوا علىٰ الحق ،

(١) منهاج السنة ٤/٤٠٦.

وأنّ الصدّيق قاتلهم بغير حق »[١].

أقول :

وهل فوق هذا سبٌّ وشتم ؟

وماذا تقول لمن لا يخشىٰ الله والدار الآخرة ؟ إنّ الذين تقول الشيعة ـ إستناداً إلىٰ الأدلّة والشواهد وأقوال المؤرّخين كابن جرير الطبري وغيره ـ بأنّ أبا بكر قتلهم بغير حق : هم مالك بن نويرة وعشيرته ... كما سنفصّل الكلام في بيان واقع الأمر في قضيّتهم في الموضع المناسب له من (الشرح) .

٥ ـ حماقات الشّيعة

وذكر ابن تيميّة أُموراً عزاها إلىٰ الشيعة وجعلها من حماقاتهم ، قال :

« وأما سائر حماقاتهم فكثيرة جدّاً :

مثل : كون بعضهم لا يشرب من نهر حفره يزيد ...

ومثل : كونهم يكرهون التكلّم بلفظ العشرة أو فعل شئ يكون عشرة ، حتىٰ في البناء لا يبنون علىٰ عشرة أعمدة ، ولا بعشرة جذوع ، ونحو ذلك ، لكونهم يبغضون خيار الصحابة وهم العشرة المشهود لهم بالجنّة ...

وكذلك هجرهم لاسم أبي بكر وعمر وعثمان ، ولمن يتسمّىٰ بذلك ، حتىٰ أنهم يكرهون معاملته ... ثمّ مع هذا ، إذا تسمىٰ الرجل عندهم باسم علي أو جعفر أو حسن أو حسين أو نحو ذلك ، عاملوه وأكرموه ...

ومن حماقاتهم أيضاً أنهم يجعلون للمنتظر عدّة مشاهد ينتظرونه فيها ، كالسّرداب الذي بسامراء ، الذي يزعمون أنه غاب فيه ، ومشاهد أُخر ، وقد

---

(١) منهاج السنّة ٣/٤٥٨.

يقيمون هناك دابةً ـ إما بغلة وإمّا فرساً وإمّـا غـير ذلك ـ ليركـبها إذا خـرج ، ويقيمون هناك ، إمّا في طرفي النهار وإما في أوقـات اخـر ، مـن يـنادي عـليه بالخروج : يا مولانا أُخرج ، ويشهرون السلاح ، ولا أحد هناك يقاتلهم ، وفيهم من يقوم في أوقات الصلاة دائماً لا يصلّي خشية أنْ يخرج وهو في الصلاة ، فيشتغل بها عن خروجه وخدمته ، وهم في أماكن بعيدة عن مشهده ، كمدينة النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ، إمّا في العشر الأواخر من شهر رمضان ، وإمّـا في غـير ذلك ، يتوجّهون إلىٰ المشرق وينادونه بأصواتٍ عالية يطلبون خروجه ...

ومن حماقاتهم تمثيلهم لمن يبغضونه بالجماد أو حيوان ، ثم يـفعلون بـذلك الجماد والحيوان ما يرونه عقوبةً لمن يبغضونه ، مثل اتّخاذهم نعجة ـ وقد تكـون نعجة حمراء ، لكون عائشة تسمىٰ الحميراء ـ يجعلونها عائشة ويـعذّبونها بـنتف شعرها وغير ذلك ، ويرون أن ذلك عقوبة لعائشة . ومثل اتّخاذهم حِلْساً مملوءاً سمناً ثم يبعجون بطنه فيخرج السّمن فيشربونه ويقولون : هذا مثل ضرب عمر وشرب دمه . ومثل تسمية بعضهم لحمارين من حُمر الرحـا أحـدهما بأبي بكـر والآخر بعمر ، ثم يعاقبون الحمارين جعلاً منهم تلك العـقوبة عـقوبةً لأبي بكـر وعمر ...

ومن حماقتهم إظهارهم لما يجعلونه مشهداً ، فكم كذبوا الناس وادّعوا أن في هذا المكان ميتاً من أهل البيت ، وربما جعلوه مقتولاً ، فيبنون ذلك مشهداً ، وقد يكون ذلك قبر كافر أو قبر بعض الناس ، ويظهر ذلك بعلامات كثيرة .

ومن حماقاتهم إقامة المأتم والنياحة علىٰ من قد قتل من سنين عديدة ...

وحماقاتهم يطول وصفها لا يحتاج إلىٰ أن تنقل بإسناد »[1] .

---

(١) منهاج السنة ١/٣٨ ـ ٥٧ ملخصاً .

* وأعاد ذكر هذه الامور مرةً أخرىٰ فقال:

« إن فيهم من حرّم لحم الجمل، لأن عائشة قاتلت علىٰ جمل ...

ومن تعصّبهم: إنّهم لا يذكرون اسم العشرة ...

وكذلك من جهلهم وتعصّبهم أنّهم يبغضون أهل الشام، لكونهم كان فيهم أوّلاً من يبغض عليّاً ...

وكذلك من جهلهم أنهم يذمّون من ينتفع بشئ من آثار بني أُميّة، كالشرب من نهر يزيد ...

ومن فرط جهلهم وتعصّبهم أنهم يعمدون إلىٰ يومٍ أحبّ الله صيامه فيرون فطره، كيوم عاشوراء ...

ومن فرط جهلهم وتعصّبهم أنّهم يعمدون إلىٰ دابّةٍ عجماء، فيؤذونها بغير حق ... »[1].

* وكرّر هذه القضايا مرةً ثالثة حيث قال:

« وكذلك كراهتهم لأسماء، نظير أسماء من يبغضونه، ومحبّتهم لأسماء نظير أسماء من يحبّونه، من غير نظرٍ إلىٰ المسمّىٰ، وكراهتهم لأن يُتكلّم أو يعمل بشيءٍ عدده عشرة، لكراهتهم نفراً عشرة، واشتفاؤهم ممّن يبغضونه كعمر وعائشة وغيرهما، بأنْ يقدّروا جماداً كالحيس أو حيواناً كالشاة الحمراء، أنه هو الذي يعادونه، ويعذّبون تلك الشاة تشفّياً من العدو، من الجهل البليغ الذي لم يعرف عن غيرهم.

وكذلك إقامة المآتم والنوح، ولطم الخدود وشق الجيوب وفرش الرماد وتعليق المسوح وأكل المالح حتىٰ يعطش ولا يشرب ماء، تشبّهاً بمن قتل وظلم،

(١) منهاج السنة ٤/١٣٨ ـ ١٤٩. ملخصاً.

وإقامة مأتم بعد خمسمائة أو ستمائة سنة من قتله ، لا يعرف لغيرهم من طوائف الامّة »(١).

تناقضات ابن تيميّة

أمّا صيام يوم عاشوراء ، فقد ورد في روايات أهل البيت عليهم السّلام أيضاً ، لكنّ أتباعهم يمسكون في هذا اليوم عن الأكل والشرب حزناً علىٰ سيّد الشهداء وأهل بيته وأنصاره وتأسّياً بهم ، فالقول بأنّهم يرون إفطاره كذبٌ عليهم ، وأتباع آل أبي سفيان يصومونه سروراً بقتل سبط النبيّ وسيد شباب أهل الجنّة .

وأمّا إقامة المأتم علىٰ هذا الإمام الشهيد المظلوم ، فتلك سنة جدّه الطاهر وآله وأصحابه ، وليس المانع إلّا عمر .

وأمّا سائر الاُمور التي ذكرها ونسبها إلىٰ الشّيعة ، فكلّها كذبٌ عليهم، وابن تيميّة عالمٌ بأنه يكذب عليهم فيها ، ولذا يقول في أحد الموارد التي عنون فيها هذه القضايا :

« وممّا ينبغي أنْ يعرف أن ما يوجد في جنس الشيعة من الأقوال والأفعال المذمومة وإنْ كان أضعاف ماذكر ، لكن قد لا يكون هذا كلّه في الإماميّة الاثني عشرية ، ولا في الزيدية ، ولكن يكون كثير منه في الغالية ، وفي كثير من عوامهم »(٢).

وأيضاً ، فإنّه يشنّع علىٰ الشيعة ببعض القضايا التي نسبها إليهم ، ومع ذلك

---

(١) منهاج السنة ٥/١٧٦ ـ ١٧٧ .

(٢) منهاج السنة ١/٥٧ .

ينصّ بالتالي علىٰ أن هذا قول عوامهم ، وعلماؤهم لا يقولون ذلك !! فانظر إلىٰ كلامه الآتي :

« مثل ما يذكر عنهم من تحريم لحم الجمل ، وأن الطّلاق يشترط فيه رضا المرأة ، ونحو ذلك ، ممّا يقوله بعض عوامهم ، وإنْ كان علماؤهم لا يقولون ذلك »[1] .

فيلاحظ :

أولاً : يقول هنا : « مثل ما يُذكر عنهم » فكأنه يريد الخروج عن عهدة المطلب ، مع أنه نسب إلىٰ الشيعة هذه الأُمور جازماً بالنّسبة[2] .

وثانياً : لقد نسب هذا القول إلىٰ كلّ الفرقة ، ويقول هنا « يقوله بعض عوامهم » وحتّىٰ لا كلّهم !!

وثالثاً : إنّه ينصُّ علىٰ أنّه « كان علماؤهم لا يقولون ذلك » وحتّىٰ لابعضهم !! فلماذا هذه الشّتائم ؟!

« وأترك الحكم للقارئ المنصف الذي يريد الله والدار الآخرة » !

٦ ـ المشابهات بين الشّيعة وبين اليهود والنّصارىٰ

وشبّه ابن تيميّة الشّيعة باليهود والنصارىٰ ، في وجوهٍ كثيرة زعمها !! تجد ذلك في كتابه في مواضع عديدة من أجزائه ، نذكر هنا نصوص عباراته في بعضها :

« والإسلام مبني علىٰ أصلين : أنْ لا نعبد إلّا الله ، وأنْ نعبده بما شرع ، لا نعبده بالبدع . فالنصارىٰ خرجوا عن الأصلين ، وكذلك المبتدعون من هذه الأمّة

(١) منهاج السنة ١/٥٧ .

(٢) وانظر أيضاً : منهاج السنة ٥/١٧٦ وفيه النسبة القطعية الىٰ « كثير من عوامهم » .

من الرافضة وغيرهم .

وأيضاً ، فإنَّ النصارىٰ يزعمون أن الحواريّين الذي اتّبعوا المسيح أفضل من إبراهيم وموسىٰ وغيرهما من الأنبياء والمرسلين ... والرافضة تجعل الأئمة الاثني عشر أفضل من السّابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، وغالبيّتهم يقولون : إنهم أفضل من الأنبياء ، لأنهم يعتقدون فيهم الإلٰهيّة كما اعتقدته النصارىٰ في المسيح .

والنصارىٰ يقولون : إنّ الدين مسلَّم للأحبار والرهبان ، فالحلال ما حلّلوه والحرام ما حرّموه ، والدّين ما شرّعوه . والرافضة تزعم أنّ الدين مسلَّم إلىٰ الأئمة ، فالحلال ما حلّلوه والحرام ما حرّموه والدّين ما شرّعوه .

وأمّا من دخل في غلوّ الشيعة كالإسماعيليّة ، الذين يقولون بإلٰهيّة الحاكم ونحوهم من أئمتهم ويقولون : إنّ محمد بن إسماعيل نسخ شريعة محمد بن عبد الله ، وغير ذلك من المقالات التي هي من مقالات الغالية من الرافضة ، فهؤلاء شرّ من أكثر الكفار من اليهود والنصارىٰ والمشركين ، وهم ينتسبون إلىٰ الشيعة يتظاهرون بمذاهبهم »[1] .

أقول :

لا ريب أنّ مراده من « الرافضة » في هذا الكلام هم « الاثنا عشرية » ، لأنّ من عقيدة الشيعة الاثني عشرية أنّ الأئمة الاثني عشر أفضل من جميع أصحاب النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، ولهم علىٰ ذلك أدلّة وبراهين من الكتاب والسنّة وغيرهما ، ذكر العلاّمة طرفاً منها في كتاب (منهاج الكرامة) . وأين هذا من تفضيل النصارىٰ ـ إنْ صحّ عنهم ـ الحواريين علىٰ الأنبياء والمرسلين ، ولا سيّما

(١) منهاج السنة ١/٤٨١ ـ ٤٨٢ .

إبراهيم وموسىٰ وغيرهما من أولي العزم ؟!

بل إنهم يقولون « إنهم أفضل من الأنبياء » وهذا ليس بغلوّ ، وإنّما للأدلّة المقتضية ذلك ، ولا « لأنهم يعتقدون فيهم الإلهيّة كما اعتقدته النصارىٰ في المسيح » لأنّ الإمامية الاثني عشرية لا يعتقدون في الأئمّة الإلٓهيّة ، وابن تيميّة يعلم بذلك ولا ينكره .

* وقال ابن تيميّة في جواب قول العلّامة : « فبعضهم طلب الأمر لنفسه بغير حق ، وبايعه أكثر الناس طلباً للدنيا » قال : « أهل السنّة مع الرافضة كالمسلمين مع النصارىٰ ، فإنّ المسلمين يؤمنون بأنّ المسيح عبد الله ورسوله ولا يغلون فيه غلوّ النصارىٰ ولا يجفون جفاء اليهود ، والنصارىٰ تدّعي فيه الإلهيّة وتريد أن تفضّله علىٰ محمّد وإبراهيم وموسىٰ ، بل تفضّل الحواريين علىٰ هؤلاء الرسل ، كما تريد الروافض أنْ تفضّل من قاتل مع علي كمحمد بن أبي بكر والأشتر النخعي علىٰ أبي بكر وعمر وعثمان ، وجمهور الصحابة من المهاجرين والأنصار ...

ولهذا كانت الرافضة من أجهل الناس وأضلّهم ، كما أنّ النصارىٰ من أجهل النّاس ، والرّافضة من أخبث النّاس كما أنّ اليهود من أخبث الناس ، ففيهم نوع من ضلال النصارىٰ ونوع من خبث اليهود »[1] .

* وقال في مبحث عصمة الأنبياء ، وهو قول الإمامية الاثني عشرية : « وهم قصدوا تعظيم الأنبياء بجهلٍ ، كما قصدت النصارىٰ تعظيم المسيح وأحبارهم ورهبانهم بجهل ، فأشركوا بهم واتّخذوهم أرباباً من دون الله ، وأعرضوا عن اتّباعهم فيما أمروهم به ونهوهم عنه . وكذلك الغلاة في العصمة ،

---

(١) منهاج السنة ٢/٥٥ ، ٦٥.

يعرضون عمّا أُمروا به من طاعة أمرهم والإقتداء بأفعالهم ، إلىٰ ما نهوا عنه من الغلوّ والإشراك بهم ، فيتّخذونهم أرباباً من دون الله ، يستغيثون بهم في مغيبهم وبعد مماتهم وعند قبورهم ، ويدخلون فيما حرّمه الله تعالىٰ ورسوله من العبادات الشركية التي ضاهوا بها النصارىٰ ... » ثم عرّج علىٰ زيارة القبور وبناء المشاهد ... كما ذكرنا في محلّه[1] .

* وقال في عصمة الأئمّة : « وأما عصمة الأئمّة ، فلم يقل بها إلّا ـ كما قال ـ الإمامية والإسماعيلية ، وناهيك بقولٍ لم يوافقهم عليه إلّا الملاحدة المنافقون الذين شيوخهم الكبار أكفر من اليهود والنصارىٰ والمشركين .

وهذا دأب الرافضة ، دائماً يتجاوزون عن جماعة المسلمين إلىٰ اليهود والنصارىٰ والمشركين في الأقوال والموالاة والمعاونة والقتال وغير ذلك ، فهل يوجد أضلّ من قومٍ يعادون السّابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار ، ويوالون الكفار والمنافقين ، وقد قال الله .... فهذه الآيات نزلت في المنافقين ، وليس المنافقون في طائفةٍ أكثر منهم في الرافضة ، حتىٰ أنه ليس في الروافض إلّا من فيه شعبة من شعب النّفاق »[2] .

* وقال في الجواب عن قول العلّامة : « إن عائشة كانت في كلّ وقتٍ تأمر بقتل عثمان ... » قال : « ما ظهر من عائشة وجمهور الصحابة وجمهور المسلمين من الملام لعلي !! أعظم ممّا ظهر منهم من الملام لعثمان !! ... نحن لسنا ندّعي لواحدٍ من هؤلاء العصمة من كلّ ذنب .. ونقول : إنّ الذنوب جائزة علىٰ من هو أفضل منهم من الصدّيقين ومن هو أكبر من الصدّيقين[3] !! ولكنّ الذنوب يرفع عقابها بالتوبة

(١) منهاج السنة ٢/٤٣٥ .

(٢) منهاج السنة ٣/٣٧٤ .

(٣) ومن هو « الأكبر من الصديقين » غير الأنبياء ؟ أليس هذا الكلام ظاهراً في تجويز الذنوب

والإستغفار ...

والكلام في الناس يجب أن يكون بعلمٍ وعدل[١] » !!

* وقال : « فالشيعة القائلون بالإمام المعصوم ونحوهم من أبعد الطوائف عن اتّباع هذا المعصوم ... ولهذا كانوا يشبهون اليهود في أحوال كثيرة ... ولابدّ لهم من نسبةٍ إلىٰ الإسلام يظهرون بها خلاف ما في قلوبهم »[٢].

* وقال في العناية بالحديث : « والرافضة أقلّ معرفة وعناية بهذا ... وهم في ذلك شبه اليهود والنصارىٰ ، فإنه ليس لهم إسناد ، والإسناد من خصائص هذه الأُمّة ، وهو من خصائص الإسلام ، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنّة ... »[٣].

* وقال في الكلام علىٰ آية المباهلة : « فقد تبيّن أن الآية لا دلالة فيها أصلاً علىٰ مطلوب الرافضي ، لكنه وأمثاله ممن في قلبه زيغ ، كالنصارىٰ ، الذين يتعلّقون بالألفاظ المجملة ، ويدّعون النصوص الصريحة »[٤].

* وقال : « والنصارىٰ يكثر فيهم المفترون للكذب علىٰ الله ، واليهود يكثر فيهم المكذّبون بالحق ... وهذا وإنْ كان يوجد في عامّة الطوائف شئ منه ، فليس في الطوائف أدخل في ذلك من الرافضة ، فإنّها أعظم الطوائف كذباً علىٰ الله وعلىٰ رسوله ، وعلىٰ الصحابة وعلىٰ ذوي القربىٰ ، وكذلك هم من أعظم الطوائف

⇐ والمعاصي علىٰ الأنبياء والمرسلين ؟!

(١) يلاحظ : أنّه عندما يصل البحث إلىٰ أنّ عائشة كانت تأمر بقتل عثمان يقول : « الكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل لا بجهلٍ وظلم » كأنّ الامامية الاثني عشرية ليسوا من « النّاس » ؟

(٢) منهاج السنة ٦/٤١٧.

(٣) منهاج السنة ٧/٣٧.

(٤) منهاج السنة ٧/١٢٨.

تكذيباً بالصدق ، فيكذبون بالصّدق الثابت المعلوم من المنقول الصحيح والمعقول الصريح »[١].

* وقال : « وأيضاً : فالإسلام عند الإماميّة هو ماهم عليه ، وهم أذلّ فرق الامّة ، فليس في أهل الأهواء أذلّ من الرافضة ولا أكتم لقوله منهم ، ولا أكثر استعمالاً للتقيّة منهم ، وهم علىٰ زعمهم شيعة الاثني عشر ، وهم في غاية الذلّ ، فأيّ عزّ للإسلام بهؤلاء الاثني عشر علىٰ زعمهم ؟! وكثير من اليهود إذا أسلم يتشيّع ، لأنه رأىٰ في التوراة ذكر الاثني عشر ، فظنّ أن هؤلاء هم أولئك ، وليس الأمر كذلك ، بل الاثنا عشر هم الذين ولّوا علىٰ الامّة من قريش ولاية عامّة ، فكان الإسلام في زمنهم عزيزاً ، وهذا معروف »[٢].

٧ ـ الرافضة لا تعتني بالقرآن والسنّة

وقال ابن تيميّة ما نصّه : « والرافضة لا تعتني بحفظ القرآن ومعرفة معانيه وتفسيره ، وطلب الأدلة الدالّة علىٰ معانيه ، ولا تعتني أيضاً بحديث رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ، ومعرفة صحيحه من سقيمه ، والبحث عن معانيه ، ولا تعتني بآثار الصحابة والتابعين حتىٰ تعرف مآخذهم ومسالكهم ، ويرد ما تنازعوا فيه إلىٰ الله والرّسول .

بل عمدتها آثار تنقل عن بعض أهل البيت ، فيها صدق وكذب ... »[٣].

---

(١) منهاج السنة ١٩٣/٧.
(٢) منهاج السنة ٢٤٢/٨ .
(٣) منهاج السنة ١٦٣/٥ .

٨ ـ الرافضة لا تصلّي جمعة ولا جماعة مطلقاً

قال : « والرافضة لا تصلّي جمعة ولا جماعة ، لا خلف أصحابهم ولا غير أصحابهم ، ولا يصلّون إلّا خلف المعصوم ، ولا معصوم عندهم ... »[1].

٩ ـ المقارنة بين الشيعة والخوارج والنواصب

وفي كتابه من هذا شئ كثير ، وهو في جميع المواضع يفضّل الخوارج والنواصب علىٰ الشيعة ، في الدين والورع والصّدق وغير ذلك ... وفي فصل دفاعه عن النواصب والخوارج بعض النماذج ، فانتظر .

(٢)
تحاملات ابن تيميّة علىٰ العلامة وأعلام الاماميّة واتّهامهم

هذا ، وإنّ من يقرأ كتاب (منهاج الكرامة) لا يجد فيه من هذه الكلمات الصادرة عن ابن تيمية ولا كلمة .

وحتىٰ لمّا وصل إليه كتاب ابن تيميّة ـ المشحون من أوّله إلىٰ آخره ـ بالشتائم والسباب ، ما قال في الجواب إلّا أن كتب إليه :

«لو كنت تعلم كلّ ما علم الورىٰ طرّاً لصرت صديق كلّ العالم »

(١) منهاج السنة ٥/١٧٥ .

الأبيات[١].

وقال: « لو كان يفهم ما أقول أجبته »[٢].

بل حكي أنّهما اجتمعا في الحج وتذاكرا، فأعجب ابن تيميّة بكلامه فقال له: من تكون يا هذا؟ فقال: الذي تسمّيه ابن المنجّس.[٣]

والمقصود أنّه لم يقابله بالمثل أبداً، لا عندما وصل إليه كتابه، ولا عندما اجتمع به على ما روي ...

بل لقد أفهم العلامة ـ بأدبٍ وظرافةٍ ـ ابن تيمية بما يتحلّى به كغيره ممّن تربّى بمدرسة أهل البيت ـ عليهم السلام ـ من الصفات الجميلة، وبما يتّصف به المتخرّج من مدرسة غيرهم !!

* نعم ... لقد ذكروا أنّه كان يعبّر عن العلّامة الحسن بن يوسف بن المطهّر بـ« ابن المنجّس »[٤].

وجاء في مقدمة منهاجه: « وهذا المصنّف سمّى كتابه منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، وهو خليق بأنْ يسمى منهاج الندامة. كما أن من ادّعى الطهارة ـ وهو من الذين لم يرد الله أن يطهّر قلوبهم، بل من أهل الجبت والطاغوت والنفاق ـ كان وصفه بالنجاسة والتكدير أولى من وصفه بالتطهير »[٥].

* وقال: « فالمصنّف قد احتجّ بأحاديث موضوعة كذب باتّفاق أهل

---

(١) الدرر الكامنة ٢ / ٧١.

(٢) لسان الميزان ٢ / ٣١٧.

(٣) الدرر الكامنة ٢ / ٧٢ في الهامش نقلاً عن خط السّخاوي.

(٤) النجوم الزاهرة ٩ / ٢٦٧.

(٥) منهاج السنة ١ / ٢١.

المعرفة ... »[١].

* وقال: « إنّ هذا المصنف الرافضي الخبيث الكذّاب المفتري »[٢].

* وقال في كلامٍ له: « وهذا أمر معلوم بالضرورة لمن عرف هؤلاء وهؤلاء، واعتبر هذا مما تجده في كلّ زمانٍ من شيوخ السنّة وشيوخ الرّافضة كمصنّف هذا الكتاب، فإنّه عند الإماميّة أفضلهم في زمانه بل يقول بعض الناس: ليس في بلاد المشرق أفضل منه في جنس العلوم مطلقاً، ومع هذا فكلامه يدل علىٰ أنه من أجهل خلق الله بحال النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم وأقواله وأعماله، فيروي الكذب الذي يظهر أنه كذب من وجوهٍ كثيرة، فإنْ كان عالماً بأنه كذب فقد ثبت عنه صلّىٰ الله عليه وسلّم أنه قال: من حدّث عنّي بحديثٍ وهو يرىٰ أنه كذب فهو أحد الكاذبين. وإن كان جاهلاً بذلك دلّ علىٰ أنّه من أجهل الناس بأحوال النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم كما قيل:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبةٌ ... وإنْ كنت تدري فالمصيبة أعظم »[٣]

* وقال: « وهؤلاء الرافضة إمّا منافق وإمّا جاهل ... وشيوخهم المصنّفون فيهم طوائف يعلمون أن كثيراً ممّا يقولونه كذب، ولكن يصنّفون لهم لرياستهم عليهم، وهذا المصنّف يتّهمه الناس بهذا ... فهو من جنس علماء اليهود ... »[٤].

* وقال: « وهذا الرافضي المصنّف وإنْ كان من أفضل بني جنسه ومن المبرّزين علىٰ طائفته، فلا ريب أن الطّائفة كلّها جهّال ... »[٥].

---

(١) منهاج السنة ١/١٠٧.
(٢) منهاج السنة ٣/٤٥٠.
(٣) منهاج السنة ٤/١٢٧.
(٤) منهاج السنة ٥/١٦١.
(٥) منهاج السنة ٦/٤٤٤.

* وقال : « هذا الرافضي الجاهل الظالم ، يبني أمره علىٰ مقدمات باطلة ، فإنّه لا يعلم في طوائف أهل البدع أوهىٰ من حجج الرافضة .... ليس لهم عقل ولا نقل ، ولا دين صحيح ولا دنيا منصورة »(١) .

* وقال : « هذا الجاهل الذي جعل هذا فضيلة لعلي ... لا يقول هـذا إلّا زنديق أو جاهل مفرط في الجهل »(٢) .

* وقال : « هذا الحمار الرافضي الذي هو أحمر من عقلاء اليهود ، الذين قال الله فيهم ﴿ مثل الذين حمّلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً ﴾ ... »(٣) .

* وقال : « وهذا الرجل سلك مسلك سلفه شيوخ الرافضة ، كابن النعمان المفيد ومتّبعيه ، كالكراجكي وأبي القاسم الموسوي والطوسي وأمثالهم ، فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة ومعرفة الأدلّة ... كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار ... وإنما عمدتهم في المنقولات علىٰ تواريخ منقطعة الإسناد ، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل والإلحاد ... »(٤) .

* وقال : « ومصنّف هذا الكتاب وأمثاله من الرافضة ، إنما نقابلهم ببعض ما فعلوه بأُمّة محمد سلفها وخلفها ، فإنهم عمدوا إلىٰ خيار أهل الأرض من الأوّلين والآخرين بعد النبيّين والمرسلين ، وإلىٰ خيار خير أُمّة أُخرجت للناس ، فجعلوهم شرار الناس ، وافتروا عليهم العظائم ، وجعلوا حسناتهم سيّئات ،

(١) منهاج السنة ٧/١٧٢ .
(٢) منهاج السنة ٧/٢٥٢ .
(٣) منهاج السنة ٧/٢٩٠ .
(٤) منهاج السنة ١/٥٩ .

وجاؤا إلىٰ شر من انتسب إلىٰ الإسلام من أهل الأهواء وهم الرافضة ، بأصنافها غاليّها وإماميّها وزيديّها ، والله يعلم وكفىٰ بالله عليماً ، ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلىٰ الإسلام مع بدعةٍ وضلالة شرّ منهم ، لا أجهل ولا أكذب ولا أظلم ، ولا أقرب إلىٰ الكفر والفسوق والعصيان ، وأبعد عن حقائق الإيمان منهم ، فزعموا أن هؤلاء هم صفوة الله من عباده ... »[1] .

* وأمّا سبّه المحقق العظيم الشيخ نصير الدّين الطّوسي ... فقد تكلّمنا عليه بالتفصيل في مدخل الدراسات .

أقول :

فالله يحكم بينهم وبينه بالعدل ، وهو خير الحاكمين .

(١) منهاج السنة ٥/١٦٠ .

الباب الثامن :

مواقف ابن تيمية
من المناوئين لعليٍّ وأهل البيت

الدفاع عنهم، والثّناء عليهم

وكان موقفه من المناوئين لعلي وأهل البيت عليهم السلام علىٰ العكس تماماً ، فقد حاول الدفاع عنهم ، وتبرير ما صدر منهم ، والمدح والثناء لهم ، بما أمكنه من الأساليب ...

وقد تتلخّص أساليب الدفاع عنهم بما يلي :

١ ـ **التأويل** : فطالما أوّل الأقوال والأفعال ممّا لا يتحمّل التأويل أصلاً ، وحتّىٰ في بعض الموارد يصرّح بضرورة التأويل ، فمثلاً يذكر ـ من باب التمهيد ـ بعد الآيات التي ظاهرها القدح في الأنبياء ، كالواردة في قضية آدم وحواء ، وفي قضية موسىٰ ، ثم يقول : « وإنْ ادّعىٰ مدّع أنّ هذه النصوص مؤوّلة ، قيل له : فيجوز لغيرك أن يتأوّل قول الصدّيق ، لما ثبت بالدلائل الكثيرة من إيمانه وعلمه وتقواه وورعه . فإذا ورد لفظ مجمل يعارض ما علم وجب تأويله »[1] .

٢ ـ **المعارضة** : حتّىٰ بالأكاذيب والإفتراءات ، وحتىٰ بدعاوىٰ النواصب والخوارج ، وما أكثر هذه الموارد ، (وسنذكر طرفاً منها في موضعها) . وقد صرّح باستعماله هذا الاسلوب حيث قال : « ومن الطرق الحسنة في مناظرة هذا أن يورد عليه من جنس ما يورده علىٰ أهل الحق وماهو أغلظ منه ، فإن المعارضة نافعة ،

(١) منهاج السنة ٨/٢٧١ ـ ٢٧٢ .

وحينئذٍ ، فإنْ فهم الجواب الصحيح علم الجواب عمّا يورد علىٰ الحق ، وإنْ وقع في الحيرة والعجز عن الجواب اندفع شرّه بذلك ، وقيل له : جوابك عن هذا هو جوابنا عن هذا »[١].

٣ ـ **السبّ والشتم** : للشيعة عامّة ولعلمائهم ـ العلّامة الحلّي وغيره ـ خاصةً ... وقد ذكرنا من هذا نماذج في فصل خاص ... ولنذكر مورداً واحداً :

قال العلّامة : عن عمر : « إنه ابتدع التراويح ... » .

فقال ابن تيمية في الجواب : « فيقال : ما رؤي في طوائف أهل البدع والضلال أجرأ من هذه الطائفة الرافضة علىٰ الكذب علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ، وقولها عليه مالم يقله ، والوقاحة المفرطة في الكذب ، وإن كان فيهم من لا يعرف أنها كذب فهو مفرط في الجهل كما قال :

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة ... وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم »

ثم اعترف بكون هذا الفعل بدعة لم يُفعل من قبل[٢] .

٤ ـ **إنكار الحقائق وتكذيبها** ، كقوله في انهزام الشيخين في بعض الحروب : « كذب »[٣] وفي أمر عثمان بضرب ابن مسعود : « كذب »[٤] وفي كون أبي بكر في بحث أُسامة : « كذب »[٥] ... وهكذا ...

٥ ـ **التصحيح والإلتزام** ، والإعتذار بما يضحك منه كلّ عاقل ، فإنّه بعد أنْ لم يمكنه ، لا التكذيب ، ولا المعارضة ، ولا التأويل ، يلتزم بما كان ! ، انظر مثلاً إلىٰ

---

(١) منهاج السنة ٨/٢٨٣ .

(٢) منهاج السنة ٨/٣٠٤ .

(٣) منهاج السنة ٨/٩١ ، ١١٨ ، ١٢٢ .

(٤) منهاج السنة ٦/٢٥٥ .

(٥) منهاج السنة ٥/٤٨٦ ، ٦/٣١٩ ، ٨/٢٩٢ .

قوله ـ في الدفاع عن أبي بكر وعمر وأصحابهما ، في الهجوم علىٰ بيت فاطمة ... ـ : « غاية ما يقال : إنه كبس البيت لينظر هل فيه شئ من مال الله الذي يقسمه ، وأن يعطيه لمستحقّه ... » !![1].

أقول :

فهذه عمدة أساليبه في الدّفاع عن مناوئي أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم السلام ، ولنذكر ذلك ببعض التفصيل تحت عناوين عامّة ثم عناوين خاصّة :

١ ـ دفاعه عن الشيوخ الثلاثة

إن الكلام في خلافة الثلاثة يقع في جهتين ، الأولىٰ : في أدلّة خلافتهم ، ممّا يدّعى كونه نصّاً أو يدّعى دلالته علىٰ الأفضليّة ، في روايات القوم . والثانية : في الموانع عن خلافتهم ، ممّا يكون نصّاً في عدم النصّ عليهم ، أو يدل علىٰ عدم العدالة بل مطلق الفضيلة فيهم ، مما جاء في أقوالهم وأفعالهم ...

وقد بحث العلامة في كلتا الجهتين .

ويقول ابن تيميّة : « لا يطعن علىٰ أبي بكر وعمر إلاّ أحد رجلين : إمّا رجل منافق زنديق ملحد عدوّ للإسلام ، يتوصل بالطعن فيهما إلىٰ الطعن في الرسول ودين الإسلام وهذا حال المعلّم الأول للرافضة ، أول من ابتدع الرفض ، وحال أئمة الباطنية ... وإمّا جاهل مفرط في الجهل والهوىٰ ، وهو الغالب علىٰ عامّة الشيعة ، إذا كانوا مسلمين في الباطن »[2].

يقول العلّامة : « إن الإمامية لمّا رأوا فضائل أمير المؤمنين وكمالاته لا

---

(١) منهاج السنة ٨/٢٩١ .

(٢) منهاج السنة ٦/١١٥ .

تحصىٰ، قد رواها المخالف والموافق، ورأوا الجمهور قد نقلوا عن غيره من الصحابة مطاعن كثيرة، ولم ينقلوا في علي طعناً ألبته، اتّبعوا قوله وجعلوه إماماً لهم، حيث نزّهه المخالف والموافق، وتركوا غيره، حيث روىٰ فيه من يعتقد إمامته من المطاعن ما يطعن في إمامته. ونحن نذكر هنا شيئاً يسيراً ممّا هو صحيح عندهم، ونقلوه في المعتمد من قولهم وكتبهم، ليكون حجةً عليهم يوم القيامة»[1].

فذكر طرفاً من الأحاديث، عن الكتب الستّة وغيرها.

هذا كلام العلّامة. فانظر إلىٰ كلام ابن تيمية، حيث يقول في جوابه:

«والجواب أن يقال: إن الفضائل الثابتة في الأحاديث الصحيحة لأبي بكر وعمر أكثر وأعظم من الفضائل الثابتة لعلي، والأحاديث التي ذكرها هذا، وذكر أنّها في الصحيح عند الجمهور، وأنّهم نقلوها في المعتمد من قولهم وكتبهم، وهو من أبين الكذب علىٰ علماء الجمهور، فإنّ هذه الأحاديث التي ذكرها أكثرها كذب أو ضعيف باتّفاق أهل المعرفة بالحديث، والصحيح الذي فيها ليس فيه ما يدل علىٰ إمامة علي، ولا علىٰ فضيلته علىٰ أبي بكر وعمر، بل وليست من خصائصه...

وأمّا ما ذكره من المطاعن فلا يمكن أنْ يوجّه علىٰ الخلفاء الثلاثة من مطعن إلّا وجّه علىٰ علي ماهو مثله أو أعظم منه.

فتبيّن أن ما ذكره في هذا الوجه من أعظم الباطل.

وأمّا قوله: إنهم جعلوه إماماً لهم حيث نزّهه المخالف والموافق...

فيقال: هذا كذب بيّن، فإنّ عليّاً لم ينزّهه المخالفون... فإنّ الخوارج متّفقون علىٰ كفره، وهم عند المسلمين كلّهم خير من الغلاة... والخوارج المكفّرون لعلي يوالون أبا بكر وعمر ويترضّون عنهما، والمروانية الذين ينسبون علياً إلىٰ الظلم

---

(١) منهاج السنة ٥/٥ ـ ٧.

ويقولون : إنّه لم يكن خليفة يوالون أبا بكر وعمر ، مع أنهما ليسا من أقاربهم فكيف يقال مع هذا : إن عليّاً نزّهه المخالف والموافق ... والذين قدحوا في علي وجعلوه كافراً وظالماً ، ليس فيهم طائفة معروفة بالردّة عن الإسلام ، بخلاف الذين يمدحونه ويقدحون في الثلاثة ... »[١].

أقول :

قارن بين الكلامين ! واقرأ كلامه بإمعان وتفهّم ، واحكم بما يقتضيه الدّين والإنصاف !!

٢ ـ دفاعه عن الصّحابة عموماً

ويقول ابن تيمية بأنّ « الصّحابة كلّهم معروفون بالصّدق » ثم يمثّل بـ« بسر ابن أرطاة » في حين يقدح في « الحسن والحسين » قائلاً : « مات النبي وهما صغيران » وفي سائر الأئمة بأنهم « لم يدركوا النبي » ... وهذه عبارته :

« ولهذا كان الصحابة كلّهم ثقات باتّفاق أهل العلم بالحديث والفقه ... وحتىٰ بسر بن أبي أرطاة ـ مع ما عرف منه ـ ... لأنّهم معروفون بالصّدق عن النبي ... وأمّا الحسن والحسين فمات النبي وهما صغيران ... وأما سائر الاثني عشر فلم يدركوا النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم ... »[٢].

فهذا من جهة .. ومن جهةٍ أُخرىٰ ينصّ ويصرُّ علىٰ المنع عن الكلام فيما شجر بين الصّحابة !! :

« وقد أمر الله المسلمين كلّهم إذا تنازعوا في شئ أن يردّوه إلىٰ الله والرسول

---

(١) منهاج السنة ٥/٥ ـ ٨.

(٢) منهاج السنة ٢/٤٥٧ ـ ٤٥٩.

فقال تعالىٰ ... وهذا واجب علىٰ الأُمّة في كلّ ما تنازعت فيه من الأُمور الاعتقاديّة والعمليّة. قال تعالىٰ: ...

والمقصود هنا: أنه إذا وجب فيما شجر بين عموم المؤمنين أن لا يتكلّم إلّا بعلمٍ وعدل، ويردّ ذلك إلىٰ الله والرسول، فذاك في أمر الصحابة أظهر. والرافضة سلكوا في الصحابة مسلك التفرّق ... »[1].

٣ـ دفاعه عن بني أُميّة

وقد أكثر من الدفاع عن بني أُميّة والمدح لهم، ... فاقرأ كلامه الآتي:

« فإن بني أُميّة تولّوا علىٰ جميع أرض الإسلام، وكانت الدولة في زمنهم عزيزة ».

أمّا « الأئمة الإثنا عشر » فأيّ عزٍّ للإسلام منهم ؟: « فأيّ عزٍّ للإسلام بهؤلاء الاثني عشر علىٰ زعمهم » ؟

وهل كان في بني أُميّة ما يُقدح به فيهم وينقم به عليهم ؟

يجيب ابن تيمية: « وأعظم ما نقمه الناس علىٰ بني أُميّة شيئان: أحدهما: تكلّمهم في علي. والثاني: تأخير الصّلاة عن وقتها »[2].

أقول:

فاقرأ واحكم !!

ويقول في موضعٍ آخر: « ثم السنّة كانت قبل دولة بني العباس أظهر منها وأقوىٰ في دولة بني العباس ».

---

(١) منهاج السنة ٥/١٣٠ ـ ١٣٣.

(٢) منهاج السنة ٨/٢٣٨ ـ ٢٤٢.

أي : فكانت « السنّة » في دولة « بني أُميّة » أقوىٰ منها في دولة « بني العبّاس » ... لماذا ؟ يجيب بلا فصل : « فإن بني العباس دخل في دولتهم كثير من الشيعة وغيرهم من أهل البدع »[١].

ويدافع عن بني أُميّة بإنكاره نزول الآية ﴿ والشجرة الملعونة في القرآن ﴾ فيهم ، ويجعل تفسيرها بذلك من تحريفات الشيعة للقرآن الكريم ، يقول : « الذين أدخلوا في دين الله ماليس منه وحرّفوا أحكام الشريعة ، ليسوا في طائفةٍ أكثر منهم في الرافضة ، فإنّهم أدخلوا في دين الله من الكذب علىٰ رسول الله مالم يكذبه غيرهم ، وردّوا من الصّدق مالم يردّه غيرهم ، وحرّفوا القرآن تحريفاً لم يحرّفه غيرهم . مثل قولهم : إنّ قوله تعالىٰ : ﴿ إنّما وليّكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ﴾ نزلت في علي لمّا تصدّق بخاتمه في الصّلاة ... ﴿ والشجرة الملعونة في القرآن ﴾ هم بنو أُمية ... »[٢].

أقول :

الشجرة الملعونة في القرآن والسنّة : بنو أُميّة ، كما في المستدرك ٤/٤٨٠ ، تاريخ الخطيب ٦/٢٧١ ، ٨/٢٨٠ ، الفخر الرازي والخازن والسيوطي بتفسير الآية ... بل هو إجماع المفسرين كما في تاريخ أبي الفداء ٣/١١٥ .

ولعن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلّم مروان وأباه خاصّةً كما في الحديث ، أخرجه أحمد في المسند ٢/٣٨٥ ، والحاكم ٤/٤٨٠ . وقال ابن عبد البر بترجمته : « كان يقال له خيط باطل » . وقال الذهبي في الميزان : « له أعمال موبقة ، رمىٰ طلحة بسهمٍ ، وفعل مافعل » .

---

(١) منهاج السنة ٤/١٣٠ .

(٢) منهاج السنة ٣/٤٠٤ .

٤ ـ دفاعه عن بني العباس

ومع ذلك ، يحمد الله تعالىٰ علىٰ انتقال الدولة إلىٰ « بني العباس » لا إلىٰ « بني علي » ، لماذا ؟

« ثم كان من نعم الله سبحانه ورحمته بالإسلام : أن الدولة لمّا انتقلت إلىٰ بني هاشم صارت في بني العباس ، ... فلم يظهر في دولتهم إلّا تعظيم الخلفاء الراشدين وذكرهم علىٰ المنابر والثناء عليهم ، وتعظيم الصحابة ... ولكن دخل في غمار الدولة من كانوا لا يرضون باطنه ومن لا يمكنهم دفعه ... ودخل من أبناء المجوس ومن في قلبه غلّ علىٰ الإسلام من أهل البدع والزنادقة ، وتتبّعهم المهدي بقتلهم حتىٰ اندفع بذلك شرّ كبير ، وكان من خيار خلفاء بني العباس . وكذلك الرشيد ، كان فيه من تعظيم العلم والجهاد والدين ما كانت به دولته من خيار دول بني العباس ، وكأنّها كانت تمام سعادتهم ، فلم ينتظم بعدها الأمر لهم ... »[١] .

أقول :

ولماذا خصّ « المهدي » و « هارون » بالذكر ، ولم يذكر « المأمون » ؟ فاقرأ واحكم !

٥ ـ دفاعه عن الولاة الظلمة

ويؤكّد ابن تيمية علىٰ حرمة الخروج علىٰ « الولاة الظلمة » وقتالهم ، وعلىٰ وجوب إطاعتهم والإنصياع لهم ... فيقول بعد كلامٍ له :

« فهذا أمره بقتال الخوارج ، وهذا نهيه عن قتال الولاة الظلمة ، وهذا مما

---

(١) منهاج السنة ٨/٢٣٩ ـ ٢٤٠ .

يستدلّ به علىٰ أنه ليس كلّ ظالم باغ يجوز قتاله »[1].

وقال في الجواب عمّا ذكره العلّامة من حكم العقل بضرورة كون الإمام معصوماً، وأنْ لا معصوم إلّا علي، فهو الإمام. قال:

« وأمّا المقدّمة الثانية، فلو قدّر أنه لابدّ من معصوم، فقولهم ليس بمعصومٍ غير علي إتّفاقاً ممنوع، بل كثير من الناس من عبّادهم وصوفيّتهم وجندهم وعامّتهم يعتقدون في كثير من شيوخهم العصمة ...

وأيضاً، كثير من أتباع بني أُميّة أو أكثرهم كانوا يعتقدون أن الإمام لا حساب عليه ولا عذاب، وأن الله لا يؤاخذهم علىٰ ما يطيعون فيه الإمام، بل تجب عليهم طاعة الإمام في كلّ شيء، والله أمرهم بذلك، وكلامهم في ذلك معروف كثير ... ولهذا تجد في كلام كثيرٍ من كبارهم الأمر بطاعة ولي الأمر مطلقاً وأن من أطاعه فقد أطاع الله ...

وحينئذٍ، فالجواب من وجهين: أحدهما: أن يقال: كلٌّ من هذه الطوائف إذا قيل لها: إنه لابدَّ لها من إمام معصوم تقول: يكفيني عصمة الإمام الذي ائتممت به، لا أحتاج إلىٰ عصمة الاثني عشر، لا علي ولا غيره ... بل كثير من الناس يعتقدون أنّه من يطيع الملوك لا ذنب له في ذلك كائناً من كان، ويتأوّلون قوله: ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم ﴾.

فإن قيل: هؤلاء لا يعتدُّ بخلافهم.

قيل: هؤلاء خير من الرافضة الإسماعيلية.

وأيضاً: فإنّ أئمة هؤلاء وشيوخهم خير من معدومٍ لا ينتفع به بحال.

فهم بكلّ حالٍ خير من الرافضة.

(١) منهاج السنة ١٥١/٥.

وأيضاً : فبطلت حجة الرافضة بِقولهم : لم تُدّع العصمة إلّا في علي وأهـل بيته ... »[١].

أقول :

فاقرأ واحكم !

٦ ـ دفاعه عن الذين قاتلوا عليّاً وعن الذين لم يقاتلوا معه

وهذا أيضاً في كلامه كثير ، ننقل بعض الجمل :

« وأمّا علي ، فلا ريب أنّه قاتل معه طائفة من السّابقين الأولين ، كسهل بن حنيف وعمّار بن ياسر . لكن الذين لم يقاتلوا معه كانوا أفضل ...

ثم إنّ هؤلاء الذين قاتلوه لم يخذلوا ، بل ما زالوا منصورين يفتحون البلاد ويقتلون الكفّار ... والعسكر الذين قاتلوا مع معاوية ما خذلوا قط ، بـل ولا في قتال علي ، فكيف يكون النبي قال : اللّهم اخذل من خذله ... بل الشيعة مازالوا مخذولين مقهورين ... »[٢].

وهم من أهل الجنّة عند ابن تيمية : « والصّحابة الذين لم يقاتلوا معه كانوا يعتقدون أن ترك القتال خير من القتال أو أنه معصية ، فلم يجب عليهم موافقته في ذلك .

والذين قاتلوه لا يخلو إمّا أن يكونوا عصاة أو مجتهدين مخطئين أو مصيبين . وعلى كلّ تقدير فهذا لا يقدح في إيمانهم ولا يمنعهم الجنّة »[٣].

---

(١) منهاج السنة ٦/٤٣٠ ـ ٤٣٢.
(٢) منهاج السنة ٧/٥٧ ـ ٥٩.
(٣) منهاج السنة ٤/٣٩٣.

٧ ـ دفاعه عن أئمة المذاهب الأربعة

وقال ابن تيمية ـ في مقام الحطّ من شأن الأئمة عليهم السّلام ـ ما نصّه :

« ولولا أنّ الناس وجدوا عند مالك والشّافعي وأحمد أكثر ممّا وجدوه عند موسىٰ بن جعفر وعلي بن موسىٰ ومحمد بن علي ، لما عدلوا عن هؤلاء إلىٰ هؤلاء ، وإلّا فأيّ غرضٍ لأهل العلم والدين أن يعدلوا عن موسىٰ بن جعفر إلىٰ مالك بن أنس ، وكلاهما من بلدٍ واحد في عصر واحد ، لو وجدوا عند موسىٰ بن جعفر من علم الرسول ما وجدوه عند مالك ؟ ...

ثم الشّافعي جاء بعد مالك ... فلو وجد عند أحد من بني هاشم أعظم من العلم الذي وجده عند مالك ، لكان أشدّ الناس مسارعةً إلىٰ ذلك .

وكذلك أحمد بن حنبل ... فلو وجد مطلوبه عند مثل هؤلاء لكان أشدّ الناس رغبةً في ذلك »[1] .

أقول :

هل الرجل صادق فيما يقول ؟ وهل عدم الرواية تدل علىٰ عدم العلم ؟ أو عدم الأخذ ؟ ولماذا لم يذكر أبا حنيفة ؟

إن الشيخين ـ البخاري ومسلماً ـ لم يخرّجا عن الشّافعي وأبي حنيفة ، ولم يخرّج البخاري عن أحمد إلّا حديثاً واحداً في آخر كتاب الصدقات تعليقاً .

فما يقول ابن تيمية ؟

٨ ـ دفاعه عن المنافقين

وفي كلماته دفاع عن المنافقين أيضاً :

---

(١) منهاج السنة ٤/١٢٤ ـ ١٢٦ .

لقد نصَّ القرآن الكريم في غير سورةٍ وآيةٍ علىٰ وجود المنافقين والذين في قلوبهم مرض، بين من كان مع رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم في مكة وهاجر معه إلىٰ المدينة ... يقول سبحانه وتعالىٰ في سورة المدّثر التي لا خلاف في كونها مكيّة: ﴿ **وما جعلنا أصحاب النار إلّا ملائكةً وما جعلنا عدّتهم إلّا فتنةً للّذين كفروا ليستيقن الذين أُوتوا الكتاب ويزداد الذين آمنوا إيماناً ولا يرتاب الذين أُوتوا الكتاب والمؤمنون وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون ماذا أراد الله بهذا مثلاً ...** ﴾.

لكنّ ابن تيمية ينكر وجود المنافقين، خلافاً للقرآن الكريم:

« واعلم أنّه ليس في المهاجرين منافق، وإنما كان النفاق في قبائل الأنصار، لأنّ أحداً لم يهاجر إلّا باختياره، والكافر بمكة لم يكن يختار الهجرة ومفارقة وطنه ... »[1].

أقول:

قال: « والكافر بمكّة لم يكن يختار الهجرة ... ».

أقول:

هذا صحيح، لكنّ الكلام في « المنافق بمكة » فإنه يختار الهجرة ومفارقة وطنه طمعاً في الدنيا والرياسة كما هو واضح ... والكلام في « المنافق » لا « الكافر ».

ولا يخفىٰ أن ابن تيمية قد طرح هذا المطلب في جواب قول العلامة عن كون أبي بكر مع النبي في الغار، حيث قال: « يجوز أن يستصحبه معه لئلّا يظهر أمره، حذراً منه ».

---

(١) منهاج السنة ٤٤٩/٨.

فتأمّل !! فكأنّ في نفس ابن تيمية أيضاً شيئاً عن أبي بكر !!

٩ ـ دفاعه عن النواصب

وعن النواصب أيضاً ، يدافع بكثرة ، ويستند إلىٰ أقوالهم ، ويعارض بها الأدلّة القويمة ، فمثلاً :

يقول العلّامة في عائشة : « وخرجت في ملأٍ من الناس لتقاتل علياً علىٰ غير ذنب ... فأيّ ذنبٍ كان لعلي ؟ وكيف استجاز طلحة والزبير وغيرهما مطاوعتها علىٰ ذلك ؟ وبأيّ وجهٍ يلقون رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ؟ » .

فيقول ابن تيميّة في الجواب : « إنّهم يعظّمون عائشة في هذا المقام طعناً في طلحة والزبير ، ولا يعلمون أن هذا إن كان متوجّهاً فالطعن في علي بذلك أوجه ، فإن طلحة والزبير كانا معظّمين عائشة ، موافقين لها ، مؤتمرين بأمرها ، وهما وهي من أبعد الناس عن الفواحش والمعاونة عليها .

فإن جاز لرافضي أن يقدح فيها فيقول : بأيّ وجهٍ يلقون رسول الله ... مع أن ذلك إنما جعلها بمنزلة الملكة التي يأتمر بأمرها ويطيعها ولم يكن إخراجها لمظانّ الفاحشة . كان لناصبي أنْ يقول : بأيّ وجهٍ يلقي رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلمّ من قاتل امرأته وسلّط عليها أعوانه ، حتىٰ عقروا بها بعيرها ، وسقطت من هودجها ...

والمقصود هنا أن ما يذكرونه من القدح في طلحة والزبير ينقلب بما هو أعظم منه في حقّ علي ... »(١) .

---

(١) منهاج السنة ٤/٣٥٣ ـ ٣٥٧.

أقول :

فاقرأ واحكم !

ومثلاً : يقول العلّامة : « إنّهم سمّوا عائشة أمّ المؤمنين ولم يسمّوا غيرها بذلك » .

أقول :

وهذا سؤالٌ وجيهٌ ، لا سيّما وأن ابن تيمية يصرّح بأنّ أهل السنّة ليسوا مجمعين علىٰ أن عائشة أفضل نسائه[1] .

فيقول ابن تيمية : « هذا من البهتان الواضح الظاهر لكلّ أحد ، وما أدري هل هذا الرجل وأمثاله يتعمّدون الكذب ، أم أعمىٰ الله أبصارهم لفرط هواهم حتىٰ خفي عليهم أن هذا كذب ، وهم ينكرون علىٰ بعض النواصب أن الحسين لما قال لهم : أما تعلمون أني ابن فاطمة بنت رسول الله ؟ قالوا : والله ما نعلم ذلك ... ! »[2] .

أقول :

أيّ ناصبي يقول هذا ؟ ولماذا يذكره لو قاله قائل منهم ؟ وما ارتباطه بالمطلب ؟ أكلّ هذا دفاعاً عن عائشة وطلحة والزبير ... الذين خرجوا إلىٰ « البصرة » يطلبون قتلة عثمان في « المدينة » ، ويخرجون علىٰ إمام زمانهم وولي أمرهم ؟ الأمر الذي لأجله ـ مع أمور أُخرىٰ ـ سمّوها بـ « أم المؤمنين » دون غيرها من زوجات النبي ورفعوا منزلتها عليهنّ ؟!

ومثلاً : يقول ابن تيمية ـ دفاعاً عن معاوية ـ : « وأمّا الرافضي ، فإذا قدح

---

(١) منهاج السنة ٤/٣٠١ .

(٢) منهاج السنة ٤/٣٦٧ .

في معاوية بأنه كان باغياً ظالماً ، قال له الناصبي : وعلي أيضاً كان باغياً ظالماً لمّا قاتل المسلمين علىٰ إمارته ، وبدأهم بالقتال وصال عليهم ، وسفك دماء الامّة بغير فائدة ... »[1] .

أقول :

لا يخفىٰ أن هذا هو رأي ابن تيمية ... وقد تقدّمت كلماته حول أمير المؤمنين عليه السّلام ، لا سيّما إصراره علىٰ أن حربه في الجمل وصفين كان فتنةً وشرّاً ونحو ذلك ، وأنه كان هو البادي في حرب صفين ...

فاعرف ـ إذنْ ـ من « الناصبي » !!

وقال ابن تيمية أيضاً ـ دفاعاً عن معاوية والفرقة الباغية ـ : « ثم يقال هؤلاء الرافضة : لو قالت لكم النواصب : علي قد استحلّ دماء المسلمين وقاتلهم بغير أمر الله ورسوله علىٰ رياسته ، وقد قال النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم : سباب المسلم وقتاله كفر ... لم تكن حجتكم أقوىٰ من حجّتهم ، لأن الأحاديث التي احتجّوا بها صحيحة .

وأيضاً ، يقولون : قتل النفوس فساد ، فمن قتل النفوس علىٰ طاعته كان مريداً للعلوّ في الأرض والفساد ، وهذا حال فرعون ، والله تعالىٰ يقول : ﴿ **تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوّاً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتّقين** ... ﴾[2] .

أقول :

تقدّمت هذه الكلمات عن ابن تيمية مباشرة من دون نسبة منه لها إلىٰ

---

(١) منهاج السنة ٤/٣٨٩ .

(٢) منهاج السنة ٤/٥٠٠ .

النواصب ... فاقرأ واحكم من « الناصبي » ؟

١٠ ـ دفاعه عن الخوارج

وكذا دفاعه عن الخوارج ، ومدحه لهم ، وتفضيلهم علىٰ الشيعة ، والمعارضة والإستشهاد بكلامهم ... كثير جدّاً ...

كقوله ـ في جواب قول العلامة عن علي عليه السلام : « وظهرت منه معجزات كثيرة حتىٰ ادّعىٰ قوم فيه الربوبية وقتلهم » ـ :

« فإن جاز أن يقال : إنما ادّعيت فيه الإلهية لقوة الشبهة ، جاز أن يقال : إنما ادّعي فيه الكفر لقوة الشبهة ، وجاز أن يقال : صدرت منه ذنوب اقتضت أن يكفّره بها الخوارج . والخوارج أكثر وأعقل وأدين من الذين ادّعوا فيه الإلهية ...

فالخوارج من أعظم الناس صلاة وصياماً وقراءة للقرآن ، ولهم جيوش وعساكر ، وهم متديّنون بدين الإسلام باطناً وظاهراً ... »[١] .

وكقوله ـ في أنّ السّيف كان مسلولاً في زمان علي بخلاف المتقدّمين عليه ـ « وإنما كان السيف مسلولاً في خلافة علي ، فإن كان هذا قدحاً فالقدح يختص بمن كان السيف في زمانه بين الامّة ، وهذه حجّة للخوارج .

وحجّتهم أقوىٰ من حجّة الشيعة ، كما أن سيوفهم أقوىٰ من سيوف الشيعة ؛ ودينهم أصح ، وهم صادقون لا يكذبون »[٢] .

وكقوله : « والخوارج أصدق من الرافضة وأدين وأورع ، بل الخوارج لا

---

(١) منهاج السنة ٤/٣٧ ـ ٣٨ .

(٢) منهاج السنة ٦/٣٤٤ .

نعرف عنهم أنهم يتعمّدون الكذب ، بل هم أصدق الناس »[١] .

وكقوله : « الخوارج أعقل وأصدق وأتبع للحق من الرافضة ... الرافضة ... كثير من أئمّتهم وعامّتهم زنادقة ملاحدة »[٢] .

أقول :

وكما وصف « الخوارج » بأنهم « أصدق الناس وأعقلهم » فقد وصف « الشيعة » بأنهم « أكذب الناس وأجهلهم » في غير موضع .

قال في العلامة : « ولا ريب أن هذا الرافضي الجاهل الظالم يبني أمره علىٰ مقدّمات باطلة ، فإنّه لا يعلم في طوائف أهل البدع أوهىٰ من حجج الرافضة ، بخلاف المعتزلة ونحوهم ، فإنّ لهم حججاً وأدلّة قد تشتبه علىٰ كثير من أهل العلم والعقل . وأما الرافضة فليس لهم حجة قط تنفق إلّا علىٰ جاهل أو ظالم صاحب هوىٰ ، يقبل ما يوافق هواه ، سواء كان حقّاً أو باطلاً .

ولهذا يقال فيهم : ليس لهم عقل ولا نقل ، ولا دين صحيح ولا دنيا منصورة .

وقالت طائفة من العلماء : لو علّق حكماً بأجهل الناس لتناول الرافضة ، مثل أن يحلف : إني أُبغض أجهل الناس ، ونحو ذلك »[٣] .

وقال في عموم الشيعة أيضاً : « إن العقلاء وأهل العلم بالنقل يعلمون أنه ليس في فرق المسلمين أكثر تعمّداً للكذب وتكذيباً للحق من الشيعة . بخلاف غيرهم ، فإن الخوارج ـ وإنْ كانوا مارقين ـ فهم يصدقون ... »[٤] .

---

(١) منهاج السنة ٧/٣٦ .
(٢) منهاج السنة ٧/٢٦٠ .
(٣) منهاج السنة ٧/١٧٢ ـ ١٧٣ .
(٤) منهاج السنة ٨/٢٥٠ .

وقال أيضاً : « لكنّ الرافضي [يعني العلامة] أخذ ينكت علىٰ كلّ طائفةٍ بما يظنّ أنه يجرّحها به في الاصول والفروع ، ظانّاً أن طائفته هي السليمة من الجرح .

وقد اتّفق عقلاء المسلمين علىٰ أنه ليس في طوائف أهل القبلة أكثر جهلاً وضلالاً وكذباً وبدعاً ، وأقرب إلىٰ كلّ شر ، وأبعد عن كلّ خيرٍ ، من طائفته »[1] .

معاوية

حديث : *تقتلك الفئة الباغية*

تقدّمت عن ابن تيمية جملة فيه ، وهذه جملة اخرىٰ ، يقول :

« فإنْ قال الذابّ عن علي : هؤلاء الذين قاتلهم علي كانوا بغاة ، فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم قال لعمار بن ياسر : « تقتلك الفئة الباغية » وهم قتلوا عمّاراً .

فههنا للناس أقوال ، منهم من قدح في حديث عمّار . ومنهم من تأوّله علىٰ أن الباغي : الطالب ، وهو تأويل ضعيف . وأما السلف والأئمة فيقول أكثرهم ـ كأبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم ـ : لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية ، فإن الله لم يأمر بقتالها ابتداءً ... » .

معاوية مجتهد

قال : « فإن قال الذابّ عن علي : كان علي مجتهداً في ذلك .

(١) منهاج السنة ٢/٦٠٧.

قال له منازعه : ومعاوية كان مجتهداً في ذلك .

فإنْ قال : كان مجتهداً مصيباً .

ففي الناس من يقول له : ومعاوية كان مجتهداً مصيباً أيضاً ، بناءً علىٰ أن كلّ مجتهد مصيب ، وهو قول الأشعري . ومنهم من يقول : بل معاوية مجتهد مخطئ وخطأ المجتهد مغفور ، ومنهم من يقول : بل المصيب أحدهما لا بعينه ... »(١) .

حديث لعنه وقتله ، كذب

قال : « وأمّا ما ذكره من أنّ النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم لعن معاوية وأمر بقتله إذا رؤي علىٰ المنبر . فهذا الحديث ليس في شئ من كتب الإسلام ... كذب موضوع مختلق ...

ومما يبيّن كذبه : أن منبر النبي قد صعد عليه بعد معاوية من كان معاوية خيراً منه باتّفاق المسلمين . فإن كان يجب قتل من صعد عليه لمجرد الصعود علىٰ المنبر ، وجب قتل هؤلاء كلّهم .

ثم هذا خلاف المعلوم بالإضطرار من دين الإسلام ، فإنّ مجرّد صعود المنبر لا يبيح قتل المسلم ... »(٢) .

أقول :

أهذا معنىٰ الحديث ؟

وهذا الحديث موجود « في كتب الإسلام » وقد ذكرنا ذلك في (الشرح)(٣) .

---

(١) منهاج السنة ٤/٣٩٠ ـ ٣٩٢ .

(٢) منهاج السنة ٤/٣٧٩ ـ ٣٨٠ .

(٣) عن (صحيح ابن حبان) و (تاريخ الطبري) و (تاريخ بغداد) و (مجمع الزوائد) وغيرها ،

كان من أحسن الناس سيرةً

وهذا ما قاله عن معاوية عدّة مرّات ، ولابدّ وأنه يقصد التعريض بأمير المؤمنين عليه السلام[1] .

حجّة من ادّعىٰ ارتداد علي أظهر من حجّة من ادّعىٰ ارتداد معاوية

وهكذا يدافع عن معاوية ! يدافع عنه ولو بالطعن في أمير المؤمنين عليه السلام !! بل إنّ الطعن في أمير المؤمنين عليه السلام هو المقصود !! إنّه يجعل الشيعة قائلين بارتداد معاوية عن الإسلام ، ليقول بأنّ حجة من ادّعىٰ ارتداد علي أظهر من حجّة من ادّعىٰ ارتداد معاوية :

« والمدّعي لارتداد معاوية وعثمان وأبي بكر وعمر ، ليس هو أظهر حجّة من المدّعي لارتداد علي ، فإن كان المدّعي لارتداد علي كاذباً ، فالمدّعي لارتداد هؤلاء أظهر كذباً ، لأنّ الحجّة علىٰ بقاء إيمان هؤلاء أظهر ، وشبهة الخوارج أظهر من شبهة الروافض »[2] .

لكنّ الشيعة لا توافق علىٰ أصل إسلام هؤلاء بالمعنىٰ الصحيح ، لا سيّما معاوية ، فإنّهم يجعلون ما صدر عنه قولاً وفعلاً ـ ممّا هو ضروريٌّ في كتب المسلمين ـ بالنّسبة إلىٰ النبي والدين وعقائد الإسلام ، ممّا يكشف عن عدم إسلامه في الأصل ، لا أنّه يدلُّ علىٰ ارتداده عن الإسلام .

⇐ وصحّحه الذهبي في (ميزان الاعتدال ٢ / ٣٨٠) .

(١) منهاج السنة ٤ / ٤٢٩ ، ٤٤٥ ، ٤٦٠ ، ٥١٦ ، ٦ / ١٥٠ ، ٢٣٢ .

(٢) منهاج السنة ٤ / ٥١٣ .

زياد بن أبي سفيان !!

وقد ارتضىٰ وأمضىٰ ابن تيمية فعلة معاوية وأُحدوثته في استلحاق زياد ابن أبيه .. !! إنه يقول في كلامٍ له : « وقد ولّىٰ علي رضي الله عنه زياد بن أبي سفيان ـ أبا عبيد الله بن زياد ، قاتل الحسين ـ وولّىٰ الأشتر النخعي ، وولّىٰ محمد بن أبي بكر . وأمثال هؤلاء »[١] .

والحال أنّ هذا من جملة موبقات معاوية التي لا تقبل التأويل أو النقاش ، وقد ذكر المؤرّخون هذا الخبر في حوادث سنة ٤٤ تحت عنوان : « استلحاق معاوية زياد بن أبيه » فلاحظ : تواريخ الطبري وابن الأثير وابن كثير والذهبي وأبي الفداء وغيرهم .

بل إنّ بعض أئمّة القوم يذكره في عداد ما لا يغفر له من الذنوب ، فلاحظ كلمات أعلام الصحابة والتابعين في هذه القضيّة ، كقول الحسن البصري ـ فيما رواه ابن الجوزي بسنده عنه ـ « أربع خصال كنَّ في معاوية ، لو لم يكن فيه إلّا واحدة لكانت موبقة ، وهي : أخذه الخلافة بالسيف من غير مشاورة وفي الناس بقايا الصحابة وذوو الفضيلة . واستخلافه ابنه يزيد وكان سكّيراً خمّيراً يلبس الحرير ويضرب بالطنابير . وادّعاؤه زياداً وقد قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : الولد للفراش وللعاهر الحجر . وقتله حجر بن عدي وأصحابه ، فياويلا له من حجر وأصحاب حجر » .

وعقّبه أبو الفداء بما رواه ابن الجوزي أيضاً : « عن الشافعي أنه أسرّ إلىٰ

---

(١) منهاج السنة ٦/١٨٤ .

الربيع : أنه لا يقبل شهادة أربعة من الصحابة ، وهم : معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة وزياد »[١].

يزيد بن معاوية

لم يأمر بقتل الحسين

وهذا ما قاله غير مرّة[٢].

لم يقصد إهانة الكعبة

قال : « وأمّا ملوك المسلمين ، من بني اميّة وبني العباس ونوّابهم ، فلا ريب أن أحداً لم يقصد إهانة الكعبة ، لا نائب يزيد ولا نائب عبد الملك الحجاج بن يوسف ، ولا غيرهما ، بل كلّ المسلمين كانوا معظّمين للكعبة ، وإنّما كان مقصودهم حصار ابن الزبير ، والضرب بالمنجنيق كان له لا للكعبة ، ويزيد لم يهدم الكعبة ولم يقصد إحراقها ، لاهو ولا نوابّه باتّفاق المسلمين .

ولكنْ ابن الزبير هدمها ... »[٣].

---

(١) تاريخ أبي الفداء ١/١٨٦ .
(٢) منهاج السنة ٤/٤٧٢ ، ٥١٧ .
(٣) منهاج السنة ٤/٥٧٧ .

لم يقتل جميع الأشراف في الحرّة ولا بلغ عدد القتلىٰ ١٠٠٠٠

وهذا كلامه في الدفاع عن يزيد في وقعة الحرّة ، بعد أنْ ألقىٰ باللّائمة علىٰ أهلها لخلعهم إيّاه ، ، وأبدا العذر ليزيد بأنّه طلب منهم الطّاعة مرة بعد أخرىٰ ... «لكن لم يقتل جميع الأشراف ، ولا بلغ عدد القتلىٰ عشرة آلاف ، ولا وصلت الدماء إلىٰ قبر النبي صلّىٰ عليه وسلّم ، ولا إلىٰ الروضة ، ولا كان القتل في المسجد ... »[1] .

أقول :

إقرأ خبرها لتعرف علىٰ يقين بأنّ ابن تيمية عندما يقول هذا الكلام يتمنّىٰ أن لو كان الواقع أكثر ممّا وَقَع ... إستهانةً بالدّين ودماء المسلمين وحرمهم وأعراضهم ، وحبّاً وشغفاً لبني اميّة وعمّالهم وأياديهم ...

غزوه القسطنطينيّة !!

ثم يذكر فضلاً وجهاداً ليزيد بن معاوية :

« ... فمن أن يعلم الإنسان أن يزيد أو غيره من الظلمة لم يتب ؟ أو لم تكن له حسنات ماحية تمحو ظلمه ؟ ولم يبتل بمصائب تكفّر عنه ؟ وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم قال : أوّل جيش يغزو القسطنطينيّة مغفور لهم . وأوّل جيش غزاها كان أميرهم يزيد ، والجيش عدد معين لا مطلق ، وشمول المغفرة لآحاد هذا الجيش أقوىٰ من شمول اللّعنة لكلّ واحدٍ واحدٍ من الظالمين ، فإنّ هذا أخص والجيش معيّنون .

---

(١) منهاج السنة ٤/٥٧٥ ـ ٥٧٦ .

ويقال : إنّ يزيد إنما غزا القسطنطينية لأجل هذا الحديث .

ونحن نعلم أن أكثر المسلمين لابدّ لهم من ظلم ، فإنْ فتح هذا الباب ساغ أن يلعن أكثر موتىٰ المسلمين ، والله تعالىٰ أمر بالصّلاة علىٰ موتىٰ المسلمين ، لم يأمر بلعنتهم »[1] .

أقول :

أوّلاً : إذا كان يزيد لم يأمر بقتل الحسين ، ولم يهن الكعبة ، وكان في وقعة الحرة معذوراً ، فأيّ ذنبٍ له حتّىٰ يتوب منه ؟

وثانياً : كم واحد من المسلمين صدر منه ما صدر من يزيد حتىٰ يقال : « نحن نعلم أن أكثر المسلمين لابدّ لهم من ظلم ... » ؟

وثالثاً : وهو المهم ... إنه ينقل حديثاً عن (صحيح البخاري) في فتح القسطنطينية ثمّ يخبر عن غزو يزيد لها ... وقد كفانا محقّقه مؤنة الفحص عن هذا الحديث وتحقيقه بقوله :

« لم أجد الحديث بهذا اللفظ ، ولكن وجدت عن عبادة بن الصامت الحديث في البخاري ٤٢/٤ (كتاب الجهاد والسير ، باب ما قيل في قتال الروم) ونصّ الحديث : أول جيش من امّتي يغزون البحر قد أوجبوا . قالت أُمّ حرام : قلت : يا رسول الله : أنا فيهم ؟ قال : أنت فيهم ، ثم قال النبي : أول جيش من امّتي يغزون مدينة قيصر مغفور لهم . فقلت : أنا فيهم يا رسول الله ؟ قال : لا ... » .

ثم هل كان غزو يزيد وكونه « مغفوراً له » قبل الوقائع المذكورة أو بعدها ؟

وإذا كان يزيد « مغفوراً له » بحكم الحديث الصحيح !! فلماذا أوجب أحمد ابن حنبل وابن الجوزي والتفتازاني ـ وكثيرون غيرهم ـ لعن يزيد والبراءة منه ؟!

---

(١) منهاج السنة ٥٧١/٤ ـ ٥٧٢ .

وتجد كلماتهم في (الشرح) .

خالد بن الوليد

وحاول ابن تيمية الذبَّ عن خالد بن الوليد ، بعد اتّهام مالك بن نويرة وقومه بالإرتداد بمتابعة مسيلمة ، ودعوىٰ أنّ الذين اعترض عمر علىٰ قتلهم كانوا قوماً آخرين ... لكنْ من هم ؟ قال :

« ومن أعظم فضائل أبي بكر عند الامّة ـ أوّلهم وآخرهم ـ أنه قاتل المرتدّين ، وأعظم الناس ردّة كان بنو حنيفة ، ولم يكن قتاله لهم علىٰ منع الزكاة ، بل قاتلهم علىٰ أنّهم آمنوا بمسيلمة الكذّاب ... وأمّا الذين قاتلهم علىٰ منع الزّكاة فأولئك أُناس آخرون ، ولم يكونوا يؤدّونها وقالوا : لا نؤدّيها إليك ... فهؤلاء حصل لعمر أوّلاً شبهة في قتالهم ، حتىٰ ناظره الصدّيق وبيّن له وجوب قتالهم ، فرجع إليه ... »[1] .

وقال العلّامة ـ في أبي بكر ـ : « وأهمل حدود الله فلم يقتص من خالد بن الوليد ، ولا حدّه ، حيث قتل مالك بن نويرة وكان مسلماً ، وتزوّج امرأته في ليلة قتله وضاجعها ، وأشار عليه عمر بقتله فلم يفعل » .

فجعل ابن تيميّة يردّ عليه بالمعارضة فقال : « فإنّ عثمان خير من ملء الأرض من مثل مالك بن نويرة ، وهو خليفة المسلمين ، وقد قتل مظلوماً شهيداً بلا تأويلٍ مسوّغ لقتله ، وعلي لم يقتل قتلته . وكان هذا من أعظم ما امتنعت به

---

(١) منهاج السنة ٨/٣٢٤ ـ ٣٢٧ .

شيعة عثمان عن مبايعة علي ، فإن كان علي له عذر شرعي في ترك قتل قتلة عثمان ، فعذر أبي بكر في ترك قتل قاتل مالك بن نويرة أقوىٰ . وإنْ لم يكن لأبي بكر عذر في ذلك ، فعلي أولىٰ أنْ لا يكون له عذر في ترك قتل قتلة عثمان .

وأما ما تفعله الرافضة من الإنكار علىٰ أبي بكر في هذه القضية الصغيرة ، وترك إنكار ماهو أعظم منها علىٰ علي ، فهذا من فرط جهلهم وتناقضهم » .

وأيضاً ، بالتأويل لخالد بن الوليد : « وإن خالداً قتله متأوّلاً » .

ثم قال : « وليس عندنا أخبار صحيحة ثابتة بأن الأمر جرىٰ علىٰ وجهٍ يوجب قتل خالد » .

ثم أنكر تزوّجه بامرأته فقال : « وأما ما ذكره من تزوّجه بامرأته ليلة قتله ، فهذا مما لم يعرف ثبوته »[1] .

أقول :

فاستعمل في هذه القضية الواحدة عدّة أساليب ، حمايةً لأبي بكر وخالد بن الوليد ... وإن شئت واقع القضية فارجع إلىٰ (الشرح) ، وإلىٰ كتابنا (الإمامة في أهمّ الكتب الكلامية) .

الحجّاج بن يوسف

وحتّىٰ الحجاج بن يوسف الثقفي حاول الدفاع عنه ، فإنّه تعرّض له في أكثر من موضع ، وزعم أنّه اتّهم بقتل الأشراف ، فنفىٰ ذلك عنه ، ولم يعترف بقتله شيعة

---

(١) منهاج السنة ٥/٥١٤ ـ ٥١٩ .

أمير المؤمنين ، أمثال الكميل بن زياد النخعي ، ولم يتبرء من أفعاله[١] ، والحال أن مثل الذهبي ـ وهو تلميذه والحامي عنه ـ يقول : « وكان ظلوماً جبّاراً ناصبيّاً خبيثاً سفّاكاً للدماء ... فنسبّه ولا نحبّه ، بل نبغضه في الله ، فإن ذلك من أوثق عرىٰ الإيمان »[٢] .

أمّا أنه قتل أحداً من بني هاشم أو لا ؟ فلابدّ من التحقيق عن ذلك .

ابن ملجم المرادي

بل ... وحتىٰ ابن ملجم ... قال :

« والذي قتل عليّاً كان يصلّي ويصوم ويقرأ القرآن ، وقتله معتقداً أنّ الله ورسوله يحبّ قتل علي ، وفعل ذلك محبّةً لله ورسوله في زعمه ، وإن كان في ذلك ضالاًّ مبتدعاً »[٣] .

بل « كان من أعبد الناس »[٤] .

هكذا يصف « ابن ملجم » ورسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم يصفه بـ « أشقىٰ الناس » كعاقر ناقة ثمود ، في حديث صحيح ، وقد أخرجه :

أحمد في مسنده ١ / ١٣٠ ، والنّسائي في خصائصه : ٣٩ ، وابن سعد في طبقاته ٣ / ٢١ ، والبيهقي في سننه ٨ / ٥٩ ، وابن أبي حاتم وابن مردويه والبغوي

---

(١) منهاج السنة ٥ / ١٥٦ ، ٨ / ١٠٤ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٤ / ٣٤٣ .

(٣) منهاج السنة ٧ / ١٥٣ .

(٤) منهاج السنة ٥ / ٤٧ .

وأبو نعيم والطبراني، وعنهم السيوطي في الدر المنثور بتفسير ﴿ اذ انبعث أشقاها ﴾ والطحاوي في مشكل الآثار ٣٥١/١، وابن عبد البر وابن الأثير بترجمة الإمام عليه السلام من الإستيعاب واسد الغابة .. وغيرهم.

محمود بن سبكتكين

قال ابن تيميّة ـ في جواب العلّامة حيث أشار إلىٰ صلاة القفّال علىٰ مذهب أبي حنيفة في محضر الملك محمود بن سبكتكين، في قصّةٍ معروفة ـ: « وكان من خيار الملوك وأعدلهم، وكان من أشدّ الناس قياماً علىٰ أهل البدع، لا سيّما الرّافضة، فإنّه كان قد أمر بلعنتهم ولعنة أمثالهم في بلاده ... »(١).

فهل يقصد من « أهل البدع الرافضة » الشيعة أو غيرهم ؟

لقد ذكروا لهذا الملك تراجم أثنوا عليه فيها ووصفوه بالعدل، مع أنّهم أشاروا في كيفيّة وصوله إلىٰ الحكم وتغلّبه علىٰ الأمر إلىٰ الدماء الكثيرة التي أراقها في سبيل ذلك. بل ذكروا بترجمته أنه كان يتوصّل إلىٰ أخذ الأموال بكلّ طريق، وأنّه كان يتّهم الناس بالأديان والمذاهب الباطلة ليصادر أموالهم(٢).

هذا، وقد ذكروا أيضاً أنّه جدّد عمارة المشهد بطوس الذي فيه قبر علي بن موسىٰ الرضا والرشيد، وأحسنَ عمارته، وكان أبوه سبكتكين أخربه، وكان أهل طوس يؤذون من يزوره، فمنعهم عن ذلك. وكان سبب فعله أنّه رأىٰ أمير

---

(١) منهاج السنة ٤٣٠/٣.
(٢) الكامل في التاريخ ٤٠١/٩.

المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في المنام وهو يقول له : إلىٰ متىٰ هذا ؟ فعلم أنّه يريد أمر المشهد . فأمر بعمارته[١] .

أقول :

وتعمير القبور وتشييدها من سنن الكفّار ومن البدع في الإسلام ، عند ابن تيميّة ، وهو مع هذا يصف هذا الملك بكونه من أنصار السنّة ومن أشدّ الناس علىٰ أهل البدع !!

(١) الكامل في التاريخ ٩/٤٠١ .

الباب التاسع :

ابن تيميّة
ومناهجه في منهاجه

وهنا نريد أنْ نتعرَّف علىٰ أساليب ابن تيميّة ومناهجه في كتاب (منهاج السنّة) ، وعن هذا الطريق أيضاً نتمكّن من معرفة ابن تيمية علىٰ حقيقته وواقعه ، عقيدةً وعلماً وعدالةً ...

تنبيه مهم

ولابدّ قبل الورود في دراسة كتابه من هذه الناحية ، من التنبيه علىٰ أمرٍ مهمٍّ جدّاً ، وهو : إن كتاب (منهاج الكرامة) لم يعتمد في بحوثه إلّا علىٰ كتب أهل السنّة من أهل المذاهب الأربعة ، كما أنّه في مجال عقائد الشّيعة لم يذكر إلّا عقائد الشيعة الإثني عشرية ، ولم يدافع إلّا عن هذه العقائد ، فهو في مقام الردّ علىٰ أهل السنّة لا يستند إلىٰ أقوال الغلاة أو الفرق الأُخرىٰ من الشيعة ، ولا ينسب إليهم أقوال النواصب والخوارج ليطعن بها علىٰ عموم المخالفين للإماميّة الاثني عشرية .

وعلىٰ الجملة ، فإنّ منهج العلّامة ـ يرحمه الله ـ هو المقارنة بين مذهب (الشيعة الاثني عشرية) و(المذاهب الاربعة) المعروفة التي عليها أهل السنّة ، لا عموم القائلين بإمامة الثلاثة ، ليشمل النواصب والخوارج وغيرهم .

ولما كان هذا هو منهج كتاب (منهاج الكرامة) المردود عليه ، كان مقتضىٰ قواعد البحث وآداب المناظرة أنّ يردّ عليه طبق هذا المنهج .

إلّا أنّ ابن تيميّة خرج في بحثه عن هذا الإطار ، فكثيراً ما خلط بين

(الشيعة الاثني عشرية) وغيرها من فرق الشيعة ، ما كان له واقعية وما لم يكن ... وأيضاً : كثيراً ما خلط بين (الأشاعرة) و (المعتزلة) من جهة ، وبين أرباب (المذاهب الأربعة) وبين (النواصب) و (الخوارج) من جهةٍ أُخرىٰ .

وأكثر ما تجد هذا الخلط في مقام (المعارضة) من أساليبه . مع أنّ المسلمين (الشيعة) و (السنّة) متّفقون علىٰ ضلال (النواصب) و (الخوارج) من القائلين بإمامة الثلاثة و (الغلاة) وأمثالهم من القائلين ببطلان إمامة الثلاثة ، وأنّه لا اعتبار لمقالاتهم وضلالاتهم ...

وبهذا الموجز يتّضح سقوط كثيرٍ من استدلالات ابن تيمية ومعارضاته ، وإليك التفصيل :

(١)
الخلط بين المذاهب

يقول العلّامة :

« وذهب الجميع منهم إلىٰ القول بالقياس ، والأخذ بالرأي ، فأدخلوا في دين الله ماليس منه » .

وهو لا يقصد من « الجميع منهم » إلّا : (المذاهب الأربعة) .

كما أنّ عدم أخذ (الشيعة الاثني عشرية) بالقياس معروف .

فانظر إلىٰ ردّ ابن تيمية :

« إن دعواه علىٰ جميع أهل السنّة المثبتين لإمامة الخلفاء الثلاثة أنّهم يقولون

بالقياس ، دعوىٰ باطلة ، فقد عرف فيهم طوائف لا يقولون بالقياس ، كالمعتزلة البغداديين ، وكالظاهرية كداود وابن حزم وغيرهما ، وطائفة من أهل الحديث والصوفيّة .

وأيضاً ، ففي الشيعة من يقول بالقياس كالزيدية .

فصار النزاع فيه بين الشّيعة ، كما هو بين أهل السنّة والجماعة »[1].

* وعندما يريد الحطّ علىٰ الشيعة يسوّد صحائف كثيرة من كتابه ، ملؤها القذف والإفتراء ، والسبّ والشتم ... ثم يقول في التالي في سطرين بأنّ الأشياء التي نسبها إلىٰ الشيعة ، وطعن عليهم بسببها « ليست في الاثني عشريّة » منهم ...

لاحظ هذا المورد :

« فصل : وهذا المصنّف سمّىٰ كتابه (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) وهو خليق بأنْ يسمّىٰ (منهاج الندامة) . كما أنّ من ادّعىٰ الطّهارة ـ وهو من الذين لم يرد الله أن يطهّر قلوبهم ، بل هو من أهل الجبت والطاغوت والنفاق ـ كان وصفه بالنجاسة والتكدير أولىٰ من وصفه بالتطهير »[2] فجعل يشتم العلامة ويسبّه إلىٰ أن قال :

« ومن أخبر الناس بهم الشعبي وأمثاله من علماء الكوفة ... » فجعل يقول ماالله حسيبه ، من الصفحة (٢٢) إلىٰ الصفحة (٥٧) من الجزء الأول[3] حتىٰ قال[4] :

(١) منهاج السنة ٣/٤٠١ .

(٢) إشارة الىٰ اسم العلامة ، فإنه (الحسن بن يوسف بن المطهّر) وقد كان ابن تيمية يسمّيه بـ (ابن المنجس) كما نصّ عليه الصفدي وابن تغرى بردى وغيرهما .

(٣) هكذا يتضخّم الكتاب !!

(٤) وهو محلّ الشاهد ، وقد ذكرنا طرفاً من سبابه وشتائمه في هذه الصفحات في الفصل

« ومما ينبغي أن يعرف : أنّ ما يوجد في جنس الشيعة من الأقوال والأفعال المذمومة ، وإن كان أضعاف ما ذكر ، لكن قد لا يكون هذا كلّه في الإمامية الاثني عشرية ... » .

وهكذا ينتهي هذا الفصل الذي بدأه بسبّ العلّامة ، ثمّ نسب إليه ما هو وطائفته الاثنا عشرية برآء منه ، ثم ختم الكلام بكلمتين !!

* وقال :

« فصل : ونحن نبيّن ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ طريق الإستقامة في معرفة هذا الكتاب (منهاج الندامة) بحول الله وقوّته .

وهذا الرجل سلك مسلك سلفه شيوخ الرافضة ، كابن النعمان المفيد ، ومتّبعيه كالكراجكي وأبي القاسم الموسوي ، والطوسي ، وأمثالهم ... » فجعل يسبُّ ... إلىٰ أن قال :

« وقال أبو معاوية : سمعت الأعمش يقول : أدركت الناس وما يسمّونهم إلّا الكذّابين . يعني : أصحاب المغيرة بن سعيد »[1] .

فأيّ علاقةٍ بين « العلامة » و « سلفه » الذين ذكرهم ، وبين « أصحاب المغيرة بن سعيد » اللعين ؟

ثم قال بعد كلامٍ له :

« ولهذا ذكر الشافعي ما ذكره أبو حنيفة وأصحابه أنه يردّ شهادة من عرف بالكذب كالخطابيّة »[2] .

وأيّ ارتباطٍ بين « العلامة » و « سلفه » الذين بدأ بهم الفصل ، وبين « الخطابيّة » ؟!

⇐ المخصّص لذلك .

(١) منهاج السنة ١/٥٧ ـ ٦٠ .

(٢) منهاج السنة ١/٦٢ .

* ويقول العلّامة :

« إنّ الإمامية أخذوا مذهبهم عن الأئمة المعصومين ، المشهورين بالفضل والعلم والزهد والورع ... فأوّلهم علي بن أبي طالب ... » وهكذا يعدّدهم العلّامة إلىٰ الثاني عشر ، عليهم الصلاة والسّلام .

فهو يريد الإمامية الاثني عشرية .

فيقول ابن تيمية في الجواب :

« قد علم أنّ الشيعة مختلفون اختلافاً كثيراً في مسائل الإمامة والصفات والقدر ، وغير ذلك من مسائل اصول دينهم ، فأيّ قولٍ لهم هو المأخوذ عن الأئمة المعصومين ، حتىٰ مسائل الإمامة قد عرف اضطرابهم فيها .

وقد تقدّم بعض اختلافهم في النص ، وفي المنتظر منهم ... » فجعل يذكر أقوالاً من بعض الفرق غير الاثني عشرية ، فقال بالتالي : « فبطل قولهم : إن أقوالهم مأخوذة عن معصوم »[1] .

أقول :

هكذا يُبطَل قول العلّامة ؟!

(٢)
المعارضة

و « المعارضة » طريق من طرق « المناظرة » يتّبعه العلماء في بحوثهم واستدلالاتهم ، ويستعمله ابن تيمية في كتابه بكثرةٍ ، حتىٰ أنه في موضعٍ يصرّح

---

(١) منهاج السنة ٤/١٧ ـ ١٨ .

قائلاً :

« كما يلزم مثل ذلك اليهود والنصارىٰ ، إذا قدحوا في نبوّة محمد دون نبوة موسىٰ وعيسىٰ ، فما يورد الكتابي علىٰ نبوّة محمد سؤالاً إلّا ويرد علىٰ نبوّة موسىٰ وعيسىٰ أعظم منه .

وما يورد الرافضي علىٰ إمامة الثلاثة إلّا ويرد علىٰ إمامة علي ماهو أعظم منه .

وما يورده الفيلسوف علىٰ أهل الملل يرد عليه ماهو أعظم منه .

وهكذا كلّ من كان أبعد عن الحق عن غيره ، يرد عليه أعظم ممّا يرد علىٰ الأقرب إلىٰ الحق .

ومن الطرق الحسنة في مناظرة هذا[1] ، أن يورد عليه من جنس ما يورده علىٰ أهل الحق وما هو أغلظ منه ، فإنّ المعارضة نافعة ، وحينئذٍ ، فإنْ فهم الجواب الصحيح علم الجواب عمّا يورد علىٰ الحق ، وإنْ وقع في الحيرة والعجز عن الجواب اندفع شرّه بذلك وقيل له : جوابك عن هذا هو جوابنا عن هذا »[2] .

أقول :

لكنّ قاعدة « المعارضة » هي « أن يورد عليه من جنس ما يورده » من قائل مقبولٍ عند الطرفين أو عند الطرف المورد عليه في الأقل ... وإلّا فكيف يُلزم بكلامِ من يراه علىٰ ضلالٍ في أصل مذهبه ؟

ولذا لم نجد العلّامة يورد علىٰ أهل السنّة إلّا من كتبهم المعتمدة من الصحاح وغيرها ... وليس في كتاب العلامة إيراد علىٰ أهل السنّة بقول أحدٍ من « الشيعة

---

(١) يعني العلامة الحلّي .

(٢) منهاج السنة ٨/٢٨٢ ـ ٢٨٣ . ولا يخفى مافي هذا الكلام وحده من اشكالات !!

الاثني عشريّة » فضلاً عن غيرهم من أرباب الفرق الشيعيّة ، الذين لا يرتضيهم السنّة ولا الشّيعة .

وعلىٰ الجملة ، فإن العلامة ملتزم بقاعدة المعارضة في مناظرته .

وأمّا ابن تيمية ... فلا ... وإليك بيان ذلك :

١ ـ *معارضة قول الشيعة الاثني عشرية بقول أهل السنّة :*

وهذا في كتابه كثير :

فمن ذلك : قوله في دعوىٰ النصّ علىٰ علي أو أبي بكر :

« ودعوىٰ أولئك للنص الجلي أو الخفي علىٰ أبي بكر ، أقوىٰ وأظهر بكثير من دعوىٰ هؤلاء للنص علىٰ علي »[١] .

أقول :

كأنّ الرجل لا يفهم أنّ العلّامة يدّعي النص علىٰ علي استناداً إلىٰ كتب أهل السنّة ، وأمّا أهل السنّة فلا يوجد لهم دليل علىٰ إمامة أبي بكر في كتب الشيعة الاثني عشرية ... فأين المعارضة فضلاً عن تقدّم قول أهل السنّة ؟

وأيضاً : فإنّ الشيعة الإمامية الاثني عشرية لا يعتبرون بما يدّعيه أهل السنّة نصّاً في إمامة أبي بكر ، فضلاً عن أن يكون أكثر وأظهر .

وأيضاً : فإن النصوص المزعومة ، فيها كلام سنداً ودلالةً حتىٰ علىٰ أصول أهل السنّة وبناءً علىٰ آراء علمائهم .

ومن ذلك : في قضية إعطاء أمير المؤمنين عليه السلام الخاتم في الصّلاة ، فعارض ابن تيميّة الحديث الوارد والدال علىٰ نزول الآية المباركة في ذلك ، بما

---

(١) منهاج السنة ٤/٢٧١ .

رواه البخاري ومسلم ... وهذا كلامه :

« فمن المعلوم أنّ الصحابة أنفقوا في سبيل الله وقت الحاجة إليه ماهو أعظم قدراً ونفعاً من إعطاء سائل خاتماً ، وفي الصحيحين عن النبي أنه قال : ما نفعني مال كمال أبي بكر ... »[1] .

أقول :

الحديث الذي تستدلُّ به الإماميّة متّفق عليه بين الطرفين ، وهم يروونه عن كثيرٍ من كتب أهل السنّة المعتمدين ، فكيف يعارض بما لا يرضىٰ به الإماميّة ؟ بل بما هو باطلٌ في نفسه ؟

ومن ذلك : في مخالفات عائشة لله ولرسوله ، فيدّعي معارضة ذلك بما يروونه من خِطبة أمير المؤمنين عليه السلام ابنة أبي جهل[2] .

أقول :

لكنّ قضايا عائشة بلغت حدّ الدراية ، وخبر خطبة بنت أبي جهل خبر مفتعل من قِبَل بعض المناوئين لأمير المؤمنين والصدّيقة الطاهرة ، كما عرفت في محلّه .

ومن ذلك : في طعن بعض الأصحاب في وصيّة أبي بكر لعمر بالخلافة ، فعارضه ابن تيمية بطعن بعضهم في أمارة زيد بن حارثة[3] .

أقول :

كأنّ الرجل لا يدري أن ذلك الطعن ردٌّ علىٰ الله ورسوله ، وأمّا الطعن في صنع أبي بكر فلا يدّعي كونه ردّاً علىٰ الله ورسوله إلّا معتوه لا يفقه ما يقول .

---

(١) منهاج السنة ٧/٢٢ .

(٢) منهاج السنة ٤/٣١٥.

(٣) منهاج السنة ٦/٣٥٠.

ومن ذلك : في رواية نزول سورة (هل أتىٰ) في أهل البيت . وفي الرواية ذكرٌ لـ « فضّة » خادمة أهل البيت . فعارضها ابن تيمية برواية أنّ علياً وفاطمة طلبا خادماً من رسول الله ، فلم يعطهما ، وعلّمهما التسبيحات[1] .

أقول :

كأنّ المسكين لا يفهم كون الواقعتين في وقتين !!

ومن ذلك : معارضة حديث : « الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة » المتفق عليه ، بما انفرد بعضهم بروايته من أنّه « أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة » وهذه المعارضة باطلة ، مع أنّ الحديث المذكور ساقط سنداً ، كما أوضحناه في رسالةٍ لنا في (الأحاديث المقلوبة) ... والعجب قوله : « وهذا الصنف أكمل من ذلك الصنف » !![2] .

٢ ـ معارضة قول الاثني عشرية بقول غير الاثني عشرية :

ومن هذا القبيل موارد كثيرة ، نذكر بعضها :

* يقول العلامة : « الفصل الرابع ، في إمامة باقي الأئمة الاثني عشر . لنا في ذلك طرق : أحدها : النص . وقد توارثته الشيعة في البلاد المتباعدة خلفاً عن سلف :

عن النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلف أنه قال للحسين : هذا امام ، ابن إمام ، أخو إمام ، أبو أئمة تسعة ... » .

فهو ـ رحمه الله ـ يستدل علىٰ إمامة الائمة الاثني عشر بالنص الذي توارثه

---

(١) منهاج السنة ١٨٣/٧ .

(٢) منهاج السنة ١٦٨/٤ ـ ١٧٠ .

القائلون بإمامتهم ... فيذكر واحداً .

لكن ابن تيميّة يعارض هذا الإستدلال بقول « الزيدية » الذين لا يقولون إلّا بإمامة أربعةٍ منهم ، وبقول : « الإسماعيلية » الذين لا يقولون إلّا بإمامة ستةٍ منهم !! فيقول :

« والجواب من وجوه : أحدها : أن يقال : هذا كذب علىٰ الشيعة ، فإنّ هذا لا ينقله إلّا طائفة من طوائف الشيعة ، وسائر طوائف الشيعة تكذّب هذا ، والزيدية بأسرها تكذّب الشيعة ـ وهم أعقل الشيعة وأعلمهم وخيارهم ـ والإسماعيليّة كلّهم يكذّبون بهذا . وسائر فرق الشيعة تكذّب بهذا .

إلّا الإثني عشرية ، وهم فرقة من نحو سبعين فرقة من طوائف الشيعة .

وبالجملة ، فالشيعة فرق متعددة جدّاً ، وفرقهم الكبار أكثر من عشرين فرقة ، كلّهم تكذّب هذا ، إلّا فرقة واحدة ، فأين تواتر الشيعة ؟

الثاني : أن يقال : هذا معارض بما نقله غير الإثني عشرية من الشيعة من نص آخر يناقض هذا ، كالقائلين بإمامة غير الاثني عشر ، وبما نقله الراوندية أيضاً ، فإنّ كلّاً من هؤلاء يدّعي من النص ... »(١) .

أقول : قد ذكر العلّامة طريق الشيعة الاثني عشرية لإثبات إمامة باقي الأئمة الاثني عشر ، وكان لابن تيميّة أن يورد علىٰ هذا الطريق بالردّ عليه سنداً أو دلالةً ، لا أن يورد عليه بقول من لا يرتضيه لاهو ولا العلّامة طاب ثراه .

* بل إنه يعارض قول الاثني عشرية بقول العباسيّة ، وهو قول مردود عند الشيعة والسنّة جميعاً ، يقول ابن تيمية بعد كلام له :

« والمقصود هنا أن أقوال الرافضة معارضة بنظيرها ، فإنّ دعواهم النصّ

---

(١) منهاج السنة ٨/٢٤٧ ـ ٢٤٨ .

علىٰ علي ، كدعوىٰ أولئك النص علىٰ العباس ، وكلا القولين مما يعلم فساده بالاضطرار ... »[1].

٣ ـ وأمّا معارضة استدلالات الإمامية « الاثني عشرية » وأقوالهم بأقاويل « النواصب » فكثيرة :

من ذلك : دعوىٰ المعارضة بين ما روي في مدح الإمام الحسين الشهيد ، وذم قاتله ، وبين قول النواصب : كان الحسين خارجيّاً ، وهذا نصّ كلامه :

« وأمّا الحديث الذي رواه : إنّ قاتل الحسين في تابوت من نار ... فهذا من أحاديث الكذّابين ... فهذا الغلوّ الزائد يقابل بغلوّ الناصبة ، الذين يزعمون أن الحسين كان خارجياً ، وأنه كان يجوز قتله ، لقول النبي : من أتاكم وأمركم علىٰ رجلٍ واحدٍ يريد أن يفرّق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائناً من كان . رواه مسلم .

وأهل السنّة والجماعة يردّون غلوّ هؤلاء وهؤلاء ... »[2].

أقول :

فهو يرىٰ صحة هذه المعارضة ، ويرىٰ القول بكون قاتل الحسين في النار غلوّاً ، بل يقدّم قول الناصبة ، وكأنّه يستحيي من التصريح بمعتقده ، وفي كلامه إيعاز بذلك ، لأنّه حكم بكذب ذاك الحديث ، وذكر في هذا الحديث : « رواه مسلم » فهو في الحقيقة يقدّم قول الناصبة ... وإنْ كان قد نسب إلىٰ أهل السنّة والجماعة أنّهم يردّون غلوّ هؤلاء وهؤلاء !!

---

(١) منهاج السنة ١/٥٠٤ .

(٢) منهاج السنة ٤/٥٨٥ .

ومن ذلك : في فضائل أمير المؤمنين ، فإنّه لمّا يعجز عن المناقشة في السَّنَد أو في الدلالة ، ونحو ذلك من الطرق العلمية المتّبعة في مختلف العلوم ، يعارض بأقاويل النواصب والخوارج ، وهو بدلاً من أن يعارض بما وضعوه ـ مثلاً ـ لأئمّتهم من الروايات ، يأتي بأباطيلهم في أصل إيمان أمير المؤمنين وأهل البيت وعدالتهم ونحو ذلك ... وهذا هو الذي قصده بقوله المنقول سابقاً : « وما هو أغلظ منه » !!

كقوله ـ في جواب قول العلّامة في أمير المؤمنين عليه السلام : « حتىٰ ادّعىٰ قوم فيه الربوبية فقتلهم » ـ : « فإنْ جاز أن يقال : إنّما ادّعيت فيه الإلهية لقوّة الشّبهة ، جاز أنْ يقال : إنما ادعي فيه الكفر لقوة الشّبهة ، وجاز أن يقال : صدرت منه ذنوب اقتضت أن يكفّره بها الخوارج »[1].

وكقوله : « إنّ النواصب ـ من الخوارج وغيرهم ـ الذين يكفّرون علياً أو يفسّقونه أو يشكّون في عدالته ، من المعتزلة والمروانية وغيرهم ، لو قالوا لكم : ما الدليل علىٰ إيمان علي وإمامته وعدله ؟ لم يكن لكم حجة ... » إلىٰ أن قال :

« وأما إمامة علي ، فهؤلاء ينازعونكم في إمامته هم وغيرهم ، فإنْ احتججتم عليهم بالنص الذي تدّعونه ، كان احتجاجهم بالنصوص التي يدّعونها لأبي بكر ـ بل العباس ـ معارضاً لذلك ، ولا ريب عند كلّ من يعرف الحديث أن تلك أولىٰ بالقبول والتّصديق ... »[2].

وكقوله ـ دفاعاً عن معاوية ـ :

« والمدّعي لارتداد معاوية وعثمان وأبي بكر وعمر ، ليس هو أظهر حجةً من المدّعي لارتداد علي ، فإنْ كان المدّعي لارتداد علي كاذباً ، فالمدّعي لارتداد

(١) منهاج السنة ٤/٣٧.

(٢) منهاج السنة ٤/٣٨٦ ـ ٣٨٧.

هؤلاء أظهر كذباً، لأن الحجة علىٰ بقاء إيمان هؤلاء أظهر، وشبهة الخوارج أظهر من شبهة الروافض »[١].

وكقوله ـ في الجواب عن استدلال العلّامة بحديث أبي نعيم عن ابن عباس، في قوله تعالىٰ: ﴿ **إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البريّة** ﴾ ـ: « هذا معارض بمن يقول: إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم النواصب، كالخوارج وغيرهم، ويقولون: إنّ من تولّاه فهو كافر مرتد، فلا يدخل في الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ويحتجّون علىٰ ذلك بقوله: ﴿ **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** ﴾ قالوا: ومن حكّم الرجال في دين الله، فقد حكم بغير ما أنزل الله، فيكون كافراً، ومن تولّىٰ الكافر فهو كافر لقوله: ﴿ **ومن يتولّهم منكم فإنه منهم** ﴾ ... » إلىٰ أن قال: « فهذا وأمثاله من حجج الخوارج وإنْ كان باطلاً بلا ريب، فحجج الرافضة أبطل منه، والخوارج أعقل وأصدق وأتبع للحق من الرافضة ... »[٢].

وكقوله ـ في جواب استدلال العلامة بالآية المتمّمة للأربعين، النازلة في فضل أمير المؤمنين، أخذاً بروايات أهل السنّة في تفاسيرها ـ بأنّ الخوارج فسّروا قوله تعالىٰ: ﴿ **فقاتلوا أئمة الكفر** ﴾ فقالوا: « إنّهم علي والحسن والحسين ». قال: « وكلّ هذا باطل، لكن الغرض أنهم يقابَلون بمثل حجّتهم، والدليل علىٰ فسادها يعمّ النوعين، فعلم بطلان الجميع »[٣].

(١) منهاج السنة ٤/٥١٣.
(٢) منهاج السنة ٧/٢٥٩.
(٣) منهاج السنة ٧/٢٩٧.

(٣)
التنظير والقياس غير الصحيح

وهذا طريق آخر من طرق ابن تيميّة ... ويا ليته يكـون اسـتعماله لهـذا الطريق صحيحاً وعلىٰ القواعد ... ولكنْ ... !

وإليك بعض الموارد :

من ذلك : قوله دفاعاً عن أبي بكر في منعه فاطمة الزهراء عليها السّـلام إرثها من أبيها رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلم : « وفاطمة ـ رضي الله عنها ـ قد طلبت من النبيّ مالاً فلم يعطها إيّاه ، كما ثبت في الصحيحين عن علي ـ رضي الله عنه ـ في حديث الخادم ، لمّا ذهبت فاطمة إلىٰ النبي تسأله خادماً ، فلم يعطها خادماً وعلّمها التسبيح .

وإذا جاز أن تطلب من النبي ما يمنعها إيّاه ، ولا يجب عليه أنْ يعطيها إيّاه ، جاز أنْ تطلب ذلك من أبي بكر ... »[١] .

أقول :

أي: فكان لأبي بكر أنْ لا يعطيها نحلتها أو إرثها ، كما أنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لم يعطها الخادم ... !!

ألا يدري الرّجل : أن طلبها من أبي بكر كان طلباً لملكها أو لحقّها الثابت كتاباً وسنّة ؟ وأين هذا الطلب عن طلب الخادم ؟!

لقد كان من المحرّم علىٰ أبي بكر الاستيلاء علىٰ ملك الزهراء ، وكان

---

(١) منهاج السنة ٤/٢٦٦ .

الواجب عليه ردّه إليها في أوّل لحظة ، وأمّا النبي فقد رأىٰ أن تعليمها التسبيح حينذاك خير لها من إعطاء الخادم ، فأين هذا من ذاك ؟

ومن ذلك قوله : دفاعاً عن طلحة والزبير في إخراج عائشة إلىٰ البصرة ، ثم دفاعاً عن يزيد وبني اميّة وأشياعهم :

« ولو قال المشنّع : أنتم تقولون : إن آل الحسين سُبوا لمّا قتل الحسين ، ولم يفعل بهم إلّا من جنس ما فعل بعائشة ، حيث استولي عليها ورُدَّت إلىٰ بيتها وأعطيت نفقتها ، وكذلك آل الحسين ، استولي عليهم ورُدّوا إلىٰ أهليهم وأُعطوا نفقة . فإنْ كان هذا سبياً واستحلالاً للحرمة النبوية ، فعائشة قد سبيت واستحلّت حرمة رسول الله .

وهم يشنّعون ويزعمون أن بعض أهل الشام طلب أن يسترقّ فاطمة بن الحسين ، وأنها قالت : لا هالله حتىٰ تكفر بديننا . وهذا إنْ كان وقع ، فالذين طلبوا من علي أن يسبىٰ من قاتلهم من أهل الجمل وصفين ويغنموا أموالهم ، أعظم جرماً من هؤلاء ، وكان في ذلك لو سبوا عائشة وغيرها ... »[1] .

أقول :

أُنظر إلىٰ الروح الاموّيّة ، واحكم بما تمليه عليك أحكام الشريعة المحمديّة !!

(٤)

النقض غير الوارد

والنقض أيضاً من الطّرق التي سلكها ، ونحن نذكر موارد من هذا القبيل ،

---

(١) منهاج السنة ٧/٣٥٥ ـ ٣٥٦ .

فلاحظها واحكم علىٰ قائلها بما شاء الدين والعلم :

* قال ابن تيمية ـ دفاعاً عن طلحة والزبير في إخراجهما عائشة إلىٰ حرب البصرة ـ « والمقصود هنا : إن ما يذكرونه من القدح في طلحة والزبير ، ينقلب بما هو أعظم منه في حق علي ، فإن أجابوا عن ذلك بأنّ علياً كان مجتهداً فيما فعل ، وأنه أولىٰ بالحق من طلحةوالزبير . قيل : نعم ، وطلحة والزبير كانا مجتهدين ...

فإنْ قالوا : هما أحوجا عليّاً إلىٰ ذلك ، لأنهما أتيا بها ، فما فعله علي مضاف إليهما لا إلىٰ علي .

قيل : وهكذا معاوية ، لمّا قيل له : قد قتل عمار ، وقد قال النبي : تقتلك الفئة الباغية ، قال : أو نحن قتلناه ؟ إنما قتله الذين جاءوا به حتىٰ جعلوه تحت سيوفنا .

فإنْ كانت هذه الحجة مردودة ، فحجّة من احتجّ بأنّ طلحة والزبير هما فعلا بعائشة ما جرىٰ عليها من إهانة عسكر علي لها واستيلائهم عليها ، مردودة أيضاً . وإن قبلت هذه الحجة قبلت حجة معاوية »[1] .

أقول :

أهكذا يكون النقض ؟ أليس من شرطه التسوية بين الأمرين من جميع الجهات ؟

أمّا عائشة فقد أخرجها طلحة والزّبير ـ بلا كلام ـ إلىٰ حرب الإمام عليه السلام ، ثم لمّا انكسر عسكرهم وتفرّق الناس عن هودجها ، أرسل أمير المؤمنين عليه السلام إليها أخاها محمّداً ـ الذي يقول ابن تيمية بأنّها دعت عليه فأُحرق بالنار بمصر[2] ـ ثم حملت مكرّمةً إلىٰ بيتها .

---

(١) منهاج السنة ٤/٣٥٧ـ٣٥٨.

(٢) منهاج السنة ٤/٣٥٥.

فأيّ شيء فعل علي ؟ وما الذي جرىٰ عليها بواسطته ؟

أمّا عمّار فقد خرج بنفسه إلىٰ قتال القاسطين ، بأمرٍ من رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلم وعهدٍ منه ، ومعاوية وابن العاص وعسكرهما يعرفونه ويعلمون بذلك ، فقتلوه تلك القتلة الشّنيعة .

والحاصل : إنّ حجة معاوية مردودة ، وحجّة من قال بأن طلحة والزبير وأنصارهما أخرجوا عائشة مقبولة ... وإنكار الفرق مكابرة .

وقال ابن تيميّة ـ دفاعاً عن أبي بكر في إهماله حدود الله ، فلم يقتص من خالد بن الوليد ولا حدّه ، حيث قتل مالك بن نويرة وكان مسلماً ، وتزوّج امرأته في ليلة قتله وضاجعها ـ:

« إن كان ترك قتل قاتل المعصوم مما ينكر على الأئمة ، كان هذا من أعظم حجة شيعة عثمان علىٰ علي ، وعلي لم يقتل قتلَته ... » قال :

« وأما ما تفعله الرافضة من الإنكار علىٰ أبي بكر في هذه القضيّة الصغيرة ، وترك إنكار ماهو أعظم منها علىٰ علي ، فهذا من فرط جهلهم وتناقضهم ... »[1] .

أقول :

لقد كان لقتل المسلمين عثمان بن عفان أسباب ، ومن جملة تلك الأسباب إهماله حدود الله وتبديله لأحكام الله ، فلو أنّ أبا بكر لم يهمل حدّ الله وأحكامه في قصة خالد ومالك بن نويرة ، لم تصدر تلك الأُمور من عثمان ، حتىٰ نقم عليه لأجلها المسلون وقتلوه !!

وكم فرق بين زمن أبي بكر وزمن أمير المؤمنين ؟ وهل حصلت لأمير المؤمنين فرصةٌ للقيام بالأمر ؟

---

(١) منهاج السنة ٥/٥١٤ ـ ٥١٥ .

وأيضاً ، فقد تبرأ أمير المؤمنين من فعل قتلة عثمان ، أمّا أبو بكر فقد برّأ خالداً من الذنب وجعل يعتذر له !

وأيضاً ، فقد كان أمير المؤمنين ينادي بالهدوء والإستقرار حتىٰ يبادر إلىٰ وظائفه ، أمّا معاوية فقد استتبّ له الأمر ، وانقادت له الامّة كلها بعد صلح الحسن السبط عليه السلام ، فلماذا لم يقتل قتلة عثمان ... الأمر الذي استغرب منه حتىٰ ابن تيمية نفسه[1] ؟

* وقال ابن تيمية ـ ناقضاً علىٰ العلّامة قوله عن أبي بكر : « خالف أمر النبي في توريث بنت النبي ومَنَعها فدكاً ـ :

« ثمّ لو احتجّ محتجّ بأنّ عليّاً كان يمنع المال ابن عباس وغيره من بني هاشم ، حتىٰ أخذ ابن عباس بعض مال البصرة وذهب به ، لم يكن الجواب عن علي إلّا بأنّه إمام عادل قاصد للحق ، لا يتّهم في ذلك ، وهذا الجواب هو في حق أبي بكر بطريق الأول والأحرىٰ »[2] .

أقول :

أيّ مالٍ منعه ابن عباس وغيره من بني هاشم ؟

وأخذ ابن عباس بعض مال البصرة أوّل الكلام !

وعلىٰ فرض منع أمير المؤمنين ابن عباس ، فالنقض بمنع أبي بكر فاطمة عليها السلام قياس مع الفارق ، ففاطمة الزهراء مُنعت نحلتها ثم إرثها من النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ، الثابت لها كتاباً وسنةً ... وأيّ إرث كان لابن عباس عند أمير المؤمنين ؟

---

(١) منهاج السنة ٤/٤٠٨ .

(٢) منهاج السنة ٥/٥٢١ .

(٥)
التكذيب للحقائق

والتكذيب أوّل ما يتذرّع به ابن تيميّة في بحوثه وأكثره ، وهو ـ في نفس الوقت ـ أسخفه وأضعفه ...

لقد كذّب أغلب فضائل أمير المؤمنين وأهل البيت :

فبالنسبة إلىٰ ما نزل في علي وأهل البيت من القرآن :

ـ نزول قوله تعالىٰ : ﴿ وتعيها أُذن واعية ﴾ في علي « موضوع باتّفاق أهل العلم » .

ـ نزول قوله تعالىٰ : ﴿ وتعيها أُذن واعية ﴾ في علي « موضوع باتّفاق أهل العلم » .

ـ نزول قوله تعالىٰ : ﴿ إنما وليّكم الله ... ﴾ في علي : « كذبٌ بإجماع أهل العلم بالنقل » .

ـ نزول قوله تعالىٰ : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار ... ﴾ في علي : « إن هذا كذب » .

ـ نزول قوله تعالىٰ : ﴿ إنما أنت منذر ولكل قوم هاد ﴾ في علي : « إنّ هذا كذب موضوع باتّفاق أهل العلم بالحديث ، فيجب تكذيبه وردّه » .

ـ نزول قوله تعالىٰ : ﴿ إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية ﴾ في علي : « إنّ هذا مما هو كذب موضوع باتّفاق العلماء وأهل المعرفة بالمنقولات ».

ـ نزول سورة (هل أتىٰ) في أهل البيت : « إنّ هذا الحديث من الكذب الموضوع باتّفاق أهل المعرفة بالحديث ... » .

إلىٰ غير ذلك .... من الآيات ...

والأحاديث ... كذلك :

فحديث : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » : « يعدّ في الموضوعات ... والكذب يعرف من نفس متنه » .

وحديث : « أقضاكم علي » : « لم يثبت » .

وحديث : « علي مع الحق والحق مع علي » : « كذب قطعاً » .

وحديث : « المؤاخاة » : « باطل موضوع » .

وحديث : « الأشباه » : « كذب موضوع » .

وحديث : « هو وليّ كلّ مؤمن بعدي » : « كذب علىٰ رسول الله » صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم .

وحديث : « الإنذار » : « كذب عند أهل المعرفة بالحديث » .

وحديث : « هذا فاروق امّتي » : « كذب » .

وحديث : « مثل أهل بيتي كسفينة نوح ... » : « لا يعرف له إسناد لا صحيح ولا ضعيف ... » .

وحديث « الطير » : « من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل » .

وهكذا ...

وجميع ما روي في مواقف أمير المؤمنين في الحروب والغزوات مع رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ كلّه كذب .

وأمره بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين من بعده ، « موضوع » .

ـ وفي قضايا الزهراء ـ سلام الله عليها ـ وحدها ، قال كلمة « هذا كذب » ونحوها : (١٦) مرةً .

وحديث : « إن فاطمة أحصنت ... » : « كذب باتّفاق أهل المعرفة بالحديث » .

وحديث : « إن الله يغضب لغضبك ... » : « كذب » .

ـ وحول الحسن والحسين عليهما السلام :

كذّب كلّ فضيلةٍ لهما تذكر ...

ـ وخبر تسمية الإمام علي بن الحسين بـ (زين العابدين) قال : « لا أصل له » .

ـ وخبر تسمية الإمام محمد بن علي بـ (الباقر) قال : « حديث موضوع » .

ـ وخبر توبة بشر الحافي علىٰ يد (الكاظم) قال : « من الأكاذيب » .

ـ وخبر كون معروف الكرخي خادماً للامام (الرضا) وأنه أسلم علىٰ يده : « كذب » .

ـ وخبر الإمام (الجواد) مع يحيىٰ بن أكثم ، قال : « من الأكاذيب » .

ـ وخبر فتوىٰ الإمام (الهادي) في نذر المتوكّل : « كذب أو جهل » .

ـ وكون الإمام (العسكري) عالماً زاهداً روت عنه العامة كثيراً قال : « من الدعاوىٰ المجرّدة والأكاذيب البيّنة » .

ـ والإعتقاد بالإمام المهدي « من حماقات الشيعة » .

ـ بل وحتّىٰ وجود (فضّة) وهي خادمة أهل البيت : « كذب » .

أقول :

فأيّ شيء بقي لعلي وأهل البيت ، ليس بكذب !!

تنبيهان :

الأول : إنّه قد لا يكتفي بالتكذيب ، بل يضيف موكّداً بأنّه « لم يرو لا بسند صحيح ولا ضعيف » أو « لم ينقل لا بسند صحيح ولا حسن » .

والثاني : إنّه قد لا يكتفي بتكذيبه ، بل يعزو التكذيب إلىٰ « أهل العلم » و « أهل المعرفة بالأخبار » و « الإجماع » ونحو ذلك ...

(٦)
الإنكار للثوابت

بل في كتابه إنكار الحقائق التاريخيّة الراهنة ... وهذا من أجلىٰ سِمات كتابه ، وأكثر أساليبه استعمالاً فيه ... ولعلّ من أوضح مصاديق هذا العنوان إنكاره بإصرارٍ وتأكيد ، كون أبي بكرٍ وعمر في بعث أُسامة ، ودعواه أنّ أحداً من أهل السّير لم يرو ذلك أبداً ، بل اتّفقوا علىٰ أن أبا بكر بالخصوص لم يكن في هذا البعث ... مع أن القضية بالعكس تماماً ، وأنّه لا خلاف بينهم في أنّ النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أمر أبا بكر وعمر وغيرهما من مشايخ الصحابة وكبارهم بالخروج مع أُسامة ، وقد ذكرنا في محلّه نصّ كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح البخاري .

ومن ذلك أيضاً : إنكاره وجود المنافق بين المهاجرين[١] . مع أنّه مخالفة لما دلّت عليه سور القرآن الكريم وآياته ، لا سيّما سورة (المدثر) المكية بالإجماع ...

---

(١) منهاج السنة ٨/٤٤٩ ، ٤٧٤ .

وهذا من المباحث المهمة ذات الأثر الكبير جدّاً ، والتفصيل في محلّه .

بل حاول إنكار وجود بعض الأشخاص في هذا العالم ، كإنكاره العالم المدرّس في المستنصريّة الذي كان في الباطن إماميّاً ، وأوصىٰ بأنْ يدفن عند الإمام موسىٰ بن جعفر الكاظم عليه السلام في بغداد ... وقد أثبتنا هذه الحقيقة في (الشرح) .

(٧)
الكذب الواضح

وأمّا الكذب علىٰ أئمّة أهل البيت ، في العقائد والأقوال ... وغير ذلك ... فما أكثره ...

وما أكثره أيضاً ... في أصحابهم وشيعتهم ...

وقد عرفت طرفاً من ذلك فيما تقدم ... فلا نعيد ...

لقد كذب علىٰ الأئمة والإماميّة ...

وكذب علىٰ مناوئيهم متىٰ ما أراد الدفاع عنهم ... فيقول ـ مثلاً ـ في قضيّة زواج الحجاج بن يوسف الثقفي من ابنة عبد الله ابن جعفر : « فلم يرض بذلك بنو أُميّة حتىٰ نزعوها منه ، لأنّهم معظّمون لبني هاشم »[1] ... وهذا كذب ...

فقد قال محمد بن إدريس الشافعي « لمّا تزوّج الحجاج بن يوسف إبنة عبد الله بن جعفر ، قال خالد بن يزيد بن معاوية لعبد الملك بن مروان : أتركت الحجّاج

(١) منهاج السنة ٤/٥٥٩ .

يتزوّج ابنة عبد الله بن جعفر ؟ قال : نعم ما بأس بذلك ؟ قال : أشد البأس والله . قال : وكيف ؟ قال : والله ـ يا أمير المؤمنين ـ لقد ذهب مافي صدري علىٰ ابن الزبير منذ تزوّجت رملة بنت الزبير . قال : فكأنّه كان نائماً فأيقظه . قال : فكتب إليه يعزم عليه في طلاقها . فطلّقها »[1]

فلاحظ البون الشاسع بين واقع الأمر وما قاله ابن تيميّة ! وهذا أحد الموارد ، ولنكتف به ...

(٨)
المغالطة الفاضحة

وقد يلجأ ابن تيميّة في بحوثه إلىٰ المغالطة :

فتراه يجيب عن قول العلّامة : « وسمّوا عائشة أمّ المؤمنين ولم يسمّوا غيرها بذلك » : « فهذا من البهتان الواضح الظاهر لكلّ أحد ، وما أدري هل هذا الرجل وأمثاله يتعمّدون الكذب ، أم أعمىٰ الله أبصارهم لفرط هواهم ، حتىٰ خفي عليهم أن هذا كذب ؟ وهم ينكرون علىٰ بعض النواصب أن الحسين لمّا قال لهم : أما تعلمون أني ابن فاطمة بنت رسول الله ؟ قالوا : والله ما نعلم ذلك . وهذا لا يقوله ولا يجحد نسب الحسين إلّا متعمّد للكذب والإفتراء ... »[2] .

---

(١) منهاج السنة ٦/٢٠٥ .

(٢) منهاج السنة ٤/٣٦٧ ـ ٣٦٨ .

أقول :

أين هذا ؟ ومن رواه ؟ بل الثابت أنّهم أجابوه لمّا سألهم : « فلم تقاتلوني ؟ » بأنْ قالوا : « بغضاً منّا لأبيك » بل في المصادر أنهم كانوا يخاطبونه « يا ابن فاطمة »[1] .

ويجيب عن قول العلّامة في معاوية : « قتل جمعاً كثيراً من خيار الصحابة » بقوله : « الذين قتلوا قتلوا من الطائفتين ، قتل هؤلاء من هؤلاء ، وهؤلاء من هؤلاء ... »[2] .

أقول :

فقد غالط الرجل ، لأن كلام العلّامة مطلق ، وليس في خصوص الحرب والقتال ... فالذين قتلهم معاوية ـ من خيار الصحابة ـ لا في الحرب جمع كثير ...

ويجيب عن استدلال العلّامة لإمامة أمير المؤمنين : بلزوم كون الإمام معصوماً ، وأهل السنّة لا يدّعون العصمة لأحدٍ من أئمتهم ، وعلي معصوم فهو الإمام ، فيقول ابن تيمية :

« قولهم : ليس بمعصوم غير علي اتّفاقاً . ممنوع ... فكثير من أتباع بني اميّة ـ أو أكثرهم ـ كانوا يعتقدون أنّ الإمام لا حساب عليه ولا عذاب ، وأنّه لا يؤاخذهم علىٰ ما يطيعون فيه الامام ، بل تجب عليهم طاعة الإمام في كلّ شئ ، والله أمرهم بذلك ، وكلامهم في ذلك معروف كثير ... »[3] .

أقول :

فهل هذا معنىٰ العصمة ؟

---

(١) مقتل الحسين ٢/٣٣ . للخوارزمي المتوفى سنة ٥٦٨ .
(٢) منهاج السنة ٤/٤٦٧ .
(٣) منهاج السنة ٦/٤٣٠ .

ويجيب عن الإستدلال بكون أمير المؤمنين أوّل من أسلم :

« إن كون الشخص لم يسجد لصنم ، يشاركه فيها جميع من ولد علىٰ الإسلام ، مع أنّ السابقين الأوّلين أفضل منه ، فكيف يجعل المفضول مستحقاً لهذه المرتبة دون الفاضل ؟ »(١).

أقول :

إنّ الكلام في المفاضلة بين أمير المؤمنين عليه السلام وغيره من الصحابة وعلىٰ رأسهم أبو بكر ، فالعلّامة يريد إثبات أفضليته ، لكونه عليه السلام أوّل من أسلم ولم يسجد لصنم قط ، دون أولئك كلّهم ، فكيف يجعل من ولد على الإسلام مشاركاً له في هذه الفضيلة ؟

ويجيب عن قول العلّامة : « وفي غزوة خيبر كان الفتح فيها علىٰ يد أمير المؤمنين ... » فيقول :

« لعنة الله علىٰ الكاذبين ، من ذكر هذا من علماء النقل ؟ وأين إسناده وصحّته ؟ وهو من الكذب ، فإن خيبر لم تفتح كلّها في يومٍ واحدٍ ، بل كانت حصوناً متفرقة ، بعضها فتح عنوة وبعضها فتح صلحاً ... »(٢).

أقول :

ومتىٰ قال العلّامة كانت حصناً واحدة ؟ وفتح كلّها في يوم واحدٍ ؟ وهل البحث في هذا ؟

---

(١) منهاج السنة ٧/١٣٤ .

(٢) منهاج السنة ٨/١٢٣ .

(٩)

الإستطراد والخروج عن البحث

وقد يضطرُّ إلىٰ الخروج عن البحث وذكر أمورٍ استطراداً ، تخلّصاً من الورطة التي وقع فيها ...

وربما يستوعب الإستطراد عشرات الصفحات من كتابه .

فمن ذلك :

الإستطراد في الردّ علىٰ قول الفلاسفة بقدم العالم . وقد استوعب الصفحات ١٤٨ ـ ٤٤٦ ، من الجزء الأول .

والإستطراد في مناقشة نفاة الصفات . وقد استوعب الصفحات ٥٦٣ ـ ٥٨١ ، من الجزء الثاني .

والإستطراد في باب المطاعن . وقد استوعب الصفحات ٨٣ ـ ٤٦١ من الجزء الخامس .

والإستطراد في أن العقوبة في الآخرة تندفع بنحو عشرة أسباب . وقد استوعب الصفحات ٢٠٥ ـ ٢٣٩ ، من الجزء السادس .

والإستطراد في التمييز بين الصدق والكذب في المنقولات . وقد استوعب الصفحات : ٣٤ ـ ٤٣ . من الجزء السابع .

(١٠)

الإقرار ببعض الحق

وقد يضطرّ إلىٰ أنْ يقرّ ببعض الأُمور، وكأنّه يرىٰ أن الإقرار بها لا يضرّ بمقاصده الأصليّة، كإقراره بأنه:

« لم يقل أحد من علماء المسلمين أن الحق منحصر في أربعةٍ من علماء المسلمين، كأبي حنيفة والشافعي وأحمد، كما يشنّع بذلك الشّيعة علىٰ أهل السنّة »[١].

ففيه الإقرار ـ ولو بنحو الإجمال ـ بكون غير المذاهب الأربعة علىٰ الحق.

وكقوله: « نحن لا نقصد تصويب قول كلّ من انتسب إلىٰ السنّة » و « نحن لا ننكر أن يكون في بعض أهل السنّة من يقول الخطأ ... »[٢].

وهذا معناه: أن هناك في أقوال أهل السنّة ما لا يمكن توجيهه ولو بارتكاب التمحّلات ... فلابدّ من الإعتراف بوجود تلك الضلالات ...

وكإقراره بدلالة آية الوضوء علىٰ مسح الرجلين لا غسلهما[٣] وفيه ردّ علىٰ من تنطّع منهم وحاول إنكار ذلك.

وكإقراره بأنّ بعض الأزواج في قوله تعالىٰ: ﴿ وإذ أسرّ النبي إلىٰ بعض

---

(١) منهاج السنة ٢ / ٣٦٩.

(٢) منهاج السنة ٣ / ٩٨، ١١٠.

(٣) منهاج السنة ٤ / ١٧٦.

أزواجه ... ﴾ : عائشة وحفصة[١] .

وكإقراره بذهاب أهل السنّة إلىٰ الفتاوىٰ الشاذّة عن الكتاب والسنّة ، عملاً بالقياس[٢] .

وكقوله : « نحن نعلم أنهم كذبوا في كثير ممّا رووه في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان »[٣] .

(١١)
الإستدلال بخارج الصّحاح ، أمّا في مقام الردّ فيقول : « ليس في الصحيحين »

ومن مناهجه في كتابه أنّه يحتجُّ بروايات من غير كتابي البخاري ومسلم بل من غير الكتب الستة ، وربما يحتجُّ بروايات كتبٍ غير مشهورة ، ككتاب (تثبيت النبوة) للقاضي عبد الجبار المعتزلي ، و (كتاب الزينة) لأبي حاتم ، و (الإبانة) لابن بطّة ... ونحوها .

أمّا في مقام الردّ علىٰ العلّامة فيقول : « ليس في الصحيحين » فلا يرتضي (السنن الأربعة) و (مسند أحمد) وأمثالها ، من الكتب المشهورة المعتبرة عندهم .

فلاحظ مثلاً : ٣/٤٥٦ ، ٤/٤٦٤ ، ٥/٣٩٦ .

---

(١) منهاج السنة ٤/٣١٣.

(٢) منهاج السنة ٤/٣٣٨ ـ ٣٤٠.

(٣) منهاج السنة ٧/٤١.

(١٢)
التكرار الممل

وقد يكرّر المطلب مرّات ، وكأنّه لغرض تضخيم الكتاب ، فمن ذلك مثلاً :

إنه تكلّم أكثر من مرة عن الجواهر الفردة أو الأجزاء التي لا تتجزأ ، فلاحظ مثلاً ١/٤١٤ ، ٢/١٣٤ ـ ١٣٩ ، ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

(١٣)
الإطناب لئلّا يظهر إقراره بما قاله العلّامة

وهذا أيضاً من أساليبه ، فهو لا يعترف رأساً وفي أوّل الأمر بما ينسبه إليهم العلامة من العقائد مثلاً ، بل يتكلّم كثيراً ويخلط ، وقد يخرج عن البحث ، وفي الأثناء ـ أو في آخر الكلام ـ يضطرُّ إلىٰ الإعتراف ، فيتخيّل أنّ الحق يضيع علىٰ الباحثين .

* فمثلاً تراه في جواب قول العلّامة ـ في الأمور الشنيعة المترتبة علىٰ مذهب القوم ـ : « ومنها : أنه يلزم تكليف ما لا يطاق ، لأنه تكليف للكافر بالإيمان ولا قدرة له عليه ، وهو قبيح عقلاً » يذكر وجوهاً ، ويطيل الكلام ، ثم يقول في آخره :

« إن من أهل الإثبات للقدر من يجوّز تكليف ما لا يطاق للعجز عنه ، بل من غاليتهم من يجوز تكليف الممتنع لذاته ، وبعضهم يدّعي أنّ ذلك واقع في الشريعة ... »[1] .

---

(١) منهاج السنة ٣/١٠٧ .

* ويقول في جواب قول العلّامة : « ومنها : انّه يلزم أن تكون أفعالنا الإختيارية ... كالأفعال الإضطرارية ... » :

« والجواب : إن هذا إنما يلزم من يقول : إن العبد لا قدرة له علىٰ أفعاله الإختيارية ، وليس هذا قول إمام معروف ولا طائفةٍ معروفة من طوائف أهل السنّة ، بل ولا من طوائف المثبتين للقدر ، إلّا ما يحكىٰ عن الجهم بن صفوان وغلاة المثبتة أنهم سلبوا العبد قدرته ... وأشد الطوائف قرباً من هؤلاء هو الأشعري ، ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم ... وقد قلنا غير مرّة : نحن لا ننكر أن يكون في بعض أهل السنة من يقول الخطأ ، لكنْ لا يتفّقون علىٰ خطأ كما تتّفق الإمامية علىٰ خطأ ... » ![1] .

* ويقول في جواب قول العلّامة بأن أهل السنّة يغيّرون بعض الأحكام الشرعية ، لكونها أصبحت شعاراً للشيعة الاثني عشرية ، كالتختّم باليمين وغيره :

« والجواب من طريقين :

أحدهما : إن هذا الذي ذكره هو بالرافضة ألصق .

والثاني : إن أئمة السنّة برآء من هذا » قاله في الصفحة ١٣٧ .

ثم يبيّن الطريقين ويطنب في الكلام جدّاً ... ويتهجّم فيه علىٰ الشيعة ويفتري ... إلىٰ أن يقول في الصفحة : ١٥٤ : وفي الأسطر الأخيرة من الفصل :

« إذا كان في فعلٍ مستحبٍ مفسدة راجحة لم يصر مستحبّاً . ومن هنا ذهب من ذهب من الفقهاء إلىٰ ترك بعض المستحبّات إذا صارت شعاراً لهم ، فإنّه لم يترك واجباً بذلك ، لكن في إظهار ذلك مشابهة لهم ، فلا يتميّز السنّي من الرافضي ، ومصلحة التميّز عنهم ـ لأجل هجرانهم ومخالفتهم ـ أعظم من مصلحة

(١) منهاج السنة ٣/١٠٩ ـ ١١٠ ، ولاحظ الصفحات بعدها .

هذا المستحب ... »[١].

أقول :

فكيف يقول في أول الكلام : « والجواب من طريقين ... » ؟ و « إنّ أئمة السنّة برآء من هذا » ؟

* ويقول ـ في جواب العلّامة حيث ذكر من بدع القوم : ذكر الخلفاء في الخطبة ـ : « الجواب من وجوه » فيظنُّ النّاظر أنّه سيجيب عمّا نسبه العلّامة إليهم في هذا المجال ، لكنّه يذكر وجوهاً ويلوف ويدور من الصفحة ١٥٦ ـ إلىٰ الصفحة ١٧٠ ... فتراه يقول في الأثناء ما نصّه :

« وإذا كان ذكر الخلفاء الراشدين هو الذي يحصل به المقاصد المأمور بها عند مثل هذه الأحوال ، كان هذا مما يؤمر به في مثل هذه الأحوال ، وإنْ لم يكن من الواجبات التي تجب مطلقاً ... »[٢].

وهكذا في موارد أُخر لا نطيل بذكرها ...

(١٤)
المطالبة بالسند الصحيح مع الاستدلال بالمرسل وما لا سند له

وذكر ابن تيمية في غير موضعٍ من كتابه بأنه « لابدّ من السّند المـعتبر في

(١) منهاج السنة ٤/١٥٤ .
(٢) منهاج السنة ٤/١٦٦ .

النقليّات »[١] .

فما أكثر الموارد التي طالب فيها بتصحيح السند ، بأنْ يأتي العلّامة لمدّعاه بروايةٍ مسندةٍ بسندٍ صحيح ، وإلّا فلا يقبل :

كالمطالبة بصحة النقل في نزول الآيات الكريمة :

﴿ والنجم إذا هوىٰ ... ﴾[٢] .

﴿ والسّابقون السّابقون ... ﴾[٣] .

﴿ الذين ينفقون أموالهم باللّيل والنهار ... ﴾[٤] .

﴿ وما أسألكم عليه من أجرٍ إلّا المودّة في القربىٰ ﴾[٥] .

وغير ذلك من الآيات ، وفي نزول سورة ﴿ هل أتىٰ ﴾[٦] وفي خُطبة الشقشقية[٧] وغير ذلك ...

ومع ذلك ... فما أكثر استدلاله ، مع عدم ذكر السند وتصحيحه ، ولو أردنا ذكر أشياء من هذا القبيل لطال بنا المقام ...

بل إنّه يورد رواياتٍ ويرسلها إرسال المسلَّم ولا يعطي أي سندٍ ، ولا يذكر الراوي لها أصلاً[٨] .

---

(١) انظر : ١٣٨/٣ ، ٤٨١/٥ ، ٢٤٩/٦ ، ٤٢/٧ ، ١٣٦/٧ وغيرها .

(٢) منهاج السنة ٦٠/٧ .

(٣) منهاج السنة ١٥٤/٧ .

(٤) منهاج السنة ٢٢٨/٧ .

(٥) منهاج السنة ٩٥/٧ .

(٦) منهاج السنة ١٧٧/٧ .

(٧) منهاج السنة ٨٦/٧ .

(٨) منهاج السنة ٣٠٨/١ .

وقد يروي الخبر المرسل ويحتجّ به ويعترف بكونه مرسلاً[١].

وقد يروي الخبر بطوله ويستند اليه ... ثم بالتالي يعترف بضعف راويه[٢].

وقد يُسند الخبر إلىٰ كتابٍ، فيعترف محقق (منهاج السنّة) بعدم وجوده في ذلك الكتاب، أو وجوده فيه بلفظٍ آخر لا دلالة فيه علىٰ مدّعاه.

(١٥)
ردّ السّند الصحيح المتّصل بدعوىٰ الإرسال

وبالرّغم من استدلاله بالمرسل ـ كما عرفت ـ يردّ علىٰ بعض الأحاديث التي استدلّ بها العلّامة بدعوىٰ كونها مرسلةً ...

كقوله ـ في حديث عمرو بن ميمون عن ابن عباس، المشتمل علىٰ الخصائص العشر لأمير المؤمنين عليه السلام ـ: « إن هذا ليس مسنداً بل هو مرسل » ثم يشكّك في ثبوته عن عمرو بن ميمون. ثم يقول: « وفيه ألفاظ هي كذب علىٰ رسول الله ... »[٣].

والمقصود: أنه إذا كان مرسلاً، والمرسل لا يجوز الاستدلال به، فلماذا تستدلُّ بالمرسل وأنت معترف بإرساله؟

لكنّ حديث عمرو بن ميمون ليس مرسلاً، بل هو مسندٌ، وسنده صحيح،

---

(١) منهاج السنة ١/٥٣٦.

(٢) منهاج السنة ١/٣٤.

(٣) منهاج السنة ٥/٣٤.

كما عرفت في محلّه ...

وإذا صحّ سنده فألفاظه صادقة .

وفي هذا الحديث خصوصيّات يضطرُّ ابن تيميّة إلىٰ الطّعن فيه !

١ ـ صحّة سنده ، فلابدّ أن يطعن فيه .

٢ ـ اشتماله علىٰ عشرةٍ من خصائص أمير المؤمنين ، وهو ينكر وجود خصائص له عليه السّلام ، ووجود الخصائص يدلّ علىٰ أفضليته ، فيكون هو الإمام .

٣ ـ كون الحديث عن ابن عباس ، وابن تيميّة يدعىٰ أن ابن عباس كان يقدّم الشيخين علىٰ أمير المؤمنين .

(١٦)
إنتقاؤه أقوال الحاقدين

وأنتَ إذا ما قارنت كلام ابن تيمية في كتابه بكلام السابقين عليه ، وجدتَه ينتقي أقوال الحاقدين علىٰ الأئمة والإماميّة ، من المعتزلة والأشاعرة ، فقد أخذ من المعتزلة من جماعةٍ ، علىٰ رأسهم :

١ ـ القاضي عبد الجبار .

٢ ـ أبو القاسم البلخي .

٣ ـ عمرو بن بحر الجاحظ .

وأخذ من الأشاعرة وأهل السنّة المتعصّبين أمثال :

١ ـ إبن العربي المالكي ، صاحب العواصم من القواصم .

٢ ـ إبن الجوزي ، صاحب الموضوعات وغيره .

٣ ـ إبن حزم الأندلسي ، صاحب الفصل وغيره .

٤ ـ الفخر الرازي ، صاحب التفسير الكبير .

بل يمكن القول بأنّه في جلّ بحوثه عيالٌ علىٰ هؤلاء الأربعة ، وإنْ كان في أكثر الأحيان يتحاشىٰ من ذكر الأسماء ...

فأكثر دفاعاته عن معاوية ويزيد وبني اميّة متّخذ من (العواصم من القواصم) ، وأكثر استدلالاته علىٰ فضائل الثلاثة والدفاع عنهم متّخذ من (الفصل) ، وأكثر أجوبته عن فضائل أمير المؤمنين عليهم السلام متخذ من (الموضوعات) .

وهو في البحوث الفلسفية والكلامية عيال علىٰ (الفخر الرازي) لأنه ـ أي ابن تيمية ـ راجل فيها كما اعترف بذلك محقق كتابه في هامشه[1] .

(١٧)

مواقفه من العلماء والكتب

ومن سبر كتاب (منهاج السنّة) وتأمّله ... وجد ابن تيميّة يمدح ويثني أو يقدح ويطعن ... في العلماء وكتبهم ... حسب ما يهوىٰ ... فكلّ حديثٍ وافق هواه ، نقله عن الكتاب وجعله حجة وأثنىٰ علىٰ مولّفه ، وكلّ حديثٍ يحتجُّ به الإماميّة

---

(١) منهاج السنة ٣/١٤٠ الهامش .

ويقوّي قولهم ، ردّه ، وتكلّم في الكتاب المخرج له ، وربّما في المؤلّف أيضاً ...

ولذا يقع في التناقض بالنسبة إلىٰ عدّةٍ من الكتب ، لأنّه حينما يريد الجواب عن استدلال العلّامة يطعن ، أمّا حين يريد الإستدلال بحديثٍ ـ لا يجده إلّا في نفس الكتاب ـ يحتجّ به ...

وهذا من أقوىٰ المؤاخذات علىٰ كتاب (منهاج السنّة) وأظهر التناقضات الموجودة فيه .

ونحن نوضّح هذه الحقيقة بشيءٍ من التفصيل ، فنقول :

من الكتب التي احتجّ بها

إنّ من الكتب التي احتجّ بها ابن تيمية ، واستند إلىٰ رواياتها هي الكتب التالية :

البخاري ومسلم

واستدلاله بهذين الكتابين مع وصفهما بالصحيحين كثيرٌ ، ولا حاجة إلىٰ الإرشاد إلىٰ موارد ذلك .

السّنن الأربعة

واستدلّ بكتب النسائي ، وأبي داود ، والترمذي ، وابن ماجة ... فمن موارد رواياته عن « السنن » : ج ٥١/١ ، ٤٣٦/٢ ، ١٦٦/٣ ، ٢٠٢/٥ .

ومن موارد استدلاله بـ(الترمذي) : ٤٨/١ ، ٩٢/٤ ، ٢٦٨ ، ١٠٥/٥ ،

٦/١٤، ٧/٥٠٨، ٨/٦٤، ٣٦١.

ومن موارد استدلاله بـ(أبي داود) : ١/٤٦٩، ٥٤٠، ٤/٢٢٣، ٦/١١، ٨/٣٦١.

ومن موارد استدلاله بـ(النسائي) : ٢/١١٤.

ومن موارد استدلاله بـ(ابن ماجه) : ٤/٥٥١.

وتجدر الإشارة إلىٰ أنّه اعتمد علىٰ روايات الترمذي لفضائل عمر ٨/٦٤ وعلىٰ تحسينه فضيلةً لعمر هي : « لو لم أبعث فيكم لبعث عمر » ٧/٥٠٨.

مسند أحمد ومناقب الصحابة له

واحتجّ بروايات أحمد في (المسند) كما في ج١/٤٧٥، ٢/١٥٩، ٦/١٧، ٨/٣٦١.

وبروايته في مناقب الصحابة في ٨/٤٥٧.

هذا، وقد أثنىٰ علىٰ أحمد في موضعٍ قائلاً : « أحمد أعلم أهل زمانه »(١) وعلىٰ مسنده غير مرة، كقوله : « أحاديث المسند أجود من أحاديث سنن أبي داود »(٢).

صحيح الحاكم وابن حبان

واحتجّ بصحيح ابن حبان في غير موضع كما في ج١/٤٧٥، ٢/١٥٩، ٥/٢٠٢...

---

(١) منهاج السنة ٧/٥٠.

(٢) منهاج السنة ٧/٢٢٣ وانظر ٧/٣٥.

وهكذا بالمستدرك علىٰ الصحيحين للحاكم، كما في: ١٠٥/٥ قائلاً: « الحاكم في صحيحه » و ٣٧٢/٧، ٣٥٠/٨ و ٣٥٤.

وذكر الحاكم في جماعةٍ من الأئمة قال: « هؤلاء أعلم بأقوال رسول الله من غيرهم »[1].

كتب التفسير

واحتجّ بروايات كتب التّفسير، كالثعلبي ٢٤٧/٢، والطبري ١١٨/٧، و ١٤١ والبغوي ٤٥٧/١.

وقد جاء في كتابه الثناء علىٰ عدّةٍ كتب من التفسير، قال: « أهل العلم الكبار، أهل التفسير، مثل: الطبري، وبقي بن مخلّد، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وأمثالهم، لم يذكروا الموضوعات »[2].

ووصف كتب الطبري، إبن أبي حاتم، ابن المنذر... في جماعةٍ من المفسرين بـ « الذين هم في الإسلام لسان صدق، وتفاسيرهم متضمّنة للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير »[3].

كتب اخرىٰ

واحتجّ بكتب أُخرىٰ:

كتاريخ الطبري ١٢٢/١.

(١) منهاج السنة ٢٦/٧ ـ ٤٢٨.
(٢) منهاج السنة ١٣/٧.
(٣) منهاج السنة ١٧٨/٧ ـ ١٧٩.

والملل والنحل للشهرستاني ١/١٥٧.

والحلية لأبي نعيم ٥/٤٨٣ و ٦/٨، و ٨/٥٣٠.

والسيرة النبوية لابن هشام ٨/٩٦ وقال: «ابن هشام صاحب السيرة، صادق».

والموضوعات لابن الجوزي، في مواضع، منها: ٧/٦٣.

والفصل لابن حزم، في مواضع، منها ٥/٤٤٢.

وابن أبي الدنيا، ٤/٥٢٩.

أقول:

إذن، فهذا الكتب يجوز الإستدلال بها، وعلىٰ ابن تيمية أنْ يخضع لذلك.

من الكتب التي طعن فيها

وطعن ابن تيميّة في كتبٍ وفي أصحابها:

ككتاب (تذكرة الخوٰاص) لسبط ابن الجوزي ٤/٩٧.

و (مناقب أمير المؤمنين) للخوارزمي المكي ٥/٤١، ٧/٤٠٣.

و (مروج الذهب) للمسعودي ٤/٨٤.

و (فردوس الأخبار) للديلمي ٥/٧٣.

و (مناقب أمير المؤمنين) لابن المغازلي وقال: «قد جمع الموضوعات» ٧/١٥.

و (تاريخ دمشق) لابن عساكر، قال: «فيه ما يعرف أهل العلم بالحديث أنه كذب» ٧/٤٠.

و (خصائص أمير المؤمنين) للنسائي ، قال : « فيها عدّة أحاديث ضعيفة » ١٧٨/٧ بل موضوعة ٥١١/٥ .

أقول :

وكلّ ذلك لروايتهم فضائل أمير المؤمنين وأهل البيت .

وطعن في غير واحدٍ من الأئمة والعلماء الكبار ، لذلك أيضاً :

فقال في الطحاوي : « والطحاوي ليست عادته نقل الحديث كنقد أهل العلم ... فإنّه لم تكن معرفته بالأسناد كمعرفة أهل العلم به ، وإنْ كان كثير الحديث فقيهاً عالماً »[1] .

وقال في أبي العباس ثعلب : « ليس من أئمة الحديث »[2] .

وفي روايات ابن خالويه : « الأحاديث التي رواها كذب موضوعة »[3] .

أقول :

لو سلّمنا كلّ هذا الذي قاله بالنسبة إلىٰ تلك الكتب وأولئك الأعلام ، فقد وقع في التناقض في غير مقام .

تناقضاته

فهو في حين يحتجّ بـ(صحيح البخاري) كما عرفت ، يضطر إلىٰ التنقيص من شأنه والطعن فيه ١٠١/٥ ـ ١٠٢ ، ٢١٥/٧ ويقول : « في البخاري أغلاط » !!

فكأنّ الصحيح منه ما وافق هواه فقط !!

---

(١) منهاج السنة ١٩٥/٨ .

(٢) منهاج السنة ٥١٢/٥ .

(٣) منهاج السنة ٤٠١/٧ .

وفي الوقت الذي يستند إلىٰ (السنن) بكثرة ويحتجُّ بها ، يخاطب الإماميّة إذا احتجّوا بها قائلاً : « والحديث ليس في الصحيحين ، بل قد طعن فيه بعض أهل الحديث ، كابن حزم وغيره ، ولكن قد رواه أهل السنن ، كأبي داود والترمذي وابن ماجة ، ورواه أهل المسانيد كالإمام أحمد وغيره .

فمن أين لكم علىٰ أُصولكم ثبوته حتىٰ تحتجّوا به ؟ وبتقدير ثبوته ، فهو من أخبار الآحاد » :[1]

ويستند إلىٰ كتاب الترمذي ، خاصةً في فضائل عمر ، لكنه يقول في جواب الإستدلال به في فضائل أمير المؤمنين « والترمذي روىٰ أحاديث في فضائل علي كثير منها ضعيف »[2] : « والترمذي قد ذكر أحاديث متعددة في فضائله ، وفيها ماهو ضعيف بل موضوع »[3] ويقول في حديث أنا مدينة العلم وعلي بابها « وإنْ رواه الترمذي ، يعدّ في الموضوعات »[4] .

ويكثر من الإحتجاج بأحاديث أحمد في (المسند) ويصفه بما عرفت . ولكنْ عندما يحتجُّ الإماميّة برواياته فيه يقول : « قد يروي الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما أحاديث تكون ضعيفة عندهم »[5] ، وفي موضعٍ آخر : « ليس كلّ ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجةً عنده »[6] . وفي موضع ثالث : « مجرّد رواية أحمد لا توجب أن يكون الحديث صحيحاً يجب العمل به »[7] .

---

(١) منهاج السنة ٣/٤٥٦ .
(٢) منهاج السنة ٧/١٧٨ .
(٣) منهاج السنة ٥/٥١١ .
(٤) منهاج السنة ٧/٥١٥ .
(٥) منهاج السنة ٧/٥٣ .
(٦) منهاج السنة ٧/٩٦ .
(٧) منهاج السنة ٧/٤٠٠ .

إذن ، فما وافق هوىٰ ابن تيمية يكون حجةً عند أحمد ، وما خالفه ليس حجةً عنده !!

ويحتجّ برواية الحاكم في المستدرك ويصفه بالصحيح ، لكنّه عندما يحتجّ الإماميّة بحديثٍ فيه ـ صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي في تلخيصه ـ يقول : « إسناده ضعيف »[1] .

ويعتمد علىٰ الشهرستاني فيما يشتهيه ، أمّا حيث يحكي الشهرستاني ما لا يرتضيه ابن تيمية ، أو مافيه تقوية لقول الإمامية ، يتهجّم عليه فيقول : « الشهرستاني لا خبرة له » ![2]

ويعتمد علىٰ الثعلبي في حكاية مطلبٍ عن الإمام جعفر الصادق عليه السّلام قال : « كما نقل ذلك الثعلبي عنه باسناده في تفسير قوله : ﴿ **أفحسبتم أنّما خلقناكم عبثاً** ﴾[3] ... لكن عندما يحتجُّ العلّامة بما رواه الثعلبي في تفسيره من فضائل أمير المؤمنين يقول :

« مجرّد العزو إلىٰ الثعلبي ... ليس بحجة »[4] .

« الثعلبي والواحدي، يرويان الموضوعات »[5] .

بل يقول :

« أجمع أهل العلم بالحديث علىٰ أنّه لا يجوز الإستدلال بمجرّد خبر يرويه

---

(١) مناج السنة ٥/٣٩٦.

(٢) منهاج السنة ٦/٣١٩ وانظر : ٦/٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٢٦ ، ٣٦٢ .

(٣) منهاج السنة ٢/٢٤٧ .

(٤) منهاج السنة ٧/١٠ .

(٥) منهاج السنة ٧/١٢ .

الواحد من جنس الثعلبي والنقاش والواحدي »[١].

وكذا قال في أبي نعيم الاصفهاني[٢]، وقال: « صاحب الحلية روىٰ أحاديث موضوعة »[٣].

ورأيته كيف يثني علىٰ تفاسير (الطبري) و (ابن أبي حاتم) و (البغوي) لدىٰ النقل عنها فيما ينفعه ...

لكنّه عندما يستدلّ برواياتهم الإماميّة يقول:

« لم يكن مجرّد رواية واحدٍ من هؤلاء دليلاً » ويصف كتبهم بأنها جامعة بين الغث والسمين، والموضوع المكذوب ...[٤].

(١٨)
السبُّ والشتم

وقد استغرق كثيراً من كتابه السّباب والشتائم، بحيث لو جمعت في مكانٍ لكانت كتاباً ضخماً ... وقد ذكرنا طرفاً من ذلك فيما تقدم، ولا حاجة إلىٰ الإعادة أو الزيادة.

---

(١) منهاج السنة ٧/١٣.
(٢) منهاج السنة ٧/٣٤.
(٣) منهاج السنة ٥/٧٩.
(٤) منهاج السنة ٧/٢٩٩.

(١٩)
التجاهل أو سوء الفهم

ومن هذا القبيل أيضاً موارد ...

فمثلاً يقول العلّامة أنّ الإماميّة الاثني عشرية جعلوا عليّاً إماماً لهم « حيث نزّهه المخالف والموافق » يعني : حيث نزّهه الموافق لإمامته والقائل بها ، والمخالف لإمامته المنكر لها وهم أهل السنّة .

فيقول ابن تيمية في جوابه :

« فيقال : هذا كذب بيّن ، فإنّ علياً رضي الله عنه لم ينزّهه المخالفون ، بل القادحون في علي طوائف متعددة ، وهم أفضل من القادحين في أبي بكر وعمر وعثمان ، والقادحون فيه أفضل من الغلاة فيه ، فإنّ الخوارج متّفقون علىٰ كفره ... فكيف يقال مع هذا : إن علياً نزّهه المؤالف والمخالف » ؟[١] .

ويقول العلّامة : إن طلحة والزبير أخرجا عائشة من مكة إلىٰ البصرة ، « فبأيّ وجهٍ سيلقون رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ؟ » .

فيقول ابن تيمية في الجواب :

« من تناقضهم أنّهم يعظّمون عائشة في هذا المقام طعناً في طلحة والزبير ... »[٢] .

مع أنه لم يكن في كلام العلامة أيّ تعظيم لعائشة !!

---

(١) منهاج السنة ٥/٧ ـ ٨.

(٢) منهاج السنة ٤/٣٥٣.

ويقول العلّامة في محمد بن أبي بكر « فارق أباه » .

فيقول ابن تيمية في الجواب : « كان محمد بن أبي بكر في حياة أبيه طفلاً له أقل من ثلاث سنين ، فالقول بمفارقته أباه كذب بيّن »[١] .

وهل هذا مراد العلّامة ؟

وجاء ذكر « الأبطح » في سبب نزول قوله تعالىٰ : ﴿ سأل سائل بعذابٍ واقع ﴾ في واقعة الغدير ، فيقول ابن تيمية ؛

« وفي هذا الحديث يذكر أنه بعد أن قال هذا بغدير خم وشاع في البلاد ، جاء الحارث وهو بالأبطح ، والأبطح بمكة . فهذا كذب جاهل لم يعلم متىٰ كانت قصة غدير خم »[٢] .

فجهل ابن تيمية أو تجاهل معنىٰ « الأبطح » في اللغة ، فزعم أنه اسم مكان بمكّة . فاعترض بما ذكر ... !!

(٢٠)

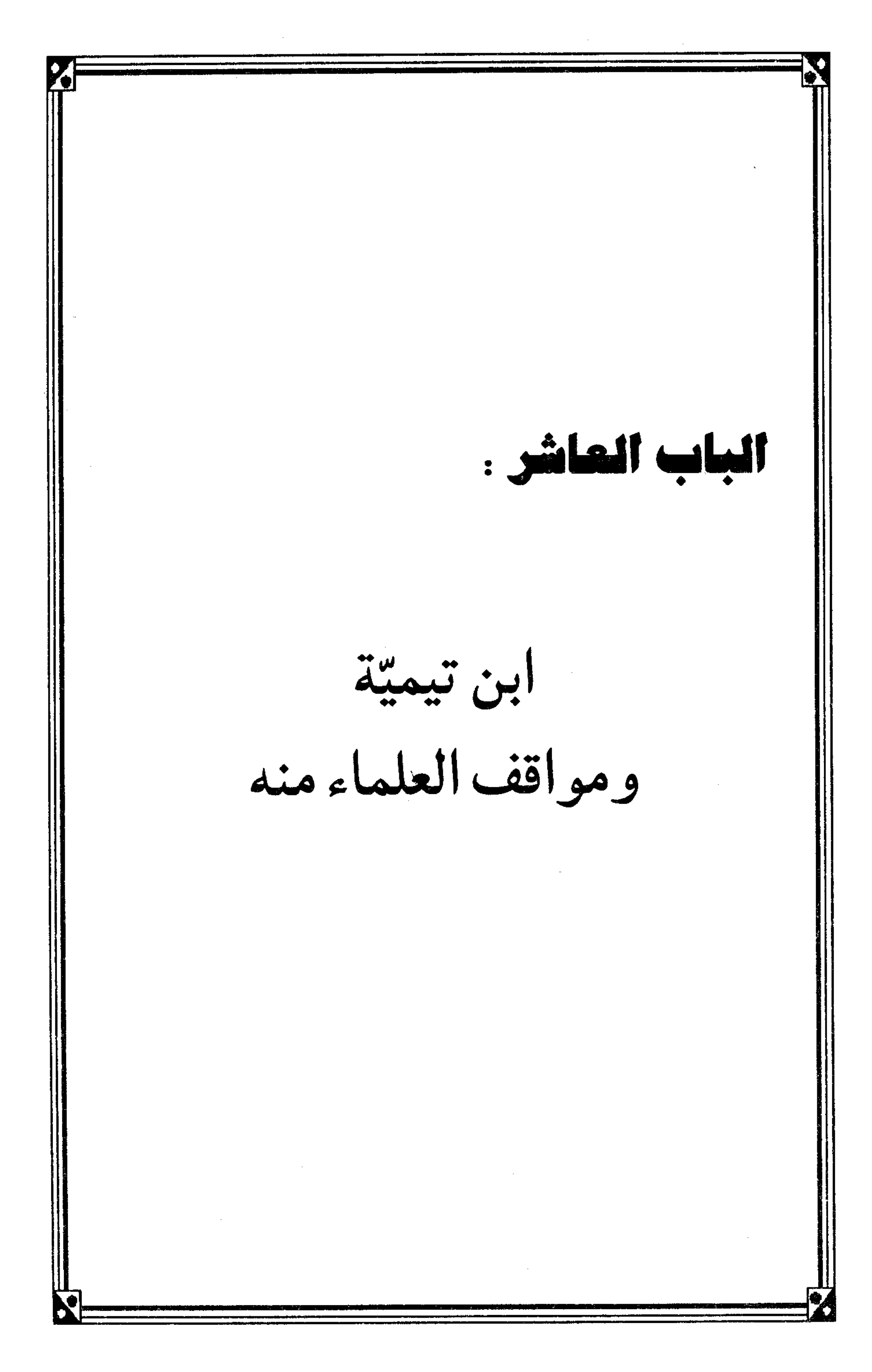
التناقض البيّن

وفي كلماته في المباحث المختلفة تناقضات بيّنة ، وهي كثيرة جدّاً ، وقد بيّنا بعضها في هذه (الدراسات) .

---

(١) منهاج السنة ٤/٣٩٤.

(٢) منهاج السنة ٧/٤٥ .



الباب العاشر :

ابن تيميّة
ومواقف العلماء منه

إن لابن تيميّة مؤلفات كثيرة ومتنوّعة ... فله كتب في العقائد والتفسير والفقه ... وغير ذلك .. كانت مورد الأخذ والرد ، وموضع القبول والنقد ، بين علماء طائفته ، وما زالت كذلك ، وإلىٰ يومنا هذا .

لكنّ الجميع توافقوا علىٰ أنّ كتاب (منهاج السنّة) هو أهمّ وأوسع كتبه ، وأنه الكتاب الذي أودع فيه مجمل عقائده ، لا سيّما في المسائل الخلافية ، سواء بين الشيعة والسنة ، أو بين السنّة أنفسهم .

ومن هنا ، فقد اهتمّ به مثل الذهبي ، حيث اختصره في كتابٍ أسماه بـ(المنتقىٰ من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال)[1] . ومثل صفي الدين عبد المؤمن البغدادي الحنبلي ، المتوفىٰ سنة ٧٣٩ ، في كتابٍ أسماه بـ(المطالب العوال لتقرير منهاج الاستقامة والاعتدال) .

ومما يدل علىٰ اهتمام القوم بهذا الكتاب كثرة نسخه الخطيّة في مكتبات العالم ، ثم استفادة المتأخرين عن ابن تيمية منه واعتمادهم عليه ، لا سيّما كتّاب عصرنا ، أصحاب المؤلّفات والمقالات في العقائد والفرق ، وأرباب الكتب المؤلّفة ضدّ الشيعة الاثني عشرية ، فإنّك إذا نظرت إلىٰ كتاباتهم وجدتهم عيالاً علىٰ ابن

(١) وهو مطبوع بهذا الاسم ، وقد يسمّى بغيره أيضاً .

تيمية ، ووجدت مطالبها منقولةً عن كتبه وخاصةً (منهاج السنّة) مع التصريح بذلك والإرجاع إليه أو بدون ذلك ...

كما قد ذكرنا ـ في محلّه ـ كون ابن تيمية عيالاً في كتابه المذكور علىٰ ابن حزم وابن الجوزي وابن العربي المالكي ، وقد نبّه الصلاح الصفدي علىٰ كونه عيالاً علىٰ ابن حزم ، في كلامه الذي سننقله فيما بعد .

ولهذه الأسباب ... فقد رأينا أن ندرس كتاب (منهاج السنّة) لنرىٰ مدىٰ توفيقه في الردّ علىٰ (منهاج الكرامة) والشيعة الامامية الاثني عشرية ، بعد الوقوف علىٰ مناهجه وأساليبه في البحث ، وأيضاً لنتعرّف علىٰ ابن تيمية ، في عقائده وعلومه ونفسيّاته .

لقد رأينا من الإنصاف أن نترك ما كتب عن الرجل ، مدحاً أو قدحاً ، وأنْ نمسك عن الحكم عليه أو له ، قبل دراسة كتابه (منهاج السنّة) الذي هو أهمّ كتبه ، دراسةً شاملة ...

حتىٰ إذا انتهينا من جولتنا العلمية التحقيقية في أعماق هذا الكتاب الكبير ، واستخرجنا منه ما يمكن الوقوف به علىٰ واقع عقائد ابن تيمية ، وحدود معلوماته ، وحقائق نفسيّاته وأخلاقه ... كنّا قد حكمنا علىٰ ضوء ما نطق به لسانه وخطّ قلمه في أهم كتبه ومصنّفاته ...

ولو أنّ جميع الأحكام التي تصدر بحقّ الأشخاص استندت إلىٰ أقاريرهم ، واعتمدت علىٰ أقوالهم الثابتة عنهم ... لم يقع الخلاف حول واحدٍ بين اثنين ، ولارتفع كثير من الجدل والخلاف ـ من هذا النوع ـ من البين .

لقد ثبت ـ نتيجة هذه الدراسات ـ كونه قائلاً بالتجسيم والجهة ونحو ذلك من العقائد ... واستخرجنا جملةً من عقائده فيما يتعلّق بالنبوّة وغيرها ... ثم عقدنا أبواباً لبيان عقائده وآرائه في مسائل الإمامة والخلافة ، وما كان يعتقده في أمير

المؤمنين علي بن أبي طالب، وأهل بيت النبيّ، وأصحابهم وشيعتهم ... وعمدة ذلك: تنقيص أمير المؤمنين، وإنكار مناقبه، والتحامل على الامامية، وخصصنا أحد الأبواب للوقوف على مناهجه في (منهاجه) والتي من خلالها يمكن التعرف على نفسياته، وحدود معلوماته، والتزامه بقواعد البحث وآداب المناظرة ...

والآن، فقد آن الأوان لنقل كلمات العلماء الاعلام والمحققين الأعيان من أهل السنّة، حول ابن تيمية وعقائده وآرائه وأخلاقه ... في خصوص (منهاج السنّة) وسائر كتبه:

كلمات في منهاج السنّة

لقد رأينا غير واحدٍ من الأئمة الأعلام ينسبون إليه ما ذكرناه عنه من العقائد في الصّفات والتجسيم ونحو ذلك، كما جاء في كتابه ... كقول السّبكي، فإنّه وإنْ أثنى على (منهاج السنة) لكونه مؤلّفاً في الردّ على الاماميّة، غير أنّه قال:

« يرى حوادث لا مبدا لأوّلها   في الله سبحانه عمّا يظنُّ به »

وفي كونه معادياً لأمير المؤمنين مبغضاً له، كقول الحافظ ابن حجر العسقلاني، في موقفه من أمير المؤمنين وأتباعه: « طالعت الردّ المذكور فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكنْ وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهّر ... ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد ... وكم من مبالغة لتوهين كلام الرّافضي أدّته أحياناً إلى تنقيص علي رضي الله عنه ».

وهذا الكلام من الحافظ ابن حجر العسقلاني مهمّ للغاية، لأنّه قال بترجمة ابن تيمية من (الدرر الكامنة):

« ومنهم من ينسبه إلىٰ الزندقة ...

ومنهم من ينسبه إلىٰ النفاق ، لقوله في علي ما تقدّم ، ولقوله : إنه كان مخذولاً حيثما توجّه ، وأنّه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها ، وانّما قاتل للرياسة لا للديانة ... » .

وقد وجدنا هذه الكلمات منه في (منهاج السنّة) ..

فكان الحافظ الذي نصّ علىٰ أنّ كلامه أدّىٰ إلىٰ « تنقيص علي » ممّن « ينسبه إلىٰ النفاق » .

وفي كونه فحّاشاً بذي اللّسان ، كقول الصفدي في أنّه كان يقول عن ابن المطهر : « ابن المنجّس » ونحو ذلك ...

بعض النصوص في ابن تيمية وأسماءِ بعض من انحرف عنه

هذا ، ولأجل ما ذكرنا من عقائده وحالاته ومناهجه ، فقد تكلّم فيه كثير من أئمة المذاهب من أئمة عصره والمتأخرين عنه ، وحتىٰ أنّ غير واحد منهم انحرف عنه وتركه وعاداه بعد أن كان صديقاً له ... فرأينا من المناسب أن نذكر هنا أسماء بعض الأعلام من المعاصرين له الذين انحرفوا عنه ، أو قاموا عليه ، وشطراً من الكلمات في حقّه ، المشتملة علىٰ نقاطٍ مهمّة ترجع إلىٰ عقائد أو صفات ابن تيمية ، ممّا سيكون مؤيّداً لما استفدناه في (الدراسات) من كلماته ، ومؤكّداً لما نسبنا إليه من عقائد وصفات :

صفي الدين الهندي (٧١٥)

لمّا عقد بعض المجالس لابن تيمية ، عُيّن الصفي الهندي لمناظرته ، فقال لابن تيميّة في أثناء البحث :

« أنت مثل العصفور ، تنطُّ من هنا إلىٰ هنا ، ومن هنا إلىٰ هنا »[1] .

---

(١) الدرر الكامنة ٤/١٥ .

إبن الزملكاني (٧٢٧)

انحرف عنه.

وصنّف رسالةً في الردّ عليه في الطلاق، واخرىٰ في الردّ عليه في الزيارة[١]

أبو حيّان الاندلسي (٧٤٥)

قال الحافظ ابن حجر:

«كان يعظّم ابن تيميّة، ومدحه بقصيدة، ثم انحرف عنه، وذكره في تفسيره الصغير بكلّ سوء، ونسبه إلىٰ التجسيم. قيل: وقف علىٰ كتاب العرش له فاعتقد أنه مجسّم»[٢].

وأيضاً، فقد نافره بسبب تكلّمه في سيبويه، حتىٰ قال أبو حيّان: «هذا لا يستحق الخطاب».

وقد تقدّم في باب عقيدة ابن تيمية بالتجسيم ماله نفع في المقام.

وأمّا كلامه في تفسيره الصغير، فهذا نصّه بتفسير: ﴿وسع كرسيّه السماوات والأرض﴾: «وقرأت في كتاب لأحمد ابن تيمية، هذا الذي عاصرناه، وهو بخطّه، سمّاه كتاب العرش: إنّ الله تعالىٰ يجلس علىٰ الكرسي وقد أخلىٰ منه مكاناً يقعد فيه معه رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم. تحيّل عليه التاج محمد بن علي بن عبد الخالق البارنباري، وكان أظهر أنه داعية له، حتىٰ أخذه منه، وقرأنا ذلك فيه»[٣].

---

(١) الدرر الكامنة ٤/٧٥.

(٢) الدرر الكامنة ٤/٣٠٨.

(٣) النهر الماد من البحر المحيط ١/١٠٦.

قال الزبيدي : « قال السبكي : وكتاب العرش من أقبح كتبه ... ولمّا وقف عليه الشيخ أبو حيّان ما زال يلعنه حتىٰ مات بعد أن كان يعظّمه »[١] .

الذهبي (٧٤٨)

والذهبي ، وإنْ كان كتب إلىٰ السّبكي يعاتبه بسبب كلامٍ وقع منه في حق ابن تيمية ، فقد قال :

« ينقمون عليه أخلاقاً وأفعالاً »

« كان تعتريه حدّة في البحث وغضب وشظف للخصم ، تزرع له عداوةً في النفوس » .

« أنا مخالف له في مسائل أصليّة وفرعيّة »[٢] .

وقال الذهبي :

« هو بشر له ذنوب وخطأ »[٣]

وقد تقدَّم في فصل زيارة القبور والإستشفاع والتبرّك بها ، مـاله نـفع في المقام ، لأنّه قال تلك الكلمات ردّاً علىٰ ابن تيميّة ، كما اعترف بذلك محقّق كتابه (سير أعلام النبلاء) .

وقال الذهبي في رسالته لابن تيمية المعروف بالنصيحة الذهبية .. في نسخة البرهان ابن جماعة التي كتبها من نسخة الحافظ الصلاح العلائي من خط الذهبي (.. وهي التي عناها الحافظ السخاوي في الإعلان بالتوبيخ : ٧٧) .. قال موجهاً

(١) إتحاف السادة المتقين ١/١٠٦ .
(٢) الدرر الكامنة ١/١٥١ .
(٣) المعجم المختص : ٢٥ .

كلامه لابن تيمية :

« .. يا رجل قد بلعت سموم الفلاسفة ومصنفاتهم مرات .. وبكثرة استعمال السموم يدمن عليها الجسم وتكمن والله في البدن » .. وقال :

« .. يا خيبة من اتبعك فإنه معرض للزندقة والإنحلال » .. وقال : « فهل معظم أتباعك إلّا قعيد مربوط خفيف العقل أو عامي كذاب بليد الذهن ، أو غريَب واجم قوي المكر أو ناشف صالح عديم الفهم ، فإن لم تصدّقني ففتشهم وزنهم بالعدل » وقال : « إلىٰ متىٰ تمدح كلامك بكيفية لا تمدح بها والله أحاديث الصحيحين ، يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك . بل في كل وقت تغير عليها بالتضعيف والإهدار أو بالتأويل والإنكار ، أما آن لك أن ترعوي ؟ أما حان لك أن تتوب وتنيب .. أما أنت في عشر السبعين وقد قرب الرحيل ، بلىٰ والله ما أذكر أنّك تذكر الموت .. بل تزدري بمن يذكر الموت ... فما أظنّك تقبل علىٰ قولي وتصغي إلىٰ وعظي ... » .

تقي الدين السبكي (٧٥٦)

قال ولده تاج الدين بترجمته من الطبقات ، في ذكر مناقبه :

« إمام ناضح عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم بنضاله وجاهد بجداله ، ولم يلطّخ بالدماء حدّ نصاله ، حمىٰ جناب النبوّة الشريف ، بقيامه في نصره وتسديد سهامه للذب عنه من كنانة مصره ، فلم يخط علىٰ بعد الديار سهمه الراشق ولم يخف مسامَّ تلك الدسائس فهمه الناشق ، ثم لم يزل حتىٰ نقّىٰ الصدور من شبه دنسها ووقّىٰ من الوقوع في ظلم حندسها .

قام حين خلّط علىٰ ابن تيمية الأمر ، وسوّل له قرينه الخوض في ضحضاح

ذلك الجمر، حين سدّ باب الوسيلة، يغفر الله له ولا حرمها، وأنكر شدّ الرحال لمجرّد الزيارة لا واخذه وقطع رحمها.

وما برح يدلج ويسير، حتىٰ نصر صاحب ذلك الحمىٰ الذي لا ينتهك نصراً مؤزّراً، وكشف من خبث الضمائر في الصدور عنه صدراً موغراً، فأمسك ما تماسك من باقي العرىٰ، وحصّل أجراً في الدنيا وفي الآخرة يرىٰ، حتىٰ سهّل السبيل إلىٰ زيارة صاحب القبر عليه الصلاة والسلام، وقد كادت تزوّر عنه قسراً صدور الركائب، وتجرّ قهراً أعنّة القلوب وهنّ لوائب، بتلك الشبهة التي كادت شرارتها تعلق بحداد الأوهام، وتمدّ غيهب صداها صدأ علىٰ مزايا الأفهام، وهيهات، كيف يزار المسجد ويخفىٰ صاحبه صلّىٰ الله عليه وسلّم أو يخفيه الإبهام أو تذاد المطي عنه وهي تتراشق إليه كالسهام، ولولاه عليه الصلاة والسلام لما عرف تفضيل ذلك المسجد، ولا يمّ إلىٰ ذلك المحل تأميل المغير ولا المنجد، ولولاه لمّا قدّس الوادي ولا اسّس علىٰ التقوىٰ مسجد في ذلك النادي، وكذلك قبلها، شكر الله له، قام في لزوم ما انعقد عليه الإجماع، وبُعد الظهور بمخالفته علىٰ الأطماع.

ومنع في مسألة الطلاق أن تجرىٰ في الكفارة مجرىٰ اليمين، وأنْ تجلىٰ في صورة إن حقّقت لا تبين، خوفاً علىٰ محفوظ الأنساب ومحظوظ الأحساب، لِما كانت تؤدّي إليه هذه العظيمة وتستولي عليه هذه المصيبة العميمة.

وصنّف في الرد علىٰ هاتين المسألتين كتابيه، بل جرّد سيفه وأرهف ذبابيه، وردّ القِرن وهو ألد خصيم، وشدّ عليه وهو يشد علىٰ غير هزيم، وقابله وهو الشمس التي تعشي الأبصار، وقاتله وكم جهد ما يثبت البطل لعلي وفي يده ذو الفقار ... بجهادٍ أيّد صاحب الشريعة وآزره، وردّ علىٰ من سدّ باب الذريعة وخذ

ناصره، وأمضىٰ يسابق إليه مرمىٰ طرفه ...»[١].

وذكر السبكي بترجمة والده الشعر الذي قرّظ به منهاج السنّة، وفيه إشارة إلىٰ عقائد ابن تيمية ومناهجه في كتابه المذكور:

«أنشدنا شيخ الإسلام لنفسه، وقد وقف علىٰ كتابٍ صنّفه ابن تيمية في الردّ علىٰ ابن المطهّر الرافضي:

« ولابن تيمية ردّ عليه وفىٰ ... بمقصد الردّ واستيفاء أضربه
لكنّه خلط الحق المبين بما ... يشوبه كدراً في صفو مشربه
يخالط الحشو أنى كان فهو له ... حثيث سيرٍ بشرقٍ أو بمغربه
يرىٰ حوادث لا مبدا لأوّلها ... في الله سبحانه عمّا يظنّ به
لو كان حيّاً يرىٰ قولي ويفهمه ... رددت ما قال أقفو إثر سببه
كما رددت عليه في الطلاق وفي ... ترك الزيارة ردّاً غير مشتبه
وبعده لا أرىٰ للردّ فائدةً ... هذا وجوهره ممّا أضنُّ به »

إلىٰ آخر الأبيات[٢].

صلاح الدين العلائي (٧٦١)

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي:

«.. ذكر المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع ...» .. وبعد أن عدد مسائل الفروع التي شذ فيها .. منها أن الحائض يجوز طوافها بالبيت ويصح ولا كفارة، وأن الصلاة إذا تركت عمداً لا يشرع قضاؤها،

---

(١) طبقات الشافعية ١٠/١٤٩ ـ ١٥٠.
(٢) طبقات الشافعية ١٠/١٧٦ ـ ١٧٧.

وأن المكوسَ حلالٌ لمن أقطعها وإذا أخذت من التجار أجزأتهم عن الزكاة وإن لم تكن باسم الزكاة ولا علىٰ رسمها .. وأن المائعات لا تنجس بموت الفأرة ونحوها فيها .. وأن الجنب يصلي تطوّعه بالليل بالتيمم ولا يؤخّره إلىٰ أن يغتسل .. وأن شرط الواقف للوقف غير معتبر بالكليّة .. وأن بيع أمهات الأولاد جائز .. وغير ذلك العديد ... ثم قال :

« .. وأما مقالاته في أصول الدين فنها : قوله أن الله سبحانه محل الحوادث تعالىٰ الله عمّا يقول علوّاً كبيراً . وأن الله مركّب مفتقر إلىٰ ذاته افتقار الكلّ إلىٰ الجزء . وأن القرآن محدثٌ في ذاته تعالىٰ . وأن العالم قديمٌ بالنوع ولم يزل مع الله مخلوق دائماً ، فجعله موجباً بالذات لا فاعلاً بالإختيار سبحانه ما أحلمه . ومنها قوله بالجسمية والجهة والانتقال وهو معروف . وصرح في بعض تصانيفه بأن الله تعالىٰ بقدر العرش لا أكبر منه ولا أصغر تعالىٰ الله عن ذلك . وصنف جزءاً في أن علم الله لا يتعلق بما لا يتناهىٰ كنعيم أهل الجنة وأنه لا يحيط بالتناهي وهي التي زلق فيها الإمام . ومنها أن الأنبياء غير معصومين . وأن نبيّنا عليه وعليهم الصلاة والسلام ليس له جاه ولا يتوسل به أحد إلّا ويكون مخطئاً وصنّف في ذلك عدة أوراق . وأن إنشاء السفر لزيارة نبيّنا صلىٰ الله عليه وسلّم معصية لا تقصر فيها الصلاة ، وبالغ في ذلك ، ولم يقل به أحد من المسلمين قبله .

وأن عذاب أهل النار ينقطع ولا يتأبد ، حكاه بعض الفقهاء عن تصانيفه .

ومن إفراده أيضاً أن التوراة والإنجيل لم تبدل ألفاظها بل هي باقية علىٰ ما أنزلت ، وإنما وقع التحريف في تأويلها ، وله فيه مصنف . واستغفر الله من كتابة مثل هذا فضلاً عن اعتقاده »[1] .

(١) ذخائر القصر في تراجم أهل العصر لشمس الدين ابن طولون ، عن نسخته المخطوطة في

صلاح الدين الصفدي (٧٦٤)

وقال صلاح الدين الصفدي بترجمة ابن تيميّة :

« ما أظنّه رأىٰ مثله في الحافظة والاطّلاع .

وأرىٰ أنّ مادّته كانت من كلام ابن حزم ، حتىٰ شناعه علىٰ من خالفه .

وكان مغرىً بسبّ ابن عربي محيي الدين ، والعفيف التلمساني ، وابن سبعين ، وغيرهم من الذين ينخرطون في سلكهم .

وربّما صرّح بسبّ الغزالي وقال : هو قلاووز الفلاسفة . أو قال ذلك عن الإمام فخر الدين .

وسمعته يقول عن نجم الدين الكاتبي المعروف بـ « دبيران . بفتح الدال المهملة وكسر الباء الموحدة » وهو الكاتبي ، صاحب التواليف البديعة في المنطق ، فإذا ذكره لا يقول إلّا « دبيران » بضمّ الدال وفتح الباء .

وسمعته يقول : ابن النجّس . يريد ابن المطهّر الحلّي .

وطلب إلىٰ مصر أيام ركن الدين بيبرس الجاشنكير ، وعقد له مجلس في مقالةٍ قال بها ، فطال الأمر ، وحكموا بحبسه ، فحبس بالإسكندرية . ثم إن الملك الناصر لمّا جاء من الكرك أخرجه فيما أظن .

وكان في ربيع الأول سنة ٩٨ قد قام عليه جماعة من الشافعية ، وأنكروا عليه كلامه في الصفات ، وأخذوا فتياه الحموية وردّوا عليه فيها ، وعملوا له مجلساً ، فدافع الأفرم عنه ولم يبلّغهم فيه ارباً ، ونودي في دمشق بإبطال العقيدة الحموية ، فانتصر له جاغان المشد ، وكان قد منع من الكلام ، ثم إنّه جلس علىٰ عادته يوم الجمعة وتكلّم ، ثم حضر عند قاضي القضاة إمام الدين ، وبحثوا معه

. الخزانة التيمورية تحت رقم ١٤٢٠ تاريخ ، ص ٣٢ ـ ٣٣ .

وطال الأمر بينهم ...

فلما كان في أيّام القاضي جلال الدين ، تكلّموا معه في مسألة الزيارة ، وكتب في ذلك إلىٰ مصر ، فورد مرسوم السلطان باعتقاله في القلعة ، فلم يزل معتقلاً بها إلىٰ أن مات سنة ٧٢٨ »[١] .

اليافعي (٧٦٨)

قال الحافظ ابن حجر بترجمته :

« له كلام في ذمّ ابن تيمية »[٢] .

قلت :

قال اليافعي ما نصّه في حوادث سنة ٧٠٥ .

« فيها وقعت فتنة شيخ الحنابلة ابن تيميّة ، وسؤالهم عن عقيدته ، وعقدوا له ثلاث مجالس ، وقرئت عقيدته الملقّبة بالواسطية ، وضايقوه ، وثارت غوغاء الفقهاء له وعليه . ثم إنّه طلب علىٰ البريد إلىٰ مصر ، وأُقيمت عليه دعوىٰ عند قاضي المالكيّة ، فاستخصمه ابن تيميّة المذكور ، وقاموا ، فسجن هو وأخوه بضعة عشر يوماً ، ثم اخرج ثم حبس بحبس الحاكم ، ثم أُبعد إلىٰ الإسكندرية ، فلمّا تمكّن السلطان سنة تسع طلبه واحترمه ، وصالح بينه وبين الحاكم ، وكان الذي ادّعىٰ به عليه بمصر أنه يقول : إن الرحمن علىٰ العرش استوى حقيقةً ، وأنه يتكلّم بحرف وصوت . ثم نودي بدمشق وغيرها : من كان علىٰ عقيدة ابن تيمية ، حلّ ماله ودمه » .

---

(١) الوافي بالوفيات ٧/١٥ .

(٢) الدرر الكامنة ٢/٢٤٩ .

قال : « ومصنّفاته قيل أكثر من مأتي مجلدة ، وله مسائل غريبة أنكر عليه فيها ، وحبس بسببها ، مباينة لمذهب أهل السنة . ومن أقبحها نهيه عن زيارة قبر النبي عليه الصلاة والسلام .

وطعنه في مشايخ الصوفية العارفين ، كحجة الإسلام أبي حامد الغـزالي ، والاستاذ الامام أبي القاسم القشيري ، والشيخ ابن العريف ، والشيخ أبي الحسن الشاذلي ، وخلائق من أولياء الله الكبار الصفوة الأخيار .

وكذلك ما قد عرف من مذهبه ، كمسالة الطلاق وغيرها .

وكذلك عقيدته في الجهة وما نقل عنه فيها من الأقوال الباطلة ، وغير ذلك ممّا هو معروف من مذهبه .

ولقد رأيت مناماً طويلاً في وقتٍ مبارك يتعلّق بعضه بعقيدته ويدل عـلىٰ خطائه فيها . وقد قدّمت ذكره في سنة ٥٥٨ في ترجمة صاحب البيان . فمن أراد أن يطّلع علىٰ ذلك فليطالع هناك ، هو من المنامات التي تنشرح بها الصدور ، ويطمئن به قلب من رآه وينفتح لقبول الهدى والنور »[١] .

تاج الدين السبكي (٧٧١)

وقال تاج الدين السبكي بترجمة المزيّ من طبقاته :

« واعلم أن هذه الرفقة ، أعني : المـزي والذهـبي والبرزالي وكـثيراً مـن أتباعهم ، أضرّ بهم أبو العباس ابن تيمية إضراراً بيّناً ، وحمّلهم من عظائم الامور أمراً ليس هيّناً ، وجرّهم إلىٰ ما كان التباعد عنه أولىٰ بهم ، وأوقفهم في دكادك من

---

(١) مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٤ / ٢٤٠ ـ ٢٧٨ .

نار، المرجوّ من الله أنْ يتجاوزها لهم ولأصحابهم»[١].

أبو زرعة العراقي (٨٢٦)

وقال الحافظ ولي الدين أبو زرعة العراقي:

«.. وأما الشيخ ابن تيمية فهو زاهد في الدنيا، لكنه كما قيل فيه علمه أكثر من عقله. فأدّاه اجتهاده إلىٰ خرق الإجماع في مسائل كثيرة قيل: إنها تبلغ ستين مسألة. فأخذته الألسنة بسبب ذلك. وتطرّق إليه اللّوم وامتحن بهذا السبب وأسرع علماء عصره للردّ عليه وتخطئته وتبديعه، ومات مسجوناً بسبب ذلك.

والمنتصر له يجعله كغيره من الأئمة في أنه لا تضرّه المخالفة في الفروع إذا كان ذلك عن اجتهاد. لكن المخالف له يقول ليست مسائله كلها في الفروع بل كثير منها في الأصول. وما كان منها في الفروع فما كان يسوغ له المخالفة فيها بعد انعقاد الإجماع عليها، ولم يقع للأئمة المتبوعين مخالفة في مسائل انعقد الإجماع عليها قبلهم. بل ما يقع لأحد منهم إلّا وهو مسبوق به عن بعض السلف كما صرّح به غير واحد من الأئمة، وما أبشع مسألتي ابن تيمية في الطلاق والزيارة، وقد ردّ عليه فيهما معاً الشيخ الإمام تقي الدين السبكي رحمه الله، وأفرد في ذلك بالتصنيف فأجاد وأحسن»[٢].

---

(١) طبقات الشافعية ١٠/٤٠٠.

(٢) الأجوبة المرضيّة علىٰ الأسئلة المكيّة في جواب سؤال للحافظ ابن فهد المكي. مخطوطة بالظاهرية.

أبو بكر الحصني (٨٢٩)

وقال تقي الدين أبو بكر الحصني الدمشقي الشافعي في كتابه (دفع شبه من شبّه وتمرّد ونسب ذلك إلىٰ السيد الجليل الإمام أحمد) :

« ... وقد بالغ جمع من الأخيار من المتعبّدين وغيرهم من العلماء كأهل مكة وغيرها أن أذكر ما وقع لهذا الرجل ـ يعني ابن تيمية ـ من الحيدة عن طريق هذه الأئمة ، ولو كان أحرفاً يسيرة إما بالتصريح أو بالتلويح مشيرة . فاستخرت الله عزّ وجل في ذلك مدة مديدة ثم قلت لا أبالك ، وتأملت ما حصل وحدث بسببه من الإغراء والمهالك ، فلم يسعني عن ذلك أن أكتم ما علمت ، وإلّا الجمت بلجامٍ من نار ومقتٍّ .

وها أنا أذكر الرجل وأشير باسمه الذي شاع وذاع واتسع به الباع وسار ، بل طار في أهل القرىٰ والأمصار ، وأذكر بعض ما انطوىٰ باطنه الخبيث عليه وما عوّل في الإفساد بالتصريح أو الإشارة اليه . ولو ذكرت كثيراً مما ذكره ودوّنه في كتبه المختصرات لطال جدّاً فضلاً عن المبسوطات .. وله مصنفات أخر لا يمكن أن يطّلع عليها إلّا من تحقق أنه علىٰ عقيدته الخبيثة ولو عصر هو وأتباعه بالعاصرات لما فيها من الزيغ والقبائح النحسات .

قال بعض العلماء من الحنابلة في الجامع الأموي في ملأ من الناس : لو أطلع الحصني علىٰ ما أطلعنا عليه من كلامه لأخرجه من قبره وأحرقه .. وأكّد هؤلاء أن أتعرض لبعض ما وقفت عليه .... » .

ثم قال :

« .. فأوّل شيء سلكه من المكر والخديعة أن انتمى إلىٰ مذهب الإمام أحمد ، وشرع يطلب العلم ويتعبّد ، فمالت إليه قلوب المشايخ ، فشرعوا في إكرامه

والتوسعة عليه، فأظهر التعفّف فزادوا في الرغبة فيه، ثم شرع ينظر في كلام العلماء ويعلّق في مسودّاته، حتىٰ ظن أنه صار له قوة في التصنيف والمناظرة، وأخذ يدوّن ويذكر أنه جاءه استفتاء من بلد كذا وليس لذلك حقيقة، فيكتب عليها صورة الجواب ويذكر مالا ينتقد عليه، وفي بعضها ما يمكن أن ينتقد إلّا أنه يشير إليه علىٰ وجه التلبيس بحيث لا يقف علىٰ مراده إلّا حاذق عالم متفنّن ... فإذا ناظر أمكنه أن يقطع من ناظره إلّا ذلك المتفنّن الفطن.

ثم مع ذلك شرع يتلقىٰ الناس بالأنس وبسط الوجه ولين الكلام ويذكر أشياء تحلو للنفس، لا سيما الألفاظ العذبة مع اشتمالها علىٰ الزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة، فطلبوا منه أن يذكّر الناس ففعل، فطار ذكره بالعلم والتعبّد والتعفّف، ففزع الناس إليه بالأسئلة، فكان إذا جاءه أحدٌ يسأله عن مسألة قال له: عاودني فيها، فإذا جاءه قال هذه مسألة مشكلة، ولكن لك عندي مخرج أقول لك بشرط فإني أتقلّدها في عنقي، فيقول: أنا أوفي لك، فيقول: أن تكتم عليّ، فيعطيه العهود والمواثيق علىٰ ذلك، فيفتيه بما فيه فرجه، حتىٰ صار له أتباع كثيرة يقومون بنصرته ان لو عرض له عارض.

ثم إنه علم أن ذلك لا يخلصه .. فكان إذا كان في بعض المجالس قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، قد انفتقت فتوق من أنواع المفاسد يبعد ارتتاقها، ولو كان لي حكم لكنت أجعل فلاناً وزيراً وفلاناً محتسباً وفلاناً دويداراً وفلاناً أمير البلد، فيسمع أولئك وفي قلوبهم من تلك المناصب، فكانوا يقومون في نصرته.

ثم علم أن مثل هؤلاء قد لا يقدرون علىٰ مقاومة العلماء إذا قاموا في نحره، فجعل له مخلصاً منهم، بأن ينظر إلىٰ من الأمر إليه في ذلك المجلس فيقول له: ما عقيدة إمامك؟ فإذا قال كذا وكذا، قال: أشهد أنها حق وأنا مخطئ، واشهدوا أني علىٰ عقيدة إمامك. وهذا كان سبب عدم إراقة دمه، فإذا انفضّ المجلس أشاع

أتباعه أن الحق في جهته ومعه وأنه قطع الجميع .. ألا ترون كيف خرج سالماً . حتىٰ حصل بسبب ذلك افتتان خلق كثير لا سيما من العوام .

فلما تكرر ذلك منه علموا أنه إنما يفعل ذلك خديعة ومكراً ، فكانوا مع قوله ذلك يسجنونه ، ولم يزل ينتقل من سجن إلىٰ سجن حتىٰ أهلكه الله عز وجل في سجن الزندقة والكفر »[1] .

« .. ولنرجع إلىٰ ما ذكره ابن شاكر في تاريخه ، ذكره في الجزء العشرين قال : وفي سنة خمس وسبعمائة في ثامن رجب ، عقد مجلس القضاة والفقهاء بحضرة نائب السلطنة ، فسئل ابن تيمية عن عقيدته ، فأملىٰ شيئاً منها ، ثم أحضرت عقيدته الواسطية وقرئت في المجلس ووقعت بحوث كثيرة وبقيت مواضع أخرىٰ إلىٰ مجلس ثان ، ثم اجتمعوا في الجمعة ثاني عشر رجب وحضر المجلس صفي الدين الهندي وبحثوا ، ثم اتفقوا علىٰ أن كمال الدين بن الزملكاني يحاقق ابن تيمية ورضوا كلّهم بذلك ، فأفحم كمالُ الدين ابنَ تيمية ، وخاف ابن تيمية فأشهد علىٰ نفسه الحاضرين أنه شافعي المذهب ، ويعتقد ما يعتقده الإمام الشافعي ، فرضوا منه بذلك وانصرفوا ، ثم إن أصحاب ابن تيمية أظهروا أن الحق ظهر مع شيخهم ، وأن الحق معه ، فأحضروا إلىٰ مجلس القاضي جلال الدين القزويني وأحضروا ابن تيمية وصفع .. ورسم بتعزيره .. »[2] .

وقال :

« .. وأنه عقد لهم مجلس بقلعة القاهرة بحضرة القضاة والفقهاء والعلماء والأمراء ، فتكلّم الشيخ شمس الدين عدنان الشافعي ، وادّعىٰ علىٰ ابن تيمية في

---

(١) دفع شبه من شبّه وتمرّد ونسب ذلك إلىٰ السيد الجليل الامام أحمد : ٣٤ ـ ٣٥ .

(٢) المصدر : ٤٣ .

أمر العقيدة ، فذكر منها فصولاً ، فشرع ابن تيمية فحمد الله تعالىٰ وأثنىٰ عليه وتكلّم بما يقتضي الوعظ ، فقيل له : يا شيخ إن الذي تقوله نحن نعرفه ومالنا حاجة في وعظك ، وقد أُدّعي عليك بدعوى شرعية فأجب . فأراد ابن تيمية أن يعيد التحميد فلم يمكّنوه من ذلك بل قيل له أجب ، فتوقف وكرّر عليه القول مراراً ، فلم يزدهم علىٰ ذلك شيئاً ، وطال الأمر ، فعند ذلك حكم القاضي المالكي بحبسه ، فحبسوه في برج من أبراج القلعة ، فتردّد إليه جماعة من الأمراء ، فسمع القاضي بذلك ، فاجتمع بالأمراء وقال : يجب عليه التضييق إذا لم يقتل ، وإلّا فقد وجب قتله وثبت كفره »[1] .

وقال :

« .. فكتب عليها الإمام العلّامة برهان الدين الفزاري نحو أربعين سطراً بأشياء ، وآخر القول أنه أفتىٰ بتكفيره ، ووافقه علىٰ ذلك الشيخ شهاب الدين ابن جهبل الشافعي ، وكتب تحت خطه كذلك المالكي ، وكذلك كتب غيره ، ووقع الإتفاق علىٰ تضليله بذلك وتبديعه وزندقته .

ثم أراد النائب أن يعقد لهم مجلساً ويجمع العلماء والقضاة ، فرأىٰ أن الأمر يتسع فيه الكلام ولابد من إعلام السلطان بما وقع ، فأخذ الفتوىٰ وجعلها في مطالعه وسيّرها ، فجمع السلطان لها القضاة ، فلما قرئت عليهم أخذها قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة وكتب عليها : القائل بهذه المقالة ضال مبتدع . ووافقه علىٰ ذلك الحنفي والحنبلي ، فصار كفره مجمعاً عليه .. »[2] .

---

(١) دفع شبه من شبّه وتمرّد : ٤٤ .

(٢) المصدر : ٤٥ .

وقال :

« .. وهذا وغيره مما هو كثير في كلامه ، يتحقق به جهله وفساد تصوّره وبلادته .. وكان بعضهم يسمّيه حاطب ليل ، وبعضهم يسميه الهدّار المهدار ، وكان الإمام العلّامة شيخ الإسلام في زمانه أبو الحسن عليّ بن اسماعيل القونوي يصرّح بأنه من الجهلة ، بحيث لا يعقل ما يقول .. »[١] .

ابن حجر العسقلاني (٨٥٢)

« استشعر أنّه مجتهد ، فصار يردُّ علىٰ صغير العلماء وكبيرهم ، قديمهم وحديثهم .

حتىٰ انتهىٰ إلىٰ عمر ، فخطّأه في شيء ، فبلغ الشيخ إبراهيم الرقيّ فأنكر عليه ، فذهب إليه واعتذر واستغفر .

وقال في حق علي : أخطأ في ١٧ شيئاً ، ثمّ خالف فيها نصّ الكتاب ! » .

فذكر ابن حجر من تكلّم ابن تيمية في العلماء :

« اغلظ ابن تيمية القول في سيبويه ، فنافره أبو حيّان بسببه وقال : يفشّر سيبويه » .

« سبّ الغزالي . فقام عليه قوم كادوا يقتلونه » .

« كان يقع في ابن عربي ، فبلغ ذلك الشيخ نصر المنبجي ، فأرسل ينكر عليه ، وكتب إليه كتاباً طويلاً » .

وذكر من عقائده :

« حديث النزول ، فنزل عن المنبر درجتين فقال : كنزولي هذا » .

---

(١) دفع شبه من شبّه وتمرّد : ٤٢ .

و « ردّه علىٰ من توسّل بالنبي واستغاث » .

قال : « كتب عليه محضر بالتوبة عن القول بالتجسيم ، في ١٥ ربيع الأول ٧٠٧ » .

قال : « كان إذا حوقق وألزم يقول : لم ارد هذا ، إنما أردت كذا ، فيذكر احتمالاً بعيداً » .

وذكر من مواقف العلماء معه : كلام الذهبي الآتي ، وأنّه :

« انحرف عنه ابن الزملكاني وأبو حيّان » .

وأورد الاختلاف بينهم حول ابن تيمية :

« وافترق الناس فيه شيعاً :

فنهم : من نسبه إلىٰ التجسيم ...

ومنهم : من نسبه إلىٰ الزندقة ...

ومنهم : من نسبه إلىٰ النفاق ، لقوله في علي ما تقدّم ، ولقوله : إنه كان مخذولاً حيثما توجّه ، وأنه حاول الخلافة مراراً ، فلم ينلها ، وإنما قاتل للرياسة لا للديانه ..

ونسبه قوم إلىٰ أنه يسعىٰ في الإمامة الكبرىٰ لأنه كان يلهج بذكر ابن تومرت ويطريه .. وكان إذا حوقق وأُلزم ، يقول : لم أُرد هذا وإنّما أردت كذا ، فيذكر احتمالاً بعيداً »[1] .

وقال ابن حجر العسقلاني أيضاً بذكر العلامة :

« صنّف كتاباً في فضائل علي رضي الله عنه ، نقضه الشيخ تقي الدين ابن تيميّة ، في كتابٍ كبير ، وقد أشار الشيخ تقي الدين السبكي إلىٰ ذلك في أبياته المشهورة ... » .

---

(١) الدرر الكامنة ١/١٥٠ .

قال : « فذكر في بقية الأبيات ما يعاب به ابن تيمية من العقيدة »[١] .

قال : « طالعت الردّ المذكور فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء ، لكنْ وجدته كثير التحامل إلىٰ الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر ... ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضرها حالة التصنيف مظانّها ، لأنه كان لاتّساعه في الحفظ يتّكل علىٰ مافي صدره ، والانسان عائد للنسيان .

وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي أدّته أحياناً إلىٰ تنقيص علي رضي الله عنه . وهذه الترجمة لا تحتمل إيضاح ذلك وإيراد أمثلته »[٢] .

وقال ابن حجر العسقلاني في شرح البخاري ، كتاب فضل الصلاة في مكة والمدينة :

« .. والحاصل أنهم الزموا ابن تيمية بتحريم شدّ الرحل إلىٰ زيارة قبر سيدنا محمد صلىٰ الله عليه وسلم وأنكرنا صورة ذلك ، وفي شرح ذلك من الطرفين طول . وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية . ومن جملة ما استدل به علىٰ دفع ما ادّعاه غيره من الإجماع علىٰ مشروعية زيارة قبر النبي صلىٰ الله عليه وسلم ، ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول زرت قبر النبي صلىٰ الله عليه وسلم ، وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه أنه كره اللفظ أدباً لا أصل الزيارة ، فإنها من أفضل الأعمال وأجل القربات الموصلة إلىٰ ذي الجلال .. وأن مشروعيتها محل إجماع بلا نزاع ، والله الهادي إلىٰ الصواب »[٣] .

---

(١) ذكرنا الأبيات سابقاً .

(٢) لسان الميزان ٦/٣١٩ .

(٣) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٣/٦٦ .

ابن حجر المكي (٩٧٤)

وفي فتاوىٰ شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي :

« .. وسئل نفع الله به بما لفظه : لابن تيميّة اعتراض علىٰ متأخّري الصوفية وله خوارق في الفقه والأصول فما محصّل ذلك ؟ فأجاب بقوله : ابن تيمية عبدٌ خذله الله وأضلّه وأعماه وأصمّه وأذلّه . وبذلك صرح الأئمة الذين بينوا فساد أحواله وكذب أقواله ، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق علىٰ إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي وولده التاج والإمام العز ابن جماعة ، وأهل عصرهم وغيرهم من الشافعية والمالكية والحنفية . ولم يقتصر اعتراضه علىٰ متأخري الصوفية ، بل اعترض علىٰ مثل عمر بن الخطاب وعلىٰ بن أبي طالب رضي الله عنهما كما يأتي .. » .

ثم قال بعد أن ساق عبارات ابن تيمية وردّها ـ في كلامه عن عقيدة أحمد :

« .. وما اشتهر بين جهلة المنسوبين إلىٰ هذا الإمام الأعظم المجتهد من أنه قائل بشيء من الجهة أو نحوها ، فكذبٌ وبهتانٌ وافتراء عليه ... فلعن الله من نسب ذلك إليه أو رماه بشيء من هذه المثالب التي برّأه الله منها ، وقد بيّن الحافظ الحجة القدوة الإمام أبو الفرج ابن الجوزي من أئمة مذهبه المبرئين من هذه الوصمة القبيحة الشنيعة : أن كل ما نسب إليه من ذلك كذب عليه وافتراء وبهتان ، وأن نصوصه صريحة في بطلان ذلك وتنزيه الله تعالىٰ عنه ، فاعلم ذلك فإنه مهم .

وإياك أن تصغي إلىٰ مَا في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيّم الجوزية وغيرهما ، ممّن اتخذ الٰهه هواه وأضله الله علىٰ علم وختم علىٰ سمعه وقلبه وجعل علىٰ بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله ... وكيف تجاوز هؤلاء الملحدون الحدود وتعدّوا الرسوم وخرقوا سياج الشريعة والحقيقة ، فظنّوا بذلك أنهم علىٰ هدىً من

ربهم ، وليسوا كذلك بل هم علىٰ أسوأ ضلال وأقبح خصال ، وأبلغ المقت والخسران وأنهىٰ الكذب والبهتان .. فخذل الله متّبعهم وطهّر الأرض من أمثالهم »[١] .

وقال ابن حجر المكي أيضاً ، في مسألة الزيارة :

« وابن تيميّة من متأخّري الحنابلة منكر لمشروعيّة ذلك كلّه ، كما رآه السبكي في خطّه ، وقد أطال ابن تيمية الإستدلال لذلك بما تمجّه الأسماع وتنفر عنه الطباع ، بل زعم حرمة السفر لها إجماعاً ، وأنه لا تقصر فيه الصّلاة ، وأن جميع الأحاديث الواردة فيها موضوعة ، وتبعه بعض من تأخّر عنه من أهل مذهبه .

قلت : من هو ابن تيمية حتىٰ ينظر إليه أو يعوّل في شيء من أُمور الدين عليه ؟ وهل هو إلّا كما قال جماعة ـ من الأئمة الذين تعقّبوا كلماته الفاسدة وحججه الكاسدة ، حتىٰ أظهروا عوار سقطاته وقبائح أوهامه وغلطاته ـ كالعزّ ابن جماعة : عبدٌ أضلّه الله تعالىٰ وأغواه ، وألبسه رداء الخزي وأرداه ، وبوّأه من قوّة الإفتراء والكذب ما أعقبه الهوان وأوجب له الحرمان .

ولقد تصدّىٰ شيخ الإسلام وعالم الأنام المجمع علىٰ جلالته واجتهاده وصلاحه وإمامته : التقي السبكي ، قدّس الله روحه ونوّر ضريحه ، للردّ عليه في تصنيف مستقل ، أفاد فيه وأجاد وأصاب ، وأوضح بباهر حججه طريق الصواب ، ثم قال :

هذا ، وما وقع من ابن تيمية ممّا ذكر وإنْ كان عثرةً لا تقال أبداً ، ومصيبةً يستمرّ شؤمها سرمداً ، وليس بعجيب ، فإنّه سوّلت له نفسه وهواه وشيطانه ، أنه ضرب مع المجتهدين بسهم صائب ، وما درىٰ المحروم أنه أتىٰ بأقبح المعائب ، إذ

---

(١) الفتاوىٰ الحديثية ١١٤ ـ ١١٥ ، ٢٠٣ ـ ٢٠٤ .

خالف إجماعهم في مسائل كثيرة ، وتدارك علىٰ أئمّتهم سيّما الخلفاء الراشدين باعتراضاتٍ سخيفةٍ شهيرة ، حتىٰ تجاوز إلىٰ الجناب الأقدس المنزّه سبحانه عن كلّ نقص ، والمستحق لكلّ كمال أنفس ، فنسب إليه الكبائر والعظائم ، وخرق سياج عظمته بما أظهره للعامّة علىٰ المنابر ، من دعوىٰ الجهة والتجسيم ، وتضليل من لم يعتقد ذلك من المتقدمين والمتأخرين ، حتىٰ قام عليه علماء عصره ، وألزموا السلطان بقتله أو حبسه وقهره ، فحبسه إلىٰ أن مات ، وخمدت تلك البدع وزالت تلك الضلالات ، ثم انتصر له أتباع لم يرفع الله لهم رأساً ولم يظهر لهم جاهاً ولا بأساً ، بل ضربت عليهم الذلّة والمسكنة وباءوا بغضب من الله ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون »[١] .

الغماري

وقال الحافظ أبو الفضل عبد الله الغماري :

« .. وابن تيمية يحتج كثير من الناس بكلامه ويسمّيه بعضهم شيخ الإسلام وهو ناصبيّ عدوّ لعليّ كرم الله وجهه ، واتّهم فاطمة عليها السلام بأن فيها شعبة من النفاق ، وكان مع ذلك مشبّهاً ، إلىٰ بِدَع أُخرىٰ كانت فيه .

ومن ثمَّ عاقبه الله تعالىٰ .. فكانت المبتدعة بعد عصره تلامذة كتبه ونتائج أفكاره وثمار غرسه .. »[٢]

---

(١) الجوهر المنظّم في زيارة القبر المكرّم : ١٢ .
(٢) الصبح السافر : ٥٤ .

التهانوي

وقال العلّامة المحدّث ظفر أحمد العثماني التهانوي :

« إنّ لكلّ علمٍ رجالاً يعرفون به ، وإن المرجع في معرفة الحديث إلىٰ المحدّثين ، ولكنّ منهم من هو متعنّت أو متشدّد أو متعصّب ، ومنهم من هو منصف معتدل في الجرح والتعديل .

فهذا ابن تيمية نفسه متشدّد في الجرح ، فقد قال الحافظ في لسان الميزان ٣١٩/٦ : وجدته كثير التحامل إلىٰ الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر ـ الحلي الرافضي ، مصنّف كتاب في فضائل علي رضي الله عنه ـ وإنْ كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات ، لكنه ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر مظانّها حالة التصنيف ، لأنه كان لاتّساعه في الحفظ يتّكل علىٰ ما في صدره ، والإنسان عائد للنسيان ، وكم من مبالغةٍ لتوهين كلام الرافضي أدّته أحياناً إلىٰ تنقيص علي رضي الله تعالىٰ عنه . ا هـ.

قلت : وممّا ردّه ابن تيمية من الأحاديث الجياد في كتابه (منهاج السنة) حديث ردّ الشمس علىٰ علي رضي الله تعالىٰ عنه . ولمّا رأىٰ الطحاويَّ قد حسّنه وأثبته جعل يجرح الطحاوي بلسانٍ ذلق وكلام طلق ، وأيم الله إن درجة الطحاوي في علم الحديث فوق آلاف من مثل ابن تيمية ، وأين لابن تيميّة أن يكون كتراب نعليه ، فمثل هؤلاء المتشدّدين لا يحتجُّ بقولهم إلّا بعد التثبّت والتأمّل . والله تعالىٰ أعلم »[1].

* وهذه أسماء مستخرجة من (الدرر الكامنة) فقط ، وقد أثنىٰ عليهم الحافظ ابن حجر وجعلهم من أعيان المائة الثامنة :

---

(١) قواعد في علوم الحديث للتهانوي : ٤٤١ .

ـ أبو العبّاس السروجي ، « له ردّ علىٰ ابن تيمية ، بأدبٍ وسكينةٍ وصحّة ذهن »[1].

ـ علاء الدين علي بن أسمح اليعقوبي الشافعي : « شديد الحطّ علىٰ ابن تيميّة »[2].

ـ أبو الفضل الإسكندراني ، « هو ممّن قام علىٰ ابن تيمية ، فبالغ في ذلك »[3].

ـ أبو الحسن المصري ، « كان ممّن يشدّد علىٰ ابن تيمية لمّا امتحن بالقاهرة . وكان وثب مرةً علىٰ ابن تيمية ونال منه وأكثر القلاقل »[4].

ـ أبو الحسن النحوي ، المعروف بالشيخ علي ، « كان ممّن يحطّ علىٰ ابن تيمية »[5].

ـ نصر المنبجي ، « كان يحطّ علىٰ ابن تيمية من أجل حطّه علىٰ ابن العربي »[6].

ـ إبن جملة ، « كان يبالغ في أذىٰ ابن تيمية وجماعته ويتمقّت ويعجب بنفسه ، لكنّه كان يحبّ الله ورسوله ، ويؤذي المبتدعة ، وفيه ديانة وحسن معتقد »[7].

ـ صدر الدين ابن الوكيل ، « كان لا يقوم بمناظرة ابن تيمية أحد سواه ،

---

(١) الدرر الكامنة ١/٩٢.
(٢) الدرر الكامنة ٣/٢٩ .
(٣) الدرر الكامنة ١/٢٧٣ .
(٤) الدرر الكامنة ٣/١٤١ .
(٥) الدرر الكامنة ٣/٨٦.
(٦) الدرر الكامنة ٤/٣٩٣.
(٧) الدرر الكامنة ٤/٤٤١ .

حتىٰ أنهما تناظرا يوماً بالكلاسة ، فاستشهد ابن تيمية بعض الحاضرين ، فأنشد الصدر في الحال :

إنّ انتصارك بالإخوان من عـجب   وهل رأىٰ الناس منصوراً بمـنكسر

ولمّا بلغت وفاته ابن تيمية قال : أحسن الله عزاء المسلمين فيك يا صدر الدين ... »[1] .

---

(١) الدرر الكامنة ٤/١١٦ ، ١٢٣ .

أسماء بعض من ناظره أو ردّ عليه من العلماء

.. وبعد .. فذاك بعض ما ذكره العلماء من أمر ابن تيمية .. وهانحن نذكر قائمة بأسماء بعض من ناظره أو ردّ عليه من معاصريه أو مَن تأخر عنه ...

فمنهم :

١ ـ القاضي محمد بن إبراهيم بن جماعة الشافعي .

٢ ـ القاضي محمد بن الحريري الانصاري الحنفي .

٣ ـ القاضي محمد بن أبي بكر المالكي .

٤ ـ القاضي أحمد بن عمر المقدسي الحنبلي .

.. وقد حبس بفتوىٰ موقعة منهم سنة ٧٢٦ أنظر : (عيون التاريخ) للكتبي ، و (نجم المهتدي) لابن المعلم .

٥ ـ الحافظ المجتهد تقي الدين السبكي (٧٥٦) : ردّ عليه في (الإعتبار ببقاء الجنة والنار) و (الدرة المضية) وغيرهما .

٦ ـ الإمام الفقيه محمد بن عمر بن مكي المعروف بابن المرحّل (٧١٦) : ناظره .

٧ ـ الإمام الحافظ صلاح الدين العلائي (٧٦١) .

٨ ـ القاضي المفسر بدر الدين ابن جماعة (٧٣٣) .

٩ ـ الإمام أحمد بن يحيىٰ الكلابي الحلبي المعروف بابن جـهبل (٧٣٣) : وألّف رسالة في نفي الجهة .

١٠ ـ الإمام القاضي جلال الدين القزويني : ناظره .

١١ ـ القاضي كمال الدين ابن الزملكاني (٧٢٧) : ناظره وأفحمه وردّ عليه في رسالتين .

١٢ ـ القاضي صفي الدين الهندي (٧١٥) : ناظره .

١٣ ـ الفقيه المحدّث علي بن محمد الباجي الشافعي (٧١٤) : ناظره في أربعة عشر موضعاً وأفحمه كما في الدرر الكامنة .

١٤ ـ المؤرخ الفخر ابن المعلّم القرشي (٧٤١) : أنظر (نجم المهتدي ورجم المعتدي) .

١٥ ـ الحافظ الذهبي (٧٤٨) : أنظر (بيان زغل العلم والطلب) و(النصيحة الذهبية) وغيرهما .

١٦ ـ الإمام المفسر اللغوي أبو حيان الأندلسي (٧٤٥) : أنظر (النهر الماد) .

١٧ ـ الفقيه الرحّالة ابن بطوطة (٧٧٩) .

١٨ ـ الفقيه تاج الدين السبكي (٧٧١) : انظر (طبقات الشافعية الكبرى) .

١٩ ـ تلميذه المؤرخ ابن شاكر الكتبي (٧٦٤) : (عيون التاريخ) .

٢٠ ـ الإمام عمر بن أبي اليمن اللخمي الفاكهي المالكي (٧٣٤) : (الدرة المختارة) .

٢١ ـ القاضي محمد السعدي المصري الأخناني (٧٥٠) : (المقالة المرضية) .

٢٢ ـ الإمام الزواوي (٧٤٣) .

٢٣ ـ الإمام الجوزجاني الحنفي (٧٤٤) : (الأبحاث الجلية في الرد على ابن تيمية) .

٢٤ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢) : (الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة) و (لسان الميزان) وغيرها .

٢٥ ـ الحافظ ولي الدين العراقي (٨٢٦) : (الأجوبة المرضية في الرد علىٰ الأسئلة المكية) .

٢٦ ـ الفقيه المؤرخ ابن قاضي شهبة الشافعي (٨٥١) : (تاريخ ابن قاضى شهبة) .

٢٧ ـ الإمام الفقيه تقي الدين أبو بكر الحصني الشافعي (٨٢٩) : (دفع شُبَه من شَبَّه وتمرد) .

٢٨ ـ الإمام ابن عرفة التونسي المالكي (٨٠٣) .

٢٩ ـ العلّامة علاء الدين البخاري الحنفي (٨٤١) : كفّره وكفّر من سماه شيخ الإسلام ، قال ابن حجر في (الدرر) : « كان شديد الحطّ علىٰ ابن تيمية » .

٣٠ ـ الشيخ زروق الفاسي المالكي (٨٩٩) .

٣١ ـ الحافظ السخاوي (٩٠٢) : (الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ) .

٣٢ ـ الإمام أحمد بن محمد الوتري (٩٨٠) : (روضة الناظرين) .

٣٣ ـ الإمام الفقيه ابن حجر الهيتمي (٩٧٤) : (الفتاوىٰ الحديثية) و(الجوهر المنظم) .

٣٤ ـ الشيخ ابن عراق الدمشقي (٩٣٣) .

٣٥ ـ الامام جلال الدين الدواني (٩٢٨) : (شرح العضدية) .

٣٦ ـ القاضي أبو عبد الله المقري : (نظم اللآلي في سلوك الأمالي) .

٣٧ ـ المحدّث محمد بن علي بن علان الصديقي المكي (١٠٥٧) : (المبرد المبكي في رد الصارم المنكي) .

٣٨ ـ الشيخ المناوي الشافعي (١٠٢٩) : (شرح الشمائل) .

٣٩ ـ القاضي البياضي الحنفي : (إشارات المرام من عبارات الإمام) .

٤٠ ـ الشيخ الخفاجي المصري الحنفي (١٠٦٩) : (شرح الشفا) .

٤١ ـ المؤرخ أبو العباس أحمد المقري (١٠٤١) : (أزهار الرياض) .

٤٢ ـ الإمام محمد الزرقاني المالكي (١١٢٢) : (شرح المواهب اللدنية) .

٤٣ ـ الشيخ عبد الغني النابلسي (١١٤٣) : ذمّه في أكثر من كتاب .

٤٤ ـ الفقيه محمد مهدي بن علي الصيادي المشهور بالرواس (١٢٨٧) .

٤٥ ـ الشيخ محمد أبو الهدىٰ الصيادي (١٣٢٨) : (قلادة الجوهر) .

٤٦ ـ العلّامة سلامة العزامي الشافعي (١٣٧٦) : (البراهين الساطعة) .

٤٧ ـ محمود خطاب السبكي (١٣٥٢) : (الدين الخالص) .

٤٨ ـ الإمام محمد زاهد الكوثري ، وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية (١٣٧١) : (مقالات الكوثري) وغيره من كتبه .

٤٩ ـ المفتي مصطفىٰ بن أحمد الشطي الحنبلي الدمشقي (١٣٤٨) : (النقول الشرعية) .

٥٠ ـ الشيخ محمد بخيت المطيعي ، مفتي الديار المصرية (١٣٥٤) : (تطهير الفؤاد من دنس الإعتقاد) .

٥١ ـ الشيخ إبراهيم بن عثمان السمنودي المصري : (نصرة الإمام السبكي برد الصارم المنكي) .

٥٢ ـ عالم مكة أبو حامد بن مرزوق (١٣٩٠) : (براءة الأشعريين من عقائد المخالفين) .

٥٣ ـ الشيخ منصور محمد عويس : (ابن تيمية ليس سلفياً) .

٥٤ ـ الشيخ الحافظ أبو الفضل عبد الله بن الصديق الغماري : (إتقان الصنعة) و (الصبح السافر) وغيرهما .

٥٥ ـ المسند أبو الأشبال سالم بن جندان الأندونيسي : (الخلاصة الكافية في الأسانيد العالية) .

٥٦ ـ المحدّث الفقيه عبد الله الهرري المعروف بالحبشي ....

أسماء بعض الكتب المؤلَّفة
في الردّ علىٰ ابن تيمية

هذا ، ولو رجعت إلىٰ معاجم الكتب والمؤلّفين ، أمثال (كشف الظنون) و(هدية العارفين) و (معجم المؤلّفين) وكذا إلىٰ كتب التراجم أمثال (الوافي بالوفيات) و(الدرر الكامنة) و (الضوء اللامع) و (البدر الطالع) و (شذرات الذهب) و(طبقات الشافعية) وغيرها ، لأمكنك ترتيب قائمة طويلة جدّاً بأسماء الكتب التي ألّفها علماء أهل السنّة ممن عاصر ابن تيمية أو تأخّر عنه ، في الردّ علىٰ عقائد ابن تيمية .

ومنها :

السيف الصقيل

شفاء الأسقام في زيارة خير الأنام

الدرة المضيّة في الردّ علىٰ ابن تيمية

وهي لتقي الدين السبكي

والتحفة المختارة في الردّ علىٰ منكر الزيارة ، لتاج الدين الفاكهاني (٧٣١) .

والدرّة المضيّة في الردّ علىٰ ابن تيمية ، لابن الزملكاني (٧٢٧) .

والردّ علىٰ ابن تيمية في التجسيم والاستواء ، للكلابي (٧٣٣) .

ووسيلة الاسلام ، لابن قنفذ (٨١٠) .

والمقالة المرضية في الرد علىٰ ابن تيمية ، لقاضي القضاة الأقناني .

وقد أورد صاحب كتاب (كتب حذّر منها العلماء)[1] وهو من أنصار ابن تيمية في هذا الزمان ، عدداً كبيراً تلك الكتب تحت عنوان (كتب فيها طعن على ابن تيمية) قال :

« الطاعنون في شيخ الإسلام ابن تيمية كثر ، والقدماء منهم معروفون عند المطّلعين والباحثين ، ونبتت نابتة بين ظهرانينا ليس لهم ديدن إلّا الكلام علىٰ ابن تيمية ، ويعتمدون في هذا علىٰ مجموعة من الكتب ، ويردّدون كلمة (العلاء البخاري) و (فرية ابن بطوطة) و (تحامل الهيتمي) و (أباطيل الكوثري) وكلمات تلاميذه » .

قال : « ومن أشهر هذه الكتب :

دفع شبه من شبّه وتمرّد ونسب ذلك إلىٰ الإمام أحمد . لتقي الدين أبي بكر بن محمد الحصني (٨٢٩) .

فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان . لسلامة القضاعي العزامي (١٣٧٩) .

البراهين الساطعة في ردّ بعض البدع الشائعة ، لسلامة القضاعي العزّامي (١٣٧٩) (قال) : « فهذا الكتاب مسموم مثل الذي قبله » .

شمس الحقيقة والهداية علىٰ أهل الضلاله والغواية . لأحمد علي بدر .

تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد . لمحمد بخيت المطيعي (١٣٥٤) (قال) : « وهذا الكتاب والذي قبله أهون شرّاً مما سبق ومما سيأتي » .

قال : « ومن شرّ الكتب التي هاجمت شيخ الاسلام ابن تيمية :

مقدمة الرسائل السّبكية . لكمال أبو المنى .

---

(١) انظر الجزء الأول من الصفحة ٢٢٨ فما بعد .

التوفيق الرباني علىٰ ابن تيمية الحراني » .

قال : « محتويات التوفيق الرباني هي ست رسائل في الردّ علىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية :

١ ـ الدرة المضية في الرد علىٰ ابن تيمية . للتقي السبكي .

٢ ـ نقد الاجتماع والافتراق في مسائل الأيمان والطلاق . للتقي السبكي .

٣ ـ النظر المحقق في الحلف بالطلاق المعلّق . للتقي السبكي .

٤ ـ الاعتبار ببقاء الجنة والنار . للتقي السبكي .

٥ ـ رسالة في نفي الجهة . لشهاب الدين أحمد الكلابي .

٦ ـ النّصيحة الذهبية . رسالة منحولة إلىٰ الإمام الذهبي .

ثم ذكر بعض الكتب الاخرىٰ مما طعن فيه علىٰ ابن تيمية ، مثل كتاب ابن تيمية ليس سلفيّاً . لمنصور محمد محمد عويس . قال : « كتاب ملئ بالأباطيل ومحشو بالبدع » !

ثم قال :

« تحاملات وأحقاد أخرىٰ علىٰ ابن تيمية :

إن الأحقاد توارثت ... ونرىٰ ظاهرة الكلام علىٰ ابن تيمية قديمة ، فقد قدح فيه :

جلال الدين محمد بن أسعد الدواني (٩١٨) في (شرح العضدية) .

ومحمد بن علي بن طولون الحنفي (٩٥٣) في (ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر) .

وأحمد بن حجر الهيتمي (٩٧٤) في (فتاواه الحديثية) و (الجوهر المنظم في زيارة القبر المعظم) .

ومحمد أمين الكردي .

ويوسف بن إسماعيل النبهاني .

أما المعاصرون فجلّهم كوثريّون ، ونبزهم صريح تارة وخفي أخرىٰ . ونمسك عن ذكرهم مكتفين بما قدّمنا عنهم» .

قال :

« أما تحاملات تاج الدين السبكي (٧٧١) علىٰ شيخ الإسلام وتلاميذه البررة ... فحدّث عنها ولا حرج ... » فأورد كلامه المنقول سابقاً .

ثم ذكر :

« كتابات داود بن سليمان بن جرجيس العاني العراقي (١٢٩٩) .

وصلح الإخوان من أهل الايمان .

وبيان الدين القيّم في تبرئة ابن تيمية وابن القيّم .

والمنحة الوهبية في الرد علىٰ الوهابية .

وانموذج الحقائق . بحث فيها مسألة التوسّل والإستغاثة واستجابة دعاء الصالحين .

قال :

« كتب يوسف بن إسماعيل النبهاني (١٣٥٠) :

كتب يوسف النبهاني فيها كثير من الطامّات ، وهو من أوائل من رفع راية العداء للدعوة السلفية وأعلامها الأجلّاء ، وعلىٰ رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية ، ومن أشهر كتبه :

شواهد الحق في الإستغاثة بسيّد الخلق .

الأنوار المحمدية في المواهب اللدنيّة .

الرائيّة الصغرىٰ » .

وقال حول : الشيخ أحمد زيني دحلان وكتبه :

« قال الشيخ فوزان في كتابه البيان والإشهار ص ٤٥ :

وقد سمعت غير واحدٍ ممّن يوثق بهم من أهل العلم يقولون : إنّ دحلان هذا رافضي ، لكنه أخفىٰ مذهبه ، وتسمّى بتقليد أحد الأئمة الأربعة ستراً لمقاصده الخبيثة ولنيل المناصب التي يأكل منها ، ومن أدلّ دليلٍ علىٰ رفضه الخبيث تأليفه لكتاب : أسنىٰ المطالب في نجاة أبي طالب . الذي ردّ فيه بهواه نصوص الكتاب والسنّة الصحيحة المتواترة » .

ثم علّق علىٰ نسبته إلىٰ الرفض قائلاً : « وفيه نظر ، إذ له كتاب بعنوان : كيف تناقش الرافضة » !

ردود الإمامية علىٰ منهاج السنّة

هذا ، وقد كتب غير واحدٍ من علماء الإماميّة ردّاً علىٰ (منهاج السنّة) ودفاعاً عن (منهاج الكرامة) ، من ذلك :

الإنصاف والانتصاف لأهل الحق من أهل الإعتساف ، لأحد قدماء الاماميّة .

وإكمال السنّة في نقض منهاج السنة ، للسيد مهدي الكيشوان .

وإكمال المنّة في نقض منهاج السنة ، للشيخ سراج الدين الهندي .

ومنهاج الشريعة في نقض منهاج السنة ، للسيد مهدي القزويني .

والإمامة الكبرىٰ والخلافة العظمىٰ ، للسيد محمد حسن القزويني .

محتويات الكتاب

دراسات في منهاج السنة

الباب الأول

ابن تيمية والقول بالتجسيم والتشبيه

٧١ ـ ١٥٥

الباب الثاني

ابن تيميّة وعقيدته في قضايا أخرىٰ

١٥٧ ـ ١٨٠

الباب الثالث

ابن تيميّة والإمامة والخلافة

١٨١ ـ ٢٠٣

الباب الرابع

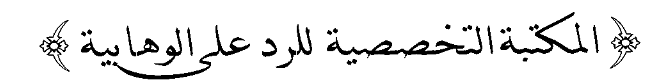
ابن تميّة وإمامة علي

٢٠٥ ـ ٣٣١

الباب الخامس

ابن تيمية وفاطمة الزهراء وسائر أئمة أهل البيت

٣٣٣ ـ ٤٠٥



الباب السادس

ابن تيمية ورجالات الاسرة الهاشمية
والشيعة الأوائل من اصحاب النبي والأئمة
٤٠٧ ـ ٤٣١

الباب السابع

ابن تيمية وشيعة أهل البيت

٤٣٣ ـ ٤٦٦

الباب الثامن

ابن تيمية والمناوئون لعلي وأهل البيت

٤٦٧ ـ ٤٩٦

الباب التاسع

ابن تيميّة ومناهجه في منهاجه

٤٩٩ ـ ٥٤٦

الباب العاشر

ابن تيمية ومواقف العلماء منه

٥٤٧ ـ ٥٨٥



المكتبة التخصصية للرد على الوهابية